

المساهمة الجماهيرية

في التحولات الأمنية

نظام الأمن الشعبي المحلي
في الجماهيرية كنموذج

عميد دكتور

محمد إبراهيم الأصيلي

المكتب التحريري الحزبي

تلفون 4846489

المساهمة الجماهيرية فى المجالات الأمنية

نظام الأمن الشعبي المحلي
فى الجماهيرية كنموذج

عميد دكتور
محمد إبراهيم الأصيبي

المكتب العربي الحديث
ش مصطفى مشرفة الإسكندرية
ت: 4846489



الداخلية

♣ إلى رجال الأمن..

♣ إلى متطوعي الأمن الشعبي المحلي..

♣ إلى الساهرين المخلصين في كل مكان.

من أجل تحقيق راحة الآخرين وتوفير
أجواء الطمأنينة والسكينة والاستقرار
بعيدا عن أجواء التحسب والترقب والحذر
والخوف. لتتوجه العقول والسواعد نحو
العمل والإنتاج والإبداع كل في ميدانه من
أجل نهضة شاملة في كافة المجالات وغد
مشرق سعيد.



كلمة شكر

بادئ ذي بدء يسرني أن أقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى...

== كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء بالمملكة المغربية.

== أمانتي اللجنة الشعبية العامة للعدل واللجنة الشعبية العامة للتدريب والتكوين بالجمهورية.

لإتاحة الفرصة لأمثالي لمتابعة البحث العلمي واستكمال دراستي العليا ومحاولة المساهمة في تطوير واقعنا نحو مستقبل مشرق بالأمن والرخاء من خلال تطبيقات واقعية ومدرومة وعلمية تقبل التعديل فيها والإضافة إليها بما يحقق إثراء التجربة واستكمال البناء الشامخ لمرفق الأمن في بلادي وجعله وارف الظلال يأنس ويهنا المجتمع به ويدعمه.

كما أنقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الدكتور محمد الغماري الذي كان لتوجيهاته وتشجيعه وعلمه ودرايته ما أثار لي الطريق وسهل لي السبيل لاستكمال عناصر البحث بهذه الصورة.

وأعبر عن شكري الجزيل للأساتذة الإجلاء أعضاء اللجنة الذين بادروا لقبول الاشتراك في المناقشة لأطروحتي هذه على الرغم من كثرة أعبائهم ومسئولياتهم العلمية. فجزاهم الله عني وأسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة.

وأخيرا أوجه شكري لكل من أمدني أو جهني أو ساعدني بأي صورة من الصور مما شجعني على الاستمرار بصبر وعزيمة لاجتياز الصعاب لبلوغ الأمل المنشود في طلب العلم والمعرفة بما سيعود علي وعلى بلادي بكل خير... والله من وراء القصد.

(المؤلف)

الرباط في 1991/4/4م

محمد إبراهيم عمر الأصيبي

المقدمة

من الثابت تاريخياً أن المساهمة الجماهيرية في منع الجريمة قد سبقت أي تنظيمات لبتكرها المجتمع للدفاع عن نفسه ضد الجريمة.

ففي المجتمعات القديمة حيث تكون الضوابط التقليدية كالدين والعرف والتقاليد هي القانون الذي يحكم سلوك الأفراد فإن الخروج على هذه الضوابط يلقي من سائر الأفراد الاستنكار والزجر وتكون مساندة الجمهور لتلك الضوابط هي الدرع الواقي للجماعة ضد صور الانحراف والإجرام⁽¹⁾.

وقد طالعنا العديد من الحضارات القديمة بجملة من التجارب الأمنية الأولية التي تؤكد على تلك الإسهامات الرائعة للإنسان في تحقيق أمنه واستقراره وطمأنينته.

فالأمن ضرورة حيوية لتعيش الإنسان مع أخيه الإنسان وضمنان لاستمرار حياة الجماعة وأطراف تقدمها وازدهارها وهو أكثر أهمية للنفس الإنسانية، فحين يامن الإنسان على نفسه ومقوماته الذاتية تهدأ نفسه وتطمئن روحه وينطلق في أرض الله الواسعة يعمر ويبني ويدع كل ما يحقق خلافته في هذا الكون تبعاً لما ارتضاه الله له. وحين انتظمت المجتمعات وتطورت نظمها السياسية والاجتماعية احتوت الدولة على كافة مقوماتها الرئيسية خاصة في مجالات الدفاع والأمن ومكنتها حيازتها للسلطة من تأمين مجتمعاتها ونسخير إمكانياتها في حفظ كيان المجتمع من العدو الخارجي والدخلي على السواء وخلق أجواء الأمان والطمأنينة لشعوبها. وفي فترات ضعف تلك الدول نشهد من حين لآخر مشاركات جماهيرية لتحقيق الأمن.

وقد تأكدت وترسخت تلك المشاركات وأخذت مناهي عدة حتى أصبحت الأجهزة الرسمية تعتمد عليها في استكمال مهامها وضمن فاعليتها. فالمساهمة الجماهيرية قديمة قدم الحضارات الإنسانية، وقد تطورت مع تطور تلك المجتمعات وساهمت في كل منها بقدر الاحتياج إليها بعد أن كانت هي الأساس الأول للأمن والاستقرار.

وفي مجتمعاتنا الحديثة حل القانون محل أدوات الضبط الاجتماعي الأخرى التي تضاعف أثرها بشكل واضح حتى كاد أن يخفي إلا أنه وجد أن القانون لم يستطع أن يقوم بالدور الذي كانت تقوم به هذه الضوابط وإن أي جهود رسمية لمكافحة الجريمة يمكن أن تفشل ما لم تلق مساندة من الجمهور، لذلك اتجه الرأي حديثاً إلى ضرورة إحياء وتنمية مشاركة الجمهور في مكافحة الجريمة والحفاظ على الأعراف والتقاليد والقيم الدينية الإيجابية التي تدعم جهود الدولة في هذا الصدد والوصول إلى مساندة ودعم الرأي العام للقانون. وفي سبيل ذلك فإن الجهود التربوية والإعلامية تبذل من أجل:-

♦ تعميق شعور الفرد بانتمائه إلى مجتمعه المحلي، وإلى المجتمع الكبير وإشعاره بما يحصل عليه من خدمات وميزات نتيجة انتمائه لهذا المجتمع.

(1) د. سمير محمد الجزووي. دور الجمهور في الوقاية من الجريمة في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية. بحث ألقى في الحلقة الدراسية التي عقدت بطرابلس ليبيا في أكتوبر 1971م. 2 : 41.

♦ إعلام الفرد بالمخاطر التي يتعرض لها المجتمع نتيجة تفشي الجريمة والجناح، سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية وأثر ذلك على أمن الأفراد وعلمهم ومصادر رزقهم وحياتهم الاجتماعية بصفة عامة واعتبار المشاركة الجماهيرية هي نوع من الدفاع الشرعي للمجتمع عن وجوده.

♦ توعية الأفراد بمسئوليتهم عن الجريمة التي تقع في المجتمع، وبضرورة مشاركتهم الفعالة في مكافحتها، ومساعدة القاتون وأجهزة العدالة الجنائية في هذا المجال.

وتبعا لما تقدم فإننا نلمس بوضوح أن المساهمة الجماهيرية في ميدان الوقاية من الجريمة ومكافحتها كانت استجابة لعدة عوامل من أهمها:-

♦ لمواجهة معدلات الإجرام المرتفعة، والتي تتزايد بصفة مطردة ومروعة رغم الجهود المبذولة من قبل الأجهزة الأمنية المناط بها مهام الوقاية من الجريمة ومكافحتها⁽¹⁾.

♦ استجابة للمبادئ الديموقراطية والدستورية التي تقضي بضرورة المشاركة في التعبير الذاتي لأنظمة الحكم المحلي في مختلف الأنشطة والجوانب خاصة ما يتصل منها بالنشاطات البلدية والأمنية.

♦ كتمسير عن المساندة والدعم لأجهزة الأمن على خدماها الحيلية التي تقدمها خاصة في الجوانب الاجتماعية التي تستغرق أكثر من 80% من وقتها وجهودها وإمكانياتها، فلا أقل من التخفيف عنها ومشاركتها في القيام ببعض المهام الأمنية والالتزام بالنظم والقوانين والبعيد عن عوامل الإجرام والالتحراف وتحقيق نوع من الانضباط الذاتي.

♦ إحساس الجماهير بخطورة الجريمة وتوسع دائرتها يوما بعد يوم ليصل ضررها للمجتمع كله فتهدمه وتصرفه عن تحقيق أماله وأهدافه السامية في توفير حياة هاتنة وأمنة ومستقرة، كل ذلك جعل الجميع يشعرون بالمسئولية المجتمعية الملقاة على عاتقهم فانطلقوا أفرادا وجماعات منظمة لبعث العديد من البرامج والمشروعات الاجتماعية التي تساهم في الوقاية من الجريمة وتكون عوناً في التصدي لها.

♦ إعمالاً لتوصيات العديد من المؤتمرات الأممية والإقليمية والمحلية في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها والتي أجمعت على أهمية المساهمة وضرورة إشراك الجمهور في تدعيم الشرطة النظامية ودعت إلى اعتماد المشاركة كأسلوب ناجح لتحفيز وحشد كل الطاقات المجتمعية في برامج ومشروعات واستراتيجيات تستهدف تحقيق التحصين والوقاية الذاتية والالتزام التلقائي بالنظم والقوانين التي قررها المجتمع ولرضائها نظاماً وأسلوباً لحياته.

وفي الجماهيرية نجد بعض التطبيقات الأولية لأنظمة المساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن والتي لا تخرج عن بعض الممارسات التقليدية لبرامج التعاون مع الأجهزة الأمنية كالتبليغ وأداء الشهادة وأنظمة الحراسة والخفارة.

ثم نمت تلك المساهمات وتطورت عقب قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977 م. وتسيير كافة الأجهزة الأمنية بمعرفة لجان شعبية مصعدة جماهيرياً باستحداث أنظمة

(1) US. Riot Commuission Report. Bantam Books USA P: 255.

الأمن الشعبي بالمحلات والأحياء وأنظمة الأمن الذاتي بالمرافق والمنشآت العامة والخاصة.

وتم تنويع تلك الجهود بصدر قانون الأمن الشعبي المحلي ولائحته التنفيذية في أغسطس 1985 م. الذي فتح آفاق جديدة لإشراك الجمهور في توفير أمنهم واستقرارهم ونظم أوضاع وإجراءات وسبل تحقيق ذلك وتم دعمه بمدة مكونت أخرى.

ويمكن حصر أسباب اختياري لهذا الموضوع فيما يلي:-

♦ التعريف بتجربة الجماهيرية في مجال المساهمة الشعبية في مجالات الأمن عبر مراحل تطورها من المساهمات الأولية إلى برامج الأمن الشعبي بالمحلات والأمن الذاتي بالمنشآت والمرافق العامة إلى التطبيق الكامل لنظام الأمن الشعبي المحلي الذي انطلق قويا شامخا بفكرته وأساسه ومنطلقاته الرئيسية وتقدم بتطبيقات أخرى عملية ساعدت على ترسيخه على كافة المستويات وفي أنحاء الجماهيرية.

♦ دراسة التجربة الليبية في هذا المضمار دراسة علمية موضوعية من خلال تتبع الجانب النظري والتطبيق العملي بحيث نتولى دراسة نصوص القانون المنظم للأمن الشعبي المحلي ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بهذا الخصوص.

ونتابع الخطوات التمهيدية والإجراءات العملية على أرض الواقع لنرى النتائج من واقع الإحصائيات للمتطوعين والدورات التدريبية وكيفية ممارسة المهام والأعمال والاختصاصات الوظيفية ونستطلع رأي المواطنين حول التجربة لتحديد إيجابياتها وسلبياتها.

♦ محاولة التعرف على النظم الأخرى في مجالات المساهمة الجماهيرية في المجتمعات الحديثة وإجراء مقارنة بينها وبين نظام الأمن الشعبي المحلي في الجماهيرية لتحديد جوانب القوة والضعف في كل منها وإمكانية الاستفادة من تلك النظم في إثراء التجربة الليبية وتطويرها إلى مدى ليعد مما هي عليه.

مع التركيز على تلك الدراسات والبحوث التي صاحبت تطبيق بعض النماذج الغربية لإمكانيات تطبيق نتائجها على برامجنا الأمنية. أو على الأقل نحذو حذوها في البحث والنقصي للتغلب على الصعاب التي قد تواجهنا أثناء البحث النظري أو التطبيق العملي.

♦ جدة الموضوع وعدم بحثه من قبل بصورة دقيقة وموسعة، إضافة إلى حاجة التجربة الليبية إلى التقييم والدراسة بعدما قطعت أكثر من 10 سنوات في التطبيق الواقعي وأكثر من خمس سنوات بعد صدور قانون الأمن الشعبي المحلي.

فالباحث العلمي والدراسة والفحص لعل هذه الأنظمة الأمنية ضروري للتأكيد على صحة المسار أو تعديله أو إزالة العراقيل من أمامه والاستفادة من النتائج التي يمكن التوصل إليها في هذا الإطار.

خاصة إذا ما علمنا بأن كل جوانب التطبيق الشعبي قد حظيت بالدراسة والبحث في

العديد من الندوات التي نظمت داخل الجماهيرية وخارجها للتعريف بالنظام الجماهيري والنظرية العالمية الثالثة التي تقوم عليها التجربة الليبية إلا في هذا الجانب الذي حاز الوقت لاحتفائه وفحصه وإثرائه.

♦ الاهتمام الوطني والإقليمي والدولي بالمساهمة والمشاركة في تنمية وتقدم وتطور كل المجتمعات -المتقدمة والنامية- خاصة في الميادين الأمنية. حيث نجد العديد من الندوات والحلقات الدراسية والمؤتمرات التي تعقد على كافة المستويات تعرف بالمساهمة وجوانبها المختلفة وتتولى تأطيرها وتدعيمها وحصر نماذجها الناجحة لإمكانية الاستفادة منها وتحث الدول على اعتمادها كمطلق للتقدم والنهضة في كافة المجالات وفي مقدمتها المجال الأمني.

«ولا أدل على ذلك من التوصيات والمقررات الهامة للمؤتمرات الأمنية التي تعقد دوريا كل خمس سنوات في إطار الأمم المتحدة والتي من أهمها المؤتمرات «الرابع، الخامس، السادس، السابع» التي تناولت المساهمة بتوسيع.

«كما أن المؤتمرات الإقليمية المختلفة وفي أولها المؤتمر الإقليمي الذي عقد بالمنطقة العربية تحت إشراف الجامعة العربية ممثلة في المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي والمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

«الحلقات والندوات والمؤتمرات المتصلة بالدفاع الاجتماعي.

كل ذلك يحتم علينا تناول هذا الموضوع ودراسته وبحثه لمعرفة أسسه ومقوماته وبرامجه وتقييمها وتركيبه البرامج الناجحة وتحديد مسببات فشل غيرها في تحقيق الأمن المطلوب وبلوغ معطيات ونتائج جوهرية وهامة لاستكمال مشوار البرامج الجماهيرية الداعمة لأنظمة الأمن والمكاملة لها تبعا لمنطلقاتها السلمية. وبذا نكون قد ساهمنا ولو بجزء يسير في دراسة هذه الظاهرة الصحية التي انتهجتها العديد من المجتمعات وتعمل على تطويرها ودعمها والتأكيد عليها لمواحهة ظواهر الإجرام والانحراف الماثية التي أضحت معدلاتها ترتفع بشكل مخيف ومروع في كل بلاد العالم وعلى الأخص في المجتمعات الغربية⁽¹⁾.

أما الصعوبات التي تعترض الباحث في هذا المجال فهي:-

♦ قلة المصادر والمراجع المتخصصة في هذا الشأن.

♦ محدودية التجارب الأمنية ومساهمات العديد من الدول خاصة في المنطقة العربية في العصر الحديث رغم إقرار المساهمة في العديد من المؤتمرات والندوات والحلقات العربية التي تعقد في هذا الإطار⁽²⁾.

♦ صعوبة الحصول على المعلومات الأمنية على النطاق العربي وذلك للأسباب التالية:-

(1) - Leslie Watkins, Robert M. Worcester. Private Opinions. Public Polls. P: 163.

- Thomas. E. Cronin, Tania Z. Cronin. U.S.V Crime in the Streets. P: 7,8.

- Marshall B. Clinard. Sociology of Deviant Behavior. P: 358.

(2) انظر مقررات المؤتمرات العربية للدفاع الاجتماعي، بالمكتب الصادر عن المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي عام 1981م. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء.

« قلة الإحصائيات المنشورة عن الوضعية الأمنية في البلاد العربية.
« عدم دقة تلك الإحصائيات في بيان الوضعية الفعلية لمعدلات الإجرام والاعتراف.
« التكتّم الذي تنهجه العديد من البلاد العربية بهذا الخصوص.

♦ عدم تكامل الملفات والقيودات لدى الأجهزة الشعبية المختصة بالجماهيرية عن تطور التجربة من مرحلة لأخرى. فنجد معلومات عن فترة دون أخرى نتيجة التغيرات التي أجريت على البنية الإدارية والهيكليّة من حيث إلغاء أمانة الداخلية ودمجها بالعدل وإلغاء العدل فترة ثم إعدادها مجدداً ونقل مكاتبها من مكان لآخر مما كان له أثر كبير في ضياع الملفات وعدم انتظامها⁽¹⁾.

♦ ضعف وندرّة البحوث والدراسات في المجالات الأمنية بوجه عام وفي ميدان المساهمة الجماهيرية بوجه خاص حيث نجدّها مقصورة على عدة بحوث أجريت بمعرفة المنظمات المتخصصة في مجالات مكافحة الجريمة كالمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي التي أُنشئت منذ مدة وأحيلت اختصاصاتها للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض الذي نأمل أن يغطي هذا النقص في مجالات البحث والدراسة لإثراء الجوانب الأمنية العربية وتطويرها إلى ما هو أفضل لتأمين المواطن العربي في كل مكان.

وتجدر الإشارة إلى أهم المصادر المتخصصة في مجال البحث ورغم قلتها فإننا يمكننا من الحصول على عدد لا بأس به منها مما ساعدنا في إنجاز بحثنا هذا. ومن أهمها:

1) التقارير والتوصيات والمؤتمرات الدولية والعربية في مجال مكافحة الجريمة والندوات والحلقات التي عقدت بمعرفة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي والمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب والتي من أهمها:-

♦ مؤتمرات الأمم المتحدة:

- « المؤتمر الرابع - 1970م.
- « المؤتمر الخامس - 1975م.
- « المؤتمر السادس - 1980م.
- « المؤتمر السابع - 1985م.
- « المؤتمر الثامن - 1990م⁽²⁾.

♦ مقررات وتوصيات المؤتمرات العربية للدفاع الاجتماعي.

♦ الحلقات والندوات الدراسية العربية التي عقدت خلال الفترة الأخيرة ولقد ركزت اهتماماتها حول دور المواطن والمجتمع في الوقاية من الجريمة وأساليب مكافحتها.

♦ الاستراتيجية الأمنية العربية والتي تضمن مكثات وسبل وآليات التعاون العربي

(1) لجأنا إلى إجراء استبيان لاستطلاع آراء المواطنين حول التجربة لتعويض ذلك النقص بالإضافة إلى معيشتنا اليومية للتطبيقات والبرامج محاولين الاستفادة من ذلك في تقييم النظام ما أمكن.

(2) لم نتوصل لتوصيات المؤتمر الأخير رغم مرابطتنا للمكتب الإعلامي للأمم المتحدة بالرباط مراراً.

لتحقيق أمن الوطن العربي ككل. ومن ضمن البنود التي نوهت عنها وأبرزتها هو دور المواطن العربي وتنظيماته الأهلية في دعم ومساندة الأجهزة الشرطية النظامية⁽¹⁾.

(2) الدوريات المتخصصة في دراسة العلوم الأمنية والشرطية والقانونية والجنائية:-

- ♦ المجلة العربية للعلوم الشرطية «الأمن العام» تصدر عن وزارة الداخلية بجمهورية مصر العربية.
- ♦ مجلة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي. جامعة الدول العربية.
- ♦ مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية بكل من مصر والعراق.
- ♦ مجلة الحقوق الكويتية. تصدر عن جامعة الكويت.
- ♦ مجلة الأمن والحياة التي تصدر عن المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض.
- ♦ مجلة الشرطة «الأمن الوطني بالمغرب» «الشرطة بالإمارات» «الداخلية بالكويت» «الشرطة بالمعوية» ... الخ.
- ♦ صحيفة الميزان. إدارة العلاقات العامة بأمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل بالجمهورية.

وقد استفدت كثيراً من البحوث القيمة التي نشرت بها والتي تناولت عدة بحوث ودراسات أمنية متخصصة تبحث في إشراك الجمهور في مهام الأمن وسبل تحقيق ذلك.

(3) الكتب الشرطية والأمنية المتخصصة والتي من أهمها:-

- ♦ نظم الشرطة في العالم. جيمس كريم.
- ♦ أصول إدارة الشرطة. لو. ديليو. ويلسون.
- ♦ الأمن القومي. عميد عبد الكريم نافع.
- ♦ الأمن الاجتماعي. د. مصطفى الموجي.
- ♦ دروس في العلم الجنائي. د. مصطفى العوجي (جزئين).
- ♦ إدارة الشرطة. لواء محمود السباعي (جزئين).
- ♦ مبادئ علم الإجرام. سانرلاند وكرايسكي.
- ♦ الموسوعة القانونية الشرطية. د. فادي عبد الفتاح الشهاوي.
- ♦ الشرطة في النظم الإسلامية والقوانين الوضعية. للباحث.
- ♦ إصدارات المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب وخاصة:
«الأمن والإعلام في الدول الإسلامية»
«مختصر الدراسات الأمنية (ثلاثة أجزاء)».

(1) الاستراتيجية الأمنية العربية. مجلس وزراء الداخلية العرب. في دور تحقده الثاني ببغداد. القرار رقم (18) لسنة 1983م. ص: 8.

4) المصادر الأجنبية: وهي عديدة وقد أنارت لنا الطريق للتعرف على تجارب الدول المتقدمة في ميدان المساهمة وعلى وجه الخصوص المصادر التالية:

- ◆ The Future of policing. Trevor Bennett.
- ◆ Introduction to Police Science. John L. Sullivan.
- ◆ Thinking about Crime. James Q. Wilson.
- ◆ Community Policing. John Alderson.
- ◆ Law and Disorder. John Alderson.
- ◆ La Sécurité du Citoyen. Jean Vaujour.
- ◆ Histoire de la Police. Marcel le Clère.
- ◆ La Police. Marcel le Clère,
- ◆ La Police et la Public, Images et réalités. Denis Szabo.
- ◆ Probation et libération Conditionnelles, Myth de la Participation Communautaire Yves Léveillé.
- ◆ Crime Trends and Crime Prevention Stratégies.
- ◆ Libya, A Country Study. Harold Nelson.

إضافة إلى مجموعة لا بأس بها من الموسوعات والمصادر العربية والأجنبية والمترجمة⁽¹⁾.

وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:-

القسم الأول: تناولت فيه تطور الأنظمة الأمنية منذ أقدم العصور حتى وقتنا هذا محددا الملامح والسمات الرئيسية لهذه الوظيفة في العصر الحديث.

القسم الثاني: تعرضت فيه للتعريف بالمساهمة الجماهيرية وجوانبها المختلفة منذ القدم وتطبيقاتها ونماذجها في العصر الحديث.

القسم الثالث: خصصته للمساهمة الجماهيرية في ليبيا بدءا من المساهمات الأولية البسيطة حتى ظهور نظام الأمن الشعبي المحلي وتطبيقاته المختلفة بحيث تمت دراسة تطور المساهمة ونظام الأمن الشعبي في إطاره القانوني والتطبيقي.

وقد قسمت القسم الأول إلى أربعة فصول:-

الفصل الأول: خصصته للتعريف بالأمن وأنواعه وأهميته للحضارة والتقدم البشري.

الفصل الثاني: تناولت فيه التطور التاريخي لنشأة نظام الشرطة في الحضارة القديمة

(1) انظر قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث. ص: 467 وما بعدها.

والحضارة الإسلامية حيث حددت أطوارها ومراحلها وجوانبها الرئيسية.

الفصل الثالث: تحدثت فيه عن الأمن في العصر الحديث وحددت ملامحه الرئيسية بما فيها الوضعية الأمنية للبلاد العربية إبان الاستعمار وعقب نيلها استقلالها وسيطرتها على مقدراتها.

الفصل الرابع: تناولت فيه بشيء من التفصيل تاريخ النظم الأمنية في ليبيا منذ القدم حتى بدايات تطبيق أنظمة المساهمة الجماهيرية.

أما القسم الثاني فقد جزأته إلى أربعة فصول تناولت فيها:

الفصل الأول: التعريف بالمساهمة الجماهيرية واستراتيجياتها بوجه عام ثم تعرضت للمساهمة في مجالات الأمن.

الفصل الثاني: المساهمة الجماهيرية وتطورها في الحضارات القديمة والوسيلة.

الفصل الثالث: المساهمة الجماهيرية وتطورها في الحضارة الإسلامية وأبرزت أهم أنظمة المساهمة التي عرفت آنذاك وهي: الشرطة المتطوعة، العرافة، الفتوة، والتزور.

الفصل الرابع: فلقد خصصته للمساهمة الجماهيرية في العصر الحديث وأبرزت فيه نماذج المساهمة الثلاثة:

♦ النموذج الغربي.

♦ النموذج الاشتراكي.

♦ النموذج العربي.

وحددت سمات وخصائص كل نموذج مع عقد المقارنة فيما بينها كلما ساحت الفرصة لذلك وتبعاً لمقتضيات الدراسة.

أما القسم الثالث فقد تناولت فيه بالتفصيل وبشيء من التركيز تجربة المساهمة في مجال المساهمة حيث قسمت البحث إلى أربعة فصول على التفصيل التالي:

الفصل الأول: المساهمة الجماهيرية في ليبيا بين الماضي والحاضر «جذور وبداية المساهمة».

الفصل الثاني: المنطلقات الأولية لنظام الأمن الشعبي في ليبيا وتحدثت عن مكونات النظام السياسي الجماهيري وأنظمة الأمن الشعبي والأمن الذاتي.

الفصل الثالث: تناولت الإطار القانوني لتنظيم الأمن الشعبي المحلي وفقاً لأحكام القانون رقم (18) لسنة 1985م بشأن نظام الأمن الشعبي المحلي ولاتحتته التنفيذية مبيناً مدى الارتباط والتقارب مع قانون الشرطة رقم (6) لسنة 1972م وتعديلاته.

الفصل الرابع: خصصته للإطار التطبيقي لنظام الأمن الشعبي المحلي من خلال الخطوات والترتيبات المتخذة والسمات والملاحق الرئيسية والضمائم الداعمة للنظام. مع تقييم موضوعي من واقع استبيان أعد بهذا الخصوص تم بموجبه استطلاع آراء المواطنين بشأن جوانب نجاح أو تعثر وفشل التجربة محددين المزايا والعيوب التي شابت البرنامج ومقارنة مع أنظمة المماثلة في الدول الأخرى محددين الأفاق المستقبلية للنظام تبعاً لمقترحات علمية وموضوعية.

ثم نختم البحث بنتائج وتوصيات عامة.

وبذا نأمل أن نكون قد ساهمنا ولو بقدر يسير في التعريف بالمماثلة الجماهيرية وبرامجها واستراتيجياتها، وسلطنا الضوء على نظام الأمن الشعبي المحلي في الجماهيرية بحديثاته المختلفة.

سائلين الله الحلي القدير للتوفيق والمداة، إنه نعم المولى ونعم النصير.

صير و. صير إبراهيم (الأصبيعي)

القسم الأول

الوظيفة الأمنية وتطورها عبر التاريخ

الفصل الأول: التعريف بالأمن ومفوماته وأنواعه وأهميته.

الفصل الثاني: تطور الأنظمة الأمنية في الحضارات القديمة والوسطية.

الفصل الثالث: الوظيفة الأمنية في العصر الحديث «ملاحها وسعاتها الرئيسية».

الفصل الرابع: تطور الجهاز الأمني في الجماهيرية.

الفصل الأول

الأمن ومقوماته وأنواعه وأهميته

تتقل إلينا كافة المحوث والدراسات التاريخية والاجتماعية والنفسية⁽¹⁾ إن الإنسان سعى منذ لحظة وجوده الأولى إلى توفير حاجته لتأمين نفسه حيال الجوع والبرد والخوف بالجوء إلى الكهوف أو أعلى الأشجار نثرة وإلى الانضمام لغيره من البشر تارة أخرى ليحقق حاجته للأمن وينخلص من قلقه وخوفه اللامحدود من المجهول المتمثل أمامه في كل لحظة.

وما أن وحد نفسه في إطار جماعة بدائية حتى بدأت نوازع الشر بينهم نتيجة تضارب المصالح والاختلاف على احتواء واقتناء الحاجيات التي يتم الحصول عليها، لذا لجأ الإنسان إلى إيجاد أنماط وعادات وطقوس دينية وخرافية وتحكيمية لحل بها مشاكله فيما بينه وبين بني جنسه وكل من يخالفها يتعرض لغضب الجماعة واستنكارها له مما يترتب عليه معاقبته أو طرده من حماها. وفي المقابل سعى الإنسان إلى تأمين جماعته ضد الأخطار الخارجية بتسليح نفسه والتدريب على القتل في إطار الأسرة والعشيرة والقبيلة للذود عن نفسه وجماعته⁽²⁾.

ويتطور الحياة وظهور المدن ونشأة الدول نظمت الجماعات البشرية نفسها واختارت من بينها من يعهد إليه بهذه المهمة السامية المتمثلة في توفير أمن الفرد والجماعة كما سنتولى توضيحه في الحضارات القديمة والوسطية والحديثة.

وقبل ذلك كله، نود أن نوضح مفهوم الأمن وأنواعه وبيان أهميته للحضارة والتقدم البشري مع محاولة تحديد المسئول عن توفيره وتأمينه بما يضمن للحياة أن تتقدم وتطرد لبها الإنسان بالعيش فيها.

(1) عبد محمد عبد الكريم نافع - الأمن القومي - مطبوعات الشعب - مصر - ص 40، د. أحمد عزت راجح - علوم عام الفهم - المكتب المصري الحديث 1970م ط 8 ص 80 وما بعدها، د. عبد العزيز القوسي، أسس الصحة النفسية، مكتبة النهضة المصرية ص 79، د. سيد عبد الحميد مرسى، الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي، مكتبة الغامبي بمصر، ص 58.

(2) جيمس كريبز، نظم الشرطة في العالم، ترجمة عبد كمال الحديدي - القاهرة ط 1 سنة 1969 من 27، عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار التراث والطبع والنشر، القاهرة 1: 14، 15.

المبحث الأول

مفهوم الأمن -مقوماته-

المعروف لغة (أن الأمن ضد الخوف) ويقال أمر الرجل أي اطمانت نفسه وسكن قلبه فهو آمن، وأمن البلد أي عاش أهله في أمان. ويقابل كلمة (أمن) بالعربية كلمة (Securitas) باللاتينية ومعناها الثقة وهدوء النفس نتيجة الإحساس بعدم الخوف من أي خطر أو ضرر⁽¹⁾. وبالإنجليزية (Security) ويقصد به أن الأمن هو الحرية من الخوف وفي ذلك يقول (Quincy W Right)⁽²⁾ Security is freedom from fear.

فالاشتقاق اللغوي لكلمة أمن يشير إلى مفاهيم نلمح فيها معنى الطمأنينة والسكينة والسلام والراحة النفسية، فمن الأمن الأمان والأمانة والائتمان والإيمان.

وفي القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ما يدل على ترابط هذه المعاني. قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَغْضًا فَلَئِنْ أَتَى الَّذِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا أَمْنًا﴾⁽³⁾. وقال الرسول الكريم ﷺ: «لا إيمان لمن لا أمانة له»⁽⁴⁾. فمفهوم الأمن الخوف أو الفزع وعكس الأمان التهديد، وعكس الأمانة الخيانة، وعكس الائتمان الحذر، وعكس الإيمان الكفر.

فالخوف والفزع والتهديد والخيانة والحذر والكفر كلها معان ينتفي بها الأمن وما اشتق منه.

وهناك صلة بين مفهوم الأمن ومفهوم التحريم. فالحرمة هي مظهر الأمن البالغ. وهذا هو معناها الأول⁽⁵⁾.

ومما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن الأمن هو خلق أجواء الطمأنينة والسكينة والهدوء النفسي والسلام، وذلك بالتحري من كل خوف أو فزع وإشباع كافة احتياجات الإنسان المادية والمعنوية وشعوره بالارتياح عام لتحقيق آماله وطموحاته في سلامة كل مقوماته من كل خطر أو ضرر.

ومن التعريف يتضح أن خلق أجواء الطمأنينة تجعل الإنسان يستقر ويهدأ ويهدأ ويهدأ بالحياة وينطلق ليبدع وينتج وتحقق خلافة الله في أرضه فتتكون المجتمعات وتنمو الحضارات ويتردد التقدم وتتاح الفرصة للتعاون والتآزر بين بني البشر لبلوغ سماتهم وأمنهم.

(1) د. عمر بلال صديق -تطور مفهوم حفظ الأمن في البلاد العربية- المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب - الرياض - مجموعة أبحاث نخبة الدورة التدريبية الثالثة المعقدة بتونس من 7 إلى 8/9/26 م. ص 31.

Jean- Jacques gleizal. Sécurité et Police. P. 6. 9.

(2) د.عبدالمجيد الملاح-سلطات الأمن والمصالحات والأمنيات والديبلوماسية المكتب القانوني، منشأة المعارف بمصر ص.3.

(3) القرآن الكريم، سورة البقرة الآية (283).

(4) سنن أبو داود 6: 186.

(5) د. عمر بلال صديق. (م.ص) ص. 31.

فكل مصلح بسلامة الإنسان أو عرضه وشرفه أو ممتلكاته سواء اتصل منها بكيانه المادي أو المعنوي يشعره بالخوف والفرع بطول الخطر والضرر بل لنفا لا يجاوز الحقيقة إذا قلنا بأن أي خطر أو اختلال في الأمن بالحى أو المنطقة التي يسكن فيها يكون له تأثيراته على إصلحه بالأمن من عدمه فحينما تنتشر الجرائم في مكان ما لها كان نوعها وشدة تأثيرها يبنى بضعف الأجهزة الأمنية وعدم قدرتها على السيطرة تجعل الإنسان يشعر بالخوف والفرع ويبقى حذراً وجلاً حتى يتم القبض على الجناة وتتم فترة زمنية قد تطول أو تقصر ليعود له هدوءه واستقراره.

فالأمن لا يتحقق دون وجود مقومات أساسية⁽¹⁾ وعوامل جوهرية تدعم وجوده وتتمى مسيبتها من أهمها:

- 1 - الإحساس بالتماسك والتعاطف والانتماء بين أفراد المجتمع الواحد.
- 2 - التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية ودينية واحدة (التربية المدنية).
- 3 - الاستقرار السياسي وتوافر أجهزة قادرة على تحقيق الأمن والمعدل بين أفراد المجتمع.
- 4 - ضرورة توافر الأمن الاجتماعي والاقتصادي والحياتي.
- 5 - ضمان سلامة الأرواح والأعراض والممتلكات من كل خطر أو ضرر.

1) الإحساس بالتماسك والتعاطف والانتماء بين أفراد المجتمع الواحد:

من أولى شروط المجتمع الملمح أن يتوافر بين أفراد قرا عالياً من التماسك فيشعر كل منهم بانتمائه إلى وطنه ومجتمعه انتماء وثيقاً بحيث يولف وحدة عضوية حية تتفاعل معه فتحيا بحياته وتنمو بنموه وتتبلور بتبلور مقوماته. فالانتماء ركن أساسي للحياة الاجتماعية يستتبع حتماً نوعاً من التعاطف والتماسك بحيث يشعر الفرد بأن الوطن له واه ممنول عن سلامته وحياته وديمومته. ومنى شعر الإنسان بهذه الرابطة النفسية التي تربطه بوطنه ومجتمعه ينمو لديه الإحساس الذي يكاد يكون غريزياً بلغة جزء من كل وإن له دور في مجتمعه يتوجب عليه القيام به محافظة عليه وبالتالي على نفسه باعتباره جزءاً لا يتجزأ منه.

وبالتعاطف والتماسك تتكون رابطة إنسانية قوية تشكل مدناً منيعاً يحول دون إيذاء الأفراد لبعضهم البعض لأن شعوري العاطفة والمحبة يولدان استقامة دائمة في التعامل ورغبة يتم الالتزام بها بحكم الإصرار بالغير خاصة ممن تربطه بهم عرى وثقى.

وبذلك يساعد الفرد والمجتمع في هذا الإطار ويتحرر من كل خوف وفرع فتطو الحياة وترتد بين فمها وينصرف الناس إلى معاشهم وإيادهم فيطرد التقدم ويهم الرخاء.

(1) د. مصطفى المرحي - الأمن الاجتماعي (مقوماته - ثقافته - لربطه بقرينة المدنية) مؤسسة نوال - بيروت - ط 1 لسنة 1983 م ص 77.

(2) التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية ودينية واحدة (التربية المدنية):

لكي يتحقق التماسك والتعاطف بين أفراد المجتمع لا بد من وجود أسس ومبادئ وقيم دينية وأخلاقية تتحكم في سلوك الأفراد والجماعات بما يضمن التسلسل والتوافق والتقارب في المواقف والتطلعات، فحين يتربى الإنسان تربية سليمة يستقي التقوى ومخافة الله منذ ولادته وتنمو معه وتقوى لديه المسؤولية الذاتية تجاه نفسه وتجاه غيره فينشأ محبا للناس وللخير أمرا بالمعروف وناهيا عن المنكر.

ومتى ما شب أفراد المجتمع على أساس سليم ومبادئ سامية يتوارثها الأبناء عن الآباء والأجداد نتيجة انتقال الثقافات عبر التراث ونتيجة للتطعم والاكتمال والممارسة اليومية المتطورة يتأقلم الإنسان معها ويترسخ لديه وتصبح سلوكا معنسا والتزاما أساسيا لا ينحرف عنه ويصبح لديه سجايا قوية ضد التفكك والتملل والانحراف إلى هابوة الإجرام.

ومتى ما وجدت هذه القواعد الأخلاقية والدينية والسلوكية في إطار المجتمع فقد تأمنت أحد المقومات الأساسية والضرورية لتحقيق الأمن والطمأنينة والاستقرار.

(3) الاستقرار السياسي وتوافر الأجهزة المختصة القادرة على تحقيق الأمن والعدالة:

من المقومات الأساسية أيضا لتحقيق الأمن توفر الاستقرار السياسي في المجتمع عبر حكم عادل وواع يرعى شئون المواطنين ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة والاستقرار لحفظ المجتمع من الاهتزاز المستمر الذي يزعزع الحياة الاجتماعية والأسس التي تقوم عليها فتعم الفوضى ويسود عدم الاستقرار، وهذا ما يباعد بين الناس فيشعرون بالخوف على حاضرهم ومستقبلهم.

والاستقرار السياسي يتطلب دعائم أساسية تقوم على مبادئ دستورية تضمن تمتع المواطنين بحقوقهم الأساسية وممارستهم لها في ظل أنظمة وقوانين ومؤسسات متخصصة قادرة وقوية تضطلع بدورها الهام في تأمين المجتمع تتمثل في:-

أ - جهاز أمني قوي وفعال مستعد للتدخل دوما لصيانة الأمن بوجه عام ولتأمين الوطن وحفظ كيانه، وعلى وجه الخصوص حماية الأفراد من المجرمين والمخترفين والجانحين بما يخلق لديهم إحساس بالثقة بقرارات المجتمع والقائمين عليه. فاللثة بالأجهزة الأمنية عامل إيجابي يطمئن الأمنين وعامل ردعي يلجم المعتدين ويوقظهم عند حدتهم ويجعلهم يحسبون ألف حساب قبل أي تفكير إجرامي قد يخطر ببالهم ويجزمون قطعا بضبطهم ومعاقبتهم في حالة اقترافه أو الشروع فيه.

ب - جهاز قضائي عادل وحاسم يضمن حقوق الجميع، ينصف الضعيف من القوي فيفصل في الأحكام بسرعة وحسم لقطع المفاسد وردع المعتدين ولجم المخالفين حتى يكونوا عبرة لغيرهم، وتسانده في ذلك مؤسسات تربوية حكومية وجمعيات

خيرية أهلية ومؤسسات عقابية متنوعة يودع فيها المحكومين كل حسب لفظته والحكم الذي صدر بحقه -مع ضمان درامية وضعيته- وتقوم مملكة وتعليمه صناعة يرتزق منها عقب انتهاء عقوبته.

ح - تخطيط متكامل وسياسة جنائية سليمة وتعاون وثيق بين كافة هذه المؤسسات والجمعيات المحلية والقرابية والأخلاقية والأمنية لتوفير مقومات الأمن والأمان للفرد والجماعة دون شلطة أو احتياز لجهاز دون آخر بما يضمن التوافق والانسجام التام بينها في إطار المجتمع ككل للحد من عوامل الإجرام وتخفيض معدلات الجريمة والرقى بالأخلاق وصيانة مكتسبات الأمة من كل خطر أو ضرر.

4) ضرورة توافر الأمن الاجتماعي والاقتصادي والحياتي:

لا يكفي أن يتوافر نوع من التماسك والتعاطف داخل المجتمع وأن يتواجد استقرار سياسي ومؤسسات لضمان توافر الأمن والدالة ورعاية المنحرفين والمهجورين وإعادتهم إلى المجتمع وهم أكثر انسجاماً وتكيفاً مع أوضاعه الاجتماعية، بل لابد من توافر أمن اجتماعي واقتصادي يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين يتحقق بتوافر فرص العمل والإنتاج وعائد مجزٍ ليؤمن لقتاء حاجيات الإنسان الضرورية من مأكل وملبس ومسكن مناسب يضاف إليها توافر خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وإنسانية تحطه في مأمن من الفقر والجهل والعرض.

فالإنسان بحاجة للأطمئنان على حاضره ومستقبله المعيشي والاقتصادي والاجتماعي حتى تزول من فكره وقلبه خشية يومه وغده ويمسود عوضاً عنها ثقة كاملة في إمكانيته الذاتية للقدرة على البذل والعطاء، وفي مقدرات مجتمعه ووطنه التي لا تتعصب.

5) ضمان سلامة الأرواح والأعراض والممتلكات من كل خطر أو ضرر:

إن جوهر الأمن هو التحرر من الخوف من أي خطر أو ضرر قد يلحق بالإنسان في نفسه أو عرضه أو ممتلكاته ويكون في مقدوره التنقل بكل حرية داخل وطنه دون خوف أو وجل من أي اعتداء أثم أو سطو أو قتل أو إيذاء وأن يكون بإمكانه أن يفكر ويدلي برأيه دون تسلط أو إرهاب من قبل الآخرين وأن يتمتع بكافة حقوقه المدنية والسياسية والفكرية دون عائق⁽¹⁾.

فالإنسان لا يكفي أن يتوافر على هذه المقومات لنفسه، دون أن تكون ك مفهوم عام لأمن المجتمع ككل فإن حصل واختزلت هذه الحقوق وتم التمدي عليها حيال غيره اليوم سينقل إليه غداً ولذلك فإن برامج الوقاية من الجريمة والتصدي لها في إطار تخطيط شامل ومتكامل وسياسة جنائية علمية وموضوعية وعقوبات رادعة تمثل حتماً ضماناً كافياً لتأمين الوطن والمواطن على السواء.

(1) د. مصطفى العرجي - الأمن الاجتماعي (م.م) ص. 75.

ويخلص مما تقدم بأن كل سياسة ترمي إلى المحافظة على المجتمع من الانحراف والإجرام وتحقيق الأمن لا يمكن أن تتجح إذا لم تكن مدعومة ببيئة اجتماعية واقتصادية وأخلاقية وتربوية تشكل الإطار الصحيح لنمو الإتصال في مجتمعه بصورة سليمة ويستحيل معالجة نتائج التسيب الاجتماعي دون توفير الشروط الحياتية الأساسية للحياة الاجتماعية السليمة. ولذا يرى أن كل الجهود التي تبذل للتصدي للجريمة والانحراف على أفضل طائما أنها لم تنصد إلى البيئة الاجتماعية بعينة دعمها أو إعادة تكوينها أو ادخل الإصلاحات الضرورية عليها وتوفير الخدمات الأساسية ضمنها⁽¹⁾.

فتحقيق الأمن يفترض تصدياً مزدوجاً للبيئة الاجتماعية ككل ولظاهرة الإجرام والانحراف كجوانب سلبية في هذه البيئة، فتحصل المعالجة على الصعيدين معاً، الصعيد العام والصعيد الخاص لهذه المعطيات⁽²⁾.

(1) Yves Léveillé. probation et libérations conditionnelles. Mythe de la participation communautaire. Revue Internationale de criminologie et de police Technique. vol.31 No.4, 1978. P.235.

(2) د. مصطفى العرجي - الأمن الاجتماعي (مجلد ص. 76.

المبحث الثاني

أنواع الأمن

بالرغم من أن مصطلح الأمن بوجه عام هو التحرر من كل خوف أو خطر ومشور بالطمأنينة والممكنة فإنه يتنوع إلى عدة مسميات بحسب نطاق الحماية التي يحققها على مستوى الأفراد أو على مستوى الدولة فهذه الأمن يتحقق على المستوى الفردي، وأخر على المستوى الجماعي أو ما يعرف بأمن الأفراد وأمن الجماعات⁽¹⁾.

فعلى مستوى الدولة يمكن التمييز بين نوعين من الأمن - الأمن الداخلي والأمن الخارجي. وعلى نطاق أوسع حين يمس الأمن جميع مفومات الدولة ويمتد لغيرها يمكن أن نجد مسميات أخرى أشمل وأعم مثل الأمن الوطني، الأمن الإقليمي، الأمن القومي، والأمن العالمي.

بضائف إليها عدة مسميات أخرى وتعريفات عامة بحيث خصص لكل جانب هام في حياة الجماعة أمن. فهذه أمن اجتماعي وأمن اقتصادي وأمن نفسي وأمن صناعي... الخ، هذه المسميات التي لا تنتهي وكلها تنبئ عن أهمية الأمن وضرورته لنجاح أي مرفق أو نشاط لها كان نوعه. فالأمن عنصر حيوي لا يمكن أن نضمن نجاح أي جانب من جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الجوانب الهامة الأخرى ما لم يكن الأمن قد تم إقراره والاستقرار قد تم تحقيقه والطمأنينة قد سادت أجولها يمكن لتلك الجوانب أن توجد آثارها وتحقق أغراضها. وسنتولى باختصار شديد توضيح تلك المسميات وتحديد تعريفات لكل منها على التفصيل التالي:-

ولاً: الأمن الفردي والأمن الجماعي (الأمن الخاص والأمن العام):

ويتحقق الأول حين يشعر الإنسان بالطمأنينة والممكنة ويتفلس من كل مصدر للخوف أو القلق فيأمن على نفسه وسلامة جسده وعرضه وماله وشرفه وكل أفراد أسرته بأن يتيقن أن القيم والمثل الأخلاقية والمبادئ الاجتماعية السليمة التي ارتضاها المجتمع تحظى باحترام الجميع لها بعدم مخالفتها أو تعديها ومن يتجاوزها بأي شكل من الأشكال يجد القوانين الرادعة والأجهزة الأمنية المنفصلة له بالمرصاد. والأمن الجماعي يتحقق حين يشعر جميع أفراد المجتمع بأنهم آمنون من الخوف بحدوث عن الخطر أو الضرر وأن جميع حقوقهم المادية والمعنوية مصانة ويتحقق هذا الجانب حين يتوفر الأمن بشقيه الشعوري والإجرائي⁽²⁾.

(1) عبد محمد غالب، أمن المجتمعات، نظرية وتطبيق، مجلة الأمن العام المصرية لعدد 110 لسنة 1985م ص. 108.

- François luhaire, Lasureté, driot de l'homme ou sobre de M. prudhomme. P. 623. Revue de droit public No. 3 - 1989, Librairie Général de droit et de jurisprudence.

(2) عبد محمد عبد الكريم نافع - الأمن القومي (م.س) ص. 22، 30.
ويقصد بالأمن الشعوري/ إحصاء الفرد والجماعة بإشباع دوافعها العضوية والنفسية ولهي قمتها دافع الأمن بمظهره المادي والنفس.
والأمن الإجرائي/ هو الجهد المنظم الذي يصدر عن الجماعة لإشباع دوافع أفرادها، ورد العدوان عنهم أو عن كيان الجماعة ككل وتضطلع به قيادة الجماعة في حدود مؤلفاتها.

ثقباً: الأمن الداخلي والأمن الخارجي:

ويقصد بالأمن تأمين المجتمع مما يهدده من أخطار داخلية تتمثل في القتل والقتل وموجات الإجرام والاحتراف والاعتداءات على اختلاف أنواعها ودرجاتها والقيام بما من شأنه الحفاظ على سلامة البنية الداخلية للمجتمع وضمان احترام القوانين النافذة وصيانة الأمن والنظام العام، وتأمين حقوق الأفراد والجماعات وكفالةديمومة فاعلية المؤسسات والمرافق العامة في الدولة وعادة ما يختص بتنفيذه جهاز أمن يعمل داخل إطار الدولة يعرف بجهاز الأمن العام الداخلي.

أما الأمن الخارجي فيعني به تأمين المجتمع مما يهدده من أخطار تأتي من خارج القطر سواء في صورة جاسوسية أو أعمال تخريبية أو عدوان محدود أو أعمال إرهابية بقصد الإضرار بأمن البلد وإحداث بلبلة واختلال في مقوماته الأساسية، وعادة ما يقوم بها الأفراد أجانب أو خونة مرتبطين بدولة أجنبية منافئة للمجتمع.

ومهما حاول البعض تجزئة أمن المجتمع فإن التكامل بين جوانبه ومقوماته الأساسية يظل هو الطابع العام والمسيطر وذلك للاعتبارات التالية:

- 1 - إن هدف نطاقي الأمن واحد وهو حماية المجتمع والدولة من ناحية وتوجيه سياستها الوجهة الصحيحة المبنية على أسس موضوعية من ناحية أخرى.
- 2 - أن نطاق العمل ضد أي دولة لا يمكن حصره داخل أو خارج القطر وكذلك أسس مهمة تحقيق الأهداف والنفع ضد أعمال الدول الأخرى.
- 3 - أن طبيعتي الوظيفتين تكملان بعضهما البعض فلا تقوم إحداهما دون الأخرى وهذا ما حدا بمعظم الدول أن تجعل اختصاصات عمل الأجهزة في هذين الحقلين شاملة بداخل وخارج القطر أو قد تفصص الدولة من بين الأجهزة جهازاً يعمل في الحقلين. وأبسط الصور بل وأقربها للحد الأدنى أن يكون ثمة تنسيق بين تلك الأجهزة بما يضمن تكاملها وفاعليتها في صد أي مساس بأمن الوطن والمواطن⁽¹⁾.

ثالثاً: الأمن الوطني والأمن القومي والأمن الدولي:

وحين يخرج مفهوم الأمن عن نطاق الدولة الواحدة لتحدد مضامين أشمل فإنه يتنوع إلى:

- 1 - الأمن الوطني: ويهدف إلى تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار⁽²⁾.
- وقد يعرف أحياناً بالأمن الإقليمي ويعني به تحقيق الأمن في نطاق الوحدة الجغرافية الأوسع للدولة والتي يوجد ضمن مكوناتها علاقات حسن الجوار مع الدول المحيطة بها⁽³⁾.

(1) عبد محمد عبد الكريم نال، الأمن القومي ص. 93، 94.

(2) لواء علي حسن سعيد، الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه - كتاب الساعة، مطابع الهيئة العامة المصرية للكتاب، ص. 6.

(3) لواء حسن مصطفى فهمي، الأمن الأروبي وعلاقته بالأمن العربي. مجلة الحرس الوطني - رئاسة الحرس الوطني السعودي ج. 81 لسنة 89 ص. 26.

2 - الأمن القومي: ويطلق تجاوزاً على الأمن الوطني كاعتزاز بالإقليم وتعطيم له، والمسلم أن الأمن القومي يشمل نطاقاً أوسع فيقتل الأمن القومي العربي، بحيث يغطي كافة الدول العربية وفق الاستراتيجية الأمنية الموحدة التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الثاني في بغداد بقراره رقم 18 بتاريخ 1983/12/7⁽¹⁾.

ويمكن أن نضع تصور لتعريف عام للأمن القومي العربي مفاده تأمين الوطن العربي من المحيط إلى الخليج في إطار استراتيجية أمنية موحدة وشاملة ضد عوامل الإجمام والانهيار والاحتلال والتفكك الاجتماعي والأخلاقي بما يضمن سلامة البيئة العربية ومخاطبتها على أصالتها ويجاد سبل الوقاية والتصدي الناجعة لخفض معدلات الجريمة تبعاً للأسس التالية:

- أ - شمولية مفهوم الأمن العربي وتكامله بما فيه العمل الإصلاحي والتثقيفي.
- ب - ارتباط الأمن الداخلي والخارجي للدول العربية بالأمن الجماعي لهذه الدول.
- ج - تأثير الأمن العربي بالمتغيرات الداخلية والخارجية.
- د - الارتباط بحقائق التقدم العلمي واستيعاب وتوطيد التقنية الحديثة.
- هـ - انصهار الاستراتيجية العربية في مجالات الأمن باستراتيجية النهضة الحضارية للأمة العربية واعتبارها جزء منها⁽²⁾.

3 - الأمن الدولي: ويقصد به الجهود الجبارة التي تبذل على مستوى الدول والمنظمات الدولية المختصة بمكافحة الإجمام الدولي ومقاومة أعمال الإرهاب والمخدرات وتجارة الرقيق والتزيف والتخريب وغيرها من الجرائم الأخرى التي أصبحت تمثل خطراً على كافة دول العالم بدون استثناء.

وقد استغل العالم فترة الهدوء والاستقرار الدولي نتيجة للتعايش السلمي بين المعاملين لمقد المؤتمرات العالمية والإقليمية وتشكيل للجان المتخصصة لتبادل الخبرات وإجراء الدراسات لمكافحة الإجمام الدولي على مختلف أنواعه في إطار عام وشامل⁽³⁾.

رابعاً: مصمبات أخرى للأمن:

ولأهمية الأمن كمحصن جوهري وحوي لازم لحسن سير أي مرفق وضمن أدائه لوظائفه على أحسن وجه. فقد قرن بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصناعية والنفسية والثقافية للمجتمع. ولذا وجد ما يعرف بالأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي، الأمن

(1) مشروع الاستراتيجية الأمنية العربية. قطر المجلة العربية للدفاع الاجتماعي. ج 17 يناير 1984. ص. 210.

(2) مشروع الاستراتيجية الأمنية العربية (م.ص. 212).

(3) مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التي تعقد كل خمس سنوات والتي كان من أهمها مؤتمر طوكيو 1975 ومؤتمر كركنس 1980، مؤتمر ميلانو 1985. المجلة العربية للدفاع الاجتماعي. ج. 17 لسنة 84م. ص. 291.

الصناعي، الأمن النفسي، الأمن الثقافي وغيرها من المسميات الأخرى التي لا تكفل تحت حصر. ومنكفي بإبراز أهمها وهي:-

1 - الأمن الاجتماعي: ويقصد به تكامل المقومات الأساسية للاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن بحيث يشعر بأن له ركائز ثابتة وقواعد صلبة في مجتمعه تحفظ له وجوده وكيانه وتعلقه بأرضه ووطنه⁽¹⁾. وبالتالي ينعم بالأمن والاستقرار في ظلالة ويهنا بخيراته ويندفع إلى البذل والعطاء بكل قوة وتصميم وعزم.

2 - الأمن الاقتصادي: ويتحقق بتوفير فرص العمل للمواطن وتلبية مداركه وقدراته لزيادة إمكانياته الإنتاجية ومهاراته المهنية وتعليمه كيفية توظيفها واستعمالها واستثمارها والتصرف بنتائجها لضمان الحصول على عائد محزى يمكنه من إشباع حاجياته الضرورية والكمالية على السواء.

3 - الأمن الصناعي⁽²⁾: يتأتى بتأمين المعامل والمصانع والعاملين فيها بما يضمن سلامة المعدات والآلات والقائمين عليها في إطار برنامج وقائي عام وشامل يتضمن اتخاذ إجراءات عملية بتوفير صيانة دورية مستمرة بالآليات وتركيز الحراسة الثابتة والمتحركة على كافة المرافق الهامة، وتنظيم حركة الدخول والخروج من المنشأة أو المرفق الصناعي وتوفير معدات الإطفاء لمواجهة أي طارئ لضمان استمرارية الإنتاج وتطوره من حسن إلى أحسن دون إغالة أو تعطيل.

4 - الأمن النفسي: ويتحقق بإشباع الحاجيات النفسية والفسيولوجية للفرد المتمثلة في اعتراف البيئة الاجتماعية بمكانته ومنزلته وتعرفه هو بدوره على الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه وحصول تكيف وتلازم بين الجانبين ينجم عنه استقرار النفس الإنسانية وإطمئنانها على حاضرها ومستقبلها وبلوغها أسمى معاني الأمن⁽³⁾.

5 - الأمن الثقافي: حق الإنسان في الحصول على فرصة وإمكانية للتعلم والتثقف في أجواء مناسبة تمكنه من استيعاب ما حوله وبلوغ درجة عالية من القهم والإدراك والنضج متحرراً من كل القيود التي تحدّد اختياراته.

(1) د/ مصطفى العرجي، الأمن الاجتماعي (م.س) ص. 71.

(2) عقيد عصام الدين عبد الطيب معاذ. الأمن الصناعي كدعامة من دعائم الاقتصاد القومي ومدى ارتباطه بجهاز الشرطة، مجلة الأمن العام المصرية، ج. 15 لسنة 1986م ص. 42 وما بعدها.

(3) عبد محمد عبد الكريم نافع. الأمن القومي (م.س) ص. 15، 17.

المبحث الثالث

أهمية الأمن

رأينا فيما تقدم أن الأمن مبعث للاستقرار والطمينة والسكينة والسلام ومحرراً من الخوف والقلق والاضطراب ومبعداً لوقوع الضرر أو الخطر، وكل ما يجعل النفس والمقل والجسد في حيرة ومعاناة ونصب وعدم انسجام.

فالأمن في كافة المجتمعات البشرية قديمها وحديثها مطلب جوهري وعنصر أساسي باعتبارها منطلق التفكير والتدبير والعمل والإنتاج والإبداع البشري للماضي والحاضر والمستقبل. فما كان للإنسان أن يبلغ ما بلغه من تقدم ورفي وحضارة ما لم يكن الأمن قد تمكن في نفسه واستتب في البيئة والوسط الذي يعيش فيه.

والتاريخ يحدثنا في أحقابها ومن خلال حضاراته والأمم والشعوب التي تعاقبت طيلة العصور الماضية عن تلك الأهمية.

وحضارتنا الإسلامية وديننا الحنيف في مقدمة هؤلاء وأولئك اقبرى مدالهما وحاميا للأمن. كما أن هناك جوانب موضوعية حيوية تستدعي وجود الأمن وتحتم انتظامه جنباً إلى جنب مع مقومات الحياة الأخرى، بل أن البعض يقمه عليها ولا قبل لبين ذلك (أن البندقية تأتي أحياناً قبل الزبدة) انطلاقاً من أن الأمن جوهر وجود الدولة والأمن لأجل اليوم ولأجل الغد ولأجل الدوام⁽¹⁾.

وسنولى توضيح ما تقدم على التفصيل التالي:

أولاً: الأهمية التاريخية والحضارية للأمن.

ثانياً: أهمية الأمن في الحضارة الإسلامية.

ثالثاً: الأهمية الموضوعية للأمن.

أولاً: الأهمية التاريخية والحضارية للأمن:

تجمع كافة الحضارات قديمها وحديثها على أهمية الأمن وضرورته لتستقر الجماعة الإنسانية وتتمكّل بنيتها الاجتماعية وتنظم أموراً الاقتصادية وتطرد في حياتها على وجه مرضي سواء في ذلك الجماعات البدائية الأولى في مطلع التاريخ الإنساني القديم أو على مر العصور وتعاقب الحضارات حتى وقتنا الحاضر.

وفي المجتمعات البدائية التي وجدت منذ بدء الخليقة، سعى الإنسان جاهداً إلى توفير أمنه وأمن المجموعة التي يعيش فيها تارة بإقامة الحواجز أمام الوحوش أو الصعوب إلى أعالي الأشجار والأماكن المرتفعة حتى لا يلحقه أذى أو بالانضمام لغيره وتكوين جماعات قوية قادرة على مواجهة الأخطار المحتملة تارة أخرى.

(1) د. فادي العلاص. سلطات الأمن والمسائل والاختصاصات الدبلوماسية. (مطبعة) ص. 5.

Jean Jacques Gleizal. Sécurité et Police. Ibid P 11

ولما تم له تأمين نفسه وجماعته من الأخطار الخارجية المحيطة بهم تعددت حاجات الإيمان وتضاربت داخل إطار الجماعة فحصل اختلاف وتفرع تطلب ضرورة وجود جماعة تتولى الحسم ويكشف الإعداءات وحماية الضعيف من القوي فكان رب الأسرة أو القبيلة أو القبيلة هو القاتون والمختص بحفظ الأمن عن طريق جماعة اختارها للقيام بأعمال الحراسة. إضافة إلى وجود بعض الضوابط الاحتشائية التي وجدت في صورة تقاليد وأعراف واجبة الاحترام من الجميع وكل من يخالفها يلقى استنكاراً واستياء عاماً قد يؤدي في النهاية إلى طرده بعيداً عن الجماعة.

• وحينما تجاوز الإنسان هذه المرحلة وكون المدن والقرى والدول والممالك والحضارات العريقة⁽¹⁾. أصبحت مهمة حفظ الأمن من أمور الدولة الجوهرية، بل هي الوظيفة الرئيسية وتم إصدار القوانين وتكوين الهيئات المختصة لضمان توفير الأمن وذلك كله في إطار مطلقات الحاكم أو القاضي أو الإقطاعي أو الكتيمية⁽²⁾. ثم اختصت به أخيراً الدولة دون غيرها لضمان الحيدة والنزاهة في التطبيق وعدم التعدي أو التجاور في القصاص.

وقد بدأت مسيرة الأمن بإعطاء هذه المهمة للجيش لتتولى تأمين العواصم وتركت الأرياف لرؤساء محليين لتحمل أعباء الأمن بها وفي حالة انشغال الجيش بالحروب والغزوات أنيطت هذه المسؤولية بحاكم أو وزير يختاره الإمبراطور أو السلطان للقيام بهذه المهمة بمعرفة أتباعه، ثم انبثقت من هذه المجموعات هيئات ذات طابع عسكري لا تتبع الجيش أسندت إليها مسؤولية الحفاظ على الأمن والنظام العام وحماية الأرواح والممتلكات تحت إشراف الحاكم أو أحد ولاته. وأصبحت هذه المهمة خطيرة وجليلة فتم إسنادها إلى الأكفاء من رجال الدولة وزوده بالعديد من الرجال وصرفت عليهم الأموال حتى يقوموا بواجباتهم خير قيام.

وما تحقق من ازدهار وما برزت من حضارات، إن هي إلا نتاج الأمن الوارف الظليل الذي مكن للإيمان أن يددع ويطور حيثته في كل مرحلة من مراحل الوجود الإنساني حتى وصل بنا إلى ما نحن نعيشه اليوم من تقدم علمي وحضاري.

ثانياً: أهمية الأمن في الحضارة الإسلامية:

لما كان الإسلام هو الرسالة الخاتمة لكل الرسالات السماوية، وهو الدعوى العامة للناس كافة، وهو الصالح للتطبيق في كل زمان وفي كل مكان، فإنه قد أولى الأمن في المجتمع الإنساني عناية فائقة -ولا أعدو الصواب إن ذهبت إلى القول- بأن تعاليم الإسلام كلها تهدي نحو غاية واحدة وهي تحقيق معنى عبودية الإنسان الخالصة لله سبحانه وتعالى، وهذه العبودية هي منطلق الأمن الحقيقي لأمن الناس، لأن الإنسان الذي يخشى ربه سرّاً وعلانية ويلتزم بما كتبه الله عليه لا يمكن أن يحدث بالارض فساداً أو إفساداً ويعيش في المجتمع أثماً مجرماً، فهو قد جعل بين نفسه وعوامل الانحراف سياجاً متيناً

(1) Sanford H. Kidish. Encyclopedia of Crime and Justice, the Free Press 1983 New York. 3: 1120, John L. Sullivan. Introduction to Police Science. Third Edition. Gregg division - Mc Graw - Hill. Books company. P. 1,2. Grand Larousse. Encyclopédie. Librairie Larousse 1963 Paris 8: 612.

(2) Encyclopedia Americana. International Edition 1966. American corporation USA vol 22: 299. John L. Sullivan. Introduction to police science. Ibid 2-9.

من المبادئ والتعاليم والقيم الخالدة، ذلك لأن الإسلام في معالجته لموضوع الأمن ركز اهتمامه على الفرد المسلم حيث ربهأ ونشأه على أخلاق الإسلام ومبادئه الفاضلة المتمثلة في حقه على القيام بأمور دينه من اعتراف بوحدة الله وبتلقينه تعاليم الإسلام عن نبيه الكريم محمد ﷺ وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً^(١)، إضافة إلى تحليله بالصفات والمبادئ والمثل التي يجب أن يتحلى بها الإنسان المسلم في هذه الدنيا وما ينفع به نفسه في دنياه وآخرها، بحيث يلتزم بالأوامر والنواهي الحدية والمكررة^(٢) التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ويبعد عن كل ما من شأنه الإخلال أو المساس بأمن المجتمع إعمالاً للحديث النبوي الشريف «لا ضرر ولا ضرار»^(٣).

وكما اهتم الإسلام بالفرد عني أيضا بالجماعة الإسلامية وكان حريصا على أن تكون متآلفة متحابية على الخير حتّى لجميع عناصرها على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مقدمين العون لكل من أراد خيرا بالجماعة وواقفين سدا وحادا قويا متيقنا أمام كل من أراد أن يمس هذه الجماعة بشر أو يخل بالعبائد والقيم الإسلامية التي تجمع عليها والتي تنوّر للجموع الطمأنينة والهدوء والسلام.

ولذلك فإن كل إخافة للمسلمين وإخلال بأمنهم والمعدون على أموالهم وديارهم ومسبلتهم والتمرد على أوامر الله وتعطيلها من الجرائم التي يستحق مرتكبها أشد العقوبات⁽⁴⁾، ولأن الإسلام دين الفطرة ودين الواقع المعاش لم يقتصر في حماية الأمن وتحقيقه على الزواجر الداخلي الذي أثمرته التعاليم والقرائن وإنما أضاف إليها الزواجر الخارجي المتمثل في العقوبات الصارمة التي تقام على أيدي العابثين المستهترين - وليس هنا مجال التوصل لكل ما جاء به الإسلام من مبادئ تحمي الحياة وتوفر الأمن - ويكفي الإشارة إلى أن الإسلام اعتبر الاعتداء على فرد واحد اعتداء على المجتمع كله، وفي ذلك دلالة على جسامته الاعتداء وعلى تكافل الأمة كلها لمقاومة المفسدين وليس أدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿مَنْ أَجْلَدُ إِلَيْنَا كِتَابًا عَلَى نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَتْلًا يَدِي الْأَرْضَ نَكْتُمُهَا فَقَتَلِ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْلَاهَا فَكْتُمُهَا أَغَايَا النَّاسِ جَمِيعًا﴾⁽⁵⁾.

والعدل لا بد منه على طريق الإنسان بمبادئ الأمن ويتضمن معه حتى لا يكون على طريق الحياة أمام الإنسان ظلم يعرقل سير القافلة وفي ذلك يقول الله تعالى: (وَكُنْتُمْ عَلَىٰ قُرْبَىٰ ۖ فَلَوْلَا فِصَالُ الَّذِينَ بَيْنَ يَدَيْكُمْ لَخَالَطَ بِهِ السُّفَهَاءُ الْأَفْهَامَ ۚ إِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (٦).

(1) النووي: متن الأربعين النووية، دار القرآن الكريم ص. 35.

(1) التوحي: من الأربعين التوروية، ذو القرن الكريم ص. 33.
(2) زحرت الشريعة الإسلامية بالحد من الأضرار وتناوحي التي تهدف إلى تحقيق المجمع القنصل وتكوين المواطن الصالح الذي يعرف ما له وما عليه ويعين بين الخير والشر. د. أحمد المجذوب، مظاهر اعتماد الشريعة الإسلامية بالقاهرة، مجلة الشريعة، الإصدارات ع. 123 لسنة 1981م ص. 18، 19.

(3) النورى (محس) ص. 107.

(3) النوري (م ص). 107.
(4) محمد عزة دروزة، الدستور القرآني في شؤون الحياة، دار إحياء الكتب العربية، ص. 223.

(5) القرآن الكريم: سورة المائدة، الآية (32).

(6) القرآن الكريم - سورة المائدة: الآية (45).

ولقد حرص الإسلام العقوبات المدنية على المدف كل حسب ما اقترف من جرم وغنا لما جنت بدهاء من رذيلة بدءاً من التوجيه والتوعية والتأنيب إلى الحبس على اختلاف أنواعه ومدته ويصل في أقصى حالاته إلى إقامة حد الجلد والقطع والقفل والصلب حسباً بذلك طرق المفسد وسد الأبواب الإجرام والاعتراف

وحتى يضمن التطبيق العادل والسليم لهذه العقوبات على من وجبت عليه شرعاً دون ظلم أو تجاوز فلقد أوجد في إطار مكونات الدولة الإسلامية أجهزة متعددة منها أجهزة أمنية تتولى المحافظة على الأمن والنظام وتتبع المجرمين والمنحرفين والمشاغبين وتقوم لضبطهم والتحقيق معهم بأساليب وطرق مختلفة. فمن ثبت في حقه شيئاً يحال إلى أجهزة قضائية أخرى متخصصة في الحكم والنظر بمقتضى الشريعة الإسلامية يضاف إليها وجود جهاز القضاء العالي عرف بقضاء المظالم -ويشبهه لحد كبير دوائر القضاء الإداري عندما- للنظر في جرائم ومخالفات الأمراء والولاة وعلية القوم⁽¹⁾.

أما المسائل الصغيرة والمخالفات اليومية في مجال الأدب والأخلاق والقيم العامة للمجتمع والمخالفات الاقتصادية فقد أوجد لها جهاز الحسبة ليتولى توقيم الناس وحثهم بأساليب مختلفة ومتعددة على إتباع طريق الإسلام القويم والبعد عن الإضرار بالجماعة الإسلامية في أي مجال وبأي وسيلة كانت⁽²⁾.

وهذه الأجهزة مجتمعة كانت تعاون الإمام في إيجاد سبل الاستقرار والطمأنينة التي يسعى الإسلام إلى تحقيقها باستمرار في مبادئه وأحكامه وتطبيقاته العملية على سائر الدوام.

وخلاصة القول فإن الإسلام أقام المجتمع الإنساني على أسس من الترابط الوثيق الذي جعل منه بنياناً مرسوماً وجسداً واحداً، ومن شأن هذا المجتمع المتكامل والمتعاون على الخير والبر والمعروف أن تسوده حياة الطمأنينة ولا يعرف الخوف إلى أحد أفرادها سيلاً.

ومع ما فرضه هذا الدين القويم من عقوبات على من يعتدي أو يفسد في الأرض أعطى لأهل الذكر وأصحاب الاختصاص حق الاجتهاد والبحث في اتخاذ أنجع الوسائل وإتباع أقوم المسبل لمقاومة الإجرام والمجرمين.

ومن هذا المنطلق، بحث العلماء والفقهاء قديماً وحديثاً فيما يحقق المصلحة العامة وفيما يصد ذرائع الفساد وغير ذلك من الأمور التي تنور في نطاق كفالة الأمن الذي هو عصب الحياة وعمودها وأساس الابتكار والتطور الحضاري.

(1) نظام المظالم كما عرفه المؤرخون في مؤلفه الأحكام السلطانية هو لحد المتظلمين إلى التماسك بالرهة ورحم المتأخر عن التعاقد بالبيعة وهي وظيفة تتطلب في متولها أن يكون جليل القدر نافذ الأمر عظيم الهيبة طاهر الفقه قليل الطمع كثير الورع، لأنه يحتاج إلى سطوة الحياء في نظره وثبت القضاء فوجهاً إلى الجمع بين صفات الفريقين وأن يكون بجالاته نافذ الأمر في الجهتين «القضاء، الشرطة».

(2) نظام الحسبة هو الأمر بالمعروف وإدا ظهر تركه وانتهى عن المعكر إذا ظهر فعله. لقروني معالم القوم في أحكام الحسبة ص. 23.

ثالثاً: الأهمية الموضوعية للأمن:

إنّ الإنسان مدني بطبعه وتطبعه يسمى إلى الجماعة الإنسانية لينما وجدت ليكون من ضمن أفرادها تحقيقاً لتربيته الاجتماعية التي تنفعه إلى العيش في كيان المجتمع وبالتالي لا يتصور أن يكون خارجة. وينجم عن هذه الحاجة تبادل المنافع والخدشات مع الغير وما يلحق ذلك من ضرورة إيجاد نظام اجتماعي راقى يقوم على قوانين محددة وضوابط لهذه العلاقات وهيبة تقوم بالمناخبة والتطبيق لتلك القوانين والنظم⁽¹⁾ ومنع حصول أي مشاكل تهدد الأمن والاستقرار الذي تحتاجه الجماعة البشرية لينصرف كل منهم للقيام بدوره في إدارة عجلة الإنتاج والمحافظة على خلافة الإنسان في الأرض.

وإن الفاحص لكافة الحضارات منذ فجر التاريخ وحتى عصرنا هذا يجدها لا تستغني عن وجود هيبة محتصة بالأمن صمم مكونات الدولة الأسنسية. وقد لمسنا ذلك واضحا جلها في الأهمية التاريخية للأمن في نطاق الشريعة والقبيلة والدولة عبر التاريخ، بل إن البعض يرون أن واجبات الدولة كلها يمكن أن تنحصر في أمرين أساسيين هما: عمران البلاد وأمن العباد⁽²⁾.

فالأمن شجرة جميلة زاهية تروى بالعدل وبالحكم الصالح للبلاد. فالحكومات الرشيدة العادلة التي تهتم بمنفعة الشعب تزدهر أيامها بالأمن فتتقدم عمرانياً وثقافياً واقتصادياً وزراعياً. إذ أن النفوس تهدأ والأمور تستقر فيركن الشعب إلى أعماله فتكثر التجارة، وتتمو الزراعة وتفرع الصناعة وبذلك يجد للآداب دولة زاهية وللعلوم مملكة زاهرة⁽³⁾. وفي هذا المعنى نقل عن الفرس أن «الملك أسس، والعدل حارس، فما لم يكن له أسس مهترم، وما لم يكن له حارس فضائع» ومما قيل أيضاً في أهمية الأمن والعدل في الحكم والأمثال: «لا تنزل ببلد ليس فيه خمسة أشباه: سلطان قاهر، وقاض عادل، وسوق قائمة، وطبيب عالم، ونهر جار» وكان بعض الحكماء يقول: «عدل السلطان أنفع للريعية من خصب الزمان» وقيل أيضاً: «شر المال ما لا ينفع منه وشر الأخوان الخائن، وشر السلطان من خلفه البريء، وشر البلاد ما ليس فيها خصب ولا أمن»⁽⁴⁾.

فالأمن من أهم حاجات الإنسان وضروريته، لأنه إذا فقد سيطر القلق وعمت القوضى وشاع الاضطراب، والإنسان إذا ما تملكه القلق وتمكن منه الذعر تعطل تفكيره وشلت أعضاؤه واستحوذت عليه القوضى، وكما أن الطعام غذاء الجسد، فإن الأمن غذاء الروح والعقل، وإن يحل فقد أمن كما لا يعمل جائع⁽⁵⁾.

فالأمن نعمة كبرى تهين للحل مناخ الإبداع وللأعضاء قوة العمل والخوف صاعقة تربك العقل وتشل الأعضاء وتعطل حركة الحياة أو تكاد، وهل يتوقع من إنسان قلق يلتفت

(1) عبق د. قري عبد الفتاح الشهوي. الموسوعة التشريعية القانونية. عالم الكتب مصر 1977م ص. 32.

François Luchaire. la Sécurité Ibid 623.

(2) وقد قيل في هذا المعنى من نصيح الملك (إن من ولي الأمر يحتاج لك خطة ولكها مجموعة في خصلتين إذا عمل بهما كان حداً وصلاً - عمران البلاد وأمن العباد) ابن القيم الجبلي. عيون الأخبار. دار الكتب بيروت: 13.

(3) د. يوسف حر الدين داود باشا. ونهاية السعفة في العراق. ص. 22.

(4) ابن القيم الجبلي، عيون الأخبار 1: 13، 14.

(5) محمد محمود حافظ. الأمن نعمة كبرى مجلة الأمن والحيطة ج. 2 لسنة الأولى لمركز العربي لدراسات الأهمية والتكريب بقرش. ص. 6.

بمينا وشمالاً وقلبه يكاد ينخلع من مكانه ويعبونه لا تستقر على مكان وفرائصه ترتد. هل يتصور من إيمان كهذا أن يبدع في فكرة أو أن يتقدم في عمل أو يضع بعيشه أو ينعم بماله⁽¹⁾.

والأمن أو الخوف وليد المجتمع، المجتمع الصالح الذي يعرف حقه فلا يتعداه ويعرف واجباته فلا يقصر فيها، مجتمع كهذا تتعدم فيه الجريمة أو تكاد ويخيم في ربوعه الأمن يتقيا الناس ظلاله وينعمون بتسم أنفسهم.. بخلاف ذلك المجتمع الذي ركب أفراداه أهوائهم واستجابوا للزواتهم لا يعرف أحدهم واجباته فيؤذيها ولا حقوقه فيقتصر عليها، بل هو في هذه الدنيا كالحيوان الذي يتضور جوعاً يتحين الفرص لاقتناص طعام أصحابه ويستغل قوته لاستلاب حقوق الناس، ليس في حياته خلق، ولا يعرف في تعامله مع الآخرين نظاماً. ومجتمع هذه صفات أفراداه لن يجد الأمن فيه مكاناً وليس له ظلال... بل هو مبخة لا ينبت فيها إلا الرعب والخوف. قال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الطَّيِّبُ يَنْزِعُ نَائِفَةً بِإِذْنِ رَبِّهِ. وَالَّذِي خَبَتْ لَا يَنْزِعُ إِلَّا نَكَبًا﴾⁽²⁾.

ولقد حرصت كافة الشرائع السماوية ودعوات المصلحين⁽³⁾ قديماً وحديثاً على مكافحة الجريمة وقمعها قبل فركابها وأخذ محترفيها بالهسي العقوبات والمصل على إيجاد السبل لمعالجة هؤلاء وإبعادهم عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو الأمن والاستقرار والطمأنينة التي يسمي المجتمع لإيجادها ليحيا الناس في سعادة وهناء.

ومما يتقدم نخلص إلى أن الأمن عنصر مهم وحيوي في حياة الأفراد والجماعات على المواء ولا يمكن تصور مجتمع دون وجود مقومات أساسية لتوفير أمنه واستقراره وسواء قام بمهمة توفير الأمن الدولة أو هيئات أهلية مدنية تطوعية أو تكاتف الفريقين لتحقيقه -المهم هو توفير الأمن- وننلمس ذلك في الجوانب التالية:

- 1 - إن بداية الأمن كانت منطلقة من الإنسان كفرد وكجماعة قبل وجود الدولة فهو حاجة ضرورية من حاجات الإنسان الأساسية لا تنظم الحياة إلا بتواجده⁽⁴⁾.
- 2 - إن انتظام الناس في جماعات وتكوينهم للمدن والدول كان بدافع توفير الأمن وقد استطاع الإنسان أن يوجد هيئة متخصصة تتولى مسؤولية تحقيقه. فالمهمة الأمنية كانت هي أولى اهتمامات الدولة وجوهر وجودها.
- 3 - تم إيجاد نظم وقوانين وهيئات قضائية وعلمية تكمل مهمة هيئات الأمن كالمحاكم والمسجون لتكامل حلقات الأمن وتضمن سلامته وعدالته وإنصافه.

(1) محمد مصود حائط (م-س) ص. 6.

François Luchaire, la Sécurité. Ibid. 623.

(2) القرآن الكريم. سورة الأعراف الآية (58).

(3) أحمد عبد المحسن المنشاوي الكفاح ضد الجريمة في الإسلام. سلسلة التعريف بالإسلام. الكتاب 72 لسنة 1972م ص. 11.

(4) Jean Jacques Sécurité et police. Ibid. P. 11.

- 4 - تدرج وظائف الأمن من مسئولية وقائية إلى وظيفة وقائية وقمعية، وأخيراً اضيق إليها الوظيفة الاجتماعية لتتكامل مهام الأجهزة المختصة ويتحقق الأمن الاجتماعي الكامل بكافة معانيه وملولاته.
 - 5 - لضمان توفير الأمن بكفاءة وفاعلية تم توفير كافة الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية وتمددت البحوث والدراسات التخصصية لتطوير سبل ووسائل تحقيق الأمن.
 - 6 - التاريخ خير شاهد ودليل على أن انهيار الدول وسقوطها كانت نتيجة لاختلال الأمن فيها وانعدام مقوماته الأساسية التي تحفظ كيان الدولة.
- فإذا كانت للأمن هذه الأهمية فما ترى ما هي وضعيته وكيفية نشأته وتطوره عبر الحضارات القديمة والوسيلة والحديثة، وبالأخص في البلاد العربية والجمهورية. هذا ما سنعرض له في الفصول التالية تباعاً.

الفصل الثاني

تطور الأمن عبر العصور

رأينا فيما تقدم بأن المساهمة الجماهيرية تبدأ من تحميل الجمهور ببعض التبعات الأمنية إلى المشاركة الفاعلة مع الأجهزة الأمنية التقليدية إلى مرحلة الحلول محل هذه الأجهزة بقيام نظام الأمن الشعبي كما نوضح ذلك في القسم الثالث عن تجربة الجماهيرية في هذا المضمار.

وقبل التطرق إلى تلك التجربة الرائدة والخطوة المتقدمة في مجال مشاركة الجماهير في استلام زمام السلطة، نرى أنه من الواجب التعرض بشيء من الإيجاز غير المخل إلى نشأة وتاريخ وتطور الأنظمة الأمنية في الحضارات القديمة ليتمكن منها أن نحدد الفترات التاريخية التي وجدت فيها مساهمة جماهيرية وأسباب ظهورها ودواعيها ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها تبعاً للنتائج التي حققتها سواء أكان ذلك في إطار المعاونة والمساهمة مع الأجهزة الأمنية الموجودة آنذاك أو الحلول محلها والقيام بتلك المهام الجسام لوحدها.

والمطلع على تاريخ الأمم يرى أن أنظمة الأمن بدأت بمحاولات فردية وجماعية كان عمادها المواطنين وليس الدولة بمفهومها الحديث⁽¹⁾ والتي تسلمت الزمام فيما بعد وكونت أجهزة مخصصة لتتولى القيام بهذه المهمة ورغم ذلك، فإنه في حالة ضعف الدولة نتيجة الحروب والفن والقتل والقتال الداخلية نجد أن الجمهور يلتجئون بعد طول عناء وصبر إلى تحمل أعباء أمنهم واستقرارهم لوحدهم. وهذا أمر نجد له صدى في كافة الحضارات الموعلة في القدم وفي حضارتنا العربية الأصيلة التي شكلت لنا زادا ومعينا لا ينضب ينبغي الرجوع إليه متى ما احتجنا للاستقاء منه بدلا من النزوع إلى الغرب في كل شيء إذ أن حضارتنا ينبوع متدفق وفياض يستحق منا عناء بحثه ودراسته وتسحيصه لمعرفة جوانبه المعطاءة للاستفادة منها في مختلف الميادين. ورغم التطور الذي واكب الأجهزة الأمنية وتوافر الإمكانيات لديها إلا أنها لم تستطع أن تحقق سبل الأمن والاستقرار القلم نظراً لتطور الجريمة وأساليبها تبعاً للتقدم العلمي، إذ لا تمر دقيقة لو ثانية إلا وقد وقعت عشرات الجرائم في آن واحد⁽²⁾.

أضف إلى ذلك بروز وظيفة جديدة لأجهزة الأمن تتولى بموجبها الاهتمام بواجبات

[1] John. Sullivan. Introduction to Police Science. third edition.

Gregg division JMC Grow - Hill- Books - Company. P.1.

(2) يكفي أن نذكر مثلا أنلك ما أبرزته الإحصائيات في بعض الدول المتقدمة، حيث تبين أن السرقة في الولايات المتحدة تقع مرة كل سنة وعشرين ثانية بينما تحدث مرة كل دقيقتين في فرنسا وأن الاعتداء على الأشخاص يقع كل أربعين دقيقة في الولايات المتحدة ومرة كل أربع ساعات في فرنسا، مقدم د. قلدي عبد الفتاح الشهواني، السلطة الشرطية ومناطق شرعيتها، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 1973م، ص. 37.

اجتماعية⁽¹⁾ تتطلبها تطور الحياة وتعقدها والجنوح نحو التحول إلى الدور التوجيهي والبعث عن الدور القومي المتمثل في الوظيفتين الضبطية والقضائية.

كل ذلك استدعى الاهتمام بالجمهور والتعويل على مساهمته ومعاونته ولو بصورة مبسطة قابلة للتطور مع الأيام.

لذا سنتولى توضيح البداية التاريخية لأنظمة الشرطة والتجارب الأولية للحضارات القديمة التي كانت المنطلق الأول لأجهزة الشرطة المتطورة اليوم.

(1) لواء عر الدين طويق. وظيفة رجل الشرطة. محاضرة أقيمت في الدورة التدريبية لدراسة وتطوير مناهج كليات الشرطة في الوطن العربي، عقدت في الفترة من 7 - 26 سبتمبر 1981م بالمركز الأمني العربي للدراسات الأمنية والفكرية بقرينش. (مختصر الدراسات الأمنية) 3 : 164.

Mark Findlay - Jeff Sutton. Issues in Criminal Justice Administration. P. 175.

Sullivan Ibid P. 272 Reborn Holdwin and Richard Kinney. Police Powers and Politics, Quartet Books 1982 P. 218.

James O. Wilson. Thinking about Crime. Basic Books. Inc. Second edition 1983. USA P. 87 - 91.

المبحث الأول

الأمن في الحضارات القديمة

كانت حاجة الإنسان للأمن والطمأنينة والاستقرار قديمة قدم الحضارة الإنسانية فكان على القادر من المجموعة البشرية أن يسهر على راحة الجماعة ويهيئ لها سبل الأمن والاستقرار.

ففي بداية الأمر كن كل رب أسرة أو عشيرة أو قبيلة هو وحده القادر على حماية وتأمين سلامة جماعته مقابل خضوعها وانضوائها تحت لوائه سواء قام بهذه المهمة بنفسه أو أوكّلها إلى أشخاص آخرين من جماعته للقيام بها تحت إشرافه وتوجيهه.

وحينما اندمجت القبائل مع بعضها البعض، ونمت القرى الصغيرة وأصبحت منفاً كبيرة اختلط فيها السكان وتزاوجوا وضعفت فيها الصلات الاجتماعية القائمة على أساس القرابة من ناحية الدم والمصيبة القبلية وحلت محلها علاقات اجتماعية جديدة قولها المصالح والأهداف والغايات المشتركة.

ونظراً لكون الناس يتقاربون من حيث احترامهم لحقوق غيرهم والالتزام بما يجب عليهم من واجبات وما ينجم عن هذا وغيره من تعارض في النزاعات والمصالح ونشوء صراع بين الأفراد واعتداء بعضهم على الأنفس والممتلكات لم تجد أوامر وسلطات رب الأسرة والقبيلة في إنهاء حالة الصراع وتأمين استقرار المجموعة. لذا احتاجت تلك الجماعات لإيجاد مجموعات متخصصة متفرغة للقيام بمهمة المحافظة على الأمن وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات من أي اعتداء قد يلحق بها من داخل الجماعة أو من خارجها ليندفع الناس آمنين مطمئنين في أرض الله الواسعة للبحث عن سبل العيش في مجالات الحياة للرحبة المختلفة.

وقد سعى الإنسان منذ القدم لتوفير أمنه واستقراره باتخاذ عدة خطوات حضارية أولصلته لتحقيق غايته السامية هذه ويمكن إجمالها فيما يلي:

1 - ظهور العديد من الحضارات الرافية التي سادت في العالم القديم كالحضارات البابلية والآشورية والحيثية في منطقة الشرق الأوسط وحضارات الإغريق والرومان في المنطقة الأوربية والحضارة الهندية والصينية في الشرق الأقصى.

2 - صدور العديد من التشريعات والقوانين التي تنظم حياة الإنسان في تلك الحقبة بما يكفل حماية الحقوق على اختلافها من أي اعتداء فوجد تحديداً دقيقاً للجرائم والعقوبات والجزاءات البدنية والمالية، وليس أدل على ذلك من شيء سوى ما ورد

- في قانون حمورابي⁽¹⁾ وقانون صولون⁽²⁾ وقانون الألواح الإثني عشر⁽³⁾.
- 3 - نشأة المحاكم للنظر في التحدث التي تجعل وإصدار أحكام رادعة ضد مرتكبيها وفقاً للتشريعات النافذة آنذاك.
- 4 - إصدار الكثير من الأوامر والقرارات والإعلانات عن الأحكام فيما يتصل بالدولة بما يضمن المحافظة على كيانها وفرض هيمنتها مثل الأوامر الخاصة بالقبض والتفريغ والحبس وتأمين الأحكام ومقار الحكومة المركزية والولايات وكافة الممتلكات والمرافق العامة.
- 5 - كل ذلك استدعى إيجاد أنظمة بدائية للشرطة لتتولى تنفيذ أوامر الحاكم والقاضي بتوقيع العقوبات وتحصيل الغرامات وحراسة المسجون وإدراجها وبالأخص حراسة الحاكم ولتظل في خدمته وتحت تصرفه باستمرار.
- 6 - ومما تقدم نرى أن الحيد من الحضارات القديمة عرفت ولو بصورة بدائية - تنظيمات أمنية مختلفة لكل منها سماتها وملامحها الخاصة بها، وسنعرض لأهمية تلك الحضارات ونخص بالذكر منها:

- أ - الحضارة الفرعونية.
- ب - الحضارة الرومانية.
- ج - الحضارة الإغريقية.
- د - حضارة الهند والصين.

التجارب الأمنية في الحضارة الفرعونية

على ضفاف النيل قامت حضارة من أكرم وأعرق الحضارات في التاريخ تألفت وازدهرت على امتداد ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد في كافة النواحي السياسية والاقتصادية

(1) قانون حمورابي: يعد من أقدم القوانين التي عرفها البشرية. صدر في القرن السابع عشر ق.م على أرجح الآراء. بعد أن توحدت كافة المدن والممالك الواقعة على نهر الفرات بالعراق في مملكة واحدة تمت حكم أسرة واحدة لشهر ملوكها (حمورابي) الذي عمل على توحيد ديكتاتيا وقوانينها كلها في قانون واحد يضم (285 مادة) وبالرغم من قوة أحكامه في مجموعها فإنه ظل محتفظاً بهيئته طيلة خمسة عشر قرناً كاملة رغم ما طرأ عليه من أحوال البلاد والعداء من تغيير. د. إيوار غالي الذهبي. محاضرات في تاريخ القانون، مطبوعة على استمسل لطلبة كلية الحقوق بالجامعة القبطية - بنغازي العام الدراسي 71/70م. ص. 46 وما بعدها.

جيمس كيرمر (نظام الشرطة في العالم) (إيس) 28.

Sullivan Ibid. P. 2.

(2) قانون صولون: مجموعة من القوانين التي صدرت في أثينا حوالي السنة (594 ق.م) تمثل نطلق الإنسان في ذلك الحين إلى الحكم الديموقراطي. د. إيوار غالي الذهبي (إيس) ص. 32.

(3) قانون الألواح الإثني عشر: صدر هذا القانون في سنة (509 ق.م) في روما مع قيام العصر الجمهوري وقد أدخلت عليه العديد من الإضافات والتعديلات بواسطة المشرع والبريتور وهو يعد الأسس لكافة القوانين الرومانية حتى ظهور مدونة (جستينيان) بل وما زالت له تأثيرات واضحة في قوانين العالم الحديثة. د. إيوار غالي الذهبي (إيس) ص 36، د. محمد شاهر حبيب، دروس في القانون الروماني، مذكرات على استمسل لطلبة كلية الحقوق للجامعة القبطية. بنغازي للعام الدراسي 71/70م ص 40.

والاجتماعية والأمنية حيث تكون لديها نظام دقيق وقانون مستقر وأجهزة أمنية متحدة⁽¹⁾.
وبعمر ف النظر عن البدايات الأولية التي نبعت من الجماعة نفسها قبل قيام الدولة
الفرعونية فإنه يمكن رد أول تنظيم للأمن حين قام (حور محب) بتنظيم قوات الشرطة
وهذه مهامها وواجباتها المناطة بكل منها⁽²⁾.

فهذه الشرطة النهرية المختصة بنأمين سلامة الملاحة النهرية ومكافحة القرصنة
وتفتيش المراكب المشتبه فيها وحماية الأنشطة المشروعة في مياه النهر. كما أنشأ الشرطة
المختصة بحماية المقابر والمعابد التي تحوي جميع كنوز الموتى التي تنقل معهم حسب ما
جرى به العرف لدى الفراعنة⁽³⁾. وكذلك الآثار الفرعونية على أن قدماء المصريين
استخدموا الكلاب في أداء الأعمال الأمنية المتمثلة في الحراسة خاصة في الفترة الليلية
خوفاً من اللصوص والعيارين⁽⁴⁾.

وظلت الشرطة في مصر تتمتع بسلطات واسعة مكنتها من فرض هيمنتها حتى سمي
رئيسها بالحاكم أو القاضي وكان الضباط المحليين كضباط الحكومة يمثلون الفرعون كل
في ولايته، وكان مسئولاً عن حفظ الأمن والنظام داخل ولايته وحراسة حدودها ضد بدو
الصحراء⁽⁵⁾.

وقد تميزت الشرطة عن قوات الجيش -ولو أنها تعد جزءاً منها- بلباسها الخاص
ومهامها المميزة كل حسب الواجب المناط به. وذلك شكل ثلاث وحدات رئيسية⁽⁶⁾:

1 - الطائفة الأولى: كانت تختص بحراسة كبار موظفي الدولة وحسابتهم، وكانت تتألف
من وحدات صغيرة تختلف مسمياتها باختلاف الأسلحة التي تحملها. فهناك (حملة
المبوف) و(حملة السباط) و(حملة العصي) وكان من أهمها تلك المجموعات التي
يناط بها حماية الفرعون وضمائم سلامته وكانت تختار من أحسن رجال الأمن قوة
وأشداهم بأساً وإخلاصاً للأسرة الحاكمة.

2 - الطائفة الثانية: كانت تقوم بالأعمال والمهام والواجبات المشابهة لأعمال الشرطة
الحالية حيث يرأسها ضابط يقيم في عاصمة كل إقليم يتبعه آخر أقل منه رتبة في

(1) غيد د. بهاء الدين إبراهيم محمود، القانون والقوة في مصر القديمة مجلة الأمن العام ع 65 لسنة 16 ص. 11.

Marcel le Clère. Histoire de la Police. Presses Universitaires de France. 1973. P. 6.

(2) لواء محمود المصاوي، إدارة الشرطة في الدولة الحديثة، القاهرة 1963 1 : 3، ظهر أول تنظيم الشرطة في مصر سنة 1349 ق.م. جيمس كريمر. ص. 29.

(3) غيد د. بهاء الدين إبراهيم محمود، أجهزة الشرطة واختصاصاتها في مصر القديمة، مجلة الأمن العام العدد 68 لسنة 17 ص. 33، جون ولزون، الحضارة المصرية، تحقيق د. أحمد فخري، مكتبة النهضة ومؤسسة فرانكلين ص. 437 و 439.

Grand Larousse Encyclopédique 8 : 612.

(4) رائد صر فريد، تطوير نظام الشرطة في ج. ع. ل. بحث مقدم بمعهد الدراسات العليا لجامعة الشرطة بمصر (العدد 18 - 1971م) ص. 4.

(5) هنري فورتكورت، فجر الحضارة في الشرق الأدنى، ترجمة. ميخائيل غوري، دار مكتبة الحياة ط2. 1965 بيروت ص. 117.

(6) د. فكري عبد الفتاح الشهولي، الموسوعة للشرطة القانونية (مصر) ص. 21. غيد د. بهاء الدين إبراهيم محمود، أجهزة الشرطة واختصاصاتها في مصر القديمة ص. 31، 32.

المدن والقرى الكبرى وبعض ضباط الصف والجنود في المناطق الصحراوية والقرى النائية الصغيرة⁽¹⁾. وواجباتها تنحصر في تنفيذ أحكام القضاء ولوامر حاكم الإقليم ونوابه.

3 - الطلقة الثالثة: وهذه المجموعة تقتصر مهمتها في القيام بالواجبات المتصلة بالزراعة والرعي كحراسة المزارع والجنود والكباري ومخازن حفظ الفلال والحبوب إضافة إلى تعزيز سلطة محصلي الضرائب ومساعدتهم في القيام بواجباتهم على غير وجهه⁽²⁾.

وكان القراعة يولون الشرطة غناية كبيرة ويقفرون أهميتها ونفوذها حتى أنهم كانوا يدعون رؤسائها إلى مآذهم ويكفونهم على نشاطهم وحبوبتهم مكافآت سخية ويمنحونهم سلطات واسعة للقيام بواجباتهم لتأمين سلام الشعب وأمنه. حتى أن رمسيس الثالث (1198-1166 ق.م) كان يريد في رحاب معبد آمون (الآن تستطيع النساء المسير بغير حجاب ومن غير خوف، قلن يجرؤ أحد على التعرض لهن)⁽³⁾.

التجارب الأمنية في الحضارة الرومانية

تبعاً للحضارة الكبرى التي نشأت في روما ومستعمراتها الجديدة في مختلف أرجاء العالم القديم، والتي شملت أجزاء من أوروبا وآسيا وإفريقيا، وكونت الإمبراطورية الرومانية التي انبثقت عنها التنظيمات السياسية والقانونية والإدارية القديمة التي كانت تعد منارة للحضارات التي تلتها لتتقي منها الأصول اللازمة لحضاراتها الجديدة.

ومن التنظيمات التي ظهرت مبكراً في هذه الحضارة التنظيم الأمني الذي عرف منذ تأسيس عاصمتهم روما عام (753 ق.م) وتعاقب على حكمها الملوك والقضاة والقناصل⁽⁴⁾.

ونظراً لسمو منصب متولي مسئولية الأمن في الدولة، فإنه قد كان يعين من طبقة النبلاء دون غيرهم ومنح صلاحيات واسعة في قانون الألواح الإثني عشر بل وممنح له⁽⁵⁾

(1) عقيد د. بهاء الدين إبراهيم محمود (م.س) ص. 31، 32 يرى غير ذلك حيث يقول جلته في عهد الدولة الفرعونية القديمة كان يشرف على الحكومة وزير يماونه في العمل تحت إشرافه أميران، أحدهما يرأس النصف الشرقي للعاصمة ويسمى أمير المدينة والأخر النصف الغربي ويسمى أمير الغرب وكل منهما هو الرئيس الأعلى للشرطة في منطقته.

(2) هنري فراكفورت، فجر الحضارة في الشرق الأدنى (م.س) ص. 119.

(3) جوسس كرومر، نظم الشرطة في العالم (م.س) ص. 30.

(4) د. إبراهيم نصحي، تاريخ الرومان، 1: 170-172. د. أ. ستورشوا مفتش لوزارة الداخلية بروما العلاقات العامة للشرطة، مجلة الأمن العام ع 16 لسنة 1962 ص. 123.

(5) مسئول الأمن في روما أطلق عليه اسم (الريكتور أو البريتورس) وهي وظيفة استحدثت سنة 366 ق.م. في عهد الجمهورية الرومانية لمساعدة القناصل الثامن بتولي السلطة العليا العسكرية والمدينة في روما وغيرها من الولايات التابعة لها. والبريتور بعد بمثابة حاكم منح السلطة التنفيذية والقضائية العليا وشهد إليه مهمة تصريف العدالة، ولستيل البريتور اختصاصاته القضائية بتنفيذ أحكام القانون الروماني وتعرف على جوابات الناس فيه فتولى نكمتها بإصدار العديد من القرارات والأوامر البريتورية، كما نظم إجراءات التقاضي وهدى بها بتلق ومبادئ العدالة، بل تولى تهريم بعض الأعمال التي تنس لمن المجتمع الروماني، فقد ألحق به جرمات الاعتداء جرائم أخرى كسلب والتف وهتك العرض والتعريض على القتل، وبذا يكون قد قدم للمجتمع الروماني خدمات جليلة تشريعية وقانونية وأمنية، د. إبراهيم نصحي، 1: 171، د. محمد شاعر حبيب (م.س) ص. 79-90.

بمد النقص الذي يظهر عند تطبيق أحكامه لضمان اكتماله وأدائه لدوره في تنظيم حياة المجتمع الروماني. واستعمل منولي مسؤولية الأمن أحياناً له كانوا يجوبون روما خلال ساعات النهار والليل وأوجد دوريات ثابتة في كل مدينة أو قرية من القرى البعيدة عن العاصمة لتتولى تمثيله هناك في المحافظة على الأمن والنظام ولتفرض سلطان الإمبراطور واحترام أوامره ونواهيته⁽¹⁾.

هذا ولقد كان هناك دوائر للأمن إحداهما للأمن الداخلي وأخرى للأمن السياسي. الأولى تختص بالأمن العام والثانية تتولى أعمال المتابعة السرية عن طريق عدد من المراسلين والمخبرين والجواسيس في مختلف المناطق يزودون البريتور بتقارير عن سير الأعمال الإدارية وأخبار المواطنين⁽²⁾.

وتبعاً للنجاحات التي حققها النظام البريتوري في حفظ الأمن فقد عمم تطبيقه حتى على المستعمرات الرومانية، حيث كانت تسند مسؤولية الأمن في كل إقليم إلى موظفين رنيسيين ينوب عنهما موظف آخر يقوم بأعباء الأمن في كل مدينة أو قرية⁽³⁾.

وقد استعان في بعض الأحيان بأعيان القرى والمشايخ للمحافظة على الأمن بمناطقهم على أن يعيدوا إليهم في صعب الأمور⁽⁴⁾.

وبالرغم من التنظيمات السابقة فإنه لم يصبح الأمن مستتباً والواجبات محددة في جهاز منظم قائم بذاته إلا في عهد الإمبراطور (أغسطس قيصر 27 ق. م - 14 م) الذي قسم روما إلى أربعة أحياء لتسهيل حراستها حتى أنهم وصفوا بأنهم (مديرون للأمن) يجوبون شوارع المدينة بصحبههم جلاودن يحملون الحزيمة وهي رمز النظام والسلطان.

وفي أقاليم روما القديمة كانت تسكر فصائل من الجنود على غرار هيئة السلطة وكان أفرادها يوزعون على مواقع منتشرة بالريف والحضر وكان لضباطهم سلطة القبض على المجرمين، كما كان لقاضي الأمن سلطة معاقبة المجرمين الذين يؤتى بهم إليه⁽⁵⁾.

كما أنشئت هيئة خاصة للنظر في الموازين والمكاييل والمقاييس والأسواق وبيع السلع والمائمية والوقفية من المجاعة والطاعون⁽⁶⁾.

(1) م. ب شارزوروت. الإمبراطورية الرومانية ص. 360.

(2) د. نعم فوج، تاريخ بيزنطة، جاسمة دمشق، مطبعة طربين ص 168.

(3) لواء محمد السباعي، جولة الشرطة في الدولة الحديثة (م.س) 1: 7.

د. السيد الباز الحريفي (م.س) ص. 227.

Grand Larousse 8: 612.

(4) Marcel le Clère. Histoire de la Police Ibid P. 10.

د. السيد الباز ص. 227، جيمس كريكور (م.س) ص. 25. لواء د. محمد نيازي حنقة، الشرطة والمجتمع، الأمن

العام ج. 34 - 1966 ص. 42.

لواء خليل رضوان ولغريس قانون الشرطة ونظمها، ط 7 - 1963 ص. 9 مطابع الشعب.

Sullivan P. 1, 2.

(5) لواء د. محمد نيازي حنقة (م.س) ص. 43.

لواء د. محمد نيازي حنقة. الشرطة الاجتماعية، مجلة الأمن العام ج. 45. لسنة 1969 م ص. 22.

(6) لواء خليل رضوان (م.س) ص. 9.

لواء د. محمد نيازي حنقة (م.س) ص. 23.

وقد ظلت هذه الفاعليات الأمنية قائمة تباشر اختصاصاتها في ظل الحكومات الاستبدادية المطلقة وفي عهود الإقطاع، ليس خدمة للصالح العام، وإنما للسهر على حماية هذه الحكومات، وبثك الإقطاعيات ولذا لم تكن الأجهزة الأمنية سوى أداة. حتى أن كلمة (بوليس) اقترنت في كثير من الأحيان بشعور من الكراهية والبغضاء حتى قيل عنها شاتوبريان «ألى البوليس بطبيعته عدو لكل الحريات»⁽¹⁾ ولم يتفهم المجتمع دور الأجهزة الأمنية باعتبارها المسؤولة عن أمن الوطن والمواطن إلا مع بداية النهضة في العصور الحديثة، وتغير المفاهيم المائدة قديماً وحلول نظرة جديدة وواعية تتمشى مع مسئوليات ووظائف الشرطة التي أصبحت ذات طبيعة اجتماعية أكثر من كونها ضابطية قانونية وإدارية.

التجارب الأمنية في الحضارة الإغريقية

كانت بلاد اليونان تتمتع بالحرية السياسية المطلقة في تولي أمورها الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والدينية. فكل مدينة أو قرية تعد وحدة سياسية مستقلة تدبر شئونها المختلفة بنفسها خاصة خلال القرنين السابع والثامن قبل الميلاد.

ولما كان السكان ينقسمون إلى عدة طبقات في قمتها السكان الأحرار فلقد كانت جميع مقاليد الحكم في أيديهم وبالتالي رئاسة جهاز البوليس المنوط به مهمة المحافظة على الأمن والنظام. فلقد كانت تسند إلى أحدهم ويماونه في ذلك عدد من الرجال للقيام بالمهام الأمنية والقضائية والإدارية⁽²⁾.

ولعل المصدر الأساسي لكلمة (بوليس - Polis) نابعة من الإغريق الفناء إذ كان يقصد بها المدينة أو القاعة ومركز الحكومة، والمقصود بضبيعة الحال ليس المعالم والمعاني بحد ذاتها، بل يعني بها الحضارة والثقافة والتقدم الشرعي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار إذ أنه لا يتصور ازدهار حضارة أو أطراد حياة إلا في ظل من الأمن والطمأنينة التامة. ولذا فلقد أطلق هذا اللفظ على الهيئة المكلفة بالمحافظة على الهدوء وأمن المواطنين في المدينة وذلك بأن تفرض عليهم مراعاة القوانين واحترامها⁽³⁾.

وقد برزت في المدن اليونانية العديد من القوانين والنظم التي أعطت للمسؤولين عن الأمن دفعا هائلا لأداء دورهم بصورة جيدة لتأمين الأهالي وكونت زادا للعديد من الحضارات القديمة. وتتل لنا كتب التاريخ أن الرومان قد أرسلوا مبعوثين إلى اليونان

(1) د. أ. مثيريرو الملائك العامة للشرطة ص. 124.

(2) عبيد د. عادل حافظ غم. دور الشرطة الإداري، مجلة الأمن العام. ج. 18 لسنة 1962م. ص. 27.

Grand Larouse R: 612.

(3) لرنولد توينسي. تاريخ الحضارة الهلينية. ترجمة رمزي جرجس، راجعه د. صفر خاجة. سلسلة الألف كتاب، مكتبة الأنجلو المصرية 1963م. ص.

لواء شفيق عصمت، قاموس الشرطة، مطبعة لبنان ص. 14.

المير ولهم وود تورن، الحضارة الهلينية ترجمة عبد العزيز جلود، مراجعة زكي علي. 1966م. ص. 168.

للقوف على التشريعات اليونانية للاستعانة بها في تطوير القوانين الرومانية⁽¹⁾ وبالرغم من ذلك، فإن اختصاصات البوليس لم تكن واضحة المعالم والحدود لتدخلها مع الاختصاصات القضائية والحربية التي كانت تمثل في الواقع مدلول وظيفة الدولة للتطبيق بوجه عام.

التجارب الأمنية في حضارة الهند والصين

تكونت في بلاد الشرق الأقصى ممالك وإمبراطوريات زاهرة خاصة في بلاد الهند والصين التي عرفت كافة الأنظمة السياسية والإدارية والاجتماعية، وأسهمت ولو بقدر ضئيل في ميدان الأمن، حيث دلت الاكتشافات الأثرية الأخيرة التي أحريت خلال هذا القرن، أنه في الفترة من (2400 - 2100 ق.م) على وجود نظام الحراسة الليلية ومفتشون على الأسوار والمكاييل في الهند وفرق من الرجال للتأكد من أن المشاغل والمجاري خالية من القاذورات، على أن ما هو أمتع من هذا كله ما وجد في الخرائب من حجرات صغيرة للحراسة والرقابة يشغلها رجال الشرطة وحراس ليليين يضطلمعون بالمحافظة على النظام في شوارع المدينة⁽²⁾.

ولأهمية الوظيفة الأمنية فإن الوزراء والحكام الإداريون يتولون الإشراف والاضطلاع بالعديد من المهام منها وظيفة الشرطة والعدالة⁽³⁾.

أما في الصين، فقد نشأت أول حضارة متطورة خلال الألف الثالثة قبل الميلاد، وكانت البلاد تتكون في أول أمرها من دول ومدن، بعد ذلك تحولت إلى نوع من الإقطاع تمتع حكم الإمبراطورية المركزية التي كلفت مجموعة من الضباط أطلقت عليهم (شركوا) كانت مهمتهم تتبع المجرمين والقبض عليهم لاسيما رجال العصابات واللصوص والقصاص منهم. وقد اشتهر بأسرها وقوي شأن هذه المجموعات في عهد أسرة (شو) منذ عام (1122 - 225 ق.م) وكانت أول قوات تكلف بواجبات أمنية على هذا النحو⁽⁴⁾.

كما وجدنا ما يدل على اشتراك السكان في المحافظة على أموالهم وممتلكاتهم عن طريق تقسيم نوبات الحراسة فيما بينهم خلال الفترة الليلية تطبيقاً للمبدأ المساند آنذاك بأن «كل رجل شرطي على نفسه»⁽⁵⁾.

وكانت تجمعات الأسر مع بعضها البعض في وحدات تضم كل منها خمس أسر إلى

(1) جيس كريم، ص. 34.

Marcel le Clère. Histoire de la Police P.6.

(2) جيس كريم، ص. 31.

Sullivan P.2.

(3) إدوار بردي والمغربيين. تاريخ الحضارات العام، 3: 75، 76.

Larousse 8:612.

(4) لا بلج. لمي. نظام البوليس في الصين واليابان والولايات المتحدة مجلة الأمن العام العدد 1 لسنة 1958. ص. 129.

جيس كريم (م.ص) ص. 32.

(5) جيس كريم (م.ص) ص. 32.

راند عبر كوبر، تطوير نظام الشرطة في ج. ع. ل (م.ص) ص. 9.

عشر تتبادل فيما بينها مسئولية الحفاظ على الأمن والنظام في نطاق جماعتها وتسعت البلاد إلى مراكز كل منها يرسله موظف مسئول أمام الحكومة المركزية⁽¹⁾.

ويبدو جلياً للمطلع على تراث الحضارات القديمة التي عرضنا إليها أنه يمكن التأكيد على وجود محاولات وتجارب أمنية سواء بدت في صورة نظام أممي قائم على تعاون السكان فيما بينهم لتوفير الحماية والأمن لأرواحهم وأعراضهم وأموالهم وممتلكاتهم من أي عيب قد يتعرض له أو في صورة بعض المبادرات الفردية التي تسمى إليها بعض الممالك والإمبراطوريات من تنظيم الهيئة المناط بها حماية الحاكم والمحيطين به وتنفيذ أوامره في جباية الضرائب وتوقيع الجزاءات البذنية القاسية ضد الأهالي⁽²⁾.

ورغم ذلك فإن اختصاصات الأجهزة المكلفة بالواجبات الأمنية في تلك الحقبة كثيراً ما تتداخل مع اختصاصات الأجهزة والهيئات الأخرى من نواحي إدارية وقضائية وعسكرية لحتم تخصص فئة معينة بواجبات الحماية الأمنية، وإما تسند تارة إلى القوات العسكرية وتارة أخرى إلى مجموعات مدنية تتولاها بصورة عضوانية مما يجعل من الصعب التسليم بالقول القائل بوجود تنظيمات أمنية منظمة تنظيماً دقيقاً يماثل الأنظمة الأمنية الحديثة.

فإذا كان هذا هو حال الأمن، في الحضارات القديمة. فما تری ما هي الوضعية الأمنية في الحضارة الإسلامية التي شهدت فجراً جديداً وحضارة لا مثیل لها أنارت للعالم طريق الهداية والتقدم العلمي الذي كان أساساً لا غنى عنه للحضارة الحديثة التي نعيشها اليوم.

(1) لواء شفيق عصمت. لموس الشرطة (م-س) ص. 13. كبر من. 32.

Marcel le Clère. Histoire de la Police P.8.

(2) Encyclopedia Americana. International Edition 1966. Americana Corporation USA vol. 22: 299.

John L. Sullivan. Introduction to Police Science P. 1-5.

Sanford H. Kadish. Encyclopedia of Crime and Justice. The free Press. 1983. New York. 3: 1120-1121.

Grand Larousse Encyclopédique, Librairie Larousse 1963. Paris. Vol. 8: 612-614.

المبحث الثاني

الأمن في الحضارة الإسلامية

مرت الأجهزة الأمنية المناط بها وإيجاب المحافظة على الأمن والنظام العام في الدولة الإسلامية بأدوار ومراحل تاريخية عديدة بدءاً من المرحلة الأولى في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين والتي شهدت في عهدها الأخير المنطلق الأول لنشأة نظام الشرطة، الذي يعد أساساً هاماً وركناً ضرورياً لقيام أي دولة من الدول، ثم تطور هذا النظام ليأمن الأمويين والعباسيين وما تلاهم من الدول والممالك الإسلامية، وتدعم بمكونات جديدة بلغت به أرقى درجات ازدهاره وتقدمه حتى وصف بأنه نظام متكامل يحتوي على جميع الأسس والمكونات التي قد لا توجد في بعض الأجهزة والتنظيمات الأمنية في الوقت الحاضر.

بل واستطاع هذا النظام الأمني الراسي أن يوجد لنفسه عدة طوائف من المجتمع تتولى مساعدته في تحمل مسؤولية التبعات الأمنية وتشاركه في تدعيم مسيرة الأمن كل في دائرة اختصاصاتها، وتبعا لمكونات وجودها وتقدم كل عون ومساعدة للشرطة النظامية⁽¹⁾.

ويكفي أن ننوه إلى أنظمة الشرطة المتطوعة ونظام الحريف والقوة والتزور التي شكلت تعاوناً حقيقياً ومساهمة فعالة من المواطن المسلم في توفير أمنه وطمأنينته واستقراره تنفيذاً لقوله تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ»⁽²⁾.

«وَلَنَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»⁽³⁾.

«كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَذَٰلِكُمْ بِاللَّهِ»⁽⁴⁾.

الأمن في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين

ففي عهد الرسول -ﷺ- والخلفاء الراشدين من بعده، كان يغلب على الدولة الإسلامية الطابع الديني، حيث كانت العقيدة الدينية راسخة قوية والإيمان وثيق مما باعد بين المسلمين وبين الجريمة لديهم، إلا فيما ندر، حيث كان الرسول الكريم -ﷺ- وصحابته يتدخلون لإنهاء أي خلاف إذ لم تكن خصوماتهم حقيقية بقدر ما كانت اشتباهاً في وجه الحق فإذا تم بيلانه لهم فما أسرعهم إلى الرضا والقبول والتفويض دون حاجة إلى

(1) يمكن أن نميز بين نوعين من الشرطة، الأولى وتسمى الشرطة النظامية هي التي تتبع الاسم أو الخليفة أو الوالي وتندرج من السلطة التنفيذية في الدولة، وهي جهاز رسمي. أما الثانية فهي الشرطة المتطوعة ويقصد بها الشرطة الغير نظامية وتتوزع هذه الشرطة إلى عدة سميات منها: المتطوعة، العرفاء، الفتوة، التزور، وجميعها تقوم بأعمال معلونة لأجهزة الشرطة النظامية وتعمل محلها في الوقت ضحها أو غيرها وهي نابعة من الشعب نفسه.

(2) القرآن الكريم، سورة المائدة الآية (2).

(3) القرآن الكريم، سورة آل عمران الآية (104).

(4) القرآن الكريم، سورة آل عمران الآية (110).

دافع أو ملجئ. كل ذلك كان كقبلا يخلق جو آملي كاف⁽¹⁾.

وبالرغم من أننا لم نجد في كتب التاريخ ما يدل على وجود نظام للشرطة هي مطلع تكون الدولة الإسلامية إلا أنه لا يمكن التناقص عن الاستمالة ببعض الصحابة للقيام ببعض الأمور الإدارية والأمنية في المناطق النائية من الدولة الإسلامية تحت رقابة وإرشاد وتوجيه الإمام⁽²⁾.

وحينما تولى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه كانت الفوجيات قد انتشرت شرقاً وغرباً واتسعت رقعة الدولة الإسلامية ودخلت كثير من الأمم في دين الله ألواحاً وكان منهم -حون شك- ضلعف الإيمان والمعرضين والمنافقين وأهل القريب والشبهات، مما استدعى إنشاء دوريات ليلية متجولة بصورة دائمة ومنظمة للمحافظة على أرواح المسلمين وأعراضهم وأموالهم من أي أذى قد يلحق بهم، وإضمان الاستقرار والطمأنينة في النفوس. وقد أطلق عليها لفظ (الحصن)⁽³⁾.

أما خلال ساعات النهار فقد كان الناس يقومون بأمورهم الأمنية بأنفسهم وتم التوسع في إنشاء وتكوين دوريات الحصن في بقية الأمصار الإسلامية لتأمين الطرقات والسبل والمداخل للمدن والقرى تحت إمارة الولاة وإشرافهم المباشر. وظل هذا النظام قائماً حتى تولى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه⁽⁴⁾ الخلافة حيث تولى إعادة تنظيم نظام الحصن في هيئة جديدة متخصصة سماها (الشرطة) وأطلق على رئيسها (صاحب الشرطة) ولوكل لها القيام بمهام محددة بدءاً من الدوريات الليلية والنهارية لحراسة المدينة وبيت مال المسلمين والدواوين⁽⁵⁾ والسجون إلى متابعة أهل القريب والشبهات والضرب على أيديهم بيد من حديد ومراقبة الأسواق والتفتيش على المكابيل والموزين وحض المنازعات التي قد تشور بين عامة الناس، إضافة إلى حراسة الخليفة والولاة والمسال إنشاء تنقلهم وتنفيذ الأحكام القضائية. ولذا نرى أن وظيفة الشرطة أصبحت تتجاوز واجبات الحراسة الليلية إلى

(1) د. صلاح الدين المنجد، أسكن ما قرأت من الإسلام، دار الكتف الجند بيروت، ط2، ص. 76. الحكومة الإسلامية الأولى (بحث).

(2) د. صلاح الدين المنجد، (مس) ص. 78. مولوي، س. أ. ق. حسيني، الإثارة العربية ص: 104، جد الحسي الكتاني، القزاقب الإدارية 1: 292. إبراهيم الحعلي، الشرطة في عهد الخلفاء الأمن العام، ج 1/160 ص. 57.

(3) الحسني، جمع حاسي وهو الذي يطوف بالليل يحرس الناس ويكشف أهل القريب. وهذا النظام كان هو المطلق الحظي والبنرة الأولى لتنظيم الشرطة الذي نما وتطور فيما بعد كما سدرى. الأصمعي، الألفي 1: 389.

(4) الملتفات المصادر التاريخية في مؤسس نظام الشرطة لعنهم من قال بأنه الخليفة الثالث ضمار بن غنار، وأخبره أسندوا ذلك لعمولة بن أبي سفيان، مؤسس دولة الأموية في حين أن الفقيه الحظي من المصادر الحديثة التي تذكر لديها أن الإمام علي هو مؤسس هذا النظام بالرغم من قصر خلافة وقتله بمعارضة مماوية والوالي المنشي على الخلافة وغيره من الفارحين على سلطان الدولة قبله وضع الأسس لنظام أمن متكامل في عصمة الخلافة وعصمه على بقية الأمصار. خليفة بن خياط، تاريخه، ص. 179. الفيروني 2: 159.

(5) الخلف في أصل الكلمة (ديوان) ط هي عربية لم فارسية قال بعضهم ومنهم سهرية لها عربية ومعناها الأصل الذي يرجع إليه. وقال الفريون ومنهم الأصمسي بل هي فارسية معربة ومعناها سجل أو دفتر وأطلقت من باب السجل على المكان الذي تحفظ فيه السجلات الرسمية. ويحرفه الفاردي بأنه (موضوع لحض ما يتعلق بطوق السالطة من الأعمال والأموال وما يقوم به من الجورش والصال). الفاردي الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، 78 م. ص. 199. علي بن منصور، نظم الحكم والإدارة في الشرطة الإسلامية والقوانين الفوسية، دار الفتح بيروت ط7/71 م. ص. 961. د. وجبة القزحلي، نظام الإسلام، منشورات جامعة بغداد ط1/74 م. ص. 264.

واجبات متأصلة ومشبّهة للواجبات والأدوار التي تقوم بها أجهزة الشرطة في وقتنا هذا. حيث لا يمكن تصور نشوء حضارة عظيمة ودولة قوية كالدولة الإسلامية الكبرى، دون أن يكون أساسها وعمادها جواً أمنياً يمكنها من الظهور ويحمي بنيتها من الهمم سواء من قبل أعدائها المشتركين من الخارج أو الذين ضعف إيمانهم في الداخل.

الأمن في عهد الدولة الأموية

تطور نظام الشرطة في عصر الأمويين تطوراً مهبطاً له الظروف السياسية والاجتماعية الجديدة التي ظهرت بتولي معاوية بن أبي سفيان حكم الدولة الإسلامية عقب حرب دارت رحاها على الأرض العربية الإسلامية طيلة فترة خلافة الإمام علي بن أبي طالب -رحمه الله- وراح ضحيتها العديد من الآلاف من المسلمين في سبيل الصراع على السلطة السياسية وبذلك تحول نظام الحكم الإسلامي من الخلافة إلى الملكية الوراثية. وفي خضم هذه الأوضاع الأمنية غير المستقرة برزت أهمية الشرطة وأصبحت الحاجة إليها أكثر لقمع الثورات والفتن والاضطرابات التي نشبت وعمت كافة أرجاء الدولة الإسلامية والتي لا تستطيع الشرطة العادية -بطبيعة الحال- القضاء عليها بالنظر إلى عددها وعتدها وطبيعة تكوينها المقصور على كيفية أداء الأعمال والواجبات الأمنية ولن يكون بمقدورها القيام بأعمال ذات طبيعة عسكرية صرفة. لذلك تم استحداث قوة شرطية جديدة يمكن وصفها بأنها كانت نصف حربية ونصف بوليسية⁽¹⁾. وأطلق عليها اسم جديد ألا وهو (شرطة الأحداث)⁽²⁾.

وكان صاحب الأحداث في معظم الأحيان يقوم بمهام الشرطة العادية المتمثلة في المحافظة على الأمن والنظام العام والنظر في شئون الشرطة المختلفة وإذا لزم الأمر القضاء على الفتن ومناوشة اللاترين والمعارضين السياسيين في معركة أو أكثر⁽³⁾.

كما ظهرت في هذا العصر بعض النظم الشرطية المحكمة الأخرى مثل نظام مراقبة المشبوهين ونظام البطاقات الشخصية وجوازات المرور والسفر التي تعد -حقيقة- الأساس لبعض أنظمة شرطتنا الحديثة.

وفي عهد معاوية أعد في دمشق -عاصمة الدولة الأموية- سجل خاص لحصر المشبوهين من ذوي النشاط الإجرامي -السياسي والمادي- حيث نظمت إجراءات مراقبتهم والحد من نشاطهم وألزموا في أحيان كثيرة بالإقامة في مكان معين بعاصمة الخلافة لا يفادرونها إلا بإذن مسبق وهذا ما يعرف في عصرنا بالإقامة الجبرية.

ومن ذلك أيضاً إلزام بعض المعارضين السياسيين بالصلاة في المساجد وهذا يعد

(1) سيد أمير علي، مختصر تاريخ العرب (م.س. ص. 181، مولوي، الإدارة الحربية (م.س. ص. 208، 209، إبراهيم القمام، الشرطة في عصر الأمويين، مجلة الأمن العام، ع 11 لسنة 1960 م. ص. 58 في حديثه عن اختصاصات سلمى الأحداث ذكر حوالي هذا العهد عطلت بعض الاختصاصات بل حُزب طابعها العسكري، وكلف صاحبها إلى جانب عمله المدني باستعمال القوة عند الضرورة لتثبيت سلطان الدولة وإخماد الفتن وقمع الثورات.

(2) المقصود بهذا الاسم ليس المعنى المتعارف عليه الآن من إطلاق اسم الأحداث على من هم دون الثامنة عشر ويرتدون بعض الجرائم، وإنما تطلق كلمة الأحداث على ما يقع من حوادث مطلقاً. إبراهيم القمام (م.س. ص. 52.

(3) إبراهيم القمام (م.س. ص. 58، مولوي (م.س. ص. 208، 209.

بمئة تواجدها الإزمي يفرض في رمى الأمويين لأغراض المراقبة⁽¹⁾.

ومن أنظمة الشرطة التي ترجع جذورها إلى ذلك الزمن (نظام البطاقات الشخصية) الذي طلق في كافة أنحاء الدولة الإسلامية بمختلف أمصارها حتى وصل إلى مصر⁽²⁾. حيث كلف الناس بحمل بطاقات خاصة تنصهر أسمائهم ومواطنهم الأصلية وبيانات جوهرية أخرى تعرف أكثر بشخصيتهم زيادة في الثقة والحيطة والزموا بحملها أينما ذهبوا وحيثما حلوا، وكان لا يسمح لرجل بركوب السفينة أو مغادرتها أو الانتقال من بلدة لأخرى، إلا إذا اطلع رجال الشرطة أو غيرهم من الموظفين المختصين على بطاقة تسمى (بالسجل) وإلا قبض عليه وأودع السجن، وكان هناك نظام لاستخراج سجلات جديدة بدلا مما تلف منها (بندل فاقد) لقاء غرامة مالية قدرها خمسة دنائير يدفعها المواطن الذي أضاع بطاقته أو السجل الخاص به⁽³⁾.

وفي هذا الإطار أيضاً تمت الاستفادة من نظام العرفاء في معرفة تقلبات الأفراد من مدينة لأخرى ومعرفة الأماكن التي يترددون عليها والأفراد الذين يلتقون بهم بل ومحاولة الوصول إلى أسباب هذا اللقاء أو التقارب، وهل يعود إلى روابط اجتماعية أو اقتصادية أو ميسابية لفهم كنهه وتحديد جوهره وإذا لزم الأمر متابعته والقضاء عليه.

وتبعاً للدور الجديد الملقى على عاتق رجال الشرطة سواء في قيامهم بواجباتهم التقليدية في متابعة المجرمين من اللصوص والماربين والسطار والضرب على أيديهم عند ارتكابهم لجريمة ما أو قيامهم بأي نشاط ضار بالأمن العام. أو عند قيامهم بواجباتهم الجديدة التي تفرضها ظروف ومعطيات الدولة الأموية السياسية المتمثلة في تعقب الممارسين السياسيين والخارجين على سلطة الدولة.

لذلك كله تم الاهتمام بجهاز الشرطة حيث تم دعمه من حيث عدده وعنده حتى ذكر أن قوات الشرطة قد وصلت في عهدها إبان عهد زياد بن أبي سفيان إلى أربعة آلاف وقيل أربعين ألفاً حتى أنه كان يستعان بهم في القيام بمهام حربية بحتة⁽⁴⁾.

كما تجدر الإشارة إلى أن معاوية ومن تبعه من خلفاء بني أمية اعتادوا اتخاذ المقاصر في الجوامع والإكثار من الحراس في حلهم وترحالهم حماية لأنفسهم وتعظيماً، وترهيباً للعامة وتشبيهاً بالباطرة الروم والفرس⁽⁵⁾.

ونتيجة للمعارضة السياسية الكبرى، التي ظهرت في مقابل التحول عن نظام الخلافة الإسلامية إلى نظام الملكية الوراثية، فلن الشرطة قد وجهت واستغلت لتحقيق الأمن والنظام، إضافة إلى استخدامها في تأكيد سلطان الدولة، خاصة من طرف زياد بن أبي

(1) د. أحمد علي المنسوب، نشأة نظم المراقبة وتطوره، المجلة اللبنانية القومية. مصر. ج. 3 لسنة 1974م. ص. 352.

(2) عمر أبو النصر الباقى. الدفاع الثلاثة. لجنة النشر للجامعيين مكتبة ومطبعة مصر. ص. 60.
(3) إبراهيم القمام. (م) ص. 58. يرثعهم القمام. تطور حفظ الأمن في الموالي. ج 47 لسنة 69 ص. 84.
التقاضي صبح الأعشى 7: 231.

(4) ابن خلدون، تاريخ العرب 3: 17، 18، د. إحسان صفدي الصمد، الحجاج دار الثقافة، بيروت، ط 7/1، ص. 387.
(5) ذكر أن معاوية أول من اتخذ الحرس وأقام المقصورة في الجامع. البغدادي 2: 232. أبو حنيفة أحمد بن نود الدينوري، الأخبار الطوال. تحقيق عبد المنعم عمار، سلسلة تراثنا ط 1 لسنة 1960. ص. 215.

سفيان والحجاج بن يوسف الثقفي حققا الأمن والاستقرار في العراق وفارس على جثث الآلاف المؤلفة من المسلمين⁽¹⁾.

الأمن في العصر العباسي

كانت الشرطة في هذا العهد تد من الدوليين الهامة في البناء التنظيمي للإدارة. حيث استمرت أجهزة الأمن والشرطة في أداء وظيفتها المتمثلة في المحافظة على النظام والأمن العام. فكانت هناك شرطتين: الأولى شرطة العاصمة⁽²⁾. ومهمتها المسهر على الأمن وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات وحراسة المنشآت والمرافق العامة كالدواوين والقصور التي تخص الخليفة وكبار رجال الدولة إصفاة إلى القيام بواجبات الحراسة الليلية والنهارية وضبط لجوهر المدينة (بغداد) وذلك عن طريق فرق وأقسام للشرطة منتشرة في جميع الأحياء بعاصمة الخلافة، ويرأس كل منها ضابط أو أكثر من أعوان صاحب الشرطة⁽³⁾.

أما الثانية: فكانت شرطة خاصة بكل إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية تتبع الولاية والعمال القائمين بحكم وإدارة تلك الأقاليم. وكان والي هو المختص عادة بتعيين صاحب الشرطة من قبله ويقع الاختيار في غالب الأحيان على رجل من ذوي القوة والعصبية والحزم في الأمور، إضافة إلى ما يتوافر فيه من كفاءة عسكرية وحكمة إدارية تؤهله للقيام بواجباته المتمثلة في منع الجرائم وإنشاعة الأمن في أنحاء الولاية ومواجهة أية فعاليات قد يترتب عليها أي شغب أو إخلال بالأمن والنظام العام داخل حدود ولايته⁽⁴⁾.

ونتلنا كتب التاريخ أن هذا المنصب كان يمثل درجة الأمير أو والي⁽⁵⁾. ولا يكلف به إلا المقربون الموثوق فيهم كل الثقة من الخليفة أو والي وكان يختار في العادة صاحبه من كبار القواد العسكريين المعروفين أمثال القاسم بن نصر وخزيمة بن خازم، وطاهر بن حسين والمسيب بن زهير الضبي، وعبد الله بن مالك، وعلي بن الجراح الخزازي وعبد الله بن خازم وغيرهم⁽⁶⁾.

وكان تولي هذا المنصب ترشيحاً للوزارة والحجابة وفي ذلك يقول ابن خلدون «ونزها هذه المرتبة - الشرطة - وقلدها كبار القواد وعظماء الخاصة من مواليتهم وكانت ولايتها للأكابر من رجالات الدولة ترشيحاً للوزارة والحجابة»⁽⁷⁾.

(1) ابن خلدون، تاريخ عصر 3: 17، 18، د. إسماعيل صديقي الصدة، المعاج (م.ص) 386-392.

(2) د. عبد الجبار الجرمود، هارون الرشيد، المكتبة المصونية، بيروت 1956م، 2: 348.

(3) الصابي دالي الحسن قهلال بن الحمر الصابي - نعمة الأمراء بتاريخ الوزراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، 1985م، ص. 20، عبد الأمير علي (م.ص) 362. د. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام دنيوي وفكري والاجتماعي 4: 346. عبد العزيز الدوري، المؤسسات العلمية في المدينة الإسلامية، مجلة الأبحاث سنة 27 علم 89/87م بغداد ص. 16.

The Cambridge History of Islam vol. I: 124.

(4) د. عبد الجبار الجرمود 2: 350. إبراهيم الفحام، الشرطة في العصر العباسي، الأمن العام ع. 12 / 61م ص. 33، 34.

(5) الصابي (م.ص) 20.

(6) إبراهيم الفحام (م.ص) 33.

(7) ابن خلدون (م.ص) 1: 446.

Joseph. Schacht An Introduction to Islamic Law Oxford, at clarendon Press P. 50. P. M. Holt, Ann K. S. Lambton, The Cambridge H1: 137, 2: 556.

الأمن في عهد الدولة الفاطمية

نجد الشرطة عنصرًا أساسيًا من مكونات الإدارة الفاطمية له أهميته. حيث حرص (جوهر الصقلي)⁽¹⁾ على دعم جهاز الشرطة وإخضاعه لإشرافه المباشر منذ بلوغه القاهرة واستيلائه عليها لتكون عاصمة الخلافة الفاطمية.

وكانت الشرطة في القاهرة شرطتين بالنظر إلى تقسيم العمل المكاني (الإقليمي): الأولى: الشرطة العليا ومقرها القاهرة بعد بنائها.

والثانية: الشرطة السفلى ومقرها القضاة.

وسميت العليا بذلك لعل مكاتها عن مكان السفلى الذي كان بمدينة العسكر ثم نقل فيما بعد إلى القاهرة⁽²⁾.

وكان يتولى الخليفة أو الوزير أمر تولية صاحب الشرطين العليا والسفلى. فقد تسند رئاسة كل منهما إلى شخص ما، وتسند الوظائف إلى شخص واحد، بل وقد تضاف إليهما ولاية الحسبة على حسب الأحوال، وتبعًا لما يتمتع به أصحاب الشرطة من حظوة ومكانة لدى الخليفة أو الوزير المختص⁽³⁾.

وكان ينافي بالشرطة تنفيذ الأحكام والأوامر التي يصدرها الخليفة أو السلطان، أو الوالي، أو القاضي، كما تتولى التحقيق في الجرائم والقبض على الخصوم وإحضارهم بالقوة عند اللزوم وإضافة إلى حراسة الأماكن الهامة، والقيام بالأعمال والدوريات وإجراء التحريات عن المجرمين المشتبه فيهم، ورصد تحركاتهم. كما كانت الشرطة تتولى الإشراف على السجون⁽⁴⁾.

وتنقل لنا كتب التاريخ أن صاحب الشرطة كان يعرف تارة بصاحب الشرطة أو الوالي، وتارة أخرى بصاحب الصمم أو صاحب المدينة. وبالرغم من أن صاحب الشرطة يستعين بأعوانه في تولي أمور للشرطة فإننا وجننا ما يدخل على أن صاحب الشرطة يخرج كل ليلة على رأس مئات من رجاله فيطوف المدينة متفقدًا حالة الأمن بها مارًا بالأماكن الهامة من قصر الخليفة وبيوت كبار رجال الدولة والدواوين والسجون حتى يصل إلى أبواب المدينة ليتأكد من إغلاقها وعدم خروج أي كائن منها إلا بإذن خاص⁽⁵⁾.

(1) جوهر الصقلي: جوهر بن عبد الله الرومي أبو الحسن «اللقبده بقي مدينة القاهرة، والجامع الأزهر. كان من موالى الفيزيين الذين أتوا الفاطميين. وقد سوره لفتح مصر فدخلها سنة 358 هـ. وكان كثير الإحسان، شجاعًا عادلاً. محبوبًا من الرعية. توفي سنة 392. القزلي الأعلام 2: 146، ابن تينري بردي، النجوم الزاهرة 4: 33.

(2) د. حسن إبراهيم حسن، نظم الإسلام في مصر، 234.

(3) د. حسن إبراهيم حسن، نظم الإسلام في مصر، 234. القمام، الشرطة من الدولة الطولونية حتى نهاية الدولة الأيوبية. الأمن العام ج، 14/ 161 ص. 52 عقيد فايز عرن والمقدم أحمد والي، الشرطة في مصر، الأمن العام 63/ 145.

(4) د. عبد القمام ماجد، نظم الفاطميين ورسومهم في مصر. مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة البابي الحلبي 1953م 1: 175. د. محمد جمال الدين سرور الدولة الفاطمية في مصر، دار الفكر العربي 1970. ص. 146.

(5) ابن المبرقي المصري، «أمين الدين أبي القاسم علي محمد بن منجب» الإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق وتعليق عبد الله مخلص، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، أعيد طبعه بالأوسيت، مطبعة المنشي بخداد 1933م. ص. 31، 50، ابن تينري بردي، النجوم الزاهرة 4: 188، القمام (م.س) ص. 52.

وكان من ألزم واجبات صاحب الشرطة المشاركة في حراسة الخليفة وتأمين مقر إقامته وتنظيم مواعيد ملازمته عند خروجه ليظلم في خدمته ورهن أسرته، كما دعم نظام الشرطة بوجود الشرطة السرية التي استخدمت بشكل جيد ومفيد خاصة في عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي (386 - 411 هـ) الذي بث العديد من المرشدين والجواسيس معطهم من النسوة العجيز في شتى الجماعات لمعرفة ما يدور فيها خاصة ما يتصل بأمن البلاد والعباد. وكان يستفد من ذلك في معرفة المراق والصوص والطباع والطرق والقصص منهم حتى أن معدلات الجريمة قد انخفضت بدرجات ملحوظة، وخاصة جرائم السرقة حتى أن الشخص إذا سقط منه شيء لم يلتقطه أحد خوفاً من الشرطة السرية حتى يعود إليه صاحبه ويأخذه⁽¹⁾. وفي هذا المعنى، ينقل إلينا المستشرق (جك. س. ريسلر) في كتابه الحضارة العربية، موضحاً ازدهار مصر في عهد الفاطميين، حسب ما نقل إليه وصفها بأنها ذات شوارع عريضة ومضاءة ليلاً وبوجود رقابة على التجار للبيع بأثمان محددة وبالأمن الشديد إلى درجة أن الصيرفة والصاغة كانوا لا يستخدمون أقفالاً لأبواب منازلهم ومتاجرهم⁽²⁾.

وفي هذا العهد، خصص في كل قسم من أقسام الشرطة عشرة رجال مهمتهم إطفاء الحرائق التي تحصل في نطاق عملهم وكلف التجار وأصحاب الحوانيت بوضع قناديل وأوعية كبيرة مملئة بالزيت أمامها لتسهيل عمليات الحراسة الليلية وإطفاء الحرائق في أسرع وقت ممكن حتى لا يعم ضررها على بقية الحوانيت⁽³⁾.

وكان نفس النهج المطبق في القاهرة عاصمة الخلافة مأخوذاً به في كافة الولايات التابعة للدولة الفاطمية، وغالباً ما يتولى حكام الولايات القيام بأعمال الشرطة بعمولة أحد أعوانهم مستخدمين الجند في ضمان استقرار الأمن في البلاد الواقعة تحت حكمهم⁽⁴⁾.

وختاماً فقد نعمت الدولة الفاطمية بأزهر أيامها في عصر الخلفاء الثلاثة الأكابر (المعتز بالله، والعزیز، والحاكم بأمر الله) في كافة المجالات بما فيها الأمن والاستقرار الذي يعد الدعامة الأساسية لأي حضارة أو تقدم بشري.

الأمن في عهد المغرب العربي

بالرغم من الصعوبات الكبرى، والعراقيل الكثيرة التي لقيها الفاتحون العرب المسلمون في فتح معظم أقطار المغرب العربي نتيجة نشوء حركة مد وجزر في هذه الفتوحات بصورة متكررة⁽⁵⁾.

ومع ذلك فإنه عندما حسن إسلام القبائل المغربية البربرية وقوي إيمانها بمبادئ الإسلام، خاصة بعد امتزاجها وتزاوجها مع القبائل العربية التي صحبت موجة الفتوحات

(1) د. أحمد شفي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ط 2 / 1972م 5: 20.

(2) جك. س. ريسلر، الحضارة العربية، ترجمة حكيم عدون س. 74.

(3) إبراهيم فقام (م.س) 52، عقيد ليز عون والمقدم أحمد وفي (م.س) 45.

(4) د. أحمد شفي، (م.س) 5: 52، د. محمد جمال مرور م.س. 146.

(5) أبو الفداء، الخليل بن كثير الدمشقي ت 774 هـ. المعتز في تاريخ البشر، مكتبة المعرفة ببيروت 7: 151. ابن خلدون المقدمة ص. 394.

الإسلامية نشأت بالمغرب العربي المسلم ولايات هامة تتبع الخلافة الإسلامية في كل من بغداد أو دمشق أو مصر، على حسب الأحوال⁽¹⁾.

وقامت في فترات أخرى، العديد من الممالك المستقلة التي انفردت بحكم المغرب كله أو أغلبه، كما حصل في عهد الدولة الأغلبية والعينية والحفصية وبوالة الموحدين والمرابطين وغيرها من الدول التي كانت تسيطر على فطر أو أكثر من أقطار المغرب العربي. وقد عرفت كافة هذه الدول أهمية الأمن كأساس لقيام دولتها وانتظامها، فظهرت فيها أنظمة الأمن المختلفة ابتداء من أنظمة العرفاء والعسس إلى أنظمة الشرطة، حيث يذكر لنا ابن خلدون في مقدمته موكان أيضاً النظر في الجرائم وإقامة الحدود في الدولة العباسية والأموية بالأندلس والعبيدين بمصر والمغرب، راجعاً إلى صاحب الشرطة وهي وظيفة أخرى دينية كانت من الوظائف الشرعية في تلك الدول وتوسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلاً، فيجعل للتهمة مجالا لفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم ويقيم الحدود الثابتة في مجالها ويحكم في القود والقصاص، ويقيم التعزير والتأديب في حق من لم ينته عن الجريمة.

ثم تنوسي شأن هذه الوظيفة -الشرطة- في الدول التي تنوسي فيها أمر الخلافة. فصار أمرها راجعاً إلى السلطان -كان له تفويض من الخليفة أو لم يكن- وانقسمت الشرطة إلى قسمين:

منها وظيفة التهمة على الجرائم وإقامة الحدود، ومباشرة القطع والقصاص، حيث يتعين ونصب لذلك في هذه الدول حاكم يحكم فيها بموجب السيادة دون مراجعة الأحكام الشرعية، ويسمى تارة والي وتارة باسم صاحب الشرطة. وبقي قسم التعازير وإقامة الحدود في الجرائم الثابتة شرعاً فجمع ذلك للقاضي مع ما تقدم وصار ذلك من توابع ولايته ووظيفته⁽²⁾.

فإنظمة الأمن كانت موجودة في المغرب العربي بنفس المستوى والكيفية الموجودة في المشرق العربي بدليل ما سبق تقديمه من كلام ابن خلدون حيث قرن للتحدث عن أجهزة الأمن والشرطة. في الدولة العباسية والدولة الأموية بالأجهزة الأمنية في عهد الدولة العبيدية في مصر والمغرب.

ويذكر لنا ابن خلدون أيضاً موأما في دولة الموحدين بالمغرب فكان لها حظ من التتويج وإن لم يجعلوها عامة، وكان لا يليها إلا رجال الموحدين وكبارهم ولم يكن له الحكم على أهل المراتب السلطانية. ثم فسد اليوم -في عهد بن خلدون- منصبها وخرجت من رجال الموحدين وصارت ولايتها لمن قام بها من المصطنعين.

وكانوا يتخيرونهم لها بما يظهر منهم من الصلابة والمضاء في الأحكام لقطع مواد الفساد وحسم أبواب الدعارة وتخريب مواطن الفسوق وتفريق مجامعهم مع إقامة الحدود

(1) د. عبد الله علي علام، الدولة الموحدة بالمغرب في عهد عبد المؤمن. دار المعارف بمصر، مكتبة الدراسات التاريخية، ص. 264، 265، للعلم الشرطة في الأندلس، الأمن العام، الحد 13، سنة 61 م. ص. 46.

(2) ابن خلدون. المقدمة ص. 394.

الشرعية والسياسية كما تقتضيه رعاية المصالح العامة المدنية⁽¹⁾.

ومما تقدم وغيره نتلمس بوضوح الأهمية التي كان يوليها حكام المغرب للأمن بحسن اختيار من يسند إليه قيادة هذا المرفق. فلقد كان منصب صاحب الشرطة لا يتقد إلا لكبراء رجال الدولة المقربين، حتى أنها تسند أحياناً إلى الوزراء أنفسهم ومن هؤلاء أبو بكر بن عبد الله من وزراء أبي يوسف يعقوب⁽²⁾.

وبهذا الحرص والاهتمام بأجهزة الأمن تكتشف لنا العديد من المصادر التاريخية⁽³⁾ أن الحالة الداخلية كانت في عهد دولة الموحدين على غاية الاطمئنان فكثرت الأموال وتأمينت الطرق وصالح أمر الناس في البلدية والحاضرة وعم الأمن والرخاء فكثت الضعينة تخرج من بلد يقال لها (تول) إلى (برقة) وحدها لا ترى في سفرها من يؤذيها، كل هذا يحل بني عبد المؤمن وحسن سياستهم⁽⁴⁾.

ونجد نفس الجدية والحرص في صيانة الأمن والاستقرار بما يضمن الطمأنينة للتامة للرعية في الدولة الحفصية والدولة الرستمية والمرابطين وغيرها من الدول ويكفي أن نشير إلى ما توفر لدينا بصورة عابرة.

• ففي عهد الدولة الحفصية خاصة أيام أبو زكريا الأول وابنه الممتصتر تم إخضاع الثائرين وتم لهم حفظ الأمن فتقمت الدولة بإمامها في الخفارة تقديماً عظيماً وعاش الناس في رفاهة⁽⁵⁾.

وقد اعتمدت هذه الدولة اعتماداً كلياً على مساهمة الأهالي في القيام بواجبات الحراسة التليبية داخل المدينة وخارجها⁽⁶⁾. أما مهمة حراسة سواحل البلاد فقد خصص لها حراس يبلغ عددهم عشرة آلاف - لا هم لهم إلا صيانة البلد - من أي منفذ منعاً للإخلال بأمنها الداخلي أو الخارجي⁽⁷⁾.

• وفي عهد الدولة الرستمية كان من ضمن كبار رجال الدولة، رجال الشرطة الذين كانوا يطوفون دروب المدينة ولتهجها لحفظ الأمن وتغيير المنكر. ولكن حين أصيبت الدولة بالضعف من جراء الفتن كثرت الفجار وشرية الخمر حتى كثرت إمامة (أبي حاتم) فولى الشرطة لرجلين أشداء في تغيير المنكر فكسروا خوابي الخمر وشردت الظلم وأخذلهم في الجبال⁽⁸⁾.

• وقد وصفت أيام دولة المرابطين -خاصة في عهد مؤسسها السلطان (يوسف بن تاشفين)- بالعدل والأمان والاستقرار والرخاء⁽⁹⁾. وكان حكمهم مثلاً للعدالة الإسلامية

(1) ابن خلدون. المقدمة. ص. 394.

(2) د. عبد الله علي علم (م.ص). ص. 265، القناع (م.ص). ص. 46.

(3) د. عبد الله علي علم (م.ص). ص. 264، القناع (م.ص). ص. 46، ابن خلدون. 394.

(4) مبارك محمد الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث. ص. 681.

(5) مبارك محمد الميلي، (م.ص). ص. 759.

(6) أحمد بن عمر، الدولة الحفصية دار الكتب الشرقية بتونس. ص. 94.

(7) أحمد بن عمر، (م.ص). ص. 94، 95.

(8) مبارك محمد الميلي (م.ص). ص. 441.

(9) د. عبد الله علي علم (م.ص). ص. 252، القناع (م.ص). ص. 46، الميلي. 657.

والرحمة الإنسانية وكان التسامح رائدها ونصرة الحق دينها، فتمثلت لهم وحيث النفوس وقويت معنويات الأمة وتحسنت حالتها الاجتماعية⁽¹⁾.

وفي عهد المولى أحمد المنصور أبرز الملوك والسلاطين المسعدين اهتم بالأمن في جميع أرجاء دولته حتى أنه أمن جميع طرق المواصلات الداخلية واستطاع أن يضبطها ويجعلها سالحة للسفر وأمنة للمسافرين وقوافل التجارة، فقد عمل على تمهيد الطرق للمسافرين بعمارة الأماكن والمنازل المضافة بئثر أهل اختصاص وخيام وأمر بمكانها على الطريق بين المفزلة والمفزلة ما يرب من أربع وعشرون ميلاً فيمكنها أهل السادية وأجرى لهم على ذلك من إقطاع الأرض ما يكفيهم ثوباً على سكتهم هناك وأمرهم ببيع الشعير والطعام واللحم والسمن المسمل وغير ذلك مما يحتاج إليه المسافرين ودوابهم... وإن باتت عندهم قافلة يحرسونهم طوال الليل ويحيطون أمعتهم وإن ضاع شيء منها عندهم ليلاً ضمنوه لربه فيما بينهم، وإن كان ضياعه فيما بين المفزلتين نهاراً ضمنه أقربهما منه فوجد المسافرين في حالة ذهنية وإيباه كأنه في بيته وبين أهله وقرابته في بلاده... وإلى الإنسان يكون دي أحماله الثير والياقوت عدد عديد فلا يخشى عليها في الطريق شيئاً⁽²⁾.

ولكن ذلك كله لم يمنع من القول بأنه في سنوات ضعف الدولة وانتقال الحكم والمملكة من دولة أخرى تسود لفوضى وتكثر الاضطرابات ويحدث العصيان والخروج على السلطان حتى استدعى الأمر في بعض الأحيان إلى الاستعانة بالسليح لتوفير الأمن والاستقرار⁽³⁾ أو اتخاذ أعداد كبيرة من عبيد الموحدين كحرس للحكم أو حرس للقوافل التجارية⁽⁴⁾. أو القيام بإجراءات أمنية في المناطق الوعرة في سلاسل الجبال كتكوين القلاع يشحن فيها الجنود لإقرار الأمن والسلام هناك، خاصة من غارات القبائل البربرية ومن الأما من الجنود العربي المتمرد⁽⁵⁾.

الأمن في بلاد الأندلس

عرفت دولة الإسلام في الأندلس كثرة مظاهر الحضارة والتقدم الذي عاشته وعائنته بقية الأمصار الإسلامية في مجال الأنظمة الإدارية المتمثلة في الدواوين والخطط التي كانت تعد بمثابة وزارات وهيئات تقوم على تحقيق مصالح الدولة وتخدم الصالح العام في كافة الميادين والتي منها -بطبيعة الحال- ميدان الأمن الذي كان يمثل مكانة مكنية في البناء التنظيمي الإداري لدولة الإسلام التي نشأت في أمبانيا الإسلامية⁽⁶⁾.

(1) عبد الله كاون. مدخل إلى تاريخ المغرب. ص. 44، د. عبد الله علي عام. (م.س) ص. 264، 265.

(2) عبد الكريم كريمة. المغرب في عهد دولة السعوية، شركة الطبع والنشر. الدار البيضاء، المغرب، 1977م ص. 262.

(3) أبي فراس عبد العزيز الفشتالي، مناطق الصفا في مآثر مولانا الشرفا. دراسة وتحقيق د. عبد الكريم كريمة، وزلة الأوقاف والشئون الإسلامية المغرب ص. 199.

(4) د. الحبيب الجنتقي. المغرب الإسلامي، الدار التونسية، لشركة الوطنية للنشر، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. ص. 29.

(5) سليمان مسطفي أزيين، آثار المغرب العربي، كتاب البيت، رقم 28 لسنة 1958م ط 1 الجزائر ص. 34.

(6) جاك م. ريسلر، (م.س) ص. 74.

وبالرغم من أن المسؤوليات والواجبات الأمنية واحدة فبها لم تكن تقوم بخدمة هذا المراقب هيئة واحدة، بل كانت تقوم به عدة هيئات مجتمعة كلها تعمل في إطار ومجالات الأمن والشرطة، وغايتها وأهدافها واحدة لا تتجزأ. وهذه الهيئات هي (حطة الشرطة، خطة الطواف بالليل، خطة الاحتساب)⁽¹⁾، وسنولى ايضاحها فيما يلي:

أولاً: خطة الشرطة

ويختص صاحب الشرطة في هذه الخطة بحفظ الأمن وتنفيذ الأحكام التي يصدرها رجال المملكتين التنفيذية والقضائية من أوامر الضبط والإحضار أو الحبس والإفراج. ثم أسندت إلى هذه الخطة شيئاً فشيئاً بعض اختصاصات القاضي ليتولى اتهام والتحقيق ويقوم الحدود ويوقع العقوبات التعزيرية دون أن يتدخل القاضي في ذلك وكان لصاحب الشرطة في بعض الأحيان تنفيذ حكم الإعدام على من وجب الحكم عليه، دون استئذان السلطان. وفي ذلك يقول ابن معبد المغربي: «إن خطة الشرطة بالأندلس كانت عظيمة القدر من السلطان، إذ كان صاحبها مرشحاً للوزارة والحجابة، وكان له في بعض الأحيان حق الحكم بالإعدام على من وجبت عليه، دون استئذان السلطان، وهو الذي يحد على الزنا وشرب الخمر»⁽²⁾.

وكان يعرف على أمانة العامة بصاحب المدينة أو الحاكم أو الوالي، وكانت الشرطة تنقسم على قول ابن خلدون إلى قسمين: شرطة كبرى وشرطة صغرى، حيث أنيط بصاحب الكبرى النظر في أمر الخاصة والذهاب على السواء وجعل له الحكم على أهل المراتب السلطانية والصرب على أيديهم في الظلمات وعلى أيدي أقربهم ومن إليهم من أهل الجاه. في حين جعل لصاحب الصغرى الاهتمام بأمر العامة دون غيرهم⁽³⁾.

وبطبيعة الحال، كان صاحب الشرطة الكبرى أكثر مكانة لدى السلطان من صاحب الصغرى حيث كان له كرسي بباب السلطان ورجال يتبعون المقاعد بين يديه، فلا يبرحون عنها إلا في نصريته وكانت ولايتها للكبار من رجالات الدولة حتى كانت تعد ترشيحاً لما هو أعلى من الوظائف كالوزارة والحجابة.

وكانت إدارة الأعمال العامة بالأندلس -خاصة فيها فيما يتصل بأعمال الأمن- أكثر الأعمال تطوراً في ذلك العصر وكانت قوانينها المبنية على العقل المتأنة الوضع في نظام شرطي منظماً تنظيماً كاملاً. مطبقة بطريقة إنسانية على أيدي قضاة غاية في النزاهة حتى

(1) تتلخص كلمة (خطة) على كلمة التنظيمات الإدارية، فيقال خطة الشرطة وخطة القضاء وخطة الحسبة. معني هبة أو ديوان. وقد أوردنا كل من ابن خلدون في مقدمته، والقنطري في صبح الأعشى والتمسكي في نفع القلوب وغيرهم. إبراهيم الفحام، الشرطة في الأندلس. مجلة الأمن العام ج 13 لسنة 1961م ص. 41.

(2) التمسكي. نفع القلوب. 1: 218، د. أحمد مختار الفايدي (م.ح) ص. 120.

(3) ابن خلدون، المقدمة 1: 446. التمسكي (م.ح) 1: 218.

مضيف ابن حيان القرطبي في الشرطة الكبرى والصغرى نوعاً ثلثة أسماء للشرطة والوسطى وذكر أنه ظهر في عهد الحكم المستنصر وتقرر مهمة صاحب هذه الشرطة على النظر في أمور الصنائع والتجار ممن يبيعون من أوسط الناس إضافة إلى الأعمال التي كلف بها من السلطان أو الخليفة.

ابن حيان القرطبي، المقابس في أخبار الأندلس ص. 44. د. محمد عبد الوهاب خلاف. صاحب الشرطة في الأندلس، مجلة أروق ج 3/ 1980م تصدر عن المعهد الأسباني للثقافة العربية. ص. 72 وما بعدها.

لسان الدين ابن الخطيب، نفاسة الجرب في عائلة الإغراب ج 2: 105.

قيل «إن بلاد الأندلس لم تعرف أبدا هذا اللون من الهدوء والعدل والحكمة متعلما عرفته في ظل الفاتحين العرب»⁽¹⁾.

ثانيا: خطة الطواف بالليل

وكانت هذه الخطة مسئولة عن حراسة المدينة ليلا عن طريق رجالها المعمون (بالدرايين) يوزعون على كافة أحياء المدينة ولزقتها وشوارعها التي كانت تعمر بالدروب والتي ينسب إليها الحراس الليليين. لذلك سموا بالدرايين⁽²⁾.

وكان لكل درب باب يفتح عليه بعد الغروب، وكل زقاق باثت فيه (حرس) له سراج معلق وكلب يحرس وسلاح معد للتصدي للصوم والعيارين والشطار الذين كثر شرهم وتلصصهم على الناس وزانت مهارتهم وحذقهم لهذه الصفة حتى أنهم كانوا يطهرون على المباني المشيدة ويفتحون الأغلاق الصعبة ويقتلون صاحب الدار، خوفا من أن يقر عليهم أو يطالبهم بعد ذلك. حتى قيل أنه لا تكاد تخلو الأندلس يوما من سماع حمار فلان دخلت الباردة وفلان ذبحه للصوم على فراشه»⁽³⁾. وكان الأمر يزيد أو ينقص تبعا لشدة الوالي ولينه فكلما كان الوالي شديدا صارما حتى قيل في وصف صرامة صاحب الشرطة وشدة «إن سيفه يقطر دما ويهاب بالقتل على سرقة عنقود عنب من كرم»⁽⁴⁾.

ومن الطريف أن نظام الأمن والحراسة الليلية التي أوجدها العرب المسلمون في الأندلس. وعادة غلق الأبواب ووضع ناس مخصصين لحراستها لا تزال إشارة إلى اليوم في أسبانيا. فمنذ الماشرة ليلا وبواسطة درابين لا يزالوا يقومون بهذه المهمة وهذا وإن دل على شيء، فلإما يدل على مدى تقدم الأندلسيين وأنظمتهم الإدارية حتى أنها تعد من أقرب النظم الشرطة لأنظمتنا الحديثة⁽⁵⁾.

ثالثا: خطة الاحتساب

وهي نظام معروف في كافة البلاد الإسلامية بالشرق والمغرب العربي حتى وصلت إلى أسبانيا وازدهرت فيها إبان حكم الإسلام لتلك الديار. وكان يقصد بها «الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فطه»⁽⁶⁾ فالحسبة وظيفة دينية أوجدها الإسلام عندما رأى أن الإنسان لا غنى له عن التعاون والتعامل مع غيره وأدرك أنه لكي تستقيم الأمور لابد من رجال سلطة تلزم كل فرد بالوقوف عند حده وعدم تجاوزه للمساكين بحقوق غيره. وبالتالي لا نترك مجالاً للعبث بمصالح الناس لرضاء لشهوة جامحة أو نزوة طارئة.

والمحتسب قد يكون فردا متطوعاً من عامة المسلمين يقوم بها في حدود إمكانياته

(1) ج.ج. س. ريسر (م) ص. 153. وقد نقل العبارة عن استغلي ابن بول مؤلف كتاب حكم المسلمين في أسبانيا.

(2) التلمساني 1: 219، فقام (م) ص. 42، عمر رضا كحالة، مباحث اجتماعية في علمي الإسلام والعرب، مطبعة الحجاز دمشق ص. 202.

(3) التلمساني 1: 219.

(4) لسان الدين بن الخطيب (م) ص. 268: 2: حرم شدة صاحب الشرطة وأخافه على الناس أنه يطلق على الشرطة لفظ (زبني) والجمع (زبنية) بمعنى الشديد القوي الصارم في معاملته.

(5) حر محمد عبد الوهاب غلاف (م) ص. 73. المعادي ص. 134.

(6) المنوري، الأحكام السلطانية (م) ص. 240. الأصمعي ص. 241 - 248، القنطري (م) ص. 441.

وقدراته الذاتية باعتبارها واجبا عاما على الكلفة. وقد ينتسب السultan لها شخصا كفة ليتولى هذه الوظيفة الدينية الجلية، وقد شملت تطبيقاتها الصناعات وأصنعت الحرف والخدمات العامة وعلاقة الناس فيما بينهم وارتباطهم بالخلق عن طريق العبادات إضافة إلى تنظيم كافة أنواع التعامل وضمن أداؤها بصورة نزيهة وعادلة وفق شريعة الإسلام ونظمه وأحكامه.

وللمحتسب عدة وسائل ممكنة لأداء مهامه تتدرج في قوتها وفعاليتها إلى عدة جوانب وهي:

- مرحلة التعريف بالمنكر وبيان حكم الشرع.
- مرحلة الوعظ والتخويف من الله بأسلوب شخصي رزين ومؤثر.
- مرحلة التفريع العنيف والتهذيب والتخويف حين لا يستجيب المخالف للتوجيه والنصح حتى يرتدع.
- مرحلة التعجير باليد والضرب والحبس والنفي وذلك قد يتطلب الاستعانة بالأعوان والسلاح.

الأمن في العهد العثماني

اعتمد نظام الأمن بصورة كلية على فرق الجيش الإنكشاري⁽¹⁾. الذي يمثل دعامة استقرت الدولة العثمانية في أوقات الحرب والسلام على السواء.

فلقد كان هناك عدد من كبار رجال الدولة التابعين للفرق الإنكشارية القاتمين بالإشراف على الشرطة، وعلى رأس هؤلاء جميعا (الأغا) ويعرف بأغا الإنكشارية أو بأغا الممتحفظان فهو القائد الأعلى للقوات التركية المحاربة في وقت الحرب، ويتولى مسؤولية المحافظة على الأمن في أوقات السلم باعتباره القائد الأعلى للقوات الشرطية⁽²⁾.

وكان إلى جانب الأغا -المسئول الأول عن الشرطة- عدد من الضباط يتدرجون في مناصبهم من والي الشرطة إلى القلقات أو الأضويائية والمناجقة، وقد أنيط بكل منهم واجبات محددة في مجالات الأمن والشرطة. فكان والي يختص بوظيفة أقل من الأغا الذي يعود إليه أمر تعيينه ليتولى القيام بكافة الشؤون الأمنية في العاصمة، وكان يعاونونه

(1) الإنكشارية: هم الجيش الإنكشاري الذي أنشأه السلطان أورخان الأول (1281 - 1326) حينما لاحظ تصعب الجند وولائهم إلى قتلهم أكثر من ولائهم للسلطان مما قد يؤثر على وحدة الدولة. لذا فقد اعتمد في تكوين جيشه الجديد على انتقاء صفراء الشبان من الدول الأوربية المفتوحة ووضعه في معسكرات إعداد خاصة من ناحية دينية وعسكرية بما يكونهم على طاعة السلطان وتنفيذ أوامره. وقد كانوا فعلا وراء الانتصارات الكبرى التي حققتها الدولة العثمانية. ولكن في أواخر أيام الدولة كثروا عملا من عوامل ضعفها وانهاروا لأنهم تغلوا عن الروح العسكرية، وصاروا يطمعون في السلطة ويدعوا يؤثرون على مجريات الحكم في الدولة، لذلك لاقوا في نهاية المطاف القضاء عليه في عهد السلطان محمود الثاني سنة 1811م.

محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية الطويلة، تحقيق د. إسحاق عيسى، دار الفلاس ببيروت، 1981م، ص. 123، 407. علي، صون تاريخ الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي دمشق، 1 / 1980م، ص. 77.

(2) هاملتون جب وهارولد بول، المجتمع الإسلامي والغرب 2: 8، برنارد لويس، استبول وحضارة الإمبراطورية العثمانية ص. 135، وما بعدها.

أندريه ريمون، (مدينة القاهرة ومشاكلها في القرنين 17، 18، 1: 245).

عدد من الوكلاء والأوصياء أو السوابية⁽¹⁾.

وكان الوالي يقوم بجولات نهائية وليلية بصحبة أعداد وفيرة من الضباط وجنود الانتشارية ليضمن استتباب الأمن والنظام⁽²⁾.

وكان من صلاحياته أن يتتبع المجرمين ويعقب المخالفين بالغرامات أو بأي عقوبة أخرى أشد قد تصل إلى حد الإعدام في بعض الأحيان⁽³⁾.

وكان يتبع الوالي عدد كبير من القلقات⁽⁴⁾ والأقسام المنتشرة في أنحاء العاصمة والتي يوجد بها أعداد وفيرة من الجنود التابعين لقوات الشرطة والمكلفين في المحافظة على الأمن كل في نطاق عمله ودائرة اختصاصه وترفع ما يصادفها من جرائم في تقارير يومية إلى الوالي الذي يتولى نقلها بدوره إلى الأغا ليطلع عليها ويكون على علم تام بحالة الأمن داخل الأيالة. وفي نطاق هذه الأقسام كان إذا أتى أحد من الناس جرماً سبق مع أوراق التحقيق المبني إلى رئيس الشرطة في العاصمة (الوالي) الذي يتولى تحويله بدوره إلى محكمة القلعة إذا كانت الأدلة قوية وتكفي لإدانتها⁽⁵⁾ وكانت الشرطة في عهد الأتراك تستخدم كثيراً من وسائل التعذيب والإرهاب في حق المتهمين أثناء التحقيق⁽⁶⁾. وقد اعتمد الوالي وكافة ضباط الشرطة الأتراك كل في القسم التابع إليه اعتماداً كلياً على الشرطة الممرية في المحافظة على الأمن والضرب على أيدي المجرمين. حيث كانوا يستعينون بالمجرمين السابقين الممارفين بأماكن المجرمين الآخرين وأساليبهم كمخبرين يرتدون الملابس المدنية ويندمسون بين الناس في القاهرة بالأسواق العامة وكافة الأماكن الأخرى التي يتردد عليها العامة لملاحظة سلوكهم ومراقبة اللصوص والعيارين بعيون يقظة أما في الليل فكانوا يرافقون رجال الشرطة في جولاتهم الليلية ويكشفون لها عن الجرائم والمجرمين⁽⁷⁾.

فإذا كانت هذه وضعية الأمن داخل العاصمة فإن نظام الأمن خارج العاصمة كان لا يختلف كثيراً. ففي المدن والقرى النائية كان مسافر الضباط من السناجق والسوابية

(1) العمري، زبدة الأثر الجلية في الحوادث الأرضية، تلخيص وتحقيق داود الحلبي وعبد عبد السلام، مطبعة الآداب الحرق ص. 74. د. عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيين ص. 79.

(2) اندريه ريمون (م.ص)، ص. 22، د. حلمي محروس إسماعيل، الحالة الاجتماعية في مصر في منتصف القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث 1970م 2: 963. مطبوعة على استمبل.

(3) د. حلمي محروس (م.ص)، 2: 963. Norman Anderson, Law Reform in The Muslim World, University of London, The Athlone Press 1976. P 14.

(4) القلقات جمع قلقة تعريف عربي للتركية وهو مركز العسكرية والشرطة وهو ما نسميه اليوم (مركز الشرطة) والضباط الذي يقوم فيها هو «القولقي» ضباط المسئول عن المركز أو المخفر. شافق عربال، مصر عند مفترق الطرق، مجلة الآداب، جامعة فواد الأول المجلد الرابع 1: 22 عدد مايو سنة 1936م.

د. جمال الدين الرمادي، سلطة الشرطة في المصراع الإسلامية. مجلة الأمن العام عدد 4 لسنة 1959م. ص. 44. اندريه ريمون (م.ص)، ص. 232.

(5) د. حسن الساعتي، علم الاجتماع القانوني ص. 18.

(6) د. حسن الساعتي، علم الاجتماع القانوني ص. 19. د. حلمي محروس 2: 962. د. جمال الدين الرمادي (م.ص) ص. 44.

(7) د. حسن الساعتي (م.ص)، ص. 19. د. حلمي محروس 2: 962.

يتولون هذه المهمة بالتعاون مع ذلك أعوان من رجال الترك والجيش الاتكشيري⁽¹⁾.

وقد تمكنت قوات الاتكشيرية التي تقوم بمهام الشرطة في حالة السلم من أداء واجباتها في المحافظة على الأمن والاستقرار خاصة في عهود الباشوات الأقوياء الذين كانوا كثيراً ما يوقعون في كبش جماع الجنود الاتكشيرية ويقتل أطعماهم عند حدود معينة⁽²⁾. إلا أن كثيراً ما كان هؤلاء الجنود والمرتبطة أنفسهم هم السبب المباشر في الاعتداء على الأرواح والأعراض والممتلكات بل كان منهم من يتخذون من الرشوة ومقاسمة المجرمين والنصوص مغنمهم في مقابل حمايتهم وغض النظر عنهم من غير ورع أو خوف⁽³⁾.

وتجدر الإشارة إلى ما نقلته إلينا المصادر التاريخية عن الحضارة التي قامت في مصر إحدى الولايات التابعة للدولة العثمانية في عهد محمد علي بك الكبير. فقد وجدنا ما يستحق الإشارة في مجالات الأمن والشرطة.

ومعلوم أنه إذا لم يستتب الأمن والاستقرار في بلد فلا يرجى له أي تقدم أو حضارة. ولذا وضع محمد علي دعامة لمرمر مصر بضبط البلاد والضرب على أيدي الأشراف وقطاع الطرق وفراصة النيل وهذا من أجل أعماله طويلة مدة حكمه⁽⁴⁾.

ولتحقيق الأمن والاستقرار الذي ينشده مؤسس هذه الدولة التي تمتعت بنوع من الاستقلال لفترة ما عن الدولة العثمانية فإنه لم يمد يستطيع الاعتماد على عناصر الاتكشيرية في القيام بالواجبات الأمنية بل سعى إلى إيجاد جهاز جديد للشرطة عماده رجال اختارهم على درجة عالية من الكفاية قد استمدوا سلطتهم من صلاحية حكومة محمد علي باشا الذي ألزمهم باحترام القانون وتجنب الفوضى التي عرفت عن الجنود من قبل وأخذ عليهم عهداً بذلك عند تعيينهم في مناصبهم⁽⁵⁾. وكان لجهود الشرطة في عهده خلال بضع سنوات أن الإيمان كان يستطيع أن يسير في شوارع القاهرة وهو يحمل بكنتي يديه الذهاب دون أي خوف من التعدي أو المراقبة⁽⁶⁾.

ومن تتبعنا التاريخي المرحلي لنشأة نظام الشرطة وتطوره عبر العصور، يمكن أن نستخلص منه خصائص وسمات مشتركة نبرزها فيما يلي:

1 - الاتفاق والوحدة في الاختصاصات والواجبات التي تقوم بها كافة الأنظمة الشرطية في الدولة الإسلامية على اختلاف مسمياتها ومراحل تطورها، حيث تتحصر مهمتها

(1) د. محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الجبل للطباعة، ص. 68، د. يوسف عز الدين (م)، ص. 23، بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص. 477.

(2) د. علي حسن الغريوطي، العرب والحضارة، مكتبة الأنجلو المصرية 1966م، ص. 271، إبراهيم القمام (م)، في العهد العثماني، ج. 16 / 1962 مجلة الأمن العام، ص. 67، 76.

The Cambridge History of Islam 1: 541.

(3) د. الساعاتي (م)، ص. 19، د. حلمي محروس، 962. د. الرمادي، ص. 44.

(4) د. حلمي محروس، الحالة الاجتماعية في مصر في منتصف القرن التاسع عشر، 963، إبراهيم القمام (م)، ص. 75.

(5) د. حسن الساعاتي، (م)، ص. 18، 19، د. حلمي محروس، ص. 965.

(6) إبراهيم القمام (م)، ص. 75.

الأساسية في المحافظة على الأمن والنظام العام وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات⁽¹⁾.

2 - انضواء كافة الأنظمة الشرطية تحت لواء القضاء والعمل تحت إشرافه المباشر حتى بداية العصر العباسي، حيث انفصلت الشرطة عن القضاء واستقلت بداء واجبتها وأدوارها الجديدة بكل حرية وفاعلية مطلقة مع الاستمرار في تنفيذ أوامر وأحكام القضاء فيما يتصل بالقضايا والأحكام ذات الصيغة الشرعية.

3 - تعد أجهزة الشرطة عنصراً أساسياً لمعونة كافة أجهزة الدولة في أدائها لواجباتها فتقدم العون للجهات الإدارية والقضائية والمحاسب وعمال الخراج... وغيرهم⁽²⁾.

4 - نجد التعاون والتآزر قائماً بين وحدات الشرطة والجيش في العمل على تحقيق الأمن الداخلي عند حصول أي شيء من شأنه الإخلال بأمن البلاد والعباد، خاصة الفتن والثورات والقتال. كما تعملان معاً لصد أي عدوان خارجي قد يعرض سلامة الدولة للخطر.

5 - بالرغم من الاهتمام بوحدات الشرطة من حيث العدد والعدة فإنه لم يكن يكتفى بها في تحقيق الأمن. بل أننا وجدنا ما يؤكد على دعمها بمجموعات هائلة من العيون والجواسيس يتواجدون في كل مكان لتساقط الأخبار وجمع المعلومات على اختلافها وغربلتها وإحالة الهام منها في تقارير لصاحب الشرطة للاستفادة منها في أداء واجباته.

(1) محمد إبراهيم الإصيصي. الشرطة في النظم الإسلامية والقوانين الوضعية حراسة مقارنة بين الشريعة والقانون رسالة ماجستير. مقدمة لجامعة الفتاح كلية التربية قسم الدراسات العليا منشورات دار اقرأ بمطاط ط 1 مارس 1990م. ص. 69.

(2) محمد إبراهيم الإصيصي (م.س) ص. 69.

Norman Anderson. Low Reform in the Muslim World P. 14, 36.

الفصل الثالث

الأمن في المجتمعات المعاصرة

استكمالا للتطور الذي شهدته الأنظمة الأمنية، نعرض الآن للأمن في المجتمعات المعاصرة وسنتولى تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:-

المبحث الأول: الأمن في البلاد العربية.

المبحث الثاني: الأمن في المجتمعات المتقدمة.

المبحث الثالث: الملامح والسمات الرئيسية للعمل الأمني.

المبحث الأول

الأمن في البلاد العربية

من خلال عرضنا السابق رأينا أن الوطن العربي كان مهدا للعديد من الحضارات الإنسانية القديمة التي برزت فيها العديد من التجارب الأمنية التي تدل على رغبة الإنسان -منذ بدء الخليقة- في توفير أمنه واستقراره وطمأنينته.

كما أوضحنا الدور البارز الذي لعبته الحضارة العربية الإسلامية في إثراء هذا النظام عبر مراحل التاريخ للدول الإسلامية التي تواترت على كافة بلدان الوطن العربي من المحيط إلى الخليج وتلمسنا -عن قرب- التقدم الذي شهدته أجهزته الأمنية⁽¹⁾.

لذا فإننا سنقصر بحثنا في هذا الفصل على المرحلة الحديثة خلال فترات الاستعمار والاستقلال لتلك الدول نجمله فيما يلي:-

أولا -الأمن في عهود الاستعمار:-

كما نعلم أن الوطن العربي تم اجتياحه من قبل قوات الاستعمار البغيض في فترات متفاوتة إبان القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين عقب انهيار وضعف وتفكك الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على معظم أجزاء الوطن العربي. فقد استولت بريطانيا على كل من مصر والسودان والعراق وشبه الجزيرة العربية واليمن والأردن، أما فرنسا فقد استعمرت كل من سوريا ولبنان وبلدان المغرب العربي تونس والجزائر والمغرب وإيطاليا ليبيا والصومال. وأسبانيا احتلت موريتانيا وأجزاء من المغرب (سبتة ومليلية، والصحراء المغربية).

وقد استمر الاستعمار لهذه البلاد العربية فترات طويلة تختلف من دولة لأخرى تبعاً

(1) نذكر لك فيما تقدم، ص. 31 وما بعدها.

لتطورات حركات المقاومة الشعبية والكفاح المستمع لتلك الشعوب والموازنة والظروف الدولية التي أسفرت في النهاية على استقلال تلك الدول⁽¹⁾ وارتحل عنها المستعمر إلى غير رجعه بعد أن ترك أثار بصماته واضحة في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وحيث أن جهاز الشرطة يعد الأداة الرئيسية المنفذة لأوامر السلطة الاستعمارية، لذلك فقد اهتم المستعمر بإنشائها وتدعيمها لتحقيق أغراضه الدنيئة في التتكيل بأبناء الشعب العربي وطمس حضارته العربية الإسلامية والعمل على إيقته خاتماً ذليلاً مستسلماً لأوامر الاستعمار ونواحيه.

ومن دراسة العديد من أنظمة الأمن الاستعمارية في الوطن العربي التي توافرت لدينا⁽²⁾ نجد أن الغاية والهدف واحد لدي كافة المستعمرين بالبلاد العربية على اختلاف مشاربهم.

لذا فإن أنظمة الأمن التي كونوها بالوطن العربي اتسمت بسمات تكاد تكون موحدة يمكن حصرها فيما يلي:-

- 1 - أقام أنظمة أمنية مماثلة للنظم السائدة في بلاده وأحقها بها بعد أن طبعها بطابعه الخاص باعتبار أن الإقليم المحتل جزء من أراضيه.
- 2 - طبيعة الجهاز العربية لاعتماده بالأساس على فرق جيش الاحتلال لتنفيذ سياسته الاستعمارية تحت ستار المحافظة على الأمن والاستقرار.
- 3 - الاستعانة ببعض العناصر المحلية المعروفة بخيانتها لبلادها من ذوي النفوس الضعيفة -من تجري الخيانة في دماهم منذ القدم، وقد عرفت أسر وعشائر بذلك في العديد من البلاد العربية- واستعمالهم كمرشدين لقوات المستعمر في تعقب الثوار والمجاهدين بخفة إخماد حركة المقاومة المصلحة لأنامين المستعمر وضمان استمرار احتلال وتوغله في البلاد.
- 4 - الغاية من إنشاء أجهزة الأمن ليس إيجاد الهدوء والاستقرار والطمأنينة للأهالي بقدر ما يقصد بها تأمين قوات العدو وأبناء وطنه المستعمرين وحمايتهم وجعلهم أعلى طبقة من أهالي البلاد الأصليين.
- 5 - اعتماد القوة الغاشمة والإرهاب والإبادة كأساليب عمل لهذه القوات كجزء من مخططات التتكيل المقصودة لإفناء الشعوب العربية والقضاء على الإسلام في هذه البلاد في إطار الهجمة الصليبية الشاملة على كافة أجزاء الوطن العربي.

(1) عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تم تقسيم تركتها خاصة البلاد العربية على العديد من الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، وقد تمكنت جميع تلك الدول بعد طول كفاح وجهاد استمر لفترة طويلة من تحقيق الاستقلال في فترات متتالية تحدد معظمها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانحسار المد الاستعماري من العالم كله وبداية عصر التنافس السلمي بين مختلف دول العالم.

(2) لواء سليم محمد إبراهيم، استرقعة الاحتلال في إدرة الشرطة، مجلة الأمن العام ع 79 لسنة 1977م. ص. 13، 14. عبد سيد أبو مسلم، الربط بين أجهزة الشرطة والدور الشعبي في مكافحة الجريمة. مجلة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ع 2 لسنة 1981م. ص. 160.

6 - إساند مسئولية قيادة الأجهزة الأمنية إلى ضباط وجنود جيش الاحتلال - ممن لا تربطهم بالبلاد وأهلها أية روابط سوى الاستغلال والتسلط والقهر - من إزهاق الأرواح وسلب الممتلكات ومصادرتها وهناك الأعراض، وتثريد الشعوب ونجوعها وسلبها مقومات الحياة.

ثانيا: الأمن في عهود الاستقلال:-

عقب تخلص معظم البلدان العربية من المستعمر وتسلم الحكم فيها أبنائها حاولت العديد من البلاد العربية إزالة الآثار التي تركها الاستعمار، ولكنها اصطدمت بالتركة الثقيلة التي خلفها من ورائه والتي تبدو واضحة على مجرى الحياة العامة في هذه البلدان. فقد من الاستعمار القوانين والتشريعات وأقام المؤسسات القسرية المنفذة وأدخل مجمل ثقافته وعاداته وتقاليده مساعدته طيلة فترة الاستعمار على تثبيت قواعده⁽¹⁾.

وقد تجلت بصماته وبقيت تأثيراته البارزة واضحة المعالم في أنظمة الشرطة العربية في مكوناتها الأساسية وهي:-

- أ - في المسميات والرتب والوظائف والأزياء الشرطية.
 - ب - في تحديد الواجبات الأمنية والإجراءات والكيفية التي تؤدي بها تلك المسئوليات الوظيفية «الواجبات والإجراءات والأساليب».
 - ج - التقسيمات الإدارية والبنية الهيكلية لأنظمة الشرطة.
 - د - الاختيار والتجنيد والتدريب والأعداد لرجال الشرطة.
 - هـ - المعدات والإمكانات يتم توفيرها بالتنسيق مع المستعمر في إطار تعاون بين أنظمة الشرطة في البلدان العربية والدول الاستعمارية.
- ولذلك نجد على وجه العموم أن هناك نظامين سائدين في البلاد العربية.

الأول نظام شرطي يستقي قيمه وهيكلته وواجباته وإجراءاته وأسلوب عمله وكافة مقومات من نظام البوليس البريطاني. وهذا معتمد في كل البلاد العربية التي ارتبطت ببريطانيا في فترة ما خلال عهود الاستعمار. والثاني نظام شرطي في كل مقوماته يتبع نظام البوليس الفرنسي معتمد في كل البلاد العربية التي سبق وأن احتلت من قبل فرنسا⁽²⁾.

رغم ما تقدم فإن أنظمة الشرطة العربية شهدت خلال الربع قرن الأخير تقدما ملموسا ونهضة شاملة تعكست في بروز عدة مكونات هامة تجعلنا نعتز بها ونفخر لما وصلت إليه من تقدم وإزدهار سيمود سبلا شك- على المواطن العربي بكل خير لما

(1) الأستاذ كظم الزبيدي/ العلاقة بين الشرطة والشعب في دول عربية، موقلت التطور ووسائل المعالجة، مجلة عربية للقاع الاجتماعي، ج. 14 يوليو 1988م، ص. 144.

(2) George Rhomas Kurian. Encyclopedia of Third World Facts on File Inc Third Edition 1987 USA. 3 volumes in different Parties about all the Arabic Countries. D.A. Girling. Everman. Encyclopedia Noramen precious stones J. M. Dent Sons. LTD 1978 Vol 9: 649

يوفره له من أجواء الطمأنينة والاستقرار ويمكن إيجاز مظاهر التقدم هذه فيما يلي:-

- 1 - إنشاء العديد من المدارس والكليات والأكاديميات المتخصصة في مجالات العلوم الأمنية والقانونية والتي خرجت الآلاف من الصباط المساب الذين يتولون حالياً قيادة أغلب إدارات وأقسام الشرطة في الوطن العربي⁽¹⁾.
- 2 - إعادة النظر في البنية الهيكلية والبناء التنظيمي لجهاز الشرطة في كل بلد عربي بما يتناسب واحتياجاته وإمكانياته ومتطلباته أخذاً في الاعتبار تجارب الدول الأخرى، خاصة منها العربية التي سبقته في هذا المضمار مما كان له أكبر الأثر في توزيع الاختصاصات وتحديد المسؤوليات وأداء الواجبات على أحسن وجه ممكن.
- 3 - عقب تمكن البلاد العربية من مقدراتها وتوفر الإمكانيات، المادية لديها وفرت لأجهزة الشرطة كل احتياجاتها من معدات واليات وأسلحة حديثة لضمان أداء واجباتها بفاعلية وكفاءة كاملة.
- 4 - إحام العناصر الوطنية ذات المستوى التعليمي العالي للانخراط بالشرطة وتمكينها من مواصلة دراستها في أرقى الجامعات والأكاديميات لخلق قيادات شرطية واعية وفاهرة على البحث والدراسة للظواهر الإجرامية والمشاكل الأمنية وإيجاد الحلول الناجمة لمواجهتها.
- 5 - الاستعانة بالعنصر النسائي في مزاوله الأعمال الأمنية ذات الصبغة الاجتماعية لتأكيد دور المرأة في المجتمع والاستفادة من طاقاتها في تحقيق الجوانب الإنمائية والنفسية في معاملة المجرمين من النساء والأحداث المنهرجين.
- 6 - الأخذ بالأساليب والطرق والوسائل العلمية الحديثة في مواجهة الجريمة في الجانب الوقائي والقلمي وفق استراتيجيات وطنية عامة محكمة.
- 7 - الأخذ بنظام المركزية في إدارة أجهزة الأمن في البلاد العربية حيث تتبع كافة قطاعات الأمن بالبلاد للإشراف المباشر لوزارة الداخلية⁽²⁾.
- 8 - تحول كافة الأجهزة العربية كثيراً على تعاون ومؤازرة المجتمع في أداء الواجبات الأمنية باعتبار أن الأمن مسئولية مجتمعية وتقوم في سبيل تحقيق ذلك بالمحاضرات والندوات والدراسات والبحوث كما تنشئ جمعيات صداقة وتقيم تدريبات في مجالات الدفاع المدني إضافة إلى حملات التوعية والتنقيف عبر وسائل الإعلام المختلفة.

(1) كيف يتخرج حمة الأمن (استطلاع) مجلة العربي تصدر عن وزارة الإرشاد بالكويت العدد 134 لسنة 1970م ص. 60 - 70.

قلواء د. أبو الفتوح حسن سلامة، توصيات مؤتمر الشرطة المصرية عام 2000، مجلة الأمن العلم، العدد 106 لسنة 84م، ص. 98.

(2) تتلوه الجماهيرية العربية القلبية الاشتراكية بوضعية خاصة في هذا المجال حيث تم دمج كافة الأجهزة المختصة بالدولة والأمن في مرفق واحد، يعرف (باللجنة الشعبية العامة للعدل)، تختص بمتنظر في أجهزة القضاء والنيابة والأمن والمصالح المرتبطة بها، ويعاونها في ذلك لجان شعبية بوعية للحد بالبلديات تولي الإشراف المباشر على هذه الأجهزة على مستوى البلديات، ويتم التنسيق على مستوى الجماهيرية في اللجنة الشعبية العامة للعدل، انظر بحثنا «الشرطة في النظم الإسلامية والقوانين الوضعية» (م.س) ص. 80.

٧ - تتولى أجهزة الأمن بالبلاد العربية مئسسة كافة الاختصاصات الشرطية التقليدية المعترف بها وهي الوظيفة الإدارية والوظيفة القضائية والوظيفة الاجتماعية، إضافة إلى واجبات أخرى أقيمت بها بحكم قوانين خاصة^(١).

ثالثاً: - التعاون الأمني العربي:-

تختلف أنظمة الشرطة وتشكيلاتها ومستوي تطور أسلوب عملها في الأقطار العربية من قطر لآخر تبعاً لمتغيرات الظروف الاجتماعية والإمكانيات المادية والعلمية المتاحة ونتيجة للظروف التاريخية لكل قطر، إضافة إلى اختلاف النظام التشريعي والإداري له ومن الصعوبة بمكان أن تفرض للشرطة تنظيم نموذجي معين وتحدد له اختصاصات يمكن أن تعمم في كل الأقطار العربية وإلا فإن ذلك سيؤدي إلى الاصطدام بالواقع الاجتماعي ويحول دون ممارسة تلك الاختصاصات^(٢).

ولذا فإن الأنظمة الأمنية العربية احتفظت كل منها بخصائصها الذاتية ومنطلقاتها الأساسية بما يتماشى وظروفها وأوضاعها الاجتماعية والمياسية والقانونية والإدارية، وانتهجت أسلوب التعاون والكامل وتبادل الخبرات والمعلومات بما يحقق أمن الوطن والمواطن العربي.

وفي هذا الإطار سعت إلى استحداث العديد من سبل وسائل الاتصال منذ أوائل الخمسينات والستينات على كافة المستويات وأبرمت الاتفاقيات الثنائية والجماعية وأوجدت المنظمات والمكاتب المختصة وعقدت الاجتماعات والمؤتمرات على أعلى الأصعدة بغية الوصول إلى استراتيجية أمنية موحدة في مجالات الأمن والشرطة لتحقيق غايات وأهداف وتطلعات الأمة العربية وفق أسس محددة وبرامج واضحة.

١ - الأهداف والغايات:-

١ - تحقيق التكامل الأمني العربي باعتبار أن الإخلال بالأمن الداخلي والخارجي لكل دولة عربية مرتبط بالأمن العربي الجماعي، وتتمدى أثره إلى المساس باستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما يؤثر بالتالي على قدراتها الذاتية ويعيق جهودها من أجل تحقيق التنمية والرخاء والرفاهية والأمن والطمأنينة.

٢ - مكافحة الجريمة بكل أشكالها وصورها التقليدية والمستحدثة في المجتمع العربي وتطهيره من مختلف أنواع الانحرافات السلوكية.

٣ - الحفاظ على أمن الوطن العربي وحمايته وتأمينه من المحاولات العدوانية للإرهاب والتخريب وأعمال العنف الموجهة من الداخل أو الخارج.

(١) ومن ذلك ما جاء به في المادة (٣) من قانون الشرطة رقم (٦) لسنة ١٩٧٢م. وتحديثه خفصت هيئة قسرية بالمحافظة على النظام والأمن العام وحماية الأرواح والأعراض والأموال وعلى الأشخاص منع المجرم وضبطه. وغير ذلك مما تعرضه القوانين والقرارات.

(٢) المقدم د. عثمان ناصر، دور الشرطة في المجتمع العربي المعاصر. مجلس وزراء الداخلية العرب العدد ١١٣ لسنة ١٩٨٤م المكتب العربي لمكافحة الجريمة. بغداد ص. ٨٠.

- 4 - الحفاظ على أمن واستقرار وديمومة المؤسسات والهيئات والمرافق العامة في الوطن العربي وحمايتها من محاولات العدوان أو الإخلال الأمني الذي قد تكون عرضة له من القوى المخربة في الخارج والداخل.
- 5 - الحفاظ على أمن الفرد في الوطن العربي وضمان سلامة شخصه وحرية وحقوقه وممتلكاته⁽¹⁾.
- 6 - إحياء التراث الأمني العربي المستقي من النظم والهيكل الحضارية العربية التي عرفتها النظم الأمنية العربية قبل غيرها للاستفادة منها في تقييم أوضاعنا الأمنية والاستعداد بها في إعادة صياغتها وتقديمها للعالم كبروز حضاري عربي خالص كمساهمة لتطوير نظم الأمن في العالم كله.
- 7 - إبراز أهمية التكافل الاجتماعي والترابط الديني في توفير أمن المواطن العربي وإحاطه للمشاركة في توفير أمنه وأمان غيره باعتبار أن الأمن مسئولية جماعية ومجتمعية.

ب - الأسس والمنطلقات:-

- لبلوغ تلك الأهداف السامية وتحقيق تلك الغايات النبيلة ينبغي انتهاز الأسس التالية، باعتبارها مقومات أساسية لتأكيد وضمان فاعلية التعاون العربي وتحديد مجالاته:-
- 1 - تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربوية النابعة من أحكام الشريعة الإسلامية بما يعصم هذا المجتمع من الزلل والانحراف ويحول دون تأثره بالأفكار والتيارات المشبوهة والأنماط السلوكية المنحرفة الوافدة.
 - 2 - ترشيد السياسة الجنائية العربية باستيفاء قواعدها من مبادئ الشريعة وتضمينها الوسائل التي تحول دون نشوء الميول الإجرامية والإجراءات المانعة لوقوع الجريمة والعقوبات والتدابير اللازمة لإصلاح المجرم ونأهيله.
 - 3 - تحديث أجهزة الأمن العربية بتطوير أساليبها وتعزيزها بالطاقات البشرية الكفؤة المؤهلة، وتوفير المزيد من الإمكانيات المادية والتقنية لها.
 - 4 - اعتماد المنهج العلمي في العمل الأمني العربي، باتخاذ التخطيط العلمي أساساً للعمل الأمني، والنزاهة والأجهزة الأمنية بصيغ البحث العلمي واستثمار التكنولوجيا الحديثة واستحداث مراكز البحوث والدراسات الأمنية.
 - 5 - تطوير المؤسسات العقابية والإصلاحية، بتوفير أفضل الوسائل اللازمة لتمكينها من تأهيل وإصلاح المجرمين وجعلهم أعضاء صالحين في المجتمع.
 - 6 - تدعيم وتعميم أجهزة الحماية المدنية والإنقاذ في الدول العربية لتحقيق وقاية جادة من الكوارث الطبيعية ومعالجة أضرارها.

(1) الاستراتيجية الأمنية العربية. مجلس وزراء الداخلية العرب، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية. ص. 5، آخرها مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الثاني في بغداد بقراره رقم 18 بتاريخ 1983/12/7م.

7 - نصعيد إسهام المواطنين في مكافحة الجريمة، دفعا لأخطارها عن أنفسهم وعن المجتمع الذي يعيشون فيه.

8 - ترسيخ التعاون العربي وتأكيد توفير الشروط الملائمة لنجاحه وفاعليته وجنوده في خدمة الأمن العربي ككل والمساعدة في تطوير النظم الأمنية لكل دولة بما يضمن قيام علاقات أمنية عربية، متكافئة ومتكاملة تعمل على تسريع وتوجيه عمليات التطوير الأساسي في بنى الأجهزة الأمنية العربية وتنمية طاقاتها البشرية وزيادة كفاءتها وتلبية احتياجاتها المادية.

9 - تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة في إطار تراوج الخبرة وتبادل المعلومات لمواجهة الجريمة⁽¹⁾.

ج - البرامج والمكتات:-

إن تحديد الأهداف والغايات والأسس والمنطلقات الأساسية لاستراتيجية أمنية موحدة لا يؤتي ثماره ما لم يتم اعتماد برامج واضحة لتحقيق تلك الأهداف والغايات والأسس إلى حقائق قائمة وواقع ملموس، مما يسند على عرض البرامج والخطوات المقترحة بإيجاز وتركيز فيما يلي:-

1 - في مجال تمصين المجتمع والقيم:-

♦ تصميم المناهج في جميع مراحل التعليم بالقيم الأخلاقية والتربوية النابعة من شريعتنا الإسلامية وأخلاقينا العربية القويمة وتطهير هذه المناهج من الأفكار الدخيلة المشبوهة.

♦ تكثيف استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة لإيجاد وعي عام قوي وترسيخ القناعة بضرورة التمسك بالقيم الروحية والأخلاقية والتربوية المثلى.

♦ تشجيع نشر الإنتاج الثقافي والفني المستمد من تراثنا الإسلامي والعربي الأصيل.

♦ فرض رقابة دقيقة على كافة وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها للحيلولة دون استخدام هذه الوسائل لنشر ما يخل بالأخلاق وتوقع العقوبات الرادعة على من تسول له القيام بأية محاولة من هذا القبيل.

♦ توفير الضوابط الأمنية للحد من الهجرة إلى خارج الأقطار العربية والهجرة من الخارج لهذه الأقطار.

2 - في مجال ترشيد المياسة الجنائية:-

♦ اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي لمشروع القانون الجنائي العربي النموذجي الموحد الذي يجري إعداده وضرورة إشراك خبراء أمن عرب في اللجنة المكلفة بإعداده.

(1) الاستراتيجية الأمنية العربية، مجلس وزراء الداخلية العرب، ص. 6، 7.

♦ إعادة الدول العربية، النظر في قوانينها الجنائية في ضوء القانون الجنائي العربي الموحد بعد إقراره، مع اشتراك خبراء الأجهزة الأمنية المتوفرين لديها في الهيئة التي تكلف لهذا الغرض

3 - في تحديث أجهزة الأمن العربية:

♦ تحديد وتشخيص الأسس والمقومات التي تنفق إليها أجهزة الأمن العربية في ضوء مسح استثنائي ودراسات دقيقة ومعقدة والتخطيط لتوفير هذه المقومات والعمل على توفيرها فعلاً.

♦ تدعيم كليات ومدارس ومراكز تدريب الشرطة بتزويدها بالمدرسين والمدرّبين الأكفاء وتصميم مناهجها المواد النظرية والعملية اللازمة لإعداد الأطر المؤهلة أجهزة الأمن وتبادل الخبرات والمعلومات والتجارب والبرامج التطعيمية والتكوينية والزيارات والبعثات.

♦ وضع معايير موضوعية لاختيار العاملين في أجهزة الأمن تعمل على الكفاءة الذهنية والمؤهّل العلمي واللياقة البدنية والرغبة الشخصية.

♦ إيجاد حوافز مادية ومعنوية للعاملين في أجهزة الأمن تتكافأ مع طبيعة المهنة وممنوليات وأخطارها والتشجيع على الانخراط للعمل في هذه الأجهزة.

4 - في مجال اعتماد المنهج العلمي في العمل الأمني:-

♦ التخطيط للعمل الأمني من منظور عربي شامل منسق مع خطط التنمية الشاملة بتوفير إطار متكامل لمكافأة الجريمة في مباح التخطيط الإنساني، وذلك في ضوء مسح استثنائي يحدد الأهداف والأولويات في مجال الاحتياجات الأمنية.

♦ توظيف التقنيات الحديثة في العمل الأمني، ومتابعة التقدم التكنولوجي لاستثمار إيجابيات الممنوعة.

♦ تعميم استحداث مراكز البحوث والدراسات الأمنية، وتعميق دورها العلمي في دراسة وتحليل الظواهر الإجرامية، للتعرف على تطور أساليبها ووسائلها، والتوصل إلى تحديد الطرق الكفيلة لمواجهتها ومعالجتها إلى جانب قيام هذه المراكز بدراسة واقع الأجهزة الأمنية، والإسهام في حل مشاكلها وتحسين مبادرات الأداء فيها، بما يضمن تبسيط الإجراءات وترشيد استخدام الطاقات البشرية والمادية، تصعيد وتثقل نقطة الإنجاز بأقل كلفة وأيسر جهد.

5 - في تطوير المؤسسات العقابية والإصلاحية:-

♦ دراسة واقع هذه المؤسسات في الدول العربية وتحديد احتياجاتها من المنشآت الأطر المؤهلة والبرامج الأهلية والتربوية والتنقيفية، والعمل على توفير هذه الاحتياجات.

♦ تعميم استحداث قسم للرعاية اللاحقة في المؤسسات العقابية والإصلاحية، تكون مهمة القسم في المؤسسة العقابية إيجاد عمل ملائم بأجر مناسب لتزليل المؤسسة بعد خروجه منها، مع متابعة حالته ومساعدته في حل ما قد تعرضه من مشاكل، ويتولى القسم في المؤسسة الإصلاحية تأهيل الرعية المعيشية والدراسية للحدث المحجوز بعد انتهاء مدة حجزه في الإصلاحية.

6 - في تدعيم أجهزة الحماية المدنية:-

دراسة واقع أجهزة الحماية المدنية والإنقاذ في الدول العربية وتحديد وتوفير احتياجاتها واستحداث أجهزة معادلة في الدول العربية التي لا توجد فيها هذه الأجهزة.

7 - في مجال تصعيد إسهام المواطنين في مكافحة الجريمة:-

♦ استخدام وسائل الإعلام في تبصير المواطنين بوجوب حرصهم على اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية أشخاصهم وممتلكاتهم من العدوان الإجرامي وكذلك في تنمية الإحساس لديهم بمسئوليات المواطن العفة في التعاون مع الأجهزة الأمنية بالتصدي لكل ما يخل بأمن المجتمع.

♦ إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة لتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الجرائم وتقديم المعلومات المساعدة في الكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها.

♦ دعم النشاطات التطوعية المساندة لعمل الأجهزة الأمنية والعمل على بلورتها في صيغ تنفيذية كمجموعات متخصصة على غرار جمعيات أصدقاء الشرطة وجمعيات الوقاية من حوادث الطرق⁽¹⁾.

وتنمنا لتلك الأهداف والأسس والبرامج، فإن المتتبع لمسيرة التعاون العربي يجد العديد من الخطوات الرائدة التي اتخذت لترسيخ هذا التعاون قد حققت نتائجها الإيجابية ومردوداتها الفعلية على كل نظام أمني عربي إضافة إلى خلق رؤيا عربية متكاملة وموحدة في مجالات الأمن ومكافحة الإجرام.

فالتعاون العربي يتحقق بالفعل في اعتماد تنفيذ البرامج المسابقة وفي تدعيم واستحداث الأجهزة العربية المشتركة وتطوير القوات اللازمة لتحقيق هذا التعاون فضلا على أوجه التعاون التالية:-

1 - عقد الاتفاقيات الأمنية الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الدول المتجاورة أو ذات الحدود المتقاربة، خاصة فيما يتصل بمكافحة الجرائم الخطيرة كالمتخدرات والإرهاب والتخريب وتزيف النقد والتسلل.

2 - تعاون الأجهزة الأمنية في دولتين أو أكثر في التحقيق وملاحقة المجرمين الذين لهم نشاطات في عدة بلدان عربية وتبادل المعلومات بشأنهم ومرافقة تحركاتهم وضبطهم وتقديمهم للمحاكمة لينالوا جزاءهم الرادع⁽²⁾.

(1) الاستراتيجية الأمنية العربية. مجلس وزراء الداخلية العرب. ص. 8 - 12.
(2) انظر في ذلك اتفاقية الإعانات والإبلات القضائية واتفاقية تنفيذ الأحكام القضائية التي عقدت سنة 1952م.

- 3 - تبسيط إجراءات تسليم المجرمين بين الدول⁽¹⁾.
- 4 - تبادل الخبراء والمختصين بين أجهزة الأمن العربية.
- 5 - توثيق البحوث والدراسات العربية حول مكافحة الجريمة والإحصائيات الخاصة بالجرائم والمجرمين وتعميمها على أجهزة الأمن العربية الاستفادة منها.
- 6 - توحيد البنيات التنظيمية والمسميات في مجالات العمل الأمني العربي.
- 7 - عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات على مختلف الأصعدة لبحث المسائل الهامة والحوية بالنمجة لتحقيق الأمن العربي والتعاون بشأنه وقد تم بالفعل تحقيق نجاحات عديدة من أهمها:-
- ♦ وضع أسس وقواعد محددة وموحدة لتوحيد التشريعات العربية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ♦ وضع استراتيجية أمنية عربية موحدة تعد أساس هام وضروري لضمان نجاح التعاون العربي لقامه على أسس ومطلقات علمية محددة.
- ♦ استحداث مركز عربي موحد للدراسات الأمنية والتدريب لصفاء الكفاءات العربية وتطويرها وإطلاعها على ما يستجد في مجالات العمل الأمني.
- ♦ إيجاد قنوات للاتصال عبر المنطقة العربية للدفاع الاجتماعي مكنت من السير بالاستراتيجية الأمنية العربية إلى أفق أرحب في مجالات التعاون والتوحيد تجلت فيما يلي:-
- أ) عقد العديد من المؤتمرات للخبراء المختصين ومديري الأجهزة الأمنية لتكديس المشاكل الأمنية ووضع السياسة الجنائية المناسبة⁽²⁾.
- ب) عقد العديد من المؤتمرات في مجالات الدفاع الاجتماعي تجاوزت بها العقبات والميليات، وتوصلت إلى توصيات كان لها أكبر الأثر على الأمن العربي ككل والنهضة العلمية والبحوثية في الوطن العربي⁽³⁾.
- ج) العديد من الدراسات والبحوث والدوريات التي تتضمن معالور تبحث في وسائل الوقاية من الجريمة وسبل مكافحتها وفق أحدث الطرق العلمية⁽⁴⁾.

م

- (1) انظر في ذلك اتفاقية تسليم المجرمين العربية لعام 1952م. د. عبد الوهاب حامد. التعاون الدولي لمكافحة الجريمة. مجلة الحقوق. الكويت، المجلد (1) لسنة 5 ص. 138.
- (2) نظير المؤتمرات المنعقدة لاجتماعات قادة الأمن والشرطة على مستوى الوطن العربي الصادر عن المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي.
- (3) انظر كتاب المؤتمرات العربية للدفاع الاجتماعي الصادر عن المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي -طرابلس- 1981م يتضمن أعمال وتوصيات عشر مؤتمرات في هذا المجال منذ عام 1970 وحتى الآن.
- (4) صدر عن المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي. مجلة العربية للدفاع الاجتماعي من المجلد 1 إلى المجلد 22. وقد تضمنت دراسات وابحاث قيمة شارك في إعدادها العديد من الأساتذة والخبراء والباحثين من مختلف أرجاء الوطن العربي وهي ذات قيمة علمية كبرى للباحثين في مجالات الأمن والسياسة الجنائية والإجراءات والاعتراف وغيرها من الموضوعات وثيقة الصلة بها وقد استندت شخصيا من هذه الأبحاث إلى مدى بعد.

د) خلق وعي لثني شامل في الوطن العربي أفرز الحفيد من القدرات التي تبحث في مجالات الجريمة، وتشجع الباحثين إلى ولوج هذا تخصص الحديث للمساهمة في دراسة هذه الظاهرة التي تشغل بل المجتمعات في الماضي والحاضر والمستقبل.

هـ) إتاحة الندوات والمناسبات العلمية لبحث الطواهر الإجرامية وتتبع ما نشر في هذا المجال عالميا، والعمل على إلحاق المجتمع العربي بالركب في مجالات مكلفة الإجرام والوقاية منه.

ولم يقتصر التملون العربي على المستوى المحلي والإقليمي للبلاد العربية بل تجوزة إلى اتخاذ خطوات لتعزيز التعاون الدولي والمساهمة بإيجابية في مكافحة الجريمة وذلك بما يلي:-

1 - تعزيز التعاون الدولي مع المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في مكافحة الجريمة كالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنتربول» وأسم منع الجريمة والحدالة الجنائية في الأمم المتحدة، ومعهد بحوث الدفاع الاجتماعي بغية استيفاء المعلومات والبيانات ونتائج البحوث المتعلقة بمكافحة الجريمة لزيادة رصيد المعرفة المتاحة واستثمارها في وضع الخطط والبرامج إلى جانب الاستفادة من المساعدات التقنية لمواكبة الأبعاد الجديدة للجريمة في جميع مراحل مكافحتها.

2 - السعي لاشتراك عنصر عربية كفاءة في أجهزة المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في مكافحة الجريمة لإثراء خبراتهم، ولتحقيق مشاركة عربية فاعلة في أعمال تلك المنظمات والهيئات.

3 - تأكيد الحضور العربي في مختلف النشاطات الدولية الهادفة لمكافحة الجريمة كالمؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات واللقاءات الأخرى المتخصصة لهذا الغرض لما للمناقشات التصيلية وتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال من فوائد جمة، مع الحرص على التنسيق بين الوفود العربية في هذه الاجتماعات وتوحيد مواقفها إزاء الموضوعات المطروحة للبحث ولإبداء الرأي⁽¹⁾.

4 - متابعة البحوث والدراسات والتقارير الدولية المتعلقة بالجريمة وسبل مكافحتها والسياسة الجنائية المثلى الواجب تطبيقها والعمل على تجميعها وترجمتها وطبعتها وتوزيعها ليستفيد منها الباحثون والدارسون والماملون في المجالات الأمنية لتطوير قدراتهم وإمكانياتهم الذاتية.

5 - وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الأخيرة تم استحداث المركز العربي للدراسات الأمنية بموجب قرار من مجلس وزراء الداخلية العرب الذي يمثل أعلى سلطة في مجالات التعاون والتنسيق والتكامل الأمني ليحل محل المنظمة العربية

[1] الاستراتيجية الأمنية العربية. مجلس وزراء الداخلية العرب، ص. 14.

للدفاع الاجتماعي وقد تعدل أخيراً مسمى المركز إلى أكاديمية نابغ العربية للعلوم الأمنية، التي تنهض بعهد كبير في مجال البحوث والتدريب والدراسات العليا لخدمة تآخي أقطار الوطن العربي ولتكون بمثابة بيت حبرة أمينة متخصص لتتسيق الاستراتيجية الأمنية العربية الموحدة، وتجسد مقررات مجلس وزراء الداخلية العرب لكونها الية من آلياته الفاعلة.

المبحث الثاني

الأمن في المجتمعات المتقدمة

دأب الإنسان منذ وجوده على وجه البسيطة على السعي جاهدا للمحافظة على أمنه بشئى السبل والوسائل والإمكانات المتاحة لديه، ولم يحدث مطلقا أن وجد مجتمع بدون سيطرة على سلوك أعضائه بما يضمن انطوائهم وانضباطهم وفق الأسس والمعايير والضوابط التي ارتضاها المجتمع ليعيش في ظلها أمنا مطمئنا لكي ينصرف أفراده إلى العيش الهانئ والإبداع الخلاق المتفاني.

ففي المجتمعات التي وجدت في الحضارات القديمة، التي تعتمد حياتها على امتهان الزراعة والرعي والصيد، كانت شعوبها علاقات وارتباطات وأعراف اجتماعية وأسرية ضمنت بها مشاركة كل طبقة أو عائلة أو قبيلة في تحقيقه وظيفه الشرطة⁽¹⁾.

وحينما تشعب المجتمع وأصبح أكثر تعقيدا ازداد الطلب على دور الشرطة فلم يعد المواطن العادي يملك الوقت أو الرغبة، وفي أحيان كثيرة الفرصة لكي يمارس أعمال الشرطة على جبراته⁽²⁾.

وبظهور الدولة وهيمنتها على كافة مقومات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص على مهمات الدفاع والأمن⁽³⁾.

رأينا حضارات عديدة في العصور القديمة والوسيلة تولت مهمة الأمن كل في مجتمعاتها، وسعت إلى تطوره والتوسع فيه وبلغت أقصى درجات التقدم والرقي الحضاري بفضل أجواء الأمان والطمأنينة التي سادت⁽⁴⁾.

وفي أعقاب ظهور النهضة الصناعية وقيام الدولة الحديثة في أوروبا تجمع المصادر التاريخية⁽⁵⁾.

على أن أساس وجود أنظمة الشرطة الحديثة كان في مطلع القرن التاسع عشر وتأكد وانتشر في كافة دول العالم بعد ذلك، ويمكن رد الأنظمة الشرطية المساندة في العالم إلى ثلاث أنظمة أمنية رئيسية لكل منها خصائصها وسماتها الخاصة وهي:-

(1) Marcel le Clère. Histoire de la Police. P. 8 - 10.

(2) توصيات ودراسات عن المؤتمر الخامس للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين (م.س) ص. 88.

(3) جيمس كيرمر - نظم الشرطة في العالم (م.س) ص. 27، عقيد د. فري عبد الفتاح الشهاوي. الموسوعة الشرطية القانونية، عالم الكتب. القاهرة، 1977م ص. 20.

Encyclopedia Americana. Ibid. Vol. 22: 299.

John L. Sullivan. Introduction to Police Science Ibid. P. 2 - Grand Larousse 8: 612.

(4) جيمس كيرمر. نظم الشرطة في العالم ص. 21.

Grand Larousse 8: 612 - 614.

Marcel le Clère. Histoire de la Police. P. 6 - 13.

(5) Marcel le Clère. Histoire de la Police. P. 87. Grand Larousse 8: 613.

Sanford F. Kadish. Encyclopedia of Criminal Justice. Ibid. 3: 1122.

R.S Banyard. Police Organisation and Command P. 4. 5. John L. Sullivan P. 9 - 11

- 1 - النظام الأنجلو سكسوني (نظام القانون العام)
- 2 - النظام الفرنسي (نظام القانون المدني)
- 3 - النظام الاشتراكي

وهذا وسنؤتي توضيح كل نظام على حدة بصورة موجزة وتبدأ:

أولاً: النظام الإنجليزي نظام القانون العام: - Common Law

تأسس نظام الشرطة الإنجليزية استناداً على عدة قوانين:

- أ - قانون شرطة العاصمة (لندن) الصادر عن البرلمان الإنجليزي عام 1829م⁽¹⁾
- ب - قانون المجالس البلدية الإنجليزية عام 1835م⁽²⁾.
- ج - قانون شرطة الولايات والمقاطعات الممثلة في البرلمان عام 1856م⁽³⁾.

وذلك بعد عدة تطبيقات أمنية، أغلبها قائمة على مساهمة جماهيرية ذاتية من المواطنين أنفسهم طيلة العصور الماضية حيث انتظمت الأمر والعشائر والقبائل والمدن في مجموعات أمنية يطلق عليها "hundred" "tithings, ten tithings"⁽⁴⁾، تتولى مسؤولية الأمن في مناطقها بالتطوع وللتقاضي فيما بين أعضائها خاصة حراسة الأحياء والمدن في الفترة التالية⁽⁵⁾.

وبعد أن توسعت المدن وازدهار الاقتصاد غلب النهضة الصناعية التي اجتاحت أوروبا لم تعد تلك النظم الأمنية قادرة على حفظ الأمن وصيانة النظام العام وتحقيق السكينة والاستقرار لازدياد العدد السكاني، والهجرة من الأرياف إلى المدن من ناحية وانتشار الجرائم، وأعمال الشغب مما ترتب عليه استمرار بليغة لحقت بالأرواح والأعراض والممتلكات. كل ذلك أدى إلى اضطلاع الدولة بمسؤولية الأمن، وقد برز ذلك على مستوى العاصمة في البداية ثم انتشر منها إلى باقي البلديات والمقاطعات الأخرى حتى عم القطر البريطاني كله، وانتشر منه إلى بقية دول العالم⁽⁶⁾.

والسمات التي يمكن إيرادها في هذا النظام تتمثل فيما يلي:-

- (1) Grand Larousse 8: 613, Encyclopedia of Crime and Justice 3: 1123.
Encyclopedia Americana 22: 300, Encyclopedia Britanica 18: 154.
R.S. Bunyard Police Organisation and Command P. 10.
- (2) O. Hood. Phillips. Constitutional and Administrative Law. English Language Book Society - Sweet - Maxwell - (EL-PS) Sixth edition 1987 P. 400.
Jhon L.Sullivan Ibid. P. 12, R S Bunyard Ibid. P. 13. Sanford H. Ibid. 3: 1122.
- (3) Claude Journe, Naissance de la Nouvelle Police en Angleterre et Modes de Domination, Procès N 15 - 16 1984 P. 41. Sullivan P. 12, Bunyard P. 14.
- (4) Larry J. Siebel. Criminology. P. 439. Sue Titus Reid. P. 319.
- جيمس كريس. نظم الشرطة في العالم. ترجمة عقيد كمال الحديدي. مراجعة لواء شفيق عصمت. القاهرة، ط 1 لسنة 1969م ص. 40.
- (5) Larry J. Siegel. Ibid. P. 439, Suetitus Reid. Crime and Criminology P. 319.
Sullivan Ibid. P. 17.
- جيمس كريس. نظم الشرطة في العالم (م-س) ص. 40. وما بعدها.
- (6) R.S. Bunyard Ibid. P. 10. John L. Sullivan. Ibid. P. 12. O. Hood Philips et Pau Jackson Constitutional and Administrative Law. Ibid. P. 400.

- 1 - أنه نظام نشأ من خلال المواقف والتطبيقات الأمنية الدافقة حيث كان من مشمولات الحكم المحلي قديماً⁽¹⁾.
- 2 - أنه نظام أمن ذاتي خاص بكل ولاية أو مقاطعة على حدة، فنجد في بريطانيا (43) قوة شرطية⁽²⁾ لكل منها واجباتها ومسؤولياتها الوطنية تقوم بها باستقلالية تامة، ولا يربطها شئ ببقية أجهزة الشرطة الأخرى، سوى الالتزام بأحكام القانون في إجراءاتها والموازنة بين مكنات تطبيق القانون والمحافظة على حقوق وحريات المواطنين.
- 3 - يتم الاتفاق على أجهزة الشرطة ذاتياً، فكل ولاية أو بلدية أو مقاطعة تتولى مسؤولياتها في توفير الإمكانيات المادية والشرية لأجهزتها.
- 4 - عمليات الاختيار والتجنيد والإعداد والتأهيل لرجال الشرطة تتم بصفة لا مركزية بمعنى أن كل قوة بوليسية لها أسلوبها وإجراءاتها ومراكز تدريب خاصة بها - وبطبيعة الحال - هذا لا يمنع من التعاون لعقد دورات متقدمة مشتركة بمعرفة الوكالات الأمنية المركزية في حالة وجود دواعي لذلك.
- 5 - نظراً لضعف إمكانيات بعض البلديات والمقاطعات تقوم الحكومة المركزية بدعم أجهزة الشرطة ومساعدتها مادياً ومعنوياً لضمان أدائها بواجباتها الأمنية على خير وجه⁽³⁾.
- 6 - توجد شرطة متخصصة عامة على مستوى القطر البريطاني تختص بحفظ البيانات والمعلومات الكاملة والدقيقة عن المجرمين في خدمة باقي الأجهزة الأمنية الإقليمية.
- 7 - أجريت عدة تعديلات على النظام الإنجليزي ولكنه احتفظ بجوهرة طيلة المدة الماضية، ولا يزال معمولاً به حتى الآن⁽⁴⁾.

ثانياً: النظام الفرنسي: - نظام القانون المدني-

عقب قيام الثورة الفرنسية عام 1787م التي كانت انطلاقاً لنقافة واستتارة لأوروبا والعالم أجمع في مجال الاهتمام بالقانون الطبيعي، والاعتماد على إعمال العقل في استيفاء الصيغ القانونية الملزمة لروح العصر آنذاك، إضافة إلى الاتجاه المائل بضرورة إصدار تشريعات تأسس على نمط منظم ومنسق وموحد للنظام القانوني مشتق من مبدأ مستقر وليس من الصوابق والعادات الموروثة مستتيرة بأفكار حركة الإصلاح القانوني التي

(1) دراست مقدمة لـ "موسم الأمم المتحدة" المنع الجريمة، ومعالجة المذنبين عقد بنجول في سبتمبر 1975م. المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد 6 لسنة 1977م. مطبع الشعب مصر. تحت عنوان "قانون البرز للشرطة والأجهزة الأخرى المختصة بتطبيق القانون". ص. 90.

(2) David Farnhamand, Malcola Mervicar. Public Administration in The United Kingdom "An Introduction" cassel. LTD. London. first Published 1982 P. 156.

John L. Sullivan Ibid. P. 15.

(3) R.S. Bunyard. Police Organisation and Command Ibid. P. 37.

جيمس كريس. نظم الشرطة في العالم (م.س). ص. 157 وما بعدها.

(4) O. Hood. Phillips and Paul Jackson. Ibid. P. 404. R.S. Bunyard Ibid. P. 31.

John L. Sullivan. Ibid. P. 13.

بترعمها المفكر الإيطالي بكاريا⁽¹⁾، والقوانين التي نشأت في أوروبا متأثرة بأرائه ونظرياته⁽²⁾.

ومن هنا نشأ قانون نابليون للعقوبات عام 1810م الذي كان خليطاً من القانون الروماني الكلاسي والعرف، ولذا فقد أنهت الثورة القوانين الإقطاعية وألغت كثيراً من الأوامرات المحلية التي تعوق إيراد نظام قانوني موحد بعد أن دعمت الوعي الوطني للشعب لاستيعاب ذلك⁽³⁾.

ويعتمد قانون العقوبات المركزية من هذا النمط على تحكم مركزي قومي لتطبيق القانون يكون أساساً موجه من المركز عن طريق إدارة كفؤة ومنظمة.

وباعتبار أن الشرطة إحدى الفروع العديدة للحكومة فقد تطورت بأسلوب مماثل وتحدثت وظائفها بوضوح في هذا القانون وشكلت بالفعل قوة مركزية للحكومة والشعب ثم تم عن طريقها توفير الأمن والأمان المطلوبين لازدهار الحياة وضمان التقدم في العصر الحديث.

ولضمان تنفيذ أحكام القانون الجديد فلقد أولكت مهمة تطبيقه إلى نوعين من الشرطة⁽⁴⁾:

أ - شرطة قضائية بعين أعضائها من الحكومة الوطنية وقد حددت سلطاتها وواجباتها في أحكام قانون الإجراءات الجنائية كما يشتركون في التحقيقات الجنائية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي تحت إشراف النائب العام وقضاة التحقيق.

ب - شرطة إدارية وطنية، شبه عسكرية تعرف (بالجنדרمة la gendarmerie)⁽⁵⁾ أنيط بها مهمة حفظ الأمن والنظام العام وفرض تنفيذ أحكام القانون.

(1) بكاريا: هو المركز سينر بونيزا دي بكاريا صاحب نظريات وأفكار حديثة في مجال الجريمة والمواساة الجنائية. وقد ألف العديد من المصنفات، ومن أشهرها كتابه الذي يحمل عنوان «الجرائم والعقوبات» الذي صنف المؤلف من ضمن كبار الفقهاء والمفكرين القانونيين في العالم، وقد ترجم عدة مرات في لغات العلم الحية ولا يجد كتاباً يبحث في موضوع الجريمة إلا وأشار لهذا الكتاب واستقى منه. انظر الجرائم والعقوبات ترجمة د. يعقوب حياقي. مجلة الحقوق، الكويت ج 1 ص 2 ص. 203.

(2) الدور البارز للشرطة والأجهزة الأخرى المختصة بتطبيق القانون. مجلة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي العدد: 6 لسنة 1977م. ص. 90.

(3) الدور البارز للشرطة (م.ص). ص. 90، 91.

R.S Bunyard P. 6.

(4) صلاح الدين فوزي محمد. عرض تطبيقي للبوليس الفرنسي. مجلة الأمن العام المصرية العدد: 85 لسنة 1979م ص. 30 وما بعدها.

Marcel le Clère. la Police. que saisje? No 1486. P. 13, 46. Dictionnaire Encyclopédique Ouillet. Librairie Aristide Ouillet 2e 1975 P. 5328.

الدور البارز للشرطة والأجهزة الأخرى المختصة بتطبيق القانون (م.ص) مجلة العربية للدفاع الاجتماعي عدد 6 لسنة 1977م ص. 91.

د. مصطفى الحويجي. دروس في العلم الجنائي. 2: 468.

(5) هي قوات عسكرية ولها واجبات عسكرية ومدنية، الأولى تقوم بها تحت إشراف وزير الدفاع والثانية تحت إشراف وزير الداخلية، ووظيفتها الأخيرة تتمثل في التوفيق بمهام أمنية بقصد الحفاظ على النظام العام في المدن والقرى والأرياف الفرنسية وكذا المناطق الحدودية تقع في ذلك.

Marcel Le Clère. Histoire de la Police que Sais - je No. 257. P. 50.

R.S Bunyard Ibid. P. 58 - 60. Grand Larousse Encyclopédique. 8: 613.

Hubert Hoemel et René Pichon. la Gendarmerie. que Sais - Je? No. 2143. Presses Universitaires de France 1983 P. 9.

مجموعة من المؤلفين برئاسة المقدم البشير الأوبوي. الموسوعة العسكرية تصدر عن المؤسسة العربية للدراسات ونشر ط 1 - 1977م: 1، 782. كريس ص 388. صلاح الدين فوزي محمد (م.ص). ص. 31.

ثالثاً: النظام الاشتراكي:-

تختلف نظم الشرطة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وفي بلدان أوروبا الشرقية في بعض الجوانب من دولة لأخرى، ولكنهم يكونون في وحدة عامة من حيث الهدف والممارسة إذ لا تستند وظيفة الشرطة في تلك البلدان - على حد كبير - إلى عقيدة تاريخية ولكنها نظام جديد نسبياً منظم إرادياً بوعي كجزء مكمل للدولة الاشتراكية ويتم بموجبه توجيه أجهزة الشرطة مركزياً حتى تنتشر إلى المناطق المحلية وهي ما تزال مرتبطة في كل مستوى بالتنظيم السياسي للدولة بغرض مدها بقاعدة شعبية⁽¹⁾.

ففي الاتحاد السوفيتي نظم القرار الصادر في 19 نوفمبر 1968م، الوظائف الأساسية للميليشيا (MILITIA)⁽²⁾.

فهي تسير بشكل مركزي عن طريق جهاز أعلى في وزارة الشؤون الداخلية مقرنة باستقلال تنظيمي متمتع بالمجال يمكن من خلاله للمجلس المحلي لنواب الشعب العامل ولجنته التنفيذية إدارة الميليشيا وممارسة الرقابة على نشاطها لكي تحتفظ بسلطاتها واتصالها بالمواطنين مع ضرورة أن تكون جميع نشاطاتها مطابقة للقانون.

وقد أخذت أغلب الدول الاشتراكية بهذا النظام مع اختلاف بسيط في التركيبة ولكنها تتفق جميعاً على مبادئ جوهرية واحدة هي:-

- 1 - درجة عالية من المركزية موحدة عضوية.
- 2 - ترتيب للكفاءة في مختلف المستويات الإدارية.
- 3 - تنسيق بين الشرطة والدولة وإدارة العدالة⁽³⁾.

ومما تقدم نخلص إلى أن النظم الأمنية في العالم في أساسها العام، تنقسم إلى هذه الشعب الثلاثة ولكن بالنظر إلى الظروف والأوضاع المحلية لكل دولة، فإن نظم تطبيق القانون كثيرة جداً. ففي بعض المناطق تنتسب قوات الشرطة وتنشئت بين السلطات المحلية ذات القدر القليل من التحكم المركزي بينما في مناطق أخرى، توجد سلطة قومية

(1) الدور البارز للشرطة (م.ص) 92، ميركوفوف. المنظمات الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي، دار التقدم، موسكو ص. 57، 58.

(2) الميليشيا: تستعمل هذه الكلمة في الاتحاد السوفيتي كمرادف لكلمة «بوليس» Police المستعملة في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، وقد عهد إليها بواجباتها واختصاصاتها.

وأصل الكلمة اللاتينية مكونة من كلمة Milice ومعناها جنود الميليشيا (خدمة عسكرية) وهم المدنيون المدربون عسكرياً ويطلق عليهم من قوات الجيش الرسمي، وأصل ظهورها ككل في فرنسا في القرن الثاني عشر ثم أصبحت جزءاً من نواة الجيش الوطني، كما أن كامل أوروبا عرفت نظم الميليشيات كقوة مسلحة شبه تنظيمية تدعى للخدمة عند الطوارئ لحصص ولأغراض الدفاع المحلي بغضاه، وقد حلت محلها الجيوش النظامية فيما بعد، وقد أعادت الحكومة البريطانية تشكيل الميليشيات عندما تعرضت البلاد لخطر الغزو الفرنسي في عهد نابليون بونابرت، كما وألغيت لاحقاً في نضال الأمريكيين من أجل الاستقلال.

جورج كستلن، تاريخ الجيوش، ترجمة كامل سدوقي، مطبعة النهضة المصرية 1956م سلسلة الألف كتاب رقم (74) ص. 83.

دور البارز للشرطة (م.ص) 92.

مثير البطيحي، موسوعة المورد 7: 31.

(3) دراسات مقدمة للمؤتمر الخامس للأمم المتحدة (م.ص) 92.

واحدة تسيطر على كافة أجهزة الأمن في الدولة.

لما النظم الاتحادية فهي نوعين:-

أجهزة اتحادية لتطبيق القانون بالإضافة إلى شرطة الولاية أو المقاطعة. الأولى تعمل على مستوى الدولة ككل، والثانية على مستوى محلي. وتخلق هذه النظم إمكانيات التنسيق والتعاون لمنع التداخل والتضارب في الاختصاصات.

وعلى أية حال، فمهما تنوعت واختلفت نماذج بناء وتنظيم الشرطة فإنها تتولى جانبين أساسيين هما:-

أ - أنها تختص وحدها دون غيرها بمسئولية حفظ الأمن والنظام العام وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات بما في ذلك منع الجريمة وتوقيها وكافة الأعمال المرتبطة بذلك مثل تنظيم المرور وأعمال الدفاع المدني وتقديم خدمات اجتماعية وإدارية للمواطنين.

ب - أغلب ضباط الشرطة لديهم مكنات هامة تتمثل في سلطة حرمان المواطن من حريته لسبب معين وفقاً لأحكام القانون، واستعمال القوة الضرورية لتحقيق هذا الغرض⁽¹⁾.

(1) دراسات مقدمة للمؤتمر الخامس للأمم المتحدة بجنيف في سبتمبر 1975م. المجلة العربية الدفاع الاجتماعي عدد 6 لسنة 1977م. ص. 92.

المبحث الثالث

الملاحم والسمات الرئيسية للعمل الأمني فسي العصر الحديث

إن المتتبع لوضعية أنظمة الأمن السائدة في العالم اليوم يجدها رغم الاختلاف في التكوين والبناء الهيكلي تبعاً لأوضاعها القانونية وموروثاتها التاريخية والسياسية والاجتماعية فإننا نجد أن هناك ملاحم عامة وسمات هامة تجسد أمور جوهرية تلمسها في جميع أنظمة الشرطة، دور استثناء وتناولتها الأبحاث والدراسات والمؤتمرات الدولية والإقليمية على السواء⁽¹⁾.

لذا فإننا نثرنا التعرض لها لاتصالها بموضوع دراستنا من ناحية ولارتباطها بطبيعة الاختصاصات والوظائف الأمنية والأدوار الهامة التي تضطلع بها أنظمة الشرطة حاضراً ومستقبلاً ويكفي أن نشير إلى أبرز هذه السمات وتلك الملاحم وذلك على النحو التالي⁽²⁾.

- 1 - احترام مهنة الشرطة.
 - 2 - الدور الاجتماعي للشرطة.
 - 3 - منظمات ووكالات الأمن الخاص.
 - 4 - تقييم أداء الشرطة.
 - 5 - استقلالية جهاز الشرطة.
 - 6 - التعاون الدولي.
- وستنولى توضيح هذه الجوانب تفصيلاً في الصفحات التالية:-

أولاً: الاحتراف⁽³⁾ Professionalism

في الماضي كان يمكن اعتبار عمل الشرطة كشكل للخدمة العامة⁽⁴⁾ يقوم به أشخاص

(1) د. مصطفى العرجي - دروس في القانون الجنائي، المصاحبة الجنائية والقضائية للجريمة مؤسسة نوفل، بيروت لبنان، ط. 2 لسنة 1987م، ص. 494 وما بعدها.

الدراسات المقدمة للمؤتمر الخامس للأمم المتحدة (م) ص 94 وما بعدها.
لو ديلو ويلسون. أصول إدارة الشرطة، ترجمة إسماعيل الرائد ولفود جميل. مطبعة العربي. بغداد ط. 1 سنة 1957م ص. 570.

(2) يمكن أن يضاف إلى هذه الملاحم سمات أخرى تشمل بعض المختار الخاص للعمل الأمني أو ما يسمى بالإعدادات والتدريب وتكاليف الجريمة وكذا حضور الشرطة ومستقبلها، ولكننا اكتفينا بإبراز الهام منها. والجديد في تصوري. تقرير الأمم المتحدة للمؤتمر الخامس (م) ص. 94. د. العرجي، ص. 495.

(3) Although definitions of Professionalism vary, it appears to refer to a perspective that sensitizes Police to the rights of individuals as well as to the enforcement of laws and maintenance of order. See Titus Reid. Crime and Criminology. Third Edition 1982. Holt. Rinehart and Winston. P. 352. David L. Sils International Encyclopedia of the Social Sciences 1972 USA. Vol. 11: 177.

(4) في الماضي لم تمنح معظم المجتمعات الشرطة دوراً مهماً بل لم تمنحها اعترافاً مهماً واعتبرت رجل الشرطة كاجبر مدني للحكومة بذلك سلطة تطبيق القانون. دراسة مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص المنعقد في جنيف سبتمبر 1975. المتعلق بمنع الجريمة ومعالجة المذنبين (م) ص. 94.

دو بيلان جسدي ملائم ونكاه معقول. إلا أن تطور القانون وتزايد إدراك العامة لحقوقهم المدنية في ظل القوانين والدمتير الحديثة، وكذلك التقيد المتزايد في أساليب الشرطة والطوم القضائية قد أدى إلى ضرورة الاستعانة بخدمات ضابط شرطة قد يحتاج لأعوام كثيرة من الدراسة والتدريب والخبرة قبل أن يحصل على حسن التقدير والكفاءة اللائمتين لوظيفته.

فالحاجة الأساسية لأحكام القيمة وممارسة حسن التصرف امتدادا إلى الكفاءة المهنية تعد من المميزات الأساسية للاعتراف وحينئذ فإنه ليس منافيا للواقع أن يعتبر عمل رجل الشرطة المؤدي على الوجه السليم مهنة مثل الخدمات التي يؤديها الطبيب أو المحامي⁽¹⁾.

وتأكد الحاجة للنظر إلى عمل الشرطة كمهنة حقيقية أن حرية التصرف يتحتم دائما وجودها في الخدمات الشرطية إذ يتضمن التطبيق الفعال للقانون الجنائي الموازنة بين المبادئ المتعارفة للنظام والشريعة، وذلك يقتضي حتما قدرًا من الاختيار في تقرير (أين ومتى وكيف يؤدي عمل معين)، وذلك لأسباب عديدة تحتم على الضباط المختصين بتطبيق القانون حرية اتخاذ القرار المناسب من أحدها ما يلي:-

أولا: لأن مسئولياتهم في الغالب غير محددة بوضوح في القانون.

ثانيا: لأن كثيرا ما يطلب منهم التصرف في مواقف معينة، أو الاستجابة لمتطلبات تفوق سلطاتهم ووسائلهم ووقتهم.

ففي أحيان كثيرة حين تواجه الشرطي مواقف نادرة أو مفاجئة، فإنه يضطر إلى اللجوء لتقديره الشخصي ليتمكن من إيجاد حل معقول للمشكلة.

وللمساعدة عناصر القوة في ممارسة العمل بصورة سليمة وإصدار قرارات مناسبة على مستوى العمل الميداني فإن الواجب يحتم على مديري الشرطة تزويد الضباط ومس في حكمهم من ضباط الصف ورؤساء المجموعات بخطوط عامة موجهة وواضحة للمسامة الواجب إتباعها في مثل هذه المواقف⁽²⁾.

ولا تكف مسئولية الإدارة الشرطية عند حد تحديد الخطوط الرئيسية للتصرف في حدودها بل عليها ضمان أن تصل تلك السياسات والأساليب والإجراءات إلى المرعوسين في أوضح صورها⁽³⁾.

وفي إطار الجهود المبذولة للارتقاء بعمل الشرطة إلى مستوى المهنة (الاعتراف)

(1) الدور البارز للشرطة (م.س) ص. 113.

(2) انظر منهاج تدريب المحقق والمستجيب ورجال الأمن الشعبي الصادر عن لجنة الشعبية العامة للحل لسنة 78/77.

Lorry, J. Siegel, Criminology, West Publishing Company 1983, P. 443.

(3) أوصت اللجنة الاستشارية القومية الأمريكية لمعيار العدالة وأدب الشرطة التي قدمت عملها سنة 1973م جلاء يجب على هيئات الشرطة التنهنية أن تهين السياسة التي توجه العاملين في الشرطة بممارستهم لحرية اتخاذ القرار في القبض وإجراء التحريات والقيام بالخدمات الروتينية اليومية لحفظ الأمن وذلك بغية أن ينتج هذا الإجراء -إذ ما أحسن وضعه وترشيده وضبطه- تطبيقا عادلا ومنصفا للتقنون. -دراسة المقامة لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين (م.س) ص. 114.

لمتمثلة في الخبرة والمسئولية والأخلاقيات والخدمة ومستوى الأداء نلاحظ التطور الهائل في مستوى العاملين بالشرطة فقد شملت دراستهم الجوانب القانونية والاجتماعية والنفسية إضافة إلى الجوانب الأخرى التخصصية والفنية والأمنية والعسكرية في أكاديميات وكليات ومعاهد ومدارس الشرطة في مختلف أنحاء العالم⁽¹⁾.

وفي نفس الإطار فإنه من الجوهري لجهاز يحترف تطبيق القانون أن يشرف بالقدر الكافي على أعضائه ولي يتأكد من بلوغهم مستوى يتناسب والوظيفة المكلفين القيام بها على الوجه المطلوب.

وتبعاً لما تقدم فإن الاحتراف يقتضي أيضاً توافر بعض الجوانب من أهمها البنود التالية:-

- 1 - الاحتراف يتطلب جهد من العاملين وقناعة بالمهنة تصل إلى درجة العقيدة الجازمة بضرورة الاعتراف بالمهنة.
- 2 - الاحتراف يتطلب حسن اختيار العناصر المناط بها القيام بالواجبات الأمنية وتدريبهم وتأهيلهم علمياً وثقافياً واجتماعياً لاستيعاب الأدوار الجديدة لجهاز الشرطة في الحاضر والمستقبل.
- 3 - التزام النزاهة والحياد التام في التعامل مع الجريمة والمجرمين⁽²⁾.
- 4 - أن يكونوا أمناء في التعامل وتقييم الأداء وتقييم زملائهم تبعاً للتسلسل المعتمد بما يضمن بقاء الجيد واستبعاد الرديء والغير منتج⁽³⁾.
- 5 - الاحتراف يستدعي تحديد مستويات الأداء لضمان الكفاية والفاعلية لأداء الواجبات الوظيفية.
- 6 - ضرورة خلق علاقات جيدة مع الجمهور واندماج كامل في الوظيفة باعتبار أن رجال الشرطة خدم للشعب وليس ملطمة أعلى منه.
- 7 - الاحتراف يحتم ضرورة منح الشرطة فرصة المشاركة في إعداد التشريعات التي تمس وظائف الشرطة للاستفادة من خبراتها وتجاربها العملية والعملية في هذا المضمار.

ثانياً: الدور الاجتماعي للشرطة:-

تحرص أجهزة الأمن في المجتمعات الحديثة على الظفر برؤي الجمهور وضمان الحصول على دعمه ومساندته لإتجاح برامجها وخططها الأمنية استناداً إلى النظرية

(1) أخذت الجماهيرية بهذا المنحى، فطر الاستطلاع الذي أجرى حول كلية الشرطة في ليبيا، مجلة الأمن والحيمة عدد: 62 لسنة 87م تسخر عن المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بباريس ص. 27.

(2) فطر ميثاق المقاتل الشرطة المقدم للمؤتمر الخامس للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المتهربين.

(3) لضمان الالتزام بهذا المعيار، يتطلب مراعاة الموضوعية في إعداد تقارير المبلين بالجهاز ووعي بحجر الخطيئة وأن يكونوا أمناء مع أنفسهم إذا ما رغبوا أن يكونوا أمناء مع بعضهم البعض.

الدراسة المقعدة للمؤتمر الخامس للأمم المتحدة (م.ص) ص. 321.

القنلة (بأن منع الجريمة والتطبيق الفعال للقانون لا يمكن تحقيقهما بدون مساندة وتعاون فعل من قبل غالبية المواطنين)⁽¹⁾.

لذا فلقد استحدثت أجهزة الشرطة في كافة دوله العالم المتحضر شعب للعلاقات الاجتماعية⁽²⁾ بين الجهر والمجتمع، علاقة احمديه عامة بين جميع افراد القوة وبين المجتمع ككل بنصص علاقة إنسانية ومهنية وخدمية وصحفية عامة، بحيث يكون سلوك كل عنصر من عناصر الشرطة في التعامل مع أي فرد في المجتمع وفي أي مناسبه يلتقي به سواء لتقديم خدمة أو مواجهة حالة قبض أو تحقيق أو ضبط شهادة بما يضمن إعطاء صورة حقيقية ومشرفة عن الجهاز الذي يعمل فيه، باعتباره جزء من المجتمع ومنبثق منه لخدمته - بإرادة من ذلك المجتمع نفسه - لضمان رفاهيته وأمنه واستقراره.

فمنى ما أحس المواطن العادي بأن رجل الشرطة عنصر مكلف من قبل المجتمع بأداء هذا الدور الإنساني الذي فيه ضمانه لهيئته وعرضه وماله أكثر من كونه ممثلاً ردياً أو سلطوياً للسلطة أو لنظام العدالة فإنه يشعر به كإنسان وكرفيق درب مناط به واجب تقديم خدمات للمجتمع في مجال معين مثله مثل أي مواطن آخر - يقدم خدمات للمجتمع في أي مجال آخر.

يمكن إيجاد أساس لتطوير العلاقات بين المجتمع والشرطة بانتهاج الأساليب التالية على ثلاث مستويات وهي:-

المستوى الأول: أداء رجل الشرطة لمهامه أو واجباته اليومية لتطبيق القانون والكشف عن الجرائم ومنع ارتكابها. ومن ثم اتصاله بالجمهور يمكنه من إقامة اتصالات ليست ذات صفة رسمية مع المواطنين، ولذا فإن اتجاهات الضابط وصفاته الشخصية وأخلاقه وسلوكه ومظهره عوامل لها دور رئيس في تكوين صلات وعلاقات حسنة تعيده في أداء مهامه، وتحسن صورة رجل الشرطة والموقف الذي يعمل فيه لدى عامة الناس مما يدفعهم إلى الثقة به ومد يد العون والمساندة اللازمة له في أدائه لواجباته الوظيفية.

المستوى الثاني: إيجاد برامج محددة معدة بغرض جعل دور الشرطة مألوفاً ومعروفاً للجمهور عن طريق الندوات والمحاضرات التي تلقى في التجمعات المدنية والملتقيات الشبابية والجمعيات الأهلية والمشاركة فيها والدعاية

(1) George Picca Vers une prevention Sociale du Crime Vol. 35, No. 41982 P. 357.

R S Bunyard Police Organisation and Command. The Police Studies Series. 1978. Macdonald and Evans P. 44

دراسة مقدمة للمؤتمر الخامس للأمم المتحدة (م.س) ص. 109.

(2) المقصود هنا العلاقات الاجتماعية الحقيقية وليست علاقات عامة لأن الأخيرة بدليل هزيل لا يمكن لفركون إليه لأنه ذو ملائمة محدودة للشرطة. إذ يجب أن يكون هدف البرنامج الفعال للعلاقات بين الشرطة والمجتمع هو تنمية مدخل تعاون مشترك فيما يتعلق بمهمة منع الجريمة وتطبيق القانون. ولكي يصبح هذا الهدف فعالاً يجب أن يبرز بالجماعية من قبل كل مراقب ومستويات الشرطة.

(م.س) ص. 110

لها بكلفة المبل ووسائل الإعلام المتاحة المرئية والمقروءة والمسموعة بما يضمن توصيل ما يتعلق بتجاهات الجريمة ونشاطات المقاومة والمكافحة والوقاية منها وتوعية الجمهور بدوره في المساعدة والأعم والاهتمام بهذا الجانب الهام والحيوي لتأمين المجتمع وحمايته من أخطار الجريمة⁽¹⁾.

المستوي الثالث: تنفصس رجل الشرطة كمواطن في نشاطات المجتمع والتفاعل مع المواطنين الآخرين على كلفة المستويات الاجتماعية له أثر طيب وفعل في إظهار رجال الشرطة حقيقة كمواطنين بسطاء في المجتمع عليهم نفس المسئوليات المدنية مثل بقية المواطنين الآخرين.

وإذا ما تحققت العلاقات الطيبة والحسنة مع الجمهور فإنها تحقق العديد من المكنت والعوامل الإيجابية التي تساعد الشرطة كثيرا في أدائها لمهامها على خير وجه وهي على النحو التالي:-

1 - تحظى أجهزة الشرطة بتأييد الجمهور ومساندته اللامحدودة في أدائها لواجباتها الوطنية فمحطي دعما لا حدود له لرجال الشرطة يدفعهم لمزيد من البذل والبطاء في مجال مكافحة الجريمة وتقديم الخدمات الاجتماعية للمحافظة على زخم هذا التأييد الجماهيري واستمراريته وزيادته إلى أقصى حد ممكن لما له من أثر في دعم الجهاز من ناحية واستئصال الجريمة من ناحية أخرى.

2 - تتعاون الجمهور مع البرامج الإرشادية للوقاية من الجريمة والتقليل من فرص ارتكابها لحماية أنفسهم وممتلكاتهم لذا فقد أنشأت الشرطة في مقاطعات عديدة برامج لإرشاد المواطنين بهدف حثهم على استخدام وسائل أكثر فاعلية وأمانا لإحكام إشتاق منازلهم ولأن يميزوا ممتلكاتهم الشخصية حتى يمكن التعرف عليها إذا ما وجدت بعد سرققتها ولن يخبروا الشرطة أو أحد جيرانهم في حالة غيابهم مدة طويلة، وعدم الاحتفاظ بالنفود والأوراق الهامة في السيارات أو المسير في الأماكن والشوارع المظلمة. فالاهتمام والتعاون وإتباع مثل هذه الإرشادات البسيطة له أثر كبير في خفض معدلات الجريمة والتقليل منها إلى حد مقبول⁽²⁾.

3 - تتعاون الجمهور مع الشرطة بهدف ضبط الجريمة عن طريق تكوين دوريات إضافية من الشرطة والمتطوعين من المواطنين لمراقبة المحال والمساكن والمنشآت والتبليغ عن أي تحرك مريب أو المساعدة في تسيير حركة المرور وإزحام في المناطق المزدحمة داخل المدن أو أمام المدارس والمستشفيات والمرافق بالماصمة. ويدخل في هذا الإطار أيضا التعاون بالتبليغ عن الجرائم والقبض على المجرم في حالة

(1) الجمهور هو الذي يدعم دور الشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها. المكتب العربي لمكافحة الجريمة. مجلة الشرطة المغربية ع 113 لسنة 1398 هـ السنة 18 بإدارة الأمن الوطني. المملكة المغربية. ص. 19.

(2) Robert Baldwin and Richard Kinsey. Police Powers and Politics. Quant Books 1982. P. 225. الشرطة ومنع الجريمة في إنجلترا. مجلة الأمن الوطني ع. 27 سنة 1402 هـ (عدد خاص) الإدارة العامة للأمن الوطني. المملكة المغربية. ص. 26.

المقدم أحمد التوريجي. الشرطة ومنع الجريمة في إنجلترا. مجلة الأمن العام المصرية ع 61 سنة 73 م. ص. 56.

التبلس أو أداء الشهادة أمام المحاكم كلها جوانب إيجابية عن التعاون لمكافحة الجريمة.

4 - تكوين فرق احتياطية من المتطوعين خاصة الشباب لدعم أجهزة الأمن في حالات الطوارئ والمناسبات الخاصة التي تحتاج فيها الشرطة المساعدة مهما كان عدد قواتها وإمكاناتها كما في حالة المظاهرات والاضطرابات والمناسبات، والأعياد القومية ونجد تطبيق ذلك في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا⁽¹⁾.

5 - وضع إمكانيات الأهالي تحت تصرف الشرطة وفي عونها من أجل حماية الآخرين فمثلا حين يضع أعضاء نوادي الهواة للإذاعة القصيرة ومنتقو الشاحنات وسيارات الأجرة الأجهزة ووسائل الاتصال الخاصة بهم تحت تصرف الشرطة للمساعدة في البحث عن الأطفال الضالين أو الأشخاص المفقودين أو المجرمين الهاربين.

6 - إنشاء جمعيات مدنية وأهلية للمعاونة في الوقاية من الانحراف أو الجريمة ورعاية المسجونين عقب انتهاء عقوبتهم حتى يتم اندماجهم في المجتمع مجددا وهم أكثر قدرة على التكيف وتضمن عدم عودتهم إلى ميدان الجريمة مجددا.

7 - أهمية قيام وسائل الإعلام على اختلاف مسمياتها بدورها البناء في إظهار رجل الشرطة كمؤدٍ لعمل هام وضروري لتأمين المجتمع إضافة إلى كونه مساعد ومرشد اجتماعي يقوم بخدمات عديدة غير متصلة بحل لنزاع الجريمة.

8 - الصدق في التصريحات والإحصائيات التي تقدم للجمهور وتقبل النقد الهادف البناء الذي يوجه لأجهزة الشرطة عند ظهور تقصير في بعض جوانب العمل الأمني ويقتضي الواجب أخذ هذا النقد بعين الاعتبار، والعمل على تلافي تلك العيوب والعيوب لتكون الشرطة فعلا جهاز شعبي يؤثر ويتأثر بأفكار الجماهير بما يحقق الأمن والأمان للمجتمع.

ثالثا: منظمات الأمن الخاص:-

نظرا لزيادة معدلات الجريمة في السنوات الأخيرة وقصور القوى العاملة في الأجهزة الأمنية من حيث العدد والعدة مما جعلها عاجزة من مواجهة تباين الجريمة الجارف والقيام بواجباتها المتمثلة في منعها قبل وقوعها وتتبع مرتكبيها لضبطهم والتحقيق معهم وإحالتهم إلى ساحة العدالة لينالوا جزاءهم إضافة إلى القيام بالدور الاجتماعي المناط بها والتدخل في تقديم خدمات اجتماعية وإرشادية وتسهيلات روتينية يومية كل ذلك مساعد على بروز أنظمة الأمن الخصوصية وانتشارها في العديد من بلدان العالم المتقدم في صورة وكالات أمنية أو على المستوى الشخصي للمحترفين لهذا العمل الأمني ويكفي

(1) انظر الدراسة القيمة للمؤتمر الخامس للأمم المتحدة (م.ص. 111). تكونت في كل من فرنسا والولايات المتحدة، فرق أمنية لطلق عليها الحرس الوطني عهد إليها بمهمة الأمن والربط في فترات الاضطرابات، وتمتد احتياطي استراتيجي لقوات الجيش والشرطة تستدعي عند اللزوم للمعونة في مواجهة الموقف. جورج كستلن، تاريخ الجيوش، ترجمة كمال دسوقي، سلسلة الألف كتاب رقم (74) مكتبة النهضة المصرية سنة 1956م، ص. 108.

مجموعة من المؤلفين، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العسكرية للدراسات ونشر ط 1 سنة 1977م، ص. 784.

للتدليل على مدى انتشاره أن نذكر أن قوات الأمن الخصوصية أصبحت تماثل في عددها إن لم تتوق في عددها قوات الأمن العام الحكومية وأن المبالغ التي تنفق عليها توزي أو تزيد ما هو مخصص لأجهزة الأمن الحكومية⁽¹⁾.

والأمن الخصوصية ليس جديداً، فالنolle لم تسيطر على قوات الأمن العام في العصر الحديث إلا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر⁽²⁾ وقبل ذلك كلن الإقطاعيين ورجال الأعمال يتولون حماية ممتلكاتهم لوحدهم عن طريق تخصيص عناصر لذلك يتولون تحمل أجورهم أو إمداد هذه المهمة إلى وكالات خاصة لأجل الحماية ضد أخطار السرقة والإتلاف والحريق وما إليها.

وحين أثبتت هذه الوكالات الخاصة فاعليتها فلقد توسع في الأخذ بها في المشاريع الخاصة والعامة على السواء لتأمين المصانع والشركات والمزارع الكبرى والمؤسسات كالجوامع ومحطات الميكك الحديدية وحافلات النقل العام والخاص والتأمين وحلبات المبقى وغيرها من المرافق الأخرى⁽³⁾.

ولقد يتم مباشرة العمل الأمني الخصوصية من قبل هذه الجهات نفسها حيث تكون أطقم للقيام بهذه المهمة أو تلجأ إلى الوكالات الأمنية المتخصصة لتقوم عنها بهذه المهمة مقابل أجر محدد.

وقد كانت ولا زالت وكالات الأمن الخاص أداة عون أو مساعدة لأجهزة الشرطة النظامية في الدولة الحديثة لن الهدف والغاية واحدة وهي تتمثل في تأمين الأرواح والأموال والممتلكات على اختلاف أنواعها في حدود المكنات التي يسمح بها القانون.

ولضمان سلامة ودقة عمل هذه الوكالات فبئها تخضع لرقابة فعلية من الشرطة من حيث كيفية أداء العمل واختيار العناصر القائمة به وضوابطه بما يضمن أدائه على الوجه السليم.

(1) ففي الولايات المتحدة الأمريكية كان يعمل في قطاع الأمن العام 390,000 شخص في حين كانت قوات الأمن الحكومية تصل 290,000 شخص لعام 1969. وبأنت المخصصات المالية خلال نص العام للشرطة القضائية ما يعادل حوالي (70) مليون يزو للشرطة الرسمية في حين تم إيجاد حوالي 350 جماعة لحفظ الأمن الخاص بتكلفة حوالي (93) مليون يزو. انظر تقرير المؤتمر الخامس للأمم المتحدة (م.س. 124).

Marshall B. Clinard, Sociology of Deviant Behavior P. 353.

(2) R. Buchin, la Securite Privée. Revue de droit Penal et de Criminologie No. 2. 89 P. 139. R.S. Bunyard Ibid P. 1 - 3.

Encyclopedis Japen. 6: 198 - 200. Encyclopedia Americana. 2: 299. Encyclopedia Britanica 18: 153.

(3) Sanford H. Kadish, Encyclopedia of Crime and Justice, the free Press, USA. 1983. Vol. 3: 1139. R. Buchin, la Securite Privée Ibid. P. 144.

لودين هـ. سنرلاند، دونالد. ر. كريسكي، مبادئ علم الإجرام ترجمة ومراجعة اللواء محمود السباعي، الفكرور حسن صادق المرصفاوي، مكتب الأنجلو المصرية مع مؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر 1968م ص. 437.

تقرير الأمم المتحدة للمؤتمر الخامس (م.س. 124، 325.

وتجدر الإشارة إلى أننا نجد سدي لهذه التطهفات الأمنية في بعض البلاد العربية حيث دلت بعض المصانع والمنشآت والجمعيات والمصارف على تخصيص عناصر تقولي مسئولية حراسة وتأمين مرافقها الهامة أو ركلت هذه المهمة إلى جهات أخرى متخصصة كما سنعرض لذلك تفصيلا في القسم التالي من هذه الدراسة.

رابعاً: تقييم أداء الشرطة:-

لتحديد مدى فاعلية أي جهاز شرطي لابد من تقييم لنشاطاته ومدى تأثيراتها على انخفاض معدل الجريمة وإقرار الطمأنينة والسلام في ربوع المجتمع التي تعمل لخدمته وتأمين أعضائه من شبح الجريمة والمجرمين.

وقد تحدثت الآراء والمعايير التي يمكن الاستناد عليها في التقييم إلى ثلاث آراء هي:-

الأول: نجد من ينادي بالنظر إلى الإحصائيات الشهرية والسفوية لتحديد معدلات التباير الإجرامي فإن كانت في انخفاض فإن الجهود المبذولة من قبل الأجهزة الأمنية مرضية وإن كان العكس فإن الجهود لازالت دون الحد المطلوب.

وإن ظهر وجاهة هذا الرأي فإن هناك عوامل هامة تقلل من قيمته وسلامته وذلك لأن العديد من الدراسات أكدت لنا أن الإحصائيات المقدمة عادة ما تكون غير دقيقة لسببين رئيسيين هما:-

أ - إن الإحصائيات لا تتضمن سوى الجرائم المبلغ عنها فقط وتلك التي اتخذت فيها الإجراءات القانونية ودونت في السجلات والملفات الرسمية. أما تلك التي لم يبلغ عنها والتي تقدر بما يزيد عن خمسين في المائة من الحجم العام للجريمة⁽¹⁾ يضاف إليها القضايا التي يتم تسويتها بمعرفة الشرطة ولا تحال إلى القضاء للنظر فيها إما لعدم أهميتها حسب وجهة نظر المحقق أو بالتصالح بشأنها بين ذوي الشأن وكلها تعد أعمال غير قانونية في الغالب.

ب - أما الإحصائيات التي تقدم يتم إعدادها من قبل الشرطة وقد يتم المبالغة فيها لبيان المعجز البشري الذي تمناني منه قوة الأمن العام والحصول على الدعم البشري والمادي اللازم أو يتم تخفيض هذه الإحصائيات ببيان مجهودات الشرطة لتحسين صورتها أمام الجمهور، وفي كلتا الحالتين لهذه الأمور تأثيراتها في صحة هذه الإحصائيات⁽²⁾.

(1) يوجد في جميع بلدان العالم ثلاثة أنواع من الإجرام:

«الإجرام القانوني أو القضائي، الإجرام الظاهر، الإجرام الحقيقي».

أ - الإجرام القانوني أو القضائي يتكون من مجموع الجرائم التي تعني فيها المصنك المنقصة بالإدانة، ويمكن معرفة معدلات الجرائم ودراسة لوضاع مرتكبها من إحصائيات وزارة العدل وملفات المحاكم وسجلات المراسم القضائية.

ب - الإجرام الظاهر يتكون من مجموع الأعمال التي تصل إلى علم دوائر الأمن باعتبارها واقعة إجرامية بعد فحصها واستيفاء التحقيق لها بحال بعضها للتضاد والبعض الآخر يتم حفظه لعدم الجريمة أو لعدم كفاية الأدلة أو عدم إمكانية المساطة الجنائية للمتهم. ولذا فليس كل ما يرد في إحصائيات الشرطة يحكم فيه بالإدانة ويعد مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بصورة كلية للاعتبارات السابقة.

ج - الإجرام الحقيقي يتكون: من مجموع الجرائم التي وقعت فعلاً سواء علمت بها الشرطة أو لم تعلم لأي سبب من الأسباب، وهي عديدة، وبذا فإن هناك فرقاً شامخاً بين الرقم الحقيقي للجريمة في أي مجتمع والرقم القانوني أو الظاهر. د. عود السراج. جرائم أصحاب البقالت البيضاء مجلة الحقوق العدد 18 لسنة 1978 ص. 92، 93.

(2) الإحصائيات العامة للجريمة والمجرمين تكاد تكون كالأحصائيات قيمة في إمكان الاعتقاد عليها، فضلاً عن كونها أكثر الإحصائيات صعوبة، ومن المستحيل تحديد حجم الجريمة بشكل مؤكد لوقت معين وفي مكان معين إذ من الصعب به أن جز ما كبيراً من الجرائم يعترف ولا يكتشف، وبعض الذي يكتشف لا يبلغ عنه، والذي يبلغ عنه لا يسجل بعضه رسمياً، ولهذا فإن كل تسجيل للجرائم لا يمكن اعتباره إلا مجرد فهرس لما يعترف منها وإحصائيات تقريبية ليس إلا. لوئين هـ سترولاك ودونالد ر. كريسكي. مبادئ علم الإجرام (م) ص. 34.

الثاني: بينما يذهب رأي آخر إلى التقييم على أساس المقارنة بين نتائج عمل الشرطة وتكاليف عملياتها فكلما كانت عمليات القبض أو حالات كشف الجريمة والخدمات التي تقدمها الشرطة للجمهور تتناسب مع التكاليف المالية التي تتفق فإن عملها لا يغير عليه، وإلا فإنه مطلوب منها مزيداً من الحزم والجدية في أداء الواجبات الوظيفية الشرطية.

الثالث: رأي آخر يقول بقياس فاعلية الشرطة بالنظر إلى مدى إسهامها في نتائج العمل النهائي لنظام العدالة الجنائية إضافة إلى انخفاض التكلفة الاجتماعية للجريمة وذلك لأن الشرطة تعمل في إطار عام يضم الشرطة القضاء ومؤسسات إعادة التأهيل ومجالس البارول⁽¹⁾ وغيرها من الجهات ذات الارتباط بالجريمة والمجرمين، فدور الشرطة موهون بنشاط وفاعلية الشعب الأخرى المتصلة بها في سياق واحد وإذا ما قدر لبرنامج موحد منسق على مستوى هذه الجهات معاً فإنه سيكون له أثر فعال في أداء العمل بصورة سليمة ويؤدي إلى ارتفاع الناتج الكلي والنهائي وانخفاض المعدل الإجرامي إلى حد كبير ويمكن تحقيق ذلك باتخاذ جملة من الإجراءات من أهمها: -

- 1 - توفير الإمكانيات البشرية والمادية والفنية اللازمة لجهاز الشرطة⁽²⁾.
- 2 - قيام برنامج عمل مستمر ومكثف للمحاكم خلال الأربع وعشرين ساعة -ولو بصفة جزئية- للفصل في القضايا المعروضة المنتظرة حتى لا تتراكم وترحل من سنة الأخرى.
- 3 - الأخذ بالأنظمة والوسائل العلمية الحديثة في إعداد الإحصائيات الحقيقية من النشاط الإجرامي والإجراءات المتخذة حالياً من كافة المؤسسات والهيئات ليتمكن لنا تقييم المجهود المبذول من كل منها ومدى كفايته لإمكانية الإصلاح والتطوير.
- 4 - إجراء الدراسات والبحوث والندوات العلمية والعملية يشارك فيها المختصين من جميع هذه المؤسسات لتداول أساليب العمل الأمثل الذي يمكن أن يتعاون الجميع لتنفيذه وتذليل الصعوبات التي قد تعترضه عند التطبيق.
- 5 - إقناع الجمهور بأن مسؤولية توفير أمن المجتمع، وإن أنيطت بالشرطة لا يمكن إنجازها بصورة فاعلة وسليمة ما لم تحظ بدعم الجمهور أو مؤسساته الأهلية والشبابية باعتبار أنها مسؤولية جماعية مجتمعية يتوجب على الجميع المشاركة فيها بفاعلية حتى تؤتي ثمارها المرجوة لينعم الجميع بالسلام والأمان والاطمئنان التام.

(1) لوين هـ. سغرفلاد دوناو ر. كريسي. (م.س) من. 755.

Noel and Rita Timms, Dictionary of Social Welfare. Routledge and Kegan Paul 1982. P. 135. R.V.G Clarke and J.M. Hough, the Effectiveness of Policing. G. Britain Gouver. 1984. P. 73 - 81.

(2) يتم تحديد الاحتياج البشري لقوى الأمن العام تبعاً لنسبة ممتدة من رجال الشرطة لكل ألف من السكان، وهذه تختلف من بلد لآخر. ومن منطقة لأخرى وفقاً للإمكانيات المتاحة ودرجة التضخم والازدحام السكاني ومعدلات الإجرام ومؤشراته العامة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تكون النسبة (2ر2) لكل ألف نسمة في المدن التي يتراوح سكانها ما بين (100,000 - 250,000) وترتد هذه النسبة إلى (2ر2) للمدن الأكثر سكاناً، في حين أن اليابان تصل النسبة فيها إلى (4ر3) في المقاطعات كثيفة السكان، ونسبة (2ر1) في المناطق الأقل سكاناً. أما فنزويلا والسويد وفلندا فتبلغ النسبة من الشرطة في كل ألف في كل منها على التوالي (3ر1)، (4ر1)، (4ر1). تقرير الأمم المتحدة المؤتمر الخامس (م.س) من. 127، 128.

خاتمة: استقلالية جهاز الشرطة:

ويقصد بهذا الجانب أن يكون جهاز الأمن في البلد مستقلاً في أدائه لواجباته الوظيفية وفق تقاليد معينة وضوابط محددة يفرضها القانون والنسق الإداري المعتمد في الدولة، فلا تتأثر أجهزة الأمن بصراع حزبي أو سياسي أو تخضع إلى فئة معينة من المجتمع في مواجهة فئات أخرى.

وتبعاً لهذا المنطلق تبقى بعيدة عن هذه التيارات الحزبية والسياسية مؤدية لوظائفها وفقاً للأسس المعتمدة في هذا الشأن متسامية عن كل الصراعات والتحالفات والتكتلات همها الوحيد ضمان أمن المجتمع وخدمة كفاية فئاته دون النظر إلى فرد أو فئة أو حزب⁽¹⁾. والمتتبع لوضعية أجهزة الأمن في العديد من الدول في عصرنا الحالي لا يجدها جميعاً ملتزمة بهذه الاستقلالية⁽²⁾.

فالمجتمعات المتقدمة ليست حديثة عهد بالاستقلال، وهي بحكم تاريخها أضحت تملك تقاليد واضحة وثابتة ومستقرة من حيث التنظيم الإداري من جانب والعمل القومي من جانب آخر، وتبدو هذه الظاهرة واضحة وصريحة في كل ما له صلة بالمؤسسات القومية وهي على وجه التحديد الجامعة أولاً والجهاز الدبلوماسي ثانياً والمؤسسة العسكرية ثالثاً. ويأتي لتكملة هذه المؤسسات ويخلق الترابط بينها ما يسمى بالجهاز الأمني رابعاً.

هذه المؤسسات الأربعة تطلو في المجتمعات المتقدمة عن كل ما له صلة بالصراع الحزبي أو القوي أو الطائفي. وهي لذلك لا تخضع للتقلبات الحزبية أو السياسية أو حتى تغيير شخص الحاكم. كذلك فإن مفهوم الأمن القومي قد ترسبت عناصره وتحدت متغيراته بطريقة لا تسمح بالشك في أبعاده وترتيب مقتضياته من حيث الأهمية، أضف إلى ذلك أن عناصر المجتمع السياسي متجانسة الأمر الذي يفسر التماسك في لحظة الخطر المصري. فإذا بالجسد قبضة واحدة تسير في اتجاه واحد⁽³⁾.

ورغم ما تقدم فإن أغلب هذه المجتمعات لا تتمتع سوى باستقلالية صورية حيث أنها تدار بصفة مركزية من عاصمة الدولة، وبالتالي فإن الأجهزة تخضع لضغوط وسيطرة مستمرة ودائمة من موجهي السياسة لتحريك الجهاز الأمني كأداة من أدوات السلطة رغم التزامها بالشرعية في ذلك وفقاً للامس المعتمدة في كل دولة.

والمجسد الحقيقي لاستقلالية أجهزة الأمن هو النظام البريطاني الذي استمداه من نظرية استقلال مأموري الشرطة ورؤسائها وفقاً لوجهة النظر -الأنجلو- سكسونية التقليدية بأن تطبيق القانون يجب أن يتخذ أسلوباً بعيداً عن التحيز ويجب أن يحمي من أي

(1) هذه اتجاه عام يفيد بأنه ربما قد حان الوقت في بعض الدول لإجراء تغيير في تصور دور الشرطة من مجرد أداة في يد سفرة القوة داخل المجتمع والتي يشار إليها عامة بالمؤسسة الحاكمة، إلى الاتجاه الحالي نحو فرعية في أن تخدم الشرطة كل شرائح المجتمع عن طريق إظهار استجابة أكبر لاحتياجات ومشاكل كل المواطنين وبغلات من لا يتمتعون بسميزات أو حقوق خاصة. وفي منطلق كثيرة من العلم تأسس الشرطة عليها وفقاً لهذا الأسلوب فعلاً. تقرير الأمم المتحدة في المؤتمر الخامس (دس) ص. 94.

(2) R.S. Bunyard. Police organisation and Command. Ibid. P. 52 - 60.

(3) د. حامد ربيع. نظرية الأمن العربي (دس) ص. 487.

تدخل دي هدف سياسي وتبعاً لما تقدم فإن هذه الاستقلالية تقوم استناداً على الجوانب التالية:-

أ - أن مسئولية مواجهة الجريمة هو واجب السلطات المحلية انطلاقاً من الخصائص الذاتية للنظام البريطاني النابع من القانون والعادات والتقاليد.

ب - أن رجال الشرطة في أدائهم لواجباتهم الأمنية يتمتعون بسلطة أصلية وليست مفوضة سواء خولتها لهم صفتهم كمواطنين أو استحقوا بواسطة التشريع. ويمارسونها دون تجاوز فإن نجم من تصرفهم ضرر فيكون المخالف منهم عرضة لمقاضاته بواسطة المجني عليه وبمامل كمواطن عادي⁽¹⁾.

ج - لا يخضع الشرطي في ممارسته لواجباته لأي تعليمات صادرة عن السلطات المركزية في العاصمة أو السلطات المحلية في المقاطعة ويمتد هذا المبدأ ليطبق على رؤساء الشرطة الذين يمارسون أمور تطبيق القانون باستقلالية تامة⁽²⁾ نابعة من مكانتهم كرجال شرطة وفي مناقشة وضع مأمور شرطة العاصمة في إحدى القضايا نقل عن اللورد دينينج قوله «لا أتردد أبداً في التمسك بأنه يجب على المأمور مثل أي شرطي في الدولة أن يكون مستقلاً عن السلطة التنفيذية وهو كذلك فعلاً، فهو ليس خادماً أي شخص سوي القانون⁽³⁾».

ولذلك فإن رجل الشرطة في بريطانيا لا يتلقى تعليمات من أي أحد سواء رؤسائه المباشرين في نفس مرفق الأمن والذين يخاطبونه طبقاً لأحكام القانون، وهؤلاء أيضاً لا يتلقون تعليمات من أية جهة كانت ولا مقيد لأعمالهم سوي القانون⁽⁴⁾.

إلا أن ذلك لا يمنع السلطات المركزية في العاصمة من طلب توضيحات عن بعض الأمور المتصلة بحفظ الأمن في مناطق عمل هؤلاء الضباط السامين، أو إرسال مفتشين عامين للتأكد من حسن سير العمل ومعرفة جوانب النقص والتقصير في العمل الأمني لإمكانية تلافيه دون تدخل في واجبات هؤلاء أو لولئك⁽⁵⁾.

أما في المجتمعات الحديثة العهد بالاستقلال فإن مكونات الدولة الأربعة التي أشرنا إليها تصبح لا معنى لها بأي حال من الأحوال. حيث أن مشكلة الأمن في الدول الصغيرة النامية تحول جهاز الأمن من أداة قومية إلى بوليس خاص هدفه الأساسي هو حماية الحاكم وهذا يمثل أخطر نواحي الانزلاق التي قد يتعرض لها الأداة الأمنية في المجتمع

(1) الدراسات المقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للجنس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. جنيف 1975م، المجلد العربية للدفاع الاجتماعي العدد 6 لسنة 1977م مطبع دار الشعب مصر. ص. 89.

(2) R S Bunyard. Police Organisation and Command Ibid P 60.

(3) الدراسات المقدمة لمؤتمر الجنس للأمم المتحدة (م-س) ص. 89.

(4) The Courts have emphasised that a Chief Constable is independent of the executive No. Minister of the Crown can tell him he must or must not keep observation on this Place or that, he must or must not prosecute this man or that - not Can any Police authority tell himso. Theresponsibility is on him. He is answerable to the Law and Law alone. R.S. Bunyard. Ibid. P. 39, 45.

(5) The roles of the Home Office and Her Majesty's Inspector of constabulary ensure that standards do not fall below an acceptable minimum. R.S. Bunyard. Police Organisation and command. Ibid. 37, 45.

الاستقلالية لا تعني عدم التنسيق في الإطار العام للدولة بطبيعة الحال.

المعاصر بل أن هذه الدولة المتخلفة قد تلجأ إلى إنشاء ما يسمى بالبوليس الذي يؤدي وظائف ليد ما تكون عن الوظائف الأمنية⁽¹⁾.

ورغم هذا التباين بين وضعية الأجهزة الأمنية في الدول الكبرى المتقدمة والدول الصغيرة النامية، فإن طبيعة المرافق الأمني يتسم بخصائص رئيسية معينة تمثل حصيللة النظام الأمني المثالي الذي لا يضيئه سوى استقرار الأمن وفاعلية الآداة الإدارية وهيبة الدولة واحترام القانون.

أ - استقرار الأمن:-

وهي ظاهرة يكتفي لاكتشافها عدد الحوادث والجرائم المرتكبة وتطور الإحصائيات تساعدنا عام بعد عام.

ب - فاعلية الآداة الإدارية:-

وهي تعني بالنسبة لرجل الأمن استمرارية المرافق العامة بكفاءة وعدم توقف.

ج - هيبة الدولة:-

الدولة لدى رجل الأمن هي رمز يجب تقديسه لما هل الدولة عاقلة أم غير عاقلة، هل هي شرعية أم لا تملك الشرعية، مشكلة لا تعنيه الذي يضيئه أن من بيده الأمر يجب أن يكون موضع احترام من الجميع.

د - احترام القانون:-

رجل الأمن يعلم أنه بقدر احترام القانون يستطيع لا فقط أن يحمي المواطن بل وأن يطمئن إلى تعاون المواطن وهذا أمر ضروري حتى يستطيع أن يؤدي وظيفته⁽²⁾.

سالمنا: التعاون الدولي:-

في مواجهة موجات الإجرام العالمية⁽³⁾ المتمثلة في بروز أنواع جديدة من الجرائم الدولية⁽⁴⁾ ذات الخطر الدائم على العديد من الدول لاتساع نطاقه ولتنوعه واستفحالته نتيجة

(1) د. حامد ربيع، نظرية الأمن العام، دار الموقف العربي للقاهرة، 1984م، ص. 497.

(2) د. حامد ربيع، نظرية الأمن العام، 1984م، ص. 493.

(3) الإجرام الدولي: إحدى طواهر الإجرام التي نمت وترعرعت في العصر الحديث نتيجة تقدم المواصلات وإزدياد الروابط بين مختلف الدول وتنظيمها -ومع ذلك فقد أثر تنقل المجرمين بين دولة وأخرى الكثير من تنازع الاختصاص فيما بين الدول، سواء من حيث الملاحقة أو تنفيذ الأحكام الجنائية. وهذا التنازع يعود إلى أن حق العقاب يظهر من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها. عقيد د. كادي عبد الفتاح الشهوي، الموسوعة للشرطة القانونية (م) ص. 1445.

(4) في السنوات الأخيرة ظهر تزايد يبعث على القلق في لشكل عودة الجريمة الدولية. مثل التعامل في النقود والمستندات، والمخام المزيفة وسرقة التحف الفنية الثمينة وعصابات التهريب وتجارة المخدرات، وتعامل بغش وجرائم السف والإرهاب على مختلف أنواعها. د. عبد الوهاب حومد، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة. (م) ص. 120 وما بعدها. د. كادي الشهوي (م) ص. 152 تقرير الأمم المتحدة، المؤتمر الخامس للقانونية من الجريمة (م) ص. 85.

Dr. Prof. ED. Janssens, la Société Contemporaine et les exigences nouvelles, qu'elle pose à la Police
Revue de droit penal et criminologie No. 4. 1988 P. 353.

استفادة المجرمين الدوليين من الأساليب الطمينة الحديثة في إخفاء جرائمهم والتتصل منها والتقتل من بلد لآخر ومن قارة لأخرى في وقت قصير حتى لا يتم ضبطهم ومعاقبتهم عما ارتكبه في حق المجتمع الدولي والإنسانية جمعاء.

ونظراً للخطورة البالغة لتلك الجرائم فلقد لجنت معظم دول العالم إلى تحصين نفسها وحماية أوطانها بالقيام بمجهودات جبارة في نطاقها الإقليمي يتمثل في سياسات وبرامج وإجراءات صارمة للوقاية من هذه الجرائم والتصدي لها ورصنت لها الكثير من الأجهزة المتخصصة ودعمتها بالرجال والمال والمعدات والوسائل الفنية المختلفة ولكنها لم تفلح في الحد من هذا النوع من الجرائم إلا في حدود ضئيلة جداً تكاد لا تذكر لارتباطه بمصالح دول أخرى.

ولقد وجدت في الانفراج الدولي والتعايش العالمي عقب الحرب العالمية الثانية، وفي إطار الأمم المتحدة إمكانيات التعاون والتنسيق والتفاهم والتكامل الأمني بغية توحيد الجهود الدولية لبحث وتدارس هذه الظواهر الإجرامية وليجاد السبل والوسائل الكفيلة بانقضاء عليها أو العمل على تخفيف حدتها. وقد اتخذ هذا التعاون مظاهر عدة وعلى مستويات مختلفة حيث عقدت الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والعالمية «الجماعية». فطبي المستوى الثنائي عقدت الاتفاقيات الأمنية المتعلقة بالتنسيق الأمني لتأمين الدول المشتركة وتبادل المعلومات وتسليم المجرمين وأعمال الإنابة القضائية وتبادل الخبرات والمعدات والوسائل الفنية الحديثة والمتطورة.

وعلى المستوى الإقليمي نجد عدة دول تربطهم مصالح وأهداف مشتركة يعملون في إطار واحد لتأمين أوطانهم من أخطار الجرائم الدولية، فيتبادلون المعلومات وينسقون الجهود ويوحدون أساليب العمل للتنسيق على المجرمين ويحدون من نشاطاتهم وفق سياسة وتخطيط موحد يلتزم به جميع الأعضاء وما الاتفاقيات الأمنية العربية التي تمثل بحق مواجهة جماعية تحت مظلة الجامعة العربية إلا صورة لذلك التعاون الإقليمي⁽¹⁾ وكذلك الأمر بالنسبة للتعاون الأمني الأوروبي الذي قطع أشواط طويلة في مجالات التنسيق والتعاون حتى بلغ درجة التكامل تمهيداً للوحدة الأوروبية المنتظرة خلال السنوات القليلة القادمة.

(1) منذ تأسيس الجامعة العربية والدول العربية لا تكلوا جهداً من التكاتف وتوحيد الجهود لتحقيق كل ما من شأنه رفعة الأمة العربية وتطويعها في الدلف والفراف، وقد قامت بهذا الحفد من الاتفاقيات الهامة لتنظيم هذا التعاون وتطوره وس أمها:

أ - اتفاقية تسليم المجرمين لعام 1952.

ب - اتفاقية الإعالت والإتبات القضائية في نفس العام.

ج - اتفاقية تنفيذ الأحكام القضائية.

د - اتفاقية العربية للدفاع الاجتماعي في عام 1960م.

وقد جاء في مقدمة الاتفاقية الأخيرة على وجه الخصوص ما يلي:

تحقيقاً لأهداف بيان الجامعة العربية، ورغبة منها في التعاون على استتباب الأمن، وقمع الإجرام الدولي، ومكافحة الجريمة بشتى أنواعها، ومكافحة المخدرات عن طريق التآزر المشترك بين سلطات الأمن في بلاد الحكومات المشتركة في المنظمة، متخذة في سبيل ذلك جميع الوسائل الطمينة والفنية والدفاعية. د. عبد الوهاب حمود/ التعاون الدولي لمكافحة الجريمة (م.س)، 142، د. مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، مؤسسة نوفل، بيروت 2: 94.

أما على المستويات الجماعي الدولي فقد تنبه العالم إلى أهمية التنسيق والتعاون الدولي فهتأ في إطار الأمم المتحدة العديد من المنظمات والمكاتب والوكالات الدولية المتخصصة⁽¹⁾ وعقد العديد من المؤتمرات الدولية في المجالات الأمنية والقانونية والاجتماعية وذلك بغية تبادل المعلومات والأبحاث والدراسات والخبرات وتطويرها وفق أحدث الأساليب العلمية الحديثة.

ويكفي أن نبرز أهم الجهود التي قامت بها منظمات ومكاتب الأمم المتحدة في سبيل توحيد الجهود وتطوير الخبرات والإمكانيات الذاتية للدول الأعضاء وإشعارهم بضرورة التعاون الدولي المشترك وأهميته القصوى لمنع الجريمة الدولية والوقاية منها ونذكر من هذه الجهود -على سبيل المثال لا الحصر- ما يلي:-

- 1 - وضع خطة عمل ذات طابع دولي تهدف إلى الوقاية من الإجرام والتصدى للمجرمين وتطوير الأجهزة العاملة في ميدان العدالة الجنائية ودراسة العوامل التي تكمن وراء السلوك الإجرامي لتحديد سبل إمكانية إيجاد السبل الكفيلة لمعالجتها.
- 2 - إيفاد الخبراء والأخصائيين للقيام بأبحاث جنائية في البلدان التي تطلب ذلك لبحث ودراسة المصاعب الجنائية التي تعاني منها بغية تقييم عمل الأجهزة المختصة في مجالات العدالة الجنائية وتدريب وتطوير العاملين فيها وفق أحدث الأساليب العلمية الحديثة بما يناسب إمكانياتهم وقدراتهم وما يلزم البيئة التي يعملون في نطاقها.
- 3 - نشر وتعميم الأفكار والدراسات والأبحاث الجنائية ليستفيد منها العاملين في ميادين الوقاية والتصدى للظواهر الإجرامية وفق أسس علمية متطورة وسياسة جنائية فاعلة مرتبطة بجوانب التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية
- 4 - وضع قواعد نموذجية في ميدان العدالة الجنائية لتكون نبراساً تقتدي به الدول الأعضاء عند سن قوانينها وتنظيم أجهزتها المختصة بمتابعة الظواهر الإجرامية.
- 5 - تنظيم المؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية والدورات التدريبية بغية تشجيع وإعاش الباحثين والعلماء المتخصصين في ميدان العدالة الجنائية وتعميم أبحاثهم وخلق حوار علمي عالمي تتكاتف فيه كل الجهود والآراء والأفكار لإيجاد أفضل السبل وأنجع الوسائل لمكافحة الجريمة والإجرام على المستوى الدولي والمحلي على السواء.
- 6 - التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والخاصة المهتمة بشئون الجريمة والمجرمين بغية التنسيق فيما بينها والإفادة من مجهوداتها ومساندتها العلمية والمادية حتى تكون كافة الجهود متناسقة ومتضافرة نحو تحقيق الهدف المشترك المنشود⁽²⁾.

(1) أمم الشعب المختصة بخدمة التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة هي: قسم الدفاع الاجتماعي التابع لمديرية الشؤون الاجتماعية بالأمم المتحدة، مركز الأمم المتحدة بروسيا للأبحاث الجنائية، معاهد الأمم المتحدة للأبحاث الجنائية في طوكيو وكوستاريكا وطسكي. د. مصطفى الموجي. دروس في العلم الجنائي. 2: 70 وما بعدها. مجلة العربية للدفاع الاجتماعي العدد 13 لسنة 1982م. ص. 458.

(2) د. مصطفى الموجي. دروس في العلم الجنائي، المجلد الجنائي والتصدى للجريمة، مؤسسة نوبل، بيروت، لبنان ط 2 سنة 1987م 2: 88 - 90. لفاق جديدة في مجال منع الجريمة والقضاء الجنائي والتنمية (دور التعاون الدولي). ورقة عمل أعتمدها الأمانة العامة للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي. مجلة المنظمة العدد 13 لسنة 1982م ص. 447 وما بعدها.

ولم تقتصر الجهود الجماعية للمجتمع الدولي على منظمات ومكتب الأمم المتحدة بل كون منظمات إقليمية وخاصة تخدم أغراض الوقاية والمكافحة للإجرام الدولي ومن أبرزها⁽¹⁾ وأشهرها على الإطلاق (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية The International Criminal Police Organisation) اليوليس الدولي الذي يعرف أكثر باسمه البرقي (الإنتربول)⁽²⁾.

وقد نشأ هذا الجهاز الدولي بعد عدة محاولات من قبل مديري الشرطة في عدد من دول العالم المتحضر لمناقشة مشاكل العالم المتعلقة بالجريمة إيجاد الحلول المناسبة لها.

فكانت أول مبادرة سنة 1914م حينما دعا عامل موناكو إلى عقد أول مؤتمر دولي للشرطة الجنائية في إمارته حيث ناقش في اجتماعات تدابير وضع اتفاقية دولية لإحباط تهديد المجرم الدولي ولم ير الوليد النور لنشوب الحرب العالمية الأولى.

وفي سنة 1923م كانت المحاولة الثانية من قبل رئيس شرطة فيينا (جوهان سكوبر) الذي تولى دعوة العديد من رؤساء الشرطة في دول العالم بلغ عددهم 138 ممثلاً من عشرين دولة مستقلة وقد توصل المجتمعون إلى:

1 - تعزيز أقصى ما يمكن التعاون المتبادل بين سلطات الشرطة الجنائية للدول الأعضاء في حدود قوانين كل منها وتأييد ذلك من السلطات الرسمية.

2 - وضع كافة النظم التي قد تسهم في قمع الجرائم العابرة لحدوداً تاماً، وتوالت عقد المؤتمرات الدولية وتكوين المكاتب والفروع لهذه المنظمة⁽³⁾.

وفي سنة 1946م أدخلت تعديلات على دستور المنظمة وازداد عدد الأعضاء وتم تنظيم المكاتب والمقر الرئيسي على النحو التالي:-

أ - جمعية عمومية تضم كل الأعضاء من ممثلي الدول المعنية وعادة ما تكون هيئة أو جهة تختارها الدولة لتمثلها في هذا التنظيم الدولي الخاص الذي لا يتمتع بالشمولية الدولية رغم اعتراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة به كمنظمة حكومية ذات طابع استشاري.

ب - لجنة تنفيذية تنتخب من بين أعضاء الجمعية العمومية وتجتمع مرتين في السنة.

ج - سكرتارية عامة ومقرها في باريس وهي الجهاز الدائم والثابت والقائم بالعمل بالفعل كجهاز مركزي يضم عدة شعب من أهمها قسم القضايا الدولية الجنائية الذي يتضمن أرشيف عالمي متكامل يحوي أهم المعلومات عن المجرمين الدوليين ونشاطاتهم

(1) هناك منظمات إقليمية هامة أخرى أصهارع للقانون والمسائل الجنائية في المجلس الأوروبي والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي المنبثقة عن جامعة الدول العربية. نقلت اختصاصاتها مؤخراً للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالربيع. ومنظمة أمريكا اللاتينية والمنظمة الإسكندنافية للقضايا الجنائية يضاف إليها منظمات أخرى خاصة من أبرزها الجمعية الدولية للعلوم الجنائية والمركز الدولي لنظم الجريمة المعاقبة بكندا. انظر ذلك د. مصطفى العوي (م-ج) 2: 91. وما بعدها.

(2) Bajer - Wilkie. Criminal Law Police Promotion - Hand Book. Butterworths sixth Edition 1980. P. 277.

(3) جيمس كيرمر. نظم الشرطة في العالم. (م-ج) ص. 558. د. عبد الوهاب حمود (م-ج) ص. 144.

وهي في خدمة جميع الدول الأعضاء الذين يطلبونها.

د - المكاتب المركزية القومية وهي موزعة في كافة الدول الأعضاء ومركب بها أدوات اتصال ملكية ولاسلكية لتسهيل عمليات الاتصال مواء إعطاء معلومات أو لطلب معلومات وعادة ما يختار لهذه المكاتب أحسن العناصر من الشرطة الوطنية لكل دولة ليتولوا الاتصال بالمركز الرئيسي ليحصلوا على أحسن النتائج في مطاردة المجرمين الدوليين⁽¹⁾.

ويتجلى عمل المنظمة أساساً في تنمية التعاون المتبادل على أوسع نطاق ممكن بين سلطات الشرطة الجنائية في حدود القانون المطبق في البلدان المختلفة وفي إطار روح الإعلان الدولي لحقوق الإنسان وذلك بتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل الجنائية وذلك عن طريق السماح بالتدفق الحر للمعلومات بين الأعضاء والمركز الرئيسي بباريس وبين الأعضاء مباشرة عن الأشخاص المجرمين الدوليين والمشتبه فيهم في جرائم دولية بما يساعد على استكمال الأبحاث والقبض عليهم وفقاً للاتفاقيات التي تعقد لهذا الغرض أو قواعد المعاملة بالمثل⁽²⁾.

كما يقوم الإنتربول بنشر معلومات ذات أهمية عامة لوكالات الشرطة تتعلق مثلاً بمنع الجريمة وتدريب وتنظيم رجال الشرطة والتجهيز اللازم لجهاز الشرطة وبعض البحوث القانونية والشرطية والشرعية⁽³⁾.

ومن ذلك نرى أن المنظمة ليست قوة شرطة دولية أو رجال مباحث دوليين وإنما هي جهة مهمتها المساعدة في إعطاء معلومات عن المجرمين الدوليين ليتمكن ذوو الشأن من التعاون والقبض على المجرم والقيام بإجراءات التسليم والاستلام حسب الاتفاقيات المبرمة بين البلدان المعنية.

كما أن المنظمة لا تعني إلا بالجرائم الدولية العادية ولا صلة لها بالجرائم ذات الصفة السياسية أو الدينية أو العرقية أو العسكرية.

ونظراً لفائدة الخدمات المقدمة وإحساس المجتمع الدولي بأهمية وضرورة التعاون في مكافحة الإجرام الدولي، فإن عدد الأعضاء في تزايد مستمر ففي سنة 1946م، كان العدد 19 عضواً ارتفع هذا العدد سنة 1962م إلى 85 عضواً وفي سنة 1975م إلى 120 عضواً⁽⁴⁾.

(1) Marcel le Cière, la Police, que sai-je? No. 1486, P. 94, 95.

عقيد د. كاري الشهواني. الموسوعة الشرطية القانونية (م.س) ص. 147.

Baker - Wilkie's, Ibid. P. 228.

(2) تسلم المجرمين الدوليين يستدعي لإجرائه ما يلي:

أ - وجود اتفاقية بتسليم المجرمين القانون من وجه العدالة بين الدول المعنية، وإن تكون الاتفاقية متضمنة الجريمة المرتكبة.

ب - أن يكون المجرم -المطلوب تسليمه- من رعايا الدول الطالبة للتسليم كريمة. نظم الشرطة في العالم. ص. 560.

(3) دراسات مقدمة للمؤتمر الخامس للأمم المتحدة لمنع الجريمة وممنعة المنعنيين (م.س) ص. 327.

(4) كريمة. نظم الشرطة في العالم ص. 559، المؤتمر الخامس للأمم المتحدة. ص. 85، 327، 227.

Baker - Wilkie's, Criminal Law Police Promotion, Ibid. P. 227.

ورغم هذه الجهود الدولية للتعاون والتنسيق لمواجهة الإجرام الدولي فإن الإحصائيات الحديثة تفيد بأن الجرائم في ازدياد مستمر. وإذا فُحص في حاجة إلى فاعلية أكبر وتعاون أوثق لتأمين مجتمعاتنا الدولية وإطرازا العالم المتمثل في تأمين العالم ككل.

الفصل الرابع

تطور الأمن في ليبيا

مرت بلادنا بكافة الأتوار التاريخية الأولية التي عايشتها المنطقة العربية بدأ من التنظيمات الأمنية البدائية داخل نطاق الأسرة والمشيخة والقبيلة إلى التنظيمات الأكثر تقدما حين ظهرت المدن وتكونت الدول وتواترت على الشمال الإفريقي الهجرات البشرية العديدة التي كونت العديد من الحضارات خاصة في المدن التي أنشأها الإغريق والفينيقيين والرومان، حيث كان يتولى الجيش مهمة المحافظة على الأمن فيها، وذلك عن طريق بعض وحداته التي يناط بها هذا العمل⁽¹⁾.

كما وجد أنه قد يكلف بحفظ الأمن في القرى مجلس محلي من أعيانها وكبار رجالاتها حيث يتولون ذلك في إطار اهتماماتهم بتحسين أمورهم الداخلية⁽²⁾.

وهذا التنظيم الأخير عادة ما يعتمد في المناطق النائية التي تجد السلطات الحاكمة صعوبة في تولي أمورهم.

وأي كان الأمر، فإن البلاد لم تنتظم وتعرف الاستقرار سوى في العهود التي تلتها خاصة في الفترات التي تكون فيه الدولة قوية وقادرة على فرض احترام النظام وتحقيق الحماية والأمن، وقد مرت البلاد بالمراحل التاريخية التالية:-

- أ - الأمن في العهود الإسلامية.
- ب - الأمن في العهد العثماني.
- ج - الأمن في العهد الاستعماري الإيطالي.
- د - الأمن في عهد الإدارة البريطانية.
- هـ - في العصر الحديث.

(1) سلمي البالي. الحضارة الإسلامية بين الشرق والغرب في عشرة قرون. ص. 23.
(2) د. عبد الحليف البرغوثي. تاريخ ليبيا الإسلامي. منشورات الجامعة الليبية. دار صانعو بيروت. ص. 383.

المبحث الأول

الأمن في العهود الإسلامية

تجمع المصادر التاريخية⁽¹⁾ بوجه عام على عدم وجود إشارات واضحة لأي تنظيم حكومي أو إداري خلال السنوات الأولى للفتح العربي لشمال إفريقيا نظرا لعمليات المد والجزر التي عاصرت هذه الفتوحات طيلة ما يزيد على نصف قرن⁽²⁾.

فلقد كانت مهمة العرب في إفريقيا في عهد الخلفاء الراشدين مهمة الفتح وكانت ذات طبيعة عسكرية بحتة ولهم من السلطات ما لقواد الجيوش ولم تكن فيها إدارات ودواوين أو أي صيغة تنظيمية لأن الأمور فيها لم تستقر بعد ولم يتخذها العرب دار مقام⁽³⁾.

ومع بداية عصر الأمويين كثر تردد العرب على إفريقيا فاتسعت رقعة الأرض التي وصلتها فتوحاتهم حتى شملت كامل أراضي المغرب العربي فكان عصر الفتح الحقيقي وتهدئة الثورات والفتن ونشر السلام وتعاليم الإسلام وتهدم الناس فضائل هذا الدين وما ترمي إليه تعاليمه السمحة ومباذره الخالدة من خير للبشرية جمعاء بإخراجها من ظلمات الكفر إلى ضياء الإيمان تحقيقا لمساعدة الإنسان في الدارين، لذلك كله اقتضت ضرورة الاستقرار وضع نظام إداري يتناسب مع الوضع القائم ليحل محل الحكومة البيزنطية التي دمرها العرب وقوضوا أركانها، وكان أول من تفرغ لتنظيم الإدارة بالمغرب العربي هو القائد العربي الكبير حسان بن النعمان الغصاني (ت 88هـ) الذي دون الدواوين وجعل لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية ووزع الأراضي على فقراء البربر بعد أن كانت ملكا للحكومة البيزنطية فازدادوا رغبة في الإسلام⁽⁴⁾ وبإصلاحات حسان هذا انتعشت إفريقيا وكثر عمراتها واستتب الأمن فيها خاصة بعدما انتمج البربر والأفارقة حيث قطعت دابر الفتنة واستقامت له الأمور⁽⁵⁾ ولقد كان على رأس كل مصر من الأمصار بإفريقيا واليمن من قبل أمير إفريقيا الإسلامية الذي اتخذ له مقرا في مدينة القيروان وكان يعاون والي جهاز أداري على نمق نظام الدواوين التي من أهمها بطبيعة الحال ديوان الخراج وديوان البريد والرسائل وديوان الجند وديوان الشرطة وما إليها من الدواوين الأخرى على حسب ما تدعو إليه الحاجة.

وتبعاً لذلك فقد نالت ليبيا حظها من الاستقرار خلال الفترة التي كانت فيها الدولة

(1) الطاهر الزوي، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار الفتح، دار التراث العربي، ليبيا ط 3 لسنة 69م ص 140. أ.ف. غوثيه، ماضي شمال إفريقيا، ترجمة هشام الصيني، مكتبة الفرجاني طرابلس ليبيا، ط 1 لسنة 70م، ص. 188. د. عبد الطيف البرغوثي، تاريخ ليبيا الإسلامي (م.س) ص. 75.

(2) استمرت الفتوحات الإسلامية لإفريقيا في الفترة من (21 إلى 88هـ) (641 - 708م) أي ما يزيد من أحد عشر حملة متتالية. الطاهر الزوي، (م.س) ص. 14. أ.ف. غوثيه (م.س) 171. د. عبد الطيف البرغوثي (م.س) ص. 49. د. حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، سلسلة الألف كتاب رقم (421) مؤسسة سجل العرب 1962م، ص. 102.

(3) الطاهر الزوي، (م.س) ص. 202.

(4) الطاهر الزوي، (م.س) ص. 140.

(5) الطاهر الزوي، (م.س) ص. 141.

الإسلامية قوية بما يمكنها من بسط نفوذها على إفريقيا الإسلامية خاصة أيام ازدهارها في عهد الأمويين والعباسيين. ولكن ما إن كثرت الصراعات الداخلية بين أمراء إفريقيا للاستيلاء على السلطة، مستغلين ضعف الخلافة أو تشغلتها بأمور أخرى، حتى كونت دول صغيرة وممالك تتمتع بنوع من الاستقلالية عن الدولة الأم في المشرق العربي مما جعل الأمن في اضطراب تبعاً لسلطة النظام الحاكم وقوته فتارة تستقر الأمور وتعود الحياة الطبيعية إلى سيرها العادي ويأبش الناس أعمالهم بعد إحصاسهم بجو من الأمن والطمأنينة حيث ينشط الاقتصاد القائم على الزراعة والرعي والتجارة وتارة أخرى تعود الفوضى خاصة في الفترات التي تشب فيها الثورات والإغارات بكثرة والتي كانت تقوم بها القبائل البدوية العربية والبربرية. ومما نل أن طرابلس توالى عليها الفتن في التاريخ القديم فما تكاد ثورة تنتهي فيها حتى تقوم أخرى ودامت على هذه الحال مئات السنين فكان السكان في طرابلس يعيشون حياة مضطربة توارثها الأبناء على الآباء وورثها الآباء عن الأجداد. لا أمن على الحياة ولا أمل في إيجال رزق أو تنمية مال وقد عانت المدينة أكبر قسط من الاضطراب⁽¹⁾.

وفي خضم هذه الاضطرابات التي كانت تسود البلاد نلاحظ من حين لآخر فترات تتخلل تلك المهدود تسود فيها الطمأنينة وتظهر فيها علامات الأمن والاستقرار. ففي عهد حسان ابن النعمان ركز اهتمامه بالأمن باعتباره للدعم الأساسية لكل حضارة فأكثر الحراس في الشوارع والطرق داخل المدن والقرى ومهد الطرق للمسافة وأقم البربر في ذلك وألزمهم بتحمل مسئولية الأمن في مناطقهم الثانية عن مقر الولاية⁽²⁾.

وفي عهد معبد بن شداد (ت 155هـ) استقر الأمن وطمأن الناس وباشروا أعمالهم وأرجع للبلاد بعض ما فقدته من النشاط التجاري والصناعي ورتب أسواقها وجعل لكل صناعة سوقاً⁽³⁾.

وفي أيام هرثمة بن أعين القائد العربي (179 - 181هـ) تمتعت الناس بشيء من الأمن حيث استراحوا من الغارات والاضطرابات، وانصرف الناس لأعمالهم⁽⁴⁾.

وكذلك الأمر في عهد بن خرزون (191 - 240هـ) تمتعت المدينة «طرابلس» بكل الأمن والطمأنينة والاستقرار. أما في الدواخل فكانت في اضطراب دائم نتيجة لغارات العرب المتكررة⁽⁵⁾.

وفي عهد عبد الوالد الحفصي (833 - 868هـ) وجد الناس ما أبذل خوفهم لهذا فانصرفوا إلى العمل بكل قواهم في التجارة والصناعة والزراعة والرعي حيث وجدوا في رعاية هذا الرجل الصالح كل خير وأمان⁽⁶⁾.

(1) الطاهر قزوي. (م.س). ص. 141.

(2) د. عبد الحليف البرغوثي (م.س). ص. 64، 80. الطاهر قزوي (م.س). ص. 141.

(3) الطاهر قزوي (م.س). ص. 191، 192.

(4) الطاهر قزوي (م.س). ص. 198، شارل فيرو. الموثولت الليبية منذ فتح العربي حتى الغزو الإيطالي ترجمة عبد الكريم قزوي. دار القروقي. طرابلس. 1: 46 الذي يضيف بأن الإدارة الحكمة لهذا الرجل أسبغت صبغة من الرفاه على البلاد، لأنه اهتم ببناء البوارج وتأمين منطقتها على البر والبحر.

(5) الطاهر قزوي (م.س). ص. 270، 276.

(6) الطاهر قزوي (م.س). ص. 368، د. عبد الحليف البرغوثي (م.س). ص. 409.

وفي عهد المرابطين (454 - 534هـ) استقر الأمن والنظام لدرجة أنه أقيم هناك نظام دقيق لمراقبة اللصوص وتتبعهم⁽¹⁾.

وجملة القول أنه إذا كان حل طرابلس بعد الفتح العربي في برقة وقران وأغلب أنحاء البلاد الليبية بالرغم من قلة المصادر التاريخية التي توضح لنا الجانب الأمني بها - تؤكد أنها لا تختلف كثيرا في عموم أوضاعها ومهما يكن من أمر في ليبيا - كما تحدثنا كتب التاريخ - قد نعمت منذ دخول العرب المسلمين إليها كفتحها بنشر لواء العدل لأن هذه الأمة بسطت مبدأ المساواة وثبتت روح الحرية وكان أفرادها ينشرون العدل بغاية الزهامة ولم يكن مهمهم في التسلط على غيرهم بظلم وفظظة كما كان من قبلهم بل كان من مهمهم نشر السكينة وقطع جرثومة الفساد وتأمين السبل والمقنوز كما يأمرهم بذلك الدين الإسلامي الحنيف⁽²⁾.

وبالرغم من تلك الجهود المخلصة، فإن تهوي الأوضاع الأمنية في بعض المناطق نتيجة للاضطرابات والإغارات قد دفعت الكثير من الأهالي في معظم الأحيان إلى الاعتماد على أنفسهم في القيام بمهمة الأمن لتأمين أرواحهم وأعراضهم وممتلكاتهم وقد سلكوا في سبيل ذلك أحد مسلكين:-

الأول:-

تكوين فرق حماية شعبية من أفراد المدينة أو القرية أو المحلة نفسها ليتولوا بالتناوب فيها بينهم مهمة الحرس وحراسة المدينة وحمايتها من اللصوص ومن ذلك أن منطقة (زويلة) إحدى مدن الجنوب كان لها نظام حراسة محكم حيث كان رجالها يتناوبون الحراسة فمن كانت عليه النوبة شد حزمة كبيرة من الجريد على دابة بحيث يمس مسعفا الأرض ودار بها حول المدينة وفي الصباح يخرج هو ومن معه من أعوانه يتفقدون المدينة فإن رأوا أثرا تتبعوه حتى يدركوه أينما كان سواء كان لصا أو عبدا أو أمة أو بعير⁽³⁾.

الثاني:-

تكليف بعض الأعراب من بادية الدواخل والمرتزة مقابل قيامهم بواجباتهم الأمنية هذه وبلغ من حرصهم على أمن المدينة أنهم أقاموا خطا آمينا أوليا لحماية القرى والنواحي المحاذية للمدينة لأن في ذلك حماية للمدينة نفسها ومن ذلك تكليف (الأعراب المجربسون) وهم (فرع من قبيلة هواره) بمهمة الحماية والحراسة لمدينة جنزور لكي يكفوا فساد الأعراب ويصدونهم عن ثمار البلاد وأشجارها وخيراتها⁽⁴⁾.

(1) د. البرغوثي (م) ص. 259.

(2) السنوسي محمد الزاوي. برقة قديما وحديثا. دار الكتاب الليبي. بنغازي. مؤسسة المعارف بيروت. ط 1 لسنة 1973م. ص. 142.

(3) د. البرغوثي (م) ص. 259. شارل فيرو. المجلات الليبية (م) 1: 79، 3: 712.

(4) د. البرغوثي (م) ص. 289. شارل فيرو. المجلات الليبية (م) 1: 79، 3: 712. وكان سكان طرابلس يشرعون أنفسهم للدفاع عن أنفسهم ضد اللصوص والتهابين، فقد طلع بهم الكيل من كثرة اعتصاب هؤلاء الأرامل ولما لهم.

الأمن في العهد العثماني

على إثر تفكك الدولة العربية الكبرى وضعها نتيجة للخلالات المذهبية والأطماع الشخصية والتكالب اللامحدود على السلطة بين ولاء الدولة الإسلامية والأسر الحاكمة بها في كل جهة من جهاتها، وانصراف أغلب الحكام إلى حياة المنعة واللو والفسق والمجون والبعث عن تعاليم الإسلام الحنيف، دب الضعف تدريجياً في قوة الدولة العربية واستقل أمره في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، الأمر الذي مكن الأعداء المتربصين بها بدءاً من الأتلس وانتهاءً بليبيا عندما اجتاحتها قوات الأسبان الذين يقودون في ذلك الوقت الحملة الصليبية على المغرب العربي في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي ثم سلمت فيما بعد إلى حلفائهم فرسان القديس يوحنا.

وقام هؤلاء وأولئك بحكم البلاد بالحديد والنار حتى لم يبق في طرابلس إلا القليل حيث هاجر الناس إلى المدن والقرى الداخلية والحصينة بعد طول مقاومة واستبسال، وحينما زاد أوار الظلم والطغيان لحام طرابلس اتصل الأهالي مستجدين بهم باعتبارهم أقوى قوة إسلامية والمهينين لحمل راية الإسلام والخلافة والدفاع عن المسلمين بعد انتصاراتهم المتتالية في أوروبا الشرقية وآسيا.

وبمعاونة الليبيين أنفسهم تمكنت قوات الأتراك بقيادة مراد أغا عام 1551م من الدخول إلى طرابلس وطرد المستعمرين الأسبان وأنبأهم فرسان القديس يوحنا منها واستمرت في متابعتهم حتى جزيرة مالطا وإجلائهم عنها. وقد سار الأتراك في أول الأمر سيرة حسنة في أنظمة حكمهم وسياساتهم للناس حتى ارتضاهم الشعب واستقر الأمن وازدهرت البلاد في كافة الميادين ولكن ما إن أحس الأتراك باستقرارهم في هذه البلاد وكثر جندهم من الإكثارية⁽¹⁾ حتى تغير بسرعة حكمهم إلى الإرهاب واستخدام القوة في تنفيذ إجراءات جمع الضرائب والإتاوات وسلبت من الناس أموالهم من جميع السلطات والمواطنين الأتراك بدءاً من الباشا حوالى الولاية⁽²⁾ الذي يمثل أعلى سلطة عثمانية بطرابلس وحتى أصغر شرطي. هذا بالإضافة إلى عمليات الاختلاس والرشوة التي تطلب مقابل القيام بأي عمل رسمي يقدم لأي مواطن⁽²⁾.

وكان على رأس هذه الطغمة الفاسدة مجموعة من المعجدين من أصل ليبسي (الجنדרمة)⁽³⁾ والذين كانوا يمثلون بحق عصا الحاكم الرهبة ويده الطويلة في تتبع أحرف هذا الشعب الأبي وأذاقته ألوان المذاب والهولن حتى شعر الناس بأنه لا فارق بين الأتراك

(1) د. فتحة النبراي، د. محمد نصر منها. تطور الفكر السياسي في الإسلام. دراسة مقارنة. دار المعارف بمصر. ط 1 سنة 1982م 2: 217.

(2) شارل فورو. المواليت النبوية. 3: 874. د. عبد الجليل قتيبي. الحرب والأتراك في إطار الدولة العثمانية. مجلة التاريخ المعاصرة العدد 17، 18 يناير 1980 تونس ص 91، 93.

(3) الجندرمة: فرق تتولى المحافظة على الأمن والنظام في المدن والقرى وتتصف بطابع عسكري بحيث يجعلها قريبة في تكوينها وتسلحها وعبائتها وأدائها من الجيش. رافد عمر فوير. (م) ص. 36.

فرشكور كور. ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني. تعريب خليفة القيسي. دار الفرجاني. طرابلس. ط 1 لسنة 1971م. ص. 41.

عبد العزيز محمد عوض. الإدارة العثمانية في ولاية سوريا من سنة 1864 - 1914 دار المعارف بمصر. ص. 109، 160.

وفرسان القديس يوحنا بالرغم من الاختلاف في الدين ومن ثم كان الشعب ينظر إلى هؤلاء نظرة الاحترار ويصفهم بالخونة والعلاء ممن لا وفاء لهم لأوطانهم ولا لأبناء جلدتهم. ولقد عاني الناس في كثير من الأحيان ما عانوا من ناحية الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة انعدام الأمن والطمأنينة والتي تجد لها دلالات كثيرة في العديد من المصادر التاريخية لهذه الحقبة⁽¹⁾.

فمن هذه الاضطرابات ما يكون مبعثه الجنود الأتراك أنفسهم⁽²⁾ ومنها ما يكون مصدره الصعاليك والأوباش الهاتمين في أرجاء الصحراء والذين لا هم لهم إلا انتهاز فرصة نشوب شغب أو حصول أي منازعات أو مشاحنات بين الجنود والأتراك على الحكم حتى يهاجمون المدن والقرى وينهبون ما تقع عليه أيديهم من أرواح وأعراض وممتلكات وأموال⁽³⁾.

كل هذه الأوضاع القاسية والظروف الجافية دفعت الليبيين في كثير من البلاد الليبية إلى الاعتماد على أنفسهم في حماية أرواحهم وأعراضهم وأموالهم من أي عبث عن طريق استخدام القوة المسلحة إذا استلزم الأمر⁽⁴⁾.

لكن كل ذلك لا يدل على عدم وجود أجهزة للأمن خلال حكم العثمانيون للبلاد. فقد كانت أعباء الأمن ملقاة على عاتق الوالي الذي يشبه إلى حد كبير (مدير الأمن أو الحاكم) وكان يتبعه عدد من الضباط الذين يطلق عليهم لفظاً «الأوضباشية» و«السوباشية»⁽⁵⁾.

والذين أسندت إليهم رئاسة مراكز الشرطة الموجودة في البلاد والتي كانت تسمى في ذلك الحين «القلقات» أما أعباء الأمن في القرن والأرياف والمناطق الصحراوية فكانت مسندة إلى حكام الأقاليم ضمن أعبائهم الإدارية والمالية والصكرية ممنوعين في ذلك الوقت بمقتضى المحلات ورؤساء القبائل والعشائر الموجودة هناك⁽⁶⁾.

وقد اعتمد الأتراك على اتباع يقومون بأعمال المباحث يعرفون «بالصاصين» وكانوا عادة ما يختارون من الليبيين من ذوي السمعة السيئة والمتصفين بالانحلال الخلقي من أصحاب الصواب من لهم دراية بالجريمة والمجرمين طبقاً للأسلوب المتبع في ابتلاء المجرم بمن أشد منه إجراً لما اتقاء لشره وللقتضاء عليه بالمر السبل.

(1) شارل فيرو. المولىات الليبية (م-س): 2، 407، 420، 525، 486، 622، 172، 210، 3، 772، 774. مصطفى عبد الله جويو. المختار في مراجع تاريخ ليبيا. الدار العربية للكتاب. ليبيا وتونس. 1975 - 3: 33، أحمد بك الأسدي. المنهل الحب في تاريخ طرابلس. مكتبة الفرجاني. طرابلس. ص. 209، 211، 253، 402.

(2) شارل فيرو. المولىات. 2: 420، 622، 3: 783، 784.

(3) شارل فيرو. المولىات. 2: 407، 586.

(4) شارل فيرو. المولىات. 1: 79، 2: 712.

(5) كوستا تزيو بريونا. طرابلس من 1510 إلى 1850م. تعريب خولة محمد القنيسي. مكتبة الفرجاني طرابلس. ط. 1 لسنة 1969م. ص. 103.

(6) Mustafa Abdolmejid Kara. Aspects of Social and Criminal Justice in Libya. P. 12.

المبحث الثاني

الأمن في عهد الاستعمار الإيطالي

تبعا للنزعة السائدة في مطلع القرن التاسع عشر بين الدول الاستعمارية القنطرة بلز هناك مشاكل اقتصادية ومكثية لدى بعض الدول الأوربية تحتم عليها ضرورة إيجاد حل لها ولو عن طريق استعمار دول أخرى، ونتيجة لضعف الإمبراطورية العثمانية في ذلك الحين حتى سميت بالرجل المريض - عقب انكسارها في معارك كثيرة، فلقد وضعت الأطماع الاستعمارية الإيطالية ورشحت الأراضي الليبية المقابلة لشواطئ بلادها لتكون خير مكان كل مشاكلها الاقتصادية والبشرية المزمنة.

وبعد تحضير دام قرابة ربع قرن من الزمان تمكن الإيطاليون من احتلال ليبيا سنة (1911م) بالرغم من المقاومة العنيفة والبالغة للشعب العربي الليبي والتي استمرت طوال فترة الاحتلال، أي ما يزيد على ثلاثين عاما - وفي سبيل أن يحقق المستعمر مطامحه وضع خطة استعمارية منطوقة ولا إستراتيجية قرر فيها إغناء الشعب الليبي وبالجملة وإجلاء مستوطنين إيطاليين مكثهم بل وإصدار قرارا يقضي باعتبار ليبيا إقليما من الأقاليم الإيطالية⁽¹⁾.

وتنفيذا لتلك السياسة الغاشمة كان لابد أن تقيم السلطات الإيطالية لنفسها جهازا بوليسيا في مظهره عسكريا في حقيقة ليتمكن من قمع وقهر وإرهاب المواطنين الليبيين بما يحقق رغبة المحتل في إغناء العنصر الوطني وتشريدكم خارج البلاد⁽²⁾ ليخلوا لهم الحوف فيما عدا بعض الليبيين المأجورين والخونة الذين أفلحت معهم الأجهزة الاستعمارية بتجنيدهم عن طريق الإرهاب تارة وبالإغراء والوعود الزائفة تارة أخرى حتى أرتعوا في أحضانهم وتمادوا في تعاونهم معهم ضد بني وطنهم في مقابل حياة الذل والهوان تحت نير الاستعمار البغيض.

ويمكن أن نصنف أجهزة الأمن الإيطالية في ليبيا خلال فترة الاحتلال إلى ثلاث قوات رئيسية للشرطة حسب طبيعة الأعمال المناطة بها والواجبات الملقاة على أفراد هذه القوات.

وهذه المجموعات الثلاثة وإن تتخذ في أهدافها وغاياتها المتمثلة في خدمة الدولة الإيطالية بما يحقق استقرارها واستمرارها على أراضي ليبيا العربية عن طريق القمع والإرهاب، فإنها تختلف بواجباتها والأدوار المخولة لها وذلك على التفصيل التالي:-⁽³⁾.

- (1) راند عمر فريد. تطوير نظام الشرطة في ليبيا (م.س) ص. 37.
- (2) راند عمر فريد. تطوير نظام الشرطة في ليبيا (م.س) ص. 36، راند منصور احمد عون. دور القنطرة في تطوير الشرطة في ليبيا (م.س) ص. 35، راند العربي المكي الإمام. إعادة تنظيم مديرية أمن سبها في ج.ع.ل. (م.س) ص. 4.
- (3) راند عمر فريد. تطوير نظام الشرطة في ليبيا (م.س) ص. 37، وما بعدها غير أننا وجدنا في تقرير لجنة التحقيق في المستعمرات الإيطالية السابقة عن ليبيا المرفق بمذكرة إضاحية لقرار مجلس الجامعة العربية بشأن ليبيا. مارس 1951م جامعة الدول العربية، الأمانة العامة. الإدارة السياسية. التقرير ص. 17 المذكرة (49) أتب السلس. أن الشرطة في عهد المستعمر الإيطالي تنقسم إلى البوليس الإيطالي الأفريقي والشرطة الملكية والبوليس المدني، حيث قدرت أعدادها على النحو التالي:

البوليس	200	إيطالي	1200	قوات البوليس الإفريقي الإيطالي
ليبسي	1,032	إيطالي	514	قوات الشرطة الملكية
		إيطالي	204	قوات البوليس المدني
ليبسي	1,232	إيطالي	1,918	المجموع الكلي لقوات الشرطة

أ - قوة الأمن الوطني.

ب - قوة حملة البنادق.

ج - قوة حرس الخزنة.

أولاً:- قوات الأمن الوطني:

وهذه القوة في حقيقتها هي جزء لا يتجزأ من قوات الجيش الإيطالي ومهمتها الأساسية حفظ الأمن وصيانة النظام العام وحماية الأرواح والممتلكات ومنع الجريمة وقمعها، وتنفيذ القوانين وأوامر السلطة العامة المتمثلة في مخططات الاستعمار بما يحقق أهدافه وغاياته في ربط هذا البلد العربي بإيطاليا الفاشية.

وكانت هذه القوات تنقسم على نفسها إلى ثلاثة أقسام بالنظر إلى واجباتها المناطة بها وهي:-

1 - قوة عامة.

2 - قوة متحركة.

3 - قوة خاصة.

(1) القوة العامة:-

وهي الشرطة القائمة بالواجبات المتصلة بأعمال المراكز ونقاط للشرطة⁽¹⁾.

(2) القوة المتحركة:-

وتختص هذه القوات بدعم للشرطة العاملة بمراكز أو نقاط الشرطة في حالات الطوارئ والاضطرابات وهي مجهزة تسليحاً ثقيلًا ويتم اختيار عناصرها من أفضل العناصر ويدربون تدريباً عالياً خاصاً حتى يكونوا أقدر على أداء واجباتهم الوحشية. وكانت هذه القوة مقسمة إلى فرعين:-

قطاع سريع يستدعي عند الحالات المفاجئة، أما القطاع المتحرك الثقيل فلن واجبات في فترات الطوارئ الأطول أمداً والأكثر غنفاً.

(3) الشرطة الخاصة:-

وقد تسمى أحياناً بالشرطة الخصوصية بالنظر إلى واجباتها ومسئولياتها التخصصية التي تسند إليها وتعمل هذه القوات في مجالات المرور والمسك الحديدية والحرس البلدي وما إليها.

(1) مصطفى عبد الله بجور. المختار في مراجع تاريخ ليبيا (م). 3: 95. نقلاً عن تاريخ مربوط. تليف د. فيكرسون طوني إشارة إلى وجود مراكز للشرطة في مصر وليبيا.

ثانيا: قوة حملة البناتلي: نو شرطة «الكاربينيري ريبلي»⁽¹⁾

وهذا النوع من الشرطة أيضا جزء من الجيش الإيطالي بالرغم من تكليفها بواجبات تتصل بحفظ الأمن العام حيث أنه تنظيم عسكري يضم أفضل جنود الجيش الإيطالي ويكلف بالقيام بالعمليات العسكرية داخل البلاد وخارجها ويتولى أمن المنشآت العسكرية ومتابعة المجندين ومراقبة سلوك العسكريين ومعاونة السلطات العسكرية في عمليات التفتيش والتطوع.

وهي تمثل الشرطة العسكرية في وقتنا الحاضر ويشرف عليها وزير الحربية إشراقا عاما واسما وتعاون وزارة الداخلية في مهام حفظ الأمن وصيانة النظام العام⁽²⁾.

ثالثا: حرس الخزانة:-

وهذه القوة تتولى مسائل الأمن المتصلة بالاقتصاد والنواحي المالية وحماية الحدود من عمليات التهريب وضبط التزوير والتمويل للعملة المتداولة أو التهريب من دفع الضرائب ... وما إليها من واجبات وهي تقوم بما يماثل حرس المواصل والحدود والجمارك والجوازات.

ومما تقدم نرى أن إيطاليا القاشية قد استعملت جزءا من قواتها العسكرية للقيام بواجبات الشرطة وأنشأت لذلك جهازا بوليسيا رهيبا أو كل إليه إلقاء العنصر الوطني الليبي وإحلال مواطنين إيطاليين محلهم وتوفير الأمن والحماية لهم بما يضمن الاستفادة من خبرات هذا الوطن. وقد عانى الشعب العربي الليبي الكثير من الويلات وفقد الكثير من أبنائه على أيدي هذه القوات الغاشمة التي ما كانت تحرص على الأمن بقدر حرصها على تنفيذ سياسة الاستعمار العدوانية⁽³⁾.

(1) شرطة الكاربينيري "Carabinieri" أي المسلمين بالكاريين القصيرة السبقة. أحدثت هذه القوات في عهد فيكتور إيمانويل الأول سنة 1914م، ملك سardinia في ذلك الوقت وكان الهدف من إنشائها هو إقرار النظام وفرض سيطرته القوتون في المصالحات الإيطالية. ولما وجدت إيطاليا صمت هذه القوات على كلفة البلاد الإيطالية، ويتكون أغلب أفرادها من أفضل جنود الجيش الإيطالي حتى كانت تعد هذه القوة من أفضل وحداته، وفي سنة 1861م أقرتها الدولة الإيطالية على حصة فرقت من شنها في جميع المجالات وسلمتها بأحدث الأسلحة فتولت أدائها حتى أصبحت عنصرًا أساسيًا في حملات القوات المسلحة الإيطالية في الداخل والخارج، ومنذ تلك الفترة وحتى الآن على الخدمات التي تؤديها هذه القوات تسم بطابع عسكري سواء في وقت السلم أو الحرب ولد استعملت بدور قصي في كبت الحركات والفرج بالأبرياء في غياهب السجون ونشر الذعر والإرهاب بين المواطنين وسلب ونهب الأموال وتشريد الأسر واغتصاب خيرات البلاد. وكانت الحكومة تدعم ملائكة منفردين لا ينفقون على هوى وقولهم هو القصل في إصابتها الأهالي العرب، حتى أن المحاكم لا تبشر قضية ولا يسمع مدعي العام من العرب شكوى ما لم تكن عن طريق (الكاربينيري) وتتمدد المحاكم تقاريره ولا تنقل له قرار ولا تبدي عليها اعتراض. ولم من قتل أو سجين مؤبد لم ير المحاكم إلا تصديق القرار الذي جاء في حقه المحاكمة من طرف الكاربينيري.

عقود محمد حسين مصمود. الشرطة في إيطاليا. مجلة الأمن العام المصرية. العدد. 38 لسنة 1967م ص. 120. محمد علي الحداد الطرابلسي. حاضرت طرابلس الغرب. نسخة مصورة بمكتبة جهاد الليبي بطرابلس. 1: 70.

Harold K. Becker. D. Police Systems of Europe. Charles C. Thomas Publisher Springfield, Illinois USA. Second Edition 1980, P. 117-118. Karu. Aspects of Social and Criminal Justice in Libya. P. 15.

(2) رائد العربي المكي الإمام (م.س) ص. 4.

(3) رائد عمر فريد (م.س) ص. 37.

الأمن في عهد الإدارة البريطانية

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وخرج الحلفاء بريطانيا، أمريكا، فرنسا، منتصرين على دول المحور «ألمانيا، إيطاليا، اليابان» دخلت جيوش الحلفاء سنة 1942م فيسقطت بريطانيا نفوذها على كل من برقة وطرابلس في حين سيطرت القوات الفرنسية على الجزء الجنوبي الغربي من البلاد المعروف بمنطقة «فران» ومنذ اللحظة الأولى لدخول القوات البريطانية واحتلالها لإقليمي برقة وطرابلس عمد القائد العام للجيش الثامن البريطاني الجنرال جرنارد لومنتجيري إلى إعادة تنظيم مرفق الأمن وتشكيل قوتين للشرطة في كلا الإقليمين وقد أطلق على الأول اسم (قوة بوليس برقة) وعلى الثانية (قوة بوليس طرابلس) وأصدر في برقة بهذا الخصوص إعلانين تحت رقم 4، 10 لسنة 1942م⁽¹⁾ بتاريخ 11/11/1842م وطبعة فيما بعد بطرابلس بتاريخ 15/12/1942م.

هذا ولقد صدرت عدة لوائح وإعلانات أخرى عن الحاكمين العسكريين بالمنطقتين «طرابلس وبرقية» حتى وصلت في مجموعها ثمانية إعلانات وسبع لوائح تعد هي الأساس في تنظيم جهاز البوليس وتحديد واجباته بما يخدم مصلحة الإدارة العسكرية البريطانية⁽²⁾ وفي الوقت الذي كانت الإدارة البريطانية تدير شؤون منطقتي طرابلس وبرقة عن طريق قوة من البوليس المحلي كانت الإدارة الفرنسية تدير الجزء الجنوبي الغربي من البلاد (منطقة فزان) وخلال سنوات الاحتلال لهذا الجزء لم تسند أمر المحافظة على النظام والأمن لغير القوة العسكرية الفرنسية اللهم إلا عدد بسيط من العملاء الوطنيين المتعاونين مع الاستعمار - بل وربطت هذا الإقليم لأدريا وعسكريا بالإدارة الفرنسية في القطر الجزائري الشقيق الذي كانت تعتبره في ذلك الحين جزء من الدولة الفرنسية⁽³⁾.

ومن ذلك نرى أن الاستعمارين البريطاني والفرنسي لم يوجدوا أي جهاز منظم للشرطة في ليبيا، حيث سلكا نفس النهج الاستعماري التي سبقهما في الاستعمارة ببعض العناصر التي كانت تتعاون وتخدم الاستعمار الإيطالي في مهمة حفظ الأمن، وكانوا

(1) وتجدر الإشارة إلى مضمون ومحتوى الإعلان رقم 4 لسنة 1942م، حيث حدد القائد العام للقوات البريطانية أهداف الشرطة في ليبيا في المادة الثانية منه في أربعة بنود هي:-

- أ - تنفيذ إعلاناته ونحوها من الأوامر والأنظمة الصادرة بمقتضى مملكته.
- ب - منع الحرمان وإظهارها وتطبيقها والقبض على مرتكبيها.
- ج - حفظ النظام وسهولة الأمن للناس وضمان أموالهم.
- د - تنظيم حركة المرور.

كما نصت المادة السابعة منه على الواجبات التي يجب على رجل الشرطة أن يؤديها خدمة للإدارة العسكرية البريطانية. ومن بين هذه الواجبات إلزام الناس بطاعة كافة الأوامر والأنظمة والقرارات التي تصدر عن السلطات العسكرية، بل وأعطى البوليس الحق في منع أو تسليح أو رفض اجتماع أو مطاردة. وكان للبوليس فوق ذلك سلطات واسعة، فله حق التفتيش والقبض دون أمر قضائي. أما الإعلان رقم 10 لسنة 1942م فقد تضمن الجرائم التالية التي يمكن إزالتها بلغتهم عند إقائته والطرق التي يجب إتباعها عند المعاملة العادية أو أمام مجلس التأديب والمراحل التي تمر بها القضية قبل أن يصحح الحكم نهائياً. ومن ذلك ما جاء في المادة الأولى منه من كل مفروض بوليس أو ضابط صف ونظم أو يشترك في تدبير فتنة أو يساعد أو يشجع عليها إذا ثبت إقائته أمام محكمة عسكرية عامة يكون عرضة للعقوبة بالإعدام أو السجن.. رائد العربي المكي الإمام (م.س) ص. 5 - 8.

(2) رائد العربي المكي الإمام (م.س) ص. 5.

(3) رائد منصور أحمد عون (م.س) ص. 37.

يختارون من القبائل والعصبيات التي لها تأثير اجتماعي كبير دون مراعاة لحلم أو ثقافة أو أخلاق⁽¹⁾.

مع الاحتفاظ بوظائف الأمن الرئيسية لضباط وجنود الاحتلال الذي كان يطبق لقانون الأحكام العربية العسكرية⁽²⁾.

هذا ولقد كانت أجهزة الأمن في الأقاليم الثلاثة (طرابلس. برقة. فزان) تتباين في أمور كثيرة من حيث العدد والعدة والتجهيز والمعاملة والتدريب ... الخ، مما أوجد فروقا كبيرة بقيت مؤثرة في جهاز الشرطة الليبي إلى وقت قريب.

(1) رائد عمر فريد (دس) ص. 40.
(2) محمود الشنيطي بلقارة. قضية ليبيا. مكتبة النهضة المصرية 1951م. ص. 182. تقرير لجنة التحقيق في المستعمرات الإيطالية عن ليبيا. مكتبة الجهاد. رقم 82، 960، ج 252. حيث جاء فيه عظم البوليس الطرابلسي على غرار بوليس المستعمرات البريطانية، وبقي عدد بسيط من الشرطة الملكية، أما قوات البوليس الإقليمي الإيطالي فقد وضعت في المستعمرات في وقت الاحتلال البريطاني، ونشرت قوات البوليس على النسق التالي:-

32	ضباط بريطانيون
47	مفتشون بريطانيون
150	الشرطة الملكية
1492	ليبيون
1721	المجموع

ويوجد ضمن القوات الليبية مفتش واحد و (46) مساعد مفتش من الفنيين ومن الموظفين.

وكانت تكاليف هذه القوات عام 47/46 ما قيمته (225844) جنيه إجليزي.

Kara. Aspects of Social and Criminal Justice in Libya Ibid. P. 16.

Research for the Degree Master of Sciences. University Microfilms Company. Ann Arbor. Michigan.

المبحث الثالث

الأمن في العصر الحديث

شهد نظام الأمن في ليبيا منذ نشأته عدة تغيرات وتطورات خاصة خلال العهدين الملكي والجمهوري، سنتولى عرضها بصورة أكثر تفصيلاً لأهميتها كمرحلة تاريخية مرحلية قبل بروز نظام الأمن الشعبي في الجماهيرية كما سنرى فيما بعد.

أولاً: نظام الأمن في العهد الملكي:-

بعد أن تمكنت البلاد من طرد الاستعمار عن أرض الوطن والحصول على الاستقلال في 7 أكتوبر 1951م⁽¹⁾.

ومنذ ذلك الحين ونظام الأمن أخذ يتشكل وينتظم وتتحدد اختصاصاته تبعاً لنظام الحكم القائم، وقد مرت بلاننا لسان هذا العهد بمرحلتين متميزتين لكل منهما سماتها ومميزاتها وتأثيراتها على كافة الأوضاع والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة. فقد قامت الدولة الليبية في البداية على أساس النظام الاتحادي الذي يضم تحته الأقاليم الثلاثة المكونة لنظام الولايات في ليبيا إلا وهي ولاية طرابلس وولاية برقة وولاية فزان. ويتم إدارة كل ولاية بصفة استقلالية حيث كان لكل منها وال يعينه الملك ويتبعه في إطار ولايته مجلسين أحدهما المجلس التشريعي والثاني المجلس التنفيذي الذي يتكون من عدة نظار يتولون مهمة الحكم والإدارة. فهناك مثلاً ناظر للتعليم وناظر للزراعة وناظر للعدل وناظر للداخلية.

وهذا الأخير تتبعه قوة البوليس في الولاية التي يتولى أدارتها لخدمة النظام الحاكم بصفة استقلالية تامة عن قوة البوليس في الولايات الأخرى.

واستمر الحال كذلك حتى أعلن في مستهل عام 1963م عن قيام الوحدة بين كافة ولايات المملكة، حيث تم إلغاء نظام الولايات وأصبح يتم تسيير كافة أمور الدولة بصفة مركزية نوعاً ما، فكان لذلك كله تأثيراته على نظام الشرطة في الدولة حسب المرحلتين اللتين وجدنا فيهما على التفصيل التالي:-

1) الأمن في النظام الاتحادي:

تبعاً لتقسيم البلاد إلى ثلاث ولايات لكل منها استقلاليته عن الأخرى من حيث إدارتها وتسيير دفة الحكم فيها، فإنه قد تم إيجاد جهاز بوليس لكل ولاية وفي ولاية طرابلس عرف «بقوة بوليس طرابلس» وفي ولاية برقة عرف «بقوة دفاع برقة» وفي

(1) ملحقاً بحركة «الاستقلال» على تلك الفترة لأنه فيها طرد المستعمر الإيطالي والبريطاني عن أرض الوطن، ولو أنه لا بعد استقلالاً تاماً حيث أن الاستعمار البريطاني خرج من الباب ليعود من الفتحة في صورة قواعد عسكرية ومكاتب استشارية في كل مرفق ثم تدعم الاستعمار بقواعد أخرى للقوات الاستعمارية الأمريكية. ولم يتجسد الاستقلال الحقيقي إلا بعد قيام الثورة في فتح سبتمبر 1969م حيث تم إجلاء قواعد البريطانية والأمريكية في 28 مارس، 11 يونيو من سنة 1970م أي عقب قيام الثورة بسنة واحدة ثم دعمت الاستقلال بطرد بقايا الاستعمار الفاشستي الإيطالي في 7 أكتوبر 1971م.

ولاية فزان عرف «بقوة دفاع فزان» ولقد استمرت هذه الفرق البوليسية تقوم بواجبها الأمنية وفق الأسس والقواعد التي وضعها الاستعمار الإيطالي والبريطاني والفرنسي. لذلك فقد اختلفت مكونات كل نظام عن غيره من الأنظمة الأخرى من حيث عمليات التدريب والإعداد والتأهيل لمنتسب البوليس في ذلك الحين إلى جانب الاختلاف في الري والإشراف والشعارات التي يحملها رجال البوليس والسلاح الذي يستخدمونه. هذا بالإضافة إلى الاختلاف في القوانين واللوائح والتعليمات التي يتم بموجبها تسير العمل الأمني فكان لكل جهاز منها مساره وأسلوبه المتميز في أدائها لواجباته. ولبت الأمر يقف عند هذا الحد من الانقسام -إن لم يكن الأمر- ولكننا وجدنا أن هناك أجهزة أخرى عديدة للبوليس بالإضافة إلى ما تقدم تتمثل في البوليس الاتحادي والحرس الملكي والبوليس الإضافي وكان لكل منها نظامها وقانونها وواجباتها وقيادتها المستقلة.

فالبوليس الاتحادي⁽¹⁾ له اختصاص على كافة أرجاء المملكة وله مهام محددة تتمثل في القيام بشئون المهاجرة ومراقبة الأجانب والمباحث الجنائية وشعبة الاستعلامات أمن الدولة ويتخذ مقره الرئيسي بماصمة البلاد وله فروع في المدن الهامة في الدولة وحددت تبعيته نظرا لأهمية الدور الذي يقوم به برئاسة مجلس الوزراء.

كما أنه وجدت لحراسة الملك وأسرته وحاشيته، ولمرافقته في تنقلاته ولتتولى فرق عرفت باسم «الحرس الملكي» يتبع الديوان الملكي وكان يتم اختيار عناصره من أفضل رجال البوليس ممن عرفوا بالولاء للملك والنظام الحاكم⁽²⁾ يضاف إليها فريق آخر من رجال البوليس عرفوا بالبوليس الإضافي⁽³⁾ الذي أنيط به مهمة حراسة القواعد الأجنبية الجائئة على أرض الوطن والمرافق التابعة لها، وبهذا التعدد الذي فاق كل حد أصبحت هذه الأجهزة تتضارب في تحركاتها وتتزامن في اختصاصاتها لعدم وجود وضوح في الرؤيا في أنظمتها وقواعد العمل بها من ناحية أخرى وإضافة إلى ذلك كون أغلب منتسبيها من الضباط ومن الرتب الأخرى عناصر جاهلة أمية أو شبة أمية وقد استغل النظام هذه النقطة في توجيه قوي البوليس بكافة تنظيماته وأجهزته إلى قمع أبناء الشعب وقهرهم خاصة تلك الفئة المؤمنة التي تسمى للتعبير عن آمال الجماهير في التخلص من القواعد الاستعمارية ومن النظام الملكي الرجعي العميل -ولم يترك النظام وسيلة لإهدار أدمية المواطن العربي الليبي إلا واستعملها- حماية للنظام القائم وتحقيقا لمصالح الاستعمار والرجعية.

2) الأمن في ظل النظام الودودي:

بعد أن تم توحيد البلاد موريا في مطلع عام 1963م وإلغاء النظام الاتحادي الذي كان أساس تقسيم البلاد إلى ولايات أصبحت كافة أجهزة البوليس التي كانت قائمة في نظام

(1) القانون رقم 3 - 1961م الجريدة الرسمية للمملكة الليبية ع 5/ 61.

(2) Harold D. Nelson. Libya, a country Study, area and Book Series 1979, P. 243.

(3) الشرطة الإضافية عرفت عليها حيوليس الحمراء وذلك نسبة إلى القيمة التي كان يرتديها منتسبي هذه القوة وكان لونها أحمر.

رائد منصور أحمد عون. دور القيادة في تطوير جهاز الشرطة في ج. ع. ل معهد الدراسات العليا للدراسة. القاهرة، مصر. الدورة 26 لسنة 1975م. ص. 99.

واحد وصدر أول قانون للبوليس تسري أحكامه على جميع منتسبي البوليس في ليبيا⁽¹⁾ واستُمرّ الجميع به خيرا ولكن عند التطبيق فرع من محتواه وتضح انه عبارة عن نسخ صوري ليس إلا حيث قسمت قوة البوليس إلى ثلاث وحدات كما كانت في الماضي مع تغيير في المسميات عرفت:-

- الأولى: في منطقة طرابلس تعرف برئاسة قوة الأمن العام للمحافظات الغربية.
- الثانية: في منطقة برقة، تعرف برئاسة قوة الأمن العام للمحافظات الشرقية.
- الثالثة: في منطقة فزان تعرف برئاسة قوة الأمن العام للمحافظات الجنوبية.

وتتضمن هذه القيادات البوليسية تحت لواء وزارة الداخلية تبعا للبناء التنظيمي المرفق.

ونظرا لعدم ملائمة القانون الجديد ووجود العديد من الثغرات به لم تنقيد به قيادات البوليس. فصدر في السنة التالية لصدوره قانون جديد معدل ويحمل رقم 18 لسنة 1964م وقد استمر العمل به حتى قيام ثورة الفتح من سبتمبر العظيمة ويمكن استجلاء بعض أحكام هذا القانون وتلمس نزعه وما يتميز به عن القوانين السابقة في البنود التالية:-

أ - إنه نص في مادته الأولى على اعتبار قوة الأمن (قوة نظامية مسلحة تابعة لوزير الداخلية) في حين أن القوانين السابقة عه اعتبرتها هيئة مدنية نظامية تابعة لوزير الداخلية.

ب - أعيد منصب المدير العام لكل قوة أمن بعد إلغائه بموجب القانون السابق رقم 33 لسنة 1962م ويعد كل منهم مسؤولا أمام وزير الداخلية عن صيانة الأمن العام وشئون المباحث الجنائية والسجون وشئون المرور والنظام والتدريب والمخازن وذلك في المحافظات التي تدخل في دائرة اختصاصه.

ج - تم إيجاد مجلس أعلى لشئون التنسيق بوزارة الداخلية وشكل من المديرين العاملين لقوة الأمن في الإدارات والمحافظات تحت رئاسة وكيل الوزارة وفي حالة غيابه يتولى إدارة المجلس أعلى الأعضاء درجة، وتكون مهمة المجلس تنسيق الأعمال والمهمات وإعداد مشروع الميزانية الخاصة بقوة الأمن وغير ذلك من المسائل التي يري وزير الداخلية عرضها على المجلس لإبداء الرأي فيها⁽²⁾، وبالرغم من وضوح رسالة القوة واختصاصاتها إلا أنها انخرقت عن رسالتها الأساسية المتمثلة في المحافظة على الأمن ومكافحة الجريمة وقمعها إلى التركيز على حماية النظام القائم، حيث كانت قوات البوليس تتكل بالقوة الوطنية وترهبها حتى أصبحت بحق يد

(1) قانون رقم 33 لسنة 1962م بشأن قوة البوليس ألفت فيه هيئات البوليس الأربع وهي بوليس طرابلس، قوة دفاع برقة، قوة دفاع فزان وقوة البوليس الاتحادي في حين بقيت فرقة الحرس الملكي تتبع الديوان الملكي في صلبها والبوليس الإضائي تتبع القواعد الاستعمارية الذي يتولى حمايتها وحرسها، رائد الحربي الملكي الإملا، إضافة تنظيم الأمن في محافظة سبها (م.س) ص. 15.

Kara. Aspects of Social and Criminal Justice in Libya. 5.

(2) رائد العربي الملكي الإملا (م.س) ص. 17، 18.

الحكم القوية النشطة وعصاه الطويلة التي يهزها لإخافتهم وبسخرها لملاحقة أعدائه في كل مكان. ومن جراء ذلك حصلت اصطدامات دامية بين الشعب وقوات البوليس في سنتي 1964، 1967م حين تعرض البوليس للمظاهرات الضخمة التي نظمت في كل من طرابلس وبنغازي مما نجم عنه قتل العشرات وإصابة المئات بجروح وإصابات خطيرة⁽¹⁾.

ولكن هذا لا يعني عدم وجود عناصر وطنية في قوة البوليس في العهد المباد حيث أنهم كانوا يقاسون الكثير حينما تحصل المصادمات مع الشعب ولكن لم يستطيعوا فعل شيء خشية تعرضهم للمسئولية ولكنهم أبرزوا وطنيتهم حين ظهرت مهامهم واضحة جليلة في قيامهم بتوزيع المنشآت العسكرية للنظام وتنادي بالتحرك من الاستعمار والرجعية في أحداث 5 يونيو 1967م حتى يمكن للليبيا المشاركة في المعركة القومية ضد العدو الصهيوني. بل وشاهدنا الاستجابة المريعة لنداء الثورة في لحظاتها الأولى حين سلموا أسلحتهم وعتادهم ولم يقاوموا بل أنهم التحموا بها عن عقيدة راسخة وإيمان وثيق لعلمهم بأن هذه الثورة أنت لتخليص الشعب العربي الليبي مما يعانيه من ظلم وعسف وجور⁽²⁾.

وكما كان النظام يخشى الشعب وتحركاته الوطنية والقومية فإنه يتخوف كثيرا من الجيش وانتفاضاته. لذا فإنه أبقاه هزيلا في عدده وعذته لا هدف لديه إلا إجراء المناورات واستعراضات والبقاء في الشككت بعيدا عن الشعب لا إمكانيات بشرية لديه، ولا سلاح متقدم يقويه، وركز الاهتمام بقوى البوليس حيث كانت تدعم بالقوة البشرية والإمكانيات التي حرم منها الجيش حتى أصبح من الصعب إجراء أي مقارنة بينهما ويمكن أن نشير إلى حرم مناهج الجيش هامين في مجال العدد البشري والميزانية المالية المخصصة لكل منهما وإمكانيات التسليح على النحو التالي:-

ففي التعداد البشري العام للجيش الليبي قبل الثورة كان لا يتجاوز (6500) جندي بينما بلغت قوات البوليس ضعف هذا العدد ولم يكن مألوفا فيما يسمى بدولة ديموقراطية أن تكون قوة البوليس أكبر من القوات العسكرية ويمكن رد ذلك إلى شكوك الملك وخوفه من الجيش نظرا لأن تكوينه جاء من قطاعات الشعب العريضة ولم يكن يخضع لسيطرة الملك مباشرة، فهي حين أن البوليس كان يتكون من وحدات مالية للملك جاءت من عناصر قبيلة -خاصة- قوة دفاع برقة والقوة المتحركة وفي قوات شبه عسكرية⁽³⁾ متقلة أفضل تسليحا من الجيش كانت مزودة بالذبابات والصواريخ الموجهة ومدافع الهاون

(1) سالم الصالحين المجري، ليبيا حول الحركة الوطنية والنظام الملكي، دراسات عربية، العدد: 12 لسنة 1969م، ص. 30، 37، 39. سمي حكم حقبة ليبيا، مكتبة الأبطال المصرية، ط2 لسنة 1970م، ص. 73، 306، 307.

جون رايت، تاريخ ليبيا منذ قدم المسور، تعريب عبد الحفيظ المعيار وأحمد القزوي، دار الفرجاني، طرابلس ط1 لسنة 1972م، ص. 210.

(2) راند عمر كوير، (م.ج.ص)، ص. 41، 42. راند العربي المكي الإمام (م.ج.ص)، ص. 20.

(3) د. هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر ترجمة شكر إبراهيم، منشورات العربية للنشر والتوزيع والإعلان والمطبع، ط1 لسنة 1981م، ص. 43، وزارة الداخلية في خمس سنوات من عمر الثورة، بيان الآراء الرائد الفولندي المعيني، وزير الداخلية، أمام المواطنين بمعرض طرابلس الدولي بتاريخ 74/8/74م، إفرة الشؤون العامة بوزارة الداخلية، ص. 12، 13.

والمدافع المضادة للطائرات إلى غير ذلك من المعدات التي لا تحت بصله إلى عمل البوليس⁽¹⁾.

أما عن المخصصات المالية السنوية فيكفي أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر ميزانية سنة (65 - 66م) وسنة (67، 68م) لنرى الفرق الواضح في العناية والدعم بين القوات المسلحة وقوى البوليس.

أ - ففي سنة 65، 66م بلغت مخصصات البوليس في الميزانية العامة للدولة مبلغ (13,769,000) مليون جنيه ليبي في حين كانت مخصصات الجيش لنفس السنة (9,250,000) مليون جنيه ليبي.

ب - وفي سنة 68/76م بلغت مخصصات البوليس (23,650,000) مليون جنيه ليبي حين كانت مخصصات الجيش لنفس الفترة (559 و 000 و 14) مليون جنيه ليبي⁽²⁾.

وبالرغم من الإمكانات المتاحة من حيث القوة البشرية والتسليح والمخصصات المالية إضافة إلى الدعم اللامحدود من النظام الملكي المنهار إلا أن هذا النظام الأمني لم يستطع استغلالها على الوجه الأمثل نظرا لعدم قدرة قيادة البوليس على التحرك السليم فكانت الفوضى وكان التخطيط الإداري ضاربا أطنابه والأمية متفشية على مستوى الجهاز كله. لذلك نلمس بوضوح عيوب عديدة منها ما يتصل بالبناء التنظيمي ومنها ما يتصل بقيادة البوليس ووضعيتهما يمكن إجمالها فيما يلي:-

- 1 - افتقار البناء التنظيمي إلى أجهزة متخصصة ومتفرغة لأعمال التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق على مستوى ديوان الوزارة مما يؤدي إلى اختلاف نظم وأساليب العمل البوليس في كل منها وعدم وجود نظام موحد لعمل شئون الضباط في مختلف الإدارات العامة والحكومات في كافة أنحاء المملكة مما ترتب عنه عدم وجود أساس ثابت لخدمة ملفاتهم من حيث الشكل والبيانات وتوحيد دليل الملفات وتحديد أقدمية الضباط العاملين في البلاد بأسرها الخ.
- 2 - عدم وجود أجهزة استشارية ورقابية لمعاونة الإدارة العليا بالوزارة كاجهزة النقاش العام والتنظيم والإدارة والشئون العامة وأجهزة الخدمة والتدريب على مستوى عام موحد.
- 3 - عدم اعتماد مبدأ التخصص في مختلف الأعمال والمجالات الأمنية لخلق الكفاءة والخبرات في الأجهزة المركزية سواء على مستوى الوزارة أو مستوى رئاسة قوة الأمن في أي جهة لنقدم خبرتها التي تخصصت فيها لكافة أجهزة البوليس التي تنضوي تحتها.
- 4 - قيام بعض الأجهزة باختصاصات تخرج عن نطاق مهامها نظرا لعدم وضوح الاختصاصات من ناحية وللتنضرب الحاصل في التعليمات الشفوية والكتابية من ناحية أخرى.

(1) رائد منصور أحمد عون، (مح) من، 42. بين وزير الداخلية أمام المواطنين بمعرض طرابلس الدولي (مح) من، 12.

(2) رائد منصور أحمد عون، (مح) من، 43.

- 5 - عدم الاتساق في التقسيم الجغرافي الذي استخدمته قوى البوليس في تقسيم الحكومات مع التقسيم الإداري للدولة في المجالات الأخرى⁽¹⁾.
- 6 - بالرغم من ظهور مساحة من التكامل على البناء التنظيمي الذي يبرز نوعاً من الوحدة على جهاز البوليس للدولة إلا أن الواقع يظهر الاختلاف في أمور كثيرة منها القيوة والتدريب وأساليب العمل والنواتج التطبيقية وكيفية الأمور التي تعرف أثناء العمل.
- 7 - الاعتماد في اختيار منتسبي البوليس وترقيتهم على أساس قبلي حسب الولاء للنظام القائم دون اعتبار للأهمية أو الكفاية في العمل أو المستوى العلمي.
- 8 - توجيه البوليس إلى القيام بأعمال لا صلة لها بالمحافظة على الأمن مثل تزوير الانتخابات والاشتراك في المسيرات المزيفة لتحقيق مآرب معينة باسم الشعب رغم أن فرق البوليس هي التي قامت بها مرتكبة الملابس المدنية.
- 9 - عدم إغارة أي اهتمام لإنشاء علاقات وثيقة بين منتسبي البوليس أو بين هؤلاء وجماهير الشعب الليبي بل وجه النظام هذا الجهاز الرهيب إلى القمع والتكبل مما سبب حقداً وكراهية لا حدود لها⁽²⁾.

هذه بوجه عام وبصفة إجمالية العيوب التي يمكن الإشارة إليها في البناء البوليسي خلال العهد الملكي. فبما تراءى هل استمر وضع الشرطة كما هي عليه أم تم تطويره وتزويده بإمكانات وفنارات فعالة لبلوغ غاياته وأهدافه الإنسانية النبيلة في المحافظة على أمن الوطن والمواطن.

ثانياً:- نظام الأمن في عهد الثورة:-

حينما قامت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة في عام 1969م، وجدت نظام الأمن كغيره من أنظمة الدولة الأخرى يعاني من قلة التنظيم وموه التخبط وفساد الإدارة والاحتراف عن غاياته وأهدافه⁽³⁾.

وحيث أن مفهوم الثورة هو التغيير الجذري للواقع الموجود لتلق جذور الفساد والتفنج وإقامة صرح بناء جديد يتم فيه تلاقي جميع جوانب النقص والقصور التي كانت في النظام السابق وقد سارت الثورة في هذا المجال بمرق الأمن على مراحل ثلاثة:-

الأولى: تقوم على أساس إعادة تنظيم الأمن وفقاً للأسس العلمية الإدارية الحديثة لتحديد مفهرمها ومنطلقها الثوري الجديد باعتبار أن (الشرطة في خدمة الشعب).

الثانية: تدعيم جهود الشرطة بالمساهمة الجماهيرية «الأمن الشعبي بالمحلات، الأمن الذاتي بالمنشآت».

(1) مذكرة البناء التنظيمي لأجهزة الأمن بوزارة الداخلية. مقدمة من الإدارة العامة للتنظيم والإدارة بدون تاريخ من 1 بتصرف، رتد عمر فوير (م-س) ص. 47.
(2) بيان الأخ وزير الداخلية أمام المواطنين بمعرض طرابلس الدولي (م-س) ص. 12، 13، 15.
(3) بيان الأخ وزير الداخلية في لقائه بالمواطنين بمعرض طرابلس الدولي (م-س) ص. 12، رتد عمر فوير، تطهير الشرطة في ليبيا (م-س) ص. 49.

الثالثة: مرحلة تأهل وتبلور فكرة المساهمة الجماهيرية وصور قانون الأمن الشعبي المحلي رقم 18 لسنة 85م ولائحته التنفيذية⁽¹⁾.

وسنحرص للمرحلة الأولى بصفة تفصيلية وتوضيح عاجل للمرحلتين الأخريتين على أننا سنتحدث عنهما تفصيلاً في القسم الثالث من بحث.

أولاً:- مرحلة إعادة تنظيم مرفق الأمن:-

نظراً لأهمية قطاع الأمن وحيويته بالنسبة للبلاد، فإن الثورة أولت اهتمامها من اللحظة الأولى لتبليجها حيث أسندت إدارة مرفق الأمن على مستوى الجمهورية كلها لأحد أعضاء قيادة الثورة وكونت لجنة متخصصة للنظر في تنظيم الشرطة بتاريخ 25/10/69م⁽²⁾ وفق المفاهيم والمنطلقات الثورية الجديدة التي تقادي بها الثورة والمتمثلة في ضرورة إيجاد جهاز قوي وقادر على أداء مسؤولياته مع العمل على تغيير صورته البشعة التي تجسدت أبان العهد الملكي بحيث يكون أداة لخدمة الجماهير وتحقيق طموحاتها في حياة آمنة ومطمئنة لا ظلم فيها ولا عدوان.

وقد أسند لهذه اللجنة دراسة الأوضاع الإدارية وإرساء قواعد البناء التنظيمي الجديد بما يضمن تحديد الاختصاصات وتقسيم الأعمال والمسؤوليات على النحو الذي يكفل دقة الإشراف وحق التوجيه وسرعة الأداء، وتبسيط الإجراءات بما يخدم مصالح المواطنين وقد عكفت اللجنة على مهمتها بكل صبر وإخلاص وتقاني مستهدفة في عملها بأحدث القواعد العلمية في المجالات الشرطة والإدارية مع تطويع هذه القواعد وفق الأوضاع الإدارية والاجتماعية التي تتمشى مع ظروف بلادنا وإمكانياتها وقدراتها البشرية والمادية وتقسيماتها الجغرافية قدر الإمكان. وقد توصلت اللجنة إلى وضع بناء تنظيمي لجهاز الأمن في ليبيا يقوم على المبادئ والأسس التالية:-

- أ - توحيد القيادة العليا لمرفق الأمن وقد تجسدت في وزارة الداخلية لضمان فاعلية الإشراف والتوجيه والتنسيق والمراقبة.
- ب - إنشاء أجهزة متخصصة ومنفردة لأعمال التخطيط والتنظيم والتجهيز وذلك لخدمة الأجهزة التنفيذية لمراقبات الأمن على مستوى الجمهورية كلها.
- ج - الأخذ بمبدأ التقسيم النوعي والتخصص للعمل عند تحديد مستويات الإشراف.
- د - اعتماد مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ في أداء الأعمال والواجبات الأمنية.
- هـ - تقسم الجمهورية العربية الليبية إلى ثلاث عشر وحدة إدارية متمشية مع التقسيم الإداري للدولة وتحقيق متطلبات الأمن بالبلاد، وأطلق على كل منها اسم (مراقبة أمن)⁽³⁾.

(1) كتب الإجراءات التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي، لجنة اللجنة الشعبية العامة للحل، مطبع الثورة العربية، 1985م، ص. 11 - 25.

(2) رافد عمر قويدر (محرر)، ص. 49.

(3) مذكرة البناء التنظيمي لأجهزة الأمن بوزارة الداخلية، الإدارة العامة للتنظيم والإدارة، ص. 2. وزارة الداخلية في خمس سنوات من عمر الثورة، إدارة العلاقات العامة، 1974م، ص. 15.

Harold D. Nelson, Libya. A country Study Ibid. P. 272.

وقد انطلقت جميع الإدرات والمراقبات تعمل كل في أداء واجبتها ومهامها وفقاً للتخطيط الجديد بكل اندفاع وحيوية مما وفر للمواطنين الطمأنينة والاستقرار كما لم يشعر بها من قبل. وقد استطاعت الشرطة أن تنف على قدميها ثانية لأداء مهامها الإنسانية التي لا يتصور الاستغناء عنها طالما وجدت حضارة تقوم على مجتمع واعى ودولة قائمة. وقد لقيت الشرطة رعاية وغذية كاملة في عهد الثورة وقيادتها الحكيمة وبالأخص في الفترة التي تولي فيها الأخ الرائد الخويلدي الحميدي⁽¹⁾ مسؤولية تسيير مرفق الأمن والشرطة تمثلت في الجوانب التالية:-

أ - توفير الإمكانيات اللازمة لأداء العمل الشرطي من أسلحة ومعدات وآليات ومهمات مختلفة ومباني ومقر مناسبة.

ب - التأكيد على أهمية مرفق الأمن وضرورته لتأمين المجتمع والثورة وإعطائه كافة الصلاحيات وإتاحة كل الوسائل والسبل الكفيلة بدفع الشرطة لأداء دورها على أحسن وجه وتحقيق العديد من النجاحات⁽²⁾.

ج - تدعيم جهاز الأمن على مدي السنوات الأولى من عمر الثورة بالطائرة بأعداد هائلة من الضباط الشباب المستترمين ثوريا والمؤهلين بفكر الثورة قولاً وعملًا والذين استطاعوا أن يعيدوا لمرفق الأمن أهميته وفاعليته حتى استطاع أن يؤدي دوره كاملاً غير منقوص بما لديهم من إمكانيات البذل والعطاء في هذا الميدان الحيوي الهام تطليماً وثقافة وخبرة خاصة تلك الدفقات من خريجي كلية الحقوق⁽³⁾ وخريجي كلية الشرطة وقد اعتمد مبدأ تطعيم الجهاز وتدعيمه باستمرار بإنشاء كلية للشرطة في بلادنا لضمان تخريج إعداد مناسبة من الضباط الأكفاء والمؤهلين لقيادة كافة مرافق ووحدات الأمن في الدولة بعد إعادتهم جيداً وفق الأسس والمنطلقات الجديدة لمرفق الأمن.

د - إصدار العديد من القرارات التنظيمية لكافة وحدات الشرطة بما يتماشى والأهداف المتوخاة منها⁽⁴⁾ توجت بإصدار القانون رقم 6 لسنة 72م الذي جسد لأول مرة وحدة جهاز الأمن في الدولة الليبية وتلافي العيوب التي كانت في القوانين التي سبقته وحقق العديد من التفاتح من أهمها:-

هـ تغيير مسمى البوليس بالشرطة تبعاً بهذه التسمية⁽⁵⁾ وإضفاء الصفة المدنية على الجهاز مع احتفاظه بروح الضبطية والنظام.

(1) الرائد الخويلدي عسو بلز في قيادة ثورة الفاتح، تولي العديد من المسؤوليات الجسيمة الهامة، ومن أبرزها منصب وزير الداخلية والحكم المحلي، وقد شهدت أجهزة الشرطة في عهده دعماً لا حدود له، وكان له الأثر الكبير في نهضة الجهاز وتكرهه على أس علمية حديثة مكنته من الحصول على إعجاب المواطنين ودعهم له في أدائه لزمته الإنسانية النبيلة.

(2) خطاب الأخ قائد الثورة في مجلس شئون الشرطة بوزارة الداخلية بتاريخ 76/2/26 بطرابلس - مطبعة الشرطة.

(3) وزارة الداخلية في خمس سنوات (م.س) ص. 16، د. هري حبيب. ليبيا بين الماضي والحاضر. ترجمة شاكور إبراهيم، مطبوعات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ط1 لسنة 1981م. ص. 44.

(4) راد عمر فيدر (م.س) ص. 68.

(5) Harold D. Nelson, Libya A country Study Ibid P 271

== صمم حقوق العاملين.

== تحديد المهام والمسؤوليات والاختصاصات الملقاة على عاتق رجال الشرطة.

== الأخذ بنظام الحوافز عن طريق العلاوات والمكافآت والترقيات التشجيعية على اختلاف أنواعها.

== التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية بما يمنع التضارب بينها في الاختصاصات ويحقق مصلحة الوطن والمواطن.

ومن ذلك نرى أن إعادة تنظيم مرفق الأمن في ليبيا بعد قيام الثورة مباشرة خطوة إيجابية تطلبها طبيعة المرحلة ومصصلحة الوطن وضرورات الأمن القومي لما كان عليه مرفق الأمن بالمرضى ولخلفه شرطة جديدة تتحمل مسؤوليات وأعباء المحافظة على الأمن في العهد الجديد وتحمي المكاسب والقيم الاجتماعية والحضارية التي يعتز بها المجتمع ويحرص عليها. ونحن لا نبالغ إن قلنا أن أجهزة الأمن في بلادنا لم تعرف التنظيم الإداري بمفهومه العلمي إلا بعد قيام الثورة وليس أدل على ذلك من المقارنة التي قمنا بها بين التنظيم السابق والتنظيم الحالي والتي توضح بجلاء الأخطاء العلمية والعملية التي يعاني منها التنظيم السابق⁽¹⁾.

وبالرغم مما تقدم ذكره يمكن أن نجد بعض المآخذ التي تعوق التنظيم الجديد نجملها فيما يلي:-

1 - نلاحظ على البناء التنظيمي الجديد التعدد والتضخم والمبالغة في إنشاء العديد من الإدارات العامة والإدارات الفرعية والأقسام والوحدات الإدارية الأخرى على نسق النظام الشرطي في مصر مما أدى إلى الاحتياج إلى أعداد هائلة من القوة البشرية من كافة الرتب للعمل بهذه الوحدات الإدارية على اختلاف أنواعها. وإن كان مثل هذا النظام يجد مبررات تطبيقه في مصر في توفر القوى البشرية من ناحية وعراقلة النظام الشرطي من ناحية أخرى فإننا هنا لا نرى داعياً لذلك فيكون الاستعانة بعدد من الإدارات المتخصصة للتنظيم والتخطيط والمتابعة مع التركيز على الأعمال الشرطية والواجبات الأمنية الميدانية في مراقبات الأمن لتستوعب أغلب أفراد القوة بما يعود على الأمن والبلاد والمجتمع بالخير العميم.

2 - أن مقصد الثورة من إعادة تنظيم جهاز الشرطة هو خدمة الجماهير وتبسيط الإجراءات وجعلها ميسورة لكل من يطلبها، والذي يلاحظ أن تعدد الإدارات وتعقد الإجراءات حتم ضرورة مرور أية معاملة للجمهور على عدة جهات وهذا يستغرق جهداً ووقتاً يؤثر على أجهزة الأمن والمواطنين على السواء.

3 - بالرغم من تطهير جهاز الشرطة من بعض العناصر الغير صالحة للعمل الشرطي نظراً لنقصي الأمانة بينها إلا أننا نلاحظ أنه حتى الآن لا يزال العديد من هذه النوعيات الغير منتجة على رأس هذا الجهاز، مما سبب عراقلة في أدائه لمسؤولياته.

(1) رائد عمر فوير. تطوير نظم الشرطة في ليبيا (مجلد) ص: 68.

وبحسب لا نجد مبررا لهذه المهادنة خاصة بعدما توفرت بأعداد هائلة من شبكات الثورة المتعلم والمزدهل والمفتزم والذي اكتسب خبرة لا يستهان بها في عهد الثورة⁽¹⁾.

وقد تكون هذه الثغرات وغيرها هي التي استدعت إجراء التعديلات التي حصلت في كينون التنظيم الإداري في جهاز الشرطة حيث تم تجميع أجهزة الأمن والقضاء والنيابة في إطار واحد تحت لواء (اللجنة الشعبية العامة للحل) وعلى أنقص من إقتضاء الأمن تم إنشاء «مجالس اللجان الشعبية للحل بالبلديات» يتم اختيارهم عن طريق التصعيد من المؤتمرات الشعبية ليتولوا تنفيذ السياسة التي تقرها الجماهير في مجالات الشرطة والأمن والعدالة بوجه عام كل في نطاق أمانته. على أن يتم التنسيق والتعاون بين كافة هذه اللجان الشعبية للحل عن طريق ديوان الأمانة بطرابلس الذي يمثل أداة استشارية فنية أكثر منها سلطة رسمية كما هو الحال عليه في كافة التنظيمات الوزارية المعتمدة في العالم في الأنظمة التقليدية

ثانيا: مرحلة تدعيم جهود الشرطة وموازنتها المعاصرة الجماهيرية:-

بالرغم من المجهودات الجبارة والخطوات الرائعة التي قامت بها الثورة في مجال إعادة تنظيم الشرطة وتطويرها ودعمها بكافة الإمكانيات البشرية والمادية وتزويدها بالأساليب العلمية والأدوات الفنية المتقدمة حتى أصبحت بحق تجسد المبدأ القائل بأن «الشرطة في خدمة الشعب» وحظيت برضا الجماهير التي عبرت عن ذلك أكثر من مرة في مؤتمراتها الشعبية الأساسية وتوجت ذلك بقراراتها الصائبة في مؤتمر الشعب العام الذي يقضي بضرورة دعم الشرطة بكافة الإمكانيات التي تحتاجها اقتناعا بدورها الهام وتقديرًا لجهود منتسبيها المتواصلة والمخلصة في خدمة الوطن والثورة⁽²⁾.

لم تكف الثورة بذلك كله، بل أنها أحست بالمسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق الشرطة خاصة بعدما توسعت اختصاصاتها وأصبحت تتولى القيام بالوظيفة الاجتماعية المتمثلة في خدمات يومية وإدارية وإرشادية لمساعدة الجمهور إضافة إلى مهامها التقليدية المتصلة بالوظيفتين الإدارية والقضائية التي تحتم عليها التدخل في العديد من الأمور حتى لا تكاد نجد عملا إلا والشرطة لها فيه إصبع أو عين أو أذن، تعمل وتزري وتسمع خدمة للشعب والثورة لتأمين الوطن والمواطن.

وتقديرًا من الثورة للشرطة وتدعيمًا لها جثت الجماهير على التعاون مع الشرطة وموازنتها بكل ما تملك من إمكانيات وقدرات سواء بالمشاركة في القيام بالحراسة الذاتية في المنشآت الاقتصادية والمصانع والمرافق العامة وهذا يعرف بـ«الأمن الذاتي» أو

(1) نحن لا ننفي التهم على أحد بقدر ما نسعى إلى صالح الجهاز الأمني والمجتمع في أداء العمل للأصل والمسؤوليات الأمنية بما يحقق الفيلت والأهداف المرجوة.

(2) فطر تلك في محضر اجتماع الأخ قائد الثورة «الحفيد مصرق قذافي» بقاء الشرطة في مقر وزارة الداخلية بطرابلس بتاريخ 26/2/76م. مطبوعة للشرطة ص. 6، 16، 19. وفي هذا المعنى يقول الأخ ج/أ أول محمد المصري: خلق كان موقف الشعب العربي الليبي في مؤتمر الشعب العام وتأييده المطلق للشرطة لتعريف على أن للشرطة تحركات بالقتل من جهاز قمع وإرهاب وتسلط إلى أداء من لوت الثورة والبناء وعرف عام وجوي لخطة الشعب» نفس المصدر ص. 19.

بالاتصاء تحت لواء الأمن الشعبي في المحلات والأحياء الشعبية السكنية⁽¹⁾ هذا بالإضافة إلى التعاون في أمور أخرى عديدة نص عليها القانون تتمثل في:-⁽²⁾

♦ التبليغ عن الجرائم عند وقوعها والإدلاء بأية معلومات تفيد التحقيق مهما كانت بسيطة وهامشية في نظر المواطن⁽³⁾.

♦ القبض على المجرم المتلصق بجناية أو جنحة إذا أمكن ذلك وتسليمه إلى أقرب مركز الشرطة أو رجل من رجال السلطة العامة.

♦ الإدلاء بالشهادة أمام المحقق في مركز الشرطة أو النيابة العامة أو أمام المحكمة.

♦ معاونة رجال الشرطة في عمليات القبض والضبط والإحضار متى ما طلبوا منه ذلك.

♦ الالتزام باحترام القوانين واللوائح والنظم ومساعدة رجال الشرطة في تطبيقها واحترامها.

ونظرا لحدائث التجربة وجدتها وقلة وعي المواطن لها إضافة إلى أنها لم تحاوز سنين معدودة في تطبيقها واستيعابها فإننا نلمسنا بعض جوانب القصور فيها نجعلها فيما يلي:-

1 - جنوح العديد من أمانات اللجان الشعبية للعدل بالبلديات نحو الاستقلالية التامة عن ديوان الأمانة وعدم احترامها للقرارات والتعليمات التنظيمية التي تصدرها بل في أغلب الأحيان تمتنع عن تنفيذها.

2 - توزيع أغلب المخصصات المالية للأمانة على أمانات اللجان الشعبية للعدل بالبلديات مما خلق ضعفا في قدرات ديوان الأمانة على توفير احتياجاته من السيارات والمعدات الفنية وصيانة المباني وترميمها.

3 - الرغبة التامة لدى أمانات اللجان الشعبية النوعية للعدل في تغيير نظم وأساليب العمل الشرطي وتطويره دون إعطاء أي اهتمام لبحث وتحصيل ما سبق العمل به للاستفادة منه في الوصول للأحسن والأفضل أو على الأقل الاسترشاد به باعتبارها تجارب أمنية عايشتها أجهزتنا الأمنية.

4 - قصر تصعيد أمناء اللجان الشعبية للعدل بالبلديات على مواطنين من خارج جهاز العدالة الجنائية جعل هذه المسؤولية الكبرى قد تمسند لأشخاص غير أكفاء وغير مؤهلين مما جعلهم يرتكبون في تفسير هذا المرفق وإلحاق العديد من الإضرار بمصالح المواطنين وتدمير الأجهزة الأمنية القائمة حيث أنها تبقى حائرة بين التعليمات والأوامر الغير مدروسة والمتناقضة والمتعددة.

(1) لئلا تعرض لهذا الموضوع في القسم الثالث من دراستنا لارتباطه بالمساهمة الجماهيرية في أربابا والتي سننتقل دراستها تفصيلا من نواحي قانونية وواقعية وتقييمية، ونستطلع آراء الجماهير والمختصين حولها لضمان تكامل البحث.

(2) قانون الإجراءات القانونية الجنائية المدة (15).

(3) مساهمة الجماهير في مكافحة الجريمة. مجلة الأمن الوطني. الجزائر العدد 14 لسنة 1980م. ص. 2.

ولقد كن هذا هي بداية التجربة التي تأسست أخيرا وتم تطويرها وتلاقي عيوبها وترشيد القتمين عليها. كما سيأتي بيانه في القسم الثالث من بحثنا هذا سيما يحقق الأمن ويعم الطمأنينة والاستقرار في ربوع بلادنا.

ثالثا: مرحلة تأمل وتبلور فكرة المساهمة الجماهيرية وظهور قانون الأمن الشعبي المحلي:-

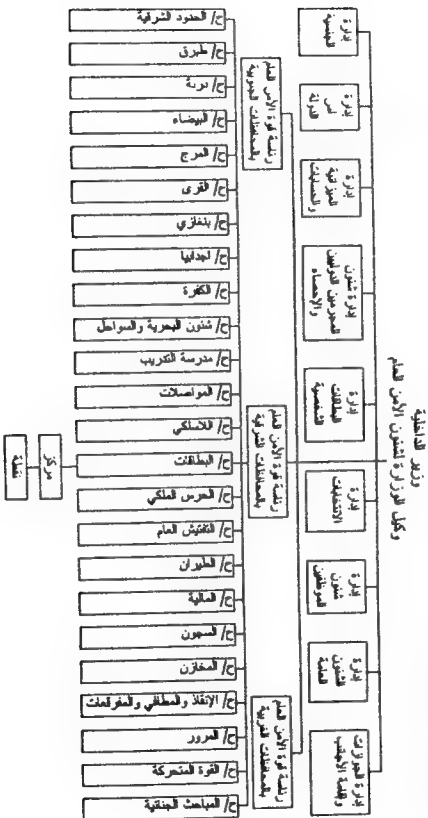
عقب تطبيق فكرة المساهمة الجماهيرية في بلادنا بعد إعلان قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977م على مستوى المحلات والأحياء الشعبية في صورة أمن شعبي وعلى مستوى المصانع والمؤسسات والمرافق العامة في صورة أمن ذاتي بحيث يتم تأمين الأحياء الشعبية بواسطة المقيمين فيها وحماية المصنع والمرافق العامة بمعرفة العاملين والمنتجين والموظفين في صورة حراسة ذاتية تطوعية بالتناوب فيما بينهم باعتبار أن الأمن مسئولية مجتمعية يجب على الجميع المشاركة فيها وتحمل أعبائها.

وقد أعدت برامج تدريبية سريعة للمتطوعين في عين المكان وقد اندفعت الجماهير للالتحاق بهذه الفرق على اختلاف أنواعها تبعاً للإحصائيات المرفقة والتي تبين الزخم الشعبي اللامحدود في بداية تطبيق البرنامج⁽¹⁾.

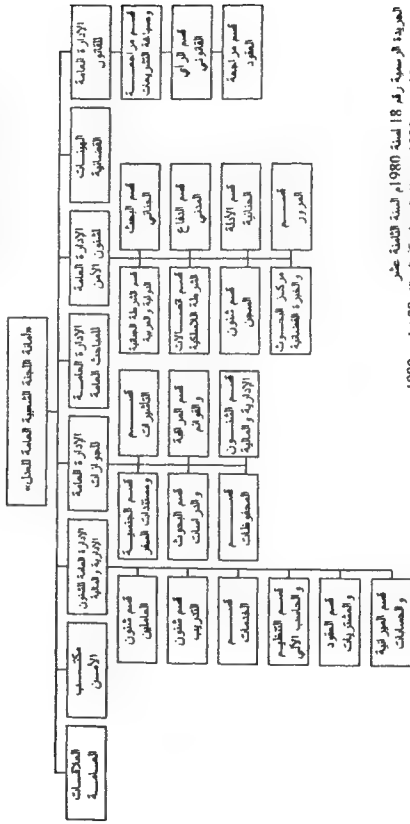
غير أن هناك صعوبات عديدة تمثلت في عدم وضوح الاختصاصات والمسئوليات وعدم وجود ضمانات للمتطوعين والتحاق العديد منهم بالخدمة الوطنية مما أثر على فاعليتها وجوانب نجاحها. لذا فقد صدر قانون الأمن الشعبي المحلي تحت رقم 18 لسنة 1985م ولائحته التنفيذية الذي نظم عملية المساهمة بكافة جوانبها وتجاوز كافة السلبيات كما سيتم بحثه وتوضيحه⁽²⁾.

(1) فطر تامل ذلك بالقسم الثالث من هذه الدراسة.
(2) كتب الإجراءات التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي ولائحته التنفيذية رقم 610 / 1985م. اللجنة الشعبية العامة للحل. مطبع الثورة العربية، طرابلس ص. 19 - 25.

خريطة تنظيمية لجهاز الشرطة
للوزارة الداخلية قبل الثورة

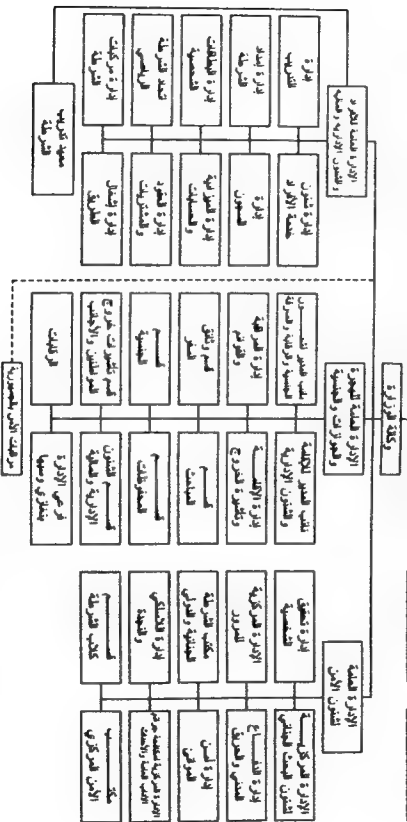


قورامين الشعبية العامة للحل رقم 271 لسنة 1980م
مصادر بتاريخ 18 مارس 1980م بشأن التنظيم الداخلي
لأمانة اللجنة الشعبية العامة للحل



العريضة الرسمية رقم ١٨ لسنة ١٩٨٠م السنة الثامنة عشر
الصادر في رقم ١٣ من مجلة الرسول في الموق 20 نوفمبر ١٩٨٠م.

إدارة الشؤون العلمية	الإدارة العامة للمباحث العلمية	الإدارة العامة للتعليم والإدارة	الإدارة العامة لشؤون الصحافة	الإدارة التقنية	الإدارة العامة للتوثيق فلم
-------------------------	-----------------------------------	------------------------------------	---------------------------------	--------------------	-------------------------------



اعتمد هذا الوباء للتطعيم بعد جيب كركر مجلس وكالة الثورة الفلسطينية في شهر يناير 1970م.

القسم الثاني

المساهمة الجماهيرية - تطورها - نماذجها وتطبيقاتها الحديثة

الفصل الأول: المساهمة الجماهيرية

التعريف بها - استراتيجياتها - جوانبها
المختلفة.

الفصل الثاني: المساهمة الجماهيرية في الحضارات
القديمة.

الفصل الثالث: المساهمة الجماهيرية في الحضارة
الإسلامية.

الفصل الرابع: المساهمة الجماهيرية في العصر الحديث.

- 1 - النموذج الغربي.
- 2 - النموذج الاشتراكي.
- 3 - النموذج العربي.

القسم الثاني

المساهمة الجماهيرية في الجوانب الأمنية

تمهيد:

«مساهمة الجماهيرية حديثة نسبياً فقد ظهرت مع بدايات الاهتمام بالتعقيد في الدراسات الاجتماعية خاصة تلك المتصلة بمجالات خدمة المجتمع في مطلع القرن الحالي وقد اعتمدت بذات كاسلر جوهري لتحقيق التنمية للمجتمع في العصر الحديث بوصفها جهوداً منظمة لتحسين أحوال المجتمع وحياته وتوظيف إمكانياته ومناقضته لتحقيق التكامل داخل المجتمع عن طريق الاستفادة من الجهود الذاتية.

وقد تناولت مؤتمرات الأمم المتحدة الإشارة إلى المساهمة الجماهيرية وحدث على الأخذ بها وتطويرها واعتمادها كأسلوب فعال لاستخدام الجهود الذاتية في تنمية المجتمع من خلال تحديدها للكيفية الإجرائية لتنمية المجتمع المحلي عام 1956م فصنت على أن التنمية يقصد بها:-

«عملية بواسطتها يمكن توحيد جهود المواطنين بجانب الجهود الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وربط المحيطات بالمجتمع الكبير ومساعدة المواطنين على المساهمة في تقدم الأمة»⁽¹⁾.

وهذا يحمل اعتراف صريح وواضح بأهمية الجهود الذاتية كمساهم فعال ومؤثر إلى جانب الجهود الرسمية.

فالمساهمة الجماهيرية مبدأ معتمد ومقبول في العادة بشكل أو بآخر في كل النظم الرأسمالية والاشتراكية مادامت تعمل في إطار الديمقراطية⁽²⁾ كوسيلة لتحقيق التكامل بين الجهود المشتركة للمواطنين من جهة والأجهزة المختصة بذلك من جهة أخرى. ولكي نصل إلى غايتنا وأهدافنا المرجوة من المشاركة الشعبية لابد من أن يكون التخطيط العام في الدولة قد أخذ في الاعتبار ما يمكن أن تسهم به الجهود المحلية في تحقيق تلك الأهداف وأن تعدد برامج وتوضع ترتيبات أساسية لضمان نجاح تلك المشاركة.

♦ ومن ذلك نرى أن المساهمة الجماهيرية سمة من سمات التقدم والديمقراطية في العصر الحديث ومن ثم تم إدخالها في كافة المجالات لمواجهة المقتضيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وللتغلب على كافة المشاكل والمصاعب التي قد تعترض وتعرقل سير الأمة فنجد المساهمة السياسية على مستوى أنظمة الحكم والمساهمة الإنتاجية في المصانع والمشاريع الزراعية والحكومية والمساهمة الاجتماعية للنهوض بالمجتمع ووقايته من عوامل التأخر والفقر والمرض والإجرام والاعتراف.

(1) أحمد مصطفى خاطر. طريقة تنظيم المجتمع. المكتب العلمي. الإسكندرية ص. 50.

(2) العمود الفكري مسير حكم يوسف - المشاركة الشعبية والأمن العام. الأمن العام ع. 93، إبريل 1981م مجلة العربية لطوم القرطبة. ج-ع. ص. 39.

♦ فالمساهمة الجماهيرية أصبحت قاسم مشتركاً وعصراً جوهرياً ومطلباً أساسياً لنجاح أي عمل وتقدم أي برنامج تقدم عليه الدول فلا بد من إقدام الجماهير الشعبية فيه لإتاحته ولضمان تحقيقه لأهدافه وغاياته⁽¹⁾.

ومن هذا المطلق نجد أن كافة الأنظمة الأمنية تعتمد اعتماداً جوهرياً على المشاركة الجماهيرية في تحقيق مقاصد النظام والأمن العام وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات وضمن فاعلية برامج الوقاية من الجريمة وطرق مكافحتها.

والمساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن - ليست وليدة العصر الحديث - بل كانت هي الأساس لتأمين الإنسان في الحضارات القديمة والوسطية - على مستوى العالم أجمع - وحتى مطلع العصر الحديث. في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية - وذلك من خلال الأنظمة القبلية والعشائرية وسيطرة الضوابط التقليدية المتمثلة في الدين والعرف والتقاليد المتأصلة في نفوس الأفراد والجماعات وقد حققت لفترة طويلة جداً الأمن والاستقرار للمجتمعات الإنسانية على مختلف مشاربها وهيئت لها ظروف العيش ومتطلبات التخصر والتقدم وال عمران الذي كان الإنسان ينشده ليضمن حياة هانئة آمنة ومستقرة ولذا حق القول «إنه من الثابت تاريخياً أن المساهمة الجماهيرية في منع الجريمة قد سبقت أي تنظيمات ابتكرها المجتمع للدفاع عن نفسه ضد الجريمة»⁽²⁾.

وعقب قيام الدولة الحديثة وتدخلها في سائر موافق الحياة في المجتمع واعتنائها بشؤون الأمن ومكافحة الجريمة، حل القانون محل أدوات الضبط الاجتماعي الأخرى التي تضاعف أثرها بشكل واضح حتى كاد أن يختفي، إلا أنه وجد أن القانون لم يستطع أن يقوم بالدور الذي كانت تقوم به هذه الضوابط وأن أي جهود رسمية لمكافحة الجريمة أو الوقاية منها يمكن أن يفضل ما لم تلق مساندة ودعم من الجمهور⁽³⁾، ولذلك اتجه الرأي إلى ضرورة إحياء وتنمية مشاركة الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها والعمل على المحافظة على الأعراف والتقاليد والقيم الدينية التي تدعم جهود الدولة لتساهم هذه الجهود مجتمعة في إيجاد عوامل الاستقرار والهدوء والطمأنينة إلى نفوس الأفراد وتهيئ للمجتمع مكانة الانطلاق إلى تحقيقه رفاهيته وزدهاره في كافة ميادين الحياة الرحبة الواسعة دونما عائق. هذا وسنؤولي فيما يلي:-

♦ التعريف بالمساهمة الجماهيرية واستراتيجياتها بوجه عام ثم نتطرق للمساهمة في مجالات الأمن بكافة جوانبها.

♦ ثم نعرض للمساهمة الجماهيرية في الحضارات القديمة والمساهمة الجماهيرية في الحضارة الإسلامية.

(1) Un ones Unies. Notes Sur la Recherche. Compte des études en Cours de- l'Institut. UNRSD n3 - 1960 P:36.

(2) د. سمير الجزوري. دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية. بحث ألقى في الحلقة الدراسية التي أقيمتها المنظمة الدولية العربية للتفاه الاجتماعي بطرابلس -ليبيا- في الفترة من 11 إلى 15 أكتوبر 1971م تحت عنوان - دور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها. ج. 4112.

(3) د. سمير محمد الجزوري. (م.س) 42:2.

Charles Wegg. Prosser The Police and thelaw P.213. Marshall. Clinard. Sociology of Deviant Behavior Ibid P.358.

قسم ثلثي: المساهمة الجماهيرية في الجوتب الأمنية

● وبختتم هذا القسم بالمساهمة الجماهيرية في العصر الحديث في كل من الدول الغربية المتقدمة والدول الاشتراكية والبلاد العربية، ونحدد خصائص وسمات كل منها لإمكانية الاستفادة منها في تقييم تجربة الجماهيرية في هذا المضمار⁽¹⁾.

(1) ينصب القسم الثالث من هذه الدراسة على تجربة الجماهيرية في مجالات المساهمة الجماهيرية في الجوتب الأمنية خلفياتها التاريخية، تطبيقاتها ومطلقاتها الأولية، فكلون الأمن الشعبي ولائحته التنفيذية، دراسة الإحصائيات وتوقع الاستبيان الذي أجري بهذا الخصوص. ومن ثم إمكانات المقارنة والدراسة والتطليل بالنظر إلى تجارب الأمم الأخرى.

الفصل الأول

المبحث الأول

المساهمة الجماهيرية واستراتيجياتها المختلفة

المساهمة الجماهيرية بوجه عام تعني تكثيف الجهود الجماهيرية «الأفراد والجماعات والجمعيات والمنظمات والوكالات» إلى جانب الجهود الرسمية لتحقيق صالح المجتمع ككل سواء بالمشاركة في التخطيط ووضع السياسات العامة أو في التنفيذ لتلك السياسات والبرامج أو الإشراف والمراقبة لمسيرها وذلك بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة والنتائج المتوخاة. فالمساهمة أو المشاركة تكون بانضواء الأفراد والجماعات في برامج عامة لخدمة المجتمع ولا تحقق أهدافها السامية إلا بتكاتف الجهود الشعبية الطوعية مع الجهود الحكومية الرسمية. فالجميع يعمل في خندق واحد لمواجهة الصعاب والمعضلات وليجاد الحلول المناسبة لها⁽¹⁾.

♦ والمساهمة تكون في أرقى صورها حين يشارك الأفراد والجماعات في وضع الخطط والبرامج وتحديد الأهداف العامة وسبل إنجازها والمراحل التي تمر بها والنتائج المترتبة عليها.

♦ وتكون مقتصرة على الجانب التنفيذي، أي مشاركة في تنفيذ السياسة العامة التي لم يتم المشاركة في صياغتها وإنما تم إعدادها من قبل المختصين.

وقد يكون دور الجمهور مقتصرا على الرقابة الشعبية العامة على عمليات التخطيط والتنظيم والتنفيذ كراي عام بحيث يبدي استنصاه وقبوله للجيد منها ورفضه واستنقاؤه للسيئ منها.

ولذا فإنه كلما كان البلد يعيش حياة أكثر ديموقراطية كلما نجد أن المساهمة الجماهيرية أخذت بعدا أكبر ودخلت في كافة ميادين الحياة وأصبحت جزءا من اهتمامات المجتمع وفاعلياته حيث أن عمليات المشاركة الشعبية مرتبطة ارتباطا وثيقا بنجاح الأنظمة الديموقراطية وأساسياتها.

ومن المهم أن نشير هنا إلى جملة من الحقائق المرتبطة بمفهوم المساهمة الشعبية⁽²⁾.

(1) Marshall B. Clinard. Sociology of Deviant Behavior Ibid. P.358 Charles Wegg. Prosser Ibid P.213.

(2) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالعراق. المشاركة الشعبية في تنمية الاجتماعية في القطر العراقي. دراسة مقدمة إلى المؤتمر الرابع لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب والمؤتمر الثامن عشر لغيره الثنتين الاجتماعية المنعقد في القاهرة في الفترة من 1 - 9 يوليو 1977. مجلة المركز ج 1 لسنة 6/5 لعام 1379/7 ص 142.

Whetn Kaufman. Public Administration and the Public. The Politics of Citizen Participation Random House. inc 1975. P.129.

- 1 - أن المشاركة أو المساهمة تعني التعاون مع الآخرين من أفراد المجتمع لتحقيق أهداف اجتماعية معينة وجدت منذ أقدم العصور إلا أنها كانت محكومة بتقاليد قبلية أو قيم دينية.
 - ب - أن المساهمة الشعبية بمعانيها التقليدية اقتصرمت على المجتمعات المحلية ذات الحدود الجغرافية والبشرية الضيقة ولم تكن متكاملة مع حركة المجتمع الكبير أو الأمة.
 - ج - لقد تعاطفت حركات المساهمة الشعبية مع تعاطف الوعي لأن السلطة السياسية هي تعبير عن إرادة المجتمع ومثله له.
 - د - إن غرض التنظيم بمعنى تعبئة الجهود، وفق تخطيط محدد واضح، هو أهم ما يميز المساهمة الجماهيرية الطوعية بمعناها الحديث، فقد أخذت الاتحادات والمنظمات الشعبية على عاتقها تنظيم عمليات المساهمة الطوعية في الأنشطة المختلفة للتنمية.
 - هـ - إن ضمور الخصائص القبلية في المساهمة الجماهيرية ترافق مع نمو المجتمعات المحلية الحضرية وتعد المشكلات الاجتماعية ومع نمو الأفكار السياسية الجمعية التي تؤمن بالتضامن الاجتماعي.
 - و - المساهمة الجماهيرية أصبحت مبدأ معمد ومأخوذ به في كل الدول دون استثناء وبدرجات متفاوتة وليس أدل على ذلك من أن أغلب دساتير العالم لا تخلو من النص على صورة أو أكثر من صور المشاركة الشعبية⁽¹⁾ الجماهيرية في جوانب الحياة المختلفة خاصة في الأمور التي تتعلق بالمواطنين مباشرة. وليس أنظمة الحكم المحلي القائمة على اللامركزية الإدارية إلا صورة من ذلك.
- استراتيجيات المشاركة:

إن مشاركة المواطنين أنفسهم في عمليات تنمية المجتمع وإعادة بنائه على أسس سليمة وفق متطلبات الجماهير وبما يحقق غاياتهم وأهدافهم المشتركة عادة ما يواجه بمصاعب تتمثل في كيفية المشاركة الجماهيرية باعتبارها عامل إيجابي في الاستفادة منها لتطوير المجتمع مع عدم إهمال الخبرات الفنية التخصصية للمتخصصين. وبمعنى آخر كيف نوفق بين تطبيق المشاركة واعتماد الخبرة كعنصر ضروري لنجاح البرامج والمخططات العامة لضمان عدم حصول أي تعارض بينها وتحقيق الصالح العام.

لقد أوجد علماء الاجتماع استراتيجيات عديدة⁽²⁾ لتحقيق هذا التوافق والانسجام دونما إهمال لأي من الجانبين ونكتفي هنا بالإشارة إلى أهم هذه الاستراتيجيات بحسب تصالها ببحثنا وهي على النحو التالي:-

1 - استراتيجية المشاركة كأداة تعليمية وعلاجية. Education - Therapy Strategy

(1) السيد الدكتور سحر حكيم يوسف، المشاركة الشعبية والأمن العام، (جس)، ص. 41.

(2) د. أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع (جس)، ص. 98.

Edmund M. Burke, Citizen Participation Strategies. Journal of the American Institute of Planners. Vol. 34, no 5. 1968. P. 135.

- 2 - استراتيجية المشاركة كأداة لتغيير المستوى. Behavioral change Strategy
- 3 - استراتيجية المشاركة كاستكمال لهيئة العاملين. Staff Supplement Strategy
- 4 - استراتيجية المشاركة كأداة للتعزيز والدعم. Gooptation Strategy
- 5 - استراتيجية المشاركة للحصول على تأييد المجتمع. Community Power Strategy

ويقصد بالاستراتيجية كأداة تنظيمية وعلاجية أن المشاركة تؤدي إلى تدريب المواطنين للعمل سوياً لحل مشكلات المجتمع وفي نفس الوقت ممارسة الديمقراطية، ودعم التعاون بين جماعات المجتمع كأحدى متطلبات التنمية والتقدم لنهضة المجتمع. كما تستخدم أيضاً المشاركة كأسلوب علاجي بغية تنمية الثقة بالنفس أو الاعتماد على الذات أو أن يكتشف الإنسان أنه من غير طريقة التعاون مع الآخرين لا يمكن أن يؤثر بفاعلية في تغيير المجتمع.

أما الاستراتيجية كأداة لتغيير السلوك ويقصد به أن المشاركة لها تأثير قوي على تغيير السلوك ويميل الفرد إلى التأثر بالجماعات التي ينتمي إليها، ولديه الاستعداد لقبول ما تصنع بهذه الجماعات من قرارات أكثر من استعداده لسماع نصائح الغير.

وتهتم هذه الاستراتيجية بتوجيه التغيير بالإضافة إلى إعدائه التأثير على سلوكه الفرد من خلال عضويته للجماعة بغية تنظيم المجتمع وإحداث التغيير في النسق أو الأنسق الفرعية.

بواسطة عوامل الضبط للأفراد، وتقوم هذه الاستراتيجية على:-

- أ - أنه من السهل إحداث التغيير في السلوك لدى الأفراد عندما ينتمون إلى جماعة أو أكثر من محاولة التأثير عليهم وهم فرادي.
 - ب - إن الأفراد والجماعات لا يمكن أن يقللوا القرارات التي تفرض عليهم ولكنهم يحدون دعم القرارات التي يشعرون من خلالها بالمساواة ويعملون على تنفيذ القرارات النابعة منهم خاصة أو ساهموا في صياغتها.
- ويقصد باستراتيجية استكمال هيئة العاملين أن المشاركة تكون كوسيلة لتغطية العجز في القوى البشرية للمنظمة نتيجة ندرة الموظفين أو قللتهم لاعتبارات تتصل بسياسة المنظمة أو قدرتها على تكاليفهم نتيجة اللجوء إلى المواطنين الذين يحدون بحق خبراء في مجالات المجتمع المختلفة خاصة في بعض المؤسسات والمشاريع التي تنسم بصيغة أهلية والتي لا تتطلب، مشاريعها ومهامها أعداد كبيرة من المتخصصين، وإنما يمكن للمتطوعين الماديين الذين أبدوا استعدادهم وانقلهم مع أهداف المنظمة ورغبتهم في المساهمة أو المساعدة في تحقيق هذه الأهداف بل وإن بعضهم لديه المقدرة والكفاية للمشاركة في صياغة سياسة المنظمة وإدارتها.

ولكن يجب التنويه بأن الاستفادة من خبرات المتطوعين واندفاعهم وحيويتهم إذا ما نجح في مثل هذه البرامج فإنه قد لا يتناسب مع بعض المهام الأخرى التي تتطلب قدرات

وغيرت غير عادية لا يمكن توفرها إلا لدى المهنيين المتخصصين لضمان فاعلية ومستوى الخدمة التي تقدم أو العمل الذي يمارس.

« أما استراتيجية التمييز فليتها تتحقق بمشاركة المواطنين في أي منظمة للتغلب على بعض المشاكل المتوقعة. وعلى ضوء ذلك.

فإن المواطنين لا يمكن اعتبارهم أداة والاعتماد عليهم للوصول إلى أصعب الأهداف التخطيطية للمنظمة أو المساهمة في تحقيق الأهداف ولكنهم بمثابة عناصر أساسية في إعالة العمل أو فشله في حالة عدم مشاركتهم. وإن إسهامهم أمر ضروري للتغلب على بعض الصعوبات. ولذلك يمكن تحديد مفهوم هذه الاستراتيجية لأنها عملية عن طريقها يمكن توفير عناصر قيادية تسهم في تحقيق سياسة المنظمة وضمان عدم وجود أي معوقات أو عراقيل تهدد استقرارها أو تمنع استمراريتها.

والتعزيز لا يخص المنظمات القائمة أساساً على التنوع بل أصبح قاسماً مشتركاً في الشركات والهيئات والمؤسسات العامة التي تتصل بالجمهور في خدماتها ولا تحقق نجاح مجهوداتها إلا بتكاتف وتآزر جماهيري يمد بمثابة تعزيز ودعم لا محدود في حوزتها تستفيد منه متى ما استدعي الموقف ذلك.

« وأخيراً استراتيجية الحصول على تأييد المجتمع وهذا لا يتأتى إلا بالمشاركة الفاعلة التي تضمن للمنظمات الأداة الفاعلة والقوة التي لا يستهان بها في عملها لبلوغ أهدافها المتوخاة وتنهج المنظمات أحد وسيلتين للحصول على القوة اللازمة لها: -

أ - الأولى تقوم بالاستيلاء على السلطة والنفوذ والتأثير عن طريقة ضم المشاركين في المنظمة من ذوي النفوذ في المجتمع وبذلك تمتلك نفوذ غير رسمي.

ب - الثانية تقوم على نظريات القوة ولكن تستلزم نهائيتها وتتوقع إحداث التغيير عن طريق مواجهة وتحدي مراكز القوة عن طريق قوة المصدر المنظم وجماعات المواطنين في إيجاد مراكز قوة جديدة لا تقوم على تملك الثروة أو المكانة ولكن على قوة الحجم أو التخصص، والتنظيم، وهذا النوع من المنظمات له القدرة على تحقيق التوافق من خلال مراكز القوة الموجودة سواء داخلها أو من خلال أسلوب علمها.

والمشاركة هنا في خضم هذه الاستراتيجيات على اختلاف أنواعها ومسمياتها نجد أنها تتفق في أن المشاركة قد تكون هدفاً في حد ذاته أو وسيلة لتحقيق الأهداف، إلا أنها جميعاً تتفق على أساس أن المشاركة مطلباً حيوياً بالنسبة للمنظمات سواء لإضفاء الشرعية عليها أو لتحقيق الاستقرار والاستمرارية لها⁽¹⁾.

(1) د. أحمد مصطفى خاطر. طريقة تنظيم المجتمع (م.س). 98.

Edmund M. Burke, Citizen Participation Strategies. Ibid. P.135.

Herbert Kaufman, Public Administration and the Public. Ibid. 192.

المبحث الثاني

المساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن

يقصد بها تآدي الجماهير - أفراد وجماعات - للمساهمة في الأعمال الأمنية بمختلف صورها بدءاً من أعمال الوقاية من الجريمة وأساليب مكافحتها إلى القيام بالتدويرات والتقدم بالتبليغات أو الإدلاء بالشهادة ومتابعة المجرمين ومساعدة الأجهزة المختصة في تفهيم والتعامل معهم وفق الأساليب المعتادة في هذا الشأن.

فالمساهمة الجماهيرية حركة عون ومساعدة ودعم وتأييد جماهيري من جميع المواطنين القادرين على تحمل هذه المسؤوليات لأجهزة الأمن المختصة والمتخصصة في أدائها لواجباتها المتمثلة في حفظ الأمن والنظام العام وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات وغيرها من الواجبات الاجتماعية والقانونية الأخرى.

فكل تعاون من هذا القبيل يقوم به المواطن من منطلق أن الأمن مسؤولية جماعية ومجتمعية يعد مساهمة جماهيرية.

ومن ذلك مري أنه لقيام المساهمة الجماهيرية لأبد من افتراض توافر عدة مكونات أساسية:-

- 1 - أجهزة رسمية نظامية متخصصة في أداء المهام والواجبات الأمنية.
- 2 - وجود مواطنين متطوعين يرغبون في المساعدة في أداء الواجب الأمني انطلاقاً من أن مسؤولية الدفاع عن الوطن في الداخل والخارج مسؤولية كل مواطن وموطنة.
- 3 - مهام ومسؤوليات وواجبات أمنية جسيمة تتولى القيام بها الأجهزة المختصة ولكن رغم الجهود المبذولة تبدو غير مكتملة وناقصة مما يترتب عليه الإخلال بالأمن العام.

وبتفاعل هذه العناصر الثلاثة تتضح لنا المساهمة الجماهيرية أكثر. فحين يتولى الأفراد والجماعات عن قناعة مساعدة الأجهزة الرسمية المختصة بالأمن في أداء واجباتها بأي صورة من الصور فهي تحمل معاني الدعم والمساندة والتعاون من أجل تحقيق المصالح العام المتمثل في توفير الأمن والتحرر من الخوف وإيقاص معدلات الإجرام والاحتراف إلى أدنى حد ممكن لخلق مجتمع فاضل آمن مطمئن لينطلق لبنائه إلى بناء الحياة التقدم والعمران والحضارة لأمتهم حتى تسود في مصاف الأمم وتعيد أجدادها الماضية وتطور حاضرها ومستقبلها إلى ما هو أفضل وأنجح.

والمساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن لها تطبيقات عديدة لا تدخل تحت حصر نبرز منها أهمها على مستوى المساهمة الجماهيرية المباشرة وغير المباشرة أي تلك التي تنطلق من الفرد مباشرة لتحمل التبعات الأمنية والمساعدة فيها، أو تلك التي يتولى المساهمة فيها من خلال جماعته أو المنظمة التي يتبعها أو المجلس الذي ينضوي تحت

لوائحه.

فالمساهمة الجماهيرية المباشرة تكون:-

- 1 - بالإبلاغ عن الجرائم والحوادث والأشخاص والأشياء المفقودة والمتورون عليها.
 - 2 - التقدم للشهادة أمام سلطات التحقيق للمساعدة في التعرف على الجاني أو إظهار أدلة مادية أو قرينة تمكن من الوصول إلى الحقيقة.
 - 3 - المحافظة على مسرح الجريمة كما هو دون تغيير لحين حضور مأمور الضبط القضائي.
 - 4 - عدم إخفاء أشخاص مطلوب القبض عليهم والإبلاغ عنهم والإرشاد عن أنسب الممرور إذا علم المواطن بمكانها.
 - 5 - التزام المواطن الذاتي باحترام القوانين والنظم المعمول بها في البلد وخاصة تلك التي لها صلة بعدد كبير من المواطنين مثل تنفيذ قانون المرور وإرشاداته وأدابه من قبل مستعملي الطرق العامة سواء كانوا سائقين أو مشاة.
 - 6 - المشاركة في عمليات الإنقاذ والدفاع المدني في أحوال الحرائق والكوارث والفيضانات والحروب... وما إليها من الحالات الطارئة التي تعرض حالة الوطن والشعب للخطر.
 - 7 - المشاركة في مقاومة الإجرام والاعتراف بملتطوع في فرقة الأمن بالمنطقة التي يسكن بها للعمل مع غيره من المتطوعين ورجال الشرطة للحفاظ على الأمن والمساهمة في رعاية الأحداث والمحكومين الذين أنهوا عقوباتهم وعادوا إلى المجتمع تائبين نادمين بمد يده إليهم ومساعدتهم على التكيف مع المجتمع وتوفير فرص عمل شريفة لهم حيث أنه من خلال جهود الأفراد تتكون الأعمال العظيمة وتظهر النتائج الباهرة خاصة في هذه الميادين⁽¹⁾.
- أما المساهمة الجماهيرية غير مباشرة فيمكن تحديدها في نماذج وأمثلة منها:-
- 1 - تشكيل لجان نسوية ومصالحة بين المتنازعين في الأمور البسيطة التي لا ترقى إلى طبيعة الجريمة والتي لا يخشى منها خطراً كبيراً عن المجتمع كالمشاكل الأسرية بين الزوجين والجيران ورب العمل والعامل. وعادة ما يتم تكوين هذه اللجان من رجال كبار في السن ومتعلمين ولهم صفة شعبية كالقيادات الشعبية أو الحزبية أو مختاري المحلات أو شيوخ القبائل لضمان الدراية والأهلية والقبول.
 - 2 - المشاركة في دراسة الوضعية الأمنية كل في نطاقه على مستوى المجتمع المحلي والبلدي وتقديم الآراء والمقترحات والحلول المناسبة لمشاكل الأمن القائمة والمساعدة في تنفيذها مع الأعوان المختصين بذلك. ويدخل في هذا الإطار تبادل الآراء

(1) تظر مساهمات المواطنين في برامج الجيرة وتأسيس المجتمع المحلي ورعاية الأحداث والمسجونين المفرج عنهم وأنظمة شرطة الفريق وغيرها من البرامج الأخرى التي سنعرض لها في الفصل الرابع من هذا القسم عند تعرضنا لتجارب الأمن بالدول المتقدمة والمتنامية على السواء.

ووجهات النظر مع المسئول الأمني ومحاولة خلق علاقة تتساور ومحاورة مستمرة لتأكيد إجراء التعاون والمساعدة والتأييد.

3 - المشاركة في متابعة ومراقبة وتقييم عمل الأجهزة الأمنية ومعرفة مدي كفايتها من علمه واحتياجها من الأفراد والآلات والمعدات الفنية لإمكانية النقد البناء والفرع الحلول المناسبة والمطلبة بمدها بما تحتاجه من إمكانيات حتى تكون أكثر أداء واجبتها⁽¹⁾.

4 - مشاركة الباحثين الأفراد والجماعات الأهلية التي تعد أكثر قدرة من غيرها على التحليل والدراسة والبحث وذلك بالقام بالاتي:-

« دراسة الظواهر الإجرامية ومحاولة تحديد أسباب الإجرام والاعتراف وإيجاد الحلول المناسبة لذلك أو المساعدة في التغلب عليها.

« تبني برامج توعية وتنكوف للجمهور للتعريف بأهمية الأمن والجهود المبذولة والنتائج المتحصل عليها والواقع الفعلي لحجم الإجرام من واقع الإحصائيات وتوجيه الجماهير للتعاون والمشاركة الإيجابية الفاعلة الواعية لما يحقق الأمن للمجتمع ويخلق للأجهزة المختصة منذ قوي ومعين يجعلهم يتفانون في خدمته بلقضى طلائعهم وإمكانياتهم.

« استحداث برامج لرعاية الأحداث ودراسة مشاكلهم ومحاولة خلق أجواء مناسبة لهم لشغل أوقات الفراغ للتغيس عنهم ودفعهم إلى مزولة أعمال مفيدة في بيئة صالحة ومناسبة.

« تبني برامج لرعاية المحكومين المفرج عنهم وأسرهم باحتضانهم وتكبير أماكن عمل لهم ومحاولة خلق رقابة شعبية على تصرفاتهم لضمان تكيفهم مع المجتمع مجددا.

5 - مشاركة في صورة برامج مشتركة بين المواطنين والأجهزة المختصة بالأمن بحيث يتم استحداث تنظيمات وممنوليات مشتركة تستوعب الفريقين للعمل سويا لمقاومة هذا العدو الشرس المشترك⁽²⁾.

الأجهزة المختصة بالأمن وعادة ما تكون قوى الشرطة وهذه قد وفر لها المجتمع من الإمكانيات المادية والبشرية والأجهزة الفنية والخبرات الفنية والتي تلبقت من البرامج التدريبية والدراسية والعمل الميداني ما يجعلها أكثر قدرة على أداء واجبتها.

فكل الدول وإن اختلفت في أي جوانب أعمالها واختصاصاتها فبها لا تحتل الإهمال في مرفق الأمن لاتصاله بالمرافق الأخرى وتأثيره عليها إضافة إلى حيويته وضرورته في فرض الهدوء والاستقرار الذي يحتاجه المجتمع لضمان سلامة مقوماته وإمكاناته ويحافظ على ما حققه من إنجاز وتقدم وحضارة.

ولذا فإننا نجد هذا المرفق قد جند كل قواه وسفر كل إمكانياته لأداء المهام المناطة

(1) السيد د. سمور حكيم يوسف (م.س. 43، 44.

(2) Ham Toch, Peace Keeping . Police . Prisons and Violence.

Lexington Books , Second Edition May 1979. USA - P.37, 38.

به على أحسن وجه ولكن في مواجهة:-

== التباين الإجرامي الجارف المتزايد بنسب مهولة حسب إحصائيات الجرائم ومعدلاتها السنوية لأغلب بلاد العالم⁽¹⁾.

== تشعب عمل الأجهزة الأمنية وتعددتها خاصة بعدما أصبحت للشرطة وظائف ذات طبيعة اجتماعية استغرقت جل وقتها وطاقاتها وإمكاناتها حتى قيل أن حوالي (60 إلى 80) من مهامها ذات طابع اجتماعي وخمسي ولا صلة له بتوقيفية من الجريمة ومكافحتها⁽²⁾.

== تنوع الجرائم وتعددتها وظهور موجات إجرامية من نوع جديد لم تألفه المجتمعات الإنسانية لظهورتها الباقعة على المجتمع والدولة وتجاورها إلى نول ومجتمعات أخرى كالإرهاب، التهريب، المخدرات، الاتجار بالبشر، خطف الطائرات وغيرها من الجرائم الكبرى التي أصبحت تحظى بجهود دولية لمكافحتها⁽³⁾.

== ظهور الديمقراطية الحديثة وتبنيها برامج التنمية والمشاركة الشعبية على نطاق واسع وفي كافة المجالات لحل المشكلات المزمنة للشعوب تفرض مزيد من المشاركة في مجالات الوقاية من الجريمة ومكافحتها ودعم ومساندة الأجهزة المختصة لتنفيذها.

كل ذلك استدعى المسمى لتحشد طاقات الجماهير وتوعيتها وإعلامها بالوضعية الحقيقية للجريمة وتطورها من واقع إحصائيات دقيقة وصانقة مع بيان الجهود المبذولة من قبل الأجهزة المختصة للوقاية منها ومكافحتها ونتائج ذلك.

وبين أن المسؤولية كبرى وتتطلب تركيز كل الجهود وحشد كل القوي المجتمعة في برنامج عام لتأمين المجتمع من أخطارها والتقليل من معدلاتها إلى أدنى حد ممكن.

فالشرطة ليست سوى جزء من البناء الكلي الذي يؤسسه المجتمع أو تنظم معين لمواجهة أشكال الانحراف التي يري ضرورة السيطرة عليها، وما لم يقبل المجتمع حقيقة أن منع الجريمة سواء على المدى القصير أو الطويل هو مسئولية كل فرد فلن يتحقق سوى تحسن هامشي في فاعلية الشرطة ولكي تحول هذا القبول الإضافي للمسؤولية إلى ممارسات عملية⁽⁴⁾ تحتاج إلى اهتمام دائم وفكر واعى منطلقه من كل المعنيين بالأمر سواء كانوا أفراد أو جماعات منظمات أو هيئات رسمية أو أهلية لدفع هذا القبول وهذا الحماس إلى منجزات اجتماعية باهرة تؤمن المجتمع من عوامل الإجرام وتزنع عن

(1) د. مصطفى الموجي، دروس في العلم الجنائي، (مطبعة) 289 - 1 - 291.

Charles Wegg, Prosser The Police and Law, Ibid. P.217.

(2) د. مصطفى الموجي (مطبعة) 500:1، ويؤكد على ذلك Marshall B.Clinard في كتاب Sociology Deviant وقت الشرطة المتغير للتعامل مع الجريمة لا يملك سوى (10٪ - 20٪) من وقتها. P.354. bid

(3) الجهود الدولية لمكافحة الإجرام الدولي تتخذ أشكال متعددة فهي جهود تشريعية لإبرام المعاهدات والاتفاقيات ووجود قضائية ويتم بنهوض القضاء الأجنبي بأعمال وإثبات مستحقة بكلها إليه القضاء الوطني. وجهود بوليسية تسمى إلى اكتشاف المجرم الهارب، والقبض عليه وتسليمه للدولة التي أساء إلى كرامتها وقتلها تشريعيها وقفا لتزاع القانون الدولي ومبادئ المساواة في المودة والحقوق والمعاملة بالمثل. د. عبد الوهاب حامد، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، مجلة الحقوق الكويتية ع 1 السنة 5 ص. 119.

(4) الدراسات الفعالة الأمم المتحدة الفاسد لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين. مجلة الدفاع الاجتماعي، العدد 6 لسنة 1977. ص. 85.

أفراد هواتف الرهبة والخوف من الجريمة والمجرمين وتفتح أفق صفحات مشرقة لعلاقات تعاون وتآزر بين الشرطة والشعب تطوي صفحات الماضي الكئيبة الذي عانت نتائجه على المجتمعات وأمنها واستقرارها كما أوضحنا ذلك في فترات الاستصغار والرجعية في مستقبل بحتا هذا.

ويمكن استنفار المواطنين وحثهم على المساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن بتقاضي عدة خطوات من أبرزها ما يلي:-

العلاقات العامة الجيدة بين أجهزة الأمن والجمهور يتم من خلالها تحسيس المواطنين بأن رجل الشرطة فرد من المجتمع كلف بإداء هذا الواجب، كما يكلف أي مواطن آخر بالتقيام بآلية خدمة مثله في ذلك مثل المعلم والمحامى والطبيب والمهندس والفلاح كل له دوره في المجتمع. فهو موظف عادي يؤدي واجبه بقفالة رسمية لا أكثر أي مواطن ببذلة⁽¹⁾.

هذا العمل وتلك المسؤولية قدم لها رجال الشرطة كل إمكانياتهم وطاقتهم ولكن كبر حجم المشكلة وتوسعها وتجدد الخوف من زيادة أخطارها استدعي التعريف بها وحث الجماهير على المساعدة في التصدي لها.

حوسائل الإعلام مدعوة للتعريف بالظواهر الإجرامية من واقع الإحصائيات والتعريف بالجهود المبذولة بشأنها وبيان خطر الجريمة والمهمل للحصول على دعم جماهيري بإثارة الناس وتحسيسهم للمساهمة والتطوع بأرائهم وتأييدهم ومشاركتهم المباشرة للوقاية من الجريمة ومكافحتها باعتباره واجب وطني لا يقل عن واجب الدفاع عن الوطن.

التفكير على المنظمات والجماعات والجمعيات والنوادي للشبابية والمؤتمرات والشعب الحزبية والمدارس والجامعات وأماكن التجمعات على اختلاف مشاربها لتوضيح الرؤيا لديها عن المشكلة بكافة أبعادها لكي يتم الاستيعاب والفهم والإدراك بجوانبها مختلفة وتتولى تهيئ منسوبيها وروادها على المشاركة، ومنى ما تم ذلك به يجب أن يلقي كل دعم ومساعدة من الأجهزة المختصة وكل تعاون وتآزر من رجال الأمن.

خلق اهتمامات محلية بالظواهر الإجرامية والصحي لإيجاد تطبيقات على مستوى الأحياء السكنية وأنظمة الجيرة للوقاية من الجريمة ومساعدة الأجهزة المختصة في ذلك.

حث الخبراء والمختصين بالدراسات الاجتماعية والقانونية والنفسية على الدراسة والبحث والتحليل والاستقصاء لهذه الظواهر الإجرامية ومحاولة معرفة الأساليب الطمينة لتفاديها واستغلالها في المجتمع أو في مناطق محددة منها والعمل على اقتراح الحلول المناسبة والإجراءات الضرورية للوقاية والمكافحة.

العمل على إحياء الضوابط التقليدية القائمة على القيم الدينية والأعراف والتقاليد

(1) David Menec. Le Rôle de la Police Ibid., P.421. Louise Christian. Policing By Coercion Ibid. P.207.

للمساعدة في التقليل من الجريمة والانحراف خاصة في المجتمعات المحلية والريفية التي لازالت تحتفظ ببعض إمكانيات وفرص نجاحها.

«وضع سياسة واضحة ومحددة المعالم للوقاية من الجريمة ومكافحتها يشارك فيها كل القطاعات المعنية على المستويين الرسمي والشعبي لتأخذ في اعتبارها كافة الآراء المقترحات على أن تنشر في كافة وسائل الإعلام وتوضح بشئ السبل لكل قطاعات المجتمع الذين يساهمون في تنفيذها كل بجهده وإمكانياته مهما كانت متواضعة.

«مسائل المتابعة والمراقبة والتقييم المستمر للبرامج المطبقة أمر ضروري لضمان الكفاءة والفاعلية والنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة⁽¹⁾.

«خلق حوافر وعوامل إيجابية وتشجيعية للعناصر النشطة من المتطوعين في إطار المساهمة الجماهيرية وخلق قيادات واعية منهم تنير الطريق لغيرهم من المواطنين ويكونون بمثابة قادة وفكرة في هذا البرنامج الاجتماعي الهام.

«توعية رجال الشرطة أنفسهم وتدريبهم وتأهيلهم لقبول مبدأ المشاركة الجماهيرية باعتبارهم يعملون في صف واحد ومن أجل هدف واحد مع المتطوعين من المواطنين للبرامج المعدة بهذا الخصوص وإلهامهم بأن مشكلة الجريمة وعوامل وأسباب وجودها وطرق الوقاية منها وأساليب مكافحتها تتطلب جهود مجتمعية مركزة وتكاتف وترابط منقطع النظير. لذا من الواجب أن يدركوا هذا وينسجموا معه فهما واستمابا وعملا وتطبيقا لضمان نجاح الخطط والبرامج المرغوب في تنفيذها بمشاركة جماهيرية.

«مهام الشرطة ومسئولياتها عديدة وتطبق على مستوى كل شبر من أرض ولذا فهي تستوعب العاملين في القطاع الأمني وغيرهم من المتطوعين من أفراد الشعب أيا كان عددهم فهناك مهام وقائية ومهام مكافحة بالإضافة إلى المهام الإدارية والقانونية والاجتماعية ويمكن للمواطنين المساهمة في أي منها على المستوى الفردي أو الجماعي.

أولاً: في مجال الوقاية من الجريمة:

يتمثل دور الجمهور في المجهودات التي يقوم بها الأفراد والجماعات لمنع وقوع الجريمة وإزالة عواملها والقضاء على مسبباتها، وقد يكون الفرد مؤدياً لهذا الدور بنفسه في إطار المجتمع وقد تقوم به جماعات تضمها هيئات وجمعيات مندية تتخذ صيغة اجتماعية غايتها حماية المجتمع وتثقيته من الشوائب والألران ووسائل الجمهور لأداء هذه المهمة عديدة ومتشعبة نتيجة كثرة الدراسات والتحليلات والاتجاهات السياسية والاجتماعية والعقابية. ويمكن ردها إلى العناصر الرئيسية التالية:-

- أ - تجارب الجمهور مع سياسة الدفاع الاجتماعي.
- ب - تجارب الجمهور مع اتجاهات السلطة في التجريم والعقاب.
- ج - تطوع الجمهور في أداء الخدمات الاجتماعية.

(1) John Alderson , Community Policing , Ibid. P.3.

د - تطوع الجمهور في القضاء على عوامل الإجرام.

وستتولى توضيح كل جانب منها على حدة بشيء من الإيجاز:-

أ - تجارب الجمهور مع سياسة الدفاع الاجتماعي:-

تدعو حركة الدفاع الاجتماعي كما يقول البروفيسور (جرماتيكا) إلى إحداث تغييرات جذرية في النظم العقابية لكي تصبح اجتماعية نفهم حقيقة الإيمان بشكل أفضل في حدود إدراك مطابقة ضمن إطار المجتمع الإنساني⁽¹⁾ وتقوم هذه الحركة على المبادئ التالية:-

1 - دفع الدولة للمضي إلى إزالة الأسباب التي من شأنها جعل الفرد قلقا ومضطربا ومناهضا للمجتمع.

2 - يجب أن يكون هدف الدولة بالدرجة الأولى العمل على تكيف الفرد مع المجتمع بشئى السهل، لا معاقبته بأشد أنواع العقوبات.

3 - إن عملية التكيف بين الفرد والمجتمع لا تقتنى عن طريق التقنن في العقوبة بل عن طريق إيجاد أساليب وقائية وتربوية وعلاجية.

4 - إجراءات الدفاع الاجتماعي يجب أن يؤمن بها الجميع. الدولة وكافة المنظمات والهيئات المدنية ويسعون إلى إيصالها إلى جميع التنظيمات الأخرى الموجودة لدخل المجتمع كالمصنع والمدرسة والحي والبيت.

5 - إن مذهب الدفاع الاجتماعي يكشف إلى معرفة طبيعة أحراف الفرد وتحديد درجة الأحراف وأسباب مناهضته للمجتمع وبالتالي يمكن تقرير الإجراء اللازم حياله على المستوى القضائي بحيث يكون الإجراء محددا وينتهي بعودة الفرد إلى المجتمع وقد أصبح قادرا على التكيف والاندماج فيه.

وتتولى المفاداة بهذه المبادئ الأساسية لحركة الدفاع الاجتماعي، العديد من المنظمات والهيئات الرسمية وغير الرسمية وذلك عن طريق دراسة شخصية المجرم ومعرفة أسباب انحرافه وعلاجه ورعايته.

لكي يصبح مواطنا صالحا، إضافة إلى القيام بنشر الفضيلة داخل المجتمع وإزالة أسباب وعوامل الجريمة عن طريق البحوث والدراسات التي يطلع عليها الجمهور عن طريق وسائل الدعاية والنشر كالإذاعات المرئية والمسموعة والصحف والمجلات والجرائد وغيرها.

فهذه الحركة تنحو إلى إيجاد فرصة للفرد المنحرف للعلاج والتأهيل للمودة للمجتمع في أقرب وقت ممكن وهو أكثر قدرة على التكيف وتعمل على عدم توسع دائرة الأحراف وحصرها وذلك بالاهتمام بتربية النشء الجديد ورعاية الأحداث والشباب وإيجاد أماكن للتسلية وشغل لوقاات الفراغ وتدريبهم على التمسك بالأخلاق الفاضلة والنبيلة من البدية

(1) د. حميد المحدي- مساهمة الجمهور في مكافحة الجريمة، الحلقة الدراسية العربية المنعقد بطرابلس، ليبيا في 11-15 أكتوبر 1971م، ص: 5.

حتى ينشأوا عليها ويسيروا وفقاً وتصبح من مكونات سلوكهم العادي اليومي.

ب - تجريب الجمهور مع اتجاهات السلطة في التجريم والعقاب :-

عادة ما تصدر السلطة الحاكمة في المجتمع القوانين التي تحدد الجرائم وعقوبتها المناسبة لها في إطار المصالح العليا للمجتمع والتي فيها تحقيق لحمية المبدى الأخلاقية والتقاليد المرعية داخل المجتمع في كافة المجالات.

ولكي تؤدي مثل هذه القوانين ثمارها في قمع المجرمين وحماية المجتمع من ويلات الجريمة فإنه يتوجب أن يحتضن الجمهور هذه القوانين ويعمل على تنفيذها وعدم مخالفتها وهذا لن يحصل إلا بوعي جماهيري أصيل وعميق. ولذلك تأخذ العديد من المنظمات الشعبية وكافة المؤسسات الرسمية على السواء على عاتقها أمر توعية كافة طبقات المجتمع لإيضاح معاني ومفاهيم الإجراء ومضاره وتأييد مظاهر العقاب المناسبة والنافذة وذلك بالوسائل التالية:-

1 - إشاعة الوعي بين الناس بأن القوانين غاياتها الرئيسية وأهدافها الأساسية حماية المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يصبغ عليها القانون حمايته بواسطة التجريم والعزاء. ويمكن إنجاز هذه المهمة بكافة الوسائل المادية والمعنوية التي تملكها تلك المنظمات الأهلية وبالتالي يمكن أن يحتضن المدد الإجرامسي ويمنع استفحاله نتيجة الشعور العام الذي يسود الكافة بضرورة مراعاة قواعد الضبط الاجتماعي وعدم خرق النظام الذي وضعه لأنفسهم تحقيقاً لمصالحهم وحماية لها من كل عبث أو إخلال بها.

2 - المشاركة في تطوير الأفكار التي تقوم عليها فكرة المصلحة الاقتصادية والاجتماعية مما يجعل المشرع يسمي إلى تعديل القوانين السائدة. بما يتلائم مع أوضاع المجتمع المتطورة بما يحقق المزيد من الوقاية من الانحرافات وإزالة مسبباتها المختلفة.

3 - نشر العلم الجنائي عن طريق التوعية المكثفة بالندوات والمحاضرات واللقاءات الجماهيرية المفتوحة والمنافشات التي تثار في كافة الهيئات التي يتواجد فيها أعداد هائلة من الجمهور حتى يتحقق العلم التام بإحكام القانون الجنائي الذي يفترض أن كل شخص قد ألم به منذ نشره الجريدة الرسمية وأن الجهل به بعد هذا غير معتد به.

ج - تطوع الجمهور في أداء الخدمات الاجتماعية:-

إن الباحث عن مسببات الجرائم يري أنها عادة ما تكون قائمة على أسباب اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو بيولوجية وقد تكون تقوم على عامل واحد منها أو عاملين أو أكثر. ولذا يتوجب على المجتمع النظر في هذه العوامل والمسببات ودراستها عن طريق منظماته وهيئاته المختلفة لمعرفة نقاط الضعف التي تنتف منها الجريمة ومحاولة إيجاد سبل علاجها لذلك تسعى العديد من هذه التنظيمات المدنية المتخصصة في مجال الخدمات الاجتماعية إلى التخفيف من الجريمة بالأميرين التاليين:-

الأول: محاولة إيجاد نوع من التكافل الاجتماعي عن طريق حث الجمهور على إصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة بتقديم المعونة المادية والمعنوية للمتضرر ونحمل

تبعات الاتحراف الإجرامي وأثره معه

الثاني: تبصير الجمهور بالجريمة ومخاطرها وكيفية الوقاية منها بإجراءات انفرادية وأخرى اجتماعية وذلك بإعداد برامج منظمة تتعامل كافة أنواع الجرائم وأشكالها وصورها المختلفة وبفضل أن تقرن بوقائع حقيقية من ساحات المحاكم والقضاء لبيان أساليب الجرائم وصورها وطرقها المختلفة وإمكانية صدها وكيفية الوقاية منها لحماية المواطنين منها وضمن طمأنينة المجتمع واستقراره.

د - تطوع الجمهور في القضاء على عوامل الإجرام وأسبابه:

للقضاء على كافة عوامل الإجرام وأسباب الاتحراف يتوجب دراسة الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية نابعة عن المجتمع وتتبع عن كيانها ونظامه وتكوينه.

وحينما ننظر إليها باعتبارها تصدر عن الفرد فإنه يتوجب دراسة الجاني شخصيا من ناحية نفسية وبيولوجية لأنه المنفذ الأول للجريمة وبالتالي لابد من وجود تفاعل بينه وبين المجتمع بكافة مكوناته الاجتماعية والاقتصادية أي أنه يمكن الجزم بأن عوامل الإجرام وأسباب الاتحراف تعود إلى الفرد والمجتمع على السواء وبالتالي لمكافحة الجريمة لابد من نظرة اجتماعية واقتصادية ونفسية وبيولوجية في صورة أبحاث ودراسات وندوات تناقش هذه العوامل مجتمعة حتى نتوصل إلى إيجاد الحلول المناسبة لها. ذلك عن طريق المنظمات الرسمية المتخصصة والهيئات الأملية المتتبعة لمثل هذه الظواهر وتقديم ما نتوصل إليه إلى الجمهور ليكون مطلعا على نتائج تلك الدراسات العلمية والعملية وبمعل على تطبيقها متى ما توفر لديه الوعي بأهميتها وبخطورة الجريمة عليه وعلى الجماعة التي يعيش فيها.

وبذلك ننسكن من القضاء على عوامل الإجرام وأسبابه أو على الأقل التخفيف من حدته قدر الإمكان. هذه هي الوسائل التي يمكن للجمهور المساهمة بها في مجال الوقاية من الجريمة قبل وقوعها وذلك باستيعاب سياسة حركة الدفاع الاجتماعي ومبادئها الأساسية ومقصد السلطة من التجريم والعقاب ونظم أسباب وعوامل الإجرام المختلفة وتحقيق الوعي التام بخطورة الجريمة وما ينجم عنها من أضرار خاصة وعامة لا يتم التغلب عليها إلا بتكاتف الأفراد والجماعات والهيئات على اختلاف مشاربها في اتخاذ كافة السبل للوقاية من الجريمة أو على الأقل التخفيف منها إن أمكن ذلك تحقيقا لطمأنينة الإنسان وسعادته.

ثانيا: دور الجمهور في مكافحة الجريمة:

كما يتولى الجمهور دورا جديا في الوقاية من الجريمة فإنه يسمى إلى ضمن الاستمرارية في دعم الأجهزة الأمنية والحلالية في مكافحة الجريمة.

لأن الوقاية والمكافحة تحققتان غرضا وهما واحدا هو سعادة المجتمع وطمأنينته واستقراره. وإذا نظرنا إلى دور الجمهور في مكافحة الجريمة نجده يصاحب كافة الأطوار التي تمر بها الجريمة وذلك على النحو التالي:-

- أ - في مرحلة التحري والكشف عن الجريمة.
- ب - في مرحلة التحقيق والمحاكمة.
- ج - في مرحلة تنفيذ العقوبة.
- د - في مرحلة لاحقة على تنفيذ العقوبة.

وستتولى توضيح كل منها على حدة بشيء من التفصيل قدر الإمكان.

أ - في مرحلة التحري والكشف عن الجريمة:-

يحتاج المحقق إلى عون الجمهور في الإبلاغ عن الجريمة التي قد يشاهدونها أو يسمعون بها أو يصل إلى علمهم شيء عنها بآلية وسيلة من الوسائل.

فالجمهور -أي أفراد المجتمع- هم أول من يتصلون بالجريمة أو السلوك المنحرف من قتل وسرقة واختلاس أو أي اعتداء آخر.

لذلك فالقانون يفرض عليهم واجب التبليغ في الجرائم⁽¹⁾ بل أنيط بهم أيضا مهمة القبض على المجرم المتلبس بالجريمة وتسليمه إلى أقرب رجال السلطة العامة⁽²⁾. كما أن هناك نصوصا أخرى في القانون تجيز لرجال الشرطة الاستعانة بالمواطنين في أداء واجباتهم، بل يمكن لكل مواطن أن يدفع عن نفسه وغيره أي خطر قد يتعرض له من جراء جريمة موجهة ضده أو ضد غيره وهذه النصوص القانونية رغم إلزامها لا تستطيع أن تجعل الأفراد يتعاونون في هذا المضمار، وإنما زيادة الوعي بأهمية مساهمتهم في مكافحة الجريمة إنما يعود على المجتمع الذي يعيشون فيه بالطمأنينة وإزالة الأخطار التي قد يتعرض لها من جراء الجريمة والاعتراف الإجرامي.

فلولا تدخل الجمهور ومساهمته الفعالة لأقلت العديد من المجرمين من العقاب واستمرى العبث والفساد في المجتمع، ووجدت الجريمة مرتعا خصبا لتتزعزع فيه وتقوى وتهدم كل ما حولها من قيم وفضائل يحرص عليها المجتمع وبالتالي تتبعث الفوضى والفساد وتصبح من الصعب القضاء عليها. فطبي الجماعات والهيئات التي تهتم بهذه الوسائل أن تنهض بدورها في إعلام الجمهور بضرورة الإبلاغ عن الجرائم في حينها وبآلية طريقة كانت وعن أي معلومات مهما كانت بسيطة في نظرهم إضافة إلى تقديم كل عون ومساعدة لرجال الشرطة في أدانهم ولواجباتهم وكذلك معاونة أي إنسان قد يتعرض لخطر الجريمة.

ب - في مرحلة التحقيق ومحاكمة الجاني:

ينحصر دور الشرطة في جميع الاستدلالات والبيانات والمعلومات التي تحين سلطة التحقيق في أدانها لواجباتها لمعرفة كافة جوانب الجريمة والبحث في أدانها.

وفي غالب الأحيان رغم الجهود التي بذلتها الشرطة والنأيابة العامة والمحاكم

(1) لقانون الإجراءات الجنائية الليبي المادة (15) مجموعة التشريعات الجنائية. الإدارة العامة للقانون. مطابع ليبيا العامة لقانون القضاء بطرابلس عام 87م. 8:2.

(2) لقانون الإجراءات الجنائية الليبي المادة (27).

لامتجلاء غوامض القضايا فبتها نكف حائزة أمام العديد منها نتيجة عدم وجود أدلة الإثبات أو النفي.

وهنا تبرز أهمية دور الجمهور كمعامل مساعد رئيسي لإقامة صرح الحق والعدالة لإدانة المذنب وتبرئة ساحة البريء وهذا يتأتى عن طريق تقدم المواطن الذى شاهد الجريمة للإدلاء بشهادته بكل نزاهة وشرف وصدق دون محاباة لأحد ويمكن التجميع على القيام بالشهادة بإثارتها من ناحية دينية وأخلاقية واجتماعية وحث الناس على الالتزام بأدائها مع تقديم كل عون لهم دون إغالة أو عرقلة حتى لا يسبب ذلك خشية للناس من التقدم للسلطات للإدلاء بالشهادة، أو إنهم يتخذون موقفا سلبيا فيؤدي ذلك إما إلى إقانة برئ بنبذ غيره أو إقالات العديد من المجرمين من العقاب لعدم وجود دليل ضدهم فيكثر الإحرام وتوفر عوامل انتشاره فيضر بالمجتمع ويهدم كيانه.

ج - في مرحلة تنفيذ العقوبة:-

يتولى الجمهور المساهمة في مجال تنفيذ العقوبة بالمطالبة الملحة في التخفيف من استعمال العقوبات القاسية كالإعدام أو إلغائها وقد أظاحت بعض الهيئات المدنية وحركة الدفاع الاجتماعي على إلغائها فعلا في العديد من الدول المتقدمة وفي بعضها الآخر وضعت لها ضوابط عند تنفيذ هذه العقوبة من حيث خضوع الحكم من هذا النوع إلى رقابة المحكمة العليا من ناحية قانونية والمفتي من ناحية شرعية دينية وبصدق عليها رئيس الدولة إضافة إلى أن هذه العقوبة لا تطبق إلا في حالات ارتكاب الجريمة بشد صورها غلظة ووحشية كما أن الجمهور يسمى إلى إعادة المساجين وتأهيلهم والتخفيف عنهم من قسوة المسجون عن طريق الزيارات وإجراء الندوات والدراسات التي تتلخص وضعية المسجون وتتولى وضع ضوابط عديدة للمسير عليها وتقنينها لضمان حد معين للحياة داخل المسجون بل إن البعض طالب بأكثر من ذلك خاصة فيما يتعلق بالمسجون المفتوحة وشبه المفتوحة ومنح المسجون إجازة عند حدوثه ظرف يطلب ذلك بضوابط معينة⁽¹⁾.

كما عني أيضا بالكيفية التي يحاكم بها الأحداث وطريقة تنفيذ العقوبات التي طوالت بالغائها وإحلال محلها تدابير وقائية احترازية وتتمثل في إيوائهم بدور للتربية والتنشئة والتعليم الصحيح بحيث يعيش في بيئة تحب عن طريق الانحراف أو الإحرام حتى يشوا ويصبحوا بعد فترة وجيزة مواطنين صالحين يحقون للمجتمع ما يصبوا إليه من خير بعد أن أصبحت لهم قدرة على التكيف والانسجام نتيجة المعالجة النفسية والاجتماعية التي اتبعت معهم في تلك المؤسسات التي أوجدها الجمهور بمجهوداته ومطالباته بتخصيص أساليب ووسائل التعامل مع الأحداث الجانحين.

د - في المرحلة اللاحقة في تنفيذ العقوبة:-

عقب تنفيذ العقوبة نجد أن المحكوم عليه قد أفضى العقوبة بالكامل أو أنه خرج بعد

(1) قانون المسجون رقم (47) لسنة 1975م.

الإفراج عليه قبل انقضائها بالكامل نتيجة حسن سلوكه وتقدير الظروف شريطه انظمه في المجتمع والتكيف مع أوصاعه المحددة. وهنا لو تركنا المعراج عه دور رعاية ورقابة وعون ومساعدة من المجتمع فانه سيعود حتما إلى الجريمة وبالتالي سيحتفظ بمكانه داخل جدران السجن ويتواصل الإجرام فيه ويصعب بعد ذلك معالجته.

لذلك يتوجب على الجمهور أفرادا وجماعات الأخذ بأيديهم وفتح المجال أمامهم للاكتماج في المجتمع وذلك بإتاحة فرص العمل لهم في المجالات التي يرغبون فيها حسب قدراتهم وإمكاناتهم وتناسي إجرامهم السابق -لأنهم أخطأوا ونالوا ما يستحقون من جزاء- وتقديم كل عون مادي ومعنوي وإشعارهم بأنهم أعضاء في المجتمع لا يمكن الاستغناء عنهم وأن دورهم فيه كمواطنين صالحين لا يزال ينتظرهم ومن ثم يحسن الإنسان بأن كرامته وإنسانيته وأدميته قد عانت إليه ويطمئن على حياته ومستقبله داخل المجتمع ويبعد عن كل ما من شأنه هدم كيان مجتمعه أو الإخلال بأمنه.

ومما تقدم نري أن الجمهور يمكن أن يساهم في مكافحة الجريمة.

= بالإبلاغ عن الجريمة وتقديم كل عون ومساعدة لرجال الشرطة في أداء مهامهم المنصلة بالتحري عن الجرائم والقبض على المجرمين.

= إبطاء القوانين واللوائح التي تحقق الأمن والطمأنينة للمجتمع.

= الإدلاء بالشهادة وتقديم أي إفادة مهما كانت بسيطة عليها تفيد في كشف القضية فتبين مجرما أو تتفقد برينا قد أتهم ولم يبق بينه وبين الإعدام سوي لحظات⁽¹⁾.

= تقديم كل عون ومساعدة في إطار المنظمات والهيئات الاجتماعية التي تعمل على الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

وسنري مدي هذه المساهمة في التطبيقات العملية في الأنظمة الحديثة والتي تتخذ شروط مختلفة وتنظيمات عديدة يمكن إجمالها وبحثها في عدة قوائم على ما سيأتي بيانه وايضاها.

(1) راجع لطفي جمعة، أهم مظاهر دور المواطنين في تحقيق أهداف الشرطة مجلة الأمن العام العلوم الشرطية، ع 48 لسنة 1971م ص 4 - 8.

الفصل الثاني

المساهمة الجماهيرية في الحضارات القديمة

رأينا فيما تقدم عند عرضنا للتطور التاريخي لأنظمة الأمن في الحضارات القديمة أن الإنسان سعى منذ لحظة وجوده إلى تأمين نفسه في مواجهة الأخطار التي تهدد به بكافة السبل والوسائل المتاحة له وأنه سعد بتطوانه تحت لواء الأسرة والعشيرة والقبيلة حيث وجد فيها الأمن الذي كان ينشده والوسط الذي يستطيع العيش فيه دون خوف أو رعب.

بل واستجاب في إطار الواجب الأسري إلى أن يتكامل مع أسرته وعشيرته في توفير أمن الجماعة سواء من الأخطار المحيطة بها، أو من المنازعات والمشاحنات التي قد تحصل في إطارها وذلك بالقيام بالأعباء والمسئوليات الأمنية المجتمعية تحت إشراف رب الأسرة أو العشيرة أو شيخ القبيلة⁽¹⁾.

وكانت تلك هي المنطلقات الأولية للأمن التي عرفها الإنسان وتولي تطويرها تبعاً لتطور حياته حتى أصبحت تقوم بها أجهزة وتنظيمات أمنية متخصصة في سياق الدولة الحديثة.

ولذا حق لنا القول بأن المجتمعات البشرية لم تعرف في بداية تكوينها سوى تلك التجارب الأمنية الأولية البسيطة التي تعد بحق مساهمة جماهيرية ومشاركة مجتمعية أساسها الفرد والجماعة في المجتمع عبر الحضارات الإنسانية القديمة والناבעة من الإحساس بأهمية وضروية توفير الأمن والأمان له ولأسرته وعشيرته لكي تنظم الحياة وتطرد في سيرها الطبيعي الذي أراده لها الخالق عز وجل.

ولم تكفف المجتمعات الأولية بذلك بل سعت إلى وضع الحديد من الأعراف والعادات والتقاليد التي تأصلت بمرور الزمن في نفوس الأفراد والجماعات بما يضمن الرغبة في الأمان والاستقرار.

وكتب التاريخ على اختلاف مشاربها تنقل لنا العديد من لتجارب الأولية والرفيعة المستوى التي تؤكد مساهمة الفرد والجماعة في توفير أمنها خاصة في الفترة التي سبقت ظهور الدولة واحتولتها على كافة المرافق الحياتية بما فيها مجالات العدالة والأمن. ويكفي أن نشير إلى رموز منها للتدليل على وجود هذه المساهمات والمشاركات الجماعية في توفير الأمن في أقطار الشرق والغرب على السواء نبرز منها ما يلي:-

« في الحضارات القديمة ببلاد الصين في عصور ما قبل التاريخ وجننا ما يشير إلى

(1) وفي هذا المعنى يقول John. Sullivan في كتابه

Introduction to Police Science "It begins at the time in the early human history when small roving family groups banded together for mutual protection against marauders. It was quite natural for these early communities to select the strongest and most dependable people to stand guard while the other members of the tribe slept. P.1.

اشترك السكان في المحافظة على أنفسهم وممتلكاتهم عن طريق تقسيم نوبات الحراسة الليلية فيما بينهم، نمشوا مع القول المسند لديهم بأن لكل رجل شرطي على نفسه لذا فقد تجمع الفلاحون في مجموعات كل عدة أسر تكون جماعة مسئلة بذاتها تتولى مسئولية النظام فيما بينها كمسئولية جماعة تبادلية⁽¹⁾.

« وفي شبه الجزيرة الهندية عثر على ما يؤكد على وجود حجرات صغيرة يستعملها الحراس الليليون المتطوعون عقب تجولاتهم في طرقات المدينة وردعاتها للاستراحة فيها من حين لآخر⁽²⁾ ».

« وفي عهد أبرز حكام الدولة الأشرورية الملك حمورابي 1791 - 1794 ق.م كان المواطنون ملتزمين بالإبلاغ عن كل مخالفة للقوانين المطبقة آنذاك وكل ممتنع أو متهاون تطبق عليه عقوبات عديدة مختلفة الصرامة حسب الجريمة التي شاهدها ولم يبلغ عنها⁽³⁾ ».

« وفي الحضارة الفرعونية وبالتحديد في عهد رمسيس الثالث (1198 - 1166 ق.م) ألزم الأهالي بالقيام بأدوار إيجابية لتوفير الأمن ومنع وقوع الجرائم حيث كان المواطنون ملزمين بمنع ارتكاب جريمة القتل بحيث لو حدث أن مواطنا عجز عن منع جريمة القتل لا اعتبر مجرماً كالقاتل سواء بمواء، فإذا كان القاتل من القوة بحيث لا يستطيع المواطن إلقاء القبض عليه كان على المواطن أن يساعد في تعقبه أو البحث عنه، فإن عجز المواطن في ذلك عوقب بالضرب الشديد أو بحرمانه من الطعام لمدة ثلاثة أيام⁽⁴⁾ ».

« وفي شبه الجزيرة العربية -قبل ظهور الإسلام- كان المجتمع العربي قائما في عوموه على التنظيمات القبلية البدوية التي كانت تتولى كل قبيلة منها خلق جو من الأمن من تلقاء ذاتها عن طريق إلزام الأفراد والجماعات داخل كل قبيلة بمراعاة الأعراف والمادات والتقاليد التي تضمن تنفيذها الاحترام الذي يكنه الجميع لهذه الأعراف وتلك التقاليد إضافة إلى ما يمثلته شيخ القبيلة ورؤساء العشائر ومجلس القبيلة من تأثير واضح كمنصر إجبار محوي لكافة أفراد القبيلة بما يكفل للجميع العيش في أمن وسلام⁽⁵⁾، وعلى مستوى القبائل كانت التحالفات التي تعقد بينها كافية لتوفير أمنها ما لم يتم خرقها من خارج القبائل المتحالفة وقد حظيت قبيلة قريش بشرف إنعاش مثل هذه التحالفات لتأمين حركة القوافل ووصولها سالمة إلى أصحابها ».

« وفي عهد ازدهار الحضارة الرومانية وبلوغ مستعمراتها إلى مصر والشمال الإفريقي

(1) جيمس كريسمر خنم الشرطة في العلم، ص. 32، 36.

(2) هذه المدينة القديمة اكتشفت قبل الحرب العالمية الثانية في وادي السند الواقع في الشمال الغربي من الهند وقدر العلماء أنها بنيت فيما بين 2400 - 2100 ق.م. نفس المرجع السابق، ص. 31.

(3) جيمس كريسمر (م.ص)، ص. 27، 28.

(4) جيمس كريسمر (م.ص)، ص. 30. Marcel Le Clère, Histoire de la Police.

(5) د. حسن إبراهيم حسن، القلم الإسلامية ص. 167، د. صالح أحمد علي محاضرات في تاريخ العرب، 1: 159.

قبيل الفتح العربي لهذه البلاد وجدنا ما يدل على الأخذ بأنظمة الأمن الشعبي، خاصة في القرى والمناطق النائية حيث كانت كل قرية تدار محليا بواسطة الشيوخ المعنين الذين كانوا مسؤولين عن الأمن في القرية وتساعدتهم في ذلك الشرطة المحلية. وبعد ذلك بفترة اضمحلت سلطة هؤلاء الشيوخ بالتدريج إلى أن انتهت وحل محلهم في النهاية لثلاث من الأهالي مختارون من كل قرية كانت وتليقتهما إدارة شئون القرية بما فيها الناحية الأمنية بطبيعة الحال⁽¹⁾.

= وفي أوروبا والجزر البريطانية طالعنا العديد من التجارب الأمنية المعاملة التي تقوم على أن مسؤولية الأمن مسؤولية جماعية يتم تحقيقها بمعرفة الأهالي أنفسهم. وفي هذا الإطار فإن مسؤولية تطبيق القانون وحفظ النظام منوطة بكل مواطن وله الحق في حيازة الأسلحة التي تتناسب وممتلكاته وبالتالي تمكنه من القيام بهذا الواجب الهام.

= في كل مدينة أو قرية على المواطنين أن يكونوا مستعدين للعمل كحراس ليليين لتأمين البوابات والمداخل وغلقتها ليلا وضبط الأعراب ومعرفة هويتهم ومقصدهم والقبض على المجرمين وتسليمهم للمشرف في الصباح، أي أن مهمة الحراس كانت مهمة مراقبة وحراسة "Watch and word"⁽²⁾.

= وكان رئيس المجموعة أو المشرف على أعمال الحراسة يختار من بين أهالي أنفسهم لمدة سنة ويكون مسؤولا عن ضبط المجرمين وإحضارهم أمام المحكمة المختصة ومنع وتتبع كل الأعمال والتصرفات الغير قانونية.

= وكان كل الأهالي مدعويين لمساعدة الحراس في أدائهم لواجباتهم عند مشاهدتهم لمجرم بمتابعته بالمصراخ لحين القبض عليه وتسليمه إلى المشرف المختص بالأمن وهذا النظام يعرف بـ "hue and cry"⁽³⁾.

= وكل من يمتنع أو يفشل في القيام بواجباته المتصلة بالحراسة أو المساعدة في القبض على المجرمين الهاربين يعاقب كالمجرم المرتكب لجريمة ما.

= القيام بواجبات الحراسة وتتبع المجرمين والقبض عليهم ليس حقا للمواطن لحصن بل هو واجب يتحتم عليه القيام به.

= على أن أكبر خطوة في مجال المساهمة الجماهيرية في تنفيذ القانون التنظيم للترافع الذي وجد في أوروبا الغربية وبريطانيا والولايات المتحدة والذي يتم بموجبة تجمع عدة أمور في بوتقة واحدة «كل عشر أسر معا» أو ما يعرف بالتنظيم العشري (tythings)

(1) د. حسن السعدي. علم الاجتماع القانوني. مطبعة دار النشر الثقافية الجامعة ط 1. 1952 م. ص. 13.

(2) يقصد به القيام بواجبات الحراسة والمراقبة ليلا والنهار والليل.

Watch and word. The Watch was the night guard and The Word was the day guard, Sullivan P.4. RS. Bunyard P.1.

(3) يقصد به الطراد بالصباح التي كان يتبعها المسكونيون القمام حتى يمكن القبض بسرعة على الجناة، وكنت هذه القاعدة تعني بمتابعة المجرم بالقبض والتفويض والصباح من مكان لآخر ومن مدينة لأخرى إلى أن يقبض عليه أو يقتل. جيمس كريس ص. 42

Sullivan P.4. R. S bunyard P.1.2.

P.F. Speed, Social Problems of the Industrial Revolution. Arnold -Wheaton. P.96.

ثم تجمعت هذه التنظيمات معا كل عشر مجموعات منها كونت تجمع واحد عرفه بالعانة (hundred) وكان يختار لكل مجموعة شخص مسئول مختار من بين مجموعته ليتولى الإشراف والتنسيق وتنظيم عمليات الحراسة التتابعية بين أفراد مجموعته كما يؤمنها من مظاهر الإجرام والاعتراف ويراقب تحركات الغرباء، للتحقق من عدم مخالفتهم لنظم المجموعة المتفق عليها. وقد استمر العمل بهذا النظام لفترة طويلة وتم تبنيه من قبل بعض الحكام وأسندت رئاسته لحاكم المركز الذي عرف بالشريف "the shier reeve" ثم حورت مع مرور الزمن اللفظة وأصبحت "Sheriff" الذي لازالت له تطبيقات حديثة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تسند إليه مسئولية الأمن في المناطق النائية وينتخب من الأهالي⁽¹⁾.

كما أن أصحاب الإطاعات وأهالي القرى النائية وأرباب الحرف والصناعات شكلوا وحدات من بعض الأشخاص القادرين على توفير الأمن وضبط النظام وحماية هؤلاء وممتلكاتهم نظير مبالغ تدفع لهم في شكل ضرائب وإتاوات ومساهمات مالية وقد بدأت في أول الأمر في صورة حراسات ليلية فقط ثم عممت خلال الأربع والعشرين ساعة⁽²⁾.

وقد استمرت أنظمة الحراسة التي تعتمد في أساسها على الأهالي أنفسهم أو بنظام الإجابة أو التسخير بمقابل مالي من الأشخاص المقتردين ماليا تحت إشراف حاكم يعينه الملك لذلك حتى مطلع القرن التاسع عشر حين برزت في تلك البلاد النهضة الصناعية وما نجم عنها من موجات إجرامية نتجت من التغير الاجتماعي السريع وحركة الهجرة الواسعة من الأرياف إلى المدن مما خلق تركز سكاني شديد بالقرب من الأماكن الصناعية مما استدعى ضرورة تنظيم هؤلاء والسيطرة عليهم وحماية المنشآت الصناعية الكبرى والحفاظ على بؤابر الديمقراطية السياسية التي بدأت تطل على أوروبا فكانت أجهزة متخصصة للأمن برزت وتطورت حتى وصلت للصورة التي نشهدها اليوم لأنظمة البوليس الحديث في الغرب⁽³⁾.

رغم هذا التقدم الذي أحرزته أجهزة الأمن تبعا للحاجة إليها واتساقا مع النهضة التي شملت كافة الميادين في الدول الغربية الحديثة فإننا نرى ونسمع ونلمس تأثيرات واضحة ودلالات قاطعة بأن تلك الأنظمة لا زالت تستعين بصورة من صور المساهمة الجماهيرية المتحدة ونجد ذلك في اعتماد كل أو بعض هذه المساهمات وهي:-

١ - بروز وكالات وأجهزة للأمن الخاص لحماية المنشآت الصناعية من المشروعات الاستثمارية الحديثة وإجارتها من قبل العديد من الدول واعتماد نظمها وأساليبها

(1) جيمس كيرمر ص. 43

Lorry J.Siegel, Criminology P.439. P.F.Speed. P.97. Sanford H.Kadish. Encyclopedia of Crime and Justice 3: 1121.

(2) جيمس كيرمر ص. 43

P.F. Speed, P.99, Encyclopedia Americana International Vol. 22: 299. William J.Chambless, Criminal Law in Action. Second. Edition 1984. John Wiley and Sons. P.210.

(3) John L.Sullivan. Introduction to Police Science Ibid., P.9. R.S. Bunyard P.3. Critchley T.A. A history of Police in England and Wales 1956, P. 47.

كمنظمات مساعدة لأجهزة الشرطة⁽¹⁾.

ب - الجمعيات والمنظمات الأهلية والشعبية الوطنية والإقليمية والعالمية التي تخدم أغراض مختلفة للمساعدة في الإقلال من الإجرام والاعتصاف والتخفيف من أثره السلبية⁽²⁾.

ج - التجمعات الأهلية المنظمة التي تقوم على تطوع السكان لتأمين مناطقهم وتقديم المونة الإرشادية لشعب الشرطة المختلفة⁽³⁾.

د - المجالس المحلية والاستشارية المشتركة بين الأهالي والشرطة التي تعد بمثابة جهاز رقابة وتعاون ومساعدة لحسن سير العمل بالمرافق الأمنية ويضمن تقديم كل عون للعاملين فيها⁽⁴⁾.

هذا وستنولى توضيحه بصورة أكثر تفصيلا في القسم الخاص بالمساهمة الجماهيرية في النموذج الغربي.

(1) Jean Vovajont. In Sécurité du Citoyen. que sais-je ? n 1900 Presses Universitaires de France P: 88 - 28.

لواء د. محمد نواز، حكمة. إسهام الجمهور في مكافحة الجريمة. 1: 37.

(2) US Riot. Commission Report Bantan Books USA "What did it Happen. What can be done: P: 289.

(3) Ibid. P: 289. 299 - 318.

(4) Alan Rod. André deusch. The Police, When They Train and How They Work? 1986. P: 57 - 60.

الفصل الثالث

المساهمة الجماهيرية في الحضرة الإسلامية

من تتبعنا التاريخي لمراسل نشأة نظام الشرطة في الدولة الإسلامية في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين رأينا أن منشأ هذا الجهاز الأمني كان نظام الحرس الذي بدأ تطوعا كما قدمنا من طرف بعض الصحابة الغيورين على الإسلام والمسلمين أمثال عمر بن الخطاب، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف ... وغيرهم. ثم تطور الأمر من قيام هؤلاء الأشخاص فرادي أو مع غيرهم -في فترات مختلفة وفي أوقات قد تكون متباعدة وغير منتظمة- جوارب الحرس- وهو الطواف بالليل لحماية لرواح وأعراض وأموال المسلمين من كل اعتداء أو سوء قد يحلق بها والناس في غفلة من أمرهم إلى تكليف مجموعات من المسلمين للقيام بهذا الواجب على نطاق أوسع وبشكل دوري ومنظم.

ومن ذلك ما طالعنا به كتب السيرة من أن رسول الله ﷺ قد بحث سلمة بن أسلم في مائة رجل وزيد بن حارثة في ثلاثمائة رجل يحرسون المدينة حين كانت القبائل العربية المشتركة تتربص بالمسلمين الدوائر وعلى رأسهم قبيلة قريش واليهود المقيمين بالمدينة⁽¹⁾.

وفي عهد الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان مرضى الله عنهم أجمعين، استمر العمل بنظام الحرس لحماية دار الإسلام والمسلمين بل توسع في تطبيقه تبعاً لانتشار الفتوحات الإسلامية، مع استمرار قيام عامة المسلمين بحماية أنفسهم.

وأعراضهم وأموالهم في النهار حيث أن عمل الحرس كان قاصراً على الفترة الليلية فقط.

ولقد ساعد على نجاح التنظيم المتمثل في قيام الجمهور -الجماعة الإسلامية- بتأمين أنفسهم وضمان الاستقرار والطمأنينة والسلام في ظل الإسلام ومبادئه القويمة كانت قوة الإيمان وصحة العقيدة التي يتحلى بها المسلمون الأوائل مما جعلهم في خوف من ربهم وتقوى قائمة على أخلاق ومثل عليا ترابا بهم عن الذنبا والصغائر وارتكاب الجرائم أو القيام بأي عمل من شأنه الإضرار بالمسلمين والإخلال بأمنهم وطمأنينتهم.

وفي عهد الإمام علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- رابع الخلفاء الراشدين تم تدعيم نظام الحرس القائم على جماعة المسلمين -الجمهور- بل وإعادة تنظيمه بأسلوب جديد وأطلق عليه «الشرطة» وجعل لهذا الجهاز قلدا عاما ومشرفا مديرا لأعماله أسماء «صاحب الشرطة» ورتب لأعضائه أعطيات وجريبات ثابتة من بيت مال المسلمين.

ومن ذلك حين خرج نظام الحرس من كونه نظاما قائما على تطوع ومشاركة فاعلة من قبل الجماعة الإسلامية لتحقيق الأمن والاستقرار نابع من إيمانهم بأهمية هذا الدور

(1) اللواء، محمد جمال الدين مخطوط، المنحل إلى الخدمة والاستراتيجية العسكرية الإسلامية. الهيئة المصرية العامة للكتاب لسنة 1976م، ص: 361.

وتلك المسئوليات والتنظيم الذي قام به الإمام على كان أول خطوة لقيام جهاز الشرطة النظامي والرسمي التابع للدولة الإسلامية. ولكن هذا النظام الجديد نابع من نظام الصمص بل يعد تطور له. وبمعنى أدق أن نظام الصمص نابع من الشعب ذاته فكراً وعملاً وليس مجرد مشاركة منه في تحقيق أمنه واستقراره.

وبهذه المرحلة أصبحت الشرطة النظامية قائمة بمهمة المحافظة على النظام والأمن العام بمفردها خاصة في فترة قيام الدولة الإسلامية الكبرى القوية المتكاملة التي يذكرها لنا التاريخ وفي عهود ازدهار الحضارة والعمران في العالم الإسلامي.

ولكن في فترات الضعف والانهيار في نظام الخلافة أو نظام السلطان يمسون الاضطراب وتطل الفتن برأسها وتعم الفوضى مما يلحق بالبلاد والعباد مضار وأذى لا يمكن وصفه مما دعاهم بعد طول صبر ومعاينة وتحمل إلى تولي أمر حراسة أنفسهم وأسرهم وأعراضهم وأموالهم دون اعتماد على أي كان.

فلقد بلغ السيل الزبى ووصل الأمر إلى انتهاء مما دعا إلى ظهور أنظمة معاونة للشرطة تعمل معها في صعيد واحد كمساعد في أداء الواجبات والمهام الأمنية وفي أحوال أخرى حينما يساهم السلطان والشرطة في هذه الفوضى يلجأ الناس إلى صلحاء كل منطقة أو محله ممن لهم القدرة على تحمل أعباء الأمن بمعاونة وبفعل جهود متكافئة من الأهالي أنفسهم عندما تعجز أجهزة الدولة في تحقيق ذلك وأهم هذه الأنظمة الجماهيرية هي:-

- 1 - نظام الشرطة المتطوعة.
- 2 - نظام العريف.
- 3 - نظام الفتوة.
- 4 - نظام الأتورو «الترتور».

المبحث الأول

نظام الشرطة المتطورة

أول تنظيم للشرطة المتطورة في الدولة الإسلامية برز بشكل واضح وجلي في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده متمثلاً في نظام العسس كأساس لحفظ الأمن ولضمان استقرار الجماعة الإسلامية.

ولما لم تعد الحاجة إلى قيام مثل هذه المساهمة الجماهيرية في مجال الأمن في الفترة التي أعقبت بروز نظام الشرطة وانتظامه تبعاً لانتظام الإدارة الإسلامية المتمثلة في نظام الدواوين ولكن في الفترات التي يهود فيها الاضطراب والفتن والفتن نجد الدولة نفسها ملزمة بالاستمئانة بالجمهور لمواجهتها والقضاء عليها. وفي أحوال أخرى تعجز الدولة عن توفير أمنها واستقرارها وتكون هي ذاتها مستهدفة من قبل الثائرين والمجرمين والعيارين، ولم يجد المسلمون بداً من تحمل مسئولية الدفاع عن أنفسهم وأعراضهم وأموالهم ضد اللصوص والعيارين وقطاع الطرق ... وما إليهم.

فالاستمئانة بالشرطة المتطورة قد يحصل لدعم السلطة الشرعية وبطلب منها لمساعدة الشرطة النظامية ومعاونتها في أداء واجباتها الأمنية وعلى الأخص حماية قصر الخلافة والدواوين والمؤسسات العامة المستهدفة من قبل الخارجين على الدولة وسلطاتها. وقد يحصل أن تقوم الشرطة المتطورة بأعباء أمنية من تلقاء ذاتها لمواجهة ظروف وأوضاع متغيرة بصفة دائمة.

وفي الدولة الأموية خاصة في منطقة العراق وفارس حيث قوي نشاط الخوارج والشيعية وكثرت الثورات والاضطرابات وجدنا في عهد زياد بن أبي سفيان والحجاج بن يوسف الثقفي ما يفيد أنه قد أقيمت مسئولية الأمن داخل المدن والقرى على الشرطة النظامية في حين أوكل أمر المحافظة على الأمن في المناطق النائية الواقعة خارجها إلى القبائل والعشائر القاطنة بتلك الأماكن واعتبر كل قوم مسئولين عن تأمين مناطقهم ولن الإخلال بالأمن أو إرهاب للسبلة يقع في أي منطقة اعتبر أهالي تلك المنطقة مسئولين عنه ويماقبون عليه⁽¹⁾.

لذا نجد كل القبائل تبذل جهودها في حراسة القوافل التي تمر بها وتسير دوريات من الفرسان لتأمينها وهذا ما جعل زياد بن أبي سفيان يقول أنه طو ضاع جبل بيني وبين خراسان علمت من أخذه⁽²⁾ وهذه العبارة توضح بأن مهمة الأمن الذاتي متحققة على

(1) مما روي في هذا المجال أن بني عمر وابن حنظلة قطعوا الطريق الذي يمر بهم في عهد الحجاج فكتب إليهم محذراً «هجم بالله لأن عاونتم الظلم وسعيتم في الإثم لأبش إليكم خلا تدرع نساكم لئلاي ولطفكم ينشأ فلما رقت ورددت ماء قوم لكم فأهل الماء ضللتون لها إلى أن تجاوزتم إلى ماء غيرهم، بقية مني إليكم يذراً لكم فالتفتم يقطب الطو والآن لا بقية معه، والسلاح. مولوي. الإثارة الحربية (جس) ص. 108، د. إسماعيل حنظلي. قصص الحجاج (جس) ص 389.

(2) ابن خلّون. تاريخ البر وديوان السبأ والغبر. دار الكتب العلمية، بيروت 1977م 2: 186/7.

مستوي النظام القبلي بل أنهم ملزمون أيضا بالمحافظة على الأفراد والجماعات التي تمر بمناظهم بحيث لا يلحقهم أي اعتداء على النفس أو المال أو العرض وإلا تعرضوا لعقاب الأمير أو الوالي.

وكانت سياسة أولي الأمر في إقرار الأمن والنظام آنذاك تعتمد على معاونة القبائل والشخصيات القيادية البارزة بوجه خاص في تأمين المناطق التي يعيشون فيها. كما كان يستعان بالجنود التي تقدمها تلك القبائل لتعزيز القوات المكلفة لقمع الفتن. بل وكانت الدولة تنتهج سياسة ضرب القبائل ببعضها البعض بتزكية الخلافات بينها حتى تتساهر وتضعف وتسهل السيطرة عليها وتوجيهها في خدمة الدولة بما يحق أمنها واستقرارها⁽¹⁾.

«ويروي لنا ابن خلدون في تاريخه⁽²⁾ بعض مظاهر تحميل الرعية لأعباء الأمن أنه عندما شق «بابك الخرمي» عصا الطاعة في زمن «الخليفة المأمون سنة 218هـ واستقل أمرهم زمن المعتصم» كان أبرز من ولاهم لقتاله لئلا «الافتمين حيدر بنكاوس» وقد ذكر عنه أنه كان يأمر الناس بالركوب ليلا للحراسة حتى ضجر الناس من التعب.

«وحين توفي القائد «أبو العباس اشكروج الديلمي» شرطة بغداد كان هناك نص يدعي «ابن حمدي» قد تصدى للأهالي وأثار الهلع والفرع بينهم حتى تحارص الناس بالليل بالبولق واستمع النوم من كيماته⁽³⁾ وقد تمكن من التغلب عليه في النهاية وقتله وعاد الأمن إلى نصابه في المدينة ولكن سرعان ما عاد للصوم إلى المدينة عندما عززت الشرطة عن قمهم فاكتفت بمهانتهم والاستماتة بهم في خدماتها واعتزفت بنفوذهم في المناطق التي يوجدون بها والتعاضى عن جرأتهم حتى استنحل وأخذوا الخفارة على الأسواق وتلقوا بالقواد⁽⁴⁾ ولما كثر الهرج ببغداد وامتدت أيدي الدعار بإذابة الناس وأفشاء المناكير فيهم وتحذو ذلك فخرجوا إلى القرى فانتهبوها واستدعي الناس أهل الأمر فلم يخذوا عليهم بشيء فتمشي الطماء في كل ربيع «ربض ودرج» وتشاوروا فيما بينهم وقالوا إنما في الدرب الفاسق والفاسقان إلى المشرة وقد غلبوكم وأنتم أكثر منهم فلو اجتمعتم لقمعتم هؤلاء الفاسق ويمجزوا عن الذي يفعلونه، فقام رجل يقال له «خالد الدريوش» فدعى جيرانه أهل محله على معاينته على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فأجابوه إلى ذلك فشد على من يليه من الفاسق والشطار فنهزمهم واستنوا عليه وأرادوا قتاله فقاتلهم فهزمهم وضرب من أخذ من الفاسق وحبسهم ورفع أمرهم إلى السلطان وتصدى نشاطه إلى غير محله⁽⁵⁾.

(1) المجالس والمساوي. محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة ومطبعة نهضة مصر 2: 243، ذو حسن صنقي ص. 389.

(2) ابن خلدون. تاريخ البر. 2: 551.

(3) مسكويه. أبي علي أحمد بن محمد حطاب الأسمه مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر. مكتبة المكي ببغداد 2: 54، 55.

(4) ابن تقي بريدي. النجوم الزاهرة. طبعة مسورة عن طبع دار الكتب. سلسلة تراث. المؤسسة المصرية للعلماء. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. 4: 107، المسعودي، مروج الذهب 2: 239، 241.

(5) الطبري. أبي جعفر بن جرير تاريخ الأمم والملوك. مراجعة وضبط وتصحيح نفي من الطماء. مطبعة الانشاق. مصر 1939م. 7: 137، ابن خلدون تاريخ البر 3: 524، ابن الأثير. تاريخ 6: 447.

ثم قام من بعده رجال من العربية يقال له سهل بن سلامة الأنصاري. من أهل حراسان ويكنى «ابن حاتم» فدعي الناس إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعمل بالكتاب والسنة وعلق مصحفاً في عنقه وأمر أهل محله ونهاهم فقبلوا منه ودعي الناس جميعاً الشريف والوضيع فقتلهم خلق عظيم على ذلك وطاف ببغداد وأسواقها⁽¹⁾.

وفي أيام الدولة الفاطمية نجد أثراً للمساهمة الجماهيرية في تحقيق الأمن والاستقرار حيث أنه عين لبعض الأعياء رجالاً مسئولين يتولون أمر حراستها وضبط ما يقع فيها من جرائم يطلق عليهم «المصاحب الأرباع»⁽²⁾ وهؤلاء كانوا يفرضون على أصحاب الحوانيت معاونتهم في القيام بواجبات الحراسة الليلية بصفة دورية منتظمة⁽³⁾ بل وألزموا بوضع فواتيس خارجية أمام متاجرهم حتى تسهل عمليات الحراسة الليلية ومراقبة الصووس والمشبوهين المارين بهذه الأماكن، كما كلفوا أيضاً بأن يحتفظوا بأوعية كبيرة مملوءة بالماء للاستعمانة بها في الإطفاء عند حصول حريق وقد طبق بعض هذا النظام على أصحاب المحلات الصغيرة في الدروب الضيقة لتعم الفائدة ويحقق الأمن⁽⁴⁾.

كما وجدنا في هذا العهد أيضاً ما يفيد استعانة الشرطة بالجماهير في حالة حدوث الاضطرابات والفتن التي تثيرها بعض الطوائف المتمردة، كما حصل سنة 415هـ عندما نثر العبيد في أطراف القاهرة وراحوا ينهبون الغلال تدعي كل قاصر من الجمهور للمشاركة في التصدي للعبيد المتمردين وقتلهم وخرج إليهم الناس بالسلاح وقتلواهم ورمتهم النساء من أعلى الدور بقطع الحجارة والجرار حتى هزمهم⁽⁵⁾.

وعند قيام الدولة العثمانية وسيطرتها على أغلب أراضي الدول والممالك الإسلامية وجد الأتراك العثمانيون صعوبة بالغة في السيطرة على البدو والأعراب في المناطق الصحراوية مما جعل سلاطين آل عثمان يحرضون في غالب الأحيان على عدم الاصطدام بقبائل البدو بل أثروا مهائنتها واكتفي بالسيطرة عليها بواسطة شبوخها الذين اعترف بهم أمراء عليها وعمل على استمالتهم بشتى السبل والوسائل حتى يستفيدوا من نفوذهم في إدارة شئونهم وتحصل أعباء الأمن في مناطقهم⁽⁶⁾ وبذلك تمكنت الدولة العثمانية من توجيه طاقات القبائل في خدمة مصالح الدولة بدما من المحافظة على طرق البريد وتأمين سلامة الحجاج وضمان الحماية اللازمة للقوافل التجارية إلى المساعدة في جمع الزكاة من العربان⁽⁷⁾.

(1) ابن خلدون 3: 425، ابن الأثير 6: 447، الطبري 7: 136.

(2) إبراهيم الفقيه، الشرطة المنطوقة عند العرب، مجلة الشرطة السورية، السنة 12 العدد 242 لسنة 1977م، ص. 52.

(3) القمام (م) ص. 34.

(4) القمام (م) ص. 34، نقلاً عن: الحصة والمصطب في الإسلام، المطبعة الكاثوليكية بيروت، ص. 29.

(5) القمام (م) ص. 35.

(6) رائد إبراهيم القمام، نظم البدو الإثنية، مجلة الأمن العام المصرية، ج. 13 أكتوبر 1965م، ص. 43، 44.

(7) د. مصطفى الحجازي، الإدارة الطبقية في بلاد الشام، وزارة الثقافة والشباب، عمان، الأردن، ط 1 لسنة 1977م، ص. 86 - 89، 101.

ولم يكتف السلاطين والولاة العثمانيون بقيام القبائل البدوية بهذه المهام بل استعين بهم عند الحاجة في مواجهة القبائل الأخرى عند حصول فتن وثورات وساهموا أيضا في الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية عن طريق دعم الجنود النظاميين من ناحية ومعرفة أخبار العدو من ناحية أخرى⁽¹⁾.

وحينما سيطر المماليك على الكثير من الولايات العثمانية عن طريق تدرجهم في صفوف الجيش، الإنكشاري حتى أصبحوا قادة وولاة فكان منهم من ضيقت البلاد وأمن السبل وحفظ على الناس أرواحهم وأعراضهم وأموالهم، إلا أنه في كثير من الأحوال ونتيجة لعدة عوامل سادت القوضى والاضطرابات والفتن وأعمال اللصوصية والشنع مما جعل الناس تلجأ إلى الحكومات المحلية المتمثلة في الولاة تارة مستعجدة بهم وتتولى بنفسها حماية نفسها تارة أخرى وأهم العوامل التي أدت إلى انعدام حالة الأمن في عهد المماليك يمكن حصرها فيما يلي:-

1 - تنازع قادة الجند البارزين أملا في الوصول إلى السلطة وانحصار اهتمام الجند في الانحياز إلى هذه الطائفة أو تلك حسب المصلحة التي سيجنيها من وراء ذلك مما نجم عنه إهمال وتقدير ونقص في تحملهم لواجباتهم المتصلة بالمحافظة على الأمن.

2 - تأخر وصول أو صرف أعطيات الجند ومرتباتهم لمدة طويلة حتى يلحقهم من جراء ذلك عنت كبير مما يدفعهم إلى الاعتداء على الناس وسرقة أموالهم ونهبها جهارا نهارا بل وصل الأمر ببعضهم إلى فرض إتاوات عالية خاصة على التجار الأغنياء والمزارعين الميسورين مقابل حمايتهم من اعتداء باقي الجند.

3 - ضعف العمال والولاة نتيجة عدم اهتمامهم بشئون الدولة والعمل على إصلاح ما فسد منها لاتمسكهم في الشهوات والملذات الشخصية البهيمية.

وحاصل القول أنه من هذه العوامل وغيرها وجد الناس أنفسهم مضطرين إلى القيام بالمحافظة على الأمن والنظام يتعاونون ويسهرون متطوعين مع رجال الأمن⁽²⁾.

حيث تشكلت فرق شعبية من الأهالي في كل من الأحياء لتدعيم رجال الإنكشارية اللقائمين بواجب الحراسة الليلية وفي أحياء أخرى كثيرة يقومون بهذا الواجب بأنفسهم باعتبارهم خفاء ودرك في صورة ميليشيا شعبية حيث كانوا يتولون غلق أبواب الدروب والحارات ولا يسمحون بدخولها إلا لأهالي الحي الذين يقدمون جعلا متواضعا للخفي

(1) د. مصطفى الحواري. ص. 137.

(2) أندريه ريمون. القاهرة الشمالية بوصفها مدينة شئون البلديات ومشكلات المرافق. ترجمة زهير الشنيت. المجلة التاريخية المصرية. 20 لسنة 1973م. ص. 221، حلمي محروس إسماعيل. دراسات في فعلة الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه مطبوعة على استئصال سنة 77 بمركز الجهاد الليبي بطرابلس، 2: 956. إبراهيم ققام، الشرطة في عصر المماليك، مجلة الأمن العام، ج 15، لسنة 1961م. ص. 35، عبد الوود يوسف. مجلات المحاكم الشرعية بمصر كمرجع لاسي لتاريخ العرب في العصر العثماني. المجلة التاريخية المصرية، المجلد 19 لسنة 1972م. ص. 333. المقريري. كتاب السلوك ج 2 القسم الأول. ص. 301.

مقابل خدماته الأمنية هذه⁽¹⁾.

وكن هذا النظام علاوة على أنه يمنع دخول للصوص والعبارين إلى الحسي وارتكابه للمرافات والاعتداءات المختلفة فإنه يمكن السلطات المختصة من مراقبة تحركات الأشخاص الذين يرتاب فيهم. وكذلك طبق نفس المنهاج لتأمين المحلات التجارية والأسواق الشعبية فكان التجار يتولون حراسة متاجرهم وأصولهم بأنفسهم أو يكلفون بذلك العديد من الأمناء الخصوصيين الذين يتقاضون أجورهم منهم مباشرة. ومما تجدر ملاحظته أن هؤلاء ولولئك بالرغم من أنهم قاتمون بمهمة الحراسة لحماية أنفسهم أو من يكلفهم بذلك من التجار أو من غيرهم قاتمون جميعا يخضعون لإشراف والي وأقوة الذين يتولون تنفيذ سير العمل باستمرار خاصة في الفترة الليلية وكثيرا ما يتعرضون لبطشه عند حصول ضياع أو إهمال أو تقصير في أدائهم لواجباتهم الأمنية⁽²⁾.

وكما شاهدنا بولر ونماذج للمساهمة الشعبية واضحة وجليّة في مختلف المراحل التاريخية للمشرق العربي نجد مساهمات مماثلة في المجالات الأمنية بالمغرب العربي لا تقل عن تلك الجهود التي أوضحت بما لا مجال للشك فيه الإحساس الشعب بضرورات المشاركة الجماهيرية في تحمل المسؤولية الأمنية.

ولكن يجب ملاحظة أن أغلب هذه الجهود في دول المغرب العربي والأندلس ما هي إلا دعم ومساندة للسلطات العربية نجد مساهمات مماثلة في المجالات الأمنية بالمغرب العربي لا تقل عن تلك الجهود التي أوضحت بما لا مجال للشك فيه الإحساس الشعب بضرورات المشاركة الجماهيرية في تحمل المسؤولية الأمنية.

«وفي أيام الدولة الرسمية وبالتحديد في عهد «أبي اليفطان» ت 281هـ أسند لقومه نفوسا مهمة حفظ الأمن في الأسواق ومقاومة الغش والسهر على النظام بالمدينة⁽³⁾».

«ومن توابع التنظيمات المحلية في دولة بني مرين «668 - 961هـ» وجدنا قيام بعض القبائل بالسهر على تأمين طرق للمواصلات خاصة تلك الطرق الواقعة بين فاس ومراكش وتلمسان وسبتة وغيرها من البلدان. وقد ضربت خيام على مقدار كل لثي عشر ميلا ليستكنها أهل الناحية المعنية بالأمر ويكلفون بحراسة المصافيرين وخيلطة أمتهتهم وبيع ما يحتاجون إليه من التموين لهم ولذوابهم وقد أطلع السلطان سكان هذه الخيام بكل ناحية أرضا ينتفعون بها مكافأة لهم على سكن المواضع المذكورة⁽⁴⁾».

«وفي عهد الدولة السعيدية 916هـ / 1510م كلف السلطان المنصور رؤساء القبائل بالسهر على تأمين الطرق وكل شيخ ضمن ما يضيغ في ترابه وأخذ المهمل عليهم بذلك⁽⁵⁾».

(1) أندريه ريمون. القاهرة الثمانية ص. 221.

(2) إبراهيم القمام. الشرطة في عصر المماليك (م.ص). ص. 36.

(3) د. الحبيب الجحفي. المغرب الإسلامي ص. 126.

(4) عبد رضا كحلّة. مباحث اجتماعية في عالمي العرب والإسلام. مطبعة الحجاز. دمشق 1974م. ص. 207. علي حند المنجي. المغرب في عصر السلطان أبي غلان المريني. بحث جامعي 1986. كما أشر أيضا إلى وجود فئة من الحرس أطلق عليهم خيلطة لخدمة المتاجر أولا على نفقة صاحب المتجر. كما شاهدنا ذلك في المشرق العربي. ص. 145.

(5) عبد الكريم كرم. المغرب في عهد الدولة السعيدية. شركة الطباعة والنشر بالبيضاء. المغرب 1977م. ص. 236.

« كما تشير العديد من المصادر التاريخية أنه خلال العهد العثماني لجأت السلطات إلى القبائل العربية البربرية لتأمين السبل والمحافظة على الأمن بالمناطق الريفية والصحراوية النائية⁽¹⁾ ».

ولم يكتف الأتراك بذلك بل أنهم كونوا من المتطوعين من رجال القبائل الذين يمانون الأتراك ويبقون في خدمتهم تجمعا كبيرا عرف بقبائل المخزن⁽²⁾ منحوهم أرضا للإقامة عليها والاستئجار فيها بالزراعة وكافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مقابل قيام هذه المجموعات بواجبات أمنية وعسكرية للمساعدة في بسط نفوذ الأتراك لتشمل الأرياف والدواخل وكذلك المناطق الصحراوية.

وقد قام بالفعل هذا التجمع بخدمات كبرى في هذا المضمار يمكن حصرها فيما يلي:-⁽³⁾

« حراسة الأبراج والحصون وتدعيم القوات التركية الموجودة بها.

« حماية الخوانق الجبلية والممرات الصعبة والجسور والقناطر الرئيسية.

« تأمين المستودعات الرئيسية والطواحين الخاصة بالحبوب والنفات وكافة المحاصيل الأخرى ومعاونة الجيش الإنكشاري على حراستها والتعرف على الأمالي المختلفين إليها يقصد مراقبتهم وفرض الضرائب عليهم.

« تأمين طرق المواصلات الرئيسية بل تحتها إلى الطرق الثانوية التي تربط بين المدن والقرى والأرياف وعند المحطات التي يمر بها البريد ومحاصلي الضرائب والقوافل التجارية وما إليها وحمايتها والاستراحة فيها قبل مواصلة الطريق، وبالفعل فقد أدت قبائل المخزن هذه المهام على خير وجه بل وساهمت أيضا في دعم الجيوش التركية عند مواجهتها لأي عمليات حربية من الخارج أو أي تهويز وقلق في الداخل.

وقد ظلت بلاد المغرب العربي تعرف سيطرة الأنظمة القبلية والاضائية خاصة في مناطق الأرياف والدواخل وفي جبال أطلس الصغير والكبير وأطراف الصحراء وكافة المناطق النائية وقد عرفت الجهات التي لا تخضع لسلطات الدولة ببلاد السبية بمعنى أنها بلاد لا تخضع للمخزن ولسلطات الحكومة وتتولى إدارة كافة شئونها لوحدها بما فيها الدواحي الأمنية⁽⁴⁾.

(1) محمد بن عثمان وخوجة الجزائري، المرأة طمعة تاريخية وإحصائية على أكلة الجزائر، تطويق وتقديم وفهرسة محمد عبد الكريم، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1972م، ص. 86.

(2) ناصر الدين سعيدوني، دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر، مجلة الأصداء الجزائرية، السنة 5 ع 32 أبريل 1976م، ص. 51.

عبد الله الحروي، تاريخ المغرب العربي ومحاوله في التركيب، ترجمة، دولان قرويط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ص. 284، د. مطبوعه دار. الجزائر في العهد التركي، الأصداء، السنة السادسة ع 32 ديسمبر 1977م، ص. 10، روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيلده، دار الثقافة بيروت ص. 38، روم لاندو أزمة المغرب الأقصى 1: 32 حتى 34.

(3) ناصر الدين سعيدوني، دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر، ص: 57 - 61.

(4) عبد الله حمودي، الانكماش والفرق بين الاجتماعي والسلطة السياسية والولائية، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز خلوق، مجلة دار النبوة ع 5 لسنة 1998م مجلة محلية وثقافية تنشر بتاريخ المغرب السنة السادسة ص: 44. عبد الحميد بن أبي زيان، النظام الإداري المغربي، مطبعة الأمنية، 1963م ص: 39. محمد خير فارس.

«ومن تطبيقات الأمن الشعب في الأندلس ما استحدثه «جهور بن محمد بن جهور» 422 - 435، مؤسس دولة الجهورية بقرطبة من تنظيم جديد لجهاز الأمن الموجود لديه لتأمين المدينة عندما لاحظ حالة الشعب والفوضى التي سببتها العناصر العسكرية البربرية وما يحدث من مشكل بينهم وبين العرب من ناحية إضافة إلى عدم إخلاصهم في حماية وتأمين المدينة من ناحية أخرى. لذا فإنه قد استبعد هذه العناصر وأحل محلها مجموعات منظمة من كافة طوائف الشعب وزع عليها السلاح وأنيط بها مهمة الدفاع عن المدينة ضد أي اعتداء خارجي أو أي إخلال بالأمن الداخلي بل وأمرهم بحفظ السلاح في منازلهم ومتاجرهم حتى إذا داهمهم أمر في ليل أو نهار كان سلاح كل واحد معه في متناوله يهب إليه للدفاع به عن نفسه وعن مدينته⁽¹⁾.

لذلك فإنه كان يوجد في كل حي من الأحياء عدد من الرجال المسلحين المكلفين بالتجول في الشوارع والدروب لتأمين راحة الجميع، أما في الأحياء التجارية التي تضم المخازن والبضاعة فكان لكل منها بابها الذي يفتح في ساعة معينة⁽²⁾ كما كان للإحياء أيضا أبواب تغلق عند اللزوم وبخاصة في حالة حصول اضطرابات ليلية لكي يستطيع قمع الأشياء ومنعهم من التنقل من مكان لآخر بسهولة وبالتالي يمكن ضبطهم، وكانت نوبة كل حارس تدوم يوما كاملا ثم حين تنتهي يسلم سلاحه لمن يأتي بعده كما ينبئ بهما حدث خلال نوبته إن كان هناك شيء مهم. لذا تعد بحق أول خطوة جريئة في ميدان الأمن حيث تم الاستغناء نهائيا عن الشرطة النظامية وحل الشعب محلها كشرطة تطوعية.

ولضمان نجاح هذه التجربة التي ركز عليها ابن جهور كيان دولته كان يعهد لأصالح وزرائه وأوثقهم لديه بالإشراف على الأمن للتأكد من فاعلية نظم الأمن الشعبي وإصلاح أي عيوب فيه، ويصف عن عزري المراكشي⁽³⁾.

حالة الأمن في قرطبة في ذلك الحين بأنها كانت «حرما بأمن فيه كل خائف»، ولذلك ساد الأمن والهدوء وتحققت رفاهية الشعب وراحته، إنه نقل أن الشعب كان يردد اسم بن جهور والدعاء له بل ولقبوه بأبي الشعب وحامي الدولة⁽⁴⁾.

المسألة المغربية (1900 - 1912) رسائل وبحوث تصدر عن الجامعة العربية. معهد الدراسات العربية 61م، ص: 23، 40. ويعرف الوحدة السياسية في بلاد بأنها الجماعة أو اتحاد عدة أسر من أهل مشترك، تعيش في دور واحد أو قصر أو مدشر وتحكم هذه الجماعات بواسطة مجلس من الشيوخ أو الأعيان. يهتم بأمر الحي في كافة المجالات السياسية والثقافية والمدينة والحالية. ص: 23.

(1) د. خالد الصوفي. تاريخ العرب في إسبانيا، دمشق، المطبعة الثمونية، ط 1 سنة 1959م ص: 50. إبراهيم الفحام.

(2) الشرطة في الأندلس. مجلة الأمن العام ج. 13 لسنة 1961م ص: 44. إبراهيم الفحام. الشرطة المتطورة عند العرب. (م.س.) ص: 35.

(3) د. خالد الصوفي. ص. 50، إبراهيم الفحام ص: 44.

(4) ابن عزري المراكشي. البين المغرب في المغرب الأندلسي. تحقيق إيفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، 3: 186.

(5) د. خالد الصوفي. تاريخ العرب في إسبانيا ص: 55، إبراهيم الفحام. الشرطة المتطورة عند العرب. ص: 35.

المبحث الثاني

نظام العريف⁽¹⁾

يمكن أن نلحق بالشرطة المتطوعة كجهاز معاون للشرطة النظامية نظام العريف الذي يقصد به طبقة من الموظفين اعتمد عليهم الأمراء والولاة في تثبيت سلطان الدولة في الأمصار خاصة في البلاد والمناطق النائية عن عاصمة الخلافة أو عاصمة المصير بمقر الولاية، حيث كان هؤلاء يتولون حفظ الأمن والنظام كل من عرافته ومراقبة المشايخين والمتمردين ومثري القلاقل والفتن وإخطار المسؤولين في الدولة بما يتوقع حدوثه من هذا القبيل لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتلافي ذلك قبل أن يحدث فإذا ما قصروا في هذا الواجب الهام والخطير، فاتهم يكونون عرضه لعقوبات صارمة على هذا الإهمال.

ومما نقل إلينا أن «عبيد الله بن زياد» ت 66هـ حين ولاه يزيد الكوفة أخذ العرفاء والناس أخذاً شديداً، وقال للعرفاء:-- اكتبوا إلى في الغرباء ومن فيكم من طلبه أمير المؤمنين ومن فيكم من الحرورية -طائفة من الخوارج- وأهل الربيب الذين دأبهم الخلاف والشقاق، فمن كتب لنا فبرئ، ومن لم يكتب لنا أحد فيضمن ما في عرافته إلا يخافه منهم باغ، فمن لم يفعل برئت منه الذمة وحلل لنا ماله وسفك دمه، وأياما عريف وجد في عرافته من بغية أمير المؤمنين أحد لم يرفعه إلينا صلب على باب داره والغيت تلك العرافة من العطاء⁽²⁾.

وكان لدى العرفاء سجلات يدون فيها أسماء الجيش والمقاتلة وكذا النساء والأطفال والشيوخ وما إليهم ومقدار عطاء كل منهم كما يبين فيه ما يجد من أمور من ولادة و وفاة وما يحدث من تنقلات الأفراد، خاصة أولئك المشبوه في أمرهم من ناحية سياسية⁽³⁾. ونظرا لأهمية عمل العرفاء وما يحتاجه من جهد كبير فإنه كان تحت أمره كل مظهر عدد من أعوان الشرطة المتطوعة يعاونونه في القيام بمهمته. ومن ثم كان للعرفاء دور بارز وهام في ربط الصلة بين والي والناس. لذلك كان الخلفاء والولاة والسلاطين يهتمون بمتابعة أعمال العرفاء بأنفسهم ويختارونهم من الأشخاص الذين يتحلون بالفضيلة والذكاء والمقدرة المثالية إضافة إلى الصفات الإسلامية الأخرى، من أمانة وصديق وكفاءة في إدارة أعمال عرافته ومما جاء في رسالة الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز ت 101هـ التي بعث بها إلى أمير البصرة في عهده «عدي بن أرطاة» أن العرفاء في عشايرهم يمكن عرفاء الجند فمن رضى أمانته لنا ولقومه فأئبته ومن لم ترضه فاستبدل به من هو

(1) العريف: هو القيم على أمور القبيلة أو الجماعة من الناس ياتي أمورهم ويعرف الأمير على أحوالهم فهو بمثابة العين على القبيلة ويظهر من الأخير على أنها كانت نوعا من الرئاسة أو الرعاية أو الدرجة. د. جواد علي. تاريخ العرب قبل الإسلام (م.س): 293، مقدم إبراهيم الفحام. نشأة وتطور أقام الشرطة بالقاهرة. مجلة الأمن العام العدد: 54 يوليو 1971م ص: 44.

(2) نجده غصن. الإدارة في العصر الأموي رسالة منجستير. دار الفكر. دمشق. ط1 السنة 1980م ص: 322.

(3) علي فائق عور والمقدم/ أحمد والي. الشرطة في مصر ص: 145، عبد العزيز عبد الله. مظاهر الحضارة المغربية. دار التلمي. البيضاء المغرب 1957م 1:108- د. إسماعيل صديقي الممد. الحجاج (م.س) ص: 408.

خير منه وأبلغ في الأمانة والورع⁽¹⁾.

ومما تقدم لمسنا عن قرب أن للعرفاء دوراً أمنياً هاماً خاصة في المناطق التي يخبوا فيها سلطان الدولة حيث ندر أن العرفاء قد تولوا السيطرة على القبيلة أو الجماعة التي بدواثرهم كمنتمين للسلطة المركزية بما يضمن المحافظة على الأمن والاستقرار والسكنية ويساعدهم في ذلك المنزلة والمكانة الرفيعة التي كانوا يحظون بها كل في عشيرته والنقة الكبرى التي منحها لهم أمام المسلمين في تولي أمر تلك الناحية.

وكتب التاريخ تنقل لنا الكثير من الأدوار التاريخية التي قام بها العرفاء فهم يتولون إضافة إلى الواجبات الأمنية التي سبق الإشارة إليها توزيع العطاء وتجهيز المقاتلة وجمع الجند عند الحاجة إليهم بل وكان لهم أيضاً أن يزودوا الأمير بمقترحاتهم بزيادة العطاء أو إنقاصه على حسب الظروف كما كانوا يشاركون في إيداء الرأي فيما يتصل بالناحية الأمنية ومما نقل في هذا الباب أن زياد بن أبي سفيان «ت 54هـ» بعث إلى رجال من بني تميم وجمع العرفاء فقتل لهم: أخبروني بعطاء كل ناحية فأخبروه فاختار منهم رجلاً ضمنهم الطريق وحد لكل منهم حداً⁽²⁾.

وبالرغم من الخدمات التي تقدمها وظيفة العرافة لكل من الدولة والناس حيث توفر للدول السيطرة على هذه القرى وتلك النواحي بعناصر كفوة من داخلها يمكنها من تجميع القوات المحاربة عند الحاجة وتوزيع الاعطيات والحصول على المعلومات بخصوص كل ناحية والقبض عن كل خارج ومطاردته وللناس حماية حقوقهم في العطاء ونقل ما يمانونه إلى أولي الأمر لأن العرفاء منهم يحسون بأحساسهم وينقلون ما يشعرون به بصق وأمانة وإخلاص حتى يمكن معالجته. وبالرغم من ذلك كله، فلقد نقل عن الرسول ﷺ قوله «العرافة حق والعرفاء في النار»⁽³⁾ ويقصد من ذلك أن فيها مصلحة للناس وخدمة لهم ورفق بأمورهم وأحوالهم. أما قوله العرفاء في النار تحذير للتعرض لهذا المنصب لما فيه من رناسة خاصة مع علم المقدرة والكفاية فيلحق الناس من جراء ذلك ظلم وعسف وجور.

ولذلك لا نزال نجد صدى لهذا النظام في عصرنا الحاضر سواء في وظيفة شيوخ ورؤساء القبائل والعشائر أو مختاري المحلات... وما إليها من المسميات الأخرى التي يعد نظام العريف هو الأساس لهذه الوظائف جميعاً⁽⁴⁾.

وكان شيخ البلد هو حجر الزاوية في مجتمع القرية... وكان شيخ مشايخ البلد أو العمدة أو مختار المحلة أي أما كان المسمي يحظى باحترام وتقدير سكان القرية أو المحلة مما يساعده في أداء واجباته ونفاذ أحكامه وقراراته على مستوي التنظيم الشعبي الذي

(1) ت ابن سعد، الطبقات الكبرى (م)، 396، د. محمد ماهر حصاد. الوثائق السياسية والإدارية المتددة للصر الأموي، مؤسسة الرسة، دار الفتق 1974م ص: 434.

(2) البيهقي، إرواهم بن محمد، المحللن والسواي (م)، 2: 243، ابن مالك الصكري. الأول 2: 42. ذكر أن أول من عرف العرفاء زينة بن أبي سفيان.

(3) ابن منظور، لسان العرب، 238: 9، د. جواد علي. الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، 293: 5، بنقلها بشكل أدق، «أن العرفاء حق ولابد للناس من عرفاء، ولكن العرفاء في النار».

(4) عقيد فتر عون والمقدم أحمد والي، الشرطة في مصر (م)، ص: 175.

يرأسه. فلقد كان لهؤلاء جميعاً دوراً في التوسط لفض المنازعات وإتهاء المنازعات التي تنشأ بين أبناء طوائفهم أو قبائلهم أو عشائرهم أو محلتهم على حسب الأحوال بل كان لهم في بعض الأحيان حق معاقبة المصينين على ما يرتكبون من أخطاء تضر بمصالح الجماعة أو الأفراد على السواء، وهم بذلك يسهمون في إدارة المدينة أو القرية ويمطلون على حفظ الأمن بها⁽¹⁾.

فلشيخ الحارة مهام بوليسية عديدة تتمثل في نفس المنازعات بطرق ودية إلى واجب إبلاغ السلطات المختصة بما يخل بالأمن في منطقته إضافة إلى المشاركة في تأمين المحلة أو القرية التي تتبعه بتطعيم دوريات وحراسات وإعداد الخفراء والمساهمة في إطفاء الحرائق عند نشوبها وبذلك يؤكد استقرار الأمن والنظام ويدعمه⁽²⁾.

ومما تقدم نلاحظ أنه مهما تغيرت هذه المسميات التي تطلق على عريف القوم بدءاً من شيخ القبيلة أو رئيس العشيرة إلى عريف القوم ونقيبهم ورؤسهم المقدم عليهم وانتهاء بمختار المحلة ... الخ هذه المسميات، فإن واجباتها واحدة وأهمها على الخصوص المساهمة غير المحدودة في المحافظة على الأمن والاستقرار في منطقته ومعاونة أجهزة الأمن النظامية في تحقيق ذلك.

(1) التدريب ريمون، القاهرة الشافية بوصفها مدينة: شئون البلديات ومشكلات المرافق (م.س)، ص: 215. ويضيف جان وظيفه شيوخ الحارات أو الطوائف أو المحلات تستل وبلا شك التزامات رجل الشرطة في حفظ للنظام ومراقبة العناصر المشبوهة أو القريبة. وبمك تساهم المباشر بالأهلي قد كانوا في مكان يسمح لهم بأن يلعبوا دوراً إدارياً وأمنياً هاماً. ص: 224 لخصاً.

(2) هاملتون جب، هارولد بورن، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى بمراجعة د. أحمد عزة عبد الكريم، دار المعارف بمصر، 2: 94، 95، 117.

المبحث الثالث

نظام الفتوة⁽¹⁾

برز هذا النظام حين بدت أعراض الضعف تظهر على السلطة المركزية في الدولة وما ترتب على ذلك من ظهور طوائف مفسدة من الأوباش والشطار والفتاك والصقور «للصوص والقتلة». لذا فإن أصحاب المهن والحرف والتجار في المدينة وسكان المحلات والأحياء السكنية كانوا يكونون مجموعات من الفتيان المتطوعين الذين يعرفون «بالأحداث أو الفتوة» الذين أسندت لهم بعض الأعمال المعاونة للشرطة حيث كانوا يتصدون للفتن والاضطرابات الطائفية والقبلية والقيام بواجبات الحراسة الليلية لأحياء والمحلات والأسواق ويساهمون في إطفاء الحرائق وما إليها من الأعمال الأمنية الأخرى⁽²⁾ يضاف إليها أنهم يساهمون في أعمال الدفاع الحربي وذلك بتأمين الميمنة الداخلية ودعم وإمداد فرق الجيش العاملة على صد العدوان الخارجي.

وقد كان هذا النظام يتصف في عمومه بقدر من الصبغة التنظيمية والنظامية التي لا ترقى بطبيعة الحال إلى حد النظم العسكرية الصارمة التي يخضع لها رجال الجيش والشرطة النظامية لاعتمادها أساساً في تكوينه على العناصر المدنية.

ولقد كان لهذا النظام ولهذه المجموعات رؤساء محليون يختارون من الأسر الكبيرة العريقة في المنطقة التي يتواجد فيها الفتيان أو الأحداث حيث يتولون تنظيمهم ووضع قواعد لعلاقة الفتيان ببعضهم وبغيرهم من عامة الناس وإضافة إلى القيام بواجب تمثيل الفتيان أمام السلطة الحاكمة⁽³⁾.

عن طريقه فرض نفسه كعمدة أو حاكم أو محافظ له وزنه في منطقته ولذلك تؤثر لعدد من الدول والممالك التي قامت في منطقة الشام في تلك القرية على الاستفادة من هذا التنظيم الشعبي وفي تأمين البلد وعند اللزوم في صد أي عدوان خارجي.

وبالرغم من هذا الدور البارز الذي قام به هذا التنظيم خاصة في أهم العواصم العربية في بغداد ودمشق وحلب والقاهرة خلال الفترة بين القرنين الرابع والسادس

(1) الفتوة في اللغة من الفاء وهو الشباب. والفتاء في الأصل الشباب. فالفتوة هي القوة لأن الشباب مصدرها عادة لأن منظور. لسان العرب 2: 105، الزبيدي، تاج العروس. 10: 376، عمر السوقي. الفتوة عند العرب، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط4 لسنة 1951م، ص. 11، 19. ويحمل لنا هذا الأخير صفات الفتوة في التمثيل القتالية الشرف، السقاء، الفداء، إلخ. طه، الجرم، حماية الضعيف، إعانة الملهوف، التواضع، الطهو، والشجاعة، وقوة الاحتفال. في حين أن بعض المستشرقين يجهلون هذه الصفات في صفتين أساسيتين هما:

السقاء وحسب القرى، والشجاعة وكلتاهما لا بد أن نلحظ أن الإقرار بالأول حسن الأخلاق والثنية حسن الحدود بالنفس. فراتر، نشر، المنقبي من دراسات المستشرقين، جمع ونقل وتعليق، د. صلاح الدين المنجد، دار الكتب اللبنانية بيروت 1: 89م القرطبي. أمثال الخلفاء في إخبار الخلفاء ص: 239.

(2) كلود كاهن. الحركات الشعبية والاستقلال الذاتي في المدن الإسلامية مجلة الأجنحة، ع: 6 لسنة 1990م من: 118، 132. وفي بغداد لأن القرنين الرابع الهجري/ العشر الميلادي أعطى الأحداث مسئولية تأمين الأحياء ومنعوا شهاداتهم رسمية بذلك.

(3) إبراهيم الفحام. الشرطة المتطوعة عند العرب، ص: 34.

الهجريين. قبل نظام الأحداث أو القتل قد تحرف عن غايته وأهدافه وتقلب القتل النبر كانوا حماة الأمر ودعاة للسلام ومعاونين لرجال الشرطة إلى عيارين بحلول بالأدب العامة وينشرون الفرع والاضطراب ويخيفون الميل ويقلقون الأمة واجتمعت كل طائفة على أمير أو وزير فأخذوا أموال الناس جاهرا وكثروا يكسبون الدور لئلا وبليهم الشموع وينخلون الحمامات وقت السحر فيأخذون أموال الناس ويتهددون أصحابها بالحرق وقتلوا جماعة من رجال الشرطة حتى صار لا يقف في طريقهم أحدا إلا قتلوه وصار الناس لا يخرجون من دورهم بعد الغروب وأغلق الناس دكاكينهم وخافتهم، وبلغ من حق العيارين أن رتبوا لأنفسهم على الناس جواسيس يذلونهم على أصحاب الأموال لكي يغيروا عليها⁽¹⁾.

كما فرضوا على أصحاب المحلات «الدكاكين» الحفارة وتمثل في الحصول على ابتوة مالية كل فترة من الزمن ليتولوا تأمينها وعدم التعرض لها⁽²⁾.

وكان من الطبيعي أن تلقى هذه القوة والعبارة مقاومة شديدة من الولاة والحكام لإخلائها بالأمن وإزالتها الاستقرار واقتهايا الأموال وسفكها الدماء باسم الدين أو المذهب أو الفتوة بل أن بعض الفقهاء قد أفتى بتحريم الفتوة⁽³⁾ وأنكروا نسبتها «لإلزام على بن أبي طالب»⁽⁴⁾ نظرا لأنها أصبحت كجمعية فوضوية خرجت عن كل الحدود وأصبح الأذى الذي يلحق الناس منها أكثر من نفعها.

وتشير بعض كتب التاريخ إلى أن بعض الخلفاء حينما شاهدوا أعراض الضعف تدب في دولتهم عمد إلى طرق ظاهرها بسيط وباطنها قوة لهم ليتقوا بها عنه الحاجة ضد خصوصهم في الداخل أو أعدائهم في الخارج حيث تولي تكوين مجموعات الفتوة وأعاد إحيائها من جديد لتكون بحق جيش يرتجل في الحل مستعد لأداء مهام أمنية وحربية. وهذا ما فعله الخليفة الناصر لدين الله العباسي سنة 604هـ حيث أصدر منشورا إلى جميع أتباعه من الأمراء والولاة في كافة أنحاء الدولة بتبني مجموعات الفتوة والاستفادة منها واعتبر الخليفة نفسه هو (فتي الفتان) والرئيس الأعلى لهذه المجموعات⁽⁵⁾.

فأدى ذلك إلى انتشارها ودخول العام والخاص فيها إما عن اقتناع بها أو تقليد

(1) عمر رضا كحنة، دراسات اجتماعية في المصور الإسلامية، المطبعة التعاونية، دمشق 1973م ص: 24، 26، 27. فراق تيشتر، الفتنة في دراسات المستشرقين (م.س)، 198:1 بغداد بن العيارين أحتوا بغداد عدة فتن وفلال في الفتوة من (529 - 539هـ أي 1132 - 1144م) مما أدى إلى أن يسود الاضطراب ويرجع الأهالي من بطش هؤلاء الذين استغصوا بنوهم وسلاطهم بلا تروى معادي إلى تسببتهم بالسيارين المصدر نفسه 90:1، كود كاين، الحركات الشعبية والاستقلال الذاتي في المدن الإسلامية خلال القرون الوسطى من: 149، 153.

(2) كود، كاين، الحركات الشعبية والاستقلال الذاتي (م.س) من: 149.

(3) محمد كرد علي، خطط الشام 25:5.

(4) كانت الفتوة تسبب للإمام على بن أبي طالب الحديث المأثور: «لا سوف إلا ذو القل ولا فتى إلا علي» وتكونت مجموعات الفتوة من بعده فتتوي به حتى حدث عن أعدائها وغلبتها فوق للطاء نكران نسبه المردة إلى الإمام علي، ابن منظور، لسان العرب، 1050:2، الفريدي تاج العروس 376:10، فراق تيشتر، الفتنة في دراسات المستشرقين 190:1، محمد كرد علي، خطط الشام، 24:5، د. عبد المنعم ماسد، تاريخ الحضارة الإسلامية في المصور الوسطي (م.س)، ص: 59.

(5) فراق تيشتر 192:1، محمد كرد علي 24:5 كود كاين، الحركات الشعبية والاستقلال الذاتي، ص: 173، 177.

للخليفة، وقد وضع لها هذا الخليفة من الضوابط والقواعد التي جعلت هذا الينبوع لا يخرج إلا طيباً مفيداً للبلاد والعباد وأبعد عنها جميع المفاسد وما لا يصلح أن يكون في هذه المجموعات، وقد أغنت بالفعل غناء الحيش في النفع الخارجي وأكملت دور الشرطة في تحقيق الأمن الذاتي⁽¹⁾.

(1) انوار برون وأخريين، تاريخ الحضارات العامة «القرون الوسطى» منشورات عويدات ط1 لسنة 1965م 128:3
كلود كاهن يؤكد على وجود مليشيات من الأحداث تتولى مهمة حفظ الأمن والقيام بواجبات شبيهة بواجبات الشرطة
إبان القرن الحثرت وحتى الثاني عشر م ص: 129، 132.

المبحث الرابع

نظام التزور

كما عرّفنا لأنظمة الشرطة المتطوعة التي كانت مسندة في الماضي على شكل مجموعات قدمت دعماً أساسياً لا بأس به لأجهزة الشرطة النظامية للمحافظة على الأمن والنظام وتحقيق الاستقرار والطمأنينة للناس، فبينا قد وحننا بعض التعريفات العربية التي تمثل تعاوناً حقيقياً على المستوى الفردي بين المواطن الشرطة في صورة متابعة هؤلاء الأفراد للمجرمين ومثري القلاقل والفتن وتعقبهم والإبلاغ عنهم وعن أماكن تواجدهم ومخططاتهم الإجرامية لإمكانية اتخاذ ترتيبات أمنية لقمع الحرمين والقبض عليهم وحبس شرهم عن الناس.

ومن ذلك وظيفة التزور أو «التزور» أو «الترور» وجمعها بمعنى واحد يقصد بها كما ذكر صاحب لسان العرب⁽¹⁾ بأنه غلام شرطي أو هو من أتباع الشرطة⁽²⁾.

حيث كان يختار الواحد منهم من أفراد الجمهور لمعاونة الشرطة، دون أن يتقاضى أجراً مقابل ذلك أو يرتدي الملابس المميزة للشرطة⁽³⁾، وقد عرف التزور أيضاً بأنه «العون يكون مع السلطان بلا رزق»⁽⁴⁾.

وفي ذلك أنشد بعض الشعراء فقال:-

تألسه لسولا حشية الأمير وحشية الشرطي والتزور⁽⁵⁾
كما أنشد أيضاً:-

أعسود بالأسود وبالأبيض من صاحب الشرطة والتزور⁽⁶⁾

وقد نقل عن بعض اللغويين⁽⁷⁾ استخدام كلمة التزور والتزور أو التزور بمعنى كلمة «الشرطي» أو الجلواز⁽⁸⁾ واعتبرت جميعها ألفاظ مترادفة تحمل مدلولاً واحداً.

فهذا النظام يمكن أجهزة الأمن من اختيار عناصر من جميع الأوساط الشعبية للتعاون معها في مجال مكافحة الجريمة والمجرمين عن طريق مدها بالمعلومات والأخبار، فهم بمثابة عيون وجواسيس ومرشدين حسب المفهوم السائد لدينا في الوقت الحاضر.

(1) ابن منظور لسان العرب، دار صادر بيروت 88:4.

(2) ابن منظور لسان العرب، دار صادر بيروت 88:4.

(3) إبراهيم الفحام، الشرطة المتطوعة عند العرب، ص: 34.

(4) ابن منظور، 88:4.

(5) بهذا المعنى هذا الشعر للهذلي امرأة الحاج: الشاعر، د. حواد علي، المفضل: 291:5، في حين نسيه ابن منظور لأن هذا البيت يخطر للسان، 88:4.

(6) د. حواد علي، المفضل، 291:5، الفحام، ص: 34.

(7) إبراهيم الفحام، الشرطة المتطوعة، يري أن أصل هذه الكلمة لاتيني وتحمل معنى الشرطة أو متولي القليب، ص: 34.

(8) «الجلواز» يعني الشرطي وسمي بذلك لأنه يبدى العمل في ظهله وإليه «الجلواز» يحفظون الأسراء أي يترجمونهم لسان العرب، 332:5، تاج العرو، 16:4.

ويمكن أن نلحق بهؤلاء أيضا الطائفة التي عرفت «المستضعفين»⁽¹⁾ الذين وجدوا في القاهرة وفي غيرها من المدن العربية خاصة في عهد المماليك والأتراك العثمانيون الذين قاموا بأعمال شنيعة مستغلين ثقة الوالي بهم حتى أنهم كانوا يكتبون لأرباب الأموال أوراقا للتهديد فاشتد خوف أهل الرعي منهم بل ووصل شرهم إلى كافة الناس فصارت لا يخرجون من بيوتهم ليلا حتى أن الشوارع والحارات كانت مغلقة موحشة لا تسمع فيها سوى أصوات لفظ الخفراء والحراس التي تتدور في الليل.

ولازلنا نجد صدي لهذه التطبيقات في نظم الأمن الحديثة حيث لا يزال يستخدم أسلوب للمرشدين والمندوبين والجواسيس من قبل رجل الشرطة حيث نجد رئيس كل محفر للشرطة يبيت عيونه من غير أفراد الشرطة في داخل منطقته للتعرف على أخبار المجرمين عن قرب ويحدد نواياهم ومخططاتهم المستقبلية والأماكن التي يتربدون عليها لإمكانية صدهم والقض عليهم قبل ارتكاب الجريمة حماية لأمن البلاد والعداء.

وحاصل ما تقدم أن مراحل التاريخ المختلفة للدولة الإسلامية عرفت أنظمة للمساهمة الجماهيرية الراقية في مجالات الأمن وأكدت تلك المساهمات على جوانب هامة ينبغي التقوية والإشادة بها تتمثل فيما يلي:-

1 - إن أنظمة الحرس والحراسة التي كان يقوم بها المسلمون الأوائل هي مساهمة جماهيرية متقدمة وقد كانت الأساس لوجود نظام الشرطة في الدولة الإسلامية إبان عهد الإمام علي بن أبي طالب الذي تولى تنظيمها وإيرازها وكون لها ديوان خاص عرف بديوان الشرطة.

2 - بقيت أعمال المساعدة الأمنية تقدم من طرف رؤساء القبائل والزعماء المحليين في المناطق النائية والصحراوية البعيدة عن العواصم الهامة فهم ممثلي السلطة العامة في إقرار الأمن في مناطقهم وقد استمر تأثير ذلك في وقتنا هذا.

3 - في فترات ضعف الدولة الإسلامية وتفككها وانقسامها وانتشار التعدي على الأرواح والأعراض والممتلكات هبة الشرفاء والمصلحين للقيام بهذا الأمر معتمدين على شخصيتهم ونفوذهم الشعبي وإمكانيات جمهور الأمة الإسلامية وقد حققوا الكثير من الأمن في تلك الفترة.

4 - حينما يجد السلطان تلك الفئات الشعبية قوية وفاعلة في تأمين البلاد عادة ما يتولى دعمها ومساعدتها في القيام بمهامها الإنسانية النبيلة البعيدة عن الأهواء والأغراض.

5 - حققت أنظمة العرفة تنظيم القبائل والأجناد وتوزيع الأرزاق عليهم وتجهيزهم للفتح والجهاد والمحافظة على سلامة الدولة الإسلامية في الداخل والخارج.

ولذا فإن الدولة الإسلامية قد عرفت هذه التطبيقات الجماهيرية ونهضت بأعبائها قبل تلك المحاولات التي برزت إبان القرون الوسطى في أوروبا كما سيأتي بيانه في القسم

(1) المستضعفين:- هم جماعة من الرجال الذين استضعهم الوالي أو من سبقه من الولاة وجعل منهم أعوان له على ما يرد من وسائل التشديد والرهبة والتهديد. المقريزي. الملوك في معرفة دول الملوك. المجلد 2 القسم الأول ص: 301.

التالي من هذه الدراسة. ولذا حق لنا إسناد المساهمات الحديثة في البلاد العربية إلى تلك الجهود السلفية الرائدة⁽¹⁾.

(1) وفي هذا يقول د. سليمان الطنبري (إن النظام الإسلامي حقق ما أروع من النظم الحديثة بالنسبة للنظام الشرطي وعلينا ألا ننهر كثيرا بما عد الغرب، ولأن الكثير مما عندهم إلى هو إلا فروع لأصول عندنا) مجلة الشرطة، الإمارات العدد 25 لسنة 1981م ص: 23.

الفصل الرابع

المساهمة الجماهيرية في العصر الحديث

تحتل الأجهزة المختصة بالأمن في إطار الدولة الحديثة بامتيازات بشرية ومالية ووسائل وأساليب علمية متطورة مكنتها من القيام بمهامها خاصة فيما يتعلق بمواجهة عوامل الإجرام والاحتراف التي بذلت جهود كبرى للوقاية منها ومكافحتها بالإضافة إلى قيامها بالدوار الاجتماعية أخرى لا تقل أهمية فرضتها طبيعة تطور هذه الوظيفة ومتطلبات المجتمعات الحديثة التي لم تعد تنتظر إلى رجل الشرطة كحارس أو منفذ لحكم مجلده أو موظف عام بل أصبحت تنتظر إليه كمصلح اجتماعي ومرشد سياحي وعون قضائي ومستشار قانوني.

« يتولى مساعدة المنحرفين حيث يوجههم ويأخذ بيدهم إلى طريق الاستقامة والهدية بعيداً عن عوامل الإجرام وأخطاره والاحتراف ومسبباته ليضمن سلامة المجتمع بالفرد وجماعته.

« كما يتولى إرشادهم في كل الأماكن والمناسبات ويشقى المبدأ والإمكانيات المتاحة ويقدم لهم البيانات والمعلومات والإرشادات التي يطلبونها أو يحتاجونها فيما يتصل بجوانب عمله الوقائي والإداري والاجتماعي.

« كما يكون في خدمة أجهزة العدالة المختصة من قضاء ونزاهة يجمع المعلومات ويجري التحريات والأبحاث بضبط الأدلة ويحفظ مسرح الجريمة ويقدم التقرير والملفات متكاملة للمختصين للفصل فيها.

« كما يعين ويبين الطريق لمن يستنصر منه عن جوانب تهمة بشأن وضعية أو مشكلة معينة أو الحصول على خدمة عامة.

لكل هذه الأدوار وغيرها مهام جسيمة تقوم بها الشرطة التي لا تشكل أعدادها وإمكاناتها -مهما بلغت- شيئاً إذا ما قورنت بالحجم الكلي للسكان أو حجم الجريمة من واقع الإحصائيات والحوادث اليومية والخدمات المقدمة من كافة مرافق الأمن بالبلد⁽¹⁾.

هذا التطور الهائل وهذا التنوع الكبير وتلك المهام والمسؤوليات اللامحدودة قامت بها أجهزة الأمن ولازالت مستمرة في أدائها اليوم وغداً وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولكن إذا ما نظرنا إلى نتائج هذه الجهود وحولنا تقييمها من حيث تأثيرها في المعدلات الإجرامية المرتفعة أو إمكانيات تظهيرها للمجتمع من عوامل ومسببات الإجرام والاحتراف أو على الأقل خلق نوع من الارتياح بالتقليل من جرائم العنف أو ما يسمى

(1) دراسات مقدمة للمؤتمر الخامس للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعالجة المذنبين الموضوع ثالث. المجلة العربية للدفاع الاجتماعي العدد: 6 لسنة 1977م، ص: 127، 128.

جرائم الحواف الأكثر⁽¹⁾ زعم الطلب المستمر والإلحاح المتزايد لزيادة القوة لبررية والإمكانيات وللمعدات الحديثة والتكاليف الباهظة التي يتحملها على مصص وفي كثير من دول لعالم يقع عنها الأكثر على المواطنين أنفسهم في صورة صرانب يتفوقونها ولم يجنوا من وزانها شيئا.

وإنم هذه الوصية المريعة للإجرام وعدم بلوع الأجهزة الأمنية لأهدافها المرحوة في الواقع العملي إضافة إلى أن الدراسات والأبحاث التي أجريت بهذا الخصوص تؤكد أيضا على أن هذه الأجهزة الرسمية مهما أوتيت من إمكانيات وكفائية وقاعدية فإنها لن تحقق الأمن المنشود ما لم تحظى بدعم ومساندة ومشاركة إيجابية من قبل المجتمع⁽²⁾ للوقاية من الجريمة والتخفيف من حدتها وإزالة أسباب الحواف وانعدام الأمن وإشاعة روح الاستقرار والطمأنينة.

وقد تم تناول هذه الدراسة بالبحث والنقاش على مستويات مختلفة وصدرت عدة توصيات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية يمكن إجمالها فيما يلي:-

أ - فعلى الصعيد الوطني

تجزم غالبية الدول على اختلاف مشاربها بأن الضوابط التقليدية والقوانين أصبحت لا تشكل رادعا كافيا للإجرام، وأن الأجهزة الرسمية المختصة بأعمال الوقائية والمكافحة لا تستطيع أن تحقق تأمينا كافيا واستقرارا دائما مهما أوتيت من إمكانيات واستعملت من آليات وأساليب وتقنيات حديثة ما لم تحظ بدعم ومساندة وتفهم من المواطنين يتمثل في:-

«استيعاب وإدراك مخاطر الإجرام والانحراف وما ينجم عنه من زرباك المجتمع بما يسببه من عوامل الخوف والفرع والشعور بعدم الأمن. فالخطر كبير ومهول ويمتد ليشمل كل الأفراد والجماعات بشون استثناء. ولذا من واجب الجميع تبني إجراءات وقائية لتأمين أنفسهم وأعراضهم وأموالهم والتعاون مع بقية أفراد المجتمع لتحقيق الأمن الجماعي للمجتمع لتزدهر الحياة وتسد بهم وتستمر خلافة الله في أرضه.

«تقدير جهود العناصر المختصة بتأمين المجتمع واحترامها ومد يد المساعدة لها بالتعاون في الإبلاغ عن مرتكبي الجرائم والإرشاد عنهم والامتناع عن مساعدتهم أو إخفاء أي معلومات عنهم وأداء الشهادة بل والمساعدة في القبض عليهم وتبنيهم لقلع جذورهم من المجتمع.

«المشاركة الجماهيرية الواعية في برامج ومشروعات أمنية مشتركة من الشرطة

(1) ويغص بها جرائم قتل والاغتصاب والسرقات والتكراه والقتل المسكن والحوادث السيف. انظر في ذلك عمه سيد أو مسلم. الربط بين أجهزة الشرطة والدور الشعبي في مكافحة الجريمة.

Thomas L. Cronin U. S.V Crime in The Streets P.6

Leslie Walkins, Robert M. Worcester Private Opinions Public Polis P.166

(2) Brian Pollard, Police Effectiveness and Public Acceptability Ibid. P. 118

Clerie Short Community Policing Ibid. P.75 John Alderson, Community Ibid P.1.2

والمواطنين سواء في صورة مجالس أو جمعيات استشارية أو برامج لتأمين الأحياء السكنية كنظمة الجيرة أو في صورة دوريات للحراسة والمراقبة والتجوال في الأحياء والشوارع بالمدن والقرى للمحافظة على الأمن والنظام العام.

«التعاون بين كافة الجهات المعنية سواء كانت شعبية أو رسمية في تنقيف النشء وتوعيته بأخطار الجريمة والانحراف وتوجيهه وإرشاده إلى سبل الوقاية والحماية الذاتية وتبني من يتوقع انحرافه لمساعدته في تجاوز الصعوبات التي يواجهها لينشأ ويربى ويؤهل وفق أسس سليمة ويعود إلى مجتمعه وهو أكثر تكيفاً وانضباطاً والتزاماً بقيمه وأخلاقه».

«القيام بالبحوث والدراسات لهذه الظواهر الإجرامية ومحاولة تحديد مسبباتها وإيجاد الحلول الناجمة لمواجهتها دون الالتجاء إلى وسائل الردع والقمع القانوني القائم على العنف وذلك باستخدام بدائل اجتماعية ونفسية وعلاجية ومن أحدث الدراسات العلمية الحديثة في هذا المضمار للتكليل على ذلك يكفي أن نشير إلى تأكيدات على ضرورة المساهمة وأهميتها بين الشرطة والمواطنين في عدد من البلاد المتقدمة في هذا الميدان مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا».

«ففي الولايات المتحدة يشير تقرير الوفد الأمريكي الموجه للمؤتمر السادس للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين التي عقد بركراس بفنزويلا في 25 أغسطس / سبتمبر 1980م إلى أنه ورد فيه بالرغم من تحسن وتطور تطبيق القانون فإن الجريمة في أمريكا تظل في ارتفاع، ولذا من الواجب أن تتمثل المسؤولية في الضبط والسيطرة على الإجرام. فرغم أن هناك مؤسسات مختصة بتطبيق القانون وهي المسؤولة عنه بصفة رسمية، ورغم الجهود التي تبذلها للوقاية من الجريمة ومكافحتها فإنها لا تكفي وحدها ولا بد من تسخير كل قواها كمجتمع لمساعدة ودعم هذه الأجهزة الرسمية حتى تؤدي واجباتها بصورة أفضل⁽¹⁾».

«وفي المملكة المتحدة تؤكد عدة توصيات صدرت في مؤتمر عقد في لندن لدراسة الضبط الذاتي للمجتمع خلال عام 1963م وقد شارك فيه عدد من المختصين جلهم أكد على أهمية تحسين العلاقات مع الجمهور بما ينمي الثقة وبحق الدعم والمساندة الجماهيرية فالباحثة "Clare Short" أكدت على أن ضبط المجتمع ليست مهمة البوليس وحده بل هي مهمة المجتمع ككل».

"Policing is not Just a matter for the Police, It is too important"⁽²⁾

"Both Police and Community going hand in hand and accepting that there are obstacles which can be overcome, to be overcome will we achieve a situation

(1) عبد سيد سالم، 30. الربط بين أجهزة الشرطة والدور الشعبي في مكافحة الجريمة، (م.م)، ص: 174.

Crime Trends and Crime Prevention Strategies Ibid. P.30

(2) Clare Short, Community Policing - Beyond Slogans. Ibid. P.75.

whereby the maintenance of public order the prevention and detection of crime are seen as the responsibility of "us" the total community⁽¹⁾

وفي فرنسا يؤكد وزير الداخلية الفرنسي السيد كرمشيه بويت M.Christian Bonnet بأن الأمر يأتي في مقدمة أعمال الدولة ولكنه أيضا عمل الجميع. كما يؤكد ذلك البروفيسور M.J Morcau أستاذ القانون العام بجامعة رينيه حين أعلن بأن أمر الأفراد ينحصر الحقوق الأساسية للمواطنين التي يجب على المجتمع تأمينها بما يعود على الجميع من احترام النظام العام⁽²⁾ وفي كندا أيضا يؤكدون على أن نجاح الوسائل الحديثة منسجمة بالتفاهم والمساندة من العموم ولأن إشراك المواطنين في برامج إعادة التأهيل أمر ضروري لنجاح تلك المحاولات وتحقيقها لأغراضها⁽³⁾.

ب - وعلى الصعيد الإقليمي أو القومي على مستوى عدة دول:-

فالتجمع الأوروبي يعتمد توجه عام يقضي بضرورة اعتماد المشاركة⁽⁴⁾ ودعم التآلف بين الشرطة والجمهور والاستفادة من طاقات المواطنين في تأمين أنفسهم وقد قامت كل الدول بمجهودات ومساهمات فرنسية كل في شأن بلاده كما عملت على تنشيط الإمكانات الجماعية لمجلس التعاون الأوروبي فبعدت في سنة 1986 مؤتمرها الأول في مجال مكافحة الاتحراف والشعور بالتهديد الأمن وفي سنة 1987 تم عقدت مؤتمرها الثاني في مجال الوقاية من الجريمة.

وتم تكوين عدة جمعيات ومنظمات لتنظيم المساهمات الجماهيرية مجالات الوقاية من الجريمة والاتحراف. كما اقترح تكوين جامعة أوروبية مشتركة تختص بدراسة وبحث هذه الظواهر ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها⁽⁵⁾.

« أما على المستوى العربي، فإن الطلقات الدراسية التي أحرقت حول دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها⁽⁶⁾ والمؤتمرات العربية للثقافة الاجتماعية⁽⁷⁾ قد تناولت التعريف بأهمية الجمهور وبنيت إسهامات الاستفادة منه في مجالات الأمن المختلفة بدءا من جوانب الوقاية من الجريمة ومكافحتها إلى دعم وتوثيق عرى التعاون والمساندة بين الشرطة والجمهور إلى تكوين الجمعيات واللجان الأهلية للقيام ببعض الأنشطة والخدمات الأمنية في مجالات

(1) Brian Pollard, Police Effectiveness and Public Acceptability, P.125.

ويشير المصدر نفسه إلى نفس المعنى في الصفحات رقم: 124، 125، 119.

(2) Jean Vanport, La Sécurité du citoyen Ibid P.49

(3) Yves Jéquier, Protection et Libertés Constitutionnelles Ibid P.232

(4) Revond Gassior, Criminologie, Pirel Dalloz 1986 P.609

(5) Raymond Gassior, Criminologie Pirel Dalloz 1988 P.609.

(6) نعرض الحلقة الدراسية التي عقدت في الجماهيرية في الفترة من 11 إلى 15 أكتوبر 1971م من جزئين وتحتوي على مجموعته مبحث ذلك تؤكد على ضرورة المساهمة وأهميتها كما أشركا إلى ذلك في جوانب البحث المختلفة. ثم عقد عدة مؤتمرات بدأت منذ سنة 1970م إلى سنة 1980م بمعدل كل سنة مؤتمر وتطرق فيها إلى مساهمة مدني القطاع الاجتماعي كوزارة للولوج إلى برامج العمل الخاصة للجماهيرية ومنها: كدب، توميدات، أدب، مؤتمرات التي استندت فيها منظمة العربية للدفاع الاجتماعي - سحرط - المملكة المغربية - مناجية - الحجاج - بالدار - البيضاء، 1981م.

عديدة كرعية الأحداث ورعية المسجونين وتكوين جمعيات صديقة للشرطة في ميدان الوقاية من حوادث المرور ومكافحة تعاطي المسكرات والمخدرات وتبنيها بالإضافة إلى عمليات التطوع المباشر في الدوريات والحراسات في الشوارع والأحياء وفرق النجدة والإطفاء والدفاع المدني وما إليها من الأنشطة الشرطية المختلفة.

وقد وجدت هذه النداءات وتلك الجهود في حضارتنا وتراثنا الإسلامي الدعم والمعن والاساس للنفع بهذه البرامج إلى الإمام استلهاماً من قواعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأنظمة المظالم والحسبة وإمكانيات التكامل الاجتماعي والتعاون لتأمين المجتمعات العربية الإسلامية وقد أكدت الاستراتيجية الأمنية العربية⁽¹⁾ على ما يلي:-

« تصعيد إسهام المواطنين في مجالات الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

« دعم تلك النشاطات بأنشطة نوعية وتعليم للجماهير لتستوعب دورها الحيوي في هذا المضمار.

« النهوض بالمستوي الثقافي والتعليمي والإعدادي لرجال الشرطة لاستيعاب هذا الدعم وإثرائه بزيادة كفاياتهم وفاعليتهم بأداء واجباتهم على أحسن وجه وتحسين صلتهم بالجمهور واعتباره سنداً لهم في مواجهة تيار الإجرام الجارف

ج - وعلى الصعيد الدولي:-

فلقد اهتمت منظمة الأمم المتحدة بالظواهر الإجرامية والنواحي الأمنية للمجتمع الإنساني، وقد أقرت جمعيتها العمومية في قرارها رقم 415 (5) بتنظيم مؤتمر أممي لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين يعقد مرة كل خمس سنوات وقد عقد أول اجتماع في صيف سنة 1955م ثم توالى المؤتمرات وتطورت لكل الجوانب الأمنية ومنذ المؤتمر الرابع الذي عقد في طوكيو باليابان عام 1970م إلى أهمية المساهمة الجماهيرية وضرورتها حثت الحكومات على تشجيع تلك المبادرات الجماهيرية وتبنيها كوسيلة فعالة للوقاية من الإجرام والاعتراف⁽²⁾

وأكدت على وجه الخصوص على ما يأتي:-

« إن الجهود الجماهيرية يجب أن تعتبر كأجزاء متكاملة في جميع برامج منع الجريمة والجناح وليس مجرد مساعدة إضافية للجهود الحكومية ويجب إلا تخصص الجهود التي يبذلها المواطنون للبرامج الرسمية أو لمشاكل الدفاع الاجتماعي الأكل أهمية فلا بد من زيادة الاشتراك المحلي من جانب الفئات

(1) الاستراتيجية الأمنية العربية التي عرضها مجلس وزراء الداخلية العرب في 1983/12/7م. بند البرامج الفقرة السابعة. ص: 11.

(2) المجلة العربية للدفاع الاجتماعي. العدد 3 لسنة 1971م، ص: 173.

المتوقعة في خطط وبرامج الدفاع الاجتماعي⁽¹⁾.

تم التأكيد على ضرورة مشاركة الجمهور والأفراد على منع الجريمة ويجب أن تعطي هذه الجريمة للجميع بدون استثناء بحيث يتم حفظ كل القوي المجتمعية وتوعيتها بضرورة المشاركة كونها مسنولة عن منع السلوك المناوئ للمجتمع وسائر الاعتداءات على مصالح المجتمع⁽²⁾.

وفي المؤتمر السابع الذي عقد في ميلانو 1985م، أوصى المؤتمر على ضرورة اكتشاف وتشجيع الأشكال المختلفة لمشاركة المجتمعات المحلية بغية إيجاد بدائل مناسبة للتدخلات القضائية والأمنية، وذلك بالتعويض على تطوير برامج المساهمة الجماهيرية على أوسع نطاق في مجال منع الجريمة ومكافحتها وذلك باتخاذ ما يلي:-

أ - ضرورة مشاركة الجمهور النشطة في التطبيق الناجع للبدائل المقترحة لعقوبة السجن وكل ما يتصل بها من خدمات اجتماعية ترمي إلى المساعدة في إعادة إدماج المجرم في المجتمع.

ب - تعزيز دور المنظمات المجتمعية والحركات الطوعية لتعزيز المشاركة الجماهيرية ودعم المبادرات الناجحة المتعلقة بالخدمات والمساعدات التي تقدم للضحايا.

ج - الاهتمام على وجه الخصوص بإشراك الشباب أنفسهم في برامج منع جرائم الشباب بتعينة جهود الشباب أنفسهم في الجهود الرامية الجريمة التي يرتكبها نظراؤهم⁽³⁾.

ومن ذلك نرى أن هذه المؤتمرات توصي باستمرار بالمساهمة الجماهيرية وتدعمها لما فيها من فوائد جمة في تأمين المجتمعات ووقايتها من شرور الإجرام والانحراف.

ومن خلال تلك التوصيات المتعددة التي مهما حاولنا حصرها لا تتمكن من ذلك لتتوعدا وتعددها ولكن فحواها في النهاية يؤكد على جوانب أساسية هامة هي:-

== التأكيد على ضرورة استمرار قيام الأجهزة الأمنية الرسمية بدورها في حماية المجتمع من خطر الجريمة والانحراف.

== أمام التزايد الهائل في المعدلات الإجرامية وبروز موجات جديدة من الجرائم الخطيرة الواسعة الانتشار كالمخدرات والتخريب والاتجار بالبشر والإرهاب،

(1) انظر التقرير الثاني للمؤتمر الرابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين. المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد 3 لسنة 1971م ص: 178.

(2) انظر التقرير الثاني للمؤتمر السادس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين. المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد 13 لسنة 1982م ص: 548.

(3) انظر التقرير الثاني للمؤتمر السابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين. رقم 121/22، الجمعية العمومية ص: 24، 25.

فإن الشرطة مهما تبذل من جهود لن تصل إلى تحقيق أهدافها وغايتها ما لم تحظ بالدعم والمساعدة والتعاون من المجتمع.

« من واجب الدولة والأجهزة الأمنية - على وجه الخصوص - أن تسعى إلى التعرف بجهودها وأعمالها ونشاطاتها في مجالات الولية والمكافحة وتوضيح مخاطر الإجمام والاعتراف وتشجع كل باذرة جماهيرية للتعاون والمساعدة.

« تعمل على دراسة هذه الظواهر والبرامج المجتمعية وتتولى تطويرها وتركيبتها بعد التأكد من فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة لأمن المجتمع واستقراره.

« التأكيد على التنفيذ المدروس والمنظم تحت سيطرة الأجهزة الأمنية وبالتعاون معها ومع المنظمات والوكالات الأهلية المتخصصة التي لها خبرتها في هذا المجال حتى لا تعيد هذه البرامج عن أهدافها وتمس بالحريات العامة وبالتالي تضر بالصالح العام.

« الاستفادة من تجارب الغير في الداخل والخارج في مجالات المساهمة وذلك بعد تحويلها بما يتناسب وظروف المجتمع التي تطبق فيه وتوثيقه ودراسة التجارب والبرامج التي تنفذ لإمكانيات التقييم لمعرفة جوانبها الإيجابية والسلبية لإمكانية الاستفادة منها في إعداد برامج أخرى أكثر تطوراً⁽¹⁾.

ويتنوع هذه المساهمات وتتحد من خلال التوصية التي يفرضها واقع كل مجتمع ومعطياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث نجد في كل بلد من البلدان أنماط ونماذج وبرامج تميزها عن غيرها المطبقة في بلدان أخرى.

مع احتفاظ كل منها بحقها في الاستفادة من خبرات الدول الأخرى بعد تطويرها وتحديثها بما يتناسب وظروفها ومعطياتها الخاصة.

كما نجد - بأن البرامج التي تظهر في الدول النامية تختلف عن تلك التي تبرز في الدول المتقدمة والتجارب التي تطبق في الدول الاشتراكية تختلف مثيلاتها في الدول الغربية وهكذا⁽²⁾ لذا فإننا سننولى طرح هذه التجارب في نماذج ثلاث رئيسية لكل منها سماتها وخصائصها ومكوناتها وهي:-

1 - النموذج الغربي.

2 - النموذج الاشتراكي.

(1) إن الفاضل البرامج المطبقة في الحدين من البلدان في النموذج الغربي مثلاً بعد أن هناك برامج مشككة ومتذبذبة مثل نظام الجيرة في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ونظامه جيلد الاتصال في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهكذا فالبرامج التي تطبق ونفذت نجاحها وفاعليتها تستقيها الدول الأخرى، وتطورها وفق إمكانياتها وتعمل على تنفيذها في تحقيق أمنها وسلامتها.

(2) منذ الاعتراف الفكري والفكرية العميقة التي أبرزتها المؤتمرات الأممية لمنع الجريمة ومعالجة المتهين عند الخطأ أول مؤتمر لها في استكهولم بالسويد في عام 1955م ولكنه مجدداً وبصورة أوضح في مؤتمراتها المتتالية خاصة المؤتمر الرابع الذي عقد بكيوتو باليابان سنة 1970م حيث حثت كافة الدول الأعضاء على تبني المساهمة الجماهيرية ودعمها لتكثيف وتوحيد الجهود المجتمعية الرسمية في صعيد واحد لمواجهة الإجمام والاعتراف. وقد أخذت به كل الدول بدون استثناء كل بحسب احتياجها وظروفها وإبرز هذا أهم تلك التطبيقات التي قلوتها الدراسات والأبحاث التي وصلت إلى لدينا ولكن يلي غيرها ممن لم يحد بالإشهار أو لم يصل إلى طمنا.

3 - النموذج العربي.

وفي إطار هذه النماذج التي تشكل إطاراً عاماً يضم عدة دول معاً نجد تجارب وبرامج في كل دولة منها تتميز بخصائص وسمات وأفكار تختلف غيرها من الدول تستحق إبرازها وبيان جوانبها على أفراد خاصة تلك التجارب القيمة التي تضيف جديداً في مجالات المساهمة والمشاركة الجماهيرية في الجوانب الأمنية ثم نختم كل نموذج باستنتاجات وسمات وخصائص عامة لإمكانيات المقارنة بين هذه النماذج وبينها وبين تجربة الأمن الشعبي في الجماهيرية.

المبحث الأول

أولاً: النموذج الغربي

تبعا لتقدم المجتمع الغربي وتحضره من مطلع القرن التاسع عشر وظهور أنظمة أمنية حديثة توفرت لها واجبات مستحدثة وإمكانيات تقنية عالية إضافة إلى عمليات الأعداد والتأهيل التي لا يمكن أن تتوفر في غيرها من المجتمعات الأخرى فضلا عن الوعي الجماهيري للامحدود نتيجة الأنظمة الديمقراطية السياسية المساندة لديها والتي تعتمد على كل مواطن واجب المشاركة في الأمور العامة في كافة الجوانب والأنشطة خاصة تلك المتصلة بحياة الإنسان وأمنه.

لذا فقد عرفت تلك الدول العديد من المساهمات الجماهيرية والأنظمة الأمنية المتعددة والمتنوعة القائمة على مشاركة الأفراد والجماعات والمنظمات الأهلية والشعبية والمهنية في مجالات الأمن وذلك استجابة لعدة عوامل من أهمها:-

1 - مواجهة معدلات الإجرام المرتفعة التي تمثل أعلى نسبة للجريمة في العالم⁽¹⁾ والتي تتزايد بصفة مطردة ومروعة رغم الجهود المبذولة من الأجهزة الأمنية المنط بها مهام الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

2 - استجابة للمبادئ الديمقراطية والديمقراطية التي تقتضي بضرورة المشاركة في التسيير الذاتي لأنظمة الحكم المحلي في مختلف الأنشطة والجوانب خاصة ما يتصل منها بالأنشطة البلدية والأمنية.

3 - كتحسين عن المساندة والدعم لأجهزة الأمن على خدماتها الجارية التي تقدمها خاصة في "جوانب الاجتماعية التي تستغرق أكثر من 80% من وقتها وجهودها وإمكانياتها، فلا أقل من التخفيف عنها ومشاركتها في القيام ببعض المهام الأمنية والالتزام بالنظم والقوانين والبعد عن عوامل الإجرام والانحراف وتحقيق نوع من الانضباط الذاتي.

4 - إحساس الجماهير بخطورة الجريمة وتوسع دائرتها يوما بعد يوم ليصل ضررها للمجتمع كله فتهدمه وتصرفه عن تحقيق أماله وأهدافه السامية في تحقيق حياة هانئة وأمنة ومستقرة كل ذلك جعل الجميع يشعرون بالمسؤولية المجتمعية الملقاة على عاتقهم فإتطلوا أفرادا وجماعات منظمة لبعث العديد من البرامج والمشروعات الاجتماعية التي تساهم في الوقاية من الجريمة وتكون عوناً في التصدي لها.

لذا فإن المطلع على البرامج والسياسات في الدول الغربية يلاحظ أنها تجارب مهمة ومفيدة وعديدة تستحق المتابعة والدراسة والبحث على أفراد لثرائها واعتمادها على

(1) د. مصطفى العوي. دروس في علم الجنائي. الجريمة والمجرم. 1: 289 - 218 يوضح ارتفاع معدلات الجريمة بالولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا والنمسا وغيرها من البلدان الغربية الأخرى.

Leslie Watkins, Ibid. P.163. Thomas E. Cronin Ibid. P. 7.8. Marshall B Clinard Ibid. P.358.

جوانب وقائية ودراسات علمية موضوعية لها جوانب قانونية واجتماعية ويسهم في إبرازها لحيز الوجود كل من الشرطة والجمهور مما في تعاون وتكامل ندر وجوده في المجتمعات الأخرى الأقل تقدمها.

كل ذلك ساعدهم في السير على درب واحد لتحقيق أمن واستقرار مجتمعاتهم وإزالة كابوس الخوف الذي نكد عليهم عيشهم والشعور بعدم الأمن الذي أصبح واضحا في أنماط حياتهم.

وتبعاً لما تقدم فقد رأينا أن نأخذ بأسلوبين لتوضيح هذا النموذج المتقدم في مجالات المساهمة الجماهيرية في الأمن.

حيث سنتولى عرض بيان منفرد لكل دولة من الدول الغربية التي أسهمت في التجربة بعق و غزارة في البرامج المطبقة مع إشارة عامة وعابرة لبقية الدول الأوروبية ثم نختم النموذج باستخلاص عام لتحديد الجوانب البارزة لهذا النموذج ومنعرج بالتالي:-

- ♦ التجربة البريطانية.
- ♦ التجربة الأمريكية.
- ♦ التجربة الكندية.
- ♦ التجربة الفرنسية.
- ♦ التجربة اليابانية.

التجربة البريطانية

الوقاية من الجريمة ليست أسلوباً جديداً للسيطرة على الإجرام في بريطانيا، حيث تعد أعمال الوقاية ومسئولياتها وظائف تقليدية للبوليس منذ بداياته الأولى في سنة 1829م على يد المير روبرت بيل⁽¹⁾.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت مجدداً بأسلوب متطور بغية الإنفاص من مشكلة الإجرام بتحسين الهدف وجعله صعب المنال وبالتالي التقليل من معدلات الجريمة بالتعاون بين قوي البوليس والمواطنين حيث برزت عدة مخططات وبرامج لذلك.

ففي مطلع الثمانينات بدأ في تطبيق برنامج حراس الجيرة في قرية "Mollington, Cheshier" ثم عمم البرنامج في السنة الموالية على أكثر من نصف البوليس البريطاني للإعداد له ولتقديم برامج مماثلة لتأمين منطقهم بالتعاون مع المواطنين⁽²⁾. ثم بدلت هيئات ووكالات خاصة بالتعاون مع البوليس في حث الجماهير على تعليم وترقيم حاجياتهم وأشيائهم الثمينة بغية المساعدة في ضبطها والتعرف عليها عند سرقتها ومحاولة بيعها. وتوالى البرامج والمشروعات التي تعد تطوير وتجديد للبرامج السابقة فظهرت دوريات

(1) O. Hood Phillips and Paul Jackson, Constitutional and Administrative Law, English Language Book Society - Sweet, Maxwell, EL. BS. sixth Edition 1978 P.400.

(2) Trevor Bennetand Richard Wright. Burglars on Burglary, Prevention and the Offender. Gouver 1984. P.3 Gordon Heald, Robert J. Wybrow. The Gallup Survey of Britain Groom Helm 1985 Great. Britain P. 164, 165.

المنطوقين جنباً إلى جنب مع دوريات البوليس وأعدت برامج لرعاية الأحداث استمدت دورها من برامج صباط الاتصال بالأحداث، كما تم استحداث جمعية لمساعدة ضحايا الإجرام وأساليب جديدة لمنع الجريمة وكيفية إيجاد صباط أمن ذاتي للمجتمع وبرامج أخرى سنعرض بشيء من التفصيل قدر الإمكان.

أ - برنامج حراس الجيرة «الحي المحلي»⁽¹⁾ Neighborhood Watch Project

برزت هذه البرامج خلال سنة 1983م بتشجيع من الشرطة حيث انتشرت في مختلف أنحاء العاصمة البريطانية لندن» بالعديد من الأحياء والمجتمعات السكنية لمواجهة موجات الإجرام والعنف والمسرقات التي لم تفلح الشرطة البريطانية رغم إمكاناتها وأساليبها المتطورة وكفائتها المعروفة- في ضبط العديد من مرتكبيها، حيث أن الشرطة وحدها مهما بلغت من قوة وتنظيم وقاطية فإنها لن تحقق إلا القليل ما لم تحظى بدعم ومساندة الجمهور لها في تأمين أنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم باتخاذ احتياطات وإجراءات وقائية تجعل الهدف صعب المنال وإن تم اغترافه فإن عمليات المتابعة والتحرري والقبض تكون ممكنة خاصة إذا ما دعمتها معلومات دقيقة تزود بها الشرطة عن الحاجيات المسروقة وأوصاف المجرمين وهيتهم والأسلوب المرتكب به الجريمة.

وتجدر الإشارة بأن الولايات المتحدة كانت السبقة في الأخذ بأنظمة الشرطة الأهلية التطوعية التي شكلت دوريات تجوب أغلب الولايات للوقاية من الجريمة ومكافحتها. وقد وردت فكرة هذا البرنامج من هناك وقد تم تسخير تلك الفكرة مع تغير في أسلوب العمل بها إلى تحميل السكان مسؤولية تأمين أنفسهم ومناطقهم والتبليغ للشرطة عن المشبوهين والغريباء الذين يظهرون في مناطقهم مع متابعتهم لضمان عدم ارتكابهم لأي جرم وتولي مجموعات من الأهالي تنظيم برامج حراسة تناوبية للشوارع والمباني والمساحات والحدائق والملاعب التي يضمها الحي المحلي، وقد حقق هذا البرنامج بالفعل إزالة الشعور بالخوف من المواطنين وقلل من جرائم السرقات ووطد التعاون مع رجال الشرطة.

لذا فلقد انتشر البرنامج فيما بعد ليشمل عدة مناطق من المملكة المتحدة ففي جنوب ويلز وحدها تم تطبيق هذه البرامج بحيث غطت «600» شارع وقامت بتأمين وحراسة «37,500» مبني للمكتني⁽²⁾.

وعلى مستوى إنجلترا وويلز انطلق خلال سنة 1985م وحدها حوالي «3,500» برنامج مساهمة جماهيرية على مستوى الجيرة⁽³⁾.

وفي استطلاع للرأي العام أجري عام 1984م بمعرفة أحد الوكالات المتخصصة⁽⁴⁾ حول مدى نجاح هذه البرامج ومدى رغبة الجمهور في الانحاق بها اتضح الآتي:-

(1) Gordon Heald Ibid. P.166. Marshall B. Clinard, Sociology of Deviant Behavior or P.273

(2) Louise Christian, Policing by Coercion. GLC Police Committee Sport Unit Greater London Council 1983 P.129 David Mcnee. le Rôle de la Police. Revue International de Criminologie et de Police technique vol 35 n 4 1982 P.423.

(3) Jacke Morris and Deo Ramprakash, Social Trends no 16.P.185

(4) أخرى هذا الاستبيان بمعرفة... B. C. Swere Broadly Sympathetic
تقرير المرجع السابق ص: 186.

♦ إن حوالي 39% من أصحاب المساكن يريدون ارتبايحهم للبرنامج وأفادوا بأنه قد حقق نتائج إيجابية وإن حوالي 63% منهم أفادوا بأنهم سيحدون أنفسهم للالتحاق بهذا البرنامج.

♦ وعن البحث في نوعية المواطنين المشاركين في هذا البرنامج فعلا تبين أن الرغبة تكون أكبر والمشاركة أوسع بين المتزوجين الذين لديهم أطفال ويعملون في وظائف بأجر كامل ممن يمارسون أعمال غير يدوية.

♦ ولا يمكن أن توجد برامج بهذا النوع وبهذا الحجم دون مشاكل تصاحب التطبيق. فالشرطة رغم أنها تبدي إعجابها بالبرنامج وتدعمه باستمرار يذكر بعض أفرادها بأن بعض المتطوعين في هذه البرامج يبالغون في القيام بواجباتهم ويتدخلون في شئون الناس بشكل غير قانوني⁽¹⁾.

ب - المجالس الاستشارية:-

لا يمكن أن تكون هذه المجالس الاستشارية إلا مشتركة بين الشرطة والمجتمع المحلي الذي يعمل فيه فلا يمكن أن تتكون من المواطنين وحدهم دون وجود الشرطة بحيث يتم دراسة وضعية الأمن في منطقتهم وإصدار توصيات بها توجه إلى رئاسة الشرطة لتنفيذها أو أن تشكل هذه المجالس من الشرطة وحدها بغية إظهار عملها وتحسين صورتها أمام الجمهور.

فالمجالس الاستشارية تم إيجادها في مطلع الثمانينات بالحيد من المدن والقرى البريطانية على المستوى المحلي بحيث يتم فيه اللقاء المسؤولين عن مرفق الأمن بالمنطقة مع الأهالي ممثلين في تنظيماتهم المحلية كمنوبيين عن المواطنين وميسيين ومسؤولين محليين ورؤساء المنظمات الأهلية والشبابية والخيرية ومديري المدارس والمعاهد العليا وغيرهم من المختصين ممن لهم صلة بالمجتمع سواء عن طريق خدمة أو إنتاج أو بتولي إدارة مرفق عام⁽²⁾.

ويراعي في تنظيم هذه المجالس:-

« أن لا تكون رئاستها للشرطة وإنما يحضر رئيس مرفق الأمن أو مساعده اجتماعات المجالس كمضو فقط.

« يجب أن تضم المجالس كل القطاعات الهامة ذات الصلة ولا تهمل أي جهة كانت فإن ذلك قد يجعلها سبب لعرقلة نجاح المجالس في أداء مهامها.

« التزام الموضوعية والجدية في الحوار والمناقشات واضعين نصب أعينهم تحقيق أمن

(1) Louise Christian, Policing by coercion, p.129.

(2) أكثر من 40 منظمة أو جمعية أو تنظيم محلي يشارك في تكوين المجالس الاستشاري لاسية Lambeth الواقعة في مدينة Briston بالملكة المتحدة. تظر:

André Deutsch, Alan Road, The Police How They Train and How They Work. 1986. P. 57.

واستقرار وتقدم مناطقهم بعين عن المزايدات السياسية والحزبية⁽¹⁾.

وتبدأ هذه المجالس أعمالها عادة:-

== بدراسة الوضعية الأمنية القائمة للحالة الأمنية للمنطقة من خلال الإحصائيات التي تقدم والإمكانيات والوسائل المتاحة لأداء العمل الأمني ومدى كفايتها من عدمه.

== تحديد جوانب القنح والفضل في أداء المهمة الأمنية واقتراح الحلول المناسبة لذلك.

== العمل على تحسين العلاقات بين رجال الشرطة والمواطنين بما يخلق أجواء الثقة ويدعم برامج التعاون بينهم لإنفاذ معدلات الإجراء والاحتراف وإزالة عوامل الخوف والشعور بعدم الأمن.

== إنجاز الخدمات المساعدة في الأحياء بمساعدة السلطات المحلية كإدارة الشؤون ورصف الطرق وصيانة المداخل والنوافذ والإكثار من النوادي والحدائق وأماكن شغل لوقات الفراغ للشباب لإزالة مسببات الاحتراف والعوامل المساعدة على انتشاره.

== إزالة اللبس والغموض الذي قد يصاحب بعض عمليات الشرطة مما قد يساء فهمه من قبل الجمهور خاصة في مسائل محددة يصل علمها للرأي العام⁽²⁾.

== توفير الدعم والإمكانيات للشرطة عن طريق السلطة المحلية والمنظمات المعنية المتمثلة في هذه المجالس.

== تبني الشرطة لبرامج اجتماعية وشبابية وتربوية لتكوين سلوك المواطنين وعلى الأخص الشباب بمشاركتهم نشاطاتهم والعمل على توعيتهم وتوحيدهم على نهج الملوك الموي.

== بحث برامج مشتركة بين رجال الشرطة والمواطنين الذين توجد لديهم الرغبة في المشاركة في العمل الأمني في صورة بحوث ودراسات للظواهر الإجرامية التي تطفو على السطح وتبرز أكثر من غيرها أو المشاركة في الدوريات المشتركة أو تقديم مقترحات أو ملاحظات يمكن أن يستفاد منها في تطوير جهاز الأمن وتحسين علاقته بالمجتمع.

وقد حققت بالفعل هذه المجالس نتائج باهرة تتصل بتحقيق تواصل أفضل وعلاقات أوثق خاصة بعدما أصبحت هناك وحدات متخصصة توعى العلاقات العامة تتولى

(1) Brian Pollard, Police Effectiveness and Public Acceptability Cropwood Conference Series no (15) Cambridge 1983. P. 121.

(2) مثل مسألة ضبط أربع بنات من مجموعة من النساء اللاتي جلسن في إحدى المستشفيات للاحتجاج ووضعهن بتوقيف بالرغم من أن البنات كن في دراسة طبية بالمكان في إطار برنامج عام لطالبات الدراسات الاجتماعية. وكذلك حالات التوقيف المستمرة والمتعددة والمصحوبة عادة بالفتش البدني بسببهن في شارب الأحيان إزالة الملابس في الشارع، وقد شمل هذا لإجراء عدة مواطنين أبرياء ولا دخل لهم بأحداث الشعب والفض. وقد لکن تدارس هذه المشاكل وغيرها وتوصل المجلس الاستشاري إلى حلول مناسبة بشأنها وانظر Andre Deutsch, Ibid. P. 58.

التعريف بجهود الشرطة والنتائج التي تم التوصل إليها وتدعو الأهالي للتتحاق ببرامج ومشاريع الأمن الذاتي للمجتمع.

ج - الجمعية الوطنية لمساعدة ضحايا الإجرام

The National Association of Victims Support

برزت في بريطانيا جمعية وطنية لها فروع في كل المدن والمقاطعات الرئيسية⁽¹⁾.

لمساعدة ضحايا الإجرام -المجنسي عليهم- بالتخفيف عنهم وعن أسرهم ومحاولة تعويضهم فيما تكبوا فيه ومساعدتهم في استعادة حاجياتهم المسرقة بالتعاون بين أعضائها المتطوعين وأجهزة الأمن المختصة.

وقد بدأت هذه الجمعية نشاطها في مطلع عام 1971م اعتمادا على الجهود الذاتية لمنتسبيها من المتطوعين بأعداد متواضعة لا تتجاوز بضعة آلاف سنويا ثم أعقب برامجه التوعية والأعلام والتعريف بها وينشيطاتها وخدماتها التي تقدمها بدأ الإقبال حتى أنه سجل مشاركة أكثر من (2 مليون) شاب من مختلف أنحاء العالم التمتع بالبرنامج خلال العشر سنوات التالية على إنشائها وكان لمشاركتهم أثر فعال في نجاح البرنامج ونسيق لأهداف وتحصل أكثر من نصف هؤلاء المتطوعين على مكافآت مالية ومدايل ذهبية وفضية ونحاسية كتقدير لهم على مجهوداتهم هذه.

كما ساهم في البرنامج خلال سنة 1984م وحدها حوالي (155 ألف) شاب متطوع من الذين يساهمون مباشرة في البرنامج أو من خلال العديد من المنظمات الأهلية والشبابية والوكالات والجمعيات والمشروعات الصناعية والتجارية والسلطات المحلية وأجهزة الخدمات العامة والمدارس المستقلة التي بلغ عددها 400 جهة مخولة بهذا العمل خلال سنة 1985م ويدخل في البرنامج أيضا جمع التبرعات والمساهمات والمساعدات سواء كانت من المواطنين أنفسهم أو من السلطات المحلية والمركزية والشركات والمشروعات الكبرى كما تبنت هذه المجموعات أيضا برامج وقائية وإرشادية وإعلامية تارة في صورة محاضرات ولقاءات وأخرى في صورة نشرات وكتيبات تصدر لتعظيم الناس وتوعيتهم على أساليب الوقاية لأنفسهم وأموالهم وكيفية حمايتها بطريقة ممثلة باستخدام الوسائل والطرق العلمية المعتمدة في أنظمة الأمن الحديث.

وقد حققت هذه الجمعية وفروعها نتائج باهرة وليس أدل على ذلك من وصول عدد المستفيدين من هذا البرنامج قد وصل في سنة 1985م إلى (126 ألف) مستفيد وظل هذا العدد يتضاعف سنة بعد أخرى⁽²⁾.

د - أنظمة البوليس المدني التطوعي: Voluntary Citizens Police Organization

بلغ عدد الشرطة المدنية المتطوعة في البوليس البريطاني عام 1981م على مستوى

(1) الجمعية لها فروع في 256 مدينة ومقاطعة في أرجاء المملكة المتحدة.

Jacke Morris and Deo Ramprakash, Central Statistical office Social Trends no 16, A publication of the Government Statistical Service 1986 Edition P. 171.

(2) Jacke Morris and Deo Ramprakash, Social Trends P. 171

إنجلترا وويلز حوالي 15,000 متطوع لمساعدة القوة النظامية للبوليس البريطاني.

وكان يشترط في هؤلاء المتطوعين بلوغ سن الثامنة عشر وأن يكون المتقدم يتمتع بصحة جيدة وذو شخصية حسنة.

وكان هؤلاء المتطوعين لا يتقاضون أية رواتب مقابل خدماتهم هذه فيما عدا بعض المكافآت البسيطة ومصروفات الجيب الضرورية لما يحتاجونه أثناء عملهم. فمثلا كان يصرف لهم 18 ر1 جنيه إسترليني للمشروبات، ومبلغ 20 جنيه لشراء خذاء ومبلغ 50 ر21 جنيه مقابل أي عمل إضافي يستدعي إليه المتطوع وكذا نفس المبلغ مقابل أي يوم عمل يضيع عليه في أداء عمله مع البوليس.

وقد وضعت وزارة الداخلية البريطانية برنامج متكامل في عام 1981م لتحديد دور الشرطة الخصوصية المتطوعة من حيث المعرفة، والتدريب وكان مختصر للغاية وضيعف التنظيم ثم اقترح مؤخرا إصدار قانون لتكوين برامج لمراجعة التدريبات لمدة سنتين كأساس للتدريب بما فيه تدريب أسبوعين للسكان.

وكان على المتطوعين أن يعملوا لمدة سنة كفترة تجريبية وكان يشجع جميع أفراد القوة على تقديم امتحان تجنيد للتأكد من فهمهم واستيعابهم.

وأفراد الشرطة الخصوصية يستطيعون غالبا العمل 4 ساعات في الأسبوع، كما أنه يمكن استدعائهم في أي وقت لمواجهة أي احتياجات خاصة قد تستدعي ذلك.

ويتكفل المتطوع بأداء دوره في العمل بإدراك وفطنة الشرطي الجيد في أي قوة وغالبا ما يتم تدريبه عمليا تحت إشراف ضباط لا يتم تغييرهم لخلق نوع من الألفة بينهم وعادة ما يتم استخدامهم في المظاهرات والإضرابات وكذا المساعدة في ضبط عمليات الانتخابات والمباريات الرياضية والمارش والعروض المختلفة. وهناك أعداد من هؤلاء المتطوعين المدنيين في صفوف البوليس البريطاني يعملون في خدمة الأمن بصفة دائمة وبأجر كامل أسوة بزملائهم من رجال البوليس النظامي. وهؤلاء أعدادهم في تزايد مستمر فقد كانوا في سنة 1951م 4,269 عضو مدني فأصبحوا في سنة 1981م 43,703 عضو مدني أيضا⁽¹⁾.

وقد استخدم هؤلاء في البداية في أعمال يدوية كمنظفين وطباخين وطقم صيانة للسيارات والدراجات النارية للقوة، لو في أعمال كتابية بما فيها حفظ السجلات، وفي مطلع الستينات تطورت الاستعانة بهم في مجالات عدة.

ففي مجال مراقبة حركة السير على الطرق العامة وصل عددهم إلى 4,396 فحينئذ تم استخدامهم في إنجلترا وويلز، كما تم الاستعانة بهم في مجالات أخرى فكان منهم اختصاصيين في البصمات والتصوير وخبراء في فحص مسرح الجريمة وأصبحوا يستولون قطاعا هاما في خدمات الشرطة لا يمكن أن يفرط فيه.

(1) Mike Fitzgerald, John Muncie and Basil Blak well, System of Justice P. 40. Tom Griffin and Jenny Church, Social Trends no 19, 1989, P. 200.

هـ - برنامج منع الجريمة:-

لا يعتمد هذا البرنامج الحديث في منع الجريمة على الطرق التقليدية القائمة على تكثيف الدوريات والحراسات بقدر ما يعتمد على كون الجريمة ما هي إلا محصلة لنشاط إيجابي من المجرم وموقف سلبي من المجني عليه وإلا لما استطاع المجرم ارتكاب جريمته فلو أن المجني عليه اتخذ جانب الحيطة والحذر لمنع أو عرقل نشاط الجاني سواء بحفظ حاجياته الثمينة بالمصرف أو بخزانة حديدية أو قام بتركيب أقفال جيدة للمدخل وثبت قضبان جديدة على النوافذ مثلاً لكان أقل عرضة للاعتداء والانتهاك من المجرم لأنه يبحث عن هدف سهل أقل خطورة وأيسر في التعامل.

فلو أمكن لأجهزة الشرطة -بتعاون وثيق مع المواطنين- أن تحقق استعانة أو صعوبة ارتكاب المجرم لجريمته دون تعرضه للضبط أو القتل لترتب على ذلك انخفاض هائل لمعدلات ارتكاب الجرائم.

وقد بدأ جهاز الشرطة في إنجلترا في تطبيق هذا المفهوم الحديث لنظام منع الجريمة منذ عام 1950م حيث بدأت أول حملة بهذا الخصوص على مستوى العاصمة لندن وفي عام 1954م بدأت وزارة الداخلية تبحث في احتياجات المقاطعات الأخرى لتعميم البرنامج وتوفير الضباط اللازمين لذلك بعد تدريبهم وإعدادهم فقامت بإنشاء إدارة البحث وتحديد تلك الاحتياجات ثم أسست عام 1963م معهد دراسات لمنع الجريمة بمدينة ستافورد خصصته لعمليات التدريب والتأهيل للعمل بوحدة منع الجريمة وقد تخرج على يديه أكثر من ألف ضابط يعملون حالياً بالمقاطعات وقد غطت شهره هذا المعهد الأفاق فشد إليه الرحال العديد من المختصين من كافة بلاد العالم للدراسة فيه وتلقي دورات متقدمة في هذا المجال⁽¹⁾.

ولتحقيق نظام كفء ومتميز لمنع الجريمة لابد من توفر ثلاث عناصر هامة:-

- 1 - العلم وأسانيه الحديثة.
- 2 - عمل ضابط منع الجريمة.
- 3 - تعاون المواطنين.

1 - العلم وأسانيه الحديثة:

ويمثل دورا العلم في هذا المجال في ابتكار وتصميم الأجهزة والمعدات التي تجعل عمليات السرقة والاعتداء وانتهاك حرمة المساكن أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً دون أن ينكشف أمر المجرم أو يضبط وقد يعني بالقتل ويعود أدراجه دون فائدة. وهذه الأجهزة والمعدات متعددة ومختلفة فمنها البسيط والمعقد ولكل ثمنه وتعمل أجهزة الشرطة على توفير مثل هذا الأجهزة والمعدات بأسعار معقولة حتى يمكن

(1) ويكتفي للتأهيل على أسماء هذا البرنامج والمعهد الذي أقيم لإعداد عناصره أن الولايات المتحدة استحدثت في عام 1976م نائب مدير المعهد بغية الاستفادة من خبراته لإنشاء معهد مماثل هناك. الشرطة ومنع الجريمة في إنجلترا - مجلة الأمن الوطني - الإدارة العامة للأمن الوطني - المغرب. المجلد: 127. لسنة 1402هـ (عدد خاص) ص: 22.

الاستعانة بها في منع الجريمة والوقاية من أخطارها. وتتعاون الشركات المختصة بصناعتها مع أجهزة الأمن والمواطنين في توفير مثل هذه الإمكانيات والتي من أهمها:-

- == أجهزة لمكافحة سرقات السيارات.
- == أجهزة لمكافحة سرقات المساكن.
- == أجهزة لمكافحة سرقات المحل التجارية
- == أجهزة لمكافحة سرقات البنوك والشركات والمصانع والمخازن.
- == أجهزة لمكافحة لمرافق.

وهي أنواع من الأقفال والمفاتيح والخزن والأنظمة الكهربائية والإلكترونية ومعدات المراقبة المختلفة وأجهزة الإنذار وغالباً يتم تركيبها وصيانتها بواسطة خبراء الشركات المعنية أو الأمنية ويتسيق تام لتحقيق الاستفادة التامة من هذه الإمكانيات والأجهزة العلمية في الوقاية من الجريمة.

2 - عمل ضباط البرنامج:

أما القائمين على هذا البرنامج فهم ضباط وحده منع الجريمة الذين تم اختيارهم وتدريبهم جيداً على القيام بواجباتهم المتمثلة في:-

== تشجيع المواطنين على تأمين منازلهم واستخدام الأجهزة والمعدات الفنية الحديثة.

== التبليغ الفوري للشرطة عن أي جريمة أو أي مخالف للقانون أو حتى حالة الاشتباه في شخص أو معرفة أي معلومات مهما تبدو بسيطة في نظر المواطن فإن أجهزة الأمن ممكن أن تستفيد منها في تحقيقاتها وتوصلها إلى الجاني.

==حث الجمهور على التعاون مع الشرطة وإشعارهم بأن خطر الجريمة يضر بكيان المجتمع ككل وما لم يتكاتف الجميع في مواجهته لا يمكن التغلب عليه.

== تزويد المواطنين بـإرشادات ونصائح للاستعداد بها في كل موقف يواجهونه أمامهم يكفي أن نقدر إلى نماذج منها فقط نجملها فيما يلي:-

1 - لمواجهة الجرائم التي تقع نهرا ضد ربات البيوت أثناء غيبة أزواجهن عن المنازل وكذلك محاولات الإيهاام التي تحصل من البعض حين يقدم للمنزل نهرا بحجة أنه مكلف بالكشف على عدد الإثارة أو المياه أو لإصلاح الهواتف أو التلاجات ... الخ بأي سبب من الأسباب قد يسمى البعض إلى المراقبة أو الاعتداء ولذا واجب مراعاة ما يلي:-

== التزام الشركات والجهات التي تكلف مندوبين للتردد على المنازل بأنهم يحملون بطاقات أو تعريفات بها صورهم ومدون فيها كافة البيانات عنهم مصدق عليها من قبل الجهة التي يتبعونها بالتنسيق مع أجهزة الأمن بالمنطقة.

« تركيب العدادات الخاصة بالمياه في منزل المنزل من الخارج وفق الطريقة المثبتة بالمغرب في حوافظ خاصة صناديق مغلقة تفتح بمعرفة المندوب وحد». »

« ينصح المواطنين بعمل شراعه وسلسلة خاصة لضمان فتح الباب تحت السيطرة لرؤية الزائر والتحدث معه والتأكد منه قبل أن يمكنه من الدخول أو تركيب عين سحرية للتأكد من الطارق قد تساعد أيضا.

« يجب على ربان البيوت عدم فتح الباب للطارق كاملا ولن يفتح باستعمال السلسلة تحت السيطرة للتأكد من الطارق وإن كان مندوب لجهة ما يستوجب الإطلاع على البطاقة والتأكد من صورة المعنى وختم الجهة أو إبلاغه بالعودة في فترة لاحقة حين يكون زوجها موجودا حتى تؤمن نفسها ومسكنها من كل خطر.

2 - لا يجب أن يحتفظ المواطن في منزله بمبالغ مالية نقدية كبيرة أو حلي ومجوهرات ثمينة بل يستوجب إيداعها في البنوك حيث تحفظ في خزنة مؤمنة وتبقى تحت طلبهم متى ما رغبوا في استعمالها.

3 - ينصح المواطن بأن يدون في مفكرة خاصة لديه الأرقام المدونة على هيكل الأجهزة المرئية أو المسموعة أو السيارات أو الدراجة أو آلة التصوير أو الفيديو لسهولة التعرف عليها عند سرقتها وضبطها وهي تباع.

4 - عدم ترك النوافذ مفتوحة ليلا إذا كانت قليلة الارتفاع أو يمكن الوصول إليها بسهولة كما يجب تركيب أقفال وشرعات جيدة وأحكام غلقها جيدا بالليل قبل النوم.

5 - ترك الضوء في أية جهة من المنزل مضاء حتى يوهم السارق بأن أصحابه موجودين فيه.

« تركيب أبواب ونوافذ قوية ومحمية بقضبان حديدية وأقفال جيدة وضرورة إحكام غلقها جيدا والتأكد من ذلك قبل الخروج.

« إذا خرج المواطن في سفر عليه أن لا يبقى أية نقود أو مجوهرات بالمنزل وأن يحكم إغلاقه وأن يبلغ جيرانه أو أقربائه أو الشرطة لمراقبة المنزل وحمايته ما أمكن للتقليل من فرص السرقة.

6 - بالنسبة لمواجهة سرقة السيارات ينصح بأن:

« تترك السيارة بالمواقف العامة والمحطات المخصصة لذلك بالأماكن الظاهرة لا المواقف الجانبية أو المظلمة.

« عدم ترك الأبواب مفتوحة أو ترك المفاتيح بها أو تركها والمحرك يعمل بحجة أن الوقت قصير.

• عدم ترك لية لورق أو نقود أو أسلحة أو أشياء ثمينة أو توهم بأنها ثمينة مما يدفع إلى سرقتها أو استئصال العنف عليها.

• استعمال المعدات الحديثة الخاصة بتفقد المحرك أو عجلة القيادة أو الإذئار أو حفظها في مستودع خاص أو عام تحت الحراسة أو تحت السيطرة.

7 - بالنسبة للجرائم التي تقع في مواجهة الأطفال خاصة الخطف أو سرقة ما لديهم فيمنصح الأطفال ويوضح لهم بالرسم أو الصور محتوى ما يلي:-

• عدم الانفراد لوحدهم بعيدا عن منزلهم أو التوجه إلى أماكن منعزلة أو هادئة.

• عدم التحلي بمجوهرات ثمينة.

• عدم قبول حلوي أو هدايا أو أي صورة من صور التودد أو التقرب من أي شخص لا يعرفونه من قبل.

• عدم الاستماع إلى أي شخص غريب ورفض التوجه معه لأي مكان مهما كان السبب أو المبرر التي قد يأتي بها مثل الذهاب في نزهة أو مرض الوالد أو تأخر الولادة.

8 - تلقي التقارير اليومية وإجراء المعالجات في الجرائم والحوادث الهامة لملاحظة أو تسجيل كيفية ارتكاب هذه الجرائم ومتابعة تطور الأسلوب الإجرامي وكشف أي أسلوب مستحدث لإمكانيات تقرير أساليب وأجهزة منع الجريمة تبعا لذلك.

9 - توزيع المطبوعات والنشرات وتلقي الدروس والمحاضرات على كل الفئات في العمل والمدرسة والنادي وإعلانات وملصقات في الشوارع وأفلام سينمائية توجيحية مع متابعة العمل باستمرار وبصفة منتظمة والمرور على كافة الأماكن الخاصة والعامة للتأكد من الالتزام بتلك التوجيهات.

10 - الاهتمام بتأمين مجال بيع الأسلحة والذخائر والمفرقات والتأكد من أنها صعبة الغنال باتباع أساليب وأجهزة علمية حديثة كما يتوجب تأمين كافة حراسة الخدمات العامة كالمصارف والمصارف والشركات الكبرى والمراقب الهامة. ومن ذلك نرى أنه يتوجب زيادة الدراسات والبحوث في هذا المجال لمعرفة جوانب القصور وتلافيها وجعل المواطنين يتنبهون هذه الإرشادات ويطورونها لحماية أنفسهم وممتلكاتهم وبالتالي يقللون من فرص وإمكانيات ارتكاب جريمة سهلة مضمونة النتائج للجاني⁽¹⁾.

(1) المقدم أحمد شوربجي. الشرطة ومنع الجريمة في إنجلترا. مجلة الأمن العام. العدد: 61 لسنة 1973م. ص: 6.

3 - تعاون المواطنين:-

إن نظام منع الجريمة لا يمكن أن يؤدي ثماره مهما بذلت من جهود من قبل ضباط منع الجريمة ومهما تم استحداث من إمكانيات وأجهزة علمية ما لم تحظ بدعم ومساعدة المواطنين بالتزامهم بهذه الإرشادات واتخاذ جانب الحيطة والحذر والمحافظة ما أمكن كما يتوجب على أولياء الأمور وقادة المجتمع في كافة مجالات الحياة المختلفة كالآباء والأمهات والمدرسين وأساتذة المعاهد والجامعات ورجال الدين والأخصائيين ورجال التأمين والصحافة ورجال الحكم المحلي والتنظيمات الشعبية الجماهيرية أن يتعاونوا مع الشرطة في التوعية والتوجيه والإرشاد ولا تصور أن ينشأ طفل ويجد التوجيه والتربية السليمة من والديه في البيت وكذا المدرسة والمعهد والجامعة يكونون على الأخلاق الفاضلة والقيم السامية، ويبينون له مضر الجريمة، ويصل إلى سمعه وبصره بالكلمة المقروءة والمسموعة والصورة المرئية في أجهزة الإعلام ما يدعو إلى الالتزام بأحكام القانون وقيم المجتمع والابتعاد عن كل ما يخل بالثقة والأمن والنظام العام ويتعاون مع الشرطة⁽¹⁾.

كما يقف رجال الدين والمصلحين الاجتماعيين وكبار المتقنين لشرح تعاليم الدين وقيم لمجتمع وأسمه الفاضلة التي تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التضحية والإيثار وحب الخير والالتزام بالحدود في مراجعة حق الله وحق العباد وحق الشخص ذاته.

ويلحق بهذا الجهود التي تبذل في المسجون ونور رعاية الأحداث وذلك بأن تكون عملاً مكان للإصلاح والتأهيل والتكوين وغرس قيم جديدة فاضلة تسمو على نزعات لشر وحب العدوان وتطفي الغل والحقد والحسد فتعني تكاتف الجهود بهذه الصورة من كل المواطنين حكام ومحكومين في سبيل إبعاد المجتمع وتحقيق أمنه فإن الهدف سيتحقق والبعيد المنال يصبح قريباً.

و - مشروع الاتصال بالأحداث:-

برنامج قصد به القيام بعمل إيجابي لمنع الأطفال والشباب من الانحراف سواء كانوا قد انصرفوا فعلاً بارتكابهم جرائم بسيطة أو هم مهتدين بالانحراف لو لم يتم تداركهم بالتوجيه والمتابعة الواعية المدروسة يتعاون وثيق بين رجال الشرطة والمجتمع.

فهذا البرنامج طبق خلال الخمسينات في مدينة ليفربول حين دلت الإحصائيات الرسمية والمباشرة اليومية للعمل الأمني أن جرائم الأحداث كانت تمثل أكثر من ثلث أضعاف جرائم الكبار⁽²⁾.

وبالتالي فهي تشكل نسبة كبيرة ومزعجة إذا ما أضفنا إليها الأعداد التي في طور الانحراف أو الأحداث الذين ارتكبوا جرائم ولم يتم التبليغ عنها كالمسرفات والاختلاسات من الأسواق والمحلات التجارية التي كان أصحابها يكتفون عادة باستعادة المسروقات

(1) المقدم الشرطي. الشرطة ومنع الجريمة في إنجلترا. ص: 6.

(2) جيمس كريب. نظم الشرطة في العالم (مترجم) ص: 84. غير أن Cicely M. Craven تذكر أن هذه البرمجة بدأت في عام 1930م. وتحدد مشاريع مغلقة طبقت خلال عام 1930م. وما بعدها 1: 38 وما بعدها.

كأنسب حل لهم بدلا من إجراءات التبليغ أو التحقيق والمحاكمة التي تحتاج إلى عناصر قانونية متخصصة تتولى متابعتها وبالتالي إلى تكاليف أكثر من قيمة الأشياء المسروقة ذاتها.

وقام هذا البرنامج على تعاون بين الشرطة من جهة وجماعات مجتمعية أخرى تتمثل في أولياء الأمور ومديري المدارس والجمعيات الأهلية والنوادي الشبانية وأصحاب المحلات وغيرهم في مواجهة موجات الاتحارفات هذه على التفصيل التالي:-

1 - عناصر الشرطة المكلفة بتنفيذ هذا البرنامج مضبوط الاتصال بالأحداث⁽¹⁾.

وهؤلاء يتم تعريفهم لهذا العمل دون غيره لأهميته وضرورته في أعمال الوقاية والمكافحة والمراقبة والمتابعة لهذا الفئة من المنحرفين الذين إذا لم تداركهم في وقت مبكر سيصبحون فيما بعد مجرمين عتاة. لذا فقد استحدثت في سنة 1952م شعبة لعناصر مكلفة بمهمة التعامل مع الأحداث وأصبحت في مشروع منع الجريمة برئاسة الشرطة لمدينة ليربول وقد خصص لها عشرون عنصرا من رتب مختلفة بما فيهم أربعة نساء تحت إشراف مفتش أول ويجري للعاملين في هذا البرنامج عمليات اختيار وتدريب وإشراف ومتابعة لضمان نجاح البرنامج.

« فالاختيار يتركز عادة على من توافر لديهم القدرة والخبرة وملكات الفهم والقيادة ولن تكون لهم تجارب سابقة في أعمال الشباب.

« ومن يقع عليهم الاختيار للعمل يخضعون لبرنامج تدريب بإشراف ضباط للاتصال بالأحداث «خبراء في هذا الميدان» ويستمر هؤلاء الآخرين في متابعة العناصر العاملة في هذا البرنامج بحيث يعمل كل مجموعة تحت إشراف خبير منهم وتنفذ اجتماعات مع مدير الشعبة ومدير الفرع من حين لآخر للتوجيه وسماع ملاحظاتهم بالخصوص لإزالة أية عراقيل أو صعوبات قد تواجههم في مهمتهم هذه.

وتتحدد واجبات ضباط الاتصال بالأحداث فيما يلي:-

« إقامة اتصال وثيق مع نظام المدارس والمسؤولين الدينيين ورؤساء النوادي الرياضية وكل من له صلة بهم من جمعيات ومنظمات أهلية أو خيرية مع المحافظة على استمرار هذا الاتصال وتطوره.

« التعاون مع كافة شعب الشرطة المختصة وعلى وجه الخصوص قسم المراقبة دون اغتصاب أو تدخل في الاختصاصات.

« الاحتفاظ باتصال منظم ومنظم بالأحداث الذين أقرتهم الشرطة وكذلك أولياء أمورهم.

« وقد خول لهذه العناصر الاتصال بالأحداث مباشرة من هذه النوعيات.

(1) جيمس كريغ: ص: 86.

Charles Wegg. The Police and the Law. Oyez Publishing limited. G. Britain. Second Edition 1979. P. 221, 224.

- ١ - الأحداث الذين نقل منهم عن سبع عشرة سنة.
 - ب - الذين ارتكبوا سرقات بسيطة أو ما يماثلها.
 - ج - الذين يعترفون بجرمهم.
 - د - الذين لم يصل خبرهم للشرطة.
 - هـ - الذين يوافق أولياء أمورهم على التعاون مع الشرطة ويقبلون أي عون أو نصيحة عن مستقبل أطفالهم.
- 2 - الأحداث المعنيين بهذا البرنامج:-

يدخل في نطاق البرنامج ثلاث فئات من الأحداث وهم الأطفال الذين ارتكبوا جرائم أو الذين يتوقع منهم القيام بذلك أو من يحتاجون للتوجيه والنصيحة والإنذار من غير ما تقدم ذكرهم.

« فالمجموعة الأولى: تشمل الأطفال الذين ارتكبوا جرائم ورأت السلطات المختصة في الشرطة «مساعداً مدير البوليس بالناحية» عدم إحالتهم للمحاكمة والاكتفاء بتوجيه إنذار بعدم التكرار إما لبساطة الجريمة وعدم خطورتها أو أن الحدث قد وقع في ظروف كانت السبب في دفعه لارتكاب تلك الهفوة مع كونها خطأ يمثل جريمة ارتكباها الحدث. فالحكمة تحتم الأخذ بيده مع متابعته من قبل ضباط الاتصال الذين يستلمون الحدث ويتولون القيام بما يلي:-

- أ - دراسة ملف القضية جيداً.
- ب - الاتصال بالوالدي الطفل ليناقل معهما وضعية ابنهما ويشرح لهما تسهيلات البرنامج وأهدافه. فإن وافقا على الفكرة تبني الطفل واستمر معه وإلا انسحب فوراً والملاحظ أن غالبية أولياء الأمور كانوا يرحبون بالبرنامج لفائدته في تقويم مسلك أبنائهم.

« أما المجموعة الثانية: تضم الأطفال الذين لم يرتكبوا أية جريمة ولكن يخشى انحرافهم لسوء مسلكهم فيتولى آباءهم أو معلموهم أو ضباط الشرطة آخرين إيلاخ ضباط الاتصال والأحداث عن استهتارهم المتواصل أو خروجهم عن سلطان البيت أو المدرسة أو المسهر خارج البيت إلى ساعة متأخرة وبعبارة أخرى هم الذين يعتبر مسلكهم معوجاً خلقياً وإذا لم يصلح قد يتطور إلى ميول إجرامية⁽¹⁾.

« أما المجموعة الثالثة: فهم لا يدخلون في اختصاص ضباط الاتصال بصفة أصلية وإنما كجانب ثانوي حيث يتولون توجيه النصيحة والإنذار الشفوي للأطفال الذين يحتاجون لذلك بناء على طلب معلمهم وآبائهم.

وكان لتلك الجهود تأثيراتها حيث تم توجيه أكثر من 615 حالة في سنة 1952م في

(1) D. J West The Young Offender, Gerald duckworth co. Ltd. First Published 1967 London P. 252.

حين أن الجهود التي بذلت في القسمين الأول والثاني لنفس المدة كانت 964 حدثاً لارتكابهم جرائم و 51 حلة من الذين كان يتوقع انحرافهم، وفي سنة 1960م أصبح 475 حلة منحرف و 343 حلة من النوع الثاني. وظل هذا العدد يتناقص عاماً بعد عام بفضل جهود هذه العناصر وتعاون جمع فئات المجتمع معاً⁽¹⁾.

ولذا فقد كن يستعان بصباط الاتصال في العديد من المناسبات للاستفادة من غيرتهم في التعامل مع الأحداث وتوجيههم وإرشادهم حيث كانوا يطوفون المدارس في أوقات مختارة مثل فترة بداية المدارس أو بداية العطلة الدراسية، ينصحون الأطفال بمراعاة حسن السلوك والالتزام بنصائح كبار السن واحترام القوانين والتعاون مع رجال الشرطة.

كما كان ضابط الاتصال حريصين على عضوية اللجان الشبابة والرياضية والمسكرات السنوية والبرامج التطوعية للشباب بخير الترويج والإرشاد والتوعية والتعرف على احتياجاتهم وإجراء البحوث والدراسات الكفيلة بإنجاح الحلول لما يبرز أمامهم من مشاكل أو صعوبات، وقد حقق المشروع نجاحات كبرى خلال فترة تطبيقه طيلة هذه السنوات بفضل تعاون الأجهزة الرسمية والأهلية مما جعل وزارة الداخلية البريطانية تقرر تطبيقه في كافة المناطق دون استثناء.

وفي عام 1960م عرض البرنامج في مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعالجة المجرمين الذي عقد بالعاصمة البريطانية لندن حيث تمت مناقشته وتأييده ومن ثم أصبح معروفا للعديد من دول العالم حيث نجد له تطبيقات مماثلة في العديد من الدول التي تعاني مشاكل انحراف الأحداث وحقت بتنفيذه نتائج باهرة.

ز - برنامج الضبط الذاتي للمجتمع: Community Policing

مفهوم المسؤولية المجتمعية لحفظ وتأمين المجتمع من أخطار الإجرام والانحراف قديمة قدم المجتمعات الإنسانية ذاتها. ففي أغلب الحضارات القديمة ظهرت بشكل أو بآخر عدة أنواع منها⁽²⁾.

ومصطلح الضبط الذاتي للمجتمع أو «ضبط الأمن بواسطة المجتمع نفسه» مصطلح جديد لم يدخل في الاستعمال باللغة الإنجليزية إلا في مطلع عام 1970م فصاعداً، وكان يقصد به في البداية الوقاية من الجريمة وتحقيق نوع من الانضباط داخل المجتمع من خلال إمكانيات التعاون الجماعي وما زال يتطور كمفهوم حديث ويحتاج إلى قواعد وأسس نظرية وشكل تنظيمي. محدد⁽³⁾ وعلى المستوى التطبيقي يمكن أن نجد أربعة صور للضبط المجتمعي واضحة جليلة تستخدم فيها الجهود والإمكانيات الذاتية للمجتمع.

الصورة الأولى: ضبط المجتمع البدائي:

نشاهد في المجتمعات القديمة القائمة على التنظيمات الأسرية والقبلية أو المجتمعات الغير منطوية التي تعيش في مدن وقرى صغيرة وتخشى أخطار الاعتداءات الداخلية أو

(1) جيمس كريس. نظم شرطة في العالم. ص: 87.

(2) انظر الفصل الأول من هذا القسم. ص: 111 وما بعدها.

John Alderson. Community Policing P: 2.

(3) Ibid. P: 2.

الخارجية فتبناها تتولى تأمين نفسها بتنظيمات بدائية تطوعية من الأهالي والقادرين على ذلك تحت إشراف رئيس القبيلة أو شيخ القرية أو المدة ونجد نفس الميثاق في المجتمعات الإنجلو سكسونية خلال القرون الوسطى حيث عرفت تجمعات أمنية عرفت بالمرکز المشري والمركز المنوي الذي انتظمت فيه الأمر وكونت فيما بينها برامج أمنية تحت إشراف رئيس المركز المشري أو المنوي وقد تبني الملك هذا البرنامج على مستوى البلاد كلها بل أصبحت حمايته هو ذاته تتم بمعرفة الأهالي أنفسهم⁽¹⁾.

الصورة الثانية: ضبط المجتمع في الأنظمة الديكتاتورية:

في عهود الأنظمة الديكتاتورية والاستبدادية يمكن أن يستخدم ضبط المجتمع بالمجتمع نفسه عن طريق لجان وفرق وعصب مسلحة تكون ذراع الحكم الممبند أو الحزب الحكم المسيطر ونجد ذلك واضحا في استخدام الأنظمة الشيوعية للميليشيا الشعبية والفرق العمالية الشبابية والحزبية لتحقيق مآربها وكذا الحال في الأنظمة النازية في ألمانيا الهتلرية وعادة ما يتم تجنيد أعداد كبيرة لهذا الغرض تكون كافية لتواجدها في كل المواقع في المصنع والمعمل والمزرعة والمدرسة وفي كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتفرض على المجتمع الالتزام بنمط الحياة ونظم المجتمع التي اعتمدها الحزب وكل مخالف لها يضبط ويعامل بقوة قد تصل إلى حد تصفيته جسدياً وبذا فهي سلطة قوية مرعية دأبت المجتمعات الحديثة على التخلص منها ونبذها لعدم ملائمتها مع تطور الديموقراطية وظهور الحريات في العصر الحديث.

الصورة الثالثة: التنظيم الشعبي لضبط المجتمع:

التنظيم غير الرسمي يوجد حين تضعف السلطة الحكومية وتعجز عن أداء دورها في تأمين المجتمع أو حين تسمح الدولة بوجود تنظيمات جماعية تتولى تأمين ذاتها في مناطق محددة وتجد أمثلة لذلك في التنظيمات الشعبية التي ظهرت في العرون الوسطى في بعض النظم الإسلامية عبر تاريخها الحضاري الطويل والتي تتمثل في الشرطة المتلوحة وأنظمة الفتوة والعرافة⁽²⁾.

الصورة الرابعة: ضبط المجتمع لذاته في العصر الحديث:

في الواقع أنه من الصعب أن نجد في المجتمعات الحديثة المتطورة من يسمح بأن تتولى الجماهير تأمين ذاتها منذ أن سخرت لذلك أجهزة مختصة بإمكانياتها البشرية وألياتها ومعداتها ووسائلها الفنية المتطورة وأماليتها العلمية المتقدمة. ولكن في مواجهة التحدي الإجرامي الخطير حيث ارتفعت معدلات الجريمة نتيجة النهضة الصناعية وحركة الهجرة من الريف إلى المدينة وما أعقب ذلك من ازدحام سكاني وتطاحن وإجرام

(1) Ibid. P. 1, John Alderson Law and disorder P. 193., Dermot Walshand Adrian Poole, A dictionary of Criminology P. 38.

(2) انظر مقدمة الفصل الثالث. ص: 137.

وانحراف افروزا انواع جديدة من الجرائم الخطيرة التي تعدت اضرارها الافراد والجماعات واصبحت تمس بكيان المجتمع كله بل قد تتجاوزة إلى مجتمعات أخرى مما اضطّر الباحثين والمختصين في الحيد من دراساتهم مؤثراتهم الإقليمية والدولية إلى التوسية بضرورة التعاون بين الأجهزة الرسمية المختصة في الدولة بمسائل الأمن مع المجتمع لقهر عوامل الإجرام والانحراف، وما لم تنسق الجهود وتتكاتف السواعد وتنصفي الأفكار تشكل سدا واحدا قويا منيعا لزاء هذه الظاهرة فثبا ستلحق أضرار لا حدود لها ولا تسميع الأجهزة الرسمية مواجهتها مهما لوئيت من إمكانيات وقدرات وقايعات.

ولذا يتوجب أن يتم نوعية الجماهير وتعريفها بالجريمة وأخطارها وإحصائياتها بكل صدق ونوجه إلى أساليب الوقاية والمكافحة الواعية والسليمة لتكون سندا للأجهزة المختصة في تحقيق الصالح العام المتمثل في تأمين المجتمع واستقراره.

هذا ومستولي التعريف بالفكرة وأسباب بروزها والمراحل التي تمر بها في التطبيق مع التمثيل لذلك.

أولا: التعريف بالبرنلمج:

رغم حداثة الفكرة وجديتها واختلاف صورها، فإن البعض حاول أن يجد تعريفا محددا لها.

« حيث وصفه البعض، بأنه وسيلة لتحسين العلاقات بين رجال الشرطة والمواطنين حين يتم توجيه أعداد هائلة منهم لاداء أعمال الدورية الراجلة في مناطق محددة ويستمررون في العمل بها مدة طويلة للتعرف على الأهالي واحتياجاتهم عن قرب وخلق أجواء من التعاون والتفاهم والثقة بالإضافة إلى الكفاية والفاعلية في إنجاز المهمة الأمنية⁽¹⁾.

« أما البعض الآخر فأوضح بأنها محاولة للعودة بالنظام الأمني إلى الماضي حين كان الشرطي جزء من الشعب يعرفون بعضهم ويتعاملون من خلال الثقة والتعاون المتبادل حين كانت مسئولية الأمن مشتركة خلال تاريخ الدول الأنجلو سكسونية أينان القرون الوسطى وحتى مطلع القرن التاسع عشر⁽²⁾

« كما وصف بأنه العمل الذي يمكن أن يلجا إليه باعتباره العلاج لمشاكلنا الأمنية المستعصية⁽³⁾.

« في حين أورد "Mollie" ثلاثة معاني للضبط الذاتي للمجتمع تتكامل معا لتشكّل معنى قريب من الواقع.

في الأول: أكد بأنه وسيلة لتأمين سرعة الاستجابة لطلب النجدة بنشر الدوريات في كل مكان لتبقي في خدمة الجمهور وفق احتياجاته ومتطلباته ونشرهم بأهمية العمل

(1) Clare Short, Community Policing - Beyond Slogans P. 67.

(2) Clare Short, Community Policing. Ibid. P. 67.

(3) Ibid. P. 67.

الأمني وضرورته ويتم توجيه هذه الدوريات الراجلة والراكبة باختيار أحسن العناصر التي تتميز بالإخلاص والتفاني في أداء الواجب واللياقة في التعامل مع الجمهور مما يدفعه إلى التعاطف معهم ويرحب بوجودهم ويقدم لهم عونه ومساعدته وبالتالي يتحقق ضبط مثالي يقي المجتمع من عوامل الاتحراف والإجرام.

أما المعنى الثاني: يبدو كتحديد لمراحل المسؤولية المتعلقة بضبط المجتمع في مواجهة ما بدا من فشل أكثر الطرق البوليسية التقليدية في قمع الجريمة «الوقاية من الجريمة - خلق مجتمع قوي ومتناسك - اتصال وتنسيق جيد، تعاون ومشاركة في تحمل أعباء ومسؤوليات الوقاية والمكافحة والإجرام والاتحراف».

أما المعنى الثالث: يحمل صيغ تكوين وخلق ونشر الأسس والمنطقتات التي سبق ذكرها في التعريفين الأولين وجعلها معروفة للأفراد المجتمع وتؤثر فيهم مما يدفعهم إلى تحمل تبعاتها والمساعدة بشتى المبل المتاحة في مكافحة الإجرام⁽¹⁾.

ورغم أن هذه التعريفات كلها تهم الموضوع إلا أن كل تعريف منها لوحده يبدو لنا ناقصا لكونه يتصل بجانب أو أكثر منها دون تطرقه لكل الجوانب.

♦ فالتعريف الأول حدد جزء من مهمة الدفاع المتمثلة في تحسين العلاقات بين الشرطة والتمتع وتناسي بقية المهام الأخرى المتمثلة في زيادة الكفاية الفاعلية وتخفيض معدلات الإجرام والاتحراف، وبالتالي الحصول على دعم وتأييد ومساندة للجمهور ومشاركته.

♦ أما التعريف الثاني يركز على التركيز على المنطلق التاريخي دون بيان للمحتوي الحديث الذي لا يتطابق حتما مع المفهوم القديم. وهذا ما لمسناه في الصور الأربعة التي قمنا بها لأنظمة الضبط الذاتي وكما سيتضح عن قرب عند تناول المراحل التطبيقية للبرامج.

♦ أما التعريف الثالث، فإنه لم يحدد لنا كنه البرنامج ولا من سيتولى تنفيذه بل اكتفى ببيان أن الضبط الذاتي هو الحل لعلاج لمشاكلنا الأمنية المستعصية⁽²⁾.

♦ أما التعريفات الثلاثة الأخيرة «مولي» فإنها لا تحقق المقصود إذا ما أخذنا كل تعريف منها على حده ولكن يظهر تكاملها وجدواها عند إعادة صياغتها أخذين في الاعتبار ما يلي:-

أ - محتوى ومضمون التعريفات السابقة التي حاولت تحديد مضمون الضبط المجتمعي وأشارت إلى بعض الجوانب دون بعضها الآخر.

ب - محاولة استيعاب مراحل تطبيق البرنامج وجوانبه المختلفة لضمان الشمول والدقة.

(1) Mollie Weatheritt, Community Policing: Does it work and How Do We Know? A Review of Research, P: 130, 131.

(2) Mollie Weatheritt. Ibid. 131, Clare Short, Ibid. P: 67.

ج - التعريف يقر بما من الوضعية القطعية للضبط المجتمعي دون اعتباره تعريفا جامعا مانعا لحدثة الفكرة وقلة مصادرها وكونها لازالت تحتاج إلى تأهيل نظري أكثر لبيان أسسها ومنطقتها.

وتبعاً لما تقدم فإن مفهوم الأمن الذاتي للمجتمع -الضبط المجتمعي- يقصد به حسب رأينا «جرامح حديثة التطبيق استخلصها المختصين والباحثين في العلوم الاجتماعية من التراث الأتجلو سكسوني لخلق أجواء التعاون والدعم والمساندة المتبينة والمدرسة بين الشرطة والمجتمع لمواجهة موجات الإجرام والافتراء الحادة التي لا يمكن قهرها دونها تكثيف للجهود وتكثفها في إطار علاقات حسنة متطورة وقادرة تنمي الثقة وتحقق رضا الجمهور وتوفر إمكانيات العمل الجماعي المشترك بفاعلية وكفاية لتحقيق تأمين المجتمع وتضمن استقراره.

« فهو يمثل تراث حضاري نابع من التجارب الأمنية السابقة للأتجلو سكسون.

« وهو يستهدف إزالة أجواء الخنز والترقب والخوف وعدم الثقة والسلبية بين الشرطة والمجتمع ويحل محلها أجواء الثقة والتفاهم والإيجابية.

« وهو كذلك يمثل حلاً لمشاكل المجتمع البريطاني الحديث ويحقق له المكتسبات التالية:-

أ - جعل الممنولية الأمنية ممنولية جماعية ومجتمعية.

ب - إزالة عوامل الخوف من الجريمة والافتراء والشعور بعدم الأمن ويحقق الرغبة في مقاومتها والتخلص منها.

ج - تنقيف الجمهور وتوعيته وإطلاعه على الوضعية الأمنية الواقعية من واقع الإحصائيات وبيان الجهود المبذولة لمواجهة ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية أو سلبية وما هو المطلوب لإمكانيات المشاركة في الوقاية من خطر الجريمة وعوامل الافتراء.

د - إيجاد عدة تنظيمات أهلية ودعمها ومساندتها لتتولى تنفيذ هذه البرامج.

هـ - خلق روادع ذاتية بتربية المواطن وتعميده على احترام القوانين والالتزام بأحكامها.

و - تحسين العلاقات مع الأجهزة الأمنية المختصة والنظر إلى رجل الشرطة باعتباره مواطن ببذلة أي مواطن أنيط به واجب أمني يفرض عليه ارتداء هذا الري لتمييزه وأنه لا يختلف عن أي مواطن آخر أنيط به واجب ممثل في قطاع آخر.

ثانيا: وبتحليل فحوى التعريفات السابقة واستنتاجاتها يتضح لنا أن أسباب بروز هذا البرنامج هي⁽¹⁾:-

- 1 - ارتفاع معدلات الإجرام وتنوعها.
- 2 - ضعف كفاية للشرطة وعدم سيطرتها على الإجرام.
- 3 - سوء العلاقات بين الشرطة والشعب خاصة الفئات العرقية والأقليات.
- 4 - عدم الثقة في رجل الشرطة وبالتالي عدم التعاطف معه وعدم مسانئته ودعمه.

ثالثا:- تطبيق الضبط الذاتي للمجتمع «الضبط المجتمعي»:

يتم تطبيق هذا البرنامج عبر خطوات متتالية تكمل إحداها الأخرى وتبدأ بتحمسين الخدمات الأمنية ومحاولة توثيق الصلة مع الجمهور وتعريفه بمشاكل الجريمة وتشكيل منظمات للعمل المشترك والتشاور فيما يخص الجانب الأمني وتشجيع الأفراد والجماعات على المساهمة الإيجابية المباشرة في تأمين المجتمع الذي يعيشون فيه وسننولى توضيح هذه الجوانب تفصيلا فيما يلي:-

- 1 - تدعيم النظام الأمني وتقويته لأداء واجباته بكفاية مع الأخذ بنظام الوفاية من الجريمة والتأكيد عليها ودعمها وذلك بتكثيف الدوريات الراجلة في كل مكان حتى تكون بالقرب من المواطنين تقدم لهم الخدمات الأمنية والمساعدة اللازمة عند الضرورة مع المحافظة على أسلوب عادل في التعامل مع الأقليات العرقية وغيرها من الفئات الأخرى مع محاولة إظهار التعامل الودي وتكوين علاقات جيدة مع الجمهور وتنتأى هذه باختيار عناصر جيدة لتتاطب بها هذه المهام.

فظهر الشرطة بمظهر المناضل ضد عوامل الإجرام والاحتراف لتوفير إمكانيات الهدوء والاستقرار للمجتمع، وذلك من خلال استيعابها لدورها كجزء من المجتمع تتاطب به هذه المهمة الجليلة يحقق لها نجاحات كبرى في مجالات الإنقاذ من معدلات الإجرام والفاعلية في أداء الواجبات وبالتالي إمكانيات الحصول على ثقة الجمهور بعدما تعرف عن قرب على رجال الشرطة وخدماتهم وغاياتهم ومقصدتهم السليم البعيد عن التحكم والتكبر والغرور والتسلط⁽²⁾.

- 2 - تحسين العلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي الذي يعملون في إطاره بإقامة المحاضرات والندوات وإصدار النشرات واستخدام وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والسموعة والمرئية للتعريف بجهودها وبرامجها والقيام بكل ما يحقق ذلك مثل:-

(1) تورد مثلا ارتفاع الجريمة في Clare Short. Ibid. 69, 70 Handsworth 5, 769 جريمة سنويا من الصلابة الأسوية والعرقية وتم جرح 35 شرطيا. جريمة ترتكب في الشهر وما يعادل 5, 769 جريمة سنويا من الصلابة الأسوية والعرقية وتم جرح 35 شرطيا. وإذا من المنطقة تعد أسوأ ناحية لمرغم العنف يرتكبها الأحداث السود في بريطانيا. فهذه الصلابة والتمددات الإجرامية المالية شجعت على تطبيق البرامج في هذا الحي على نمط تجربة مدينة Exeter وقد حقق فعلا نتائج حسنة. انظر من 70 - 75 من نفس المصدر.

(2) Brian Pollard, Police Effectiveness and Public Acceptability Ibid. P. 119.

Clare Short. Ibid P. 70, Sandra Jones, Community Policing in Devon and Cornwall Some Research Finding on the Relationship between the Public and the Police. P. 84.

« الالتقاء بالأقليات وفئات المجتمع المختلفة كالسود، المهاجرين، الشباب، والأحداث.

« إجراء الاتصالات مع المنظمات والجمعيات الأهلية والمجالس المحلية والفسروع في برامج محلية واجتماعية وشدية لتشغل أوقات فراغ الشباب والتفيس على الأحداث والمراقين وتوجيههم التوجيه السليم.

3 - طرح المشاكل الأمنية بالمنطقة المطبق فيها البرنامج من حيث حجم الجريمة خطورتها، الإحصائيات، المعدلات الإجرامية، مسببات الإجرام، الإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى الفردي أو الجماعي، كيفية الوقاية السليمة، إجراءات التحسين الذاتي، وجعل الهدف صعب الاختراق.

« دعوة الأفراد للاندماج والتطوع في دوريات أمنية مشتركة.

« بحث منظمات وجمعيات نشيطة وجذابة للمواطنين حتى يقبلوا على المشاركة في برامج الوقاية من الجريمة كراعابة الأحداث، توعية المجتمع المحلي، الوقاية الذاتية، مساعدة ضحايا الإجرام.

4 - تكوين مجالس استشارية تشارك فيها المنظمات والجمعيات الأهلية والسلطات المحلية بما فيها مسئول الأمن بالمنطقة للتشاور فيما يفيد منطقهم خاصة ما يتصل منها بالإجرام والانحراف ومسببات الخوف من الجريمة ومشاكل الأجهزة المختصة بتنفيذ القانون وتبادل وجهات النظر فيما بينهم وعلى الأخص القيام بما يلي:-

« عقد اجتماع عام لتحديد إمكانيات إنقاص الجريمة من خلال الاتصال بالمجتمع والجهات ذات العلاقة، بحيث يتم استقطاب جميع الوكالات والمنظمات والجمعيات لتكوين تصور مشترك للمشاكل وكيفية معالجتها.

« تحديد احتياجات المجتمع فيما يتصل بهذا الجانب وتكوين خطط محددة للعمل بموجبها لتحقيق إمكانيات الضبط والسيطرة المشتركة.

« ربط المعلومات والمصادر المتصلة بالموضوع من كل جوانبها.

« التنبه إلى أهمية عمليات المساعدة والإرشاد والتوعية للمجتمع المحلي.

« تشجيع الانضمام لوكالات التدريب والخدمات الاجتماعية والنوادي الشبابية، وذلك في إطار دعم الجهود المجتمعية للمشاركة والتعاون مع أجهزة الشرطة المختصة في إحداث برامج ومشروعات أمنية مشتركة وقاعة⁽¹⁾.

5 - المشاركة الفردية والجماعية في البرامج الأمنية المشتركة لتأمين مناطقهم في صورة دوريات من الأهالي أنفسهم أو بالتعاون مع الشرطة، برامج لتأمين المجتمع المحلي -نظام الجيرة- رعاية الأحداث، تأمين المصانع والمعامل والمشروعات العامة

(1) John Alderson, Law and disorder, Hamish Hamilton 1984. P. 294.

John Alderson, Community Policing Ibid. P. 3. 4.

Charles Husband, Race in Britain "Continuity and change". Hutchinson 1982 P. 280, Dermot

Walshand Adrian Poole. A Dictionary of Criminology Routledge and Kegan Paul 1983, P. 39, Brian

Pollard Ibid. P. 119.

والخاصة، القيام بالدور إيجابية لدعم الأجهزة الأمنية المختصة ومساعدتها في أداء واجباتها بل والقيام بالعمل في إطار برامج وقائية جماعية، للتمود على الالتزام بأحكام القوانين كالتضبط ذاتي يتعلمه الفرد من خلال الممارسة اليومية لهذا الأسلوب ويستمر ليرتبط يتم تعويد الأحداث والشباب عليه والالتزام به.

وعلى الشرطة أن تقدم المساعدة والدعم اللازم لهذه البرامج في صورة:-

⇒ إطلاع الجمهور على حقيقة الموقف الإجرامي من خلال إحصائيات دقيقة ومضبوطة.

⇒ خلق خبرات جديدة في مجالات الوقاية من الجريمة وإمكانيات توظيفها في استحداث برامج وقائية ذاتية سليمة من قبل الأهالي لتأمين أنفسهم وممتلكاتهم باعتماد أساليب وتدابير معينة توضح لهم بشئى السبل المتاحة وبطرق بسيطة بعيدة عن التعقيد.

⇒ تعزيز نشاطات المساهمة الجماهيرية، والتعاون والمساندة نحو خلق مواطنه جيدة وإدراك اجتماعي مما يساعد على السيطرة على الجريمة.

وقد تم تطبيق هذا البرنامج في عدة مدن بريطانية⁽¹⁾ كبرمنجهام Birmingham واكستر Exeter وليغربول Liverpool حيث تم إجراء عدة تطبيقات في كل منها شملت الضواحي والأحياء الأكثر تعرضاً للجريمة فيها مثل «ضواحي برمنجهام Lady Wood, Convetty, Wolverhampton, Devon and Handsworth, Castle Vole Wood End in Cronwell».

ورغم النجاحات التي حققتها برامج الأمن المجتمعي، فإنه لم يسلم من انتقادات من أهمها⁽²⁾

1 - أنه صالح للتطبيق في المناطق الريفية والمدن الصغيرة ولا يمكن تطبيق في المدن الكبرى المزدحمة حيث تعقدت مشاكل الإجرام ويصعب معالجتها على الاختصاصين ناهيك على المتطوعين المدنيين الذين لا خبرة لديهم.

2 - صعوبة إيجاد مصطلحات محددة للضبط الذاتي، والصالح العام والمجتمع بالإضافة إلى احتياج البرنامج نفسه للعديد من الدراسات والأبحاث حتى يمكن اعتماده.

3 - وجود عدة نماذج تطبيقية مختلفة حسب إمكانيات وأساليب كل منطقة.

ولقد تم الرد على هذه الانتقادات بأن البرنامج طبق في ضواحي العديد من المدن الكبرى كما أسلفنا لذلك، ويمكن تقسيم المدينة إلى قطاعات متعددة كما يمكن تطبيق عدة برامج واستراتيجيات أمنية في آن واحد.

(1) Sandra Jones. Community Policing in Devon and Cornwall, Ibid. P. 89.

Clare Short. Community Policing P. 67 - 73. Robert Baldwin and Richard Kinsey, Police Powers and Politics. Quartet Books. 1982. P. 219.

(2) Ibid. P. 247.

أما عن مسألة الصعوبة في تحديد المصطلحات فتلك سمة العلوم الإنسانية فكل التعريفات تقدم حسب وجهة نظر الباحث تبعاً للزاوية التي يعالج من ناحيتها الموضوع.

أما عن تعدد التطبيقات وتباينها حسب خصوصية كل منطقة فلن ذلك بعد إثراء للتجربة وتطوير الأساليبها ورغبة في الوصول لأحسن السبل وأنجع الطرق لمكافحة الجريمة، الوفاية منها خاصة ولن البرنامج مطبق خلال العشر سنوات الأخيرة ويحتاج إلى مزيد من الدراسات النظرية والتطبيقية والتحليلية الإضافية لتكتمل جوانبه ومنطلقته الأساسية.

ورغم ما ذكر من انتقادات، فلن البرنامج قد حقق عدة جوانب إيجابية تتمثل في⁽¹⁾:-

أ - تخفيض معدلات الإجرام.

ب - إنقاص الخوف من الجريمة والشعور بحكم الأمن.

ج - تحقيق رضا الجمهور وبالتالي الحصول على دعمه ومساندته التي أكدت على البرنامج وضمنت نجاحه وفاعليته مما جعل وزارة الداخلية البريطانية تتولى دراسته وتعميم تطبيقه في كافة المقاطعات الأخرى⁽²⁾.

(1) Mollie Weatheritt, Community Policing, Ibid. P. 144.

(2) John Alderson, Community Policing Ibid. P. 4.

Mollie Weatheritt Community Policing Ibid. P. 144.

Clare Short, Community Policing Ibid. P. 67.

المبحث الثاني

التجربة الأمريكية

تأتي الولايات المتحدة في قمة البلدان التي تعتمد المشاركة الديمقراطية للمواطنين في كافة جوانب حياتهم المياسية والاقتصادية، حيث أن أنظمة الحكم المحلي -التي تمثل أساس الحكم والتنظيم الإداري في مجالات الخدمات المحلية- تفترض مساهمة فاعلة وإيجابية من كل المواطنين في إنجاز مخططاتها لتطوير المجتمعات المحلية وتأمينها من عوامل الإجرام والانحراف الذي سجل أعلى معدلاته وأخطر أنواعه هناك⁽¹⁾.

مما استدعي إجراء البحوث والدراسات على كافة المستويات الفيدرالية والإقليمية والمحلية من طرف الدولة بأجهزتها المختلفة تارة وبمعرفة المنظمات والجمعيات والهيئات الأهلية تارة أخرى بغية الوصول إلى أنجح السبل للوقاية من الجريمة ومكافحتها، ولم أجدي من اشترك المجتمع بكافة فئاته ولقطاعاته وبكل قوة في هذا الميدان لتحقيق نوع من الأمن وإزالة مسببات الخوف من الجريمة الذي أصبح ينفص حياة الكثيرين من المواطنين الأمريكيين.

ولذا كان التجاوب كبيرا من قبل الأفراد والجماعات مع البرامج والمشروعات والإستراتيجيات التي أعدت بهذا الخصوص حتى أن المتطوعين كانوا يمدون بالملايين والمنظمات والجمعيات تعد بالآلاف. فالمواطنون كانوا في مستوى الحدث فقدموا أنفسهم وأموالهم وأفكارهم في صورة جهود تطوعية لتكون سدا قويا أمام تيار الإجرام الجارف ولتدعم الأجهزة الأمنية المختصة في أداء واجباتها الإنمائية النبيلة.

وتبعاً لذلك توافرت للتجربة الأمريكية العديد من البرامج الأمنية التي شكلت استراتيجيات⁽²⁾ سواء تلك التي أعدت من قبل الشرطة ويساهم الجمهور فيها على نطاق واسع أو تلك التي أوجدها المجتمع عن طريق وكالاته ومنظماته ولجانه وتعاونت الأجهزة

(1) إن الجريمة بالولايات المتحدة شبح مخيف ومرعب حيث أن معدل الجريمة قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 1960 - 1980م فقد كانت جرائم الشوارع 2,000 جريمة لكل 100,000 من السكان وتضاعفت حتى 6000 جريمة عام 80 لنفس العدد في السكان أما نسبة الجريمة بوجه عام فقد تطورت عن نفس المدة ونفس العدد من 2000 إلى 6000 في 35000 جريمة. وما زال العدد في ارتفاع مستمر. فقد بلغت نسبة جرائم العنف وحدها 3,500 جريمة أي نسبة 10٪، وإذا ما تم تقدير تلك المعدلات مع المعدل الكلي للسكان فبها تصل إلى ملايين الجرائم التي ترتكب سنوياً. انظر:

Robert Rice. A normal Week for Crime, Cities in Trouble. New York Times Book P: 92. Thomas E Cronin, Tania Z. Cronin and Michel E Milakovich. U.S.V. Crime in the Streets Ibid. P: 6, 7. US Roit Commission Report P: 266, 583.

Marshall. B. Cinnard, Sociology of Deviant Behavior P: 284.

حيث يذكر بأن عدد الجرائم وصل إلى 5,995 مليون جريمة خلال سنة 1972م. منها 810,020 جريمة عنف، 17,630 جريمة قتل، 5185,200 جرائم ضد الممتلكات والبقية جرائم أخرى أقل حدة.

(2) Crime Trends and Crime Prevention Strategies, United States Discussion Paper for Offenders - Prepared by National Institute of Justice "NIJ" P. 30.

تعمل تصور عام لاستراتيجيات منع الجريمة بالولايات المتحدة الأمريكية باعتباره بلداً رائداً في هذا المجال. من: 30.

الأمنية المختصة معها لإتاحتها ودعما فكل الأفراد والجماعات والجهات الرسمية وغير الرسمية تسعى لتحقيق الأمن وإزالة مسببات الإجرام والتخفيف من حدته إلى أدنى حد ممكن، ومنثولي يبرز أهم هذه البرامج تباعا بشيء من التفصيل ما لمكن ذلك:-

أ - برامج الوقاية الذاتية: "Self - Protective Project"

1. بعد هذا البرنامج الأكثر انتشارا وقولا لسهولة إتجازه والقيام به لأنه يقوم على استراتيجية الوقاية الذاتية بواسطة المواطنين أنفسهم كشخص مستهدفين كضحايا للإجرام وذلك بتبني وسائل لتأمين أرواحهم وممتلكاتهم وجعلها أهداف صعبة المحال ويتم ذلك بتطبيق واتخاذ الترتيبات التالية على مستوى الفرد أو الجماعة:-

« القيام بتعليم أو ترفيع حاجياتهم بكتابة أسمائهم أو أرقام هويتهم أو علاماتهم المميزة على أثباتهم الثمينة التي يخشى سرقتها وتسجيل ذلك لدى البوليس أو المنظمات الأمنية الخاصة المنوط بها ذلك لإمكانية التعرف عليها وضبطها عند سرقتها ومحاولة بيها بطريقة غير قانونية وبالتالي إعادتها لمصاحيها⁽¹⁾.

« القيام بإجراءات صيانة وتركيب الأبواب والنوافذ والأقفال والأضواء بما يضمن تأمين المنزل وعدم إمكانية دخوله وسرقته بسهولة نظرا لوجود أنظمة أمنية سليمة للأقفال وأجراس الإنذار والقضبان الحديدية.

« تخصص العديد من المنظمات الأهلية والشركات بالإضافة إلى الأقسام والوحدات الشرطية المتخصصة لتأمين إرشادات واستشارات فنية في مجالات تأمين المنازل والشركات والأماكن العامة والخاصة تحت الطلب ولو بالهاتف.

وقد قللت هذه الإجراءات فعلا من معدلات الجريمة في المناطق التي اعتمدت فيها هذه البرامج ويمكن أن تدعم هذه الترتيبات بعوامل أخرى مساعدة تبعد خطر الجريمة تتمثل في:-

« حمل بعض الأفراد لصفارات الإنذار لطلب المساعدة عند الضرورة.

« قيام عدد من المتطوعين من الأهالي بحراسة الأماكن التي يقطن فيها كبار السن وغيرهم من السكان الذين يحتاجون للمساعدة.

« إمكانية نظم أساليب الدفاع عن النفس كالجودو والكراتيه والملاكمة وغيرها من الرياضات التي تمكن الشخص الدفاع عن نفسه وعن غيره في حالة الخطر بفاعلية.

« إجازة حمل السلاح للدفاع عن النفس والغير في حالة الخطر رغم أن حمل السلاح فيه خطورة كبرى على الجاني والمجني عليه في وقت واحد.

(1) Irwin Waher, Les Moyens Pour réduire le cambriolage "les solutions face aux faits" P. 180. Trivort Bennett Richard Wright, Burglars on Burglary Ibid. P. 19.

ب - استراتيجية حماية وتأمين الجيرة أو الحي المحلي: (1)

المواطنين في الولايات المتحدة بنوا أيضا استراتيجيات للوقاية من الجريمة في أحيائهم نتيجة ميل ورغبة شعبية كبرى وعادة ما يتم تنفيذ مشروع معا لتحقيق ذلك.

« دوريات المواطنين Citizen Patrols

« الأشراف والمراقبة للحي والإبلاغ عن المشبوهين «الملاحظة والتحصري وإبلاغ الشرطة» وذلك على النحو التالي:-

Citizen Surveillance and Reporting programs

الأول: دوريات المواطنين:-

انطلقت بمعرفة السكان الذين انتظموا في مجموعات لتتولى أعمال الدورية في شوارع الحي المحلي وفي ساحات وحدائق وحول المباني والمعارات لمنع الإجرام المحتمل. وقد انتشرت هذه الدوريات خلال سنة 1970، حيث وجد حوالي 800 دورية تجوب المجتمعات المحلية بالبلاد كلها وتعتمد على ميزانيات محلية يتم تكوينها وفق قواعد وأسس تطوعية.

وبلغت دراسات حديثة أجريت بالخصوص على فاعلية هذه الدوريات وتأثيرها الكبير في إنقاص الجرائم في الأحياء السكنية أكثر من الدوريات التي تكتفي بالمرور في طرقاتها بالحي بصورة عابرة حيث أن هذه الأولى تعد بمثابة حراسات ثابتة لأنها تمارس داخل الحي وتبقى فيه باستمرار طيلة فترة عملها ولا تعطي فرصة للإجرام ونظرا لأهمية تلك الدوريات فإن عناصرها يجب أن يتم اختيارهم وتدريبهم على كيفية التصرف في المواقف التي ستواجههم إضافة إلى قيامهم بعملهم دون تجاوز أو تعدي على أحد من سكان الجيرة مع ضرورة التنسيق مع دوريات الشرطة بما يضمن الفاعلية والكفاءة والتكامل بين الجهود الأهلية والرسمية.

ثانيا:- الملاحظة والتحصري وإبلاغ الشرطة:

هذا البرنامج يشجع الدوريات والأهالي على مراقبة المشبوهين وتحركات المجرمين والمنحرفين وإبلاغ ملاحظاتهم للشرطة لمتابعتهم حيث أن المراقبة والملاحظة الفاعلة لهذه البرامج تزيد من إدراك المجرمين للخطر وتجعلهم يحجمون عن ارتكاب الجرائم وتحمي تبعا لذلك الحي المحلي الذي طبقت فيه كما أنه يمكن أن يتم تبني أساليب أخرى تساعد على احتضان المجتمع وتماسك علاقته داخل نظام الجيرة بين الأهالي وبينهم وبين رجال الشرطة وتخفف من مشاعر الخوف والرعب من الجريمة بين أعضاء المجتمع وتشعرهم

(1) Donald C. Reitzes and Dietrich c. Reitzes, *Alinsky in the 1980 S: Two Contemporary Chicago Community Organizations*. vol. 28 no 2 - 1987, P. 270.

Jack A. Meyer, *Meeting Human Needs "Tours a new Philonophy"* P. 138.

Irwin Woller, *les Moyens pour réduire le Cambriolage: les Solutions face aux faits*. Revue International de Criminologie et de Police Technique Vol. 33 no. 2, 1980, P. 181

الفصل الرابع: المساحة الجماهيرية في العصر الحديث

بتعاسكهم وقوتهم وتعاونهم مع السلطات المختصة أقوى من الإجراء وأقدر على القضاء على مميّباته.

وقد أصبحت هذه البرامج تخطى بشعبية واسعة كما تنوعت صور التعاون مع الأجهزة الأمنية إلى عدة صور من أهمها:-

• برامج حراس المباني والعمارات المنكبة لتأكيد الملاحظة والمراقبة بواسطة الجيران لحماية منازلهم وأماكنهم.

• برامج أخرى للاتصال بالشرطة بالهاتف والإبلاغ عن أي ملاحظات⁽¹⁾.

• أصحاب الشاحنات ومساقي سيارات الأجرة - التناقص - يساهمون أيضا بالاتصال بالراديو الموجود بسياراتهم في أثناء أدائهم لعملهم للإبلاغ عن أي ملاحظات عن المجرمين أو المشهورين للشرطة Radio Watch هذا البرنامج صمم ليساهم فيه المواطنون العاديين لوقاية مجتمعاتهم المحلية من الجريمة، والبوليس المحلي عادة ما يقدم لهم كل الدعم والمساعدة ويعدّ اجتماعات عامة لتوعية المواطنين بكيفية الحماية والملاحظة والحالات التي يتم فيها الإبلاغ وكيفية إجراؤه بصورة فعالة وسليمة وعاجلة.

ج - استراتيجية المساحة التي يمكن حمايتها لتطبيق تأمين بيئة طبيعية⁽²⁾
"Defensible Space"

هذا النوع من البرامج للوقاية من الجريمة منتشر في المجتمعات الأمريكية المحلية، ويعتمد أساسا على تحويل البيئة الطبيعية وتكييفها بصورة تجعلها أكثر أمانا -أي المساحة التي يمكن حمايتها بالنسبة للسكان ومستعملي تلك البيئة- وتحقيق ذلك يمكن من التقليل من الإمكانات الطبيعية التي تساعد المجرمين على الدخول للجهة أو التحرك فيها دون ملاحظتهم أو عرقلتهم من قبل السكان في صورة تعاون مباشر وطبيعي منطلق من مسؤوليتهم المشتركة في حماية الحي وهراسه.

ولذا فإن البيئة في الحيد من الإحياء والمجتمعات المحلية كثيرا ما تساعد على الجريمة بخلق الإمكانات المناسبة لارتكابها مثل الشوارع الخالية من الأضواء أو المهجورة والأبواب والنوافذ السهلة الاختراق وأماكن وقوف الحافلات القريبة التي تعطي أماكن مناسبة للاختفاء للمجرمين والناس في هذه البيئة يخافون من المجازفة بالفروج ليلا حتى لا يكونوا ضحايا للجرام.

ونتيجة لتصاعد هذه المشاكل في كل أرجاء الولايات المتحدة فإن الحكومة الفدرالية قد أجرت دراسات وأبحاث سنة 1969م لمعرفة العلاقة بين خوف المواطنين من الجريمة ومكونات البيئة التي يعيشون فيها. في بداية الدراسات توصلت إلى أن للتكوين الطبيعي

(1) Crime Trends and Crime Prevention Strategies P. 35.

Irwin Waller Ibid. P. 181 - 185.

(2) Trevor Bennett and Richard Wright, Burglars on Burglary P. 2. 95.

Crime Trends and Crime Prevention Strategies P. 36. Irwin Waller, Les Moyens pour réduire le Cambriolage P. 184, 189. Raymond Gession Criminologie, Précis Dalloz 1988. P. 604.

لخامس التصميم للمساكن العامة يؤثر على معدل الضحايا والمكان وإحساسهم بالخوف. هذا العمل قاد إلى نظريات علمية موداها إلى أن التصميمات الطبيعية الجيدة يمكن أن تستخدم لمنع الجريمة وتشجع الأهالي والمساكن على حماية شوارعهم وممتلكاتهم الخاصة وبمضي آخر «تخلق بيئة يمكن حمايتها بواسطة أهالي الجيرة أنفسهم» وقد استخدمت ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات - الطبيعية للتخفيف من إمكانيات الجريمة وتحقق حيز يمكن حمايته وهي:-

- 1 - إيجاد مدخل للضبط.
- 2 - الملاحظة والمراقبة.
- 3 - زيادة الضبط الاجتماعي الغير رسمي.

مدخل للضبط:

ويتحقق بتكريب حواجز أو أسوار أو سياج لمنع الأشخاص الغير مخول لهم الدخول -مثل المشيوقين أو المجرمين- من دخول المبني أو الجهة وحماية الممرات والمباني وأماكن الخدمات العامة كالحدائق والمحطات وملاعب الأطفال وما إليها.

ويمكن أن تعمل أبواب محروسة للهي وأبواب ونوافذ محمية بقضبان حديدية وأقفال محكمة وكلها إمكانيات تساعد على تحقيق استراتيجيات الحماية والوقاية والضبط.

الملاحظة والمراقبة:

أول هدف للمراقبة صمم لأجل إبقاء الدخلاء والمجرمين المحتملين تحت الملاحظة مما يجعلهم يشعرون بها ويدركون بشكل كاف يمنعهم من اقتراف جرائمهم وإن حاولوا يتم ضبطهم من قبل السكان أنفسهم.

والملاحظة تتم بواسطة دوريات السكان الراجلة أو الراكبة التي تمر بالهي من حين لآخر أو من قبل حراس المباني والمداخل ويمكن أن تهين لهم البيئة أكثر حتى تتحقق الحماية بفاعلية.

ويتم تهينة البيئة بإنارة الشوارع، ترك مجال للنظر للمراقبة والملاحظة لمداخل الهي ومخارجه، وعمل حواجز أو حوايط لمنع دخول الغير إلا من مكان محدد تحت السيطرة.

الضبط الاجتماعي الغير رسمي:

هو من أكثر العوائق الفعالة لمنع النشاطات الإجرامية بواسطة أعضاء المجتمع أنفسهم بأخذ الإجراءات الكفيلة بضبط الهي الذي يقيمون فيه وكذا الأفراد يجب أن يهتموا بالجيرة خارج دائرة المنازل والمكاتب ويجب أن يقتنع الجميع بأن الضبط مسئولية جماعية ومجتمعية.

وطبيعة تصميم البيئة تساعد على ذلك بأي تحسينات يتم إدخالها على المباني والمحطات والحدائق المجاورة من حيث تنظيمها وتنظيفها أو غرس الأزهار فيها أو

تركيب ألعاب للأطفال بها يساعد على تغيير البيئة ويجعل المكان يهتمون لإحساسهم بأن هذه التغييرات لصالحهم وأنها أعدت لخدمتهم. لذا وجب المحافظة عليها وحمايتها فكل ما يجعل البيئة جذابة تنفع سكانها للفخر بها والإحساس بأنهم مسؤولين عن حماية ما تحقق فيها.

د - استراتيجيات البوليس المجتمعي:

يرى رجال البوليس في مختلف إدارات الشرطة وأقسامها وشعبها بأنهم رجال أمن المجتمع⁽¹⁾ مكلفين بالسيطرة الفعلية على الجريمة، ومن هنا انتظموا للقيام بمهامهم بفاعلية لمواجهة جرائم الأفراد كوكالة للعدالة الجنائية لها مظهر مرئي للصوم مهما كانت صورة البوليس التقليدي - له واجبت يتوقع أن يقوم بها في مجالات الوقاية من الجريمة أيضا.

لكن هذه التوقعات غير واقعية الآن إذا أخذنا في الاعتبار محدودية المصادر والإمكانات والألات التي تساعد على أداء العمل. فالبوليس لا يستطيع لوحده أن يتولى الوقاية من الجريمة وفاعلية خاصة مع ارتفاع معدلات الجريمة وطلبات العامة حمايتها من كل خطر وأمام عجز الشرطة وقلة كفاءتها توسعت الهوة في العلاقة بين البوليس والجمهور وعبر الجمهور عن عدم رضاه عن عمل الشرطة وبالتالي لم يعد يثق في كفاءتها وفاعليتها ولم يبدي أي تعاون أو مساندة لها.

ولما رأت الشرطة ذلك مسئلة في رئاستها قررت الشروع في تنظيم صفوفها وحشد إمكانياتها وكونت وحدة للعلاقات الاجتماعية للتعريف بجهودها بعدما دعيت نظام الدوريات الراجلة والراكبة وطلت تعمل بالقرب من الناس تلبي حاجاتهم وتسعى للحصول على رضاهم ولكنها منيت بالفشل لنقص الإمكانيات وضعف الموارد المالية.

لذا فقد ظهرت توجهات جديدة تقضي بالاعتماد على المجتمع كمساهم وشريك محتمل كما هو ملزم بتطبيق القانون خاصة في مجالات الوقاية من الجريمة⁽²⁾.

هذا "تصور قاد الشرطة إلى إحلال وحدة الوقاية من الجريمة محل مكاتب العلاقات الاجتماعية صاحب ذلك التأكيد على ضرورة مشاركة نشطة للمواطنين للمساهمة بفاعلية إنتاج الوقاية من الجريمة وقد استطاعت العديد من هذه الوحدات أن تحقق خدمات رائعة شجعت الأهالي على المشاركة في هذا البرنامج وذلك بالقيام بالآتي:-

« تقديم المشورة للمواطنين لحماية أنفسهم وممتلكاتهم باتخاذ احتياطات ضرورية في المنزل والسيارة والمكتب والمخزن وكل مكان يخصهم.

« مساعدة المواطنين الذين يرغبون في المشاركة في إقامة برامج حراسة للمباني،

(1) وذلك عدة ما يوصف رجل الأمن بأنه مواطن بئلة *Citoyens en Uniform, Citizen in Uniform* لمير عن له مواطن مكلف بذاء واجب محدد يتسل في حماية وحفظ الأمن والنظم العام وقد ميز لباسه مجن لا أكثر. ولذا يجب أن يكون الشرطي خدم للقانون وللشعب.

The Police Should be made the Servants of the Law and the People. Luine Christian. Policing by Coercion Ibid. 205, 210. David Mcneec Le Rôle de la Police, Ibid. P. 421.

(2) Hans Toch, Peace Keeping. Police, Prisons and Violence. Lexug.

Ton Books, Second Edition May 1979, USA P. 37.

برامج ملاحظة ومراقبة، برامج حراس الجيرة.

== نتحدث إلى المدارس والنوادي وبقية الجماعات الأخرى للتعرف على الجريمة وأحاطة بها من واقع الإحصائيات والنشرات اليومية وحتم على التنظيم في مجموعات والقيام ببرامج مجتمعية لحماية أنفسهم.

وقد تم تصميم هذا المشروع حتى أن نصف الولايات المتحدة طبقت هذه الاستراتيجية واعتمدوه أساساً لتحقيق أمنهم بدلاً من الوكالات المتخصصة لذلك وقد ترتب على ذلك:-

== تحمين في الفهم والعمل الداخلي بين المجتمع والشرطة.

== تشجيع استخدام المواطنين النشطين في برامج الوقاية من الجريمة⁽¹⁾.

وبالرغم من تعدد البرامج في صورة دوريات - حراسات - نظام الجيرة وشرطة الفريق، فإن الأهالي كانوا يتابعون نجاحها ويشاركون فيها بفاعلية وكفاية. ومن خلال الجهود التي تبذلها الأقسام المنظمة للعمل المجتمعي للوقاية والمتمثل في:

== تحديد عدد الضباط المشاركين على البرنامج - فريق الدورية من المواطنين - تحديد المنطقة التي سيتم العمل فيها جغرافياً - وضع ضوابط محددة لأداء العمل بصورة سليمة وبسيطة.

== زيادة الاتصال الإيجابي بين الشرطة والمواطن من خلال خدمات مدنية وإدارية واجتماعية لصلتها بالوقاية وبرضا الجمهور وثقته وتعاونهم.

== زيادة مساهمة المواطنين في تطبيق القانون بإطراد وتتابع في البداية، برامج الوقاية الاجتماعية ثم من خلال خدمات استشارية ومنها إلى تجنيد المتطوعين للمساعدة في إنجاز عدة وظائف لا تتطلب خبرات أو مؤهلات لتفويضها.

وقد أثبتت هذه الطريقة الجديدة أن المواطنين يستطيعون القيام بمشاركة كبرى وفاعلية في تحمل مسؤولية تحقيق أمنهم.

وأن هذه الأقسام الأمنية قادرة على توزيع إمكانياتها في وظائفها الأخرى الرنيمية لمواجهة الجرائم الأكثر خطورة بكفاية وفاعلية.

هـ - استراتيجيات إدراك وفهم الوقاية من الجريمة أو «الدمج بين الاستراتيجيات المختلفة»

في السنوات الأخيرة عدة مدن أمريكية أنجزت بفاعلية برامج للوقاية من الجريمة. لأن مصادرهما كافية وأدمجت في التطبيق الاستراتيجيات المختلفة التي سبق التحدث عنها وقد استحدثت هذه الطريقة للتسيق بين عدة برامج مجتمعية لإحداث تأثير فعال في إنقاص إمكانيات الإجرام في عدة مستويات في وقت واحد وذلك على النحو التالي:-

(1) Crime Trends and Crime Prevention Strategies P. 40.

Donald, Dietrich/ Reitzes Alinsky in the 1980. Ibid. P. 272, 274.

« نظام الحيرة أو الحي طلق بنجاح مصحوبا ببرامج الوقاية الذاتية «أي جعل الهدف صعب المصل» وفق الترتيبات السابقة.

« الدمج بين استراتيجيات نظام الحيرة ونظام دوريات المواطنين وأنظمة المراقبة والملاحظة تمهيدا للإبلاغ الفوري للشرطة.

« استراتيجية المساحة التي يمكن حمايتها بما فيها الفوارع الجانبية وطرق المير المغلقة - لتأمين الحي المحروس مع العمل على تجميل المنطقة وتوفير خدمات وتسهيلات بها لجعلها أكثر جاذبية.

« استراتيجية التوليس المجتمعي ونظام الحيرة.

وقد دلت الإحصائيات على أنه نتيجة هذه البرامج التي طبقت معا تم التخفيف من سرقات المنازل داخل المدن في الأماكن التي ارتفعت بها معدلاتها قبل تطبيق هذه الاستراتيجية.

ونظرا للنجاح الذي حققه هذا البرنامج فإنه أخذ به في بقية المدن الأمريكية وأوصت به الأجهزة الفدرالية والمحلية.

و - مشروع لمكافحة الجريمة اعتمادا على الدور الشعبي:-(1)

دلت العديد من الدراسات التي أبرمت بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا أن ما يبلغ إلى الشرطة لا يتجاوز بحال من الأحوال ثلث ما يرتكب فعلا من جرائم وقد أرجع ذلك لإحجام المواطنين عن التبليغ بما لديهم من المعلومات بسبب الخوف من الانتقام أو لعدم المبالاة، ولتجنب السبب الأول تم إخفاء شخصية المبلغ ولمواجهة الخوف حددت مكافآت لمن يتقدم من المواطنين بمعلومات تفيد في كشف إحدى الجرائم.

وقد طبقت هذه التجربة بمعرفة شرطة نيومكسيكو عام 1976م. حيث عرضت الفكرة التي تتلخص في إطار برنامج جرىء يمنح مكافأة للجمهور مقابل تقديم ما لديهم من معلومات ولتحاشي ما قد ينشأ من مشاكل بشأن إفساد الشرطة فقد اقترح جمع الأموال وحفظها وتوزيعها يتم بمعرفة مجلس إدارة متطوع من المواطنين أنفسهم.

ولتخفيف هذا الخوف من الانتقام وضع نظام إخفاء شخصية المبلغ من أول اتصال له بالسلطات حتى حصوله على المكافأة ويتم بالتحدث هاتفيا مع الضابط المختص بالمهمة أو المجلس المدني في أي وقت أو يرسل معلومات مكتوبة على صندوق بريد المجلس وتحدد فيه رقم سري يعرف به لاستلام المكافأة يكون من ستة أرقام⁽²⁾.

ولكي يمكن أن يصل التعريف بالبرنامج وجوهده وغاياته وإعلانيته للجمهور، فلقد أصدر العديد من النشرات والإعلانات الشارحة لفكرته وأهدافه وأسلوب التعامل معه

(1) عبد سيد أبو مسلم. فربط بين أجهزة الشرطة والدور الشعبي في مكافحة الجريمة. ص: 194.

(2) عبد سيد أبو مسلم - فربط بين أجهزة الشرطة والدور الشعبي (م.ص): 195.

Crime Trends and Crime Prevention Strategies Ibid. P. 41.

Trevor Bennett, Richard Wright, Burglars on Burglary Ibid P 24

بالتعاون مع الصحافة والتلفزيون حيث كل يقدم إعلانات عن المجرمين المطلوبين في جرائم محددة وتنقسم بالخطورة والبشاعة يتم عرضها أسبوعياً بحيث يركز على أهم الجرائم الأشد عموضاً ومساساً بالرأي العام كما وضع مجلس إدارة البرنامج المكون من الأهالي المختارين لذلك أسس جمع الأموال وتحديد المكافآت وقيمتها ووضع السياسة العامة للبرنامج وإجراء التنسيق بين الشرطة والجهات الداعمة للبرنامج وقد حدد مبلغ 500 دولار كمكافأة بصرفها رئيس المجلس حين طلب الضابط المختص والمكلف بذلك بمجرد أن يؤدي المعلومات المبلغ بها إلى القبض على المتهمين أما المبالغ الكبرى فلا تصرف إلا بموافقة المجلس، وقد حظي البرنامج بتأييد كبير من جانب المسؤولين في الولايات المتحدة كرئيس الجمهورية ومدير المباحث الفيدرالية باعتباره أسلوباً ناجحاً وفعالاً رغم الانتقادات التي وجهت له⁽¹⁾.

وقد حقق هذا البرنامج كما تشير الإحصائيات التي نشرتها الجمعية الدولية لمكافحة الجريمة نتائج طيبة حيث ارتفع مجموع الجرائم التي تم كشفها لمساعدة البرنامج من 9052 عام 1981م إلى ما يقرب من 6900 في مطلع عام 1985م كما ارتفعت نسبة الإدانة من 2830 إلى 16019 مجرماً عن نفس المدة.

ومن ذلك نرى أن:-

== أن البرنامج فكرة جماهيرية تقوم على مساهمة المواطنين في جمع الأموال المخصصة كمكافأة وأن صرفها يتم بمعرفة مجلس مكون أيضاً من المواطنين وأن المستفيدين من صرف المكافأة هم أيضاً مواطنين كما أن الأهم من ذلك أن ضبط المجرمين والتقليل من المعدلات الإجرامية فائدة كبرى للمجتمع بالدرجة الأولى.

== أن تعاون الجمهور في دفع الأموال وتقديم المعلومات والمشاركة في أعمال المجلس دليل على اهتمامه وقلقاً لآراء مشكلة الجريمة التي توليها الأمة.

== سجل البرنامج تعاون الشرطة مع كافة الهيئات والوكالات والمنظمات الخاصة والمواطنين. فالجميع الأجهزة الرسمية والشعبية صفواً واحداً في مواجهة الإجرام.

وتجدر الإشارة إلى أن مقارنة بسيطة بين ما تمت حمايته من ممتلكات وأموال وما تم ضبطه من مخدرات مقابل ما تم إنفاقه على هذا البرنامج في صورة مكافآت تم دفع مبلغ قدره (4 ملايين دولار) خلال عام 1984م في حين أن حصيلة البرنامج من الأموال المضبوطة والمستعادة قدرت حوالي (325 مليون دولار) وهذا يبين مدى النجاح الذي حققه في التقليل من الجرائم وتشجيع المواطنين على مكافحة الجريمة ويوضح ما يمكن أن تقوم به الأغلبية الصامتة منهم من جهود فعالة وأنوار لها دلالتها في محاربة الجريمة⁽²⁾.

(1) انظر الانتقادات العديدة التي وجهت للبرنامج والمجم التي سبقت للنفاذ عنه. غنيد/ محمد أحمد عبد الرحمن - مكافحة الجريمة على الطريقة الأمريكية - مجلة الأمن العام المصرية. العدد 116 أكتوبر 1986م، ص: 58 - 60.

(2) غنيد محمد أحمد عبد الرحمن، مكافحة الجريمة على الطريقة الأمريكية. مجلة الأمن العام. المجلة العربية لطوى الشرطة. العدد 115 أكتوبر 1986م. ص: 53. Whittaker, Phillips.

ز - برنامج المواطن المرافق:-

وهو تجربة منسنتها إدارة العلاقات العامة بشرطة ولاية ميسولا بالولايات المتحدة صمم البرنامج التي تبتها بهدف تعريف الجمهور بالمشاكل والمتاعب التي يلقاها رجل الشرطة أثناء ممارسته لعمله، وهو إجراء يهدف إلى إحداث نوع من التقارب النفسي والتجاوب بين أجهزة الشرطة ومختلف طبقات الشعب كما يحقق الأهداف الإضائية التالية:-

1 - ضمان الوصول إلى أكبر عدد من المواطنين وتحقيق تأثير محدد على مفاهيمهم تدفعهم للمساهمة الإيجابية في البرامج المجتمعية المتصلة بالوقاية من الجريمة ومكافحتها⁽¹⁾.

2 - تعريف المواطنين بالمشاكل اليومية التي يواجهها رجل الشرطة.

3 - خلق وعي عام لدى المواطنين بأن رجل الشرطة لا يخرج عن كونه عضواً عاملاً في المجتمع لا يختلف عن غيره من الأفراد فيما يواجهه من مشاكل ومتاعب.

4 - الحصول على المعلومات عن ردود الفعل لدى المواطنين إزاء العمل الشرطي وتلك بهدف التقويم الذاتي وتقييم رجل الشرطة لعملهم في ضوء وجهة نظر الجمهور فيهم.

وقد شهدت بداية البرنامج اعراضات من عدة المدينة وهيئات عامة أخرى وبعد لقاءات وجهود وضحت فيها فكرة البرنامج تمت الموافقة عليه وصرح في تطبيقه بإجراء استفتاء من الشرطة لمعرفة رأي رجال الشرطة في ذلك فأبدوا ترحيبهم بالبرنامج ورغبتهم في المشاركة فيه، وكانت البداية بالإعلان عن البرنامج للعموم فتمتد للبرنامج دفعة واحدة 300 مواطن جلهم من طلبة المدارس والمعاهد والجامعات ثم تزايد العدد ومن مختلف المستويات الاجتماعية حتى وصل العدد إلى 2250 متقدماً شارك منهم في البرنامج بالفعل 1950 متطوعاً نظموا دوريات مشتركة بلغ عددها 250 إلى 300 دورية أسبوعياً⁽²⁾.

وقبل أن يبدأ المواطن في ممارسته الفعلية، فإنه يتسلم بياناً بالقواعد التي يجب أن تحكم سلوكه خلال فترة مرافقته رجل الشرطة كما توجز له المشاكل التي يمكن أن يتعرض لها خلال العمل وكيفية التصرف حيالها وعادة ما يصحبه الشرطة في جولة في أرجاء القسم ليعرفه إلى طبيعة العمل الأمني ثم ينطلقا معاً إلى العمل وعلى المواطن أن يلتزم بالآتي:-

« في حالات الطوارئ التي يستخدم فيها رجل الشرطة سلاحه يمكن أن يطلب من المرافق مغادرة السيارة في أي زمان أو مكان حتى لا يتعرض للخطر.

« لا يسمح للمرافق باستخدام آلات تصوير أو تسجيل.

(1) Evolving Performance of Criminal Justice P. 36.

(2) حادج الدور شخصي في زمن مجتمع - تقرير الإنتربول - مجلة الأمن الوطني الجزائري العدد 15 نوفمبر 1980، من: 93، عمود سيد أبو مسلم، الربط بين أجهزة الشرطة والدور الشخصي في مكافحة الجريمة، طبعة لجمعية الدفاع الاجتماعي، الربط المغرب، ع قطني نسخة 1991، من: 187.

- « المواطنون المتطوعين يكونون دائما تحت سيطرة الشرطي المرافق لهم.
- « المواطنين المتطوعون من الإثاث تكون مرافقتهم في الوحدات التي تتكون من اثنين من رجال الشرطة.
- « لا يسمح للمرافقين بمفارقة السيارة في مكان الحادث قبل أن يأذن لهم رجل الشرطة بذلك.
- « يوقع المتطوع على تعهد كتابي بخلي الشرطة من المسؤولية في حالة تعرضه لضرر أو خطر رغم الاحتياطات السابقة.

فالمرافق يصاحب الشرطي في كافة التنقلات والبلاغات إلا في الحالات التي تكون خطيرة أو يشكل هو عبة في العمل ولذا فهو يحضر عمليات احتجاز المشبوهين ووضعهم في الحجز بالشرطة كما يتواجد في الدوريات الليلية التفتيشية التي تمر على كافة نواحي المدينة ولذا فهو يشارك رجل الشرطة في عمله ويخوض تجربة تمكنه من تقييم العمل الأمني والجهود التي تبذل بشأنه ومطلوب منه في نهاية الدورية تقديم تقرير بذلك لرئاسة الشرطة.

وقد حقق البرنامج فوائد عدة نجلها فيما يلي:-

- « زيادة الوعي الجماهيري تجاه رجل الشرطة بوصفه مواطنا مكلف بواجب يلقي فيه من المشاكل والمتاعب وأن رجل الشرطة لا يتميز بصفات غير عادية ولا يتمتع بشخصية غامضة تحطه بعيدا عن الجمهور.
- « الكثير من المواطنين المتطوعين الذين شاركوا في البرنامج أعادوا تقييم مفاهيمهم التقليدية تجاه رجل الشرطة ودوره في المجتمع.
- « هذا البرنامج صالح للتطبيق في كل إدارات الشرطة حيث لا يكلف نفقات مالية إضافية ويعرف بجهود الشرطة ويقرب بين الشرطة والجمهور ويخلق فرض أئسب للتعامل والعمل سويا.

ح - التعاون الشعبي من خلال وسائل الاتصال اللاسلكية:⁽¹⁾

هذا البرنامج طبق في ولاية ميسوري الأمريكية التي تتسم مساحة عمل شرطتها بحيز كبير وطرفات عبر الصحراء بحيث لا يمكن للشرطة أن تغطي تلك المساحات الشاسعة واستعانت بالجمهور باستخدام وسائل الاتصال اللاسلكي حيث حددت قناة خاصة بجهاز اللاسلكي للشرطة لتلقي بلاغات المواطنين عن الجرائم والمشبوهين وطلب المساعدة والإنقاذ ليتصل بها المواطنون بواسطة جهاز البرنامج المركب في سياراتهم بعد إدخال تحيل فيه بتركيب جهاز (CB) وهو جهاز خاص صغير وغير مكلف وقد تولت

(1) عبد سيد أبو مسلم/ الربط بين أجهزة الشرطة والجمهور الشعبي. ص: 198.

Gordon P. Whitaker, Charles D. Phillips.
Evaluating Performance of Criminal Justice. Sage Publication vol. 19 P. 36. Sage Criminal Justice
Système Annals.

الشرطة بالتعاون مع الشركات المختصة بتصيبه وتوجيهه بأعمال مناسبة.

وقد مكن استخدام هذا الاتصال اختصار الجهد والوقت بالاتصال الفوري في حالة الاحتياج لذلك بدلا من الانتظار لحين الوصول لأول مقف في أول موقف أو مدينة وعادة ما تكون بعيدة وقد حققت هذه الطريقة تجاوبا كبيرا حيث تجاوب الجمهور منذ الإعلان عن البرنامج وتم رصد 3443 بلاغا خلال شهرين من تطبيق هذا البرنامج وقد تمكنت الشرطة من بئدة (85507 حالة) ونقلت 164906 بلاغا خلال 22 شهرا كان من بينها 27355 بلاغا عن جرائم و 40088 بلاغا عن حالات خطورة تستدعي المساعدة و 19508 بلاغ عن حوادث طرق، 92 بلاغا بجنايات، 10121 بلاغا عن قيادة في حالة سكر، 1280 بلاغا عن قيادة في حالة سكر في عكس الاتجاه الصحيح وبذلك أمكن للشرطة إلقاء القبض على 7254 شخص وبتفد 23326 شخصا كانوا في حالات خطيرة⁽¹⁾.

كما نلت الإحصائيات على أن حوالي 13%، من الحالات التي يبلغ عنها لم تسفر عن أي نتيجة إيجابية نظرا لتسكن المتهم من الهرب قبل وصول الشرطة أو تطلب المواطن المحتاج للمساعدة على الصعوبة التي واجهته وسار في سبيل حاله.

ونتيجة لهذا التجاوب اللامحدود والنتائج الباهرة أصبحت الشرطة تصدر نشرات لاسلكية عن المجرمين والمبيلات المسروقة وتطلب مساعدة السائقين إبلاغها في حالة مشاهدتها ليتمكن منلتها والقبض على المجرمين.

ونظرا لما يحققه الجهاز من تأمين للسائق في حالة سفره عبر مسافات شاسعة من اتصال بالشرطة لحماية من الإجرام ولمساعدته في الحالات الخطرة، فإن العديد من رحوا به وتعاونوا مع الشرطة وقد أخذت بهذه التجربة عدة مدن أخرى لها وضعية مشابهة من ناحية جغرافية.

هذه بوجه إجمالي أبرز البرامج التي طبقت في الولايات المتحدة رغم أن هناك العديد غيرها مثل برامج تعريف بالجرائم الخطيرة وبرامج ضمان سلامة راكبي الدراجات وبرنامج حديث رجل الشرطة وبرامج رعاية الأحداث وبرامج إعادة التأهيل للمجرمين ولا زالت الدراسات مستمرة والأفكار تتوارد والتطبيقات تجري حيث تعد هذه البلاد من أهم الدول المتقدمة في مضمار المساهمة الجماهيرية في الأمن.

ولذلك أسباب عديدة منها ارتفاع المعدل الإجرامي وما نجم عنه من مشاعر الخوف والرعب من الجريمة والوعي الذي تكون خلال السنوات الأخيرة بأساليب الوقاية المجتمعية التي أثبتت فاعليتها حتى أصبح المجتمع يتمتع بها بقوة ويشارك فيها بفاعلية وبثريها يوما بعد يوم.

(1) سعيد، سيد أبو مسلم، الربط بين أجهزة الشرطة والقدر الشعبي في مكافحة الجريمة (مطبع: ص: 199). وقد كتبت شرطة شيكاغو وحدها أكثر من مليون وثلاثة أرباع مليون مكافحة بشأن طلب مساعدة وخمشت تخرج عن نطاق عمل الشرطة وتدخل في بطر الخدمات الاجتماعية لتعصن المعتاة مع الجمهور والظفر بقتهم ومساعدتهم، كما تلت أقل من نصف مليون مكافحة بشأن التبايع عن إجرام خلال الفترة 70 - 1978م.

المبحث الثالث

التجربة الكندية

صدر منشور عن وزارة العدل الكندية بالكوبيك عام 1971م، عرف بالكتاب الأبيض وقد تحدد فيه واجبات الشرطة بوجه إجمالي وعلى وجه الخصوص التركيز على جوانب تتصل بالتعاون بين أجهزة الشرطة والجمهور في تحمل مسؤولية تأمين المجتمع وتفتيته من عوامل الإجرام والاحتراف وقد تحددت الأهداف العامة لذلك فيما يلي:-

- أ - في مجال تقويم العمل الأمني بواسطة الأجهزة الأمنية المختصة.
- ب - في مجال رعاية المسجونين المفرج عنهم إفراجاً شرطياً.
- ج - في مجال رعاية الأحداث.

أ - في مجال تقويم عمل الأجهزة الأمنية:

نص الكتاب المذكور⁽¹⁾ على أنه ينبغي على الشرطة أن تعمل على تحقيق الأهداف التالية في ممارستها لوظائفها:-

- == تنمية النشاط المنطوق بالوقاية من الجريمة بل وحتى التنبؤ بها قبل حدوثها.
- == حماية المجتمع من الأعمال الإجرامية والقيام بكل ما من شأنه منع بلوغ تلك المشروعات الإجرامية لأهدافها أو المساس بمقدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- == العمل على تنمية المجتمع وتطوره واحترام الحريات الفردية بشرط أن تمارس في إطار القوانين السائدة.
- == التعاون مع المؤسسات الأهلية المتخصصة في مجالات الجريمة والوقاية منها وعلى الأخص في مجالات رعاية المجرمين والمنحرفين والمتشردين بصورة معالجة لأوضاعهم وإعادة إدماجهم في المجتمع ومنعهم من العودة إلى نشاطهم الإجرامي السابق⁽²⁾.
- == توعية الجمهور بأسس الوقاية من الجريمة وتبيان مخاطرها التي تلحق بالمجتمع ككل وتوضح برامج المكافأة ودعوة المواطنين للمساهمة فيها كل بإمكانياته وقدراته الذاتية في إطار المخططات العامة للأجهزة المختصة

(1) الجمهور هو الذي يدعم دور الشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها. من دراسات المكتب الحربي لمكافحة الجريمة. مجلة الشرطة بمسلكة المغربية. من: 18.

Denis Szabos, la Police et la Public Images et réalités, Revue Internationale de Criminologie et de Police Technique vol. 32, no 1 1979 Janvier - Mars P. 22.

Irwin Walker, Les Moyens Pour réduire la Cambrilolage. P. 179.

يركز ذلك يقول لأنك مما ضد الجريمة. Ensemble contre le Crime.

(2) Denis Szabo, La Police et la Public: Images et Réalités. P. 22.

Irwin Walker. Les Moyens Pour réduire la Cambrilolage. P. 179.

والمنظمات الأهلية والاجتماعية الأخرى التي ستشكل بدون شك رخصا هائلا فعلا يخفف من حدة الإجرام والاعترايف ويوطد دعائم الأمن والاستقرار للمجتمع.

١ - في مجال رعاية المسجونين الخارج عنهم إفرجا شرطيا:

تجمع كافة الدراسات الجنائية والاجتماعية بأن المشاركة الجماهيرية في مسائل العدالة الجنائية مطلب ضروري وملح لضمان تحقيق مخططات السياسة الجنائية وتحقيقها لأهدافها وتتجلى هذه الأهمية أكثر في مجالات إعادة المسجونين المفرج عنهم إفرجا شرطيا إلى خطيرة المجتمع وإنماجهم فيه وما لم يتعاون المواطنون مع السلطات المختصة في ذلك فإن الجهود التي سبقتها ستذهب أدراج الرياح.

ورغم التقارير والدراسات التي تبشر بأهمية المساهمة الجماهيرية على مستوى الأفراد والجماعات في المجتمع لضمان نجاح تلك البرامج فإننا نساءل هل المواطن العادي لديه الاستعداد والرغبة في الاشتراك في سياق الإنماج المجتمعي للأشخاص الذين تفرغوا جرائم جنائية وصدرت أحكام بشأنها وإنهوا محكومينهم كلها وأغلبها وأخرج عنهم إفرجا شرطيا.

هذا التساؤل يتطلب منا الرجوع لرأي الجمهور في المساعدة التي من هذا النوع ومدى ضرورتها من وجهة نظره كما سنعرض إلى إجراءات التطوع والمراحل التي يمر بها حتى يحقق أغراضه ونحدد في النهاية للنماذج التي طبقت في كندا.

رأي الجمهور في المساهمة ومدى تجاوبه معها:

بالرغم من أن جميع علماء الإجرام والمؤتمرات الدولية التي تناولت الظاهرة الإجرامية وطرق مكافحتها والوقاية منها قد أكتت على ضرورة التفاهم والمساعدة بين الجمهور والمنظمات المختصة^(١) في مجال رعاية المسجونين. فإن المواطنين - على الصوم لا يتسامحون مع رجوع مجرم إلى حضن المجتمع وغير مستعدين للاحتكاك بهذه النوعية من البشر حين خروجهم من السجن كما أنهم غير مستعدين لدفع ضرائب أكبر مساهمة في أصلال الوقاية من الجريمة أو مكافحتها، وذلك للأسباب التالية:-

« لإحساس الجمهور بأن السلطات المحلية المختصة غير قليلة على ضبط مشكل الإجرام رغم الإمكانيات البشرية والمادية والوسائل العلمية المتوفرة لديها والإدارة المتخصصة المؤهلة لذلك.

(١) فطر مقررات المؤتمرات الأهمية في مجال الجمهور في منع الجريمة والجراح والسيطرة عليها ومعاملة المنعزين، المؤتمرات التي تعد كل خمس سنوات لتناقش الظاهرة الإجرامية وطرق معالجتها والأساليب المستعملة في هذا المجال في ضوء التطبيقات الوطنية والإقليمية. فطر مجلة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، الأعداد 3 لسنة 1971م، 6 لسنة 1977م، 13 لسنة 1982م.

Collette Somerschausen, la Prévention du Crime Pour la Liberté, la Justice, la Paix et le Développement. P. 475 - 479. Revue de Droit Penal et de Criminologie n 5 Mai 1986. Nations Unies, Milan 1985

« إن الجمهور أصبح يشعر بالإخفاق حيال تلك المنظمات العلنية من محاكم وشرطة ولن تنظميات أخرى تشارك في ذلك.

« هذا الإخفاق وانعدام الثقة نهم عنه بطبيعة الحال نوع من التراجع عن المساندة والدعم وأصبح يعيق كثيرا عمليات إعادة التأهيل.

وقد أثبتت عدة دراسات أجريت في أمريكا الشمالية بالولايات المتحدة وكندا ومقاطعة كوليك على وجه الخصوص لتحديد مقدار مقاومة العموم للوسائل الجنحية من هذا النوع الجماعي⁽¹⁾.

« حيث وجد أن 25% أي بنسبة 1 من كل 4 أشخاص يمانون استعمالا أكبر لمثل هذه البرامج المجتمعية.

« ولأن 20% فقط تساند استعمال برامج الحرية المشروطة «الإفراج الشرطي».

« ولأن 33% يوافقون على توفير أماكن للإقامة الجماعية للمسجونين المفرج عنهم تمهيدا لتأهيلهم.

وهذه النسب المتواضعة توضع بما لا يدعو إلى الشك أن الجمهور غير راضى على مثل هذه البرامج ولا ينوي المشاركة فيها.

وامام هذه المعضلة حاول العلماء إيجاد حلول مناسبة لذلك ولم يجدوا أمامهم سوى القيام بتغيير النظام الجنائي أو تعديله أو تغيير العموم «الجمهور»⁽²⁾.

لذا ينادي الكثيرون منهم بوجوب تغيير نظام القضاء الجنائي ولو جزئيا ليصبح أكثر فاعلية مع تغيير آراء وموقف العموم حتى يساهم المواطنون في نظام جنائي أكثر إنسانية.

وتظهر الدراسات بأن الجمهور يعرف بصفة محدودة النظام الجنائي وأن مواقفه من المساهمة الجماهيرية في هذه المجالات نابع من اعتقادات خاطئة ولا ترتكز على أسس حقيقية وذلك لأن معظم المطبقين للقانون لم يأخذوا على عاتقهم مهمة إشعار العموم بجدية وبصورة كاملة رغم قيام مؤسسات عمومية أخرى -تعتبر ثانوية بالنسبة للأولى- كالنظم والشئون الاجتماعية وتوصلوا إلى تغيير مواقف الجمهور وجعلهم يستوعبون المعضلة ويساهمون في إيجاد حلول لها.

لذا يتوجب على المختصين في الأنظمة العقابية والأجهزة الأمنية أن يهتموا بالجوانب التالية:-

« إعطاء توضيحات كافية وتعريفات واضحة بأهدافها ووظائفها والنتائج التي حققها

(1) Yves Léveillé, Michel Nicholas, André Normandeau, Probation et Libérations Conditionnelles: My the de la Participation Communautaire. P. 233.

(2) Yves Léveillé, Michel Nicolas, André Normandeau, Probation et Libérations Conditionnelles: My the de la Participation Communautaire. Revue International de Criminologie et de Police Technique vol. 31 n° 4 1978, P. 233.

من واقع إحصائيات دقيقة وحصر المشاكل والمعوقات التي تواجهه والجهود التي بذلت لمواجهتها وتحقيق ذلك يتوجب إعداد اختصاصيين في هذه البرامج المتصلة بالمشاكل العامة مع المصوم القائمة على إيضاح الصورة الحقيقية وليس تحسين صورة تلك الأجهزة في نظر الجمهور⁽¹⁾.

ولا بد من توعية الجمهور أولاً ومده بالمعلومات ومن ثم يمكن طلب مساعنته وعونه وتأييده في مواجهه هذه المشكلة التي يصل خطرها للفرد والجماعة على السواء وما لم يشارك فيها جميع الأطراف، فإن الجهود التي تبذل لن تؤتي ثمارها المرجوة.

يبرز الأسباب الحقيقية للإجرام المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والمساوية وما ينجم عنها من مشاكل كبرى يأتي في أولها ارتفاع معدلات الإجرام والاعترايف وما لم يوجد المجتمع حلاً لهذه المشاكل فإن الإجرام والاعترايف سيظل في ازدياد مطرد مهما بذلت من جهود. ولذا فإن دور المجتمع والمواطن يبدأ قبل كل شيء لمواجهة جنور المرض⁽²⁾.

وكل ما يتم القيام به من جهود وأعمال بقصد التوريط المجتمعي ليس إلا صورة خاطئة جذرية بالمتابعة كونها «إشهار تكليس» لا فائدة ترجي من وراءه⁽³⁾.

الجمهور المشارك - ضوابط المشاركة - نماذج المشاركة -

ينبغي علينا ألا نكتفي بالقتاع الجمهور ومساندته للبرامج سواء في صورة قبوله للإفراج الشرطي أو لمرآكز الإقامة الجماعية، بل يجب أن يكون للمواطنين الرغبة والفرصة المواتية للعمل في مثل هذه البرامج والمشاركة فيها.

فالمشاركة تتطلب مشاركة ثلاثة أطراف: الزبون المفرج عنه والمحترف الاختصاصي والمواطن المشارك ولنجاح المشاركة لابد من بذل جهود من الأطراف الثلاثة لأن هذا المجهود الفردي المساند من الآخرين يجعل فرص النجاح مضاعفة.

وتتم المساهمة عادة من قبل مواطن يهتم بمثل هذه البرامج أو الأشخاص المستفيدين منها مثل صديق معتقل أو معتقل سابق أو أحد أفراد عائلته، أو حتى معتقل أو محرر سابق أو أي عضو آخر من المجتمع حبذ الفكرة وينوي المشاركة فيها كطالب أو عامل أو منتج أو عاملة أو حتى شغالة الخ.

وحين يبرز أمامنا العديد من المتطوعين لا يجب أن نقبلهم جميعاً حيث أنه ليس كل من يرغب في المشاركة يصلح لذلك، فيجب أن يمر هؤلاء المتطوعين بإجراءات تجنيد واختيار وتكوين ومن ثم يمكن أن نعهد إليه بالمهمة التي يمكن أن يساعد فيها.

(1) Yves Léveillé Ibid. P. 233.

(2) Yves Léveillé, Ibid. P. 235.

Thomas E. Cronin, Tania Cronin and Micheal E. Milakovich, USA. Crime in the Streets. P. 3.

(3) Yves Léveillé, Probation et Libération Conditionnelles. P. 235.

«فالتنفيذ يقصد به مرحلة استقطاب المتطوعين الراغبين في المشاركة بالتعريف بالبرنامج وأهدافه وما حققه من نتائج عن طريق وسائل الإعلام والنشرات الخاصة وحضور اجتماعات النوادي والمنظمات الاجتماعية والشبابية وغيرها ويجب أن يكون وكلاء القبول والمكاتب المختصة لذلك في كل المدن والقرى حتى يمكن تطبيق البرنامج على نطاق واسع.

«الاختيار عادة ما يتقدم الكثير ولا يمكن قبولهم فهم أعداد تزيد عن حاجة البرنامج بل يتوجب أن نختار منهم الفضلهم بعد معرفة كل المعلومات الهامة حول المتطوع مثل نوعية العمل والنشاطات الممارس، لوقت الفراغ، ترتيب اهتماماتهم في الحياة، تجربتهم في ميدان ذات الصلة بالبرنامج، تاريخ حياتهم، كما تجري لهم الاختبارات الشخصية والنفسية.

«التكوين لا يتعلق بإعطاء علوم كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإجرام بقدر ما يقصد به التعرف على البرنامج وأهدافه ودور المشاركين فيه والموارد الاجتماعية المتاحة ومناقشة المشاكل التي قد تعترض في سير العمل. وبعد هذا التكوين يتم اختيار ثلث العناصر المقبولة حتى نضمن اختيار العنصر الذي سيتمكن من أداء واجبه⁽¹⁾.

ولقد طبقت العديد من البرامج في كندا فيما يتصل بالمسجونين المفرج عنهم شرطياً وخاصة في مقاطعة كويبك. هذه المساهمات لم تأتي لمواجهة فشل المحترفين والمختصين في مجالات الإصلاح والتأهيل، وإنما لتحمي المجتمع خاصة في المدن الكبرى والمناطق الريفية في مواجهة الإجرام ويزر منها على وجه الخصوص:

« برنامج انضم إلى أو التحق بي الذي أجري في مدينة كرايبي
1.e. Joins - toi de Gramby

« برنامج منطقة شيكوتيمي "Chicoutimi"

« برنامج منزل الناس الجديد "Maison Nouveau Monde"⁽²⁾

« برنامج متطوعي المحاكم الجنائية بأتاريو Ontario

« برنامج مجموعة تكوين المتطوعين لمواجهة المتشردين الصفار بمونتريال.

« برنامج الأخوة الكبير.

وهذه البرامج لعبت رفضاً وعدم قبول في البداية ولكن بسعي المخلصين من المختصين والمتطوعين الذين استوعبوا الأفكار والمبادئ والغايات السامية لهذه البرامج وحرسوا على تنفيذها والتعريف بها. فلقد حققت تقدماً تدريجياً مطرداً وأصبحت الآن معمول بها في معظم الأقاليم الكندية أسوة بالبرامج المتطورة في هذا المجال ببقية دول العالم المتقدم.

(1) وبهذا يبدأ المتطوع مع المسرح بالتعارف بحضور الاختصاص ثم تبدأ العلاقة مباشرة بلقاء الدوري المنظم بحيث يتلمه ويساعده على حل مشاكله بشأن الدراسة أو العمل أو الأسرة حتى يصبح قادراً على مواجهة أمور نفسه بعدما تعلم سلوكه وحسب أخلاقه، وعادة ما يتولى المتطوع حلة أو أكثر على حسب كفاءته وخبرته ووقت فراغه.

Yves Léveillé Ibid. P. 338.

(2) Yves Léveillé Ibid. P. 344- 350.

ج - في مجال رعاية الأحداث:

نظرا لأهمية وقاية الشباب والمراهقين من أخطار الجريمة والانحراف فلقد دأبت الشرطة الكندية على إنشاء أقسام للأحداث في كل الشعب بمختلف المدن يكون هدفها الرئيسي المرور على المدارس والمعاهد لإلقاء الدروس والمحاضرات في الفصول لجميع المستويات لتوعية الطلبة وإعلامهم بالدور الاجتماعي للشرطة وتعريفهم بأهمية القانون وضرورة احترامه وتحذيرهم من مخالفته وطلب البعد عن تعاطي الممكرات والمخدرات وبيان الإجراءات القانونية التي قد يتعرضون لها حين ارتكابهم لتلك الجرائم والعقوبات التي توقع عليهم والأثر التي تترتب على ذلك وتؤثر على مستقبلهم الدراسي والعائلي والاجتماعي.

والشرطة في تعاملها مع الأحداث تعمل في إطار واحد مع المنظمات الأهلية المختصة للتخفيف من حدة الانحراف وتتبنى إجراءات وترتيبات متطورة تجاه الأحداث المعرضين للجرام أو الذين يرتكبون بالقليل جرائم غير ذات خطورة كبرى على كيان المجتمع فتقوم بتسليمهم إلى ذويهم أو تتولى توبيخهم ولومهم على تصرفاتهم دون القبض عليهم وإحالتهم إلى محكمة الأحداث⁽¹⁾.

وحتى وإن قررت الشرطة إحالتهم إلى محاكم الأحداث فإن ذلك يتم وفق إجراءات ميسرة وبأسلوب تراعي فيه ظروف الحدث وسنة ويمر على العيادات النفسية وتدرس وضعيته الاجتماعية والنفسية لمعرفة أسباب انحرافه لتأخذ في الحسبان عند معالجة وضعيته.

التجربة الفرنسية

بالرغم من تطور برامج الوقاية المجتمعية في العديد من بلدان العالم الحديث، فإن تكوينها ظهر أخيرا في فرنسا، حيث لم توجد مساهمات جماهيرية متطورة إلا منذ سنين قليلة⁽²⁾.

« في الفترة من 1940 وإلى غاية منه 1950م لم نجد سوى بدايات بسيطة تمثلت في قيام بعض النوادي والجماعات بأعمال الوقاية الاجتماعية.

حيث وجدت فلسفة لهذه الوقاية تقوم على إعادة تكوين الشباب وفق النموذج الأمريكي في شغل أوقات فراغ الشباب وتهنية الوسائل الكفيلة بجعلهم أفرادا أسوياء وصرفهم عن التفكير في الانحراف لانشغالهم بنشاطات مختلفة تستغرق جل وقتهم وجهدهم تحت إشراف مرشدين للشباب مؤهلين ولبائدين على القيام بأدوار وقائية تنقيفية لضمان نجاح هذه البرامج في ضوء الإمكانيات المتاحة للبيئة المنفذ بها البرنامج وطموحات مواطنيها.

(1) Denis Szabo, La Police et la Public Ibid. P. 26.

الجمهور هو الذي يدعم دور الشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها (جس) ص. 19.

(2) Raymond Gassein, Criminologie, Précis Dalloz 1988, P. 587

ومهما يكن من أمر فقد أدت هذه البرامج دورها في تلك الفترة رغم أنه لم يصل إلى علمنا حولها سوى القليل⁽¹⁾.

« وقد تم سنة 1958 تطوير هذه البرامج وضمن استمرارها وفاعليتها مع الشروع في برامج أخرى متقدمة تدعمها وتضمن تحقيق السياسة العامة للمجتمع في مجال الوقاية من الإجرام نجعلها فيما يأتي:-

- أ - أنشطة الأحياء السكنية للوقاية من الاتحراف.
- ب - مصكرات الصيف للشباب.
- ج - استحداث سبل جديدة لمواجهة اتحراف الأحداث.
- د - جهود بوليسية ومجتمعية إضافية للوقاية من الجريمة.
- هـ - وسائل ومكنات الأمن الخاص.

(أ) أنشطة الأحياء السكنية للوقاية من الاتحراف:

وقد طبق هذا البرنامج في البداية في الفترة من 1974م - 1977م لمدينة جينونيل وفي سنة 1981م طبقه بضواحي مدينة ليون ومنها إلى بقية المدن الفرنسية.

وقد استقيت فكرة هذا البرنامج عن أنظمة الجيرة المطبقة بكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة منذ 30 عاما مضت ولا يزال يعمل به حتى الآن بعد أن تم تطويره⁽²⁾.

وفلسفة هذا البرنامج تقوم على مساهمة كل أفراد الحي ومشاركتهم الإيجابية في نشاطات الوقاية من الجريمة ومكافحتها بالتعاون مع السلطات المختصة وذلك وفق المراحل التالية:-

« القيام بالتنظيم الداخلي للمجتمع في المناطق التي يشملها البرنامج بدءا من المساكن المقيم في الحي وحتى عمليات الأمن المباشر البحتة مرور بوسائل ومكونات اللهو والتنشلية وشغل لوقات الفراغ وتكوين المهن والعمل الخ.

« تحديد الأحياء بالمدن الكبرى من هؤلاء الاختصاصيين وتكليف مندوب مؤقت (من المواطنين) ليحل محل كل واحد منهم⁽³⁾.

هذا البرنامج يحقق عمليات الوقاية المجتمعية ويركز بالدرجة الأولى على حماية الأحداث من الاتحراف. لذا فقد أنشأت الحكومة الفرنسية لجنة وطنية للتنمية الاجتماعية لرعاية مثل هذه البرامج ودعمها مع المبل المحلية الأخرى المتاحة في مجالات الوقاية.

(ب) مصكرات الصيف للشباب:

وهي عمليات تقوم بها أجهزة الشرطة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة سواء كانت أجهزة رسمية أو منظمات جماهيرية للوقاية من جرائم الشباب أثناء فترة الصيف.

(1) Raymond Gasson, Criminologie, Precis Dalloz 1988. P. 593

(2) Raymond Gasson, Criminologie, Ibid P. 592.

(3) Raymond Gasson, Criminologie, Ibid P. 594.

وقد بدأت هذه البرامج منذ سنة 1965م وتم دعمها وتطويرها في سنة 1981م وتشارك فيها على المستوى الرسمي ووزارة العدل بالدراسات والإحصائيات من واقع التتبع اليومي لجرائم ومحاكمات الشباب والأبحاث التي تجري بشأنها، ووزارة الداخلية بإعداد البرنامج والإستراتيجيات للوقاية من الجريمة والأشراف عليها، والتضامن الوطن والجيش يدعمان الأمن وتزوداه بالإمكانيات وتنسق الجهود المجتمعية كلها في صعيد واحد، لتوفير أعداد هائلة من هذه المعسكرات في كل الأقاليم الفرنسية لتستوعب أعداد هائلة من الشباب كل عام بغية إشراكهم في برامج تعليمية وترفيهية وتنقيف وتوعيته بما يفيدهم في تنقيف أنفسهم وبوجههم للملك السوي ويخذي طلائعهم بالمحاضرات والندوات والبرامج الرياضية والترفيهية. وقد حققت تلك البرامج نتائج جيدة في توعية الشباب والأطفال من معدلات الإجرام والانحراف بل وأصبح بعض الشباب يتعاون مع الشرطة في تنظيم معسكرات أخرى ويتولى إرشادها في العديد من القضايا والانحرافات الشبابية⁽¹⁾.

(ج) استحداث سبل جديدة لمواجهة الحراف الأحداث:

في مواجهة قلة تأثير الضوابط السابقة في إنقاص معدل انحراف الأحداث إلى المستوى المطلوب خاصة في الفترة من 1960م إلى 1968م وتقوم هذه السبل على فكرة إعطاء مزيد من الحريات للشباب وتهم أوضاعهم والسماح لهم بالتعبير عن أنفسهم بحرية بما يمنحهم الثقة في أنفسهم بدلا من تعقيدهم وذلك بانتهاج الأساليب الثلاثة التالية⁽²⁾.

أ - تعليم الشباب في الشارع.

ب - الحركية في مواجهة الشباب.

ج - العبادات الحرة.

وتهدف هذه الأساليب مجتمعة إلى توعية الشباب مع تركه يتصرف بطريقته الخاصة دون تدخل متكرر من أولياء الأمور والمختصين مكثفين بالتوجيه مع إحالة الحالات الشاذة منه إلى العبادات المتخصصة حتى تتكون الشخصية الذاتية السوية المعتدلة للشباب ويصبح من صميم التزاماتها تصرفها السوي الذي يأتي تلقائيا من جراء المعاملة الرصينة المتأنتة من فهم أوضاع الشباب ومعاملتهم جيدا من كل المعنيين سواء أولياء الأمور أو مديري المدارس والمعاهد أو المشرفين على البرامج والأماكن العامة التي يرتكونها أو من رجال الأمن عند مواجهتهم لحالات تقتضي تدخلهم.

د - جهود بوليسية ومجتمعية إضافية للوقاية من الجريمة:

وظيفة البوليس كانت قديما المنع والردع والزجر وأضيف إليها حديثا مهمات أخرى من أمها أعمال الوقاية من الجريمة بوجه عام وأعمال الوقاية من الجريمة في مجال

(1) Yves Brillon. Prévention du Crime et Planification. Revue Internationale de Criminologie et de Police Technique vol. 29. n 4 1973. P. 256 - 259

(2) Raymond Gassion. Criminologie Ibid. P. 595

انحراف الأحداث وتقوم أجهزة الأمن المختصة بواجباتها في أعمال الوقاية العامة والخاصة بالتعاون مع المجتمع لضمان فاعلية تلك الجهود.

« ففي مجال الوقاية العامة القيام بنشاطات الوقاية الكلاسيكية كالدوريات والحراسات والتحقيقات والتحريات وتطبيق القوانين واللوائح التي تقوم بها الشرطة كواجبات تقليدية.

« توعية الجمهور بجوانب الوقاية والتصدي للجريمة وإعلامه بالجرائم وخطورتها وكيفية التصدي لها لمنع المجرمين والمنحرفين من تحقيق أغراضهم بالتقليل من فرص ارتكاب الجرائم بجعل الهدف صعب من قبل الضحايا المحتملين ... الخ.

« معرفة نظم السير وإرشاداته حتى لا تكون سببا في صعود حوادثه ضرورية.

« استعمال الوسائل والوسائط العلمية الفنية والتقنية للتصدي للجريمة كاستعمال أجهزة مراقبة وأفعال كهربائية وإلكترونية وأجراس إنذار وما إليها من الوسائل الأخرى.

أما في مجال الوقاية الخاصة بانحراف الأحداث فتم اتخاذ خطوات أولية للتمهيد لتنفيذ برامج الاتصال بالأحداث⁽¹⁾ باتخاذ الخطوات التالية:-

« إعلام المشاركين في البرنامج بالمخطط العام.

« نشاطات لتأطير الشباب.

« نشاطات توجه للشباب الذين لفتوا انتباه البوليس.

« نشاطات توجه للشباب الذين ارتكبوا جرائم ولم يحالوا على المحاكم ومتابعتهم بالعلاج النفسي والاجتماعي لإصلاحهم.

(هـ) وسائل ومكثف الأمن الخاص:

نظرا لحد قدرة الأجهزة الأمنية المتخصصة تلبية احتياجات الأفراد والجماعات خاصة المشروعات الكبرى كالمصانع والمنشآت العامة والخاصة والبنوك وغيرها. فلقد أجاز استعمال وتنمية مكثف الأمن الخاصة لتأمين الأشخاص والممتلكات وعدم الاعتماد الكلي على سلطات الدولة وإمكاناتها التي تغطي بالكاد الاحتياجات العامة في مجالات الوقاية للمجتمع ويتم الالتجاء إلى خدمات الأمن الخصوصية باقتناء أحد أسلوبين:-

أ - الإقفاص من الأهداف السهلة المنزل وجعلها صعبة الوصول إليها بتحصينها بكافة السبل المتاحة لمنع الوصول إليها أو جعل عملية اقتحامها صعبة أو لتعطيل المجرم، والقبض عليه سواء بإجراءات تطهير وترقيم الأشياء الثمينة، أو حمايتها بالحراسة

« استخدام معدات وأساليب فنية متقدمة، يقطر الهدف ... وغيرها من الوسائل التي تعرضنا إليها من قبل.

(1) هذا البرنامج مشابه للبرامج المطبقة في كل من إنجلترا والولايات المتحدة وألمانيا. وقد تعرضنا له في التجربة الأمريكية وفريوطية.

Yves Brillon, Prévention du Crime et Planification. Ibid. P. 252. Raymond Gassion, Criminologie. Ibid. P. 589

الفصل الرابع: المساهمة الجماهيرية في العصر الحديث

• المحافظة على الأشياء الثمينة في أماكن أمانة كالمصارف والخزائن الحديدية، إجازات وقائية كحماية الأشخاص -الضحايا المحتملين- وممتلكاتهم.

ب - الإلتجاء إلى خدمات الأمن الخاصة:

• في تأمين المصارف والمضروعات الضخمة.

• في عمليات نقل النقود والأشياء الثمينة.

• للقضاء على السرقات في المحلات الكبرى.

ونتيجة الإلتجاء إلى الخدمات الخاصة، فقد تحققت نجاحات لا بأس بها وطمانت للمستفيدين من خدماتها وساعدت الشرطة في واجبتها إلا أنها قد تثير بعض المشاكل بشأن صلاحيتهم وإمكانية حملهم السلاح من عندهم مع ضرورة الإشراف عليهم ومتابعتهم من قبل الشرطة⁽¹⁾. كما يتطلب الأمر التنسيق والتنظيم الجيد مع الأجهزة المعنية لضمان نجاح نشاطات الوقاية على المستوى الوطني، وفي هذا الإطار تم تشكيل لجنة وطنية عام 1976م للتخفيف من جرائم العنف بوجه عام لتحديد أسبابها وإمكانية إيجاد حلول لإنقاص معدلاتها كما شكل مجلس أعلى للوقاية من الجريمة مهمته:

• التشجيع على قيام برامج مجتمعية جديدة للوقاية من الجريمة

• تكوين جمعيات ومنظمات أهلية ودعمها لتنفيذ تلك البرامج

• الإطلاع على تجارب الدول الأخرى ودراساتها والعمل على الاستفادة منها في تأمين البلاد من خطر الجريمة والاحتراف.

• العمل في إطار مجلس التعاون الأوربي لتطوير الجهود والبرامج المتصلة بالوقاية من الجريمة والاحتراف.

التجربة اليابانية

عرفت اليابان الأنظمة القائمة على المساهمة الجماهيرية خلال الفترة من «1600 - 1968م» وقبلها، حيث كانت المنطقة المعروفة بـ«The Edo» طوكيو الحالية منتظمة بواسطة ضبط اجتماعي رسمي وغير رسمي عن طريق الجيش ومجموعات منظمة من المواطنين تتولى مسؤولية الدفاع المشترك ضد الجريمة واستمر الحال حتى وجدت تنظيمات أولية للشرطة استمر معها التعاون الجماهيري بواسطة تنظيمات أسرية تعرف بـ«Goningumi» وهي عبارة عن جمعيات أسرية من خمس عائلات تضم الجيران القاطنين في جهة واحدة والذين يتحملون مسؤولية جماعية تجاه الدولة في حالة ارتكاب أي من أعضائها لأي جريمة وبالتالي هم مسؤولين عن التبليغ عنه بل وتسليمه إلى السلطات لينال جزاؤه⁽²⁾.

وعقب الحرب العالمية الثانية كونت الشرطة الحديثة في اليابان على نسق الأنظمة

(1) Raymond Geseion, Criminologie, Ibid. P. 603.

(2) Kodansha Encyclopedia. Japan. Kodansha 1983. vol. 6: 198.

الأوربية بعد إيجادها العديد من الشباب للدراسة والإطلاع على تلك النظم. وقد اصطلمت الشرطة اليابانية بواجبتها حير قيام وكويت علاقات ممتازة مع المواطنين بجم عهد. العديد من المسامحات الجماهيرية تمثلت في عدة برامج بوضوح وعي وأدراك الشعب الياباني لمخاطر الجريمة وجهوده المتتالية في سبيل الوقاية من شروها ومكفعتها بالتمنؤن مع الأجهزة الأمنية المحصنة من أهمها البرامج التالية:-

أ - في مجال رعاية المسجونين:

(إيان مسجنهم وعند الإفراج عنهم، أو عقب انتهاء عقوبتهم) يحظى مجال رعاية المسجونين في اليابان برعاية خاصة من قبل الدولة والمواطنين على السواء، حيث تتكاتف الجهود الرسمية والشعبية معاً لمساعدة المسجونين على اجتياز هذه الفترة العسيرة بسلم والعمل على تأهيلهم وإعدادهم للتكيف مع المجتمع وتقديم كافة مظاهر العون والمساعدة لهم حتى يعودوا إلى حياتهم الطبيعية وهم أكثر راعاً لأنفسهم وتجاوباً مع الجماعة التي يعيشون معها.

== ويقوم الأفراد والجماعات المتطوعين بتقديم مساهماتهم في هذا الميدان كزائرين للمؤسسات الإصلاحية بعد أن يتم تحديد المتطوعين المقبولين منهم وفق وجهة نظر المؤسسة تبعاً لمعايير أمنية وأخلاقية وسلوكية وشخصية، ويكفي أن نشير إلى أن أعداد هؤلاء المتطوعين بلغ خلال سنة 1968م حوالي 1640 زائراً وقد أجري هؤلاء الزوار في تلك السنة (12045) مقابلة مع جماعات في شكل محاضرات وندوات وتقديم إرشادات لمختلف جوانب الحياة المختلفة. وكان الزور يحظون بمقابلات على أفراد مع المساجين لمناقشة مشاكلهم ومشاعلم وإهتماماتهم كما يسمح لهم بالإطلاع على المسجلات ووثائق وملفات السراء، ويتولون رفع تقرير لفحوى المحادثة مع ملاحظاتهم لمدير المؤسسة المعنية مع المحافظة على الطبيعة السرية للمقابلة. وقد أهرت تلك الزيارات العديد من الملاحظات الإيجابية والسلبية التي أمكن الاستفادة منها كثيراً في تطوير تلك المؤسسات لما فيه صالح النزلاء والمجتمع⁽¹⁾

== وفي مجال الاختبار القضائي والرعاية اللاحقة للمسجونين المخرج عنهم، يوجد باليابان (50 ألف) صابط اختبار متطوع يقع على عاتقهم عبء الإشراف اليومي الرئيسي وعبء مساعدة الموضوعين تحت نظام الاختبار والذين يتم الإفراج عنهم من المؤسسات العقابية ويقوم وزير العدل بتعيينهم بناءً على توصية مجلس اختيار ضباط الاختبار المتطوعين وهم لا يتلقون أجراً سوى مبلغ ضئيل لتغطية انتقالمهم، وعادة ما يسند لكل متطوع الإشراف على حالة أو اثنين فقط.

وقد أثبتت دراسة أجريت بمعرفة وزارة العدل اليابانية بأن هؤلاء المتطوعين أقدموا

(1) انظر أعسل المؤتمر الدولي الرابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في طوكيو باليابان في الفترة من 17 إلى 26 أغسطس 1970م. المجلة العربية للثقافة الاجتماعي. العدد 3 لسنة 1971م. ص: 65.

Cicely M. Craven, Punishment and Reform. Social Science Studies London Oxford University Press Geoffrey Cumberlege 1951. P. 22.

على مهمتهم الإستمائية هذه بروح مغنوية عالية وبالتالي ستكون نتائج جهودهم حسنة.

= وتقوم جماعات أهلية متطوعة بإدارة بيوت للضيافة لمساعدة المسجونين المفرج عنهم سواء منهم الخاصين لنظام الاختبار القضائي أو نظام البارول⁽¹⁾.

وتشرف هذه البيوت التي اتخذت شكل فنادق وأماكن للسكني 130 منظمة أهلية حاصلة على تراخيص من وزارة العدل وتساعدهم الحكومة في نفقاتها بحوالي 40% أما البقية فيتم توفيرها من الأهالي أنفسهم أعضاء تلك الجمعيات والمنظمات والمردود المتحصل عليه من استغلالها، وتبلغ القدرة الاستيعابية لتلك البيوت 3400⁽²⁾ منب.

ب - تطوع الأفراد الجماعات في مجال الدوريات الأمنية:

ينظم الأفراد المتطوعين أنفسهم في تجمعات منظمة تقوم وحدها - عند الحاجة - وبدون اشتراك دوريات من البوليس بالدوريات الليلية في مناطقها ويتولون التبليغ عن أي معلومات أو شبهات حول الجرائم والإخلال بالأمن، وفي أحيان كثيرة يتولون القبض على المجرمين والمنحرفين والمشتبه فيهم ويقودونهم لمراكز الشرطة.

وكانت هذه الدوريات الأهلية أكثر فاعلية من دوريات الشرطة لأنهم أكثر إلماما بالبيئة والناس الذين يعيشون فيها وبنوعية وشخصية وظروف كل المواطنين في تلك المناطق ولذا فهم يلقون تجاوبا من قبل المجتمع ودعمًا من الأجهزة الأمنية المختصة.

كما تكونت العديد من الجمعيات الأهلية المحترفة في مجال تقديم الخدمات الأمنية كالحراسة والتحري أو الوقاية من الجريمة نظير أجور مناسبة تقاضاها من المؤسسات والشركات والمشروعات الصناعية والتجارية والاستثمارية لتأمين وحماية منشأتها ومصانعها ومستودعاتها ومقارها الرئيسية وفروعها المختلفة⁽³⁾.

ويكفي أن نذكر أن إحدى الجمعيات الكبرى لها، فروع في كافة المدن الهامة بالبلاد ويتضمن اختصاصها تقديم خدمات الحراسة لكل منشأة أو مؤسسة أو شركة، أو بنك

(1) البارول كان يقصد به الإذن أو الرخصة التي أجازتها القوانين السجنية للمسجون في حالة المأثم والإفراج ثم أصبح لها معنى آخر ويقصد به الإفراج المبكر عن المسجون قبل انتهاء وعونه تحت الرقابة وإخضاعه لبرنامج تدريبية كجزء من علاج عام بدلاً من إبقائه في السجن وتشريه لحوادث الإجمام والاعتراق. فالبارول أحد مكنات العدالة الجنائية يمكن تطبيقها على من أسيء ذ/أ لمدة المحكوم بها أو أسيء 12 شهراً على الأقل لهما أطول، ولكي يطبق هذا النظام لابد أن يكون الحكم أكثر من 18 شهراً. انظر.

Dermot Walsh and Adrian Poole. A Dictionary of Criminologie P. 154.

(2) المجلة العربية للقطاع الاجتماعي العدد 3 لسنة 1971م، (م.ص): 65. توصيات المؤتمر الرابع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة الخنئين.

(3) د. محمد نيزاري حناتة. إسهام الجمهور في مكافحة الجريمة (م.ص): 46، عميد أحمد محمد كزير. رجل الأمن ومكافحة الجريمة والاحتراف والوقاية منها. بحث قدم في البرنامج العلمي للمجلة الأمنية الوقائية العربية الثانية. الندوة العلمية الرابعة التي عقدت بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، بالرياض خلال سنة 1410هـ 1990م. ص: 15.

وكذا الأفراد الذين يحتاجون لتلك الخدمات لحراسة الأموال والأشخاص بل وتعد مسؤولية مباشرة عن كل إهمال أو خطأ أو تقصير من الحارس وتتفح تويض مناسب عن كل ضرر قد يحصل نتيجة ذلك وتتولى الجمعية بالتنسيق مع أجهزة الشرطة إجراء التحريات اللازمة والتحقيقات الضرورية. ولهذه الجمعيات طرق مستحدثة ونظم وتراتب دقيقة توصلها عادة إلى كشف أي غموض أو لبس في أي قضية حتى تحدد المسؤولية عن الضرر.

وتحتل هذه الجمعيات بتقدير أجهزة الأمن ومعاونتها وموارزتها لأنها تعمل معها في سبيل تحقيق هدف واحد إلا وهو تأمين المجتمع ووقايته من أخطار الجريمة والاحتراف.

ج - مجالس الاتصال بالشرطة:

وهذه المجالس مكونة في كافة التجمعات السكانية والمؤسسات التطيمية والاقتصادية والتجارية في مختلف المدن والقرى والأحياء وتنتشر في أرجاء البلاد وتتولى مراقبة الأحداث والشباب والمال والصناع والطلاب من حيث سلوكهم وتصرفاتهم وما يهتري بعضها من جنوح أو اشتباه قد يؤدي للإجرام.

وتتولى التبليغ عنهم إلى الشرطة عن طريق عضو التنسيق المكلف في كل مجلس أو إلى الاتحادات الجهوية التي تتجمع فيها عدة مجالس كفاحية تنظيمية وتتوحد هذه الاتحادات بدورها في اتحاد عام على مستوى اليابان كلها بما يضمن عمليات التعاون والتنسيق والتخطيط الموحد المحدد للأهداف والمنطلقات العامة التي تتمثل في تخفيف أجواء من التعاون والانسجام والثقة بين أجهزة الأمن والمواطنين⁽¹⁾.

ويوجد بالإضافة إلى ما تقدم العديد من الجمعيات الأخرى التي تغطي جوانب الوقاية المختلفة مثل جمعيات رعاية الأحداث ومرشدي الأحداث ومرشدي المرور وجمعيات الوقاية من الإجرام والاحتراف وكلها منبثقة عن المواطنين والمنظمات الأهلية وهي تساهم بجهود كبرى في مساعدة الأجهزة الأمنية في أداء واجباتها لتأمين المجتمع وضمان استقراره⁽²⁾.

وبذا نكون قد تعرضنا لإبراز التجارب والنماذج للمساهمة الجماهيرية في عدة دول عربية متقدمة نلمسنا منها ما تعنيه أهمية العلاقات الحسنة بين الشرطة والجمهور وما ينجم عنها من ثقة ودعم وتعاون لا محدود بين الطرفين تظهر أثره جليلة واضحة في الجهود المشتركة لتأمين مجتمعاتهم وصيانتها في أخطار الإجرام وتحريرها من الشعور بالخوف. فها نرى ما هي السمات العامة والخصائص الرئيسية التي تخرج بها من هذه التجارب التي تعرضنا لها؟

يمكن إجمال تلك السمات والخصائص العامة فيما يلي:-

- 1 - إن مصدر المساهمة الجماهيرية للأنظمة الأمنية في النموذج الغربي نابع من أصول تاريخية حيث أن هذه الدول لم تعرف الأنظمة الأمنية الحديثة إلا في مطلع القرن

(1) لواء د. محمد نوازي حنتة، إسهام الجمهور في مكافحة الجريمة، إبحث مقدم الحلقة الدراسية التي نظمتها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي بالتعاون مع الجمهورية العربية السورية بطرابلس ليبيا من 11 - 15 أكتوبر 1971م. ص: 53، عبد أحمد محمد كبر، رجل الأمن ومكافحة الجريمة والاحتراف والوقاية منها. (م.س). ص: 16.

(2) Kodansha Encyclopedia Japan Ibid. vol. 6: 201.

- التاسع عشر، وقبل هذا التاريخ كانت هناك أنظمة أمنية قائمة على المواطنين أنفسهم وبدون مقابل وليس الأنظمة الأسرية العشرية والمنوية والاتحادات الأهلية ونظام الشريف بعيد عنا في كل من بريطانيا والولايات المتحدة.
- 2 - إن هذه المساهمات الجماهيرية والنماذج القائمة على المواطنين أنفسهم أتت لدعم ومساندة أجهزة الشرطة النظامية بليل التنسيق معها والعمل تحت إشرافها والتشاور المستمر وإبلاغ المعلومات التي يحصلون عليها إلى شعبها المختلفة.
- 3 - بروز أنظمة الأمن الخصوصية وتطورها في صورة شركات كبرى لموجهة احتياجات المشاريع الكبرى والمؤسسات والمصانع والمخازن والمستودعات والشركات التي تحتاج فرق وأعداد هائلة لتأمين ممتلكاتها وضمان حسن سير العمل فيها. كل ذلك جعل المختصين على نطاق محلي ودولي يبحثون في إمكانيات، تنظيمها وإصدار قوانين لعملها واختصاصاتها ومهامها بصورة تكفل إمكانيات التعاون مع الشرطة المدنية.
- 4 - اقترن هذه التجارب والبرامج دائما بالدراسة والتحليل العلمي لمعرفة هويتها وأسباب ظهورها ومدى فاعليتها وأسباب ذلك لإمكانية التأكد من نجاحها من عدمه قبل أن يقرر استمراريتها أو إلغاؤها أو تميمها. ويكف أن تشير إلى الدراسات والأبحاث التي أجريت في بريطانيا على برنامج الأمن الذاتي للمجتمع Community Policing التي تجاوز خمسة أبحاث⁽¹⁾.
- وهذه تبين مدى الاهتمام والجدية في دراسة الظواهر الإجرامية والطول المقترحة لحلها لضمان سير المجتمع في الاتجاه السليم.
- 5 - إعطاء أهمية كبرى لملاقة بين الشرطة والجمهور وتناولها بالبحث والدراسة لتحديد مدى فاعلية النظام ونجاحه من عدمه، ويتحدد نجاح النظام الشرطي لديهم ليس فقط بالنقل من الجريمة أو خفض معدلاتها بل بإيجاد شعور بالأمن ورضي واستحسن الجمهور لعمل الشرطة حين تؤدي وظائفها بفاعلية وكفاية ومسئولية⁽²⁾.
- 6 - العمل التطوعي بوجه عام يعد سمة من سمات المجتمع الغربي وذلك على مستوى الأفراد والجماعات والتنظيمات. ولذا نجد ملايين المتطوعين سنويا وألاف الجمعيات تشارك في خدمة المجتمع في مجالات منع الجريمة ورعاية الأحداث وتحسين المواطنين وخدمة الحي المحلي ... وغيرها من المجالات الأخرى⁽³⁾.

(1) John Alderson, Community Policing Ibid. P. 4.

Clare Short, Community Policing Ibid. P. 67.

Mollie Weatherill Community Policing Ibid. P. 131.

(2) Brian Pollard, Police Effectiveness and Public Acceptability. P. 144.

(3) فعلا المتطوعون في الولايات المتحدة حيث أغلب الأممي يساهمون لخدمة الصالح العام بالأمور والأشياء الأخرى. ولكن مساهمتهم تتطوع للعمل في برامج لصالح المجتمع بفرق ذلك، فقد قدرت قيمة العمل التطوعي بدون مقابل بما يوازي (65 مليون دولار في السنة) حيث قدموا (8 مليون ساعة عمل بدون مقابل). وقد تزيد التطوع في فترة من 74 إلى 1984 حيث وصلت قيمته إلى 84 مليون دولار في السنة.

Jack A. Meyer, Ibid. P. 141, 142.

جمعيات ووكالات وتنظيمات خاصة تضم آلاف المتطوعين في مجالات مكافحة الجريمة والرعاية منها.

Karin E. Kock Susan B. Maritan, Encyclopedia of Association 1988, 22nd Edition vol. 1: 476. J. L. Barkas, The Help Book Citizen Action. vol. 11: 125.

7 - تحديد معدلات الاحتياجات البشرية والإمكانيات المادية والوسائل الفنية للشرطة بالنظر إلى عدد السكان وحجم الجريمة والتكاليف العالية اللازمة لتوفير ذلك.

حيث أن المواطن يتحملها من خلال الضرائب التي يدفعها سنوياً للدولة. لذا فإن الجمهور يتولى تقدير الشرطة حسب فاعليتها وكفائتها الفعلية وقبوله لخدماتها وتبعا لنجاحها في ذلك وفي تقديم برامج علاقات عامة جيدة توثق صلتها بالشعب حتى تحظى بالدعم والمساندة نتيجة الثقة التي حازتها الشرطة وبالتالي يمكن للجمهور مساعدتها في توفير احتياجاتها ويتعاون معها في تنفيذها مهامها بدون إبطاء وبالتالي يسعد الجمهور بها، وتحظى الشرطة بالمساندة والمؤازرة المرجوة.

8 - لا يتم تنفيذ برامج المساهمة في مجال الأمن اعتباطاً بحيث يقل كل متطوع لهذا العمل بل يتم إخضاعه لقواعد في التجنيد والاختيار والتدريب بحيث يتم فرز العناصر التي يمكن أن يستفاد منها في إنجاز البرامج المقترحة بنجاح باهر⁽¹⁾.

9 - الغزارة والثراء في البرامج والمشاريع المطبقة في المجالات الأمنية، حيث أن المساهمة شملت أغلب المجالات على مستوى الحي المحلي (نظام الجيرة) وبرامج لحماية المجتمع بذاته وإمكانياته للوقاية والتحصين الذاتي للفرد وللمسكن ومشروعات لرعاية المساجين والمحكومين والمفرج عنهم وبرامج للاتصال بالأحداث وزيارات للمساجين وجمعيات للوقاية من الجريمة وتعاطي المخدرات وغيرها كثير.

10 - التركيز على أهمية تعليم الجماهير وتوعيتها في كل مكان في المدرسة، والحي، والنادي والبيت ومكان العمل وكافة السبل المرئية والمسموعة والمقروءة ومن كافة الجهات عامة وخاصة الأعلام والجمعيات والنوادي والمدارس والآباء والجيران كلهم يد واحدة كل لتوعية العناصر التي بجانبه ليحصل علم تام بخطر الجريمة وإمكانيات ومكثات التعاون لقمعها.

(1) Yves Léveillé, Probation Libération Conditionnelles vol. 31, n 4. Ibid. P. 344 - 350, Thomas E. Cronin and others, Ibid. P. 2.

المبحث الرابع

ثانيا: النموذج الاشتراكي

من منطلق الأسس الاشتراكية في بناء المؤسسات بالاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية التي تحدر حذوه. إن كافة الأجهزة والمؤسسات تقوم بدعم جماهيري وتكوين يكاد يكون شعبي بصورة كاملة.

وقد أخذ بهذا الترتيب في إنشاء كل مرافق الدولة ومن بينها بطبيعة الحال المرافق الأمنية التي حظيت بتكوين عدة شعب وجمعيات شعبية وشبابية وعملية والتي قامت باستحداث برامج للوقاية من الجريمة ومكافحتها أخذت صور متعددة كلها تحمل في إطارها معاني المشاركة في المسؤولية العامة بالمساهمة الجماهيرية الفاعلة في تحقيق الأمن والتجارب عديدة ومتنوعة ويكفي أن نشير إلى أبرز هذه التنظيمات الشعبية في كل من الاتحاد السوفيتي والصين لتوضيح هذا النموذج الاشتراكي ونحدد المميزات والخصائص العامة له.

التجربة السوفيتية

رغم معدلات الإجرام المنخفضة بالاتحاد السوفيتي التي تقل كثيرا عن مثيلاتها في الولايات المتحدة والدول الأوروبية⁽¹⁾ نتيجة الانضباط الاجتماعي العام وقيام كافة المؤسسات المختصة بالعدالة الجنائية بواجباتهم بكفاءة وفاعلية. فإن المواطنين يشاركون أفراد وجماعات بالتحديد من المساهمات التي تغطي كافة الجوانب الأمنية وتتمثل في الأنظمة والتطبيقات التالية:-

- أ - في صورة فرق شعبية ومنظمات شبابية منطوقة لوقاية الأمن.
- ب - في صورة أنظمة للمليشيا الشعبية.
- ج - في صورة لجان خاصة لشئون القاصرين «الأحداث».
- د - في صورة لجان الرقابة والأشراف.

أ - الفرق الشعبية والمنظمات الشبابية المنطوقة لوقاية الأمن:

تعود بدايات تشكيل هذه التنظيمات الشعبية والشبابية إلى مبادرة العمال المستخدمين في مصانع ومؤسسات ليننغراد وسفيردولوفسك عام 1959م الذين تعهدوا بأن يأخذوا على عاتقهم مهمة المحافظة على الأمن وحماية مقومات النظام الاجتماعي. ولما ظهرت فاعلية

(1) الجرائم في الاتحاد السوفيتي لا تمثل في نوعيتها وإحصائيتها معدلات الإجرام المرتفعة في العالم، بالإضافة إلى أن غالبية هذه الجرائم سرقة ومضاربة واختلاس من أموال الدولة بنسبة 46% وأن جرائم السكر تمثل 770 وقد سجلت انخفاضاً خلال السنوات الأخيرة حيث انخفضت جرائم القتل 721 و الإصابات الجسدية 724 وأعمال السطو والتهب بنسبة 25% والسرقة بمقدار 213. وعلى النعوم مستوى الجرائم الخطيرة في الاتحاد السوفيتي كل 17 مرة من مثيلاتها في الولايات المتحدة. انظر في ذلك إيجور فولوشين وليف سيمكين. القضاء في الاتحاد السوفيتي، دار نشر وكالة توفوستي. موسكو عام 1989م. ص: 31، 32. حسب الإحصائيات التي جمعها الأمم المتحدة سجل الاتحاد السوفيتي أقل نسب الجرائم في العالم. انظر د. عبود السراج. الجريمة في إطار التفكير الاقتصادي والجنائي. مجلة الحقوق الكويتية. العدد (2) لسنة 83. ص: 181.

هذه المنظمات تم تعميمها على كافة الجمهوريات السوفيتية⁽¹⁾ وتم إصدار القواعد القانونية الخاصة بالمحافظة على الأمن والحيلولة دون مخالفة القوانين والتفويض بقواعد الحياة الاشتراكية كما تم تحديد ما لها من ضمانات وضوابط قانونية تنظم نشاطها بما ينسجم وأحكام القانون السوفيتي وأعمال ونشاطات الهيئات الأخرى المختصة بأمور الأمن والعدالة وصيانة مقومات المجتمع السوفيتي.

ولم يكن إنشاء تلك الفرق الشعبية المتطوعة كرد فعل على وضع غير طيبعي ما وإن جاء نتيجة التطور الحتمي للأفكار الاشتراكية القائمة على اشتراك المواطنين بشكل واسع في القيام بالأعمال ذات الأهمية على مستوى المجتمع والدولة.

وتتشكل الفرق الشعبية والمنظمات الشبابية المتطوعة حتى المصانع والمعامل والمشاغل الكبرى والمؤسسات وورش البناء والنقلات ومؤسسات التعليم وإدارات البيوت السكنية يدخل في صفوفها تنميا لأسس تطوعية صارمة العمال والمستخدمون والطلاب والمتقاعدين ممن أنبتوا جداره في مجال العمل أو الدراسة واكتسبوا سمعة حسنة ممن لا تقل أعمارهم عن 18 سنة ميلادية⁽²⁾.

ويدخل في واجبات هذه الفرق دعم النظام الأمني في الشوارع والملاعب والمنزهات العامة وغيرها من الأماكن الأخرى ومكافحة المتشردين الصغار والقبض على المتهربين بارتكاب جرائم وتطبيق الإجراءات الكفيلة بتلافي الجريمة وانتهاك القانون⁽³⁾.

وتتجه أسلوب التوعية والتوضيح للقوانين النافذة للأهالي بصورة بسيطة وحثهم على الكف عن مخالفتها ومساعدتهم في البعد عن عوامل الإجرام والاعتراف وذلك من خلال جلسات المناقشة والحوار والمعيشة اليومية المستمرة تارة وبالمرقبة الدائمة والصارمة تارة أخرى⁽⁴⁾. وقد حققت هذه الفرق نتائج باهرة وإيجابية في الوقاية من الجريمة ومكافحة الخارجين عن القانون، بالإضافة إلى ما حققته من مساعدة وعون لجهاز العدالة السوفيتية.

ب - أنظمة الميليشيا الشعبية⁽⁵⁾:

عبارة عن قوات من المتطوعين على المستوى المحلي لها تكوينها وتدريبها الخاص وقيادتها المستقلة عن الميليشيا النظامية، وعادة ما تكون تحت إشراف السلطات المحلية

(1) ففي عام 1983م أصبح في الاتحاد السوفياتي (130 ألف) عصابة تطوعية تضم (5 آلاف) عضو. انظر ميركوف المنظمات الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي. دار التقدم، موسكو، ص: 57.

(2) فلاديمير تيريبيلوف التنظيم القضائي في الاتحاد السوفياتي دار التقدم، موسكو، 1987م، ص: 120.

(3) فلاديمير تيريبيلوف (م.س)، ص: 120، مجموعة من المؤلفين الشعبية والعمل والقانون. دار التقدم، موسكو، 1982م، ص: 142.

(4) غورشيئين، نظام الدولة في الاتحاد السوفياتي، دار التقدم، موسكو، ص: 33.

(5) هناك نوعان من الميليشيا. الميليشيا النظامية وهي بمثابة أجهزة الشرطة الداخلية في الدول الأخرى، وتقوم بأعمال الشرطة المختلفة وتتبع وزارة الداخلية. أما الميليشيا الشعبية فهي قوات جماهيرية من المواطنين تعمل تحت إشراف السلطات المحلية وتتمارس نفس الاختصاصات الأمنية وتعد الثانية كجهاز معاون للأولى. جيمس كريمر، نظم الشرطة في العالم، ص: 512، د. محمد نيازي حنطة. إسهام الجمهور في مكافحة الجريمة، بحث مقدم للحلقة الدراسية التي نظمتها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي بطرابلس، ليبيا في الفترة من 11 - 15 أكتوبر 1971م، المجلد 1: 51. ونكر أن في مدينة موسكو وضواحيها (134) ميليشيا شعبية تعمل تحت إشراف السلطات المحلية بالصحة. انظر في ذلك:

A New Surveys of Universal Knowledge Encyclopedia - Britania - vol. 18: 156.

Encyclopedia of Crime and Justice vol. 3: 1122, Marcelle le Clère, la Police P. 88.

وتزدي عملها في إبطار القنوت وتكون مسنولة أمام الممسولين من ناحية إدارية وأسلم المحاكم من ناحية قضائية وقد تبطت بها واجبت محددة تتمثل في القيام بالمهام التالية:-

== حفظ الأمن والنظام العام خاصة في فترات الإزدحام عند عطلة نهاية الأسبوع وفي المناسبات والاحتفالات والمباريات الرياضية.

== تقوم بالدوريات على اختلاف أنواعها لحفظ الأمن في الشوارع والمقاهي والمطاعم والأماكن العامة وتقبض على مخالي القانون من السكارى والمجرمين.

== تتولى الإشراف على ساحات الألعاب وأماكن التسلية وحدائق النزهة للأطفال لتتولى رعايتهم وتوجيههم كما تحافظ على المعدلات والأدوات والأشياء الموجودة للاستفادة منها أطول فترة ممكنة.

== تتولى هذه المجموعات إقناع الناس وتوجيه الرأي العام بالحوار الجاد بضرورة التزامهم بالقوانين واحترام النظم الاجتماعية الاشتراكية القائمة.

وعادة ما يتم إنشاء هذه التنظيمات في المصانع والأحياء السكنية ويتم الانضمام إليها اختياريًا من قبل الرجال والنساء على المواء.

وفي سنة 1960 م ظهرت مجموعات أخرى عرفت «بفصائل النظام العام» لتحل محل المليشيا الشعبية التي استخفي عنها في بعض المناطق لعدم جدواها.

وتتكون هذه الفصائل من العمال والفلاحين والمدرسين والطلاب وقد بلغ عدد منتسبي هذه الفصائل خلال السنة الأولى لإنشائها حوالي (2 مليون) مواطن وكان أعضائها يضعون الناس ويوجهونهم إلى المملك السليم وبيان الإجراءات الوقائية اللازمة لتأمينهم ويستعملون في ذلك الإغراء والتأثير المعنوي وكلفة أساليب ووسائل التعقيب والتوعية الجماهيرية.

وقد لقيت هذه التنظيمات الأهلية تجاوبا كبيرا من الدولة التي أصدرت قانونا عام 1962م تشدد فيه العقوبة على من يتعرض لهم في أداء واجباتهم أو يرقلهم عن أعمالهم التطوعية وفرضت عقوبات صارمة تتراوح بين الحبس والإعدام تبعا لنوعية المخالفة وجسامة الضرر⁽¹⁾.

كما أن المجتمع الموريتاني رحب بوجود الفرق وقام بمساعدتها في أداء مهامها خاصة بعدما انتهجت أسلوب الإقناع والتوعية السلمية بنية تأمين المجتمع وحماية النظم الاجتماعي الاشتراكي من أخطار الجريمة والانحراف.

ج - اللجان الخاصة بشؤون القاصرين «الأحداث»:

تعد هذه اللجان المختصة برعاية القصر شكلا مهما من أشكال مساهمة الأوساط الشعبية في مكافحة الجريمة والخروج عن القانون بين الأحداث⁽²⁾. وقد أقيمت هذه اللجان

(1) تريبيلوف. النظام القضائي في الاتحاد السوفيتي. ص: 121.

(2) تريبيلوف. النظام القضائي في الاتحاد السوفيتي. ص: 116.

في جميع المناطق والمقاطعات، وتتولى هذه اللجان تنفيذ مهامها بالتعاون مع الأجهزة القضائية والأمنية المختصة خاصة فيما يتصل بدور تشرّد الأطفال والأحداث ودرء الخروج عن القانون من قبل المراهقين والأحداث وتحققهم بالمدارس وتؤمن للقاتلين منهم فرص العمل الذي يتناسب وقدراتهم وتعمل على حماية حقوقهم الأخرى. ولأجل تنفيذ مهامها تستعين وفق أسس تطوعية بأعضاء المنظمات الاجتماعية والحزبية والنقابية والتنظيمات الشبابية والطلابية وغيرها من التشكيلات الجماهيرية الأخرى.

وتقوم اللجان المذكورة على وجه الخصوص بما يلي:-

== حصر الأحداث الذين هم بحاجة إلى مساعدة اجتماعية لتركهم المدرسة أو أماكن الأعداد والتدريب وتعمل على حل مشاكلهم وإعادتهم إلى مدارسهم أو أماكن عملهم.

== تقديم المساعدة الاجتماعية للأمر الغير قادرة على رعاية أبنائها أو إحتلتهم إلى مدارس خاصة لتتولى تنشئتهم تنشئة سليمة بعيدة عن عوامل الانحراف.

== تتولى دراسة وضعية الأحداث المحكومين أو المتطوعين تحت المراقبة عقب انتهاء عقوبتهم بتمكينهم الالتحاق بالدراسة أو التدريب أو العمل الذي يتناسب وإمكانياتهم وقدراتهم.

== تتبع الأحداث الذين يعملون للتأكد من مراعاة الضوابط الخاصة بهم فيما يتصل بالحد الأدنى المسموح به للعمل وهو من 15 سنة وأنهم يعملون بصورة حسنة من حيث عدم وجود ضغوط عليهم أو تعرضهم للطرود دون موجب لذلك.

== المراقبة والمتابعة لكل المنظمات والأجهزة التي تتصل بالأحداث سواء كانت الأجهزة الأمنية أو الميليشيات الشعبية أو الإصلاحيات وذلك بزيارة هذه المرافق والأماكن والتأكد من مراعاة الضوابط القانونية بشأن معاملتهم ومحاكمتهم بل وتشارك في إجراء المحاكمة أيضا وتجرى مقابلات مع الأحداث وتصدر توصيات تراعي عند إصدار الأحكام أو معالجة وضعياتهم كما أن للجان الحق في طلب تخفيف العقوبة بعد أن تدرس ملف الحدث وتتعرف على ظروفه وتحدد مسببات منطقية لذلك⁽¹⁾.

كما تختص هذه اللجان أيضا بالنظر في القضايا البسيطة التي ترتكب من حدث غير مسئول جنائيا أو من حدث مسئول جنائيا ولكن الجريمة لا تنتم بالخطورة ولم تقام فيها الدعوى الجنائية وتتولى اللجنة إجبار الحدث على الاعتذار علنا عن خطئه أو توجيه له التوبيخ وتتولى إبلاغ توبه ومدرسته أو مكان عمله وقد ترسله إلى إحدى مؤسسات الإصلاح لقضاء فترة تحددها بقصد تربيته وإصلاحه. وإذا تبين من التحقيق أن سبب الانحراف من الأسرة فلها أن توجه لها لوما أو توبيخا علنيا أو تفرض عليها غرامة في حدود 20 روبلا.

د - لجان الرقابة والإشراف:

تعمل هذه اللجان ضمن اللجان التنفيذية للتنظيمات الحزبية في الاتحاد المصوفياتي - مصوفيات نواب الشعب للنواحي والمدن- وقد اعتمد برنامج عملها والقواعد المنظمة لنشاطاتها من قبل هيئات رئاسة مجلس المصوفيات الأعلى.

(1) د. عبود السراج. علم الإجرام وعلم العقاب. جامعة الكويت. ط3 لسنة 1985م. ص: 540.

ويدخل في عضوية هذه اللجان ممثلو المنظمات الشبابية والنقابية والتنظيمات الاجتماعية الأخرى وكذا ممثلو المصانع الكبرى والمؤسسات وتكون اللجنة في الغالب من (12 إلى 15) عضوا ويتم الترشيح من تلك التنظيمات الشعبية من ضمن أعضائها ممن يتحلون بالسمعة الحسنة ويشرف على هذا الاختيار مجلس نواب الشعب ولا يسمح بالدخول فيها لمن لهم علاقة بالعمل الأمني أو الإصلاحي أو القضائي كالمليشيا والنيابة العمومية والقضاء والمحامين وتتمثل مهمة هذه اللجان في:-

« الإشراف الاجتماعي الدائم على مؤسسات العمل الإصلاحي وبقية الأجهزة المختصة بتنفيذ أحكام المحاكم ويشمل بالخصوص نظام وظروف حجز المحكومين وتطبيق البرنامج الكامل لدراساتهم وعملهم داخل المؤسسة الإصلاحية.

« الإشراف على تنظيم وتنفيذ الإجراءات التربوية داخل المؤسسات والمصانع والمنظمات للأشخاص الذين أرسلتهم المحكمة إلى تلك الجهات لتقويم سلوكهم أو لقضاء عقوبات قضائية غير مرتبطة بالاعتقال والحبس.

« تمكين المفرج عنهم الذين أنهوا عقوبتهم من العودة إلى عملهم والانتظام مجددا في خطورة المجتمع.

ويمكن للجنة إجراء الزيارات للمداني لمواقع الإصلاح الاجتماعي والعمل والتأهيل المدع كإجراء قضائي ولها حق الإطلاع على الملفات والسجلات وسماع أقوال المعنيين ولها أيضا حق تقديم مقترحاتها بشأن تحسين وتطوير المؤسسة أو النقد بالنماسة بتخفيف العقوبة متى ما وجدت داعيا لذلك⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن كل الآراء والمقترحات التي تتقدم بها هذه اللجان تلقى الاحترام ويؤخذ بها لاعتبارات المساهمة للمشاركة الجماهيرية من ناحية للترام تلك اللجان بالمتابعة للمفرج عنهم فيما بعد بما يعيدهم لخطيرة المجتمع وهم أكثر تكيفا مع ظروف المجتمع والتراما بالنظام الاشتراكي.

التجربة الصينية

تزخر الصين بالعديد من المنظمات الشعبية التي تمثل جوانب إيجابية ومساهمات للمواطنين في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها بالتعاون بال أجهزة الحكومية. وهذه التنظيمات لا تختلف كثيرا عن مثيلاتها في الدول الاشتراكية الأخرى وعلى وجه الخصوص الاتحاد السوفياتي.

فلقد أوضحت مجموعة من المختصين الفرنسيين الذين تمكنوا من زيارة الصين في صيف عام 1978م من تكوين فكرة جيدة عن تنظيم المجتمع الصيني فيما يتصل بالجوانب السياسية والقانونية المرتبطة بنظام العدالة وأكدوا على وجود الحيد من

(1) عصام الملمحي، مساهمة الجمهور في مراقبة أجهزة مكافحة الجريمة وعلاج المذنبين، الحلقة الدراسية المتعلقة بدور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها، طرابلس، ليبيا من 11 - 15 أكتوبر 1971م، المجلد 1: 169 د. عود المراج، علم الإجرام وعلم العقاب، ص: 539.

التنظيمات التي تبدأ من التجمعات السكنية والتي شكلت بها لجان الأمن ولجان للتوسط في المنازعات والجمعيات النسانية مروراً باللجان المماثلة لها في أمتكن العمل وفتحها بأنظمة المليشيا الشعبية⁽¹⁾.

ونظراً للتشابه في التكوين والاختصاصات بين هذه التنظيمات وتلك التي ذكرناها في بداية النموذج الاشتراكي سنكتفي بإبراز:

أ - لجان السكان في الأحياء.

ب - لجان الأمن في الأحياء والمصانع.

ج - لجان الوساطة في المنازعات.

د - الجمعيات النسانية.

حيث تم توضيح أنظمة المليشيا الشعبية في التجربة الروسية وهي تطابق في كثير من جوانبها المليشيا الصينية⁽²⁾ حيث تتولى نفس الأدوار والمهام والمسؤوليات.

أ - لجان السكان في الأحياء:

وهي تنظيمات إدارية للشعب باعتبارها جزءاً من السلطة حيث يناقشون المشاكل المتصلة بالحي. وهذه اللجان موجودة في كل حي بحيث يمكن أن تتكون عدة لجان سكنية في الحي الواحد حسب عدد الأسرة والحجم السكاني أي أن لجنة الحي يمكن أن تضم عدة لجان للسكان⁽³⁾.

ويتم تسير عمل هذه اللجان عن طريق مجموعة منتخبة في حدود 7 إلى 10 عناصر وتتخصص أعمال هذه اللجان في القيام بالواجبات التالية:-

== نشر وترسيخ مبادئ الحزب القائمة على النظام الاشتراكي الشيوعي.

== تنظيم الجماهير في نشاطات سياسية وثقافية.

== تحريك الجماهير لأداء واجباتهم الوطنية المتصلة بالإنتاج والعمل.

== العمل على تحقيق الأمن المجتمعي للحي بتنظيم الجماهير في دوريات تجوب الحي للوقاية من الجريمة وضبط المجرمين والمنحرفين وحفظ الأرواح والأعراض والممتلكات.

ولذا فإن هذه التنظيمات تشابه إلى حد كبير تنظيم نظام الجيرة المطبقة في المجتمعات الغربية⁽⁴⁾.

(1) R. Blet, M. F. Gerard, M. Guemann, M. Mialle, F. Natalie, N. Obrego.

M. Sam, E. Vieux, la Justice en Chine. P. C. M. Paris 1979. P. 21 - 39.

(2) Encyclopédia - Britanis - vol. 5: 605.

Marcel le Clère, la Police P. 79.

(3) R. Blet, la Justice en Chine P. 23.

لبي يكن يوجد حي Abundance يقع غرب المدينة ويضم شارعين بهما مائة حارة تضم 10,000 أسرة تتكون من 54,000 شخص وبالتالي يوجد بها 26 لجنة سكنية.

(4) E. H. Johnson. Neighborhood Police in the People Republic of China, Police Studies vol. 6, n 4, 1983 P. 8

ب - لجان الأمن في الأحياء والمصانع:

تم تكوين هذه اللجان حسب توجيه الزعيم الصيني الكبير ماوتسي تونغ سنة 1951م حيث قال: (يجب تنظيم لجان الأمن من وسط الشعب لأجل الرقابة من الجواسيس والحرافق والمجرمين الكبار والصغار⁽¹⁾). وتتولى هذه اللجان مسؤوليات المحافظة على الأمن والقيام بالكوريات المختلفة، وذلك بالتنسيق مع الشرطة النظامية ويكفي أن نشير إلى حي تاينمين بمدينة شنغهاي بها (15) دورية أمنية تضم من 3 عناصر إلى 11 عنصر⁽²⁾ يقومون بمهامهم هذه بالإضافة إلى أعمالهم العادية.

وتوجد في المصانع لجان مشابهة للأمن وعادة ما تكون أقوى تنظيماً وأكثر قدرة على أداء مهامها في تأمين المرفق الموجودة به، حيث تحقق له حماية ذاتية من العاملين فيه⁽³⁾.

ج - لجان الوساطة في المنازعات:

وفي لجان أهلية لفض المنازعات المدنية والجنائية البسيطة التي قد تتور بين الأهالي تحت إشراف قاضي من محكمة الشعب.

ويكون الالتجاء إلى هذه اللجان اختياريًا من قبل المواطنين كما لم يقيد بمواعيد وإجراءات محددة بل يتم بطرق ميسرة وسهلة يمكن للأهالي البسطاء الاستفادة منها في إنهاء خلافاتهم عن طريقها بطرق وأساليب هببة.

وتتشكل هذه اللجان من أعضاء منتخبين من أهالي الحي أنفسهم بحيث تضم من 5 إلى 10 أعضاء في كل لجنة سكنية⁽⁴⁾.

وتتولى هذه اللجان إضافة إلى مهامها، مهام أخرى لا تقل عن تلك المسؤوليات تتمثل في تتبع مشاكل الشباب والأحداث المنحرفين أو الذين يعيشون في ظروف قد تؤدي بهم للانحراف لإيوائهم في أماكن خاصة. ففي أحد هذه الأماكن المخصصة لهم في إحدى أحياء مدينة Hangzhou وحدها تم توفير 658 مأوى به حوالي -2592- منحرف منهم 826 من الشباب المراهقين. وقد أشاد الأهالي بهذه اللجان التي قامت بتجنيد أبنائهم عوامل الانحراف والإجرام والتي كانت ستقودهم حتماً إلى السجن ونكروا أن أبنائهم قد انتظموا في حياتهم العادية ويمارسوا أعمالهم وتخلصوا من الشرور التي كانت تلاحقهم بعد فترة التدريب والتربية وإعادة التأهيل التي أمضوها في مقر اللجان المذكورة.

د - الجمعيات النسائية:

هذه الجمعيات برزت بشكل فعال عام 1978م حيث توسع نشاطها وفعاليتها إلى القطر كله لتحقيق هدفها المتمثل في تحرير المرأة التي تشكل نصف المجتمع ومساعدتها في تحديد المشاكل التي تعترضها والعمل سوياً لمواجهتها.

(1) R. Blet la Justice en Chine. P. 29.

(2) R. Blet la Justice en Chine. P. 29.

(3) Ibid. P. 34.

(4) أمثال لجنة الوساطة في حي Quatre الحديث تتكون من خمسة أعضاء ويتولون التعامل مع 504 أسرة تضم 2001 شخص وفي إحدى أحياء أخرى حول عمل هذه اللجنة تبين أنها خلال سنة 1977 نظرت 22 قضية هامة فيما عدا الأمور البسيطة التي لا تدخل تحت حصر.

R. Blet la Justice en Chine P. 27.

فهذه الجمعيات تنصدي للفصل في المنازل العائلية بما يحقق حماية المرأة من الصباغ والأطفال من الإحراق وتتولى تشجيع المرأة على تنظيم النسل حتى لا يؤثر على صحة المرأة من ناحية وعلى دورها في الإنتاج من ناحية أخرى، وذلك وفق الخطط والتنظيم العام للمجتمع.

ولذا فقد انطلقت هذه الجمعيات تعمل بفاعلية في الأحياء السكنية وفي المصانع والمدارس والجامعات ومن كل مكان تدعو المرأة لأخذ مكانتها في العمل والإنتاج والتعليم بسوة بالرجال. فهذه الجمعيات لها أدوار تنظيمية وتنقيفية واجتماعية وأمنية تتمثل في توعية المرأة وحثها على القيام بدورها في المجتمع كاملاً غير منقوص وتتولى رعايتها وحماية حقوقها وتوجيهها إلى رعاية أسرتها وخاصة أبنائها من الإحراق بل وكونت شعب خاصة لتبني هؤلاء الأحداث وتربيتهم ولعدهم عن مسببات الإحراق والإجرام.

ومما تقدم نرى أن المساهمة في منع الجريمة واجب اجتماعي ملقى على عاتق كل مواطن في الدول الاشتراكية. فكل شخص في أسرته وفي مجال عمله وفي حدود نشاطاته الاجتماعية يتحمل مسؤولية الكفاح ضد الجريمة ويعمل على تقادي وقوعها⁽¹⁾ ويتم ذلك على المستوي الشخصي كما يتم من خلال العديد من اللجان والجمعيات والمنظمات الشعبية بالانضمام إليها والعمل في صفوفها وقد لاحظنا أمثلة لذلك في كل من الاتحاد السوفياتي والصين ولكن المؤكد أن العديد من الدول الاشتراكية تسير في هذا النهج ففي يوغسلافيا وبولندا والمجر وكوبا وجننا تجارب مماثلة لتلك المساهمات.

« ففي يوغسلافيا يعد الكوميون هو الوحدة الأساسية في نظام الحكم المحلي المطبق في الجمهوريات اليوغسلافية وقد أنيط به تقديم جميع الخدمات وتحمل كل المسئوليات بما فيها المسئوليات المتصلة بالمحافظة على القانون والنظام العام⁽²⁾.

« وفي كوبا التي تأخذ بنفس النظم الاشتراكية بدلت في تطوير أجهزتها واعتمدت على دوريات من المواطنين تجوب الشوارع ولجان سكنية لتأمين الأحياء وهي أنظمة تطوعية وذلك بعد تطوير أجهزتها الأمنية واعتمادها بدرجة كبيرة على دعم ومساندة الأهالي وترك الأعمال التخصصية المعقدة لفرق البوليس النظامية⁽³⁾.

ورغم تعدد التطبيقات الجماهيرية في النموذج الاشتراكي إلا أنها في معظمها تنقسم بخصائص ومميزات عامة نجعلها فيها يلي:-

1 - إن هذه المساهمات الشعبية ظهرت عقب قيام الثورة الروسية عام 1917م ومنها انتشرت إلى كافة الدول الاشتراكية وقامت على أساس عدم الاعتماد الكامل على الأجهزة الرسمية لتأمين المجتمع بل يتوجب أن يتولى المجتمع تأمين نفسه بنفسه.

(1) د. عود المراج. علم الإجرام وعلم العقاب. ص: 40.

(2) د. مصطفى فهمي. الكوميون في نظام الحكم المحلي اليوغسلافي. مجلة المنظمة العربية لتطويع الإدارة. جامعة الدول العربية ع: 63 لسنة 1970م. ص: 50، صهي محرر. إصلاح الحكم المحلي. مجلة المنظمة العربية للعلوم الإدارية. جامعة الدول العربية. المجلة 4 لسنة 1977م ص: 46، 47. سلسلة الفكر الإداري لمصدر رقم (19).

(3) Colin Sumner, Crime, Justice and underdevelopment. Cambridge Studies, Heinemann London. P. 298, 299.

- 2 - لا يتم الاكتفاء بشعبة واحدة أو نوع محدد من التنظيمات الجماهيرية بل يلجأون إلى تعدد التشكيلات المكلفة بواجبات أمنية ففجد تنظيمات عمالية وشبابية ونسائية وجماهيرية ومكاتب محلية وهزبية وذلك لضمان الفزخم الجماهيري ولمساهمة أكثر.
- 3 - رغم تعدد تلك التنظيمات وتشعبها وحجمها المنددي الكبير فإن أعمالها وولجياتها يجب أن تؤدي وفقاً لأحكام القانون وبالتنسيق مع الأجهزة المختصة ضماناً للفاعلية والكفاءة والبعد عن الفوضى والغرغابة⁽¹⁾.
- 4 - تعدد التنظيمات الجماهيرية وتداخل اختصاصاتها يحتم مسألة دمجها وتقليصها وهذا ما سعت إليه بعض الدول الاشتراكية ولكن متى ما علمنا بأن هذه المنظمات الأهلية التطوعية تعمل في إطار مجتمعات تضم أكبر تجمعات سكانية في العالم رأينا مدى أهميتها وضرورتها على تنوعها وتعدد ما طالما ألهدف منها الوقاية من الجريمة وتعقب المجرمين والمنحرفين وخلق رأي عام مستدير يخدم القيم والنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع الاشتراكي.
- 5 - أصبحت المساهمة الجماهيرية تقليد راسخاً في المجتمعات الاشتراكية وأعطت عمليات المشاركة التطوعية زخماً كبيراً بحيث أدت هذه العمليات إلى نتائج باهرة في مجال تأمين معظم هذه الأقطار.
- 6 - هذه الأنظمة الجماهيرية مكنت من خفض معدلات الجريمة والانحراف في المجتمعات الاشتراكية إلى أدنى حد ممكن وفق إحصائيات الأمم المتحدة⁽²⁾.

(1) الشرطة الإحصائية التطوعية في كل الدول الاشتراكية معونة للشرطة النظامية. د. فيلزي حتقة. إسهام جمهور

في مكافحة الجريمة. (إم س) 1: 50.

(2) عود السراج. الجريمة في إطار التفسير الاقتصادي للمجتمع. مجلة الحقوق الكويتية. ج: 2 السنة 3، ص: 181.

المبحث الخامس

ثالثاً: النموذج العربي

المساهمة الجماهيرية في البلاد العربية تجد منطلقاتها الأساسية في العديد من الأوجه المنبثقة عن الإسلام وأحكامه وأصوله.

ف نجد التنشئة الاجتماعية القوية التي تكون الفرد المسلم منذ ولادته على قيم ومثل خيرة وحسب للتعاون مع الغير لتحقيق الخير والامتناع عن كل ما يلحق الضرر بالآخرين وقوام ذلك تعاليم الإسلام المتصل بالإيمان والمعتقدات الدينية والأخلاقية السامية التي تربي عليها وشب كل فرد مسلم فأصبحت جزءاً من كيانه وسمه أصيلة في خلقه وعمله وفكره، لا يمكن أن ينحرف عنها أو يحد. ولذا فإن المسلم به أن يقدم على ما يحقق له ولأسرته ومجتمعه الصغير والكبير كل استقرار وطمأنينة وهناء من حيث امتناعه عن فعل المنكرات والمحرمات التي تشكل جرائم في حق الله أو في حق العباد بل ويسعى إلى حث غيره من أفراد المجتمع على الالتزام بذلك ويتعاون معهم لتحقيق مصالح المجتمع العربي في إطار قواعد التكافل والتضامن الإسلامي وأسس وضوابط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر⁽¹⁾.

هذه القيم وتلك الأخلاق التي ساهمت كل فئات المجتمع بدءاً من الأسرة والمدرسة والمسجد والخيرة وانتهاء بالنادي ومقر العمل -في تكوينها كانت هي الواقي للفرد من شرور نفسه وبالتالي حصنته من عوامل الاتحراف والإجرام وجعلته عنصراً نافعاً ومفيداً وعامل بناء في المجتمع.

وإذا ما انحرف الإنسان فلقد أوجد المشرع الإسلامي العقوبات الرادعة لإعادته إلى رشده حتى ينتظم في صفوف المجتمع ويشد عنها للاضرار بنفسه أو بغيره.

وبهذه التربية الرصينة منذ الصغر وإحاطته ببيئة نظيفة مع وجود المتابعة والمراقبة والعقوبة المناسبة انتظم الأفراد والجماعات في المجتمع الإسلامي ووجدوا في أنفسهم كل عوامل التحصين الذاتي العقائدي والأخلاقي والاجتماعي من الجريمة والاتحراف. ولذا ضمننا انخفاضاً كبيراً في معدلات الجريمة في المجتمعات العربية أيضاً كانت بالنظر إلى المجتمعات العربية أينما كانت بالنظر إلى المجتمعات الأخرى على مستوى العالم⁽²⁾.

(1) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أسس الوصاية من الجريمة، وهو واجب على كل مسلم مؤمن مكلف لكل عام بأحكام الشرع، ومصدر هذه الدعوة في القرآن قوله تعالى: «فولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر».

كما يقول سبحانه وتعالى: «نكتم خير أمة أخرجت للناس تلمعون بالعرفان ويتوبون عن المنكر وتؤمنون بالله». ومؤدى ذلك أن عامة الناس مكلفين بالمساهمة الجماهيرية في أعمال الوصاية من الجريمة ومكافحتها سواء بتوعية الناس وحثهم على البعد عن ارتكابها أو باتخاذ المصلحة والحذر حتى لا يكونوا أداة سهلة للسرقة والمجرمين أو بالتبليغ عن المجرمين والمساعدة في القبض عليهم لصالح المجتمع المسلم للمحافظة على نفسه ونظامه من عوامل الإجرام والاتحراف.

أجمع⁽¹⁾.

ورغم أن البلاد العربية تحظى بأمن واستقرار لا يقارن بأي بلاد أخرى، فإنها تشعر بخطر الإجرام والافتراء وتسمي إلى وثابة مجتمعتها منه ومكافحة أخطاره بشتى السبل.

على المستويين الوطني والقومي. فهناك جهود تبذل وبرامج تنفذ ومبادئ تقرر على كافة الأصعدة للتعريف بالمساهمة والأخذ بها في مجالات الأمن المختلفة كوسيلة ناجحة لمزيد من الأمان والطمينة.

1 - قطي الصعيد الوطني لكل قطر عربي على حدة:

تسمي كل البلاد العربية منذ نيلها استقلالها وحيارتها لكل قدراتها إلى تأمين مجتمعتها من الإجرام والافتراء وتصل على التخفيف من حدته خاصة بعد ضعف الضوابط التقليدية فقامت بتكوين أجهزة أمنية حديثة كفوة في مجالات مكافحة الجريمة وزودتها بالامتكانيات البشرية والمادية والمعدات والوسائل الفنية المتطورة وفتحت أمامها باب التدريب والتأهيل والأعداد المتقدم لضمان الكفاية والجدية والفاعلية في أداء الواجبات الوظيفية كما حاولت عن طريق إنشاء وحدات متخصصة في مجال العلاقات العامة التعرف بجهود الشرطة بما يغير من المعتقدات الخاطئة التي يحملها البعض تجاه الشرطة وحلت محلها علاقات عامة جيدة قولها الثقة والاحترام والتعاون وقد وجدنا ببعضها عدة تطبيقات جماهيرية في المجالات الأمنية تتفاوت من دولة لأخرى نبرزها فيما يلي:-

1 - الأخذ بمبادئ النفاذ الاجتماعي المتمثلة في:⁽²⁾

• الاعتراف بأن الكفاح ضد الجريمة من الواجبات الأساسية التي تقع على المجتمع ككل.

• غالبا ما يلجأ المجتمع في كفاحه ضد الجريمة إلى وسائل أو سبل مختلفة سواء قبل وقوع الجريمة أو بعد ارتكابها وتعتبر المساهمة الجماهيرية من أهم المكاتب التي يستخدمها في ذلك

• الهدف من هذه الجهود ليس حماية المجتمع في مواجهة المجرمين فقط بل تتعداها إلى أهداف أخرى من أهمها حماية أعضاء المجتمع أنفسهم من خطر الوقوع في الجريمة وتأهيل وإصلاح وتربية من وقع منهم في الإجرام أو الافتراء والعمل على إعادته إلى حظيرة المجتمع إنسانا سويا.

(1) في مقارنة أجريت بين الولايات المتحدة وكل من مصر والسعودية بالنسبة لجرائم العنف نجد أن: الولايات المتحدة خلال الفترة من 1967 إلى سنة 1974م جرائم العنف فيها زادت من 494,000 إلى 1,662,077 جريمة في حين أنها كفت في كل من مصر سنة 1974م 2,618 جريمة وفي سنة 1978م 2,252 جريمة. أما في السعودية ففي سنة 1977م (282) جريمة، وفي سنة 1978م (223) جريمة فقط. قطر عبد العزيز بن عبد الله الملحم الحضاري في الإسلام وأثرها في الوثائق من الجريمة. مجلة العربية للنفاذ الاجتماعي، المجلد 19، سنة 1985م من: 485.

Leslie Watkins, Robert Worcester, Private Opinions Public Polls, P: 162 - 174.

(2) محمد علي زيد. نحو مفهوم عربي للنفاذ الاجتماعي. مجلة العربية للنفاذ الاجتماعي، المجلد الأول، من: 10.

ب - النص في جميع القوانين الجنائية العربية في إطار المبادئ العامة على ضرورة مساهمة المواطنين في التبليغ عن الجرائم⁽¹⁾ ولداء الشهادة أمام المحاكم⁽²⁾ والمساعدة في عمليات القبض على المجرمين⁽³⁾ والدفاع عن النفس وتقديم المساعدة عند التعرض للخطر⁽⁴⁾. وتعد هذه المساهمات على بساطتها ضرورية ومفيدة لأجهزة الأمن حيث أنها تدير لها الطريق للكشف عن العديد من الجرائم غير المعروفة للشرطة⁽⁵⁾.

ج - تكوين العديد من الجمعيات الأهلية للوقاية من الجريمة سواء من قبل المهتمين بمثل هذه الأنشطة من الأهالي الذين حركتهم الوطنية والغيرة والرغبة في حماية مجتمعاتهم المحلية أو مجتمعهم الكبير للمساهمة في مجالات الأمن المختلفة مثل جمعيات لمكافحة تناول المسكرات وتعاطي المخدرات، جمعية لرعاية الأحداث، جمعية لرعاية أسر المسجونين جمعية للرعاية الاجتماعية، جمعية للوقاية من حوادث الطرق، جمعية للدفاع الاجتماعي، جمعية أصدقاء الشرطة، جمعية للدفاع المدني والإفقاذ ... الخ. هذه الجمعيات التي لا تدخل تحت حصر وهي توجد في كل البلاد العربية بدون استثناء وقد تكون أحد هذه البلاد أو بعضها يستعين بها أكثر في تحقيق وتنظيم عمليات المساهمة الجماهيرية حين ينتظم في إطارها أعداد هائلة من المواطنين المتطوعين لخدمة أهداف محددة تتعلق بالمساهمة في مجال من مجالات الأمن.

♦ ففي مصر مثلاً نجد العديد منها حيث أنشئ سنة 1980م جمعيات عديدة للوقاية من الجريمة بلغ عددها 55 جمعية على مستوى الجمهورية ويمثل عملها في الوقاية من الجريمة والحد منها بالتعاون مع الشرطة، وتعمل هذه الجمعيات من خلال لجان مختلفة الأغراض والمهام. فهناك لجنة للدراسات الفنية/ لجنة لحل المنازعات/ لجنة الأمن الغذائي/ لجنة الأمن الصحي/ لجنة أمن الطرق/ لجنة الإصلاح الاجتماعي/ للجنة الأعلام. وكل منها لها واجباتها المحددة وكلها لا تخرج عن إطار المساهمة الجماهيرية للأمن حيث كانت تضم كل شرائح المجتمع فتجد فيها رجل الدين الأخصائي الاجتماعي - رجل شرطة متقاعد - رجل إعلام. مسئول شئون اجتماعية - أحد المنحرفين السابقين. وهؤلاء جميعاً متطوعين وبنون مقابل وهدفهم الصالح العام دون غيره⁽⁶⁾.

(1) قانون الإجراءات الجنائية الليبي الصادر في 28 نوفمبر 1953م. المادة (15) إجراءات.

(2) قانون الإجراءات الجنائية الليبي الصادر في 28 نوفمبر 1953م. المادة (94) إجراءات.

(3) قانون العقوبات الليبي الصادر في 28 نوفمبر 1953م. المادة (71 / 2) عقوبات.

(4) قانون العقوبات الليبي الصادر في 28 نوفمبر 1953م. المادة (70 / 2) عقوبات.

(5) توضح كثير من الدراسات التي أجريت على الإحصائيات التي تقدمها الشرطة كبريان لمعدلات الجريمة فيبلغ عنها أن هذه المعدلات لا توضح نسبة الحقيقة للجرائم حيث أن نسبة كبيرة منها لم يصل إلى علم الشرطة وهو ما يعرف بالرقم المظلم. تنظر كل من عبود السراج. (م.س) ص: 92.

(6) لقراء صديق إبراهيم مخيمر. (م.س) ص: 25 ما توكده دراسة أجريت في السودان أن أكثر من 50٪ من الجرائم التي تحصل بها لا يتم التبليغ عنها لأسباب مختلفة.

(6) لواء ماهر جمال الدين علي - جمعيات الوقاية من الجريمة. استراتيجيات جديدة للأمن الوطني بمصر. مجلس الأمن العام. العدد 124 لسنة 1989م. ص: 57، 58.

كما تعمل في مصر أيضا الجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات، وهي تقوم على معالجة مدمني المخدرات في عيادات طبية تابعة لها، وهو علاج اختياري لكل من يرغب في ذلك وقد اقبل عليه الممنون بصورة لم تكن مبهودة في ظل أنظمة العلاج الحكومية الأخرى⁽¹⁾. كما توجد في مصر جمعيات لأصدقاء الشرطة وللرعاية الاجتماعية وغيرها من الجمعيات الأخرى.

♦ وفي السودان توجد جمعيات لمكافحة المخدرات والدعارة ومنع الخمور وتناطبيها كما توجد جمعيات أخرى لرعاية الأحداث وجمعيات أصدقاء الشرطة⁽²⁾.

♦ وفي لبنان أيضا يذكر الدكتور العوجي⁽³⁾ العديد من الجمعيات الخيرية والاجتماعية لعملية الأحداث ورعايتهم بلغ عددها أكثر من 50 جمعية و 5 جمعيات للإصلاح وعشر جمعيات لخدمات اجتماعية عامة، 82 جمعية متعددة الأغراض وغيرها من الجمعيات الأخرى. وقد بذلت هذه الجمعيات عملها منذ وقت طويل حيث يعود بعضها إلى سنة 1936م.

♦ أما في الأردن فيشير الدكتور صبري الريحان⁽⁴⁾ إلى إنشاء لجنة عليا لمكافحة الجريمة عام 1988م انبثقت عنها لجان فرعية للوقاية من الانحراف، المخدرات، الانتحار، جرائم القتل، المصادات المخلّة بالمجتمع، والتوعية الإعلامية. وتضم في عضوية هذه اللجان وزراء سابقين وأساتذة جامعات وشخصيات وطنية وغلب عليها أعضاء وممثلو النوادي والمنظمات والأحياء الجماهيرية والتفانيات النابعة من الجماهير، لذا فقد بقيت جهودها إعلامية وتنقيفية ولم تنزل إلى حلبة الصراع الحقيقي، كما تم إنشاء جمعيات أخرى مثل جمعية الدفاع الاجتماعي وجميعه أصدقاء الشرطة وجمعية الوقاية من حوادث السير والمراكز الاجتماعية التطوعية ومركز الأحداث الاجتماعي التي أنشأها طلاب قسم الاجتماع بالجامعة الأردنية وجميعها تعمل في إطار الوقاية من الجريمة.

♦ وفي المغرب علمنا بوجود لجنة وطنية للوقاية من حوادث السير وجمعية لمكافحة جرائم المخدرات⁽⁵⁾.

(1) لواد د. محمد نوازي حنكة. إسهام الجمهور في مكافحة الجريمة (إس) ص: 62.
(2) اللواء صديق إبراهيم مخيمر. التنسيق بين الأجهزة الرسمية المباشرة وغير مباشرة والأجهزة غير الرسمية في مكافحة الجريمة. الندوة الطبية الثالثة بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض. ص: 8.
(3) د. مصطفى العوجي. تدريس في الطب الجنائي (إس) ص: 282، 291.
(4) د. صبري الريحان، مشاركة المواطن في العمل الطوعي الاجتماعي والوقاية من الجريمة والانحراف. الندوة العلمية الرابعة بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض. ص: 9، 10.
(5) علمت ج. من خلال برنامج الإذاعة المرئية للمملكة المغربية من خلال برنامج التوعية الذي تقدمه عن الأولى وخير عن اجتماع اللجنة التكميلية.

♦ وفي الجماهيرية كونت مؤخرًا جمعية للدفاع الاجتماعي⁽¹⁾ والجمعية العربية للوقاية من المخدرات، والجمعية الوطنية للوقاية من المخدرات، وجمعية هباء الخيرية للأيتام، وجمعية العلوم الاجتماعية وجمعية القانون الجنائي، وغيرها من الجمعيات الأخرى.

كما توجد في أغلب البلاد العربية أخرى جمعيات متنوعة يعينها منها تلك التي تهتم بالجوانب الاجتماعية والأمنية والتربوية والخدمية التي تقي المجتمع من عوامل الإجرام والانحراف.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن المؤتمر الأول للدفاع الاجتماعي ركز على أهمية إنشاء الجمعيات الخاصة برعاية الأحداث المشردين أو المرفقين للانحراف وإنشاء جمعيات أخرى لرعاية المسجونين وأسره حتى لا يزداد احتمال تورط أبنتهم في الانحراف⁽²⁾.

د - أنظمة الشرطة الشعبية والإضافة:

وهي عبارة عن فرق من المواطنين المتطوعين يتم تنظيمهم وتدريبهم وأعدادهم للقيام بأعمال معونة لأجهزة الشرطة الرسمية وعادة ما تكون هذه الخدمات تقدم نظير مقابل رمزي أو بدون مقابل أصلاً.

« ففي كل من السودان ومصر وجدت تنظيمات للشرطة الشعبية، حيث قامت هذه المنظمات وفق ضوابط ولوائح تحدد مهامها في معونة أجهزة الأمن في السودان كما تحدد أسلوب تعاونها وقيدتها وحدود اختصاصاتها حتى لا تتداخل مع غيرها من الأجهزة الأخرى أو تترك مكثف العمل الأمني. وقد لاقت هذه التجربة ترحيباً وتشجيعاً من رجال الشرطة وأفراد الجمهور، لما كان لهذه الكيانات الشعبية المساعدة من دور كبير في دعم وإنجاح جهود الشرطة في أوساط المجتمع. إلا أنه منذ اتجه الرأي مؤخرًا إلى تجميد نشاطها دون معرفة أسباب ذلك⁽³⁾.

وفي مصر يجيز قانون نظام الشرطة قيام الجمهور بدوريات أمنية مع الشرطة في الريف ويطلق على هذه الدوريات الزراعية، وفيها يخرج أفراد الجمهور الذين يتطوعون لهذا العرض مع أفراد الشرطة في الدوريات النهارية والليلية وكان يسمح لهم بحمل السلاح أثناء العمل إذا كان مرخص لهم بحمل السلاح وفق الإجراءات المنظمة لذلك.

(1) تشكلت هذه الجمعية في 21 يناير 1990م بمدينة طرابلس، وسُميت بالجمعية العربية للبيئة للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف، وتطلق نشاطها يشمل كل الجماهيرية وتهدف إلى حماية المجتمع من الانحرافات السلوكية بمختلف أشكالها والعمل على تأهيل وإصلاح السجاء والأحداث المنحرفين ووضوح وتقليد مختلف برامج وأشطة فرعية الفلاحية، كما تخصص بنشر الوعي الاجتماعي والتعريف بالجريمة وإبلاغها وتسجيل المراجع قسّي تكفل حماية المجتمع بالتعاون مع الجهات المختصة ومشاركة الجمهور وذلك بتشجيع الجهود التطوعية في كافة مجالات المساهمة. انظر النظام الأساسي للجمعية، مطابع الحل طرابلس، 1990م، ص: 4.

(2) مجلة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، الخامس بعرض المؤتمرات السنوية للدفاع الاجتماعي. (م.ص): 15.
(3) المفيد عمر أحمد لدورة، العلاقة بين الشرطة والجمهور. مجلة الأمن والحياة المصدرة عن المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض. العدد: 42 السنة الرابعة 1986. ص: 26.

وقد استطاعت الشرطة بمصر أن تسيّر عمل هذه الدوريات ولن تمدها بالمساعدات المختلفة بل أنها شجعت في كثير من الأحوال هؤلاء المتطوعين وكافتهم على ما قلنوا به من مجهود في خدمة الأمن فكان لهذا التشجيع والمكافأة في استئارة عزيمة الآخرين للإقبال على الإسهام في هذه الدوريات⁽¹⁾.

لما أنشأت الشرطة الإضافية فقد عرفت في كل من ليبيا ومصر والسعودية وكان هدفها ممثلاً للشرطة النظامية ألا وهو مساعدة أجهزة الشرطة النظامية في مهام محددة.

ففي الجماهيرية وجدت أنظمة الشرطة الإضافية عقب قيام الدولة الليبية واستقلالها لتتولى عمليات حراسة القواعد الأجنبية والمؤسسات العامة كالمصارف والمصانع والمنشآت العامة والخاصة والغابات وما إليها من أماكن وأهداف حيوية تحتاج إلى الحماية على أن تتحمل تلك الجهات رواتب ومكافآت هذه القوات، وعقب قيام الثروة في ليبيا تم ضم هذه الشرطة الإضافية إلى القوات النظامية، وبذا فلا وجود لها حالياً⁽²⁾.

أما في مصر فقد عرفت في السنوات الأخيرة هذا النوع من الشرطة الإضافية وأنت دوراً مغفداً وقامت خدمات جليلة في مجالات المرور في بعض المدن الكبرى.

وفي السعودية توجد هيئة أنشئت حديثاً تقوم بإدارة شئون ما يزيد عن (20) ألف مجاهد ممن يلحقون بالإمارات وفروعها كمندبين مسلحين للقيام بأعمال الحراسة ومطاردة المهربين وإحضار المتخاصمين إلى المحاكم وتنفيذ الأحكام خاصة في المناطق النائية وهم بذلك يشاركون في المحافظة على الأمن والنظام ويساهمون أيضاً في أعمال الحج بمساعدة رجال المرور، وفي مكافحة التهريب والتسلل عبر الحدود، وفي المراقبة عند موارد المياه لمنع التزاحم عليها، بتنظيم المسقى كما أنهم يراقبون الهيئات المكلفة بجمع الزكاة الشرعية من المزارعين وأصحاب المواشي ويساعدون رجال الأمن في تتبع أثر الجناة الهاربين إلى البراري والصحاري لما لهم من خبرة وفراسة متوارثة في هذا المجال⁽³⁾.

هـ - الخفراء والحراس الخصوصيون:

نظام عرف منذ القدم في العديد من البلاد العربية خاصة إبان عهود الأكراد وعهود الاستعمار حيث لجأ الناس وعلى نفقتهم الخاصة في العديد من تلك الأنظار إلى تأمين ممتلكاتهم بتكليف خفراء للقيام بذلك نظير أجر معلوم يقدم لهم.

ومنها انتشر واستمر العمل به. ففي مصر نجده نظام معروف يستخدم لتأمين

(1) د. محمد نبوي حنطة. إسهام الجمهور في مكافحة الجريمة (م.س): ص: 45.

(2) رائد منصور عوي. دور القادة في تطوير الشرطة في ليبيا. (م.س): ص: 39.

(3) اللواء يحيى عبد الله قطامي - الأمن بالمملكة العربية السعودية. مطبعة مصر. 1978م. ص: 138.

المناطق الريفية والثابتة حيث يتم تجنيد أعداد منهم للعمل تحت إشراف عمدة البلد لتأمين تلك المناطق وحراسة الجسور والمسدودات وفرض المنازعات الطفيفة والمخاطلة على مسرح الجريمة حتى تقوم الشرطة النظامية وقد سن لهم قانون وأخضعوا لإشراف وسيطرة الشرطة النظامية⁽¹⁾.

كما وجدت في مصر أيضا أنظمة للحراسة الخصوصية تتمثل أيضا في تعيين الأفراد والهيئات للحراسة لتأمين ممتلكاتهم وأموالهم نظير أجر محدد وقد صدر قانون عام 1970م لتنظيم هذه المهنة وخلق نوع من الرقابة والإشراف عليهم وإلزامهم بعدد أدنى من الواجبات وتأكيد معاونتهم للشرطة في أعمال الوقاية والمكافحة للجريمة وحماية الأمن والنظام العام وإشعارهم بأهمية مسئوليتهم القانونية وما يمكن أن يتعرضوا له عند الإخلال بها⁽²⁾.

وتوجد أنظمة مماثلة لهم بأغلب البلاد العربية بدون استثناء ففي المغرب نجد الحراس الخصوصيين أو الخفراء في حراسة المباني السكنية وخدمتها وكذا حراس السيارات والمسودات والممتلكات العامة والخاصة، كما نجدهم في الكويت حراس للأسواق⁽³⁾ وفي الجماهيرية صدر القانون رقم 19 لسنة 1985م بشأن تنظيم الملكية المشتركة في المباني ونص على إمكانية تعيين حراس للمبني لتأمينه والقيام بخدمته وفق شروط وضوابط محددة⁽⁴⁾. فأنظمة الحراسة الخصوصية والخفراء موجودين بكل الأنظمة العربية لتأمين وحفظ الممتلكات العامة والخاصة على السواء، حيث أن أجهزة الشرطة النظامية مسئولة عن واجب عام يتصل بحفظ الأمن والنظام العام وتأمين الأرواح، والأعراض والممتلكات وغيرها من الواجبات الأخرى للمجتمع ككل لا أن يظل رجالها وإمكاناتها لتأمين ممتلكات أفراد محددين ولذا فإنها تصبغ رقابتها وإشرافها على هؤلاء الحراس ليؤدوا أعمالهم بجدية وفاعلية ويحافظوا على أموال أصحابها ويتعاونون مع الشرطة في أعمال الوقاية والمكافحة بشتى السبل والإمكانات المتاحة.

و - أنظمة الحكم الذاتي:

أغلب البلاد العربية تأخذ في إدارتها لأجهزة الأمن بالأنظمة المركزية⁽⁵⁾، أي أن جميع السلطات المنتمية بالأمن تدار بطريقة مركزية من عاصمة الدولة وتلك الإدارات والأقسام والشعب الموجودة في الأقاليم والمقاطعات والبلدان الأخرى تتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال الأمن حسب توجيهات وزارة الداخلية

(1) اللواء د. محمد نوازي حنقة. إنهم الجمهور في مكافحة الجريمة (م-ص): 49.

(2) لواء د. محمد نوازي حنقة. إنهم الجمهور في مكافحة الجريمة. (م-ص): 48، 49.

(3) د. صلاح عبد المتعال وغريق صعل كويتي نحو تطوير العمل في فترات ومضمار الشرطة بالكويت. أكتوبر 1977م. مجلس الوزراء الكويتي. إدارة البحوث الاجتماعية والجنائية. ص: 9، 69.

(4) هذا القانون نص على تأليف جمعية من السكان ملاكي الوحدات المكونة للمدينة السكنية لإدارتها وإتمام بشؤونها وأهم النظر فيما إذا كان المبني يحتاج إلى حرس أم لا وتحديد مكافئته، وقد كلف بهذا الواجب مدير المبني أو رئيس الجمعية من حيث تعيين الحارس وإنهاء خدمته. كما ينص المادة (7) بأن على الحارس حراسة المبني ومنع الغير من دخوله إلا بأذن من أحد شاغلي المنار أو بحكم وطبقته. كما ينص مهامه وواجباته تفصيلا.

(5) ملاحم رئيسية لأنظمة الشرطة العربية. إعداد المكتب الدولي العربي للشرطة الجنائية. دمشق 1972م. ص: 3.

ومديري الأمن الذين يمثلونها في تلك الجهات، ورغم ذلك فإن مقتضيات العمل الأمني وطبيعته تتطلب نوعاً من عدم التركيز الإداري بحيث يستقطع جزءاً من تلك السلطات بحيث يتم إدارتها وتوليها من السلطات المحلية بالمحافظة أو البلدية أو الفرع البلدي عن طريق مجالس شعبية أو محلية أو إقليمية تكون كلها أو جزء منها من مواطنين منتخبين بحيث تتعاون تلك المجالس مع إدارة الشرطة المحلية في القيام ببعض المهام الأمنية ذات طابع إقليمي ولا تتعارض مع السيادة العامة للدولة وتتفق في إجراءاتها مع أحكام القانون.

في المغرب مثلاً صدر قانون في 5 شوال 1396 هـ الموافق 30 سبتمبر 1976م ينطبق بالتنظيم الجماعي للمملكة ونص في مادته رقم (144) بأن السلطات المخولة للبلديات والقواد في ميدان الشرطة الإدارية والجماعية وكذا المهام الخاصة الممندة إليهم بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها تنقل إلى رؤساء المجالس المحلية ويمارس الرؤساء تحت مراقبة الإدارة العليا سلطاتهم في مجال الشرطة الإدارية وتخاذ قرارات تنظيمية وتدابير شرطية فردية هي الأمر أو المنع أو الأذن⁽¹⁾.

كما أن دول أخرى كالجمهورية التي تحولت من النظام المركزي إلى النظام اللامركزي خاصة في المسائل التي تتعلق بالبلديات التي تمثل التنظيمات الإقليمية لتسيير العمل الإداري في الجماهيرية وتقديم الخدمات العامة عن طريقها قد أخذت بأسلوب مخالف تماماً حيث يتم تسيير مرافق العدل والأمن وكل الخدمات المرتبطة بها بواسطة لجنة شعبية للحل بكل بلدية من البلديات التي يتم تصعيدها جماهيرياً من قبل سكان تلك المنطقة ويناط بتلك اللجنة الإشراف على كل المرافق التابعة للعدل وتسييرها ولها اختصاصات عامة نبرزها فيما يلي:-

- 1 - المحافظة على الأمن ومراقبة النشاط الإجرامي ومكافحته والمحافظة على استتباب الأمن العام وحماية المواطنين وممتلكاتهم.
- 2 - تنفيذ الخطط المعتمدة في شأن الدفاع المدني والمروور.
- 3 - تنفيذ الخطط المعتمدة في تدعيم وتشجيع رجال الشرطة والأمن الشعبي المحلي للقيام بواجباتهم.
- 4 - المشاركة في اقتراح الميزانية التقديرية لتوفير الإمكانيات المادية والبشرية والفنية.
- 5 - جمع الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالنشاط الإجرامي وتبويبها وترتيبها وإحالتها إلى الجهات المختصة⁽²⁾.

(1) انظر تقرير ذلك إمام قنار. شرطة الإدارية الجماعية رسالة دبلوم السلك العالي. المدرسة الوطنية للإدارة العمومية 1981م. ص: 75.

(2) المادة (23) من قرار اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية رقم 307 لسنة 87 بشأن لائحة تنظيم البلديات.

وعلى العموم فهي تختص بالمحافظة على النظام والأمن العام بالبلدية بالتعاون مع السلطات المختصة كما تتولى حل المنازعات التي تنشأ من المواطنين بطرق ودية⁽¹⁾.

فهذه الأنظمة المحلية التي عادة ما تتأط بمجالس أو سلطات منتخبة تشكل مساهمة جماهيرية في مجال الأمن ودعمه وكثيرا ما تزدهر مثل هذه المجالس وتتعدد في البلاد الديمقراطية.

ز - شركات أو هيئات أو إدارات أمنية:

قد تحظى بعض البلاد بتنظيمات في صورة شركات أو هيئات أو إدارات عامة أو خاصة لتأمين المرافق العامة والخاصة التي تحتاج إلى خدماتها بمقابل يتفق عليه تبعا لأهمية المرافق وما يتطلبه من حراس وإمكانات ضرورية لتأمينه، وقد وجدت تطبيقات لذلك بكل من تونس والجمهورية.

« وفي تونس أفادنا الأستاذ رابع المبروك مدير الجوازات والحدود بتونس⁽²⁾ بأن هناك شركة أمنية تونسية متخصصة في توفير الحماية بمقابل لكل الجهات العامة والخاصة وأن لها تنظيماتها وتدريباتها ومزاياها كنظم الأمن الخاصة المتقدمة المتواجدة في الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية.

« كما أنشئ حديثا في الجمهورية كأحد منطلقات الأمن الذاتي قسم متخصص لتأمين المصارف والمرافق العامة التي تحتاج لذلك بمقابل يدفع للمتطوعين من رجال الأمن الشعبي الذين يتم تجنيدهم لهذا الغرض ويتم تدريبهم وصقلهم ويمارسون أعمالهم تحت إشراف رجال الشرطة لضمان الكفاية والجدية⁽³⁾.

وقد حققت هذه التجربة نجاحا كبيرا وتزايد إعداد الجهات الطالبة لهذه الخدمة وبالتالي تزايد أعداد المتطوعين العاملين بهذه المرافق ومنطوي التعرض لها بصفة أكثر وضوحا في القسم الثالث عند التحدث عن تجربة الجماهيرية في مجالات المساهمة.

2 - على الصعيد القومي:

تبذل جهود مشتركة وموحدة بالتعاون بين كافة البلاد العربية الأعضاء في الجامعة العربية منذ تكون تلك الرابطة القومية للاتقاء وتداولس المشكلات الأمنية والاجتماعية وغيرها من الميادين الأخرى على مختلف المستويات بصفة دورية. مستمرة تارة على صعيد الوزراء المختصين في الحقل والداخلية وتارة أخرى لمديري الإدارات والهيئات المختصين وعادة ما تسبقها اجتماعات المستشارين والمتخصصين تمهيدا لتلك الاجتماعات

(1) خليفة الشقوي علي. الإدارة الشعبية في ليبيا. رسالة دبلوم السلك الثالث. المدرسة الوطنية للإدارة العمومية العام الدراسي 87 - 88م. ص: 151.

(2) التقيت بالمذكور في اجتماعات مديري الجوازات التي عقدت بتونس خلال سنتي 1985، 1987م والتي شاركت فيها ضمن وفد الجماهيرية المشارك في هذا الاجتماع في إطار جامعة الدول العربية.

(3) انظر المذكرة المعروضة على المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها الثاني لعام 1399هـ الموافق 1990م بشأن تقديم الخدمة الأمنية بمقابل. ص: 2.

ومن أهم تلك الجهود مؤتمرات الدفاع الاجتماعي والاستراتيجية الأمنية العربية التي أرسيت العديد من المبادئ والتوصيات التي تدعم المساهمة الجماهيرية وتدعو للدول العربية للأخذ بها للقوائد الجمية التي تتحقق بتطبيقها نجملها فيما يلي:-

أولاً: المؤتمرات العربية للدفاع الاجتماعي:

عقب اعتماد مفهوم عربي للدفاع الاجتماعي واعتزام الدول العربية وضع تلك القواعد النظرية موضع التنفيذ. فلقد دأبت منذ عام 1970م على عقد مؤتمر سنوي للدفاع الاجتماعي تتولى فيه دراسة جنب أو أكثر من جوانب الدفاع الاجتماعي تجاه الجريمة والانحراف بغرض حماية المجتمع من هذه الظواهر السلبية وتحصين افراده من كل الأسباب والعوامل المؤدية لذلك مع القيام بإجراءات الرعاية للمحكومين والمسنجونين والمنحرفين والمفرج عنهم قبل وبعد محاكمتهم لإمكانية دراسة وضعيتهم ومعالجتهم وإعادتهم إلى مجتمعاتهم وهم أكثر تأهيلاً وإصلاحاً.

وقد تم تناول عدة موضوعات أساسية تهم الظاهرة الإجرامية ومسبباتها وسبل الوقاية وطرق المكافحة والأجهزة القائمة على ذلك سواء كانت أجهزة عدلية أو شرطية أو اجتماعية كما تم إبراز دور الجمهور والمنظمات الشعبية في أعمال الوقاية والمكافحة كبديل للضوابط الرسمية التي بدت وكأنها عديمة الجدوى دون هذا الدعم وتلك المساعدة. فحينما تتكاتف الجهود الشعبية والرسمية لمواجهة الإجرام والانحراف فمن المؤكد بأن النتائج ستكون إيجابية والمعدلات الإجرامية ستخفض حتماً⁽¹⁾.

ونظراً لأهمية تلك الأدوار والمساهمات الجماهيرية فقد تم تناول تلك المساهمات، التعريف بها مع تحديد جوانبها الرئيسية ومبادئها العملية ونتائجها في المؤتمرين الأول والثاني مع استمرار التأكيد عليها ودعمها في المؤتمرات التي تلتها، وسنبرز أهم التوصيات التي صدرت بهذا الخصوص في جوانب الوقاية والمكافحة.

1 - توصيات المؤتمر الأول للدفاع الاجتماعي الذي عقد ما بين 4-9 إبريل 1970م بالكويت تتمثل في:-

1 - إنه بالرغم من الأهمية المعقودة للقانون في الوقاية من الجريمة والانحراف فإن المؤتمر لا يعتبره السبيل الوحيد في هذا المجال، ذلك أن الدين والنقائيد و لئامسك الأسري والعلاقات القائمة في المجتمع العربي. كل ذلك يعتبر عسراً أساسياً من عناصر الوقاية من الجريمة والانحراف كما أن نوعية الجمهور بمفهوم الجريمة أمر لازم لجعلهم يلتزمون بأحكام القانون بينة والقناع لأن فيه حمايتهم ورعايتهم وبالتالي التعاون والمساعدة لتطبيق أحكامه بالتبليغ على الإجرام.

2 - لما كانت فئة الأحداث والشباب وفئة العمال المتعطلين هي أكثر الفئات عرضة للانحراف يري المؤتمر ضرورة أن يتم الاهتمام بهم ورعايتهم عن طريق

(1) التقرير المقدم للمؤتمر الخامس للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعالجة المذنبين (دس) ص: 85.

الجهات المختصة بتوفير فرص العمل والرعاية والترفيه والتوجيه السليم.

3 - الاهتمام بدور الأسرة والمدرسة لتربية النشء وتوعيته دينياً وأخلاقياً وضرورة أن تتضمن برامج التعليم توجيهها دينياً وتوضيحاً لمفهوم الجريمة وخطرها الاجتماعي على الفرد والجماعة.

4 - الاهتمام بإصدار القوانين التي تتمشى مع المجتمع وأهدافه وفيه وتقليده وتوعية الناس بها ونشرها ليعلم بها الجميع فعلاً ويلتزمون بأحكامها⁽¹⁾.

ب - توصيات المؤتمر الثاني للدفاع الاجتماعي الذي عقد في الفترة من 11 - 15 أكتوبر 1971م بطرابلس ليبيا ونجملها فيما يلي:-

1 - من حق الجمهور بل من واجبه- أن يسهم في منع الجريمة والوقاية منها، وذلك دفاعاً عن المجتمع الذي يعيش فيه وحماية له من عوامل الانحراف واستثماراً لجهوده في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2 - يمكن للجمهور بإفراده وجماعته المختلفة أن يسهم في منع الجريمة والوقاية منها بالتعاون مع أجهزة الدولة المختلفة على أن يتم هذا التعاون في إطار الميادين الاجتماعية والجنائية للدولة.

3 - يستطيع أن يقوم الجمهور بجهود ناجحة لمنع الجريمة، وذلك من خلال معاونة الشرطة في أداء مهامها وأداء دوره في التبليغ عن الجرائم والشهادة فيها. كما يمكن الاستعانة به في تنفيذ العقوبة أو التدابير الوقائية بخاصة الاختيار القضائي، وذلك بالتطوع للإشراف على المحكوم عليهم ورعايتهم.

«التأكيد على قيام الجمهور بجهود ناجحة في الوقاية من الجريمة بتربية النشء وترسيخ القيم في ضميره وتوفير العلم الكافي بالقانون الجنائي للجماهير الناس عن طريق وسائل الإعلام وتوعيتهم من خطر الجريمة وتعميق كراهيتهم لها وتشجيع قيام الجمعيات أو الاتحادات الخاصة بالوقاية من الجريمة».

«إثارة اهتمام الجمهور بالهدف الإصلاحى للعقوبة. بما في ذلك إنشاء جمعيات أهلية لإصلاح المساجين ورعايتهم وجمعيات لرعاية الأحداث تضم أفراد من المجتمعات المحلية والهيئات والمنظمات التي تعنى بمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين».

«توفير الإمكانيات والدعم اللا محدود من قبل الدولة بكافة أجهزتها لإنجاح برامج المساهمة الجماهيرية وتذليل كل الصعوبات أمامها لدفعها إلى مواقع متقدمة في هذا المضمار».

«اعتماد أسلوب البحث العلمي لدراسة كل خطوات وتطبيقات المساهمة الجماهيرية بكافة أبعادها وجوانبها لتحديد إيجابياتها وسلبياتها لدعم الأولى

(1) انظر المجلة العربية للدفاع الاجتماعي الخاصة بالمؤتمرات العربية للدفاع الاجتماعي، ص: 20، 21.

وتلأفي الثانية بدلا من التخطيط العشوائي الذي لا يأتي بنتيجة إيجابية في هذه الميادين.

• توفير الإمكانات والبيئات عن الجرائم وسبل مكافحتها وعلى الأخص الإحصائيات لتحديد معدلاتها وإجراء الدراسات الصليمة عنها.

• البحث والدراسة للشرعية الإسلامية والاستقاء من نبعها الذي لا ينضب في مجال المساهمة الجماهيرية في كافة الجوانب المتصلة بالوقاية والمكافحة⁽¹⁾.

يضاف إلى ما تقدم ما ورد في الاستراتيجية⁽²⁾ العربية الأمنية من حث وتشجيع على المساهمة الجماهيرية وما تتطلبه من توعية وتثقيف وتعليم للجمهور ورجل الشرطة على السواء للتعاون فيما بينهم لخلق أجواء من الثقة والاحترام والدعم والمساندة المتبادلة التي سيكون لها بطبيعة الحال تأثير فعال في مواجهة عوامل الإجرام والانحراف. ومما تقدم يمكن أن نخرج باستنتاجات عامة نجعلها فيما يلي:-

1 - انطباع عام وأولي يبرز من خلال الإطلاع على المساهمات البسيطة في مجالات الأمن من قبل الجماهير العربية، ويعود ذلك إلى أن معظم البلاد العربية بدون استثناء تحافظ وتمسك بقوة بمهام الجيش والشرطة في يد الدولة بمؤسساتها المختلفة ولا تسمح كقاعدة عامة بتسليم هذا الواجب إلى المواطنين المتطوعين، وإن سمحت فيكون جزئيا وفي أضيق نطاق كالمعاونة في القيام ببعض الأعمال الثانوية كالدوريات المشتركة والمساعدة في الاحتفالات وأعمال الدفاع المدني والإنقاذ وحراسة الأسواق والمنشآت العامة وبخاصة بواسطة خفراء، ناهيك عن أعمال التبليغ عن الجرائم وأداء الشهادة، والقبض على المجرم المتلبس بجناية أو جنحة.

2 - رغم تبني البلاد العربية لمبادئ الدفاع الاجتماعي وعقد العديد من المؤتمرات لإمكانيات التطبيق الفعلي لتلك الأسس النظرية واعتماد المساهمة الجماهيرية كبديل للضوابط التقليدية ودعم للضوابط الرسمية التي على رأسها القانون التي لم تعد تكفي لتأمين المجتمعات العربية. فإن البرامج والإستراتيجيات العربية -إذا ما استثنينا الجماهيرية كما سنري- لا ترقى إلى مستوى تلك النماذج المتطورة التي قدمها كل من النموذجين الغربي والاشتراكي.

3 - عدم وجود دراسات وأبحاث عربية كافية في مجالات الجريمة ومكافحتها تعرف بالإجرام والانحراف وتوضع أخطره في مواجهة الفرد والمجتمع على السواء وتبين أساليب كفيلة بمعالجتها وتطرح المساهمة الجماهيرية كأحد هذه الحلول الرئيسية لهذه المشاكل. ولذا لا بد من اعتماد الندوات والمحاضرات والحلقات الدراسية باستمرار للتشجيع على هذه الجوانب وإبراز تجاربنا في هذا المضمار.

(1) توصيات المؤتمر الثاني للدفاع الاجتماعي. المجلة العربية للدفاع الاجتماعي. ص: 36 - 38.

(2) الإستراتيجية العربية الأمنية. قررها مجلس وزراء الداخلية العرب في 1983/12/7م. وقد تم تعزيز هذا الجانب كصيلا في مقدمة القسم الثاني عند بيان أهمية التوصيات الإقليمية والقومية الدولية بشأن المساهمة.

4 - عدم الإطلاع على تجارب الأمم الأخرى في مجال المساهمة لدراسنها وإمكانات الاستفادة منها في بلدنا، بل وحتى على مستوى البلاد العربية ذاتها لا يتم تبادل الخبرات والتجارب بشكل جيد ومقبول. فكل دولة منطلقة على نفسها خاصة في مجالات الأمن.

فمثلاً مصر تعتبر رائدة في مجالات المساهمة من حيث الاستعانة بالشرطة الإضافية والخبراء والحراس الخصوصيين وتكوين العديد من الجمعيات التي تعمل للوقاية في مجالات عدة ويقوم علمائها بأبحاث عديدة في إطار المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية فما المانع من أن نستفيد من تلك الخبرات ونبتذل الآراء ونعمل على تطبيق الجيد منها والذي يلائم أوضاع كل دولة من دولنا.

5 - لم يتم استغلال الإمكانيات والطاقات المتوفرة النابعة من تراثنا وقيمنا الإسلامية وطبيعة تكوين شعبنا العربية التي من خصائصها حب الغير والتعاون والتكافل فما أسرعها للتلبية النداء إذا ما وفقت الجهات الرسمية المختصة في نوعيتها وتنقيتها وتعليمها كيفية القيام بدورها الهام والحيوي لانقاذ المجتمع من أخطار الجريمة والاعتراف⁽¹⁾.

6 - عدم مشاركة عدة قطاعات هامة وذات صلة بالمساهمة كالإعلام والمساجد والمدارس والمنظمات والجمعيات السياسية والحزبية والمؤتمرات الشعبية وما إليها في برامج التوعية والتعريض الوعي المستمر لهذا الواجب واتخاذها موقفاً سليماً كانت له تأثيراته وانكسارته على البرنامج ككل.

7 - ضعف الروابط الأسرية والعائلية نتيجة التفسير الاجتماعي الذي شهدته المجتمعات العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، مما جعل الانحراف والإجرام يزداد ويتطور يوماً بعد يوم ونحن لا نشعر بذلك ولا نقوم بما يجب القيام لمواجهة ذلك.

8 - عدم اعتماد سياسات التخطيط المتكامل الذي تشارك فيه كل القطاعات والجهات ذات العلاقة بحيث يتم فيها دراسة مسببات الإجرام وجذوره الحقيقية المتمثلة في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وعدم إقامة الفرص المتساوية للجميع في التعليم والإسكان والعمل والإنتاج على قدم سواء نجم عنه فقر وجهل وبطالة وإجرام وانحرافاً ظلت معدلاته تزداد ونحن نحاول فهم المشكلة دون اتخاذ إجراءات علمية لإيقاف تلك الأسباب.

9 - عدم المشاركة بفاعلية وإيجابية في المؤتمرات الدولية والعربية والإقليمية والملتقيات والندوات العلمية مما جعلنا لا نستفيد بصورة جدية من نتائج تلك الأبحاث والدراسات الدولية الهامة التي تعد في مجالات الوقاية من الجريمة وسبل مكافحتها اعتماداً على الأدوات الشعبية في هذا الشأن.

(1) د. محمد نيازي حنطة. إسهام الجمهور في مكافحة الجريمة (م.س). 1: 52.

إذا كل هذا هو حال المعاهمة وبرامجها في المجتمعات الحديثة وفق العرض الذي قدمته في النماذج الغربي والاشتراكي والعربي فما ستقدمه لنا تجربة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في هذا الخصوص؟ هذا ما سنعرض له في القسم الثالث من بحثنا هذا بإذن الله تعالى.

القسم الثالث

أنظمة المساهمة الجماهيرية في ليبيا

الفصل الأول: المساهمة الجماهيرية في ليبيا بين الماضي والحاضر.

الفصل الثاني: المنطلقات الأولية لأنظمة الأمن الشعبي المحلي.

الفصل الثالث: نظام الأمن الشعبي المحلي في إطار التنظيم القانوني.

الفصل الرابع: نظام الأمن الشعبي المحلي في إطاره التطبيقي على أرض الواقع.

القسم الثالث

تمهيد:

نأتي الآن لننتحدث عن التجربة الليبية في مجالات المساهمة الجماهيرية عبر ميادين الأمن المختلفة ونتعرف عن قرب على خصوصيتها وفرادها وبالتالي لنلاحظ الفروق الجوهرية التي تميزها عن غيرها من تجارب الدول الأخرى خاصة تلك النماذج الثلاثة التي لشرنا إليها والتي أبرزنا فيها سمات ومقومات كل نموذج على حدة.

ففكرة المساهمة الجماهيرية في ليبيا قديمة قدم الحضارات الإنسانية وهي المنطلق لتحقيق أمن الإنسان في الماضي⁽¹⁾. كما أنها أصبحت ضرورية في العصر الحديث تبعاً للمموليات المتحدة التي لقيت على عاتق رجال الأمن والتي جعلتهم يقومون بخدمات ووظائف اجتماعية وإدارية تستغرق جل وقتهم⁽²⁾. ولم يبق للقيام بالواجبات المتصلة بالرقابة من الجريمة ومكافحتها سوى جزء ضئيل، ناهيك عن نقص القوة الممومة والإمكانيات المادية والوسائل الفنية فإسناد تلك الإمكانيات المتاحة للأجهزة الأمنية في الدول المتقدمة.

لذا فقد شهدت ليبيا كغيرها من البلدان الأخرى أطواراً من المساهمة الأهلية في كافة مراحلها التاريخية القديمة والوسطية والحديثة والتي منعرض لها بصفة عابرة حيث تطرقنا لذلك في إطار البلاد العربية، مع شيء من التفصيل عن التطبيقات الحديثة التي عايشتها بلادنا منذ الاستقلال، خاصة التطبيقات الأخيرة التي بدلت منذ إعلان سلطة الشعب في 2 مارس 1977م والمتصلة في برامج الأمن الشعبي بالمحلات والأحياء السكنية وبرامج الأمن الشعبي بالمحلات والأحياء السكنية وبرامج الأمن الذاتي بالمنشآت الاقتصادية والمرافق العامة والتي استمر تطبيقها حتى الآن بالرغم من صدور قانون الأمن الشعبي المحلي رقم 18 لسنة 1985م ولائحته التنفيذية اللذين أكدوا على استمرارية المشاركة الجماهيرية بشئى صورها وأساليبها مع تنظيم أطر ممارستها وتوسيع منطقتها حتى شملت كافة المهام الأمنية بغية الحلول التدريجي محل الأجهزة الأمنية الرسمية التقليدية وفقاً للمقولة الثورية: «إن الأجهزة الدفاعية والأمنية وما في حكمها تبقى ضرورياً تحت تسلط الشعب عليها... رغم عدم انتمائها للمجتمع الجماهيري إلى أن يحل محلها حل شعبي ينهي إمكان وجودها تلقائياً من خلال الجبهة الثورية التي تحرك اللجان الثورية ديناميكيته لاستخراج القانون الثوري للحل»⁽³⁾.

(1) د. عبد الحليم البرغوثي، الفكر الخبيث (م.س.)، ص: 383.

(2) د. مصطفى العوي، دروس في العلم الجنائي (م.س.)، ص: 510.

(3) انظر نص البيان الثوري الملحق الثالث لجانب الثورة المنظم بجمعية قار بونس / بنغازي في الفترة 2، 3 فبراير 1980م. كتاب اللجان الثورية - من مكتبة الفكر الجماهيري رقم 13، منشورات المركز العلمي لدراسات ولجان الكتاب الأخضر ط1 لسنة 1985م، ص 148.
د. أبو العوي، الطريق إلى الشعب المنشورات المركز العلمي لدراسات ولجان الكتاب الأخضر. ط 1987م، ص: 41.

وتبعاً لما تقدم، فإننا حين نتناول تجربة الجماهيرية في مجال المساهمة في ميادين الأمن المختلفة وجب علينا أن نميز بين ثلاث مراحل وهي:

الأولى: تمثل محاولات أولية عبر مراحل التاريخ المختلفة.

الثانية: تطبيق أنظمة الأمن الشعبي والأمن الذاتي.

الثالثة: تطبيق نظام الأمن الشعبي المحلي وفق أحكام القانون واللائحة المنظمين لذلك، مع التعرّيج على التجربة المطبقة على أرض الواقع من حيث إمكانياتها وحماصتها وسماتها والواجبات المناطة بالمتطوعين وصلتها بأنظمة الشرطة النظامية مع التعرض لأحكام القانون واللائحة لتحديد أهم الجوانب والعناصر الرئيسية التي تنظم تلك المهام مسترشدين لما تقدم من معلومات بالإحصائيات ونتائج الاستبيان الذي أجري بالخصوص لاستطلاع الرأي العام المحكّك بهذه التجربة وتلك التطبيقات لمعرفة ما يلقى عليها من آمال وما يبديه من تحفظات على عمليات التطبيق والممارسة.

ونختتم بحثنا بالتقييم العام للتجربة عبر نتائج البحث التي نتوصل إليها ومقترحاتنا التي استنتجناها من رحلتنا عبر هذا الموضوع ووفق معاشتنا اليومية للتجربة يوماً بيوم من خلال عملنا ب جهاز الشرطة في الجماهيرية واستقراء آراء ووجهات نظر العينات التي اخترناها للمشاركة في هذا الاستبيان.

ولذا فإن هذا القسم سنتولى عرضه وفق الترتيب التالي:

الفصل الأول: المساهمة الجماهيرية في ليبيا بين الماضي والحاضر.

الفصل الثاني: المنطلقات الأولية لنظام الأمن الشعبي المحلي في ليبيا. «نظام الأمن الشعبي بالمحلات والأحياء السكنية، نظام الأمن الذاتي بالمنشآت والمرافق العامة».

الفصل الثالث: نظام الأمن الشعبي المحلي في إطار التنظيم القانوني.

الفصل الرابع: نظام الأمن الشعبي المحلي في إطاره التطبيقي على أرض الواقع. «بحث وتقييم للوضعية الحالية لنظام الأمن الشعبي المحلي».

ونختتم البحث بنتائج وتوصيات عامة.

الفصل الأول

المعاهدة الجماهيرية في ليبيا بين الماضي والحاضر

إن المتتبع لتاريخ ليبيا منذ أقدم العصور وحتى عصرنا هذا يجد عبر مراحل التاريخ المختلفة -القديمة والحديثة- إنه عندما تميز أجهزة الأمن عن القيام بمهامها الأمنية لمسبب أو لآخر فإن الجماهير تنهض للقيام بهذا الواجب سواء لمساعدة تلك السلطات في حالات ضعفها أو بمفردها إذا لزم الأمر في حالات أخرى.

وفي العصور القديمة رأينا ذلك مجسداً في التنظيمات الأسرية والمشاربية والقبيلة حين كان رب الأسرة أو رئيس العشيرة أو شيخ القبيلة يختار العناصر القوية القادرة على تحمل الأعباء الأمنية وعلى تنفيذ تعليماته وحماية جماعته فيولها هذه المسؤوليات تحت إشرافه المباشر. وفي عهود الإغريق والفينيقيين والرومان، فإنه عادة ما تهتم سلطات تلك الدول بمسئولية الأمن في المدن والأصوار الهامة وما جنورها من قرى وتترك ما عداها فيتولى السكان الأصليون المقيمين في تلك المناطق الذاتية القيام بهذه المهمة بأنفسهم. كما وجد أنه قد يكلف بحفظ الأمن في القرى مجلس يتكون من أعيانها وكبار رجالاتها حيث يتولون ذلك في إطار اهتماماتهم بتحصين أمورهم الداخلية⁽¹⁾.

وعقب الفتح الإسلامي وقيام الدولة العربية الكبرى استقرت الأمور وانتظم الأمن وعاشت الناس في ظل هذا الدين الجديد في طمأنينة واستقرار⁽²⁾.

وما لى كثرت الأطماع وتكالب الحكام على السلطة عقب ضعف الدولة العربية وانقسامها إلى دول وممالك صغيرة شاء كل وال على ولاية أو مصر من الأمصار أن يستقل بها ويصبح أميراً عليها طول حياته ويخلفها من بعده لأولاده. ولذا فلقد كثرت الاضطرابات والقتال والفتن والحروب المتتالية بين هؤلاء الطامعين ونجم عن ذلك انصرام حبل الأمن والاستقرار. ومما نقل عن حالة طرابلس آنذاك: «لن طرابلس توالى عليها الفتن في التاريخ القديم، لما تكاد ثورة تنتهي فيها حتى تقوم أخرى ودامت على هذا الحال مئات السنين، فكان السكان في طرابلس يحشون حياة مضطربة توارثها الأبناء على الآباء وورثها الآباء عن الأجداد، لا أمن على الحياة ولا أمل في إدخال رزق لو تمية مال وقد عانت المدينة أكبر قسط من الاضطرابات»⁽³⁾.

وحاصل ما تقدم أنه في مواجهة هذه الاضطرابات والإغارات والفتن تجد الأهالي مجبرين في غالب الأحيان على الاعتماد على أنفسهم في القيام بمهمة تأمين لرواحهم

(1) د. عبد الطيف البرغوثي. تاريخ اللي (م.ج) ص: 383.

(2) ابن خلدون. تاريخه. بركة قديم (م.ج) ص: 142.

(3) الطاهر الزوي. تاريخ فتح العربي في ليبيا (م.ج) ص: 141.

وأعراضهم وممتلكاتهم وقد سلكوا في سبيل تحقيق ذلك عدة مناهي:

الأول: تكوين فرقة حماية شعبية من أفراد المدينة أو القرية أو المحلة نفسها ليتولوا بالتناوب فيما بينهم مهمة السمس وحراسة المدينة وضواحيها وحمايتها من اللصوص ومن ذلك أن منطقة «زويلة» إحدى مدن الجنوب كان لها نظام حراسة معكم. حيث كان رجالها يتناوبون الحراسة فمن كانت عليه التوبة شد حزمة كبيرة من الجريد على دابة بحيث يمس سطحها الأرض ودلر بها حول المدينة. وفي الصباح يخرج هو ومن معه من أعوان يتفقدون المدينة، فإن رلوا لثرا تتبعوه حتى يدركوه أينما كان سواء كان لصا أو عبدا أو أمة أو بعيرا⁽¹⁾.

الثاني: تكليف بعض الأعراب من بادية النواخل والمرترقة لحماية المدينة مقابل جعل مقر لهم يدفع من خراج المدينة نظير قيامهم بواجباتهم الأمنية هذه، وبلغ من حرصهم على أمن المدينة أنهم شكلوا خطا أمنيا أوليا لحماية القرى والنواحي المحاذية للمدينة لأن في ذلك حماية للمدينة نفسها. ومن ذلك تكليف الأعراب المجربون «هم فرع من قبيلة هول» بمهمة الحماية وحراسة مدينة زنزور «جنزور» لكي يكفوا فساد الأعراب ويصدونهم عن ثمر البلاد وأشجارها وخيراتها⁽²⁾.

الثالث: الالتجاء إلى المناطق الجبلية والتحصن فيها حتى تخمد الفتن والاضطرابات ليعودوا مجددا إلى موطنهم بعد أن خسروا الكثير من أموالهم وممتلكاتهم وكانوا في تلك الفترة يتولون أمورهم الأمنية بأنفسهم.

وعاشت البلاد نص الوضع المتدهور، بل أسوأ منه في أواخر أيام الدولة العثمانية نتيجة سيطرة قوى الجيش الإنكشاري على مقاليد الأمور والصراع والتناحر بين قائده من أجل قيادة الآيالة وحكمها وتحديد مناطق النفوذ لكل منهم وقد استغل الجند والأوباش واللصوص ذلك فأنهالوا على الأهالي نهبا وسلبا وقتلا وانتهاكا للحرمان وعاثوا في الأرض فسادا حتى ضاقت الأرض بهم ذرعا وقامت العديد من الشكاوى فلم تلق أي عناية أو اهتمام لاتقماس ولاية البلاد وحكمها في المذات والتمهوات. فما كان من الأهالي إلا أن نظموا أنفسهم وسيطروا على المناطق الداخلية من البلاد وأقاموا فيها وأنشأوا وحدات مدنية تولت مسؤولية الأمن.

وبإبان عهود الاستعمار الإيطالي والبريطاني، فإن قوى المستعمر لم تدع مجالاً للقيام بهذا الواجب من قبل المواطنين حيث كانت قواتها العسكرية هي المسيطرة على المدن الهامة والقرى الواقعة على طول الشريط الساحلي الليبي الطويل. أما المناطق الريفية

(1) د. عبد الطيف البرغوثي، التاريخ الليبي، (م)، ص: 259، شارل فيرو، الحوادث القبية، (م)، 3: 712.
(2) د. عبد الطيف البرغوثي، التاريخ الليبي، (م)، ص: 389، شارل فيرو، الحوادث القبية، 3: 712. وكان سكان طرابلس يشرعون لسلحتهم للدفاع عن أنفسهم ضد اللصوص والتهابين. لقد طلع بهم الكيل من كثرة اغتصاب هولاء لأرزاقهم ولوقاهم.

الفصل الأول: المساهمة الجماهيرية في ليبيا بين الماضي والحاضر

والصحرالية التي يسيطر عليها المجاهدون فقد تولى قادة الجهاد⁽¹⁾ وشيوخ القبائل تأمين مناطقهم وحفظها وتوفير الأمن فيها تبعا لأنظمة وأعراف قبلية.

وفي العصر الحديث عقب استقلال البلاد من نير الاستعمار عام 1951م وقيام النظام الملكي شهدت ليبيا استمرارية بعض الصور الأمنية وشبه الأمنية التي تقوم على مساهمات أهلية في توفير الأمن والاستقرار سواء في صورة تحمل لشئرك لهذه المسؤولية أو بتقديم مقابل رمزي لبعض الأفراد الذين يتولون القيام بهذه المهام مع اختلاف وتباين هذه الصور وتلك للنماذج جسطها تتميز فيما بينها ولو أن الهدف منها واحد في النهاية ألا وهو تأمين الناس من الأخطار وتحقيق شيء من الأمن والهدوء والطمأنينة.

فاستقلال البلاد واستلامها لمقرراتها لم يمنع قيام تنظيمات أمنية مساعدة لأجهزة الشرطة، وذلك للأسباب التالية:

أ - اتساع رقعة البلاد وتنقسمها إلى ولايات متباعدة نوعاً ما، وتركز السلطة في المناطق الهامة تركزة أمر المناطق الداخلية الثانية للزعماء المحليين.

ب - ضعف قدرات الدولة وقلة إمكانياتها المادية والمالية لم يمكنها من فرض سيطرتها على كل الأرجاء، معتمدة على ولاء التنظيمات القبلية الداخلية لنظام الحكم المبادئ.

ج - الأجواء الأخلاقية والأمنية السائدة داخل المجتمع العربي الليبي النابعة من طبيعته وتكوينه البدوي تفرض نوعاً من الترابط والانتظام والالتزام الذاتي القائم على أسس أخلاقية ودينية تجعل مكررات الأمن ومسببات الاضطراب وعوامل الإضرار والاحتراف بعيدة عن المجتمع، وإن وقعت فإن الجميع يتكاتفون لمواجهتها.

ومن أبرز تلك الصور الأمنية التي وجدت آنذاك أنظمة الحراسة الليبية بالأسواق والمعاملات وأنظمة الخفارة والحراسة الخصوصية ونظام الشرطة الإضافية القائمة بمواظرة الشرطة النظامية وسننولي توضيح كل منها بشيء من الإيجاز.

1 - الشرطة الإضافية:

فرق يتم تجنيدها لتحقيق حماية أهداف محددة وتقديم خدمات أمنية يتم استيفائها من الجهات المستفيدة من تلك الخدمة، وقد كانت تعد بشكل سريع وتتلقى تدريبات بسيطة عن كيفية استعمال السلاح وأداء الحراسة على المرافق الذي تكلف به وقد سخرت هذه الفرق لحماية القواعد الأجنبية الجاثمة على أرض الوطن آنذاك⁽²⁾.

2 - نظم الحراسة الليلية للأسواق والمعاملات والأحياء التجارية:

علمنا من العديد من زملائنا من ضباط الشرطة القدامى الذين عاشوا بدليات ظهور

(1) أمثال المجاهد الكبير عمر المختار في منطقة الجبل الأخضر، والمجاهد رمضان السويطي في المنطقة الوسطى مدينة مصراتة وما جاورها والمجاهد عبد القوي بالغير باولمي ترهونة، وبلي ولید، وفي غيرها من المناطق الليبية الأخرى. قام بها غيرهم من المجاهدين الصوريين.

(2) رائد منصور أحمد عون. دور القيادة في تطوير جهاز الشرطة في ج. ع. ل. د. (م.س): 39.

الشرطة إبان عهود الإدارة البريطانية والاستقلال بأن العديد من الأسواق والمحلات خلال تلك الفترة كانت توجر من المواطنين من يتولى تأمين مساكنهم وحوانيتهم ومخازنهم أثناء الليل وعلى سبيل المثال في الفترة من 1952 إلى عام 1960م كان في محلة ميزان من يتولى تأمين تلك المحلة بمساكنها وحوانيتها وأحيائها السكنية وكان الأهالي تارة يقومون بذلك بأنفسهم بالتناوب فيما بين القادرين منهم وتارة أخرى يستعينون بمن يقوم بذلك نظير أجر معلوم عن كل بيت أو متجر.

وقد عايشت شخصياً أيام دراستي الابتدائية أثناء مرافقتي لوالدي في تجارته أن أصحاب المتاجر والأكوخ التي كانت مختصة ببيع الخضراوات والمواد الغذائية وما إليها بمنعطفة باب بن غشير بطرابلس. أن هناك من المواطنين من يتولى حماية وتأمين تلك الدكاكين والأكوخ من السرقات مقابل جُل يدفعه كل صاحب دكان من هؤلاء. وقد كان الدفع يتم أسبوعياً أو شهرياً.

3 - نظام الخفراء والحراس الخصوصيين:

دأبت العديد من المشروعات والمصانع والمنشآت والمرافق العامة والخاصة في ليبيا على الاستعانة بخفراء أو حراس خصوصيين لتأمين مستودعاتهم ومقارهم ومخازنهم طيلة اليوم وخاصة في الفترة الليلية، وعادة ما يختار هؤلاء من كبار السن نوعاً ما- ويتم إخطار مراكز الشرطة بهم للمرور عليهم من حين لآخر من قبل دوريات الشرطة للتأكد من تواجدهم وقيامهم بواجباتهم على أحسن وجه وتلقي أي تليفات أو شكاوى أو معلومات بشأن المشبوهين أو المجرمين أو أية أخطار أخرى قد يتعرض لها المكان المحروس، وكثيراً ما يتم تزويد هؤلاء الخفراء بهاتف لإمكانية الاتصال بالشرطة عند مواجهة أي خطر أو موقف يستدعي ذلك.

4 - شبوخ القبائل ومختاري المحلات:

كان للزعما المحليين وشيوخ القبائل تأثير كبير على الأهالي. حيث كانوا يحظون بقدر كبير واعتبار خاص مكنهم من فرض نوع من الهدوء والاستقرار في مناطقهم والتدخل للفصل في المنازعات التي تنور بين أبناء القبيلة الواحدة تمشياً مع أوامر القرابة والدم وتلك التي تنور بين أبناء عدة قبائل تبعاً لقواعد الجوار والتعايش بين أهل الإقليم الواحد، ونجد أشخاصاً معروفين على نطاق واسع ومشهورين بتدخلهم في فض المنازعات الأهلية والقبلية ويتم الرجوع إليهم في الخصومات والمنازعات الكبرى وحلولهم تعد مقبولة من قبل الجميع ولا يستطيع أي كان مخالفتها.

وقد أعطى القانون مختاري المحلات وشيوخ القبائل اختصاصات مأموري الضبط القضائي من حيث ممارسة القبض على الجاني المتلبس والمحافظة على مسرح الجريمة وجمع الاستدلالات وسماع أقوال الشهود... الخ، وغير ذلك من الإجراءات

الأخرى لحين حضور رجال السلطة العامة⁽¹⁾.

بل وكانت تكون من رعاء وشيوخ هذه القبائل تحالفات شكلت نقاط لتأمين لمسافرين بين المدن الهامة من قطاع الطرق. ففي منطقة التوغار وقصر بن عسير يتم تحقيق الأمن ذاتيا، وكانت تعتبر أماكن لاستراحة هؤلاء بعد رحلتهم الطويلة من جنوب البلاد متجهين إلى المدن الساحلية لأجل التجارة واقتناء حوائجهم.

وبالتأكيد يوجد العديد منها في مختلف مناطق الجماهيرية التي اعتمدت على أنظمة العمارة والحماية الذاتية للأهالي في مواجهة موجات السلب والنهب والتعدي التي كانت متوقعة في البدايات الأولى لتكوين الدولة واستقلالها وضعف إمكانيات السيطرة لديها.

5 - أنظمة المساهمة في مجالات الأمن التي حددها القانون:

ففي نصوص قانون الإجراءات الجنائية نجد ما يؤكد على ضرورة قيام المواطن بأدوار إيجابية في مكافحة الجريمة تتمثل في القيام بالتبليغ عن الجرائم والقبض على المجرم المتلبس بجناية أو جنحة وتسليمه إلى أقرب رجل من رجال السلطة العامة، كما يمكن أن يطلب من الجمهور مساعدة رجل الشرطة في أداء واجباته متى ما احتاج ذلك، كما وأنه مكلف بالدفاع عن نفسه وغيره ضد أي خطر قد يتعرض له من جراء جريمته⁽²⁾.

هذه النصوص رغم وضوحها لا تحقق الكثير ما لم توجد لدى هؤلاء المواطنين وعيا وطنيا صادقا وإحساسا كبيرا بخطورة الجريمة وضرورة مكافحتها ليست بمعرفة السلطات المختصة وحدها، وإنما بجهود كل فئات المجتمع، حتى تؤدي هذه الجوانب المتعددة ثمارها في تحقيق مجتمع آمن ومتمقر، كما أن طبيعة العلاقة التي تربط بين هؤلاء المواطنين والأجهزة المختصة بالأمن آنذاك لها أهميتها. فقد كان الجهاز الشرطي يفتقر إلى التنظيم والإمكانيات والقدرات الجيدة لقيادته، حيث كانت قيادته قبلية متعصبة وجاهلة، ولا يهتمها سوى خدمة النظام الحاكم الذي أطلق يدها في رقاب الشعب مما جعلها تصطبغ بالمواطنين والطلاب الذين كانوا ينادون بوحدة الشعب العربي والتضامن العربي والوقوف مع الحق العربي. مما أدى إلى سقوط ضحايا في سنة 1964م، 1967م مما وسع الجفوة بين تلك القوات والجمهور. يضاف إليها مشاركة قوات الشرطة في الحفاظ على النظام الملكي وحمايته، وتنفيذ رغباته في تزوير الانتخابات والضغط على أحرار هذا الشعب وقائده من الوطنيين

(1) حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة (1) من قانون الإجراءات لاسي وفارساء وعصاه البشيات ومشايخ تمحلات لي، ووجه العمل أنهم يمتص بها مأمور الضغط القضائي في حالة عدم وجوده مجموعة التشريعات الجنائية، دون الإجراءات الحديثة القبلية. إعداد الإدارة العامة للقانون سنة 1987م.

(2) مرسومة لتتبع تحت إشراف النيابة القبلية. (م-س) المود 19، 27 قانون الإجراءات، المود 2، 71، 2 قانون المو.

حتى يخضعوا لرياضات النظام وعملياته⁽¹⁾.

فسبب ذلك كله كراهية وبغض الشعب وعدم قبوله التعاون مع فرق البوليس آنذاك التي كان أغلب أفرادها مغلوبين على أمرهم ومحكومين بواسطة قوانين جائرة ولوائح قيادات لا هم لها إلا مناصبهم ومزاياهم ورضا سيادهم، ولذا لم يحصل أي تعاون ولم تنشأ أي علاقات إيجابية حقيقية.

وفي عهد الثورة وبالتحديد الفترة من 1969م إلى 1977م لاحظ استمرار كل المساهمات الجماهيرية السالفة، ولو أنها طبقت بشكل مغاير نوعاً ما، وتمت إضافة إمكانيات أخرى إليها استمرت في التأثير على جوانب المساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن إلى حين قيام نظام الأمن الشعبي المحلي.

1 - فانظمة الشرطة الإضافية تم ضمها إلى الشرطة النظامية مع احتفاظهم بحقوقهم المالية ومزاياهم الوظيفية ورتبهم وأقدميتهم⁽²⁾. حيث لم تعد هناك حاجة إلى التفرقة بين فئتين تؤديان نفس الأعمال والمهام وتعرضان لنفس الأخطار في مجتمع يهدف إلى المساواة بين الجميع في الحقوق والمزايا والواجبات، مع الأخذ في الاعتبار للجوانب التالية:

أ - استكمال تدريب هؤلاء في دورات تخصصية بغية الرفع من إمكانياتهم وقدراتهم الذاتية.

ب - استبعاد كبار السن الذين تجاوزوا من الخمسين، ما لم تجد خدمتهم بقرار من الوزير المختص.

ج - يخير هؤلاء بين ضم مدة خدمتهم السابقة إلى خدمتهم الجديدة مع دفع الفروق المالية أو أن تصرف لهم مكافأتهم عن مدة خدمتهم السابقة وفقاً لنظام الشرطة الإضافية.

د - استمرار تكليفهم بأعمال الحراسة والدوريات والأعمال ذات الطبيعة الميدانية التي تتناسب وإمكانياتهم المحدودة.

2 - استمرار جوانب المساهمة الأخرى المنبثقة من أحكام القانون والمتعلقة بالتبليغ عن الجرائم وأداء الشهادة وضبط المجرم المتلبس بجناية أو جنحة وتقديم المساعدة للغير عند الخطر أو لمن يحتاجها من رجال السلطة العامة⁽³⁾ بل وقد تم التشجيع عليها ومنح مكافآت لمن يقوم بها وينجم عن نشاطه إنقاذ حياة الآخرين أو حمايتهم من خطر محقق أو يؤدي إلى إيقاف مجرم أو عصابة خطيرة على الأمن العام، وقد بقي

(1) خطاب الأ-ممر القذافي في مدينة الرابوة بتاريخ 1971/1/24م تغليداً لذكرى شهداء 13، 14 وسبر 1964م. 90، 91 من مكتب الجماهيري -مع الجماهير الشعبية رقم 16- إصدارات مركز المصطفى للدراسات ولبحث الكتاب الأخضر.

(2) لفظر محتوى من المادة (101) من قانون شرطة رقم 6 لسنة 1972م. ونميتها.

(3) لقانون الإجراءات الجنائية الليبي المؤيد 15، 27، 28.

ذلك التشجيع والدعم صداه لدى المواطنين نتيجة التعاون والانسجام الذي ميز علاقة الشرطة بالجماهير عقب قيلم الثورة وتحولها من أداة تسلطية إلى مكنة شعبية جماهيرية⁽¹⁾.

3 - ندعم اختصاصات مختاري المحلات والمشايع خاصة بعدما تم اختيار عناصر واعية ومتعلمة تولت تقديم المساعدة لرجال السلطة العامة وساعدت في حل الكثير من المشاكل التي تنور بين المواطنين في مناطقهم وإحالة القضايا التي تستعصي عليهم إلى الأجهزة المختصة بتنفيذ القانون «القضاء، الشرطة» وقد أدى تطبيقهم الجيد هذا إلى زيادة صلاحياتهم هذه وتقنيها، وأصبح بإمكانهم التدخل في القضايا المدنية والشرعية والجنائية وألزمت المحاكم الجنائية والابتدائية بعدم قبول القضايا إلى بعد استيفاء محاولات التوفيق الودية من اللجان الشعبية للمحلات المختصة⁽²⁾ وقد تم إلحاق مختاري المحلات بدورات تدريبية بمعهد القضاء بطرابلس⁽³⁾ لتأهيلهم لوظائفهم ومهامهم الحساسة الجديدة التي تعد بحق خطوة على طريق نظام القضاء الشعبي الذي نسمى بلاننا إلى تلمس طرقه وأساليبه ومنطلقته الأولية استكمالاً للبنية الشعبية لأجهزة الدولة.

4 - تنظيم الخفرء والحرس الخصوصي للمستودعات والمقار العامة والخاصة وإخضاعها لإشراف الشرطة وإلزامها بالتعاون معها بالتبليغ عن كل مساس بالمكان المعروس لو أي ملاحظات أخرى لها صلة بالأمن العام، وقد ألزم هؤلاء بالمرور على مراكز الشرطة من وقت لآخر للاستماع إلى توجيهات المخصنين بشأن مهامهم وللتأكد من صلاحيتهم لوظائفهم تلك.

5 - ولعل أهم الجوانب التي ميزت تلك الفترة وساعدت على المساهمة الجماهيرية وإثرائها ومهدت إلى التطبيقات التالية لأنظمة الأمن الشعبي والأمن الذاتي ما تم اتخاذه من خطوات هامة في مجال إعادة تنظيم جهاز الشرطة ومحاولة تحسين صورته لدى الجماهير وذلك على التفصيل التالي⁽⁴⁾:-

أ - إعادة تنظيم جهاز الشرطة وتطويره ودعّمه بكافة الإمكانيات والوسائل والمعدات الفنية وذلك بما يلي:-

« إصدار قانون جديد للشرطة يحدد مهامها ويؤطر كوادرها وهياكلها بشكل مكنها من تنظيم صفوفها وحشد قواها لتقديم خدمات أفضل خاصة بعدما ضمنّت النصوص القانونية ضوابط العمل وصلاحياته وإمكانياته وحققت لرجال الأمن أمانتهم وتطلعاتهم في ضمان مستقبلهم الوظيفي وفق وضعية

(1) كلمة الأخ الرائد الخويلدي العمدي. عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية في افتتاح مؤتمر العربي الثالث لقيادة الشرطة والأمن المنعقد في طرابلس في 1975/4/28 ص: 4.

(2) عمر محمد العمودي. قضاء شعبي. كتاب الشعب رقم 103 لسنة 1986م ط1 منشورات المنشأة العامة للنشر والإعلان بطرابلس الجماهيرية. ص: 46 - 48.

(3) صحيفة الميزان ج (275) الصادر في 1989/9/3م. ص: 10.

(4) Harold D. Nelson. Libya A country Study. Over land Book Series 1979 USA P. 272.

ممتازة.

« تغيير مسمى جهاز الأمن من بوليس إلى شرطة تهنأ بالاسم العربي ونأصيلاً للجهاز وتحديداً لواجباته الوظيفية لخدمة الجماهير بدلاً من خدمة الحاكم. فالشرطة في خدمة الشعب لأنها جزء منه، وقد أناط بها القيام بهذه المهمة لتوفير أمنه واستقراره. فهي خدمة له بحق في هذا المضمار.

« دعم الجهاز بعناصر قانونية وكفاءات جامعية متخصصة⁽¹⁾ أعطت دعماً غير محدود لمسيرة الجهاز ومكنته من استيعاب دوره وإداء رسالته وفق المنظور الجديد.

« أعطت أهمية كبرى لبرامج التدريب والتأهيل والإعداد للعاملين في مجالات الأمن، فقامت بإعداد الخطط التدريبية على اختلاف مستوياتها وأنواعها لتطوير وإثراء معلوماتهم وإطلاعهم على كل ما يستجد في ميدان عملهم⁽²⁾.

« وفي هذا الإطار قامت بتنظيم العديد من الدورات المحلية وأوفدت العديد من المتدربين إلى عدة دول شقيقة وصديقة لإعدادهم في مجالات الخدمة الأمنية المتطورة وفق أحدث التقنيات الحديثة⁽³⁾ في مجالات اللغة والترجمة بجميع اللغات الحية، الحاسب الآلي «تشغيل وصيانة وبرمجة»، طيران الشرطة، خبراء في مجال تحقيق الشخصية «البصمات، الأثر، الأسلحة، التسجيل الجنائي»، خبراء ومختصين في الدفاع المدني، مختصين في المرور «تنظيم حركة السير، إحصائيات، هندسة المرور»، مختصين في عمليات التدريب.

ب - إنشاء إدارة للشئون العامة بديوان الوزارة تعمل على إزالة مساوئ الجهاز في الماضي إبان العهد الملكي الذي خلف من ورائه جفوة وكرامية وسخط كان من الضروري العمل على محوها من الأذهان وتصفية النفوس وفق رؤيا جديدة للعمل الأمني يقوم أساساً على تحول الشرطة من أداة قهر وتسلط إلى مرفق خدمي لكافة أبناء الشعب يسهر على حماية أرواحهم وأعراضهم وممتلكاتهم وينشر الطمأنينة والاستقرار بين ربوعهم ويحقق بالفعل مقولة «الشرطة في خدمة الشعب». وقد قامت إدارة الشئون العامة بجهود كبرى لتحقيق ذلك، منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:-

(1) منذ قيام الثورة في تاريخ 1969م وحتى الآن، وأعداد الفريجين من كليات الحقوق والشرطة يتزايد باستمرار حتى وصل العدد بالألاف. فطر العدد الذي توفر عليه الجهاز في الخمس سنوات الأولى من عمر الثورة (1969م) من: 16.

(2) تنظر خطة التدريب السنوية لهيئة الشرطة التي تصدر عن إدارة التدريب بوزارة الداخلية والتي كان لي شرف المشاركة في إعدادها خلال السنوات 75 - 79م.

(3) بلغ عدد الضباط الموفدين للتدريب خلال الخمس سنوات الأولى من عمر الثورة 542 ضابطاً و 242 ضابطاً صف لوفدوا في دورات تدريبية للخارج في كل من مصر، لبنان، ألمانيا، أمريكا، بريطانيا وسوريا.

« التعريف بالأدوار والمهام الجديدة للشرطة في عهد الثورة.
« إيراد جهود رجال الشرطة في مجالات الوقاية من الجريمة ومكافحتها وتأكيد ذلك من واقع الإحصائيات الرسمية الدقيقة.
« عقد العديد من اللقاءات والمحاضرات في العديد من المحافل الشعبية للتقريب بين وجهات نظر المواطنين ورجال الشرطة.
« النوعية المستمرة لرجال الشرطة وإعادة تدريبهم وتأهيلهم للمهام الجديدة والمطالبة بهم بحيث يتخلوا عن ممارستهم السابقة ويتجهوا السبل والوسائل الجديدة لخدمة الجماهير وإسعادها بتحقيق أمنها واستقرارها.
« القيام بنشاطات إعلامية مكثفة في الإذاعتين المرئية والمسموعة واستحداث برامج وصحف متخصصة لتركيز الجهود واستثمار الإمكانيات المتاحة لتشجيع الجماهير على الوثوق بالشرطة والتعاون معها في أدائها لمهامها.
« استحداثه صور ونماذج وبرامج وصيغ للتعاون بين الشرطة والجمهور مثل تكوين الجمعيات وتدريب ونوعية الأطفال والأحداث بالمرور على الطرق العامة⁽¹⁾.

« تقديم المشورة الفنية لكافة القطاعات العامة والخاصة في المجالات الأمنية. وقد حققت تلك الجهود المستمرة ثمارها المرجوة فطالبت الجماهير أكثر من مرة في مؤتمراتها الشعبية بدعم الشرطة وتوفير الإمكانيات اللازمة بها⁽²⁾.
« وفي هذا المعنى يقول القائد في اجتماعه بقيادة الشرطة بتاريخ 26 فبراير 1976م: «أول مرة شعب في العالم يقرر بقوة الشرطة، ومسموحوا أنتم فرورها في المؤتمر الأول... ولكن الآن وافقت عليها عندما تكررت، لأول مرة شعب في العالم يطالب بقوة الشرطة، عمرها ما كانت في أي بلاد العالم. ما فيش حد يحب بقوة الشرطة، يحب تحميه، وبحب يشوفها تقضي على المجرم ولكن عمره ما طلب ووضع صوته إلى جانبها وقال أريد من الشرطة أن تكون قوية ومسلحة ومجهزة إلا عندها، وهذا شيء عظيم. الآن الشعب فعلا يطالب بقوة الشرطة، خلاص ما دام الشعب يطالب بقوة الشرطة. هذه إرادة شعبية فلتقوى الشرطة».

وقد تحقق بالفعل هذا الدعم الجماهيري وثقة الثورة في أجهزة الأمن والاستقرار الذي مكن لهذا التسبب أن يحقق العديد من الإنجازات الحضارية الكبرى ومهد لقيام أنظمة الأمن الشعبي والأمن الذاتي التي كانت منطلقاً لنظام الأمن الشعبي المحلي كما سيأتي بيانه في الفصلين القادمين.

(1) Harold D. Nelson Libya A country Study Ibid. P. 272.

(2) نص الخطاب في مكتب دوري صادر عن وزارة الداخلية بنص التاريخ. مطبعة الشرطة طرابلس. ص: 8.

الفصل الثاني

المنطلقات الأولية لأنظمة الأمن الشعبي بالجمهورية

شهدت الجماهيرية منذ انبلاج ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة تطورات وطموحات كبرى وسير حثيث نحو الأخذ بنظام المساهمة الجماهيرية والمشاركة في الحكم تجسدت في عدة خطوات متتالية ومتكاملة تسعى إلى تحقيق غاية واحدة ألا وهي ترسيخ الجماهير وتوحيدها بالمشاركة وبيان أهميتها وضرورتها لتحقيق حرية الشعب وتنمية وتقدم المجتمع، ولذا تم دفع الشعب وإحقاقه لمزاياها على أرض الواقع في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية وتلمس هذا جلياً واضحاً في التطورات المتعاقبة على المساحة اللبية والمتمثلة فيما يلي:-

== في البيان الأول للثورة الذي دعا فيه الأخ القائد جميع أفراد الشعب للالتحام بالثورة والمشاركة فيها بالدعم والتأييد والعمل الجاد والإنتاج الوفير كل في ميدانه للرفع من مستوى بلادنا وأطرد تقدمها وازدهارها بعدما تحررت من الاستعمار والرجعية التي كبستها طويلاً وأعاقها عن تسيير مقوماتها وإمكاناتها الذاتية لتحقيق أمن وسعادة المواطن العربي الليبي..

وقد وجه الأخ القائد الخطاب إلى كل فئات الشعب دون استثناء أهالي المدن والقرى، الحضر والبدو، الشباب والشيب، الرجال والنساء.

إلى العمال والصناع والتجار والفلاحين والموظفين طالباً منهم المشاركة في بناء بلادهم وتحقيق نهضتها وتقدمها تحت رايات الحرية والاشتراكية والوحدة العربية⁽¹⁾.

== الأخذ بنظام الاتحاد الاشتراكي العربي كجانب هام من جوانب المشاركة في الحكم لتوعية الشعب وتسييسه وإثارة اهتمامه بمناقشة أموره والمساهمة في تحديد اختياراته واحتياجاته وأولوياته في كافة الجوانب التي تتصل بحياته⁽²⁾.

== إعلان الثورة الشعبية التي تم بموجبها إزالة كافة المعوقات أمام الجماهير وإحقاقها وتشجيعها على تشكيل لجان شعبية على كافة المستويات الإدارية لتتولى تسيير كافة المرافق الهامة في الدولة⁽³⁾.

(1) لورسيو كنيرو، قذافي، نقطة الانطلاق، منشورات المركز العالمي لدراسات ولغات الكتاب الأخضر. ترجمة د. فوز حس طربية. ط 2 لسنة 1988م ص: 23.

(2) نظر قرارات المؤتمر الوطني العام للاتحاد الاشتراكي العربي الأول وقائي. سلسلة الشعب، قرارات المؤتمرات الشعبية ط 15 من مكتبة الفكر الجماهيري. منشورات المركز العالمي لدراسات ولغات الكتاب الأخضر. ط 1 لسنة 1985م ص: 15 32.

(3) لمر خطب الله (بمصر قذافي) بمعية زور بمعية الموك قذافي الشرف في 77/4/15. ثورة شعبية، ع 1 من مكتبة الفكر الجماهيري. منشورات المركز العالمي لدراسات ولغات الكتاب الأخضر ط 1 لسنة 86م ص: 15.

«وتوجت هذه الخطوات الرائدة بإعلان قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977⁽¹⁾ الذي يعد بحق - نقلة حضارية كبرى على صعيد ممارسة الديمقراطية المباشرة القائمة على تولى ومباشرة الجماهير لكافة مقاليد الحكم في ليبيا وفقاً للمنطلقات الأساسية للنظرية العالمية الثالثة التي سطرها المفكر الثائر «المقيد معمر القذافي» قائد الثورة الليبية⁽²⁾، ولذا فإننا سنتطرق لمكونات النظام السياسي للجماهيرية كتمهيد ضروري يفرض نفسه ثم ننتقل لبيان التجارب الأولية للمساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن التي شرع في تطبيقها عقب هذا الإعلان مباشرة والمتمثلة في برنامج الأمن الشعبي بالمحلات والأحياء السكنية وبرنامج الأمن الذاتي في المنشآت والمرافق العامة ثم نحدد في النهاية الجوانب الإيجابية والسلبية للتطبيق العملي للتجربة ونحدد مدى فاعلة الجماهير بذلك⁽³⁾».

Harold D. Nelson Libya A country Study Ibid. P. 273.

- (1) تظا قرارات المؤتمر الشعبية الأساسية - سلطة الشعب - إصدارات المركز العلمي لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر رقم 15، سلسلة مكتبة الفكر الجماهيري، ط1 لسنة 1985م ص: 55، 56.
- (2) 1/ نوري سويدان. لماذا النظرية العالمية الثالثة. بحث مقدم لدعوة جامعة الفتح المنعقدة في 1 - 3 نوفمبر 1982م، منشورات المركز العلمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر. 1: 49.
- معمر القذافي - الكتاب الأخضر بأجزائه الثلاثة: طبعة مارس 1985م.
- (3) نفضل أن نتناول الجانب الأخير في الفصل الرابع والأخير من هذا القسم المتضمن لجوانب التقييم لتجربة الجماهيرية ككل في مجالات المساهمة الجماهيرية الأمنية نظام امن الشعبي بالمحلات، نظام الأمن الذاتي، نظام الأمن الشعبي المحلي».

المبحث الأول

مكونات النظام السياسي للجمهورية

النظام السياسي للجمهورية تتضح معالمه ومكوناته من خلال استعراض إعلان قيام سلطة الشعب، وسنولي طرح الفكرة واستخلاص كافة الجوانب فيها على النحو التالي:-

- 1 - محتوى الإعلان.
- 2 - أساس النظام السياسي الجماهيري.
- 3 - مسئولية الدفاع عن الوطن في الداخل والخارج.

== **محتوى الإعلان:** بعد الديباجة التي بين فيها أن الإعلان مستوحى من عدة معطيات تمثل المنطلقات الأولى للثورة والمشاركة الجماهيرية كتمهيد ضروري لإعلان قيام سلطة الشعب أورد البود الرئيسية التالية:

أولاً: يكون الاسم الرسمي «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية».

ثانياً: القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

ثالثاً: السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. فالسلطة للشعب ولا سلطة لموا، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنفابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها.

رابعاً: الدفاع عن الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنة، وعن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب وتسلحه وينظم القانون طريقة إعداد الإطارات العربية والتدريب العسكري العام⁽¹⁾.

== **أساس النظام السياسي الجماهيري:**

تنص الفقرة الثالثة لإعلان قيام سلطة الشعب على أن السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية... (فالسلطة للشعب ولا سلطة لموا). ومن فحوى هذا النص يتضح أن أساس النظام السياسي للجماهيرية هو السلطة الشعبية انطلاقاً من مقولة أن الشعب هو السيد الذي بيده السلطة والثروة والسلاح⁽²⁾ فهو صاحب الاختصاص الأصيل تبعاً لمبدأ وحدة السلطة الذي يمكنه من إصدار

(1) انظر الصيغة الكاملة للإعلان. ملحق رقم (1)

(2) معمر القذافي. الكتاب الأخضر. منشورات المركز العلمي لدراسات ولغات الكتاب الأخضر. ط مرس 1985.

J. Davis. Principal and Practice of Government in Qadhafi's Libya P. 58.

مجلة الأبحاث الأمريكية. بيروت عدد 30 لسنة 1985.

التشريعات عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية وصياغتها في مؤتمر الشعب العام وتنفيذها عن طريق اللجان الشعبية المختلفة المصعدة شعبياً للقيام بهذه المهام والمسؤوليات كل حسب اختصاصها وتتولى مراقبة عمليات التنفيذ لتلك القرارات بواسطة أعضاء المؤتمرات أنفسهم وبكافة السبل الإدارية الأخرى المتاحة كما يمكن الفصل فيما يثور من منازعات بواسطة السلطة القضائية الشعبية. فالشعب وحده هو الحائز لمقاييد السلطة كلها كما أكتنه الشطرة الأخيرة من الفقرة نفسها حين أوردت «يُمَارَس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنفابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها».

كما يؤكد الكتاب الأخضر⁽¹⁾ بأن طمس لسلطة الشعب إلا وجه واحد، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة... وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية فلا يُمَرَّطُ بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان».

وبهذا يكون إعلان قيام سلطة الشعب قد استعاض عن مبدأ الفصل بين السلطات بمبدأ توزيع الوظائف المنبثق عن مبدأ وحدة السلطة وبموجبه يكفل هذا المبدأ للشعب صاحب المبادأة ممارسة الوظيفة التشريعية مباشرة وله تفويض الوظائف القضائية والتفيذية إلى لجان شعبية قضائية وإدارية تتولى مهامها ومسئولياتها تحت إشرافه ومتابعته المستمر⁽²⁾.

ومن ذلك نرى أن ركائز السلطة الشعبية في الجماهيرية التي تعد أساس النظام السياسي تتمثل في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام.

ولذا نحتاج إلى توضيحها وبيان اختصاصاتها وتحديد العلاقات التي تربطها ببعضها حتى تكون الصورة أكثر وضوحاً لتستوعب التغيرات التي حصلت في كافة الأجهزة الحكومية التقليدية ومنها جهاز الأمن الذي تحول إلى مرفق شعبي يدار بمعرفة اللجنة الشعبية العامة للعدل بعد إلغاء أمانة الداخلية⁽³⁾ واللجان الشعبية للمعدل بالبلديات بعد إلغاء نظام مراقبات الأمن إضافة إلى تكوين إدارات للأمن الشعبي المحلي بالبلديات لتتولى على أرض الواقع ممارسة الإشراف والتسيير لمرافق الأمن الشعبي، وهذه الأجهزة كلها يتم تصعيدها من قبل الشعب نفسه من خلال مؤتمراته الشعبية الأساسية.

- (1) معمر القذافي، الكتاب الأخضر - بنصوله الثالثة، ط. مارس 1985م المركز العالمي لدراسات والبحوث الكتاب الأخضر، الكتاب الأول، حل مشكلة الديمقراطية، ص: 48.
- (2) د. صبيح مسكوني، مفهوم الإدارة الشعبية، دراسات قانونية جلمعة لقر بونس بنغازي، المجلة 8: 117.
- (3) عبد السلام علي المزوغي، حول مفهوم الإدارة الفنية الشعبية، ص: 138.
- (3) انظر القرار رقم 2 لسنة 1979م الصادر عن مؤتمر الشعب العام في 1972/1/22 بشأن إعادة تنظيم الأمانة العامة بند 3 من فقرة (أ) تنص على ضم أمانة الداخلية إلى أمانة العدل، أي لئلا تكتفينا اختصاصاتها وإدارتها ومراقبتها إلى أمانة العدل - الجريدة الرسمية الحد 3، لسنة 1980م.

وستتولى بصورة موجزة بقد الإمكان توضيح ذلك.

أولاً: المؤتمرات الشعبية الأساسية:-

ينقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية تضم كل الفئات التي تحلن بالمنطقة ويحمل المؤتمر الشعبي الأساسي اسمها، وذلك وفق التقسيمات الإدارية للبلاد. فهي الإطار التنظيمي الذي يتواجد فيه كل الجماهير بدون استثناء، ويفترض ألا يوجد مواطن خارج المؤتمر الشعبي، وإلا اعتبر ساقطاً قيد سياسي. ولا يمكن له ممارسة حقه في السلطة إلا بانضمامه إلى المؤتمر الشعبي الذي يحمل بطاقة عضويته.

وجماهير المؤتمرات هي التي تضع جداول أعمالها فطرح القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وكافة الجوانب التي تمس كيان المجتمع ودولة الجماهير. ولذا فإنها تشمل السياسة الداخلية بما فيها وضع الميزانية ورسم السياسة الخارجية وتحديد الاختيارات والأولويات. وبعد مناقشة مستفيضة تصاغ في صورة قوانين وقرارات وتوصيات تحال للمؤتمر الشعبي الغير أساسي بالبلدية والذي يضم جميع المؤتمرات في نطاقه الإقليمي وتوضع صياغة عامة على مستوى البلدية، تحال إلى مؤتمر الشعب العام ليتولى صياغتها وفق الإطار العام للجماهيرية ككل.

كما يتولى المؤتمر الشعبي الأساسي اختيار أمانة إدارية تتولى تسيير أعمال المؤتمر وتنظيم جلساته وحفظ سجلاته ومتابعة تنفيذ قراراته وعرض نتائج المناقشة على المؤتمر في أول جلسة لاحقة يعقدها المؤتمر.

كما تقوم المؤتمرات الشعبية بتصعيد للجان الشعبية النوعية لتتولى تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية وتكون كجهاز شعبي مسلط على مختلف القطاعات الإدارية والإنتاجية والخدمية لضمان الثقة والفاعلية والجدوى في التنفيذ. وتتابع المؤتمرات هذه اللجان وتراقبها وتحاسبها⁽¹⁾.

ثانياً: مؤتمر الشعب العام:

إن كل ما نتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية يرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام الذي تلتقي فيه أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية وأن ما يصيغه مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع دورياً أو سنوياً يطرح بالتالي على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية ليبدأ التنفيذ من اللجان الشعبية المسنولة أمام المؤتمرات الشعبية، إذ أن مؤتمر الشعب العام ليس بمجموع أعضاء أو أشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية، بل أنه

(1) دليل السلطة الشعبية. مركز العلمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر رقم 1 ط 1 لسنة 1988م ص: 19. د. عبد السلام علي المروغي. مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية. دراسة مقارنة. ط 2 لسنة 1987م. ص: 60.

نقاء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية⁽¹⁾.

ويقوم أعضاء مؤتمر الشعب العام باختيار أمانة له من أعضائه وهي عبارة عن أداة تنظيمية ليس لها أي اختصاصات سوى حفظ الملفات والأوراق المتعلقة بالمؤتمر والدعوة للاجتماعات وإدارة الجلسات والمناقشات ومراجعة وصياغة القرارات بشكلها النهائي للتنفيذ⁽²⁾.

ثقتاً: اللجان الشعبية:-

في ظل المجتمع الجماهيري، من الطبيعي والمنطقي أن تخففي الإدارة التقليدية ولن تحل محلها إدارة شعبية تتمتع مع أسس وأهداف هذا المجتمع الذي يملك بيده مقراته المتمثلة في امتلاكه لمسلطته وثروته وسلطته.

هذه الإدارة هي اللجان الشعبية التي تختارها وتصعد بها جماهير المؤتمرات الشعبية لتنفيذ قراراتها فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية على مستوى المحلة/ الفرع البلدي كله. فهذه لجان شعبية على كل مستوى من المستويات الإدارية. وهذه اللجان كلها مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تملئ عليها السياسة الواجب تنفيذها وتراقب سير عملها وتحاسبها.

فاللجان الشعبية هي الأداة التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية بمعنى أنها الجهة الفنية المختصة بتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية.

فالمؤتمر الشعبي هو صاحب السيادة الذي يقرر واللجنة الشعبية تنفذ، حيث أن القرار الجماهيري يحتاج إلى خبرة ودراسة وشجاعة لتنفيذه، وقد أوكل ذلك لأعضاء من الجماهير صعدوا لممارسة هذا العمل وتحقيقه على أرض الواقع.

فاللجان عديدة ومتنوعة واختصاصاتها متباينة، ولكنها في النهاية تخدم مصالح الجماهير وتنفذ قراراتها وتوصياتها ولا تحيد عنها. ولذا فإن اللجان الشعبية تقوم كل بواجباتها على النمط التالي:-

أ - اللجنة الشعبية للمحلة: وهي التي تنشأ في إطار الحي السكني ولخدمة المواطنين الموجودين فيه، ومهمتها تتصل بأعمال التوفيق بين المواطنين والتحكيم في الخلافات التي تنشأ بينهم.

كما تقوم بدور كبير في مجال تقديم التسهيلات للجماهير وتعرف بهم للجهات الأخرى بغية الحصول على الخدمات المطلوبة حيث أن شهادتها معترف بها في كل الجهات والقطاعات.

(1) د. عبد السلام المزغي. حول مفهوم الإدارة الذاتية الشعبية. بحث مقدم في ندوة جامعة الفتح نوفمبر 1982. ص: 161.

(2) دليل السلطة الشعبية. ص: 35.

J. David. Principal and Practice of Government in Qadhafi's Libya. P. 58 - 59.

ب - اللجنة الشعبية على مستوى الفرع البلدي: تمارس عملية تنفيذ القرارات الشعبية على مستوى الفرع البلدي وتقديم الخدمات المحتلفة لسكان الفرع.

ج - اللجنة الشعبية للبلدية وهي تضم عدة لجان شعبية قطاعية متخصصة في مجال الزراعة والاقتصاد والعمل والتطعيم والصحة والمواصلات والرياضة الجماهيرية... الخ.

د - ومهمتها تقديم خدمات وتنفيذ قرارات المؤتمرات على مستوى البلدية حيث تقوم كل لجنة بممارسة مهامها بالتنسيق مع اللجان الشعبية العاملة التي تعمل على مستوى الجماهيرية.

هـ - اللجان الشعبية العامة للقطاعات على مستوى الجماهيرية وهي الأمانات (الوزارات) التي تتولى الإشراف على اللجان الشعبية النوعية بالبلديات وتعمل بالتنسيق معها لتنفيذ قرارات المؤتمرات كل في القطاع المخصص لها. فبعد اللجنة الشعبية العامة للعمل على تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية في مرافق العمل والأسر والمصالح التابعة لها على مستوى القطر كله وتعاونها اللجان الشعبية للعمل بالبلديات بتنفيذ المخطط العام على نطاق البلدية التي تعمل فيها.

و جميع هذه اللجان مصعدة جماهيريا وتعمل تحت إشراف الشعب وسيطرته ممثلة في خضوعها لإشراف المواطنين والمؤتمرات الشعبية الأساسية إضافة إلى الأجهزة الرقابية الشعبية التي أوجدها المجتمع كأجهزة فنية متخصصة لتتولى مساعدة المؤتمرات في هذه المهمة وتضع الحقائق أمامه في تقارير منوية تقدم له عن مدى التزام تلك اللجان بواجباتها وتسير لأي إخلال أو تقصير أو تهاون في أدائها لمسئوليتها لمحسبتها جماهيريا.

و - اللجنة الشعبية العامة: وهي بمثابة مجلس للوزراء في الاصطلاح التقليدي ومهمتها التنسيق والإشراف على عمل اللجان الشعبية العامة العاملة على مستوى القطر الليبي كله، وذلك بغية تنفيذ قرارات المؤتمرات بصورة جيدة. فمهمتها تنفيذية بحتة، حيث لا يمكن لها إصدار القوانين التي هي من اختصاصات المؤتمرات الشعبية وحدها، وإنما يمكن أن يعهد إليها أمر إصدار اللوائح والقرارات التنفيذية لتلك القوانين بما تضمن تنفيذها.

وتحذر الإشارة إلى أن أعضاء اللجان الشعبية على اختلاف مستوياتها ما هم إلا أفراد عاكسين من جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية اختارتهم الجماهير لتعهد إليهم بالإدارة وتنفيذ القرارات، فالمؤتمرات هي التي تصيب القرارات وتحيلها إلى اللجان الشعبية المصعدة من قبلها للتنفيذ. فإن قصرت أو فشلت تلك اللجان في مهامها فمن الطبيعي أن تقوم تلك الجماهير بالمؤتمرات لمحاسبتها وإسقاطها وتصعيد لجان شعبية أخرى تحل محلها⁽¹⁾.

(1) دليل السلطة الشعبية ص: 42. مجلة 1982، ج 31. مجلة الأبحاث والجامعة الأمريكية، بيروت.
J. David. Principal and Practice of Government in Qadhafi's Libya. P. 58

« مسئولية الدفاع عن الوطن:

هذا البند يأتي منسجما مع البند الذي سبقه والذي يوضح لى أساس النظام الجماهيري هو سلطة الشعب الذي لا سلطة لساواه. فالتشعب الذي قرر استلام مقاليدته بنفسه حين أعلن لى «السلطة والثورة والسلاح بيد الشعب»⁽¹⁾ أكد أيضا بأن مسؤولية الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة، وأنط بالأجهزة المختصة في القوات المسلحة العربية الليبية مهام التنفيذ والتدريب وفقا لأطر العامة التي تحددها القوانين والقرارات المنظمة لذلك، وذلك لقيام الشعب المسلح الذي يتولى مسؤولية تأمين الوطن من أي عدوان خارجي⁽²⁾.

كما أن قيام أنظمة المساهمة الجماهيرية المتمثلة في أنظمة الأمن الشعبي بالمحلات والأحياء السكنية والأمن الذاتي في المنشآت والمرافق العامة لتتولى تأمين الوطن والمواطن من أي عدوان داخلي أو أي خطر محتمل خاصة في الجوانب الإجرامية والاحترافية وما تتطلبه من برامج الوقاية والمكافحة والتي تقتصر الأجهزة التقليدية عن تحقيقها بالصورة المثلى ما لم تحظ بدعم ومساندة جماهيرية بهذا الخصوص. ومن ذلك نرى أن الإعلان قد أعطى مكثات الانطلاق لتحمل العديد من المسؤوليات في المجالات الأمنية بشتى صورها، والذي يهمننا من هذه المبادئ الجوانب الرئيسية التالية:

أ - مسؤولية الدفاع عن الوطن والثورة والمبادئ في الداخل والخارج.

ب - مسؤولية الدفاع عن ثروة المجتمع والمحافظة عليها خاصة تلك التي نجمت في صورة منجزات ومشاريع جبارة في كافة الميادين «طلاع صناعية، حقون ومزارع نموذجية، مباني تعليمية وإسكانية، ومرافق صحية...» إلى آخر هذه المنجزات التي حققها الثروة بفضل التزام الجماهير بها لتحقيق تطلعات الأمة واطراد تقدمها.

ج - استلام الشعب للسلاح بمختلف شرائحه بعد تدريبه عليه إلى حد الإقتان والتخصص في نوعيات متطورة منه، وذلك كله وفق أسس ومعايير علمية حديثة.

د - السلطة التي أصبحت بحق في يد الجماهير عن طريق اختيارها للجان الشعبية التي تتولى تسيير كافة المرافق والمشروعات العامة على كافة الأصعدة بدءا من اللجنة الشعبية للحلقة إلى اللجنة الشعبية العامة واللجان الشعبية النوعية والبلدية وذلك لتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية لتحقيق الغايات والأهداف السامية التي يصبو إليها هذا الشعب الأبي.

كل هذه المقومات التي تناولناها استخلاصا من الإعلان والمتمثلة في واجب تكليفي

(1) ميمر القذافي. كتاب الأخضر. (م.س) الفصل الأول.
(2) إعلان قيام سلطة الشعب البند (4) منه. سلطة الشعب. المجلد 15 لسنة 1985 م. ص. 55.

بالدفاع عن الوطن والثورة والمبادئ لجميع أفراد الشعب دون استثناء باعتبارها مسئولية كل مواطن ومواطنة⁽¹⁾. هذا الواجب حتم علينا أن نولي اهتماما بالدفاع عن الوطن بكافة مكوناته ضد الأخطار الداخلية التي قد يمرض لها سواء بمسواه كالاهتمام بالدفاع عنه ضد الأخطار الخارجية التي قد تحصل مراراً وبصفة نادرة في حين أن الأخطار الداخلية خاصة ما يتصل منها بالجريمة والمجرمين وجوئب الإخلال بالأمن والنظم العام مثل أسام الأعين في كل لحظة وفي كل مكان من الجمهورية وما لم نقف في مواجهته بالجدية والكيفية والزخم المطلوب فإنه قد يعرض أمن البلاد واستقرار أهلها وطوائفهم للخطر، ناهيك عن المضار الأخرى التي مستجم عن ذلك والتي سترتب عليها اختلال في كافة مكونات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى أن تسليم الثروة للشعب بصورها المختلفة يحتاج منه إلى بظفة تامة ومساهمة فاعلة في حمايتها وتأمينها من كل عبث أو إخلال قد يتعرض له في صورة تخريب أو تدمير أو تعطيل مواء موجه من قوى أجنبية استعمارية عنوانية أو من قوى داخلية رجعية، ويساعد الشعب في تحمل مسئولياته الجديدة في تحمل الأعباء الأمنية حملة للسلاح وتدريبه عليه بالكيفية التي أشرنا إليها. وهنا يتكاتف العامل الأول ألا وهو مسئولية الشعب في الدفاع عن الوطن والمواطن ضد الجريمة لئمنها وقمعها مع العامل الثاني ألا وهو حمل السلاح والتكرب عليه.

فهذين الالتزامين اللذين جددهما الشعب في قراراته بعد مناقشته وتمحيصه وتكفيقه - في مؤتمراته الشعبية الأساسية ولجانه الشعبية ومؤتمراته الطلابية ونقابته وروابطه المهنية وصيغ في مؤتمر الشعب العام الملتقى العام لكل تلك التنظيمات التي تضم كافة شرائح المجتمع العربي الليبي - يصبح ملزماً لكل مواطن بالمساهمة الفاعلة في تحقيق أمنه وتوفير سلامته في إطار تحقيق أمن وسلامة المجتمع ككل.

وقد تركت الكيفية التي تتم بها هذه المشاركة أو المساهمة الجماهيرية بدلية⁽²⁾ إلى الأجهزة الأمنية المختصة بأمانة للجنة الشعبية العامة للحل لتتولى وضع تصوراتها في هذا الشأن. وقد وضعت بالفعل برامج للأمن الشعبي بالمحلات والأحياء السكنية والأمن الذاتي في المنشآت والمرافق العامة وقد شرع تطبيقهما من عام 1979م وحتى الآن. وقد تدعم التطبيق وتجدر أكثر بصنور قانون الأمن الشعبي المحلي ولائحته التنفيذية خلال عام 1985م كما سيأتي بهانه.

(1) محاضر اجتماعات اللجنة الشعبية للحل ببلدية طرابلس ص: 9.

(2) تركت مسئولية اعداد البرامج والكيفية للأجهزة الرسمية المختصة في مجالات الأمن. وبعد فترة من تطبيق تلك التجارب تم تطويرها وتعظيمها وتطويرها وصياغتها في تشريع متكامل لضمان نجاح التجربة وتكثيفها وتخفيفها للأغراض المرجوة منها كد: سيوتي بيته عند التعرض لذلك في الفصل الثالث والفرع من ناحية قانونية وتطبيقية.

المبحث الثاني

نظام الأمن الشعبي في المحلات

كان المنطلق لقيام نظام الأمن الشعبي كما بينا هو إعلان قيام سلطة الشعب في مدينة سبها بتاريخ 2 مارس 1977م، وكانت البداية الفعلية لهذه التجربة الشعبية للمشاركة الجماهيرية مشروع قرار بشأن نظام الأمن الشعبي أعدته اللجنة الشعبية العامة للمعدل في اجتماعها الذي عقد في الفترة من 12-20 شوال 1388هـ الموافق من 3-11 سبتمبر 1979م⁽¹⁾.

ومن استقراء الأحكام الواردة في ذلك المشروع يمكن استخلاص مفهوم الأمن الشعبي بالمحلات بأنه «عبارة عن فرق للأمن الشعبي تتكون من المواطنين المتطوعين المقيمين في نطاق البلدية شريطة أن تتوفر في المتطوع جوانب أساسية ليتمكن من الإسهام في مهام المحافظة على الأمن والنظام العام والآداب العامة وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات».

وعلى ضوء هذه الإشارة كمحاولة للتعرف عن قرب على تجربة الأمن الشعبي بالمحلات نستنتج الجوانب التالية:-

«إن تشكيلات هذه الفرق تكون بطريقة الاختيار الإرادي التلقائي الذاتي للمواطنين في شكل «متطوع».

«إن هذه التشكيلات تنطلق من المحلات والأحياء السكنية. ولذا فإنها تكون موزعة على نطاق اختصاص البلديات تبعاً لحدودها الإدارية.

«إن التطوع وإن كان ذاتياً وتلقائياً، فإنه يخضع لقيود تتمثل في ضرورة توافر شروط محددة في المتطوع وهي تتصل بأمور جوهرية تتطلبها طبيعة العمل الأمني وخطورته ومساسه بالحريات العامة⁽²⁾.

«إن هؤلاء المتطوعين ببرامج الأمن الشعبي المحلي بالمحلات والأحياء السكنية يتولون كواجب أساسي تأمين مناطقهم ومحلاتهم وأحيائهم وذلك بتحديد الأهداف الحيوية فيها وتأمين حراستها وتشكيل دوريات راجلة وراكبة وثابتة للعمل فيها بما يضمن تحقيق الأمن العام والمحافظة على النظام، وذلك باعتبار هؤلاء المواطنين المتطوعين عنصر معاون ومساعد للأجهزة الأمنية الرسمية المختصة بهذه المهام

(1) رائد محمد فكري الشريف - الشرطة التقليدية ومفهوم الأمن الشعبي (م.ص: 18. يشير إلى أن مشروع قرار الأمن الشعبي المحلي قد تم تطويره وتحليله ومنقحته وأصبح هو الأساس لمشروع قانون الأمن الشعبي المحلي رقم 18 لسنة 85م ولائحته التنفيذية.

(2) الشروط التي يتوجب توافرها في المتطوع لا تختلف كثيراً عن الشروط المطلوبة في المتطوع للشرطة النظامية كما سيأتي بيانه في الفصل القادم. انظر المادة (23) من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م وتحليلته والمادة (5) من قانون الأمن الشعبي المحلي رقم 18 لسنة 1985م.

أصلاً حتى تركز جهودها بما هو أهم من الواجبات والمهام.

كما يمكن أن يقوم متطوعو الأمن الشعبي المحلي بكافة الأعمال المساعدة الأخرى التي يمكن وصفها بأنها أعمال ميدانية اعتيادية للشرطة النظامية، وقد تم تبني هذه النوعية من الأعمال من خلال نصوص القانون التي تفرض واجب مساعدة الشرطة في بعض المهام وإلى التطبيقات العملية التي تم ممارستها بالفعل في إطار الجانب الواقعي لبرنامج التعاون بين المتطوعين والشرطة النظامية وعلى وجه الخصوص الجوانب التالية:

أ - القيام بأعمال الدوريات على اختلاف أنواعها.

ب - الإبلاغ عن الجرائم والحوادث والمخالفات والأعمال المخلة بالأداب العامة وأعمال التهريب والشعوذة والمسمرة وغير ذلك من الأفعال التي تعد جرائم أو تخل بالأمن والنظام العام.

ج - المساهمة في تنظيم حركة المرور على الطرق العامة، خاصة في المناطق المزدحمة أمام المدارس والأسواق والمنشآت الإنتاجية والخدمية، وكلما اقتضى الأمر ذلك.

د - ضبط الجاني الذي يشاهد متلبساً بارتكاب جنائية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعدي شديد أو انتهاك لحرمة الآداب العامة أو تعاطي المسكرات والمخدرات أو أي جريمة أخرى متلبس بها لا يتطلب رفع الدعوى فيها شكوى تقدم من الطرف المتضرر وتسلمه إلى أقرب مركز للشرطة أو رجل من رجال السلطة العامة.

هـ - القيام بواجبات الحراسة الليلية في المدن والقرى والشوارع خارج المحلات السكنية ودخلها حسب المخطط الأمني المعد لذلك وتبعاً لنظام المربعات الأمنية.

و - معاونة أجهزة العدالة من قضاء وشرطة بالإدلاء بأي معلومات تفيد في كشف الجرائم سواء في صورة إفادة أو بلاغ أو معلومة أو شهادة.

ز - تكوين الجمعيات الأهلية والشبابية لتنظيمات أسدقاء الشرطة وبتش الوعي الأمني في كافة الأوساط الجماهيرية وحثها على المساهمة لدعم أجهزة الأمن النظامية بكافة السبل والإمكانيات المتاحة لتحقيق أمن المجتمع الذي يعد من مسئولية الجميع بدون استثناء.

ح - الاشتراك في فرق الدفاع المحلي والإتقاذ والتدريب على مواجهة حالات الطوارئ لتقديم المساعدة والعون حينما يستدعي الأمر ذلك⁽¹⁾.

وبالرغم من تعدد المجالات الأمنية التي يمكن لفرق الأمن الشعبي المشاركة فيها، فإننا نجد أن الممارسة الفعلية والتطبيقية في الجماهيرية في تلك الفترة لم تتجاوز القيام

(1) الإصيصي - شرطة في تنظيم الإسلامية والقوانين الوضعية. (م.س) ص: 190، رائد محمد قنري الشرف. (م.س) ص: 18.

Harold D. Nelson. Libya A country Study. Ibid. P. 272.

ببعض هذه المهام والواجبات المتمثلة في القيام بواجب الحراسة لبعض الأهداف الحيوية وتنظيم عدد من الدوريات التي تجوب الشوارع والأزقة بأحيائهم السكنية.

وحتى يتمكن المتطوعون في نظام الأمن الشعبي بالمحلات لا بد من إعدادهم إعداداً جيداً يؤهلهم لأداء المهام الأمنية بصورة مرضية مع ضرورة المتابعة المستمرة من قبل المختصين حتى لا يتجاوزوا الحدود المقررة لهم ولا يمسوا بحريات بقية المواطنين. لذا فلقد تطلب مشروع القرار - المنوه عنه سلفاً - ضرورة عقد دورة تدريبية قصيرة تتراوح مدتها من شهر إلى شهر ونصف حتى يدرك المتدربين كيفية استعمال الأسلحة المستخدمة وأعمال الدورية ويتفهموا طبيعة الأعمال والواجبات التي سيقومون بها وتتكون لديهم فكرة عامة عنها إضافة إلى التوعية القانونية والنثورية والأمنية التي تستهدف تحقيق الأهداف والغايات التالية:-

- أ - التعريف بالأمن الشعبي والتأكيد على الفلسفة التي يقوم عليها باعتبار أنه مساهمة جماهيرية في تحمل المسؤوليات الأمنية خدمة للمجتمع الجماهيري.
- ب - تعريف المتطوع بالواجبات والأعباء الملقاة على عاتق منتسبي الأمن الشعبي.
- ج - دعم وتطوير البرنامج التدريبي للمتطوعين ببعض الدروس والمحاضرات المبسطة التي تثير الطريق أمام المتطوعين وتخلق لديهم نوعاً من التوعية القانونية والشرطية ولا يكتفي بالتدريبات العسكرية وحدها⁽¹⁾.
- د - الحرص كل الحرص على تقوية الروابط بين أفراد الأمن الشعبي وبين رجال الشرطة بصورة تضمن تبادل التقدير والاحترام بصفة تحقق التعاون والتآزر في القيام بالمهام الأمنية التي تتحقق بتكاتف الجهود وتنسيق الإجراءات وتوحيد العمليات باعتبارها كل متكامل بما يعود على المجتمع والوطن بكل خير وطمأنينة وأمن. وقد انطلقت التجربة تطبق على أرض الواقع إبان الفترة من 78-85م فتم عقد العديد من الدوريات التدريبية في العديد من المحلات والبلديات والمدن والقرى، وكان الإقبال من المتطوعين كبير. ويكفي للتليل على ذلك ما تحصلنا عليه من إحصائيات على مستوى بلدية طرابلس «عاصمة الجماهيرية» التي بلغ عدد الدوريات التي أجريت على مستوى المحلات إلى 52 دورة تدريبية بلغ عدد المتطوعين الذين التحقوا بها وتخرجوا وباشعروا العمل الأمني «224»⁽²⁾ متطوع.

(1) استدركت أمانة اللجنة الشعبية العامة للحل لقصر المادة (7) من القرار رقم 642 لسنة 1979م بشأن تدريب المتطوعين بالأمن الشعبي أو الأمن الذاتي، حيث حددت المنهاج الخاص بالتدريبات العسكرية على الأسلحة البغية والذخيرة اللازمة لاستخدام كل سلاح منها وأرفق التسميم بمفكرات موجرة عن أسلحة المشاة وواجبات الحرس والتوعية القومية. انظر كتاب أمين اللجنة الشعبية العامة للحل رقم 127/1977م الموجه لأميناء اللجان الشعبية للحل بالبلديات بتاريخ 25/1/1979م.

(2) انظر الإحصائيات التمهيلية التي تتجدد المحلات والأحياء التي تم فيها التطوع والتدريب وعدد الدورات التدريبية وأعداد المتطوعين على مستوى بلدية طرابلس. ص: 743، 744.

المبحث الثالث

نظام الأمن الذاتي في المنشآت الاقتصادية والمرافق العامة

تحقيقاً لمطالب الجماهير وتنفيذاً لقرارات وتوصيات اللجنة الشعبية العامة للعدل، فقد أصدر الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل القرار رقم 642 لسنة 88 و.ر 1979م، بشأن نظام الأمن الذاتي في المنشآت الاقتصادية والمرافق العامة⁽¹⁾.

والأمن الذاتي بعد بحق ليرز صور نظام الأمن الشعبي ويظهر فعلاً كمساهمة جماهيرية في تحمل التبعات الأمنية حيث استغنى عن الشرطة النظامية في حراسة العديد من المنشآت والمرافق الحيوية كالمصالح والمصانع والمستودعات والشركات والمشروعات العامة والخاصة والتي لا تدخل تحت حصر، وقد حددت مدة لا تتجاوز تسعين يوماً لتنفيذ القرار المشار إليه أعلاه، على أن يتم التنفيذ بصورة تدريجية ونظامية، بحيث تستمر قوات الشرطة في الحراسة حتى يتم استكمال إعداد وتأهيل المتطوعين للقيام بواجب الحراسة الذاتية لمنشآتهم على اختلاف أنواعها ومسمياتها.

== فالأمن الذاتي يقصد به قيام المنتجين والعمل والموظفين في كل مرافق حيوي، يحتاج إلى حراسة بواجب حراسته وتأمينه خلال الأربع والعشرين ساعة وفق الأعداد التي يحتاجها فعلاً لحمايته وضمان سلامته من أخطار السرقة والحريق والتفريب وذلك بالتقارب فيما بينهم بصفة منتظمة.

== تتولى اللجان الشعبية للعدل في البلديات تنظيم برامج تدريب المكلفين بالحراسة الذاتية بمواقع عملهم في دورات متتالية على كافة أنواع الأسلحة الخفيفة التي تقرر تسليمها إليهم أثناء الحراسة -مع الأخذ في الاعتبار نوع الملاح الذي يتلاءم مع كل منشأة ومقتضيات تأمينها- وإلمامهم بكيفية تعبئته وتدريبه واستعماله وتنظيفه وتوعيتهم بواجباتهم الوظيفية ومتطلباتها الضرورية.

== تختص اللجنة الشعبية التي تدير المنشأة أو المرافق الحيوية الذي يطبق فيه برنامج الحراسة الذاتية بوضع برنامج للحراسة بصفة دورية منظمة يومياً أو أسبوعياً ويبلغ لجميع العاملين وتكون مسنولة عن تأمين المنشأة بالكامل مع ضرورة متابعة وحدات الشرطة النظامية لذلك عن طريق الإطلاع على برنامج العمل الذي يرسل إليها صورة منه مع التقيد الميداني والإبلاغ عن أي خلل أن تقصير للجهات المسنولة «اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية» لتتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع ذلك.

== وواجب الحراسة الذاتية يجب أن يقوم به جميع منتسبي المنشأة أو المرافق دون استثناء كواجب وطني والتزام ثوري ومشاركة جماهيرية في تحمل الأعباء والمسئوليات الأمنية في الجهة التي يعملون فيها شريطة ألا يؤثر ذلك على حسن سير

(1) نظر الملحق رقم 110

العمل ويحافظ على كمية الإنتاج وجودته.

فالحراسة يجب أن تكون مستمرة ومنظمة ودقيقة وفعالة ومخصصة لأغراضها في تأمين المنشأة أو المرفق بالفعل وغير مؤثرة على سير العمل بالمرفق المحروس. فمثل هذا النظام مفترض فيه أن يدعم الانتظام في العمل ويحقق الانضباطية والالتزام بين العاملين ويشعرهم بأهمية المرفق وحيويته وضرورية أدائه لوظائفه بغاية وكفاءة تامة مع تأمينه من كل خطر أو ضرر.

== يرتدي القائمون بالحراسة الذاتية القيادة العسكرية الخضراء واضعين إشارة على الذراع الأيسر مكتوب عليها عبارة «الأسن الذاتي» وتحتها اسم المنشأة أو المرفق العام المحروس أو شعاره إن وجد⁽¹⁾.

== تقرر أن يزود رجال الأسن الذاتي أثناء أدائهم لوظائفهم في تأمين أماكن عملهم بأسلحة تتناسب والمهمة المكلفين بها ويتم تسليم واستلام السلاح وفق ضوابط محددة ومجلات معدة بهذا الخصوص تحت مسؤولية اللجنة الشعبية للمنشأة أو المرفق المحروس بحيث يتم ضمان عدة أمور جوهرية:-⁽²⁾

أ - أن يتم تسليم الأسلحة لمن تدرب عليها بكيفية جيدة أثناء قيامه بواجب الحراسة على أن يتولى تسليمها عقب ذلك مباشرة.

ب - أن يتم عملية التسليم والاستلام للأسلحة والذخائر بصفة منظمة وعن طريق مجلات تعد لهذا الغرض بما يضمن تداول السلاح والاستفادة منه في تأمين المنشأة مع المحافظة عليه وصيانتته ونظافته وديمومته.

ج - يتم تبليغ اللجنة الشعبية للعدل بتقارير شهرية بعهدة السلاح والذخيرة من حيث أعدادها ونوعيتها وحالتها وما طرأ عليها من تلف أو ضياع.

د - الالتزام بضوابط استخدام السلاح الخاصة بحمله واستعماله والمحافظة عليه وأغراضه دون تجاوز.

هـ - تتولى الشرطة النظامية التي تقوم بأعمال المراقبة الميدانية التأكد من ذلك وتبلغ ملاحظاتها الجوهرية لأمانة العدل المختصة لتتخذ الإجراءات المناسب حيالها.

و - يخضع متطوعو الأسن الذاتي لنفس الشروط التي يتوجب توافرها للمتطوع ببرنامج الأسن الشعبي وكلها جوانب ضرورية لا بد منها لضمان حسن أداء المهمة على أكمل وجه⁽³⁾.

وقد وضع القرار في نهايته أحكاماً انتقالية حيث أبقى الشرطة النظامية في الفترة الأولى لحين اكتمال أعداد المتطوعين واستيعابهم لدورهم وتسليمهم لمسئولية تأمين

(1) - انظر قرار الأسن الشعبية العامة للعدل رقم 720 لسنة 79م بشأن قيادة المكلفين بأعمال الحراسة الذاتية.

(2) - انظر تفصيل ذلك بالمواد (4، 5) من القرار رقم 642 لسنة 1979م (المرفق (5)).

(3) - المادة (3) من القرار رقم 642 لسنة 79م حددت تلك الشروط تفصيلاً وهي نفس شروط الأسن الشعبي المحلي التي سنتطرق إليها في الفصل التالي.

الفصل الثاني: المطلقات الأولية لأنظمة الأمن الشعبي بالجمهورية

المرفق بصفة رسمية بموجب قرار من أمين العدل بالبلدية المختصة، وذلك في مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ صدور القرار المنظم لنظام الأمن الشعبي الصادر في 1979/10/6م.

تم الإبقاء على بعض المرافق الحيوية الهامة كالمواني والمطارات والحقول النفطية والمصانع البترولية وكافة المرافق التابعة لها والتي تتم بأهمية كبرى تحت سيطرة الشرطة النظامية، حيث تم استئذنها من تطبيق نظم الأمن الذاتي بها.

وقد طبق نظام الأمن الذاتي في الحديد من المنشآت والمرافق الحيوية كالمصانع والمعامل والمطابع والجامعات وبعض المصالح والدوائر الحكومية وفي المشروعات والمستودعات العامة والخاصة على السواء⁽¹⁾.

وقد تم تدعيم نظام الحراسة الذاتية بفرق المقاومة الشعبية وأنظمة الدفاع المحلي التابعة لتشكيلات الشعب المصلح بحيث يمكن أن يستفاد من العاملين بالمنشأة أو بالمرافق الحيوي الذين التحقوا بتلك البرامج في تدعيم برنامج الحراسة الذاتية، وبذا يحصل زخم جماهيري وفائض عددي في المتطوعين إذا ما أحسن استخدامهم وتطعيمهم فيهم جنماً يشكلون سداً لا يمكن اختراقه أو تجاوزه وسيحقق بالفعل التأمين الكامل لكافة مرافق ومصالح تلك المنشآت والأهداف الحيوية لكي تنصرف قوى الشرطة النظامية إلى مواجهة بقية المهام والمسئوليات الأمنية خاصة في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها وتوعية وإرشاد المواطنين لأفضل الأساليب المختصة لذلك.

(1) بلغ عدد الدورات التي عقدت في منطقة طرابلس وحدها في بداية خلق القرار عدد (24). دورة تدريبية بلغ عدد منسوبيها 2999 متدرب. تظهر تفصيل ذلك في الإحصائيات المرفقة بالبحث.

الفصل الثالث

نظام الأمن الشعبي المحلي في إطار التنظيم القانوني

عقب التطبيق المتعددة لأنظمة المساهمة الشعبية في تأمين الجماهيرية بدءاً من أعمال الحراسة التطوعية والدوريات الأهلية بصفة إلى المشاركة في برامج مكافحة الجريمة وأعمال الوقاية منها والمساعدة في القبض على مرتكبيها والتبليغ عن الجرائم والمحتلات والأحياء السكنية والأمن الذاتي في المنشآت والمرافق العامة بحيث يتولى الأهالي تأمين قراهم وأحيائهم ومخالفاتهم ودوائر سكناهم في المدن والأرياف بالنسبة للأولى وتأمين المعامل والمصانع والشركات والمنشآت والمرافق العامة والخاصة والمستودعات والمقرات على اختلاف أنواعها من قبل العاملين فيها تبعاً للتوضيحات التي قدمنا بها لتجربة الجماهيرية⁽¹⁾.

نأتي الآن لنطلع على المرحلة المتقدمة لأنظمة المساهمة الجماهيرية في مبادئ الأمن، ونقصد بذلك نظام الأمن الشعبي المحلي وسنؤتي عرض أحكام القانون واللائحة المنظمة لتطبيقه على أرض الواقع وتحديد إجراءاته وتنظيماته وذلك على النحو التالي:-

- 1 - التعريف بقانون الأمن الشعبي المحلي وأساسه ومنطلقاته الرئيسية بالجماهيرية.
- 2 - البناء التنظيمي لأجهزة الأمن الشعبي المحلي «البناء الهيكلي التنظيمي».
- 3 - اختصاصات وصلاحيات ومكنات أجهزة الأمن الشعبي المحلي بالبلديات.
- 4 - تكوين إدارات الأمن الشعبي المحلي بالبلديات «الجانب الإداري».
- 5 - أحكام عامة أخرى واستنتاجات بالمقارنة مع قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م⁽²⁾.

(1) انظر الفصل الثاني من هذا القسم ص: 251 وما بعدها.

(2) قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م المعدل بقوانين رقم 9، 25 لسنة 1974م وقانون رقم 28 لسنة 1977م، الذي ينظم وصيغة رجال الشرطة، وقد صيغ قانون الأمن الشعبي رقم 18 لسنة 1984م ولائحته التنفيذية رقم 610 لسنة 1984م على حقه في الجيد من أحكامه كما سيوضح ذلك في حجة هذا الفصل عند عقد المراجعة القانونية بهذا الخصوص.

المبحث الأول

التعريف بقانون الأمن الشعبي المحلي
ومنطلقاته الأساسية بالجماهيرية

في إطار المياسة المتبعة في بلادنا والقاضية بتسلط الجماهير الشعبية على كافة القطاعات والمرافق العامة للدولة ومحاولة تسييرها بالكامل بواسطة الجماهير أنفسهم الذين استلموا السلطة منذ إعلان قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977م. وتبعاً لذلك وتمثيلاً مع المبادئ التي تتبناها بأن كل المقومات الرئيسية في المجتمع يجب أن تسلم للجماهير والمتمثلة في السلطة والثروة والسياسة⁽¹⁾ ويكون الأمن إحدى تلك السلطات فاته يدخل في هذا الإطار الذي يجب أن يدار أيضاً بواسطة الجماهير نفسها باعتبار أن الأمن مسئولية كل مواطن ومواطنة، بالإضافة إلى الدفاع عن الوطن الذي تقرر أن يكون من مسئولية الجميع⁽²⁾، وهذا يحتم بيان الدفاع عن الوطن والمجتمع في مواجهة الجريمة والاعتراف بدخول في هذا الإطار لأن فيه دفاع عن حوزة الجماعة أمام أخطار ماثلة أمام العين في كل لحظة، وأخطر وأكبر من العدوان الخارجي ولا يقل عنه أهمية من حيث ضرورة رصده والتصدي له وقمعه وإنهائه.

لكل ذلك وبعد أن تدارست جماهير الشعب في مؤتمراتها الشعبية الأساسية مسألة الأمن في إطار مناقشتها للعديد من الأمور العامة والجوهرية والمصيرية في 2 مارس 1985م مشروع قانون مكون من (19 مادة) والحق بالتحية تنفيذية صدرت بقرار من اللجنة الشعبية العامة «مجلس الوزراء» تحت رقم (610 لسنة 1985 م) بتاريخ 1985/8/29م، وتضمنت (32 مادة)⁽³⁾.

وتناول القانون واللائحة التعريف بالأمن الشعبي المحلي وبيان أحكامه وتحديد الاختصاصات المقررة للمتطوعين وكيفية تأديبهم ونقلهم وإجازاتهم وإنهاء خدماتهم وكل ما يتصل بهم، وقد استقى العديد من أحكامه من قانون القمطر رقم 6 لسنة 1972م المعدل بل وأحال عليه في العديد من الأمور كما سنورده لاحقاً.

- (1) المجتمع العربي الليبي الذي تأسست قواعده على مبدأ سلطة الشعب السيد الذي يحدد كل المقدرات وفقاً لمقرلة «السلطة والثروة والسياسة» لابد أن يكون الأمن فيه مضياً بهذه المضامين وأن يلقى المجتمع بظلاله الفاعلة والمؤثرة على البناء التقني في معالجة مظاهر الإجرامية باعتبار أن الأمن من أهم فروع التنمية الاجتماعية وحضارية لا تفصح بمفهومه الواسع المتجاوز لأعرافنا النمطية التي لا تخرج عن دور الشرطة التقليدية بل ينطلق إلى آفاق أرحب وأوسع ليكون من مشكلاتها الأمن الوطني والاجتماعي والحضاري الذي لا يتسلسل في الفئة الواحدة التي مهما حفزنا فاعلياتها بالعدد والعن لو الدعم والمستندة، فأنها تستلزم تفكيراً إلى دور متكامل شامل يكسح عجزها وتكفي حملتها نحو مجتمع الأمان - صحيفة الميزان - تصدر عن إدارة العلاقات العامة بأمانة اللجنة الشعبية العامة للحدل بالجماهيرية، العدد 293 الصادر في 3 من شهر الصيف 1990م ص: 3.
- (2) إعلان سلطة الشعب في الجماهيرية البند (4) تقرر قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية. سلطة الشعب المجلد (15) من مكتبة الفكر الجماهيري، منشورات المركز العلمي لدراسات والبحوث الكتاب الأخضر ص: 55، 56.
- (3) الجريدة الرسمية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ع (28 لسنة 1985)، السنة 23 المصدرة في 1985/9/12م. ص: 907، 925 تصدر عن أمانة اللجنة الشعبية العامة للحدل، كتيب الأمن الشعبي الإجراءات التنفيذية الصادر عن أمانة اللجنة الشعبية العامة للحدل مطابع الثورة العربية، طرابلس ص: 11 - 25.

الفصل الثالث: نظام الأمن الشعبي المحلي في إطار التنظيم القانوني

وللتعريف بالأمن الشعبي المحلي نصت المادة الأولى من القانون بأن: «الأمن الشعبي المحلي مسئولية مواطني الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، يتم تحقيقه طبقاً لأحكام هذا القانون».

« **المفهوم للأمن الشعبي المحلي** يمكن استيعابه بتحليل مضمون الكلمات الثلاث التي تكون منها الاسم، حيث أن كل كلمة منها ترمز إلى معنى سام وهام يوضح المعنى الكلي والشامل للمصطلح.

أ - فالأمن يمثل المنطلق والهدف والوسيلة التي تحقق الاستقرار والطمأنينة والهدوء والسلام ليامن الناس على أرواحهم وأعراضهم وممتلكاتهم وينصرفوا إلى الإنتاج والإبداع كل في مجته.

ب - ووصفه بأنه أمن «شعبي» تدل على أنه نابع من الجماهير روحاً ومضموناً، حيث صدر عن الشعب في مؤتمراته الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثالث لسنة 1984م وصيغ في مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي العاشر من الفترة من 26 فبراير إلى 2 مارس 1985م ومستولى بنفسها مسئولية تطبيقه على أرض الواقع بانضوائها تحت لواء الأمن الشعبي المحلي في فروع وشعب الأمن المحلي المنتشرة في أنحاء الجماهيرية وذلك من منطلق أن أضرار الجريمة والاحتراف أول ما تقع يتضرر منها المجتمع ككل بكافة أفراد وجماعاته، ولذا فهم أكثر من غيرهم على منعه والوقاية منه ومكافحته.

ج - وإضافة «المحلي» تدل على أن الأمن أول ما ينطلق ويتأسس ويتجذر في المحلات والأحياء السكنية في دوائر صغيرة، فإن ضمان نجاحه هنا كان ذلك مؤشراً على نجاحه في منطقة أوسع وأكبر⁽¹⁾. وهذا ما تم التمهيد له بالفعل في برامج المصاحبة الجماهيرية في بلاننا حيث أنه طبق خلال الفترة من 1979م إلى 1985م برامج الأمن الشعبي بالأحياء والمحلات السكنية وفي مناطق ومواقع العمل تم إيجاد مجموعات الأمن الذاتي لتأمين تلك المرافق، وما أن تم انتظامها واستيعاب أسلوب عملها حتى تم إيجاد نقلة جديدة متطورة تثرى التجربة وتتميز إلى مراحل متقدمة طموحة لتأكيد سلطة الشعب وتضمن أمنه واستقراره وسؤدده. وقد نص القانون على أن الأمن مسئولية كل مواطن في ليبيا، وذلك باعتباره واجباً عاماً يطاق بكل البالغين القادرين على المشاركة في القيام بهذا الواجب الوطني والمسئولية المجتمعية المشتركة التي تحقق أمنه واستقراره وأمن واستقرار مجتمعه. فالأمن واحد للفرد والجماعة ولا يمكن الفصل بينهما لتأثر كل منهما بالآخر للارتباط الحاصل بينهما والنابع من كون

(1) وتدل في هذا المعنى عن زياد ابن أبيه أمير البصرة في عهد الأمويين حين سئل عن سبب عدم انتمائه بأمن السبل والطرق خارج المدينة. فقال لستله: «لا أعني ثوباً سوى مصر حتى أغلب على مصر وأصلحه. فإن طينتي مصر فخير أشد غلبة طما ضبط مصر تكلف ما سوى ذلك فأفكحه ومن هنا كان الأخذ بجسلاج ووعاية وتأمين المحلات والأحياء ومنها إلى كل المدينة ثم إلى المناطق المجاورة لها ومنها إلى كل قطر بصورة تدريجية مرحلية متباعدة لضمان عوامل النجاح في مثل هذه البرامج الأمنية الهائلة. انظر بحثاً المقدم لبل درجة المنحسفر بجامعة الفتح عام 1983م بعنوان الشرطة في نظم الإسلام والقوانين الوضعية. دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون. مطبوعات دار الفكر - سلط - 1990م ص: 105.

الإنسان مدني بطبيعته وتطبعه ولكون الأخير متكون من تجمع الأفراد تبعاً لتكوين الجماعات البشرية التي تطورت ونمت وأصبحت مجتمعاً صغيراً أو كبيراً على حسب الأحوال.

د - وفي هذا المعنى يقول قائد الثورة في توضيحه للفكرة قبل صدور القانون:-(1)

«الامن الشعبي مسئولية كل مواطن ومواطنة في الجماهيرية، فكل واحد يجب أن يكون حريصاً على الأموال العامة وعلى أمن البلاد، ولكن رسمياً وبالتحديد إذا أصدرت المؤتمرات الشعبية هذا القانون. فإن الجميع -المواطنين-... من حقهم أن يلتحقوا بالشرطة ويشكلون الشرطة.

إذا صدر قانون الأمن الشعبي المحلي... ففي كل بلدية أو فرع بلدي أو مدينة أو قرية تقام نقاط ومراكز للشرطة مثل المراكز الموجودة الآن أو زيادتها أو توسيعها. لكن بدل أن تكون الآن مقصورة على ما يسمى بالشرطة، يتقدم كل من يريد أن يتطوع في الأمن الشعبي المحلي ويعطى إشارة ويأخذ صلاحيات الشرطة الموجودة الآن.

وبهذا يفتح الباب على مصراعيه لكل المواطنين رجال ونساء وكل من يريد أن يبرز الأمن ويخدمه يستطيع أن يتطوع ويخدم الأمن في منطقتهم الموجود بها.

ولقد سمعتم في المؤتمرات بطالبون بفتح مراكز للشرطة ودعم الشرطة فإن كانت الشرطة الآن عشرة آلاف فإنها ستصبح عشرات الآلاف بالتضام أناس في مختلف المهن للتطوع بالشرطة وبالتالي يتم دمج الشرطة مع الناس المتطوعين وتصبح «الأمن الشعبي المحلي» ويؤسس له نقاط في كل مكان وأصحابه يحملون إشارة الأمن الشعبي».

ومن ذلك نرى أن الأمن الشعبي المحلي جاء استجابة لمطالب الجماهير في دعم الشرطة وتقويتها بالالتحام والتطوع والمساهمة في أعمال الوقاية من الجريمة ومكافحتها من قبل جميع المواطنين بدون استثناء. وبذا يحصل الدعم والزمخ الجماهيري الذي يزود الأجهزة المختصة بالأمن بأعداد تزيد عن حاجتها من المتطوعين الذين سيمدون النقص في القوة البشرية للشرطة ويكونون تدرجياً نواة الأمن الشعبي المحلي الذي سيحل محل أجهزة الأمن التقليدية التي تم الإبقاء عليها مرحلياً حتى يكتمل بنيان نظام الأمن الشعبي ويقف شامخاً منيعاً في مواجهة كل عوامل الإجرام والاضلال.

فالأمن الشعبي المحلي لم يأت من فراغ بل جاء تنقيحاً لبرامج المشاركة الجماهيرية التي طبقت في السابق على الأرض الليبية والتي ساهم فيها الجمهور

(1) حديث الأخ القائد معمر القذافي التوضيحي للمؤتمرات حول جدول أعمالها في دور انعقادها الثالث لعام 1984م بتاريخ 1/4/1985م. السجل القومي. المجلد السنوي السادس عشر لعام 84، 85 من: 338، 339. المؤتمرات الشعبية الأساسية. للكتاب 15 لسنة 1985م مكتبة الفكر الجماهيري. منشورات المركز العلمي لدراسات ولغات الكتاب الأخضر. من: 494.

وحققت العديد من النجاحات، كما وقد جاء التزاماً بالتوصيب التي بادت به الأبحاث والدراسات والمؤتمرات الإقليمية والقومية والعالمية بشأن ضرورة الأحد بالجهود الشعبية وتطوير المساهمة الجماهيرية إلى مراحل أكثر تقدماً من مجرد التخلي عن الجرائم والمجرمين والإدلاء بالشهادة أو المساعدة في ضبط المجرم المتلبس أو تقديم العون للمجنى عليه حيث تعرضه للخطر ومساعدة رجال السلطة العامة أثناء تعرضهم لمواقف في سياق أدائهم لواجبتهم الوظيفية مستدعي المساعدة العامة.

وفي هذا الإطار ووفق هذا المنطلق كانت تجربة الجماهيرية الرائدة في مجال الأمن الشعبي المحلي الذي يعد بمثابة تصور جديد وبرنامج متكامل لقيام الشعب بتوفير أمة نور حاجة إلى جهاز أمن تقليدي. فالأمن الشعبي المحلي نظام يقصد به الحلول محل الأجهزة الأمنية التقليدية⁽¹⁾.

فالأمن الشعبي في المجتمع الجماهيري هو من مسئولية الجماهير حيث تختفي المؤسسات البوليسية التي ليست من طبيعة المجتمع الجماهيري والمحافظة على هذه الحالة في شكل مستقر هي مسئولية الجميع من خلال برنامج أمني شعبي منظم تصممه المؤتمرات الشعبية وتنفذه اللجان الشعبية، ويتناوب من خلاله الجميع على القيام بمهام حراسة المنشآت العامة والخاصة، وعلى كل مواطن أن يتحمل مسؤولية الاتحراف عن حالة الأمن في وقت منابته أمام سائر أعضاء الحي الجماهيري الذي يقيم فيه... فالأمن الشعبي... يعني حرص الجميع على سلامة الجميع ومشاركة الجميع في تحمل مسئولية الجميع⁽²⁾. ومما تقدم نلخص عن قرب بأن مرفق الأمن كأي مرفق من المرافق العامة الأخرى بالجماهيرية قد تم التسلط عليه بالكامل من قبل جماهير المواطنين، فلم يعد يتم الاكتفاء بالمساهمة الجزئية في مجالات الأمن من قبل الجمهور وعمليات الرقابة والإشراف التي تجريها اللجان الشعبية النوعية للعدل بالبلديات أثناء تسييرها للمرافق الأمنية ولا عمليات التنسيق والتخطيط والمتابعة العامة التي تجري بمعرفة اللجنة الشعبية العامة للعدل، بل أصبح الأمن بمنلول هذا القانون ينزع إلى أن يكون جهازاً شعبياً وجماهيرياً بكل معنى الكلمة استكمالاً للإطار المتكامل للسلطة الشعبية في الجماهيرية على ما سيتم توضيحه من خلال التطبيق العملي والإحصائيات والاستبيان الذي أجري بهذا الخصوص لتتطلى الصورة الحقيقية للواقع المعاش ومدى نجاح أو تعثر هذه التجربة لإمكانية البحث عن الحلول الناجعة لضمان استمراريتها وفعاليتها لتأكيد المسارات التي تنتهجها بلادنا وترغب في إثرائها والمسير بها قدماً إلى الأمام من خلال النقد العلمي الموضوعي البناء الهادف الذي يضي في مجمله المشاركة في البنيان

(1) انظر خطاب القائد مصر القذافي، اسم مؤتمر الشعب العلم بتاريخ 2 مارس 1985م، المجلد السري 16 لسنة 84، 85، ص: 1430.

J David Principal and Practice of Government in Qadafi's Libya, P. 59
(2) مجموعة من المؤلفين -المعجم الجماهيري- مسئوليات الطريقة العلمية لثلاثة- منشورات مركز لعملي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس الجماهيرية، ط1 يناير 1989م، ص: 290، 291.

بإزالة العراقل والمصاعب وإحلال الجوانب الإيجابية والمقررات العلمية والعملية لتنموا جميعاً على صياغتها والتخطيط لها وتبنيها لتضمن سلامة التطبيق والوصول إلى الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج الأمني الطموح.

«سبب الأخذ بنظام الأمن الشعبي المحلي «المنطلقات العامة للتجربة».

لتحديد منطلقات وأسباب التحول من عمليات المشاركة الجماهيرية الجرنية إلى برامج الأمن الشعبي المحلي الذي تم بموجب السيطرة الكاملة على مرفق الأمر وفق الأيديولوجية السياسية التي تتادي بأبلولة كل المرافق العامة ومصادر السلطة إلى الشعب إعمالاً لمبدأ وحدة السلطة ليمارس من خلاله الجميع تلك الجوانب تخطيطاً وتبنيّاً ورقابةً وذلك تأكيداً لسلطة الشعب الذي لا سلطة لسواه⁽¹⁾.

ولتحقيق إطار عام يستكمل بمقتضاء نظام الأمر الشعبي المحلي جوانبه بجانب المؤسسات الشعبية الأخرى المنتمية في اللجنة الشعبية العامة مجلس الوزراء، اللجان الشعبية العامة النوعية «الوزارات»، للجان الشعبية العامة بالبلديات «رئاسة المرافق الإدارية الموجودة على المستوى الإقليمي المقسم إدارياً على عدة بلديات على مستوى الجماهيرية»، اللجان الشعبية القطاعية بالبلديات، لجنة شعبية للتعليم، للمواصلات، للعدل... الخ، وتتولى تسيير هذه المرافق على مستوى البلدية جهاز القضاء الشعبي، جهاز المحاماة الشعبية، لجان الدفاع الشعبي «الشعب المسلح» ويضم القيادات الشعبية لكوادر القوات المسلحة العربية الليبية... الخ هذه المرافق التي تتحوّل نفس المنحى للجمهرية والإدارة الذاتية والمشاركة اللامحدودة للمواطنين في تسييرها والسيطرة على مقدراتها وتوجيهها لخدمة الناس. وبمكس إجمال واستخلاص المنطلقات العامة لذلك فيما يلي:-

١ - أهمية الأمن كمسئولية جماعية ومجتمعية والذي نجد له صدى في العديد من المقولات التي صادت عبر التاريخ الإنساني والمتمثلة في كل مواطن شرطية على نفسه⁽²⁾.

«فمهر ليرتاحوا»⁽³⁾، «كل مواطن خفير في الحياة العامة»⁽⁴⁾ والتي توجهها القانون الصادر بشأن الأمن الشعبي المحلي في مادته الأولى بأن حدد «أن الأمن مسئولية كل مواطن ومواطنة في الجماهيرية» وجميعها تبين الأهمية التي تطلق على المساهمة الجماهيرية في الماضي والحاضر وتؤكد على مسئولية الجميع في تحقيقه. فالأمن يؤثر ويتأثر بالجميع وله أبعاد على مختلف

(1) معمر القذافي - القذافي الأخضر - منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتف الأخضر، طرابلس - الجماهيرية - طرابلس 1985م، ص: 48.

(2) جيمس كريكس - نظم الشرطة في العالم، ص: 36.

J David P 58.
Marcel Leclère Histoire de la Police. P. 8

(3) د. مصطفى العرجي، دروس في العلم الجنائي ص: 467.

Marcel Leclère Ibid. P. 12.
(4) منظر أحمد المظلك. حول شعار الشرطة في خدمة الشعب. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ط1 لسنة 1981م، ص 41.

المصل الثالث: نظام الأمن الشعبي المحلي في إطار تنظيم القانوني

جوانب الحياة المدنية والاقتصادية والاجتماعية. ولذا يتوجب على الجميع العمل من أجل تحقيقه كل بالإمكانيات المتاحة والسبل المتوافرة لديه ليستفيد من أجواء الأمن والاستقرار والطمأنينة ويسلم المجتمع بكل مقوماته من كل خطر محتمل من جراء الإجرام والاعتداءات.

ب - الإحساس بعدم قدرة الأجهزة الأمنية التقليدية على توفير الأمن والأمان المطلوبين لاستقرار المجتمع وانتظامه بصورة كاملة رغم الإمكانيات والوسائل البشرية والمادية والفنية والتخصص والاحتراف لهذا الواجب الأمني واستلامها لكافة المكثبات والصلاحيات اللازمة لممارسة هذا العمل وحسن أدائه، إلا أنها لا تستطيع أن تحقق غاياتها وأهدافها ما لم تحظ بدعم وتأييد ومساندة جماهيرية للتوسع الحاصل في وظائفها، خاصة بعدما أضيفت لها الوظيفة الاجتماعية التي أصبحت تستغرق من 60% إلى 80% من جهودها تبعاً لتطور المجتمع وتعدد الظواهر الاجتماعية وتعقدها⁽¹⁾.

ج - التقليل من المصروفات المتزايدة واللامحدودة التي تنفق على الأجهزة الأمنية التقليدية والتي تتحملها الخزنة العامة، فعين تتولى الجماهير هذه المسئولية، فإن هذه التكاليف مستقل حتماً⁽²⁾ لنقص الميزانيات تبعاً لنقص وتلاشي الشرطة النظامية وحلول المتطوعين محلهم، ومن ثم يمكن توجيه تلك المبالغ إلى تزويد الأجهزة الأمنية بمعدات وتقنيات حديثة لتطوير خدماتها وتحسين أسلوب عملها كاستخدام الحاسبات الإلكترونية وأجهزة المراقبة المتقدمة والآليات المتطورة وما إليها من الإمكانيات التي تحتاجها الوحدات المتخصصة في ميدان مكافحة الجريمة.

د - ارتفاع المعدلات الإجرامية وتزايدها سنوياً تبعاً للإحصائيات والنشرات التي تعد بهذا الخصوص وبرزت ظواهر إجرامية حديثة مستفحلة لم يكن المجتمع يعاني منها كالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والتخريب وجرائم القتل والإيذاء الجسيم والخطير بالأسلحة البيضاء وجرائم العنف لدى الشباب والاعتداءات الشديدة للأحداث⁽³⁾.

هـ - لاستكمال البناء الهيكلي للمرافق العامة الشعبية وتأكيد سلطة الجماهير وتسليمها عليها وفق إعلان قيام سلطة الشعب المعلن عنه في مدينة القاهرة بسببها في 2 مارس 1977م وتنفيذ أحكام القانون رقم 18 لسنة 1985م ولائحته التنفيذية المنظمة لعمليات التطوع وإجراءاته وأساليبه بما يضمن نجاح التجربة واستمراريتها.

و - خلق زخم جماهيري غير محدود العند يتولى تسيير م. وفق الأمر لتحقيق شعبيته، وذلك بعد عمليات التوعية والتثقيف والتدريب والأعداد المستمرة

(1) د. مصطفى الحوي - دروس في الطب الجنائي (م.ب) ص: 500.

(2) دور الشرطة في المستقبل من ضمن الدراسات المقدمة للمؤتمر الخامس لمنع الجريمة ومعاملة «مذنبين» مجلة الفاع الاجتماعي ج 6، ص 1977م، ص: 128.

(3) تطور الإحصائيات السنوية للجريمة. الإدارة العامة لشئون الأمن. طرابلس.

والهادفة لخلق رأي عام مستير وتحفيز المواطنين للمشاركة الإيجابية للحد من
محل الأجهزة الأمنية التنفيذية.

ز - للقضاء على التصيب الإداري والنهالك واللامبالاة التي طبعته جهاز الشرطة
منذ الشروع في تطبيق برامج المساهمة الجماهيرية في بداية الثمانينات وحتى
الآن.

ح - العمل بتوصيات ومقررات المنظمات الاممية والعربية ونتائج الدراسات
والأبحاث المتخصصة في مجالات الوقاية من الجريمة ومكافحتها والمباشرة
الجنائية المثل لمعالجتها والتي تجمع وبصفة مستمرة على المبادرة بالأخذ
بالمساهمة الجماهيرية لمكافحة الجريمة والانحراف في المجتمعات الإنسانية
والعمل على تشجيعها والتوسع في تطبيقها لتحقيق أجمع السبل في مضمار
الأمن.

ط - أخذا بتجارب وخبرات الأمم الأخرى في ميادين المساهمة الجماهيرية، خاصة
تلك الدول المتقدمة في هذا المضمار والتي تستعين بالجماهير أفراداً وجماعات
في تأمين مجتمعاتها رغم توافرها على أجهزة للأمن أكثر تقدماً وتخصصاً
ودراية في ميادين عملها كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا...⁽¹⁾،
وغيرها. فبرامج المساهمة الجماهيرية عمل مطلوب وبالبحاح وجهود مشكور
في كل الدول سواء منها المتقدمة أو تلك التي في طور النمو.

(1) Crime Tends and Crime Prevention Strategies Ibid. P. 30.

Trevor Bennet the Future of Policing Ibid. P. 67

Joan Alderson Community Policing Ibid. P. 1 - 4

المبحث الثاني

البناء التنظيمي لأجهزة الأمن الشعبي المحلي

من خلال الإطلاع على أحكام القانون ولائحته التنفيذية والقرارات التنظيمية الصادرة بشأن تنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للحل يتضح لنا أن البناء التنظيمي لأجهزة الأمن الشعبي المحلي يمكن تحديدها في البنود التالية:

- 1 - اللجنة الشعبية العامة للحل.
- 2 - الإدارة العامة للأمن الشعبي المحلي بديوان الأمانة.
- 3 - اللجان الشعبية النوعية للحل بالبلديات على مستوى الجماهيرية.
- 4 - إدارات الأمن الشعبي المحلي بالبلديات.
- 5 - فروع وشعب الأمن الشعبي المحلي على مستوى المناطق والأحياء السكنية والمحلات بالجماهيرية⁽¹⁾.

أولاً: اللجنة الشعبية العامة للحل:-

وتتكون من أمانة اللجان الشعبية النوعية للحل بالبلديات الذين يصعدون شعبياً⁽²⁾ في إطار المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات الشعبية التي تعقد على مستوى نطاق كل بلدية ويكونون الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية الأساسية والمهنية والاتحادات والنقابات والروابط لصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية واختيار أعضاء اللجنة الشعبية العامة «مجلس الوزراء» ومن بينهم بالطبع «أمين اللجنة الشعبية العامة للحل» وعادة ما يتم اختياره من بين المصالحين من البلديات وذلك تبعاً للمعايير التالية حسب الأفضلية ومقومات الصلاحية⁽³⁾.

أ - الأهلية العلمية.

ب - الخبرة العملية.

ج - التقاني والإخلاص في خدمة المصنحة العامة.

د - الإيمان بسلطة الشعب.

هـ - المصداقية والنقاء الثوري.

(1) انظر البناء التنظيمي المرفق لأمانة اللجنة الشعبية العامة للحل، نموذج لبناء تنظيمي على المستوى البلدي.

(2) التمسيد الشعبي: اصطلاح جديد في القنوس السياسي من ابتكار الفكر الجماهيري وينصده اختيار شخص من الجماهير كعضو لجهة شعية لتوافر صفات ومكثبات لديه تتطابق بالمؤهل العلمي والخبرة والكفاءة والإخلاص والتجربة والتمسك للثورة ومبادئها وذلك في إطار المؤتمرات الشعبية الأساسية.

(3) د. عبد السلام علي المزوي. مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية، دراسة مقارنة. منشورات المركز العلمي لدراسات ولغات الكتاب الأخضر. طرابلس الجماهيرية. ص: 74.

وتضمن الجوانب الأولى الكفائية والدولية والفاعلية في أداء المهمة المكلف بها في حين تؤكد الجوانب الأخيرة على القاعة بالتجربة الشعبية والجدية والإخلاص في أدائها بصورة تضمن نجاحها واستمراريتها وفعاليتها.

وتتولى اللجنة الشعبية العامة للعدل كل الاختصاصات التي كانت مسندة لأمانتي العدل والداخلية، وبذلك فهي تشرف على قطاع العدل بكافة مكوناته، القضاء والنيابة والمحاماة الشعبية وكافة المرافق الأخرى التابعة له وعلى قطاع الأمن بكافة شعبه واختصاصاته والتي تحددت في المادة الأولى من قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 373 لسنة 1989م الصادر في 1989/5/15م⁽¹⁾، بشأن تنظيم أمانة العدل والتي ورد فيها:

وتتولى اللجنة الشعبية العامة للعدل أعمال شئون القضاء والقانون والأمن العام والأمن الشعبي المحلي وغير ذلك مما تنص عليه القوانين واللوائح وعلى وجه الخصوص ما يلي:-

- 1 - تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في مجال الأمن.
- 2 - المحافظة على الأمن والنظام العام باتخاذ كافة ما يلزم من الإجراءات والتدابير بما من شأنه ضمان تحقيق ذلك في ظل التطبيق لأحكام التشريعات النافذة.
- 3 - إعداد الخطط ووضع البرامج العملية اللازمة لتنفيذها وفقاً لمستهدفاتها المتعلقة بالوقاية من الجريمة ومكافحتها ومنع وقوعها.
- 4 - العمل على إنجاح التطبيقات العملية للأمن الشعبي المحلي بوضع البرامج التنفيذية اللازمة لذلك.
- 5 - إعداد البحوث والدراسات وتحليل الإحصائيات لاستخلاص النتائج تمهيداً لاقتراح أوجه السياسة والخطط العامة في المجالات القائمة على مباشرة تنفيذها.
- 6 - الدفاع عن مصالح الدولة والأفراد أمام المحاكم والهيئات القضائية في الداخل والخارج.
- 7 - صياغة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات وإيداع الرأي القانوني للجهات العامة بناء على طلبها.
- 8 - إعداد وتدريب وتأهيل منتسبي القضاء والشرطة ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي.
- 9 - وضع الخطط والدراسات والبحوث وإصدار القرارات المتعلقة بشئون القضاء وفقاً للقانون.
- 10 - شئون البحث الجنائي اللقي.
- 11 - شئون الجوازات والجنسية والبطاقات الشخصية وإقامة الأجانب وضبط حركة الدخول والخروج من خلال المنافذ المقررة لذلك.

(1) كتاب الجهاز التنفيذي للجنة الشعبية العامة رقم ب 3 - 3 رقم 2723 الصادر في 1989/5/16م. مرفق بقرو.

- 12 - شئون المرور على الطرق العامة والدفاع المدني والإنقاذ وطيران الشرطة وشئون مؤسسات الإصلاح والتأهيل.
- 13 - الإشراف والتفتيش على أعمال الجهات التابعة للأمانة ومتابعة تنفيذها لواجباتها طبقاً للقانون.
- 14 - القيام بأعمال التسجيل العقاري الإحصائي والقانوني.

وتضيف المادة الثالثة حين تتولى اللجنة الشعبية العامة للعدل، وضع الخطط اللازمة لممارسة الاختصاصات المنوطة بها والمنصوص عليها في المادة (1) من هذا القرار والإشراف على تنفيذها وذلك في إطار قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، كما تتولى الإشراف على أعمال اللجان الشعبية للعدل في البلديات والتنسيق فيما بينها.

كما أضافت إليها المادة (4) في شطرها الثاني: كما تتولى اللجنة الشعبية العامة للعدل اختصاصات مجلس شئون الشرطة المنصوص عليها بالقانون رقم 6 لسنة 1972م بشأن الشرطة والقوانين المعدلة له، والتي حددتها المادة (9) من قانون الشرطة المشار إليه والتي ورد فيها إضافة الاختصاصات التالية على وجه التحديد:-

- ♦ تنسيق العمل بين أجهزة الشرطة.
- ♦ اقتراح أفضل السبل لمكافحة الجريمة والمجرمين.
- ♦ النظر في المسائل التي يقترحها الأمين أو أحد أعضاء اللجنة.
- ♦ الاختصاصات الأخرى التي ينص عليها القانون.

ومن ذلك نرى أن اللجنة الشعبية العامة للعدل تتولى تسيير مرافق الأمن والعدل على مستوى الجماهيرية. فكل إدارة من الإدارات العامة التابعة لديوان الأمانة⁽¹⁾ تتولى تسيير الجوانب المتصلة بالجوانب الأمنية المشتركة ذات الطابع العام الشامل وتترك الجوانب الإقليمية التي حصل بالبلديات للجان الشعبية النوعية للعدل لتتولى مسؤولياتها إزائها في إطار تنسيق وتخطيط وتطير موحد للعمليات الأمنية وللأساليب والإجراءات العامة أي ذلك لضمان الفاعلية والنجاح.

فاللجنة الشعبية العامة تترى مسؤوليات عامة على مستوى البلد ككل، ومن ضمن مسؤولياتها القيام بشئون الأمن الشعبي المحلي ولذا فهي تعمل على وضع البرامج والخطط وتطبيقات المملية، بما في ذلك وضع الصيغ العامة والمنطلقات الأساسية والإجراءات والأساليب الواجب إتباعها في بحث هذه البرامج وإدائها بصورة سليمة وعمليات النوعية والإعداد والتدريب والإشراف والمتابعة والتقييم لما تنفذه من برامج وتحديد ما اعترضها من عراقيل وصعوبات وتعمل على إيجاد الحلول المناسبة لذلك بالتعاون مع البلديات المختصة التي تعاني من تلك المصاعب والعراقيل.

ويساعد اللجنة الشعبية العامة في إنجازها لبرامج الأمن الشعبي سيطرتها على كافة

(1) نظر المادة (2) من القرار رقم 373 لسنة 89 هشو إليه لنا وللهيكل التنظيمي لمرافق.

قطاعات الأمن والشرطة ويمكن لها أن تستخدمها في تنفيذ برامج الأمر الشعبي المحلي بما يضمن نجاحه بالإضافة إلى تكوين أعضاء للجنة الشعبية حيث أنهم كما ذكرنا مسبقين جماهيرياً ومتشبعين فكرياً وعقدياً بفكر الثورة ومبادئها ومؤمنين إيماناً صادقاً بتجربة السلطة الشعبية الرائدة في الجماهيرية وبالتالي سيبذلون كل الجهد بالتعاون مع المخلصين في ميدان الأمن لتحقيق أماني الشعب وغاياته في تحقيق أمن جماهيري بصرى آمن دائم ومستقر لمساهمة الجميع في تحقيقه والتأكيد عليه.

ثانياً: الإدارة العامة لشئون الأمن الشعبي المحلي:

من ضمن الإدارات الفنية المتخصصة بديوان الأمانة تم استحداث إدارة عامة لشئون الأمن الشعبي المحلي لتلح محل الإدارة العامة لشئون الأمن في البنية التنظيمية السابقة ولتقوم باختصاصاتها بالإضافة إلى اختصاصات جديدة تمتد عليها منطلقات تحقيق الأمن الشعبي المحلي وفقاً للضوابط القانونية التي حددت ذلك.

ولذا فقد أنيط بهذه الإدارة كافة الأعمال والمهام المتصلة بالأمن الشعبي المحلي من حيث استحداث برامج ومخططات عامة واقتراح القواعد والضوابط وإدخال التعديلات الضرورية وإجراء عمليات التنسيق بين مختلف إدارات الأمن الشعبي المحلي بالبلديات وفيما بينها وبين الإدارات العامة الأخرى ورصد المؤشر الإجرامي العام وإعداد الخطط الأمنية المتعلقة بالوقاية من الجريمة ومكافحتها وتحديد الطرق والأساليب والإجراءات المحققة لذلك، وإجراء البحوث والدراسات والقيام بكل الأعمال المتصلة بحفظ الأمن والنظام العام على مستوى القطر كله وعلى الأخص القيام بما يلي:-

- « اقتراح الخطط والمشاركة في الإشراف على تنفيذ البرامج التي من شأنها إنجاح التطبيقات العملية لصيغة مفهوم الأمن الشعبي المحلي.
- « اقتراح القواعد والضوابط وإدخال التعديلات اللازمة على التشريعات القائمة المنظمة للأمن الشعبي المحلي ضماناً لشمولية التطبيق على الوجه الأكمل.
- « اقتراح الوسائل والمبيل الكفيلة والتخطيط الشامل لرفع كفاءة معدلات الأداء الوظيفي لمنطوق الأمن الشعبي المحلي.
- « متابعة أعمال الأمن الشعبي المحلي بالبلديات وإعداد التقارير الدورية المنتظمة بشأنها اقتراح أوجه الحلول اللازمة بالتنسيق في ذلك مع اللجان الشعبية للمعدل بالبلديات.
- « إعداد الخطط الأمنية المتعلقة بمنع الجريمة والوقاية منها ومكافحتها والمحافظة على الأمن والنظام العام.
- « إعداد الدراسات والتخطيط وتجميع البيانات وتبويبها وترتيبها على شكل إحصائيات شاملة فيما يتعلق بأوضاع المرور على الطرق العامة.
- « إعداد الخطط الخاصة بالدفاع المدني والإطفاء والحرائق.
- « أعمال شئون طيران الشرطة.

= أعمال شئون الشرطة الجنائية العربية والدولية.

= إعداد الدراسات والخطط بهدف تلبية وتأمين الاحتياجات الفعلية من وسائل الاتصالات الملكية واللاسلكية في مجال الشرطة⁽¹⁾.

= ومن ذلك نرى أن هذه الإدارة تختص بنوعين من المهام.

الأولى: اختصاصات تتصل بالأمن الشعبي المحلي وقد تناولتها بالتحديد الفقرات 1، 2، 3، 4 من المادة (8) المشار إليها آنفاً.

الثانية: اختصاصات عامة أخرى في مجالات الأمن العام والتي أخذتها من اختصاصات الإدارة التي حلت محلها والتي تتحكم بمقتضاها بكل جوانب التأثير والإشراف والتخطيط والرقابة على أعمال كافة أجهزة الشرطة وقد حددتها الفقرات 5، 6، 7، 8، 9، 10 من نفس المادة.

ولذا فإن هذه الإدارة تعد الإدارة المركزية التي تعتمد عليها أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل في ضبط وتسيير دفة الأمن الشعبي والإشراف على تنفيذه وتعيم تطبيقه وحل معضلاته بالإضافة إلى المهام العامة الأخرى التي لا تخرج عن نطاق الأمن العام : في تجمع في يدها كل الأجهزة والشعب المتخصصة والقبية في مجالات الأمن مما يمكنها من القيام بنورها في مكافحة الجريمة والوقاية منها وإجراء البحوث والدراسات حولها لإيجاد الفصل السبل التي تؤمن المجتمع مطمئنة بذلك كله في طريق تحقيق صيغة متكاملة لتفويض برامج المساهمة الجماهيرية المتمثلة في تنفيذ محتوى قانون الأمن الشعبي المحلي بما بضمن شعبية أجهزة الأمن وفدائنها وبالتالي تحظى بثقة الجمهور الذي لن يبدل بتأييده ومساندته لها.

ثالثاً: اللجان الشعبية النوعية للعدل بالبلديات:

وتتكون اللجنة الشعبية للعدل لكل بلدية من أعضاء العدل المصنفين جماهيرياً من المؤتمرات الشعبية الأساسية على مستوى الفروع البلدية ليتولوا جمعياً تسيير مرفق العدل بما فيه أجهزة الشرطة -دون استثناء- على مستوى البلدية من بين هؤلاء المصنفين وفقاً لمعايير ومواصفات معينة بحيث يتم اختيار الأفضل من بينهم كفاءة ومقدرة من ناحية علمية وعملية إضافة إلى توافر جوانب الصدق والإخلاص والإدراك للتبعية الشعبية المعلقة في الجماهيرية. ويتم ذلك في المؤتمر الشعبي للبلدية الذي يمثل الملتقى العام لكافة المؤتمرات الشعبية الأساسية في البلدية.

وقد حددت المادة (16) من قرار البناء التنظيمي لأمانة العدل اختصاصات اللجان الشعبية للعدل بالبلديات فنصت على أن يتولى اللجان الشعبية للعدل في البلديات المحافظة على الأمن والنظام العام والوقاية من الجريمة ومكافحتها ومنع وقوعها وفق السياسة والخطط المتعلقة بشئون القضاء والأمن العام والأمن الشعبي المحلي في نطاق البلدية. ولها في سبيل ذلك اختصاصات وصلاحيات أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل

(1) قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 373 لسنة 89م المادة رقم (8).

بالنسبة للأجهزة والمرافق التابعة لها بما لا يتعارض وأحكام هذا القرار، كما تتولى اللجان الشعبية للمعدل في البلديات اختصاصات رؤساء المحاكم والنيابات بالنسبة لموظفيها الإداريين.

فهذه اللجان الشعبية للمعدل بالبلديات تمارس الاختصاصات المناطة بأمين اللجنة الشعبية العامة للمعدل في مجال عملها على مستوى النطاق البلدي الذي تتولى بمقتضاه الإشراف الإداري والفني والتسيير الكامل لكافة مرافق الأمن والقضاء والنيابة وبقية الوحدات والأقسام الأخرى التي تدخل في اختصاصات أمانة العدل. ولذا ففي مجال الأمن كل الأقسام والفروع والشعب تخضع خضوعاً تاماً وتتبع تبعية مطلقة للجنة الشعبية للمعدل بالبلدية، في حين تتحدد صلاحياتها باللجنة الشعبية العامة للمعدل في الجوانب التسييرية والنكاملية ووضع السياسات والبرامج العامة التي تعطي كل القطر ويمثل اللجنة الشعبية للمعدل في البلدية أمينها، حيث أنه أحد أعضاء اللجنة الشعبية العامة للمعدل.

رابعاً: إدوارات الأمن الشعبي المحلي بالبلديات:

ولتنفيذ برامج الأمن الشعبي المحلي وضمان نجاحه فقد تم استحداث إدارة مختصة بشؤون الأمن الشعبي المحلي بكل بلدية توفر لها كافة الإمكانيات والوسائل وتعطي لها الصلاحيات والمكذات القانونية التي تمكنها من أداء دورها في حق كوار الأمن الشعبي المحلي وإعداده وتدريبه وتحقيق كل المنطلقات اللازمة لذلك. وقد وضع تحت إشرافها المباشر عدة أقسام هامة وكافة فروع وشعب الأمن الشعبي المحلي بالبلديات التي تعمل فيها والتي يتحدد عددها تبعاً للحيز الجغرافي للبلدية والرخم السكاني والأهمية المرفقية والخدمية.

لذا فقد نصت المادة الثانية من القانون رقم 18 لسنة 1985م بشأن الأمن الشعبي المحلي على أن تنشأ في كل بلدية إدارة تتبع اللجنة الشعبية للمعدل بها تسمى (إدارة الأمن الشعبي المحلي) يكون لها فرعاً أو أكثر بدائرة البلدية، تتبعه شعبة أو أكثر في كل محلة.

ويصدر بتنظيم هذه الإدارات وفروعها والشعب التي تتبعها قرار من اللجنة الشعبية العامة للمعدل وأشارت المادة الثالثة من نفس القانون على اختصاص هذه الإدارة بكافة المهام والوظائف المسندة لأجهزة الشرطة فنصت على أن «تتولى إدارة الأمن الشعبي المحلي كافة الاختصاصات المسندة لأجهزة الشرطة في البلدية» والتي تتصل بما يلي:-

- « المحافظة على النظام والأمن العام.
- « حماية الأرواح والأعراض والأموال.
- « منع الجرائم وضبطها -أعمال الوقاية والمكافحة-.
- « غير ذلك مما تسنده إليها التشريعات النافذة⁽¹⁾.

وتم إيجاد تصور موحد للهيكل التنظيمي لإدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلدية⁽²⁾ بحيث شمل العديد من الأقسام وهو على النحو التالي:-

(1) قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م وتعديلات المادة (د) من اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي المادة (1) كما سبقتي توضيحها تفصيلاً في المبحث التالي.

(2) مكتب الإجراءات التنفيذية لبرنامج الأمن الشعبي المدني (م.س.)، ص: 76.

« **قسم البحث الجنائي:** ويختص بأعمال التحري والتحقيق في الجرائم الخطيرة على مستوى البلدية وإجراء البحوث والدراسات وإعداد الإحصائيات المتعلقة بالجرائم المرتكبة وتقديم المساعدة الفنية لفروع وشعب الأمن الشعبي المحلي العاملة في نطاق البلدية.

« **قسم الدفاع المدني والإطفاء:** ويختص بتنفيذ التدابير للتعامل مع الحرائق والكوارث العامة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمكافحتها بما فيها توعية الجماهير وتدريبها على المساعدة في مثل هذه الحالات الطارئة.

« **قسم المسجونين:** إدارة وتسيير المؤسسات الإصلاحية الواقعة في نطاقها والعمل على تطويرها وفق معطيات المشاركة الجماهيرية المتمثلة في رعاية المسجونين والمحكومين وتأهيلهم للعودة للمجتمع وهو أكثر تكيفاً مع أوضاعه وتقديم المساعدة لأسرهم فترة حبسهم.

« **قسم اللاسلكي وشرطة التجهدة:** ويختص بتأمين الاتصالات اللاسلكية وتقديم الخدمات الفنية وتوفير دوريات الطوارئ التي تجوب جميع نواحي البلدية لضمان عوامل الوقاية من الجريمة ومكافحتها حال وقوعها بالتعاون مع فروع وشعب الأمن الشعبي المحلي كل في نطاق عملها الجغرافي.

وعادة ما يزود هذا القسم بالليآت ومعدات فنية تمكنه من أداء دوره على الوجه الأكمل.

« **قسم الجوازات والجنسية:** ويختص بتقديم الخدمات المتعلقة بالحصول على مستندات السفر والجنسية وضبط ومراقبة الأجانب وتنظيم إقامتهم داخل نطاق البلدية وفقاً للقوانين المنظمة لذلك.

« **قسم المرور والترخيص:** ويتولى تنظيم حركة المرور وإصدار تراخيص القيادة كما يتولى تخطيط الطرق والشوارع الرئيسية والتحقيق في حوادث المرور وإجراء الدراسات بشأنها لإمكانية الوقاية منها والتقليل من حداثها وخطورتها على مستخدمي الطرقات العامة.

« ورغم تبعية هذه الأقسام لإدارة الأمن الشعبي المحلي، فإن القائمين عليها أغلبهم من رجال الشرطة ويتم إلحاق عناصر الأمن الشعبي بها تبعاً حسب توفر الأعداد المناسبة لذلك واكتسابهم خبرات ومهارات تؤهلهم للعمل في مثل هذه الأعمال التخصصية، لذا فإن جل نشاطات المتطوعين يكون أبرز في الأعمال ذات الطبيعة الميدانية على مستوى الفروع والشعب الأمنية التي تخضع أيضاً لهذه الإدارة وتدخل ضمن مكوناتها.

خامساً: فروع وشعب الأمن الشعبي المحلي:-

وتتمثل المستوى التنفيذي الذي يقدم أعمال ذات طبيعة ميدانية وقد جاءت لتصل محل مراكز ونقاط الشرطة التي كانت قائمة بهذه المهمة ضمن مكونات جهاز الشرطة التنفيذية⁽¹⁾.

(1) مكتب الإجراءات التنفيذية لبرنامج الأمن الشعبي المحلي (م-س)، ص: 76.

بمختلف أنواعه. عبارة عن تقسيم إداري توزع بموجبه قوى الأمن الشعبي المحلي على كافة المناطق البلدية بحيث يحدد لها حيز إداري ومكاني تعمل في إطاره من ناحية جغرافية ومكانية ويتم إنشاء عدة شعب تكون تقسيمات إدارية أصغر لتقديم الخدمات الأمنية على مستوى الأحياء والمجالات السكنية وعادة ما تكون هذه الشعب مكونة من أعضاء الأمن الشعبي المحلي المتطوعين اللهم إلا من عصبو أو أكثر ليتولى عمليات التنسيق والتدريب والمتابعة لأعضاء الشعب لضمان حسن أداء العمل تحت إشراف عصبو العدل المصعد شعبياً من أبناء المحلة ذاتها.

وتتولى هذه القروغ والشعب القيام بالاحتصاصات العامة لأجهزة الأمن وعلى الأخص المحافظة على النظام والأمن العام وحماية الأرواح والأعراض والأموال ومنع الجريمة وصيطة مرتكبيها والتوعية الشعبية للجماهير بضرورة الالتزام الذاتي بأحكام القوانين التي شاركوا في إصدارها في مؤتمراتهم الشعبية وحثهم على الالتحاق بفرق الأمن الشعبي المحلي للمساهمة في تحقيق أمنهم وسلامتهم. ولذا نجد في كل فرع للأمن الشعبي المحلي شعبتين أساسيتين:

الأولى: للشئون الإدارية والمالية.

الثانية: جمع الاستدلالات والتحريات.

وتختص الأولى بالقيام بالإجراءات الإدارية والمالية لمنتهي الفرع ومعه لمختلفة. كما يتولى تقديم خدمات أخرى للجمهور تتمثل في القيام بإجراءات البطاقات الشخصية وشهادات الحالة المدنية ورخص الصيد وغيرها من الأعمال الخدمية الأخرى.

أما الشعبة الثانية فإبها تتولى التحري عن الجرائم وصيطة مرتكبيها وتحرير محاضر جمع الاستدلالات بخصوص تلك الوقائع الجنائية وتحيلها إلى القضاء لينظر فيها وتتعد الأحكام الصادرة بشأنها.

ونفذ واجباتها عن طريق عناصرها المتوافرة لديها بالقروغ والشعب من رجال الشرطة ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي الذين يقتسمون العمل فيما بينهم وفق أسلوب علمي سليم يضمن اثبات العناصر معاً لتحقيق الفاعلية وضمن شعبية الجهاز بتقديم خدمات وقائية وقضائية واجتماعية وإدارية⁽¹⁾.

(1) قرار اللجنة الشعبية للعدل ببلدية طرابلس رقم 106 لسنة 1988م بشأن إعادة تنظيم مكتب الأمن الشعبي المحلي المدة (2) تحدد اختصاصات شعب الأمن الشعبي المحلي بالتفصيل. فطر دورية (الواجب) التي تصدر عن مكتب العلاقات باللجنة الشعبية للعدل ببلدية طرابلس. العدد 2 السنة الأولى 4 لسنة 1988م، ص: 5. صحيفة الميزان - تصدر عن إدارة العلاقات العامة بأمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل الأعداد 288، 275، 274، 286، 282، 279. كلها تشير إلى مهام شعب الأمن الشعبي المحلي من خلال استدلالاتها التي تعريب مع المتطوعين والقائمين على العمل بتلك الشعب الأمنية.

المبحث الثالث

اختصاصات وصلاحيات ومكنات أجهزة الأمن الشعبي المحلي بالبلديات

تبعا للمنطقت العامة لاستحداث نظام الأمن الشعبي المحلي التي تستهدف بالدرجة الأولى إحلال هذا النظام محل نظام الشرطة بالجمهورية تمثيلاً مع المعطيات العامة لوحدة السلطة وتركيزها في يد الشعب عقب الإعلان عن قيام سلطة الشعب فإن اختصاصات الأمن الشعبي المحلي قد تحددت بكافة الاختصاصات التي كانت منطقت بأجهزة الأمن التقليدية والمحددة بنص المادة 3 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م، المعدل والتي ورد فيها حثتص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام والأمن العام وحماية الأرواح والأعراض والأموال وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها وتنظيم المرور وإدارة السجون وأعمال الدفاع المدني وشئون الجوازات والجسدية وشئون البطاقات الشخصية وغير ذلك مما تقرضه القوانين واللوائح».

وهذا ما أكدته المادة (3) من قانون الأمن الشعبي المحلي حيث نصت صراحة على «أن تتولى إدارة الأمن الشعبي المحلي كافة الاختصاصات المسندة لأجهزة الشرطة في البلدية» فكل اختصاصات الشرطة بالبلدية تمارس من قبل إدارة الأمن الشعبي المحلي عن طريق الأقسام والفروع والشعب التابعة إليها والخاضعة لإشراف اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية، ولا يفت في ذلك ما ورد في نص المادة (3) من اللائحة التنفيذية للقانون من اختصاص قد يبدو ظاهرياً أقل مما ورد في فحوى الاختصاص المحدد بنص القانون، حيث أن الفقرة الأخيرة من نفس المادة (3) المشار إليها ذكرت عبارة مطلقة وهي: «وغير ذلك» ما تقرضه التشريعات النافذة» هذا من جانب، وتطبيق حكم المادة الثانية من القانون من جانب آخر طبقاً لقاعدة التدرج التشريعي الذي يحتم الأخذ بأحكام القانون لأنه التشريع الأولي بالاعتبار والتنفيذ لأن اللائحة أصلاً وجدت لشرح أحكامه وتنفيذها لا زيادتها أو إنقاصها وبذا فإن أجهزة الأمن للشعب المحلي بالبلدية تحتص بممارسة واجبات الشرطة ووظائفها الإدارية والقضائية والاجتماعية⁽¹⁾ المتمثلة فيما يلي:-

أولاً: الوظيفة الإدارية: وتتمثل في التدابير والإجراءات التي تتخذها الإدارة بواسطة أعضائها في الأقسام والفروع وشعب الأمن الشعبي المحلي المختصة للوقاية من الجريمة والتقليل من فرص ارتكابها وحماية الأرواح والأعراض والأموال وتحقيق مكونات الأمن العام، المكتنية العامة، والمحافظة على الصحة العامة.

كما تقوم أجهزة الأمن الشعبي المحلي بتنفيذ ذلك بإصدار اللوائح والتعليمات والأوامر الإدارية التي يجب على الأفراد أن يلتزموا بها لتحقيق الصالح العام وتأمين الجميع وذلك بأساليب عدة منها القيام بأعمال الحراسات ونشر الدوريات في

(1) O Hood Phillips, Paul Jackson, Constitutional and Administrative Law, Ibid P 401

كل مكان وتنظيم حركة المرور ومراقبة المجرمين الخطيرين والمضبوطين وتأمين المرافق العامة والأهداف الحيوية وحفظ النظام العام في الاحتفالات العامة التي تقام في المناسبات الوطنية والاجتماعية والرياضية وتنفيذ كافة القوانين واللوائح التي تتدخل في اختصاصاتها، وتقديم المساعدة والعون لغيرها من الأمانات والإدارات والمصالح العامة في أداء واجباتها التي تستدعي مساعدة أجهزة الأمن الشعبي المحلي لتنفيذها⁽¹⁾.

ويتولى القيام بهذه الوظيفة كافة منتسبي الأمن الشعبي المحلي بالبلدية كل حسب اختصاصاته مع المشاركة في الواجب العام المتمثل في القيام بالأعمال الوقائية والاحترازية السابقة على وقوع الجريمة سواء المتصلة بمنع الجريمة مباشرة أو التقليل من أخطارها أو نسبة ارتكابها على الأقل.

ثانياً: الوظيفة القضائية: يقصد بهذه الوظيفة جميع الإجراءات التي يتخذها مأمور الضبط القضائي التابع لإدارة الأمن الشعبي المحلي عقب وقوع الجريمة وتشمل كافة الأعمال التي تتصل بجمع المعلومات وإجراء التحريات والانتقال الفوري لمحل الواقعة للمحافظة على أثار الجريمة والقيام بإجراءات المعاينة والكشف وجمع الاستدلالات بغية معرفة الجاني وضبطه وإقامة الدليل على إدانته وتقديمه للجهات المختصة لمحاكمته وتنفيذ الحكم.

وصفة الضبطية القضائية أنيطت بمتطوعي الأمن الشعبي المحلي أسوة بنظرائهم من منتسبي الشرطة⁽²⁾.

ثالثاً: الوظيفة الاجتماعية: وتضم كل الخدمات الاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع والتي تتصل بالواجبات الإرشادية والإعلامية والتنقيفية أو تلك المتصلة بحماية الآداب والأخلاق وقيم المجتمع وعاداته وتقاليده الصنعة ورعاية الأحداث والشباب وحمايتهم من عوامل التشرد والانحراف وخلق أجواء وبيئات سليمة للعيش بعيداً عن كل ما يدفعهم للسلوك غير السوي أو الممارسات اللامسؤولة التي تضر بهم ومجتمعاتهم.

ويدخل في هذه الوظيفة أيضاً المساعدات التي تقدم للأهالي والمعجزة والمحتاجين والمعرضين للأخطار على اختلاف أنواعها من أعاصير وفيضانات وحرارة وغيرها.

فالأمن الشعبي المحلي من طبيعة تكوينه الشعبية والجماهيرية أن يكون قريباً من المواطنين مليئاً باحتياجاتهم وفي خدمتهم حتى في جوانب تخرج عن المهام الأمنية بما يضمن المجتمع انتظامه ويحسن سلوك أفراده ويكفل بضاناً جماعية وإبراهيم لأخطار الجريمة ومردوداتها السلبية على المجتمع وبالتالي يسهمون في مهام الوقاية والمكافحة.

فأعضاء الأمن الشعبي المحلي هم أفراد جماهيريين يمثلون الشعب منكريس لاحتياجات أبناء وطنهم ورجائهم وسيعملون حتماً على تحقيقها لأن هذا هو الهدف من

(1) محمد إبراهيم الإسمي. الشرطة في نظم الإسلام والقوانين الوضعية (م) من: 202.

(2) قانون الأمن الشعبي المحلي رقم 18 لسنة 1985م المادة (11).

وجودهم أصلاً، وحتى لا تأخذ هذه الوظيفة جل أوقات رجال الأمن الشعبي المحلي. لذا يجب تقسيم العمل وتنسيقه بطريقة فعالة وناجحة تضمن تحقيق الوظائف الثلاثة مما فاعلية وكفاءة تامة.

ومما تقدم نرى أن أعضاء إدارة الأمن الشعبي المحلي المكونين من جميع منتسبي الشرطة بالبلدية ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي يختصون بإنجاز المهام التي حددتها نصوص القانون واللائحة والفهم العام والسليم للبيئة الجماهيرية لمرافق الأمن في إطار سلطة الشعب.

إلا أن ضرورات المرحلة الانتقالية من النظام الأمني التقليدي إلى نظام الأمن الشعبي تفرض أن نجهز أنفسنا جيداً ونهيئ كل أسباب النجاح للتجربة بالتخطيط والتنظيم المحكم والسليم والتنفيذ الواعي مرحلياً حتى لا تقع ربكة في المجال الأمني ويحصل احتلال نحن في غنى عنه - قد يعيق مسيرتنا ويؤثر على استقرار مجتمعنا ويسمي إلى تجربتنا الشعبية القائمة على السلطة المباشرة للجماهير.

لذا فقد تم تحديد عمل إدارة الأمن الشعبي المحلي بالتقيام باختصاصات محددة تشمل جميع النشاطات والمهام ذات الصيغة الميدانية كأعمال الحراسات الثابتة والمتحركة - سواء منها الراجلة أو الراكبة - وأعمال المرور والنجدة والدفاع المدني والإنقاذ... وغيرها من الأعمال الأخرى بالإضافة إلى اختصاصها بتسيير الفروع والشعب الأمنية الواقعة في نطاق البلدية التي تشمل فيها والإبقاء على بعض التخصصات الفنية التي تحتاج إلى مهارات وخبرات معينة في أيدي منتسبي الشرطة يزاولونها وحدهم تحت إشراف اللجان الشعبية النوعية للعدل بالبلديات واللجنة الشعبية العامة للعدل على مستوى الجماهيرية ولا يفت ذلك في عضد القائمين على برامج الأمن الشعبي المحلي حيث أن ذلك من مقتضيات المصلحة العامة، واعتبارات يستدعيها الهيكل الجماهيري الجديد من منطلق استقراره واستمراره قوياً في غاياته حتى يصل إلى الأهداف المنشودة. ومنها عمليات التوعية والإعداد والتأهيل والتدريب المستمر والمكثف لإعداد المتطوعين وتأهيلهم للقيام بهذه الأعمال وتلك المهام الأمنية حتى إتيانها لضمان الكفافية والفاعلية في أدائها ومن ثم تسند لهم كافة الأعمال والمهام مستقبلاً بدون استثناء.

ونحن ننوه بضرورة عدم التسرع في هذه المرحلة بل يجب التأنّي قدر الإمكان لنضمن نجاح التطبيقات العملية وعدم حصول أي سلبات أو عراقيل قد تعيق مسيرتنا الأمنية خاصة وأنها الأولى من نوعها وأن كافة تجارب الأمم الأخرى وإن كانت متقدمة لا ترقى إلى مستوى هذا التطلع، فهي مجرد مساهمات لدعم أجهزة الأمن التقليدية في حين أن برنامجنا يهدف إلى إحلال الجماهير محل تلك الأجهزة في المستقبل القريب.

المبحث الرابع

تكوين إدارات الأمن المحلي بالبلديات «الجانب الإجرائي»

رأينا فيما تقدم بأن إدارات الأمن الشعبي المحلي تضم تحت لوائها كل من:-
منتسبي الشرطة العاملين في نطاق البلديات يضاف إليهم أعداد المتطوعين المتقدمين
من الأهالي للالتحاق بفرق الأمن المحلي⁽¹⁾.

وهؤلاء ولولئك قاتمين بأداء كافة الاختصاصات والمهام المناطة بهذه الإدارات.

== حيث أن منتسبي الشرطة المتواجدين من قبل في إطار الشرطة النظامية والقائمين
بكافة الواجبات والمهام قبل إنشاء إدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلدية.

وجميع هؤلاء «الضباط، ضباط الصف، الأفراد، المدنيين» أصبحوا من ضمن مكونات
إدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلدية، وهؤلاء يختلف عددهم من بلدية لأخرى تبعاً
لاتساع رقعة البلدية وعدد سكانها ونوعية النشاطات الاقتصادية والصناعية والزراعية
وعدد الأهداف الحيوية بها.

وفي تصورنا بأن الذي سيجري إتباعه بشأن هؤلاء لتحقيق اندماجهم ومشاركتهم
لاتجاح برامج الأمن الشعبي المحلي ما يلي:-

أ - ضمن اختيار العناصر الجيدة لضمها إلى إدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلدية
واستبعاد العناصر الغير ملتزمة التي أثبتت عدم فاعليتها وجنواها وأصبح
وجودها كحدمه لضعف إمكانياتها العلمية أو لعدم انضباطها واحترامها لواجباتها
وعدم قيامها بوظائفها على أحسن وجه فأصبح التمسب وعدم الالتزام صفة
ملزمة لها. لذا وجب استبعادها لكي لا تؤثر على أعضاء الأمن الشعبي المحلي
الجند وتثبت فيهم مساوئها التي عدناها سلفاً.

ب - إسناد مهمة تدريب وإعداد وتأهيل وتوعية متطوعي الأمن الشعبي المحلي الجند
لهذه العناصر الجيدة -التي تم الإبقاء عليها- لضمان إدراكها وفهمها واستيعابها
لجوانب العمل الشرطي حتى يمكن لهم القيام به على خير وجه في إطار تنفيذ
برنامج الأمن الشعبي على مستوى البلدية.

ج - العمل مع منتسبي الأمن الشعبي المتطوعين كجسد واحد لتوفير أمن الوطن
والموطن بعيداً عن الحساسيات متحليين بالقيم الأخلاقية والانضباطية بصورة
أفضل وبأسلوب أجمع وتعاون أكبر لتحقيق تطلعات الأمة وسيادتها بإنجاح
التجربة الرائدة في مجالات الأمن استكمالاً للبيان الجماهيري المتكامل للسلطة

(1) قانون الأمن الشعبي. المادة (4).

الشعبية للجماهيرية الذي نعمل للوصول إليه منذ إعلان قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977.

• أما بالنسبة للمتطوعين من المواطنين لبرنامج الأمن الشعبي المحلي فقد حدد القانون لوصاعهم وإجراءات التحكم وكافة الصويط الأخرى المتعلقة بهم ويمكن إجمالها في الجوانب التالية:

1 - شروط وإجراءات الالتحاق بالأمن الشعبي المحلي ونوعيته.

2 - عمليات الإعداد والتأهيل والتدريب العملي.

3 - الاختصاصات والصلاحيات والمرافق.

4 - إجراءات التأديب والمحاسبة.

5 - الإجازات والنقل والفصل والاستقالة.

وسنتولى توضيحها تفصيلاً فيما يلي نظراً لأهميتها في تكوين المتطوع وإعدادهم وتحديد مهامهم واختصاصاتهم وحقوقهم والتزاماتهم لضمان انتظام العمل الأمني واستقراره واستمراره.

ولاً: شروط وإجراءات ونوعية الالتحاق بالرق الأمن الشعبي المحلي:

• حددت المادة (5) من القانون الشروط الواجب توافرها في المتقدم للتطوع فيما يلي:-

1 - أن يكون من مواطني الجماهيرية.

2 - أن يكون مقيماً في نطاق البلدية.

3 - أن يكون حسن السيرة والسلوك.

4 - ألا تقل سنه عن ثماني عشرة سنة.

5 - ألا يكون محكوماً عليه في جنائية أو جريمة من الجرائم المخلة بالشرف، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

6 - أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة.

7 - ألا يكون متزوجاً من غير عربية.

وهي نفس الشروط المطلوبة للالتحاق بجهاز الشرطة النظامية⁽¹⁾ وقدر ركزت على جوانب تتصل بالقدرة على أداء الوظيفة وجوانب تتصل بموطن المتطوع وحسن مسلكه.

فتحديد سن المتطوع ببلوغ سن 18 سنة ميلادية وهي من المسؤولية الجنائية ضمنمت استبعاد الأحداث وأكدت على إمكانية محاسبة المتطوع عند المخالفة أو الخرق لأحكام القانون إضافة إلى ضمان قدرته على أداء الواجب المناط به وخاصة بعدما أكدنا ذلك

(1) قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م الملحق بالمادة (13)، (23).

تفحص الطبي الذي أخضع إليه المتطوع والذي يؤكد قدراته الجسمانية وإمكانياته البدنية على أداء هذه الوظيفة الشاقة، وإلمامه بمبادئ القراءة والكتابة ليستوعب ما يقدم له من دروس ومحاضرات ونوعية ضرورية لإثراك المهام والمسئوليات التي سيقوم بها، أم الجانب الثاني فهو ذلك أن المتطوع من أبناء الوطن والقطنين ينص البلدية التي تقدم إليها بمطلنه وعبر مرئط عليل بروجة عبر عربة وأل يكون مملكة حصاً وينصح نلك من شهدة الحلة الجديبه وشهدة محتر المحلة التي يسكن بها حيث أنه لا يمكن قول عاصر لها تاريخ إجرامي أو مملك مشين يدل على انحراف أو عدم التزام يقيم المجتمع وأخلاقياته وضوابطه، ورغم تعدد هذه الشروط حتى تبدو -غير المتخصص- أن بعضها ليس بضروري ولازم ولكن الواقع العملي يحتم أنه من خلال عمليات التجنيد والاختيار والالتحاق يجب أن يؤكد على اختيار المتطوعين من خيرة المتقدمين خلقاً ومسلماً بالنظر إلى أهمية وظورة الواجبات التي ستطأ بهم من حيث مساسها بحقوق الأفراد وحريةهم وأعراضهم وممتلكاتهم وسيكونون الأعضاء المستأمنين على أمن المجتمع كله فلا أقل من حسن اختيارهم وتدريبهم ومتابعتهم لضمان جودة الأداء وفاعلية التنفيذ ونجاح التطبيق لتأكيد التجربة وتحقيق نجاحها.

• أما إجراءات التقديم والقبول والالتحاق فتتم وفق إجراءات ميسرة وتبدي (1):

أ - بتقديم طلبات التطوع إلى اللجنة الشعبية للمحلة على النموذج المعد لهذا الغرض مشفوعاً بالمستندات الدالة على توافر الشروط التي سبق التنويه عنها.

ب - تحال الطلبات فوراً إلى اللجنة الشعبية للمحل بالبلدية مشفوعاً برأي اللجنة الشعبية للمحلة.

ج - تصدر اللجنة الشعبية للمحل بالبلدية قرارها بقبول الطلب أو رفضه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإحالة.

د - ونضيف أنه من خلال الواقع العملي يمكن التقديم أيضاً إلى فروع وشعب الأمن الشعبي المحلي القريبة من المتقدم والتي تحيله بدورها أيضاً إلى اللجنة الشعبية للمحل بالبلدية.

هـ - أما دراسة الطلبات المقدمة وإصدار قرارات بقبولها أو رفضها فإنها تسرعت لضمان اختيار من تتوافر فيهم الشروط ولتنظيم عمليات القبول والالتحاق والتدريب العملي والنظري حسب الإمكانيات والمبل المتاحة للجنة بالبلدية، فهي إذن مسائل تنظيمية واخترازية لا تحكمية.

• والتطوع نوعان: تطوع على سبيل التفرغ وتطوع بالإضافة إلى العمل الأصلي (2):

1 ويعصد بالأول أن يلتحق نواظر المتطوع بقر الأمن الشعبي المحلي ويخصص له جل وقته وتسد له مهام وواجبات مماثلة لتلك التي يكلف بها رجل الشرطة وينقاضي مقابل ذلك مكافأة مالية تتناسب وما قام بها من جهد.

(1) قانون الأمن الشعبي المحلي. المادة (5).

(2) قانون الأمن الشعبي المحلي. المادة (7).

===== الفصل الثالث: نظام الأمن الشعبي المحلي في إطار التنظيم القانوني

ب - أما التطوع في أوقات محددة بالإضافة إلى عمله الأصلي حيث يستقطع المواطن من وقته الخاص جزء منه في حدود ساعة أو اثنين يومياً للمساهمة في مجالات الأمن الشعبي المحلي.

وهذا يناسب العاملين والمنتجين والموظفين بالوحدات الإدارية والمنشآت العامة والشركات المملوكة للمجتمع أو التي يساهم فيها.

فالطوع بهذه الوضعية يمكنهم من الالتحاق والمشاركة فيقومون بمهام محددة وفي أوقات تناسب وطوروف عملهم يساهمون فيها ويعدون منطوعين غير متفرغين. وحتى لا يؤثر ذلك على طبيعة أعمالهم الاعتيادية لابد من موافقة جهة العمل على تطوعهم هذا.

ثانياً: عمليات الإعداد والتأهيل والتدريب العملي:-

عقب صدور قرار اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية بقبول المتطوعين يتم التحاقهم ببرنامج تدريبي يتضمن كقاعدة عامة:-

• أساسيات العمل الأمني ومقتضياته الضرورية.

• الإطلاع على القوانين واللوائح والقرارات الهامة المتصلة بالواجبات والمهام الأمنية.

• إجراء تدريبات عملية ميدانية للتأكد من استيعاب المتطوعين للبرنامج التدريبي.

ويتم إعداد هذا البرنامج والخطط التدريبية والمناهج والمواد التي تدرس من قبل الإدارة العامة للتدريب⁽¹⁾ التابعة لأمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل على مستوى الجماهيرية ككل لضمان وحدة المناهج والأساليب والطرق والمحتوى العام لبرامج التدريب على اختلاف أنواعها⁽²⁾.

ويتم تنفيذ هذه البرامج بمعرفة العناصر الأمنية المتوافرة بأقسام ووحدات التدريب المتخصصة في كل بلدية⁽³⁾ وبالإطلاع على خطة التدريب والتأهيل السنوية لرجال الشرطة ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي لعام 1989م⁽⁴⁾ بند التدريب متطوعي الأمن

(1) نظر المادة (13) من القرار رقم 373 لسنة 1989م التي تحدد الاختصاصات العامة للإدارة العامة للتدريب، المادة (9) من قانون الأمن الشعبي.

(2) الإعداد والتأهيل والتدريب بالشرطة أنواع عديدة. فهناك نوعين رئيسيين: الأول تدريب وإعداد وتأهيل لرجال الشرطة والمتطوعي الأمن الشعبي قبل الالتحاق بالعمل والتي تدريب تخصصي وهو تدريب يجري بغية تطوير القدرات والإمكانيات الذاتية للمتدرب حتى يكون أكثر المما بالجديد في مجال عمله، وقد يكون التدريب بالعدل في مؤسسات التدريب التابعة للأمن أو أحد المعاهد والأكاديميات المتخصصة أو بالخارج في إطار التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة بغية الرفع من كفاءة رجال الشرطة بالجماهيرية. وقد شهد التدريب في المسبقات عقب قيام الثورة الليبية عام 1969م بهضبة كبرى مكثت من إرسال مئات الطلاب والضباط وضباط الصف للخارج في تورات تدريبية لكل من فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة، سويسرا، مصر، لبنان، في العديد من التخصصات الأمنية المختلفة. انظر مكتب وزارة الداخلية في خمس سنوات من عمر ثورة الفتح (م.س) ص: 17.

(3) كانت مشاتل التدريب في السابق مركزة في المدن الهامة كطرابلس وسبها والخليج ومد تزوي الجوان الشعبية للعدل في البلديات مسؤوليتها بدء في إنشاء أقسام ووحدات للتدريب بكل بلدية مع إكتملت التعاون والتنسيق مع الإدارة العامة للتدريب في مجالات التدريب المتقدم وإعداد الخطط والبرامج والتأهيل لضمان نجاح مثل تلك البرامج ووحداتها.

(4) الإدارة العامة للتدريب. أمانة اللجنة الشعبية للعدل. خطة التدريب والتأهيل السنوية لرجال الشرطة ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي لسنة 1989م مطبع العدل بطرابلس.

الشعبى المحلى الذى يحدد المنطلقات والأسس والجوانب الرئسمة لهذه البرامج التكرربة
نعملها فمما ىلى:-

أ - الهمف من الةطة التكرربة: همف الةطة إلى تأهل منطوعى الأمن الشعبى وإعءاءهم الإعءاء الكففى الءىء فى إطار التأكىء على ءققة أن التكررب ىعبر بمثمبة المسموء الففرى لهذا التأهل والإعءاء وءءقق معءلات ومؤشرات الأداء الأمثل لولاءبات الوظلفة الأمنة.

ب - مءة التكررب: مءة التكررب (6 أسابىع) ىتلقون ءلالها تكررباء وءروساً نظربة وعملبة طبقاً لمكونات الةطة المرفقة وبمعءل (3 ءصص يومياً⁽¹⁾) ءسى بمكن اسعمبها من قبل الجمبع وتلائم المنطوعىن من الفئبن: المنطوعىن على سببل الفرغ أو المنطوعىن عفر المنفرغىن.

ج - مكان التكررب: ىتم تكررب منطوعى الأمن الشعبى المحلى فى ءموء نطاق وءوائر اءنصاص اللجان الشعببة للءل بالبلءباء وفى الأماكن الةى ءءءها وعاءة ما ءكون بأقسام وشعب التكررب لءبها كما بمكن إءرلؤها فى فروع وشعب الأمن الشعبى المحلى المنوزعة فى أرجاء البلءباء الممنبة.

ء - عءء المنفرغبىن: ىتم ءءىء عءء المنسبىن لءورباء الأمن الشعبى المحلى وفقاً للنسب وما ىقابلها من الأعءاء الةى ىقابلها من الأعءاء الةى نقرها اللجان الشعببة للءل بالبلءباء بالءمسق مع اللجان الشعببة للمءلات الواقعة ضمن ءوائر اءنصاصها.

هـ - بءابة التكررب: ءءء اللجان الشعببة للءل بالبلءباء ءسب ظروفها وإمكاناءها الءءول الزمنية لمواعىء التكررب لمن ىقرر قبولهم كممنطوعىن فى الأمن الشعبى المحلى وشعبه وسمعى الإدارة العامة للتكررب إلى إءراء عملباء الءمسق لإمكانبة ءءىء مواء مئاسبة وموءة لبدء البرامج التكرربة.

و - مفازز التكررب والإشراف: ىتم اءءار مفازز التكررب والإشراف من ببن ضباط الشرطة بالقءر الذى ىناسب وأءائم لمهامهم على الوجه المطلوب ممن ءوفر ففهم شروط الكفاءة والخبرة فى مآلات التكررب والتكررب على أن ىكون ذلك ءءت إشراف اللجان الشعببة للءل بالبلءباء وءبعاً للمخطط العام الذى وضع بمعرفة الإدارة العامة للتكررب.

ز - موضوعات التكررب: ىتلقى منطوعى الأمن الشعبى المحلى تهرباء وءروس نظربة مءلبة ففى المآل النظرى ىتلقون أساسباء قانونبة ونصوص مءءارة من القوانين ذاء الصلة بالمعمل الأمنى كالتعرّف بالأمن الشعبى المحلى ولفسفته وشرح آءكام القانون واللاءة كما ىتم ءلؤل مواء مءءارة من قوانىن العقوباء، الإءراءاء، قانون الشرطة، قانون المرور ولاءءه الءنفىذبة، ق. الءفاع المءنى والإءقاء، ق. الأءاب العامة بالإضافة إلى النوعبة المباببة والمطومات العامة.

(1) انظر ءفصل موضوعات الءرسة النظربة والمبلبة لمنطوعى الأمن الشعبى المحلى. ءطة التكررب - من: 17 - 21 ملق بالءء.

أما في المجال العملي فيمارس المتكرب أعمال وتطبيقات وفرضيات ميدانية أمنية في مجال الحراسات والدوريات وتأمين المنشآت والأهداف الحيوية وأعمال الإنقاذ والدفاع المدني والإسعافات الأولية وتنظيم المرور على الطرق العامة وأساليب البحث والتحرري وتعقب المجرمين واستخدام الوسائل الفنية الحديثة المساعدة، بالإضافة إلى تدريبات رياضية تساعد على المحافظة على اللياقة الجسمانية. وكلا المجالين النظري والعملي ضروريين في العمل الأمني وقد تم تبسيط المعلومات وتوضيحها للمتطوعين بصورة يمكن للمواطن أن يلم بها مهما كانت ثقافته بسيطة لضمان مشاركة أعداد كبيرة من الراغبين في المساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن. وقد اقتصر في الفترة الماضية على إحصاء المتطوعين في دورات الإعداد والتأهيل لممارسة العمل الأمني حتى تضمن مشاركته بفاعلية في أداء الواجبات الأمنية ولكن في المستقبل سيكون المتطوع من الالتحاق بالدورات المتقدمة التي تؤهله لأداء أعمال ومهام أمنية أكثر دقة وتستدعي إعداداً وتدريباً أكثر تطوراً كممارسة مهام جمع الاستدلالات وإجراء التحقيقات الأولية - أخذ البصمة - إجراء الكشف على مكان الجريمة - إجراء الكشف على مكان الجريمة - عملية التحري والبحث والمتابعة للأعمال الإدارية والتخصصية وغيرها من المهام الأخرى التي ستأتي كخطوة لاحقة لما تقدم متى ما أثبت المتطوعين رغبتهم وأكثروا على قدرتهم وإمكانياتهم التي تؤهلهم على القيام بهذه الأعباء بصورة جيدة حتى يكتمل بناء مرفق الأمن الشعبي المحلي، ويجعل من تطلعاته حقيقة على أرض الواقع في جميع ميادين الأمن.

ثالثاً: الاختصاصات والصلاحيات والمزايا:

أنيطت بمنتهسي الأمن الشعبي المحلي واجبات ومسئوليات تتصل بمنع الجريمة وضبط مرتكبيها والقيام بمهام المحافظة على النظام والأمن العام وحماية الأرواح والأعراض والأموال بالإضافة إلى غير ذلك من الواجبات التي تسند إليهم تبعاً لأحكام التشريعات النافذة في الجماهيرية كما أعطى القانون لهم صلاحيات تمكنهم من أداء واجباتهم وقرر لهم مزايا متعددة ومتنوعة نظير خدماتهم هذه للمجتمع.

أ) الاختصاصات:

الواجبات والمسئوليات المناطة برجل الأمن الشعبي هي نفس واجبات ومسئوليات رجل الشرطة سواء بسواء وهذا المبدأ مقرر كقاعدة عامة وكأساس لمجمل اختصاصات الأمن الشعبي المحلي إلا أن واقع التجربة وحدتها وطبيعة المسئوليات الأمنية ودقتها تفرض أن يتم التنفيذ والممارسة لهذه الواجبات مرحلياً بحيث يتم إعداد متطوعي الأمن الشعبي وتأهيلهم وتدريبهم نظرياً وعملياً ويتدرجون في أداء المهام الميدانية تحت نظر الشرطة النظامية ويتعاون تام فيما بينهما فترة من الزمن قد تطول أو تقصر على حسب استيعاب وإدراك هؤلاء لوظائفهم تلك، ومن ثم يتم التقدم لممارسة الأعمال الأكثر دقة وخطورة حتى يتم التوصل إلى توفير كافة الوظائف الأمنية وتحويلها إلى نوع من الممارسة الجماهيرية وإحلال الأمن الشعبي المحلي القائم على مناهضة جماهيرية كاملة محل أجهزة الأمن التقليدية. فالمهام والواجبات التي تسند إلى متطوعي الأمن الشعبي المحلي في الوقت الحاضر أعمال لا تنسم بالصعوبة أو التعقيد أو الخطورة وهي عديدة:-

- كالقيام بالدوريات الثابتة والمتحركة لمراقبة حالة الأمن وحفظ النظام العام والإبلاغ للفرع أو الشعبة المختصة عند حدوث أي إخلال بالأمن أو وقوع جرم أو ضبط مشبوهين أو منحرفين لإجراء عملية التدخل المنظم والمدرّس من قبل الوحدات الخاصة المكلفة والمدرّبة على القيام بمثل هذه المهام.
- الحراسات الثابتة لبعض المرافق والمنشآت العامة والأهداف الحيوية كالمصانع والمستودعات العامة ومقر الأمانات والبلديات ومحطات توليد الكهرباء وضخ المياه وغيرها من الأماكن التي تستدعي الرعاية والحماية والتأمين من أخطار التدمير أو الإتلاف أو الحريق أو المراقبة، ولذا فلكل فرع والشعب بضرورة إعداد خرائط ورسومات كروكية تحدد فيها الأهداف الحيوية وحصرها وتأمين حراستها بالتعاون مع فرق الأمن الذاتي أو فرق الدفاع المحلي الموجودة بها⁽¹⁾.
- أعمال الدفاع المدني والإنقاذ وذلك للمشاركة في مواجهة حالات الطوارئ والظروف الاستثنائية في حالة العدوان أو التخريب أو الحريق أو الكوارث الطبيعية، وقد أعدت برامج تدريبية بصفة دورية ومستمرة لإعداد متطوعي الأمن الشعبي المحلي والعاملين بالمصانع والمنشآت العامة على أعمال الدفاع المدني والإنقاذ وكيفية تأمينها من الأخطار على اختلاف أنواعها باعتماد برامج الأمن الصناعي⁽²⁾.
- أعمال خدمية وإدارية في مجالات البطاقات الشخصية وإصدار شهادات الحالة الجنائية ومستندات السفر ورخص القيادة ورخص بنادق الصيد وما إليها من أعمال ذات الصبغة الإدارية العادية خاصة فيما يتصل باستلام الملفات ودراساتها واستكمال مسوغاتها وإحالتها للشعب المختصة لإجرائها وإعادتها وتسليمها لأصحابها⁽³⁾.
- في أعمال المرور وتنظيم حركة السير داخل المدن وخارجها في الميادين والساحات العامة وقرب المدارس والمعاهد والجامعات والأسواق والتجمعات السكانية للتقليل من الحوادث والإصابات وخلق نوعية جماهيرية بضرورة الالتزام بأحكام قانون المرور وأدابه.
- المشاركة في تأمين الموكب العامة والاحتفالات الجماهيرية والتظاهرات والمسيرات الشعبية والمباريات الرياضية والمناسبات الاجتماعية.
- القيام بتقديم خدمات اجتماعية وإرشادية وأعمال ميدانية تستهدف بالدرجة الأولى التسهيل على الجماهير ومساعدتهم في كافة جوانب حياتهم خارج إطار العمل الأمني، ولن كانت تتصل به في النهاية، فمساعدة الشباب والأحداث على إيجاد أماكن تسمية

(1) انظر تفصيل الاختصاصات لقرار اللجنة الشعبية للحدل ببلدية طرابلس رقم 106 لسنة 1988م - المادة (2) منه، صحيفة الميزان الأعداد 274، 275، 282، 286.

(2) خطة التدريب السنوية لرجال الشرطة ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي (م.س): ص: 85 - 86.

(3) صحيفة الميزان تصدر عن إدارة العلاقات العامة لأمانة اللجنة الشعبية العامة للحدل عدد 286 الصادرة في 25 آذار 1990م. وعن طريق هذه الخدمات المقدمة للجماهير يمكن لهذه الشعب أن تموز على نية الجماهير وتمولها سواء بالانضمام إلى فرق الأمن الشعبي المحلي بعدما رأت جدواها وانطلقت على خدماتها أو على الأقل إعلامها بما يرى من جرائم أو بما يعرف من معلومات تتصل بجوانب الأمن المختلفة وبذا ضمننا مساهمة الجماهير ودعمهم للتجربة التي لن نتحقق غايتها إلا بتبني الشعب لها ودفاعها عنها.

وترفيه لشغل أوقات فراغهم وتهذيبهم تحت إشراف أجهزة الأمن الشعبي أو الهيئات الأهلية أو بالتعاون فيما بينها وتقديم المساعدات للأيام والمحتاجين بيوتهم في دور الأيتام أو دور العجزة أو في أماكن خاصة لتربيتهم وتأمين احتياجاتهم الأساسية وتعليمهم مهن وصناعات أو مواصلة دراساتهم. تكوين جمعيات أهلية لرعاية المساجين أو المحكومين عقب انتهاء محكوميتهم أو أثناء تنفيذها أو الأخذ بيد المنحرفين ودراسة مشاكلهم وإيجاد الحلول التي تبعدهم عن برائن الجريمة والاحتراف، وخلق وعي للمشاركة في استحداث جمعيات أخرى مماثلة في مجالات الدفاع المدني والإنقاذ، الوقاية من حوادث السير، رعاية الأحداث ومكافحة البغاء، مكافحة تعاطي الخمر والمخدرات وكافة المسكرات على اختلافها، جمعيات علمية لدراسة الظواهر الإجرامية.... الخ. هذه المشاركات التي قد يتولاها الأهالي أو تكون بدانتها بتشجيع من أجهزة الأمن الشعبي والمحلي ودعمه لحفظ المجتمع وصيافته من كل ما يمس بكيانه ومقدراته وقيمه السامية.

فلتكليف وتحمل المسؤولية والمساهمة تتأتى من المتطوعين في الأعمال الميدانية والواجبات المساعدة في بنة الأمر ويتم التدرج إلى ممارسة الأعمال الأخرى الأكثر دقة وتخصص وأبلغ خطورة على حريات الآخرين، وهذا ما نحا بالمشروع أن يحدد اختصاصات ومسؤوليات إدارة الأمن الشعبي المحلي ويقرر إشرافها وتسييرها لأقسام وفروع وتعب محددة مكثفا بالمسيطرة الشاملة على أمانات العدل من قبل اللجان الشعبية للعدل بالبلديات المصدرة جماهيرية من قبل المواطنين أنفسهم في نطاق البلدية وتحت إشراف وتوجيه أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل على مستوى القطر كله.

ب) الصلاحيات والمكّنات:

ولأداء الواجبات الوظيفية لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي أعطى القانون بعض الصلاحيات والمكّنات التي تساعدهم وتجعلهم أقدر على أداء مهامهم.

- بعضها يتصل بمنحهم صفة الضبطية القضائية أسوة بنظرانهم من رجال الشرطة.
- وأجيز لهم حمل الأسلحة والذخائر أثناء أدائهم لأعمالهم وذلك وفقا للصوابط المحددة لذلك بالمادة (4) من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م المعدل⁽¹⁾.
- كما صدرت لهم تعريفات شخصية يتم إيرادها عند اللزوم لتسهيل لهم مهام عملهم وإشارات وقيافة خاصة يمكن أن يميزوا بها عن غيرهم ليحظوا باحترام المواطنين ومعاونتهم لهم ولا يتعرضون لأية مصاعب أو عراقيل.
- كما قررت لهم المادة (10) من القانون أقدميات يصدر بها قرار من اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية تحدد فيها أقدميتهم فيما بينهم حسب أولوية الالتحاق وما ينجم عنها من خبرات ومكّنات ومزايا أسوة بأقدمية نظرانهم من رجال الشرطة. وسنقولى إلقاء

(1) والتي حددت حالات معينة يجوز لها استعمال السلاح وذلك بعد استقلا كافة الوسائل الأخرى كاستعمال القوة البدنية مثلا. ويبدأ رجل الأمن بالإندار الشفوي بأنه سيطلق النار إن لم يستجب المعني يتم إطلاق النار عليه في الأماكن الغير قفلة كالطراف على القمعين أو الدين لأعقته وضبطه حيا ما أمكن ذلك.

الضوء على كل منها بصفة موجزة ما أمكن لنلم بهذه الجوانب الهامة التي تمثل دعماً ودعماً غير محدود لمننسي الأمن الشعبي المحلي يجعلهم يقومون على أداء مهامهم الجماهيرية بكل إخلاص وتفاي.

1 - صفة الضبطية القضائية: نصت الفقرة الثانية من المادة (10) من قانون الأمن الشعبي المحلي، "يكون لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي صفة مأموري الضبط القضائي المقررة لنظرانهم من مننسي الشرطة".

فقد حدد النص بأن منح هذه الصفة للمتطوعين وفقاً لما هو مقرر بشأنها بالنسبة لرجال الشرطة وبالرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية⁽¹⁾ نجد أن صفة الضبطية القضائية لم تمنح لكل رجال الشرطة بل تم اقتصرها على فئة منهم وهم - من رتبة عريف فما فوق - أما من هم دون ذلك فإنهم يعدون مساعدين لمأموري الضبط القضائي يقومون بمساعدتهم ويكونون في خدمتهم وتحت تصرفهم.

ولذا لا يمكن التسليم بمنح هذه الصفة لكل المتطوعين تحت لواء الأمن الشعبي المحلي ولكن يمكن لهم ممارستها عند القبض على المجرم المتلبس بجناية أو نحة كما يمكن أن يعطي هذه الصفة لمن زاول منهم أعمال جمع الاستدلالات وتمرس فيها لفترة تكفي لاستيعابه جوانب العمل المختلفة المطاطة بالشرطة وبقائه فترة تحت التدريب بإشراف محقق كفاء ولا يجب التوسع في منح هذه الصفة لارتباطها بمزولة أعمال ذات صفة قانونية وأن أي خطأ فيها سيسبب بطلان كل الإجراءات المتخذة وفقاً للقاعدة القائلة بأن "ما بني على الباطل فهو باطل" إضافة إلى مساعدتها بحقوق وحريات الأفراد التي نسعى للحفاظ عليها وحمايتها ولا يجوز انتهاكها إلا بحكم القانون وفق الإجراءات التي حددها لذلك.

2 - حمل السلاح والذخائر: وإعطاء المتطوعين مكنتات الإحساس بالمسئولية والدفاع عن النفس وأداء الواجب على أكمل وجه فقد أجاز لهم حمل الأسلحة والذخائر حيث نصت المادة (12) من القانون على أنه "يجوز لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي حيازة الأسلحة والذخائر والأجهزة اللازمة المملعة إليهم وذلك أثناء تأدية واجباتهم".

كما نصت المادة (10) من اللائحة التنفيذية للقانون على أن "تطبق على متطوعي الأمن الشعبي المحلي القرارات والأحكام والشروط المتعلقة بحيازة وحمل واستعمال الأسلحة والذخائر والأجهزة اللازمة في الخصوص السارية في شأن رجال الشرطة وذلك أثناء تأدية المتطوعين لواجباتهم"⁽²⁾.

فحمل الأسلحة والذخائر أمر جوازي، أي أن الإدارة المختصة بالأمن الشعبي

(1) فطر المادة (13) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي موسوعة التشريعات الجنائية.

(2) قرار وزير الداخلية، سابقاً - رقم 63 لسنة 1972م الصادر في 14/5/1972م المنظم للشروط والأوضاع التي يتم فيها استخدام الأسلحة وكيفية ذلك ويحد هذا القرار مكملاً للنص المادة (4) من قانون الشرطة رقم 5 لسنة 1972م وتعليماته.

عقيد بشير ملاطم، شرح الأمر المستعبد وتوضيحه لاستعمال السلاح الفاري، دورية لولجب العدد 2 لسنة 1988م، ص: 18 - 23.

المحل الثالث: نظام الأمن الشعبي المحلي في إطار التنظيم القانوني

المحلي هي التي تقرر تسليمها أو عدم تسليمها حسب الظروف والأوضاع التي تراها، فإن التفتحت بأن المتطوعين أهلاً لحمل الأسلحة والذخائر من حيث معرفة كيفية استعمالها وضوابط حفظها وصيقلتها مدرجين لخطورتها ومسلمين بالأحكام القانونية والتنظيمية لاستعمالها بصورة سليمة، فإنه يمكن تسليمها لهم أثناء أدائهم لواجبتهم على أن تسحب منهم حال الانتهاء منها. وإن رأت الإدارة المختصة غير ذلك فلها أن تسحب عنهم الأسلحة والذخائر خاصة في فترات التدريب الأولى والأعمال الميدانية التطبيقية إلى أن يبدء خدمة المتطوع، فإن استمر ولبيان عن قدرة وكفاءة ومهارة ووجدت ظروف تستدعي فلا يوجد مانع من تسليمها.

ومما تقدم نرى أن حمل الأسلحة والذخائر أحيط بعدة شروط وضوابط لا يمكن تجاوزها وهي:

أ - موافقة الجهة المختصة بالأمن الشعبي المحلي على تسليم الأسلحة والذخائر، فهو أمر جوازي لها.

ب - أن يتم التسليم أثناء أداء المتطوعين لواجبتهم وأن يتم استلامه عقب ذلك مباشرة.

ج - أن يكون المتطوعين ملمين بكيفية استعمال السلاح وحفظه وصيانته عارفين بأحكام القانون المنظمة لاستخدامه.

3 - بطاقات التعريف والشارة والقبالة الخاصة:

وليتسكن متطوعي الأمن الشعبي المحلي من أداء مهامهم دون عائق أو مشاكل، فقد تم استحداث تعريفات وإشارات أو قبالة خاصة تميزهم عن غيرهم.

• فقد نص للقانون في المادة (2/15) على الإحالة للاتحة التنفيذية للقانون لبيان ما يجب على المتطوعين حمله للتعريف بأشخاصهم أثناء قيامهم بأعمالهم.

ولذا حددت المادة (2) من للاتحة ذلك فنصت على أن يحصل متطوع الأمن الشعبي المحلي أثناء قيامه بأعماله ببطاقة تسمى (بطاقة تعريف لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي) وذلك وفقاً للنموذج الذي يصدر به قرار من اللجنة الشعبية العامة للعلل..

وصدر فعلاً القرار رقم 655 لسنة 1985م بتاريخ 1985/9/8م وتضمن الأحكام التالية:

أ - حمل المتطوع لبطاقة التعريف الخاصة به والمعتمدة أثناء عمله لإبرازها كلما اقتضت الضرورة لذلك.

ب - عند تلف البطاقة أو ضياعها الإبلاغ الفوري عنها لأقرب فرع أو شعبة للأمن الشعبي المحلي وأخذ إعادة بذلك مع ضرورة إبلاغ جهة العمل التطوعي التي ينتمى إليها.

ج- دونَ على ظهر البطاقة تعريف بالمتطوع بأنه أحد عناصر الأمن الشعبي المحلي وطلب من الجميع مساعدته في تنفيذ واجباته المناطة به في حدود القانون بل والمساهمة معه انطلاقاً من أن الأمن مسئولية كل مواطن ومواطنة⁽¹⁾.

• كما تم تمييز متطوع الأمن الشعبي المحلي بحمل إشارة أو لارتداء قبالة خاصة تميزهم عن المواطنين العاديين⁽²⁾ وقد تم بالفعل إعداد إشارة خاصة بهم وهي عبارة عن قطعة قماش خضراء تحمل شعار الأمن الشعبي المحلي حدد شكلها ومواصفاتها بموجب القرار رقم 655 لسنة 1985م وطلب ضرورة حمل هذه الإشارة على ذراع اليد اليمنى للمتطوع أثناء أداء العمل التطوعي كما أخصصت لنفس الأحكام الخاصة ببطاقة التعريف في حالة التلف أو الضياع.

وفي هذا المعنى يقول الأخ قائد الثورة: «... ومن وقت أن يذاع القانون ما عاد الشرطي يرتدي مثل الأوربي وإنما يلبس الزي الشعبي ويندمج الشرطي النظامي الموجود الآن والذي يأخذ رتباً ومتفرعاً مع رجل الأمن الجديد.... أول ما يصدر القانون كل الليبيين القادرين على تأمين أنفسهم بأنفسهم يلبسون الإشارة الخاصة بالأمن الشعبي والصباط فقط هي الذين يلبسون الملابس التقليدية.... ومن الممكن أن يتغير الزي ولكن لا يلبس الجرد أو المعاءة أو البرنوس، أما غير الصباط فيضع هذه الإشارة ولا يمكن تزويرها لأن عليها نقوشاً وكل واحد يجب أن يتأكد منها والقانون يحاسب الذين يتحايلون ويحملون إشارات مزيفة»⁽³⁾.

ج) المزايا المالية:

وتشمل المكافآت المالية الحوافز التشجيعية والتعويضات الضرورية عند حصول إصابة المتطوع، وبالرغم من أن عمليات التطوع اختيارية وتتم كمساهمة من المواطنين في تأمين أنفسهم انطلاقاً من مقولة أن الأمن مسئولية كل مواطن ومواطنة باعتبار أن الأخطار التي تنجم عن الإجرام والاعتراف أول ما تلحق وتضر إضراراً بليغاً بالمجتمع سواء أكان ضحية مباشرة لهذا الإجرام أو الاعتراف أو أن ذلك سبب له إزعاجاً وقلقاً وتوتراً وإحساساً بعدم الأمن.

بالرغم من ذلك كله، فإن القانون من منطلق سعيه إلى حث الجماهير على التطوع في برامج الأمن الشعبي بأعداد هائلة لضمان نجاح البرنامج الأمني المقرر وحرصه على استعادة المتطوع من جهده ووقته الخاص الذي سخره للعمل التطوعي في المجال الأمني فقد قرر له مزايا في صورة مكافآت مالية توازي الجهد المبذول في سبيل تحقيق الصالح العام، وذلك على التفصيل التالي:

(1) كتيب الإجراءات التنفيذية للأمن الشعبي المحلي (م.س): ص: 54 - 56.

(2) قانون الأمن الشعبي المحلي المادة (11)، القرار رقم 655 لسنة 1985م.

(3) قائد الثورة السيد محمد القذافي محبته للمؤتمرات الشعبية الأساسية بتاريخ 85/4/7. سجل القومي 16 لسنة 84 - 85، ص: 276.

وفي خطاب لعر بتاريخ 1985/1/4م للمؤتمرات الشعبية الأساسية سجل القومي نفس الحد والسنه، ص: 338، 339.

1) **المرتبات والمكافآت:** ميز القاتون في المعاملة المالية بين المتطوعين على سبيل التفرغ التام أو لولئك الذين سينطوعون بجزء من وقتهم، وبين أولئك الذين يعملون تبع المجتمع وأولئك الذين يصلون في القطاع الخاص فحدد معاملتهم وفق النمط التالي:

♦ المتطوعين على سبيل التفرغ التام من العاملين بالوحدات الإدارية العامة يحتفظون بمرتباتهم وعلاواتهم ومزاياهم المالية المقررة لهم في جهة عملهم الأصلية على أن تتحملها هذه الجهات وتعتبر مدة التطوع مدة خدمة من جميع الوجوه بما في ذلك الأكاديمية والترقية واستحقاق العلاوات والحقوق الضمانية⁽¹⁾.

♦ المتطوعين على سبيل التفرغ التام من غير العاملين بالوحدات الإدارية العامة (العاملين بالقطاع الخاص) يمنحون مكافأة مقطوعة وثبتة يتم تحديدها وفقاً للموئل أو الخبرة، وذلك تبعاً لما يلي:

أ - إذا كان المتطوع من ذوي المؤهلات العلمية والفنية والمهنية فإنه يحصل على أساس المقابل المالي لبدائية مربوط الدرجة المستحقة لمؤهله طبقاً لقواعد تعيين العاملين بالخدمة المدنية وفقاً لأحكام القانون رقم 15 لسنة 1981م والقرار رقم 1341، لسنة 1981م.

ب - إذا لم يكن المتطوع من ذوي المؤهلات، فإن المتطوع يستحق مكافأة مالية توازي مرتب رجل الشرطة عند بداية تعيينه.

♦ المتطوع غير المتفرغ الذي يقوم بالمساهمة في أعمال الأمن الشعبي المحلي سواء كان موظفاً أو منتجاً بالوحدات الإدارية العامة أو كمن يعمل بالقطاع الخاص فإنه يجوز أن يمنح مكافأة مالية شهرية قدرها 30 دل شريطة:

أ - أن يكون العمل التطوعي من وقته الخاص أي بعد انتهاء ساعات الدوام الرسمي في مهمة عمله الأصلية.

ب - ألا يحصل على راحة أو ينقطع عن العمل في جهة عمله مقابل قيامه بالعمل التطوعي.

ج - ألا تقل ساعات العمل التطوعي عن (24) ساعة في الأسبوع الواحد⁽²⁾.

♦ وأجازت الفقرة الثانية من المادة (3) من اللائحة التنفيذية للقانون منح المتطوع - سواء كان متفرغاً أو بالإضافه إلى عمله - مكافأة مادية أو أدبية مقابل قيامه بأعمال ممتازة بناء على عرض اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية وبموجب قرار من اللجنة الشعبية للبلدية المختصة.

2) **التعويضات:** ولم يكتفِ المشرع بالمزايا والمكافآت التي تقدمها للمتطوعين، بل أضافت الفقرة الثانية من المادة (8) من القانون ويستحق المتطوعون من جميع

(1) قانون الأمن الشعبي المحلي (م.س). المادة (7).

(2) اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي. المادة (4).

الفئات تعويضاً عما يصيبهم من أضرار لثناء تأديتهم لواجباتهم وفقاً للأحكام المقررة لمتنمسي الشرطة. وقد أكدت المادة (7) من اللائحة نفس الحكم⁽¹⁾ وكجانب تحفظي لضمان صرف هذه المزايا والمكافآت والتعويضات لمن يستحقها قانوناً فقد وردت عدة جوانب احترازية في المواد 6،5 من اللائحة مفادها:

- أ - حرمان المتطوع من المكافأة أو المرتب عن المدة التي يتغيبها عن العمل التطوعي بدون إذن إلا إذا قدم أسباب قبلها الممنول الأعلى في إدارة الأمن الشعبي المحلي⁽²⁾.
- ب - يبدأ صرف المرتب أو المكافأة من تاريخ مباشرة العمل فعلاً، وإذا ما صرفت أية مزايا مالية، دون وجه حق يتوجب استعادتها من مرتبه أو مكافأته بطريق الاستقطاع المباشر وبدون إجراءات قضائية.
- ج - لا يجوز الحجز أو الخصم من المرتب أو المكافأة التي يستحقها رجل الأمن الشعبي المحلي إلا في حدود الربع فقط شهرياً.
- د - يكون للمتطوع وأسرته حق العلاج المجاني على نفقة المجتمع.

هـ - يجوز تخصيص تموين يومي لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي القاطنين بأعمال الحراسة في الحدود والمنشآت والمواني النفطية وغيرها من الأعمال التي تتطلب طبيعتها تخصيص مثل هذا التموين. وينطبق نفس الإجراء في حالة الاستمرارية والطوارئ لمواجهة أية ظروف.

رابعاً: إجراءات التأليب والمحاكمة:-

نص القانون رقم 18 لسنة 1985م ولائحته التنفيذية على عدد من المزايا والمكافآت والصلاحيات والاختصاصات لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي في مقابل واجبات يطلب منهم أداؤها بصورة سليمة ومطابقة لأحكام القانون دون انحراف أو تجاوز.

فتمت ما تمت مباشرتها بكيفية قانونية فذلك ما هو مطلوب ومرغوب، وإذا ما أسيء استخدامها بما قد يضر بالأفراد والجماعات ومن ثم يضر بالصالح العام في أعز ميدان ألا وهو ميدان الأمن فإن المجتمع يفقد طمأنينته واستقراره.

لذا وجب وضع ضوابط لمحاسبة المخالف أو المتجاوز وتقويمه، ولخلق نوع من الالتزام والانضباطية النظامية التي تعد من سمات العمل الأمني ناهيك عن ضرورتها لحسن سير العمل في المرافق الأمنية. ولذا فإن القانون حدد في المواد 16، 17 المحظورات والعقوبات، أي أوضح الجوانب التأديبية. وقد عززت وفصلت أكثر في اللائحة التنفيذية في المواد من 11 إلى 28 منها، وقد وردت فيها تفاصيل عن المخالفات التي تمثل جرائم تأديبية والعقوبات التي توقع على مرتكبيها والجهة المختصة بذلك كما

(1) أوردت المادة (8) من اللائحة ما يفيد تحميل اللجان الشعبية للبلديات كل في دائرة اختصاصها مكافآت مالية وتعويضات المستعقة لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي. فالصرف على المتطوعين يكون من المخصصات المالية للبلديات كل على متنمسيها وفقاً لأحكام التشريعات المنظمة لذلك.

(2) المادة (5) من اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي.

حددت الإجراءات التي تتبع في المحكمة وكيفية إصدار أحكامها وضوابطها والجهة المختصة بالتصديق عليها إلى غير ذلك من الأحكام الأخرى المرتبطة بها وسننولى توضيحها أولاً بأول.

== المحظورات المادة (16) من قانون الأمن الشعبي المحلي⁽¹⁾.

== العقوبات المادة (17) من قانون الأمن الشعبي المحلي.

== المحكمة والتأديب المواد من (11) إلى (28) من اللائحة التنفيذية.

== أحكام عامة أخرى.

أ - المحظورات:

وهي أمور لا تتمشى وحسن أداء الوظيفة الأمنية ويتحتم عدم القيام بها من قبل المتطوع، لأنها تعد إخلالاً بأساسيات العمل الأمني ومنطلقاته الأولية، ولذا فإن المخالف لذلك يعاقب تأديبياً وفق الإجراءات المحددة لذلك والتي سنعرض إليها فيما بعد.

وقد ورد النص على هذه المحظورات صراحة في المادة (16) من القانون حيث ورد فيها:-⁽²⁾.

«يحظر على متطوع الأمن الشعبي المحلي:

- 1 - إفشاء ما يطلع عليه بحكم أدائه لمهامه من معلومات سرية.
- 2 - الاحتفاظ لنفسه بأية ورقة من الأوراق المتعلقة بعمل الأمن الشعبي المحلي أو نزعها من الملفات المخصصة لحفظها.
- 3 - مخالفة إجراءات الأمن المتخذة من الجهات المختصة.
- 4 - إهمال واجباته أو تجاوز حدودها أو إساءة استعمال صلاحياته.
- 5 - الامتناع عن تسليم ما في عهده من سلاح أو ذخيرة أو مهمات أخرى.
- 6 - الغياب أو التأخير عن العمل بدون إذن أو عذر مقبول⁽³⁾.
- 7 - عصيان الأوامر الصادرة إليه من رؤسائه.
- 8 - إساءة معاملة الغير أثناء تأدية الواجب.
- 9 - القيام بغير ما تقدم من المحظورات والأعمال المحرمة بمقتضى القوانين واللوائح والأوامر والأنظمة».

(1) تم إعادها على نسق المادة (61) من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م المعدل.
(2) وتضيف إليها المادة (14) من اللائحة التنفيذية للقانون بأنه إذا خالف المتطوع الواجبات المنصوص عليها في المادة (16) من قانون الأمن الشعبي المحلي، أو خرج على مقتضى الواجب، يعاقب تأديبياً بالمحظورات المنصوص عليها في المادة (17) منه.
(3) يعتبر المتطوع متنبهاً بدون عذر إذا لم يقدم مبرراً لقبوله أو قدم المبرر ورفض من إدارة الأمن الشعبي المحلي بتأجيله. تنظر المادة (11) من اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي.

ب - العقوبات:

وقد نص القانون على عقوبات محددة توقع على كل متطوع يخالف أحكام المادة السابقة ويرتكب أي من المحظورات المدرجة بها وذلك بعد محاكمته وفقاً لأحكام القانون وتبعا للإجراءات المنظمة لذلك. وورد في المادة (17) ما نصه «العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على متطوع الأمن الشعبي المحلي هي:

- 1 - الإنذار.
- 2 - الخصم من المرتب أو المكافأة ولمدة لا تتجاوز ستين يوماً في السنة وعشرة أيام في العقوبة الواحدة.
- 3 - الحجز في مقر العمل لمدة يومين.
- 4 - العزل.

ويتولى توقيع هذه العقوبات مجلس تأديب يشكل بقرار من اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية المختصة وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تشكيل هذا المجلس وإجراءات المحاكمة التأديبية ويجوز لأمين اللجنة الشعبية للعدل في البلدية وكذلك للمسئول الأعلى في الإدارة توقيع عقوبتي الإنذار والحجز في مقر العمل».

ومن ذلك نرى أن المحاكمة التأديبية لرجال الأمن الشعبي المحلي تكون:

- 1) إما في صورة محاكمة موجزة وهذه قصرها المشرع على أمين اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية المختصة أو المسئول الأعلى بها «مدير إدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلدية» وتكون العقوبة إما بالإنذار أو الحجز في مقر العمل لمدة يومين⁽¹⁾.
- 2) أما الصورة الثانية للمحاكمة التأديبية فتكون أمام مجلس للتأديب يشكل لهذا الغرض وفق الضوابط المحددة في المواد من 12 - 28 من اللائحة التنفيذية للقانون.

ج - المحاكمة والتأديب:

رأينا أن المحاكمة تتم إما في صورة محاكمة موجزة وبمعرفة أمين العدل بالبلدية أو المسئول الأعلى بإدارة الأمن الشعبي، كما تتم أيضاً عن طريق مجلس للتأديب، فكيف تشكل هذه المجالس وما هي إجراءاتها وضوابط عملها؟.

1) تشكيل المجالس التأديبية:

تشكل المجالس التأديبية بقرار من أمين اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية من:

- 1 - أحد أعضاء اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية رئيساً
- 2 - أحد ضباط الشرطة التابعين لأمانة العدل عضواً
- 3 - مندوب عن إدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلدية عضواً

(1) نصت المادة (27) من اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي بأنه «إذا تبين لقرار بالمحاكمة الموجزة أن التهمة المسندة للمتهم تستوجب عقوبة أشد من الإنذار أو الحجز في مقر العمل لمدة يومين اتخذت إجراءات إحالته إلى مجلس التأديب».

هذا وإذا كانت المحكمة تتم لمنطوعي الأمن في بلدية واحدة، أما إذا كانت المحاكمة تشمل متطوعين من بلديتين أو أكثر فيجب تشكيل بقرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل وذلك على النحو التالي:

- 1 - أحد أعضاء اللجنة الشعبية العامة للعدل
- 2 - ضابط الشرطة لا تقل رتبته عن نقيب
- 3 - مندوب عن إدارة الأمن الشعبي المحلي

ويرتدي ضابط الشرطة عضو المجلس فيرفاته العسكرية ويضع عضو المجلس التابع لإدارة الأمن الشعبي المحلي شارة الأمن الشعبي المحلي أو يرتدي القفافة المخصصة لهم.

2) إجراءات المحاكمة أمام مجالس التأديب:

إذا ارتكب متطوع الأمن الشعبي المحلي أحد الجرائم المنصوص عليها في المادة (16) من القانون وهي المحظورات.

يخطر رئيسه إدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلدية بذلك، وعادة ما يكون الإخطار كتابياً وقد حدد فيه ملخص بالمخالفة المرتكبة.

♦ تكلف إدارة الأمن الشعبي المحلي أحد عناصرها للتحقيق في الواقعة، ويواجه المتطوع بما نسب إليه ويسمع دفاعه وتدون أقواله.

♦ فور الانتهاء من التحقيق تعد مذكرة بنتيجة التحقيق تعرض على أمين اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية ليتخذ ما يراه بالخصوص ويكون ذلك باتخاذ أحد القرارات التالية:

- 1 - إحالة المتطوع إلى مجلس تأديب.
- 2 - محاكمة المتطوع محاكمة موجزة من قبله بتوقيع عقوبة الإنذار أو الحجز بمقر العمل.
- 3 - إعادة التحقيق مع المتطوع لاستكمال بعض الجوانب المهمة في تحديد المسؤولية.
- 4 - حفظ الأوراق إذا رأي مبرراً لذلك لبساطة المخالفة أو الاكتفاء بتوجيه المتطوع بعدم المخالفة ثانية.
- ♦ فإذا تقرر إحالة المتطوع إلى المحاكمة بمعرفة مجلس تأديب فإنه يتوجب إبلاغه كتابياً بذلك ويحدد في التبليغ.
 - التهم الموجهة إليه.
 - تاريخ ومكان انعقاد المجلس.
 - أن يكون التبليغ قبل انعقاد المجلس بوقت كاف.

- ♦ على المتطوع أن يحضر المحاكمة بنفسه مرتكباً إشارة الأمن الشعبي المحلي تحت حراسة أحد المتطوعين.
- ♦ والمتطوع أن يقدم دفاعه كتابياً أو شفويًا، أو أن يطلب ندم أحد المتطوعين للدفاع عنه.

(3) انعقاد المجلس وإجراءاته:

ينعقد المجلس في الزمان والمكان المحددين لذلك بحضور رئيس المجلس والأعضاء جميعاً حتى يعد انعقاده صحيحاً وتكون جلساته سرية ويصدر القرار بأغلبية الآراء.

يفتح رئيس المجلس الجلسة ثم ينادى على المتهم ويتلو عليه قرار الاتهام ثم يسأله عما إذا كان مذنباً أم لا عن كل تهمة في حالة تعددها. فإن اعترف بها جاز الاكتفاء باعترافه، وإن نفى التهمة فيتم استدعاء شهود الإثبات ثم شهود النفي لسماع أقوالهم بعد تحليفهم اليمين ويوقع على المحضر الرئيس والأعضاء وكتب الجلسة.

ويصدر قرار المجلس بأغلبية الآراء ويحدد فيه الأسباب التي بني عليها، ويبلغ القرار إلى صاحب الشان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره كما يبلغ إلى أمين العدل باللجنة الشعبية العامة واللجنة الشعبية للعدل بالبلدية وشعبة الأمن الشعبي التي يتبعها المتطوع، ولا تكون العقوبة نافذة إلا من تاريخ التصديق على الحكم من الجهة المختصة بتشكيل المجلس وهي أمانة اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية في غالب الأحوال⁽¹⁾.

(4) ضوابط وأحكام عامة أخرى:

هناك أمور جوهرية عامة يتوجب التنويه عنها وتتمثل في الآتي:

- أ - لا يجوز توقيع أكثر من عقوبة على الفعل الواحد.
- ب - لا يجوز توقيع عقوبة إلا بعد التحقيق مع المتطوع وسماع أقواله وتحقيق دفاعه.⁽²⁾
- ج - لا تخذل المحاكمة التأديبية برفع الدعوى المدنية أو المساعلة الجنائية عند الاقتضاء⁽³⁾.
- د - للمحكوم عليه أن يتظلم من قرار المجلس خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بالقرار إلى الجهة المختصة بتشكيل مجلس التأديب ولهذه الجهة رفض التظلم أو الأمر بإعادة المحاكمة من هيئة جديدة تشكل لهذا الغرض⁽⁴⁾.
- هـ - تسجل إجراءات المحاكمة الموجزة ويثبت مضمونها والعقوبة التي تم توقيعها في الحكم الصادر بالخصوص ويوقع عليها من قام بالمحاكمة.

(1) لائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي المواد (19، 20).

(2) نظر لائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي المادة (15).

(3) نظر لائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي المادة (14).

(4) نظر لائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي المادة (22).

فصل ثالث: نظم الأمن الشعبي المحلي في إطار التنظيم القانوني

و - يوقف المتطوع بحكم القانون عن العمل التطوعي إذا تم حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي، وتصرف له نصف المكافأة في الحالة الأولى ويحرم منها في الحالة الثانية.

فإذا انتهت مدة الحبس الاحتياطي وأسفرت الإجراءات عن عدم إدانته فيصرف له النصف الباقي للمؤوف صرفه.

ويعتبر المحكوم عليه أمام المجلس التأديبي موقوفاً عن العمل بمجرد صدور قرار بالاعزل وذلك إلى حين استكمال إجراءات التصديق على القرار، على أنه إذا أعيدت محاكمته وتقررت براءته صرفت له مكافأته عن مدة الوقف⁽¹⁾.

كما يجوز بقرار من أمين اللجنة الشعبية للعدل في البلدية وقف المتطوع احتياطياً إذا ارتكب إحدى المحظورات المنصوص عليها في المادة (16) من قانون الأمن الشعبي المحلي. متى اقتضت ذلك طبيعة الفعل أو مصلحة العمل أو التحقيق ويستمر إلى حين البت في الاتهام، على ألا تتجاوز مدته 30 يوماً إلا في حالة الاتهام في جنائية مخلة بالشرف.

وتكون معاملته المالية وفقاً للمحبوس احتياطياً المنوّه عنها في الفقرة السابقة⁽²⁾.

خامساً: النقل والأجازات وانتهاء الخدمة:

يخضع المتطوع في فرق الأمن الشعبي المحلي إلى شروط وضوابط مشابهة لتلك التي تطبق على رجال الشرطة في مجال النقل والأجازات وانتهاء الخدمة.

❖ ففي مجال النقل يمكن نقل المتطوع من شعبة إلى أخرى بالإدارة التابع لها متى ما اقتضت مصلحة العمل ذلك، أو رغب المتطوع في النقل ولم يتعارض ذلك مع مقتضيات العمل.

كما يمكن أن يتم النقل من بلدية إلى أخرى سواء كان بناء على طلبه لانتقاله خارج تلك البلدية أو لمقتضيات الصالح العام⁽³⁾.

❖ وفي مجال الأجازات يتمتع المتطوع بالأجازات المقررة لرجال الشرطة والمنصوص عليها في المواد 50 إلى 55 من قانون الشرطة إذا كان عمله على سبيل التفرغ. وهذه الأجازات عديدة: أجازة سنوية، أجازة مرضية، أجازة عارضة، أجازة دراسية، أجازة حج والأجازة الخاصة، وذلك وفق الضوابط المحددة لذلك، أما غير المتفرغ فإنه يستحق أجازة يتم تحديدها وفقاً لظروف العمل ومقتضياته ورغبة المتطوع بالتصديق مع المسؤول عن المتطوعين في إدارة الأمن الشعبي⁽⁴⁾.

(1) فطر اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي المادة (21).

(2) فطر اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي المادة (13).

(3) المادة (13) من قانون الأمن الشعبي المحلي.

(4) المادة (9) من اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي.

١) وانتهاء الخدمة يتحقق بأحد الأسباب التالية:

- (1) لعجز المتطوع عن أداء الأعمال المطلوبة منه لأسباب صحية ويتحدد ذلك بقرار من اللجنة الطبية المختصة⁽¹⁾.
- (2) بالاستقالة، وذلك بناء على طلب يقدم من المتطوع لأمين العدل البلدية الذي يجب عليه البت في الطلب خلال سنتين يوماً من تاريخ التقديم وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة. ويجب على المتطوع أن يستمر في عمله حتى إبلاغه بقبول الاستقالة أو انقضاء الميعاد المشار إليه⁽²⁾.
- (3) العزل بقرار تائبي.
- (4) الحكم عليه في جنابة أو جريمة مخلة بالشرف.
- (5) الوفاة⁽³⁾.

(1) المادة (30) من اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي.

(2) المادة (31) من اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي.

(3) المادة (29) من اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي، المادة (14) من القانون نفسه.

المبحث الخامس

أحكام واستنتاجات عامة بالمقارنة مع قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م وتعديلاته

إن المطلع على ما تقدم من أحكام يجد أن معظم نصوص قانون الأمن الشعبي المحلي رقم 18 لسنة 1985م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار من اللجنة الشعبية العامة رقم 610 لسنة 1985م قد صيغت على نسق القواعد والأسس والأحكام المعتمدة في قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م وتعديلاته، بل نجدها في معظم الأحيان تحيل إليه وتشير إلى تطبيق أحكامه على متطوعي الأمن الشعبي في مسائل عديدة.

أولاً: المسائل التي صيغت في قانون الأمن الشعبي ولائحته التنفيذية على نسق الأحكام الواردة في قانون الشرطة مع تحديد جوانب الاختلاف البسيط إن وجدت.

(1) في مجال الالتحاق بفرق الأمن الشعبي المحلي تم إخضاع المتطوع لشروط التعيين بالشرطة لضباط الصف والأفراد المنصوص عليها في المادة (23) من قانون الشرطة.

مع ملاحظة أنه تم استئناؤهم من:

أ - اشتراط مستوى تعليمي معين للالتحاق، حيث تم الاكتفاء بمعرفة المتطوع لمبادئ القراءة والكتابة، في حين أن منتسبي الشرطة من الرتب الأخرى اشترط فيهم كقاعدة عامة ضرورة حمل المتقدم للتجنيد أن يكون حاصلاً على الشهادة الإعدادية، وإن أمكن الاستثناء منها عند الضرورة بقرار من أمين العدل.

ب - الالتحاق بالدورة التدريبية المقررة بإحدى مؤسسات الشرطة وقد حددت مدة التدريب بأربعة أشهر كحد أدنى في حين أن ذلك ليس مشروطاً للالتحاق وإنما كإجراء ضروري ولازم لأغراض الإلمام بجوانب العمل الأمني يمكن أن تقدم تدريبات سريعة في البداية لم تحدد مدتها ثم تم تأطيرها في (6 أسابيع) وفق خطة التدريب السنوية، وذلك لتلقي المعلومات الهامة فقط دون التعمق في العلوم الأمنية والقانونية حيث أنه «رجل أمن شعبي محلي متطوع» ومهامه لا تستدعي تخصصاً واحترافاً كرجل الشرطة العادي.

ويمكن أن تعدد دورات المتطوعين في أي مكان تحدده اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية سواء كان ذلك لمواجهة متطلبات الأمن من ناحية ولتغول أكبر عدد من المتطوعين الراغبين في الالتحاق من ناحية أخرى⁽¹⁾.

ج - بالنسبة للنس المسموح عند بلوغها إمكانية الالتحاق بفرق الأمن الشعبي المحلي هي سن 18 سنة ميلادية كحد أدنى، ولذا يمكن لكل من بلغ هذه السن أن

(1) انظر المبحث المتقدم بشأن كمية التدريب وجوانبه المختلفة. ص: 289.

يتقدم بطلبه، ولم يتم تحديد حد أعلى. وتبعاً لذلك يمكن للشباب والشيب، الرجال، والنساء، ليا كانت أعمارهم الانحاق حتى الشيوخ يمكنهم المساهمة في مجالات الأمن الشعبي المحلي شريطة الفترة البنية فقط، في حين أن الشرطة تتطلب عند التقديم أن يكون المتقدم في من معينة حددت بين 18 إلى 30 سنة ميلادية أي لا يمكن قبول من هو أقل من الحد الأدنى أو أكثر من الحد الأقصى لأغراض الاستفادة من طاقات الشباب المنخرطين بالشرطة لمدة طويلة بعد إعدادهم وتأهيلهم علمياً وعملياً.

في حين أن ترك الباب مفتوح للمتطوعين للاستفادة من طاقات كل المتطوعين وبكافة صور المساهمة دون استثناء، حيث أنه كلما زاد الزخم الجماهيري وامتد، كلما كثرت جوانبه الإيجابية وتم التضييق على عوامل الإحرام والاحراف والتقليل من إمكانيات حصولها بالأنشطة الوقائية وأعمال المكافحة التي تتم بالتنسيق بين الجهود الرسمية والشعبية على حد سواء.

د - الجهة المختصة بقبول الطلبات من المتطوعين عديدة من ناحية قانونية وواقعية، فقد أمكن التقدم إلى:-

اللجان الشعبية للمحلات/ اللجنة الشعبية للمحل بالبلدية/ لفروع الأمن الشعبي المحلي/ شعب الأمن الشعبي المحلي/ إدارة الأمن الشعبي المحلي.

وذلك بغية إتاحة الفرصة للمتقدم أن يبدى رغبته لأي منها ومن ثم تجمع الطلبات وتحال لأمانة العدل بالبلدية المختصة للنظر فيها وإصدار قرارها بالقبول.

في حين أن رجال الشرطة يتقدمون بطلباتهم للجهات المختصة بالتجنيد دون غيرها. ومن ثم يحالون إلى مؤسسات التدريب لإتمام إجراءات المقابلة الشخصية واختبار الهيئة للتأكد من الصلاحية بالإضافة إلى الفحص الطبي الدقيق.

2) الاختصاصات والمهام التي أنيطت بمتطوعي الأمن الشعبي المحلي وفق نصوص القانون واللائحة هي نفس الاختصاصات والمهام لرجال الشرطة. ولذا فلهم القيام بالوظائف الشرطية الثلاثة في مجال الوظيفة الإدارية والوظيفة القضائية والوظيفة الاجتماعية. هذا من ناحية نظرية.

أما من ناحية واقعية، فإن المتطوعين خلال الفترة الحالية أي منذ صدور قانون الأمن الشعبي المحلي في 8/ 1985م وحتى الآن لا يزالون يقومون بأعمال ميدانية تأخذ صفة المعاونة والمساعدة في أعمال الشرطة العادية التي لا ترقى إلى مستوى القيام بكافة الأعمال الشرطية المتخصصة التي تحتاج إلى إمكانيات لا تتوفر للمتطوع البسيط الذي دخل حديثاً لهذا المجال وتزود بتدريبات خفيفة على الأعمال الشرطية الميدانية بصفة عامة كالحراسات والدوريات وأعمال المرور والدفاع المدني والإنقاذ والنجدة والبحث والتحصير... وغيرها من الأعمال التي تتناسب وإمكانياتهم وقدراتهم الذاتية في هذه المرحلة على أن يتم

تطوير مساهمتهم تدريجياً متى ما أثبتوا جدارتهم في القيام بهذه المهام الجسيمة والخطرة لإرتباطها بجوانب الأمن المختلفة التي تمس قواعد المجتمع وأمنه.

واعتقد بأن هذا ما ذهب إليه المشرع حين نص على تكوين إدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلدية من منسبي الشرطة ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي حيث ضمن بهذا النعم إمكانيات التعاون بين الطاقات الأمنية المتخصصة المحترفة والزخم الجماهيري للمتطوعين في تقديم خدمة أمنية متكاملة تحقق الأمن وتجعل معدلات الجريمة في انخفاض مستمر.

3) المزايا والمكافآت والتعويضات: تحمل نصوص القانون واللائحة المنظمة لأمر الأمن الشعبي المحلي العديد من الجوانب الإيجابية المقررة للمتطوعين فهذه:

- ♦ رواتب ومكافآت محزية للمتطوعين نظير جهدهم ومساهماتهم في مجالات الأمن المختلفة.
- ♦ كما قررت لهم نفس التعويضات المقررة لرجال الشرطة في حالة الإصابة أثناء العمل أو بسببه.
- ♦ وحددت لهم مكافآت تشجيعية مادية وأدبية لمن يقوم منهم بأعمال ممتازة كمنظرائهم من رجال الشرطة.

ويرى البعض بأن العمل التطوعي يعد مساهمة جماهيرية واجب وطني دون ضرورة لدفع مقابل مادي لذلك⁽¹⁾، حيث أن ذلك يخرجهم من كونهم مواطنين مساهمين بجهودهم في مجالات الأمن بالوقاية من الجريمة ومكافحتها إلى رجال شرطة محترفين لا فرق بينهم وبين رجال الشرطة العاديين، وبذا فإن ذلك الخيط الرفيع الذي يربطهم بالجماهير مما يجعلهم يتعاونون معهم ينقطع ويصبحون كأنهم من رجال السلطة العامة المحترفين.

والمسلم في نظرنا أن يمنع هؤلاء المتطوعين مكافآت عن الأعمال الممتازة والجهود غير العادية التي تخدم مرفق الأمن مع صرف مصروف جيب أثناء العمل⁽²⁾ دون حاجة لصرف رواتب ومكافآت كبيرة تحولهم من خانة التطوع إلى خانة الاحتراف وتلغي إمكانيات وفرص الاستفادة من جوانب المساهمة ومزاياها المتجددة في التقليل من النفقات المالية وتحويلها لتوفير معدات وأجهزة وتقنيات حديثة لتطوير الأجهزة الأمنية والرفع من كفاءتها في أداء أفضل للواجبات والمهام الأمنية.

4) المحظورات والعقوبات والتأديب:

تم اختيار عدد من المخالفات التأديبية لرجال الشرطة الواردة في المواد 61، 62، 63 من قانون الشرطة وتم حصرها في عدد محدد من المحظورات في

(1) علي عبد السلام الفيتوري - التصور العملي لتطبيق الأمن الشعبي المحلي. صحيفة الميزان ع 276 لسنة 1989م. يقول بل التطوع هو الأساس الذي يبنى عليه الأمن الشعبي المحلي فلا مقابل يدفع نظير القيام بهذا الواجب بل الحسنى وطني تفرسه قاعة الأمن الجماهيري وشموه بأمنه... فيقدم غير واجب للمساهمة في حفظ الأمن والهدوء على حماية المواطنين.

(2) وهذا ما أكدته المذكرة الموضوعة على المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها الثاني عام 1990.

المادة (16) من قانون الأمن الشعبي المعطي ودعمها بالمواد (11، 14) من اللائحة التنفيذية.

• كما تم قصر العقوبات على جوانب محددة لا يترتب عليها إعاقه الشخص المتطوع عن نشاطاته الاعتيادية كالحجز في مقر العمل أو الحجز في الغرفة أو الخصم البالغ من المرتب أو المكافأة.

• كما أنشأت توقيع تلك العقوبات بأمرين العدل بالبلدية أو المسئول الأعلى لإدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلدية في صورة محاكمة موجزة والمجالس التأديبية فيما عداها، وهذه تعد ضمانات جيدة للمتطوعين.

• كما أن إجراءات المجالس التأديبية وضوابطها وأحكامها والنظم من قراراتها قد وردت مطابقة إلى حد بعيد فيما عدا تشكيل تلك المجالس، حيث تم اعتماد العناصر الشعبية في تشكيلها ولم تشارك الشرطة فيها سوى بمنصر فقط في كل مجلس منها. ومن ذلك نرى إبراز الجوانب التالية:-

أ - التخفيف من حدة الجرائم التأديبية وقصرها على مخالفات معدودة تنصل بجوانب العمل وآلياته وعلاقة المتطوع بزملائه ورؤسائه وجماهير الشعب التي يتعامل معها.

ب - قصر العقوبات وتحديدها في جوانب تحقق الانتظام في برامج المساهمة، ولا تمس بحرية المتطوع.

ج - نظمت عمليات المحاكمة الموجزة وأمام مجالس التأديب بصورة تجلبي فيها حماية المتطوع من الصف والجور والاضطهاد، حيث حددت إجراءات وضوابط وقيود المحاكمة وجعلتها في أيدي شعبية أمينة، سواء أمين العدل بالبلدية المسئول الأعلى بإدارة الأمن الشعبي والمجلس التأديبي المعشكل من 2/3 من قطاع الأمن الشعبي المحلي.

د - النظم من قرار المجلس التأديبي⁽¹⁾ وضوابط الوقف عن العمل وردت متطابقة في القانونين⁽²⁾.

هـ - الإحالة إلى المحاكمة أمام مجلس التأديب بإجراء تحقيقات أولية للتأكد من صحة الواقعة وثبوتها والإسام بجوانبها المختلفة مع إحالتها للمسلطة المختصة - أمين العدل بالبلدية - ليأخذ قراره بالإحالة من عدمه كضمان لكل من رجال الشرطة ومتطوعي الأمن الشعبي حيث يمكن أن تعالج بالتوجيه أو المحاكمة الموجزة أو بغيرها من الإجراءات الإدارية الأخرى.

و - في حالة عدم جدوى العقوبات الأخرى أو خطورة المخالفة المرتكبة من

(1) المادة (2/81) من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م المعدل والمادة (22) من اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي.

(2) المواد (71، 72، 84) من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م المعدل والمادة (13)، من اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي.

رجل الشرطة أو المتطوع يمكن إصدار قرار بالعزل ولا يعد القرار نافذا إلا من وقت التصديق عليه من السلطة العليا المختصة، ويوقف المتهم حال صدور القرار عن العمل.

ر - الهدف من تحديد أفعال تعد مخالفات نظامية وفرض عقوبات إدارية مناسبة لها هو ضمان الانتظام العاملين سواء كانوا رجال شرطة أو متطوعين كل في أداء مسؤوليته بصورة حسنة بعيدة عن الإخلال بمقتضيات العمل الأمني ومنطلقاته الضرورية.

ح - إذا ما تبين أن الواقعة التي حكم فيها رجل الشرطة أو المتطوع تشكل جرماً جنائياً فلا يوجد ما يمنع من محاكمته جنائياً، فلا تعارض بين الدعوتين⁽¹⁾.

ثانياً: المسائل التي تمت الإحالة فيها على أحكام قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72م وتعديلاته:

(1) في استحقاق التعويض عن الأضرار التي تلحق بالمتطوعين أثناء أدائهم لأعمالهم أو بسببها، فقد نصت المادة (2/8) "يستحق المتطوعون من جميع الفئات تعويضاً عما يصيبهم من أضرار أثناء تأديتهم لأعمالهم وفقاً للأحكام المقررة لمتسبي الشرطة" وقد أكدت المادة (7) من اللائحة التنفيذية على نفس الحكم⁽²⁾.

(2) في بيان بعض القواعد والأحكام المالية المنظمة:

♦ لاستحقاق الرواتب والمكافآت أو الحرمان منها.

♦ في استرداد ما أخذ من رواتب أو مكافآت أو مزايا أخرى دون وجه حق.

♦ في استحقاق العلاج الطبي المجاني للمتطوع وأسرته والعرض على اللجنة الطبية.

♦ في تخصيص تموين للعاملين بالمناطق النائية أو التي تتطلب العمل مدة تزيد عن فترة الدوام الرسمي وهو 8 ساعات كحد أقصى.

وقد أحالت المادة (6) من اللائحة التنفيذية للقانون على المواد 34، 35، 37، 38، 39، 40 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72م المعدل وهي تتصل بالمعاملات المالية وكيفية ضبطها وهي مسائل إجرائية.

(3) الأسلحة والذخائر والأجهزة: حيث أجازت المادة (2) من قانون الأمن الشعبي المحلي حمل الأسلحة والذخائر والأجهزة التي يحتاج لها المتطوع في عمله، وقد أكدت المادة (10) من اللائحة نفس الحكم طبقاً للشروط والأوضاع المقررة

(1) انظر المادة (89) من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72م والمادة (1/14) من اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي.

(2) انظر المادة (37) من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72م.

للشرطة. وإذا فإن حمل هذه المهام مقيد وفق الضوابط والأحكام التي ينص عليها قانون الشرطة والقرارات الصادرة بهذه الخصوص والتي تنظم مسائل حمل الأسلحة والذخائر والأجهزة وتحدد أصول وإجراءات وضوابط بكيفية حملها والمحافظة عليها واستعمالها وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لذلك. وفي الأوجه المحددة لها دون تجاوز.

كما أن مسألة تسليم هذه المهام والمعدات للمتطوعين هو أمر جوازي للسلطة المختصة تسليمها أو عدم تسليمها تبعاً لطبيعة الأعمال والمهام الموكولة للمتطوعين ومدى إيراكهم وفهمهم واستيعابهم للجوانب الأمنية والقانونية والتطبيقية اللازمة لذلك.

(4) الإجازات: تحدد استحقاق المتطوع على سبيل التفرغ بوضعية رجل الأمن في استحقاقها من حيث تحديد أنواعها ومدتها وكل ما يتعلق بها⁽¹⁾.

أما المتطوعين من غير المتفرغين فإنها تحدد بقرار من المسؤول الأعلى بالإدارة بالتنسيق مع المتطوع وفق ظروفه ومقتضيات العمل واحتياج المتطوع وظروفه أيضاً⁽²⁾.

ثالثاً: استنتاجات عامة وختامية:

إن وضع محتوى قانون الأمن الشعبي المحلي ولائحته التنفيذية موضع التنفيذ إلى جانب استمرار تطبيق قانون الشرطة قد أوجد بعض المفارقات التي رأينا عرضها هنا كاستنتاجات عامة من أهمها:

(1) خلق بنين قانوني مزدوج ينظم أعمال القائمين بمهام الأمن، فقانون الأمن الشعبي المحلي ولائحته تنظم المتطوعين، وقانون الشرطة ونصائحه ينظم الشرطة وقد كلفا الفريقين بمهام واحدة تتمثل في المحافظة على الأمن والنظام العام وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات والوقاية من الجريمة ومكافحتها والقيام بكافة الأعمال ذات الطابع الإداري أو الاجتماعي أو الخدمي التي تفرضها أحكام القوانين والتشريعات الأخرى ذات الصلة.

كل ذلك سبب بعض الإشكاليات في الجوانب التالية:

أ - تكليف الفريقين بمهام واحدة قد يحقق نوعاً من الاختلاف أو التضارب أو اللبس في الاختصاصات ويثير المشاكل عند التطبيق قد تكون لها تأثيرات سلبية في تحقيق الأمن العام والمحافظة على النظام الذي نحن في حاجة إلى دعمه وتكوينه لا إضعافه وخلخلة.

ب - إلزام المتطوعين بكل المهام والواجبات الشرطية قبل أن يتم إعدادهم لتلك المهام، خاصة المتخصصة أو المتقدمة منها قد يؤدي إلى نتائج عكسية حين

(1) المادة (9) من اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي.

(2) قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72م وتحديثات المود من 50 - 55 تعدد أنواع الإجازات وشروطها وضوابطها ومدتها.

بحصل لهم إرهاب وشل لقدراتهم وإمكانياتهم وإسعادهم بضخامة المسؤولية وصعوبة العمل ناهيك عن العمل والأداء المتكفي الذي يصبح السمة المميزة لأداء تلك المهام.

ح - التسبب وعدم المبالاة وقلة الحرص على القيام بالمهام الأمنية بمستوى الأداء المطلوب من قبل الفريقين «الشرطة والمتطوعين» لاعتماد كل منهما على الطرف الآخر ميقوم بها وتضيق مصالح الناس ومقتضيات الأمن والنظام العام بينهم.

(2) إن إخضاع المتطوعين لإجراءات وشروط التطوع وضرورة التحاقهم ببرنامح تدريب وتحديد مكافآت ومراتب وتويضات لهم في مقابل الجهد المبذول.

♦ وتكليفهم بالاختصاصات المناطة برجال الشرطة بما فيها حمل الأسلحة والذخائر والأجهزة وبطاقة التعريف والرتاء الشارة والقيافة.

♦ وتحديد أفعاله وتصرفاته ومحاسبهته عليها من قبل رئيسته الأعلى أو من قبل مجلس تأديب وإجراء تحقيقات والالتزام بإجراءات وضوابط محددة في ذلك.

♦ التقيد بإجراءات مالية وقانونية في التعامل معه.

♦ منع أجازات وإلغاء خدمة ونقل وفصل.... الخ.

كل هذه الجوانب حين تطبق على المتطوعين، فإنها تخرجهم من أوصالهم كمواطنين متطوعين لأداء أعمال ومهام أمنية لوقاية مجتمعهم باعتبار أن هذا التطوع حق له وواجب عليه، فمن حق كل مواطن أن يشارك في تحصين مجتمعه ووقايته من عوامل الإجرام والاعتراش التي تعيق تقدمه ومن واجبه أيضا المساهمة في كل برنامج خير ينظم من قبل الأفراد والجماعات أو الهيئات الرسمية أو المدنية لتأمين المجتمع وكفالة استقراره.

وبذا فإن المتطوع يصبح بمثابة (رجل الشرطة) لارتباطه بالأوضاع والشروط والضوابط المنوّه عنها ويفقد صفة المواطن المتطوع صلته بالجمهور على هذا الأساس وتصبح مكفة التعاون معه غير ميسورة والثقة في تصرفاته غير واردة. ولذا إننا نقفد أهم جوانب المساهمة الجماهيرية ألا وهي تجاوب المواطنين الآخرين مع هؤلاء المتطوعين باعتبارهم جزء منهم وقد تطوعوا لأداء أعمال ومهام لفائدتهم ولفائدة المجتمع دون مقابل ودون أهداف أخرى سوى تأمين المجتمع وتحقيق استقراره.

(3) إن قانون الأمن الشعبي المحلي حدد سبيل المساهمة الجماهيرية الوحيد عن طريق التطوع بفرق الأمن الشعبي المحلي ووضع الشروط والضوابط لذلك. ولم يشر لبقية صور وأصاط المشاركة الأخرى التي يمكن أن تعقد في تحقيق الوقاية من الجريمة وتحصين الأفراد وجماعته وتوحد سبل المكافأة ومساند تعقب المجرمين وإمكانيات معالجتهم وحل مشاكلهم أو تطهير المجتمع منهم.

ومن صور وأنماط المساهمة الأخرى التي يمكن أن تحقق نتائج إيجابية ما يلي:

- ◆ مساهمة الأسرة والمدرسة والنادي والمجتمع المحلي بكافة هيئاته وجمعياته ومؤسساته الرسمية والأهلية في تربية وتنشئة الأطفال.
- ◆ المشاركة الرسمية والأهلية في رعاية الأحداث والشباب بشغل أوقات فراغهم والترويج عنهم وتوجيههم توجيهاً سليماً.
- ◆ تحقيق جوانب الوقاية الذاتية بتحصين المواطن لنفسه وبيته وميكلته ومكن عمله حتى لا يكون هدفاً سهلاً للجريمة.
- ◆ دراسة وبحث عوامل ومسببات الاتحراف والإجرام وإيجاد الحلول المناسبة لها بمشاركة الجميع.
- ◆ القيام بالواجبات القانونية للمساعدة في تطبيقه كالتبليغ عن الجريمة وأداء الشهادة ومساعدة الغير عند تعرضه للخطر.
- ◆ المشاركة في رعاية المسجونين والمحكومين والمفرج عنهم وأسرهم بما يضمن إصلاهم وعودتهم إلى المجتمع وهو أعضاء أقل ضرراً وأكثر نفعاً.

وغيرها من جوانب المساهمة الأخرى. وكان الأولى أن يتناولها القانون الجديد بالذكر ولا يقصر المساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن على التطوع وحده لعدم كفايته في تحقيق الأهداف المطلوبة. ولكن إن تكتفت كل هذه الصور والأنماط المتنوعة للمساهمة فإنها ستحقق الكثير من النتائج الإيجابية في هذا الميدان.

4) تحميل الخزائنة العامة بأعباء إضافية، ناجمة عن المرتبات والمكافآت والتعويضات التي تقرر دفعها للمتطوعين وما يتطلبه التدريب وعملياته واحتياجاته من مصروفات... الخ. وهذا يتعارض مع أهداف ومنطلقات وأسس المساهمة الجماهيرية التي تسعى إلى تقليص النفقات والحد منها وتحويلها إلى مكنت لتطوير الأجهزة الأمنية ولتوفير المعدات والإمكانات الحديثة التي تحتاجها وتساعد في مواجهة مقتضيات العمل الأمنية المتجدد والمتطور.

5) لم يشر القانون في نصوصه إلى طبيعة العلاقات وضرورات التنسيق بين الأجهزة والتنظيمات الرسمية والشعبية الأخرى الحديثة التي تعمل في نفس الإطار أو في ميدان ملاصق للأمر الأمنية مثل المناوئة الشعبية وكثائب الدفاع المحلي والمربعات الأمنية والمقاومة الشعبية... وغيرها من المسميات الأخرى التي لا تدخل تحت حصر. فكان الأولى التأكيد على ضرورات التنسيق والتعاون والتكامل وتحديد أساليبه وطرقه.

6) أعطى القانون صلاحيات ومكنت للمتطوعين تتجاوز إمكانياتهم وقدراتهم وكان الأولى عدم تقريرها في هذه المرحلة على الأقل حتى يحرزوا التقدم والاستحقاق المطلوب لذلك.

- ♦ فصلاحيات الضبطية القضائية لم تقرر على مستوى رجال الأمن إلا لمن هم من رتبة عريف فما فوق وبقي من دون ذلك كمساعد لمأمور الضبط القضائي فكيف نقررهما لكل المتطوعين بدون ضوابط تعد منها وتنظم استخدامها وتكفل سلامة الإجراءات ونقبتها.
- ♦ حمل الأسلحة والذخائر والأجهزة يحتاج أيضاً إلى استيعاب للمسلح المستخدم وضوابط استعماله وحمله وصينته والأحكام القانونية المنظمة له. ولذا فإن الجهات الأمنية لا تصرفه للضبط أو الرقب الأخرى إلا بعد مران وتدريب طويل وإضناء فترة في العمل تحت السيطرة ويسلم لمقتضيات العمل واحتياجاته فقط فكيف نسمح به للمتطوعين مهما ذكرنا من ضوابط.
- ♦ تقرير أقميات للمتطوعين إن وجد معقولة في إقراره بينهم لتحديد الأولوية في التطوع أو الكفاية في الخدمة المقدمة والتفاني فيها لا يجد أساساً لتحديد بين المتطوعين ورجال الشرطة لأن كل منهم له وضعيته القانونية الخاصة التي تختلف الأخرى.
- وتبعاً لما تقدم فإن المؤتمرات الشعبية الأساسية درست في آخر اجتماعاتها خلال عام 1990م⁽¹⁾ مذكرة مقدمة لإعادة النظر في قانون الأمن الشعبي المحلي أخذت في اعتبارها بعض هذه البنود والتي من أهمها ضرورات التنسيق والتعاون بين الأجهزة المختلفة وبقاء بعض الشعب المتخصصة في الشرطة وتقرير الخدمة الأمنية بمقابل وإمكانية إلغاء المرتبات والمكافآت للمتطوعين فيما عدا المكافآت التشجيعية لمن يقوم بعمل متميز في ميدان المساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن أو الوقاية والمكافحة للجريمة⁽²⁾.

[1] انظر مذكرة عدل طرابلس المعروضة على المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها الثاني لعام 1990م، مشار إليها بجريدة الفجر الجديد، العدد 6368 الصادرة في 1990/1/21م.

[2] انظر في ذلك عبد د. محمد إبراهيم الأصمعي - الوجيز في الأمن الشعبي المحلي - بإصدارات الإدارة العامة للملكات وفتحون - سلسلة الوعي الأمني، العدد (11) مطبعة العدل - طرابلس.

الفصل الرابع

نظام الأمن الشعبي في إطاره التطبيقي «دراسة الوضعية الحالية وتقييمها»

من الثابت تاريخياً أن مساهمة الجمهور في تحقيق الأمن قد سبقت أي تنظيم لوجوده الإتصال للدفاع عن نفسه ضد الجريمة ومخاطرها المنمرة. وقد تلمسنا عبر مراحل التاريخ القديم والوسيط في مختلف الحضارات، حيث كانت الضوابط الاجتماعية تقوم على العرف وتتأسس على آداب وقواعد الدين باعتبارها القنن الذي يحكم سلوك الأفراد، واعتبر الخروج على هذه المعايير الأخلاقية والأدبية تجاوزاً يبيح مقاومته ويلقى صاحبه من كل الأفراد الاستنكار وعدم الرضا. وتكون مساندة الجمهور لتلك الضوابط هي الرادع للتفاني أو المانع الذاتي للجرام والاعتراف، وحتى بعد ظهور الدولة وتدخلها في تنظيم مرافق الحياة في المجتمع الحديث حل القانون الوصفي محل آليات الضبط الاجتماعي، غير أن تلك المكاتب برغم تعددها وتوفر الإمكانات والوسائل لديها لم تستطع أن تؤدي مهامها بكفاءة وفاعلية إلا بدعم من الجمهور، ومن هذا المنطلق شاهدنا بدايات أولية ومظاهر وصور أكثر تطوراً لتجمل المواطنين في بلادنا مسئولية الأمن في فترات ضعف السلطة المركزية أو انهيارها⁽¹⁾.

وكما كان أساس تلك المساهمة معطيات تاريخية وحضارية - لا تخص الجماهيرية وحدها - فإننا نجد عدة منطلقات أخرى تنفع إلى اعتناق المساهمة ودفعها وتطويرها للاستفادة من تلك الطاقات والإمكانات الهائلة في الحفاظ على أمن الوطن والمواطن.

ومن هذه المنطلقات الهامة توصيات المؤتمرات الدولية والإقليمية والندوات والحلقات الدراسية بالإضافة إلى المعطيات السياسية الخاصة ببلادنا والمنتملة في أساس النظام السياسي للجماهيرية القائم على السلطة الشعبية.

• ففي مجال توصيات ومقررات العديد من المؤتمرات الدولية في إطار الأمم المتحدة الخاص بمنع الجريمة ومعاملة المذنبين والتي بدء في انتظامها وعقدها بصفة متوالية كل خمس سنوات بداية من عام 1955م⁽²⁾ وذلك لدراسة الجريمة وتحديد مخاطرها وبيان سبل الوقاية منها ومكافحتها واستعراض الأساليب الناجحة في معاملة المذنبين. وقد تبنت هذه المؤتمرات في العديد من قراراتها من أول وحتى آخر مؤتمر عقد المساهمة الجماهيرية وعرفت بها وبصورها وتطبيقاتها العديدة في أغلب بلاد العالم وأبرزت النجاحات التي حققتها وأوصت بضرورة اعتمادها كوسيلة فعالة للوقاية من الجريمة ومكافحتها بالتعاون وثيق بين الأجهزة المختصة بتطبيق القانون والمواطنين.

ودعت المؤتمرات الإقليمية وكافة الدول الأعضاء إلى موافقتها بالبرامج والخطط المنفذة في هذا المضمار والنتائج التي تم التوصل إليها، كما دعت اليها

(1) تصديق تلك المصل الأول والثاني من هذا القسم.

(2) انظر توصيات المؤتمر الأممية لمحمود الملقى رقم 7-.

والمختصين إلى تناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل وتقديم ثمرة خبراتهم إلى المجتمع الدولي للاستفادة منها في تطوير وتنمية جوانب المشاركة الجماهيرية في مجالات الأمن بغية تحقيق أدنى معدلات ممكنة للجرائم والانحراف وضمحل الشعور بالأمن الذي أصبحت أغلب المجتمعات تعاني من فقدان وعدم استجابته.

• كما تناولت المؤتمرات الإقليمية التي عقدت كتمهيد وتحضير للمؤتمرات الأممية في شتى بقاع العالم⁽¹⁾ ومنها المؤتمرات التي تعقد على نطاق المنطقة العربية لنفس الغرض. حيث أكدت أيضاً على أهمية المساهمة في مجالات الأمن ودعت إلى الأخذ بمنطلقاتها الأساسية واستغلال إمكانياتها الذاتية وقهمنها الدينية والأخلاقية للتخفيف من هذه الجريمة وذلك بالتكامل والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد لمواجهة ذلك. كما عولت كثيراً على تربية النشء وإعداده وتحسينه من عوامل الإجرام والانحراف ودعت إلى مقاومة محاولات طمس الهوية العربية والإسلامية من جراء التلّيف على استقاء كل شيء من الغرب حتى ثقافته وأخلاقه الخلقي وتياراته الهدامة وانماطت بكل هينات المجتمعات العربية وأفرادها ومنظماته الشعبية والرسمية للوقوف صفاً واحداً لوقاية المجتمع وتأمينه وتحقيق استقراره ليتمكن من النهوض والتقدم والازدهار⁽²⁾.

• كما أكدت ذلك العديد من المؤتمرات الدولية العربية التي عقدت تحت لواء الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة في مجالات الدفاع الاجتماعي وقد أصدرت عدة توصيات هامة في هذا الشأن⁽³⁾.

• وتجمد ذلك وتطور في الاستراتيجية الأمنية العربية الموحدة التي حددت منها كل الجوانب الهامة والأليات الضرورية لنجاحها وفي مقدمتها إسهام الجمهور في تحمل بعض التبعات الأمنية حيث أن دعوته ومساندته للأجهزة الرسمية تمكنها من أداء أدوارها ومهامها بكل فاعلية ما كانت لتصل إليها لولا ذلك الدعم والمساندة والتعاون⁽⁴⁾.

• كما عقدت العديد من الحلقات الدراسية التي تبحث في الظواهر الإجرامية بالبلاد العربية وتدرس إمكانيات المساهمة الجماهيرية وأبعادها المختلفة كأحد الجوانب الإيجابية الناجمة لمواجهة تلك الظواهر والحد منها.

« ففي ليبيا عقد بمدينة طرابلس في الفترة من 11 إلى 15 أكتوبر 1971م حلقة دراسية ركزت على:

- (1) انظر مقررات المؤتمر العربي لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد بلكويت في الفترة من 4 - 9 إبريل 1970م.
- (2) مقررات المؤتمر نفسه، ص: 18.
- (3) انظر مكتب المؤتمرات العربية للدفاع الاجتماعي (م.س) يضم عشر مؤتمرات عربية للدفاع الاجتماعي تمت رعاية الجامعة العربية وبشراف المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي.
- (4) د. سمير الجوزوي، دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكالمتها في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية (م.س) ص: 42.

- أ - عرض لدور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها.
- ب - دور الجمهور في منع الجريمة الدولية وإزالة أثرها.
- ج - نظرة الشريعة الإسلامية إلى دور الجمهور في منع الاتحراف ووقاية الجريمة.

كما عقد في السعودية بالرياض عدة ندوات علمية وفقاً للبرنامج العلمي للخطوة الأمنية الوقائية العربية الثانية الندوة العلمية الثالثة «التي تناولت فيها تكامل جهود الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة»، والندوة العلمية الرابعة «التي تناولت فيها دور المواطن في الوقاية من الجريمة والاتحراف»⁽¹⁾. حيث ركزت الندوة الأخيرة على المساهمة وبيّنت أهميتها وأصدرت توصيات تؤكد ضرورة المشاركة منها:-

أ - بما أن الأسرة تعتبر الخلية الأولى في المجتمع وأن دعم مقوماتها بما ينسجم مع قيمنا الدينية والأخلاقية والتربوية من شأنه أن يجنب أفرادها الاتحراف نحو الإقدام. لذا توصي بضرورة العمل على كل ما من شأنه الحفاظ على روابط الأسرة العربية ودعمها مادياً ومعنوياً بما يمكنها من القيام بالوظائف المناطة بها والتي تحول دون تفككها.

ب - توعية المواطن بضرورة تحصين نفسه من الجريمة والاتحراف والمساهمة في تحصين غيره من أبناء المجتمع والتأكيد على مفهوم الأمن الذاتي وتنمية الرقابة الذاتية لدى المواطن.

ج - توفير وسائل الترفيه والاتصال بالشباب وتكوين علاقات تعارف وتداخل بينهم بهدف ملء وقت فراغهم وإفادة مجتمعهم.

د - تهيئة البيئة والمناخ الملائمين لتشجيع المشاركة الأهلية في العمل الاجتماعي التطوعي وتنشيط دور الجمعيات الأهلية وتزويدها بالمعلومات والبيانات اللازمة لأداء مهامها في الوقاية من الجريمة والاتحراف.

هـ - توصي الندوة بأن تتولى إحدى الجهات الرسمية العليا مهمة وضع خطة متكاملة للوقاية من الجريمة والاتحراف والتنسيق مع المؤسسات المعنية الرسمية منها وغير الرسمية لتنفيذ هذه الخطة.

و - يوصي المشاركون في الندوة الجهات المعنية في الدول العربية بضمين المناهج التعليمية مادة دراسية في المرحلة الإعدادية خاصة بشرح الدور الهام الذي يقوم به رجل الأمن باعتباره مواطناً يقوم بدور واسع وهام في ميدان منع الجريمة والاتحراف والوقاية منها وواجب المواطن في مساندة ودعم هذا الدور.

- « قسم المسجون: إدارة وتسيير المؤسسات الإصلاحية الواقعة في نطاقها والعمل على تطويرها وفق معطيات المشاركة الجماهيرية المتمثلة في رعاية المسجونين والمحكومين وتأهيلهم للعودة للمجتمع وهو أكثر تكيفاً مع أوضاعه وتقديم المساعدة لأسرهم فترة حبسهم.
- « قسم اللاسلكي وشرطة النجدة: ويختص بتأمين الاتصالات اللاسلكية وتقديم الخدمات الفنية وتوفير دوريات الطوارئ التي تجوب جميع نواحي البلدية لضمان عوامل الوقاية من الجريمة ومكافحتها حال وقوعها بالتعاون مع فروع وشعب الأمن الشعبي المحلي كل في نطاق عملها الجغرافي.
- وعادة ما يزود هذا القسم بأليات ومعدات فنية تمكنه من أداء دوره على الوجه الأكمل.
- « قسم الجوازات والجنسية: ويختص بتقديم الخدمات المتعلقة بالحصول على مستندات السفر والجنسية وضبط ومراقبة الأجانب وتنظيم إقامتهم داخل نطاق البلدية وفقاً للقوانين المنظمة لذلك.
- « قسم المرور والترخيص: ويتولى تنظيم حركة المرور وإصدار تراخيص القيادة كما يتولى تخطيط الطرق والشوارع الرئيسية والتحقق في حوادث المرور وإجراء الدراسات بشأنها لإمكانية الوقاية منها والتقليل من حدتها وخطورتها على مستخدمي الطرقات العامة.
- « ورغم تبعية هذه الأقسام لإدارة الأمن الشعبي المحلي، فإن القائمين عليها أغلبهم من رجال الشرطة ويتم التحاق عناصر الأمن الشعبي بها تبعاً حسب توفر الأعداد المناسبة لذلك واكتسابهم خبرات ومهارات تؤهلهم للعمل في مثل هذه الأعمال التخصصية. لذا فإن جل نشاط المتطوعين يكون أبرز في الأعمال ذات الطبيعة الميدانية على مستوى الفروع والشعب الأمنية التي تخضع أيضاً لهذه الإدارة وتدخل ضمن مكوناتها.

خامساً: فروع وشعب الأمن الشعبي المحلي:-

وتمثل المستوى التنفيذي الذي يقدم أعمال ذات طبيعة ميدانية وقد جاءت لتحل محل مراكز ونقاط الشرطة التي كانت قائمة بهذه المهمة ضمن مكونات جهاز الشرطة التقليدية⁽¹⁾.

«الفروع» عبارة عن تقسيم إداري توزع بموجبه قوى الأمن الشعبي المحلي على كافة المناطق بالبلدية بحيث يحدد لها حيز إداري ومكاني تعمل في إطاره من ناحية جغرافية وسكانية ويتم إنشاء عدة «شعب» تكون تقسيمات إدارية أصغر لتقديم الخدمات الأمنية على مستوى الأحياء والمحلات السكنية وعادة ما تكون هذه الشعب مكونة بالكامل من أعضاء الأمن الشعبي المحلي المتطوعين اللهم إلا من عضو أو أكثر ليتولى عمليات التنسيق والتدريب والمتابعة لأعضاء الشعب لضمان حسن أداء العمل تحت إشراف عضو العدل المصعد شعبياً من لبناء المحطة ذاتها.

وتتولى هذه الفروع والشعب القيام بالاختصاصات العامة لأجهزة الأمن وعلى الأخص المحافظة على النظام والأمن العام وحماية الأرواح والأعراض والأموال ومنع

المبحث الأول

المساهمة الجماهيرية وتطورها المرحلي في المجال التطبيقي

تبعاً للدعوات العديدة والمتكررة للمؤتمرات الدولية والإقليمية وما أبرزت تلك الدعوات والدراسات في مجال المساهمة الجماهيرية، وما أثرته تجارب الأمم المتقدمة في هذا المصطلح.

وابتداءً من التجارب الأولية للمساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن التي شهدتنا بلادنا عبر تاريخها الطويل. فإن ليبيا في عصرها الحديث شهدت منذ نبيلها لاستقلالها واستلامها لمقرراتها في 24 ديسمبر 1951م⁽¹⁾ الأخذ بجوانب المساهمة الجماهيرية وتطورها فترة بعد أخرى حتى وصلت إلى مراحل متقدمة ومتطورة جعلتها رائدة في هذا الميدان، خاصة بعد التطبيقات الأخيرة لنظام الأمر الشعبي المحلي.

• فالديانات الأولى للمساهمة كانت متواضعة حين قامت تنظيمات من المواطنين بتأمين الأحياء السكنية والمحلات في بعض المدن والقرى الريفية سواء عن طريق القنابل فيما بينهم أو تكليف من يتولى ذلك نظير أجر معلوم يقدم من الأمالي وأصحاب المتاجر المستعدين من تلك الجهود⁽²⁾.

• وقد استمرت المساهمة على حالها حتى بعد هيام الثورة في سنواتها الأولى، حيث تم إعادة بناء الأجهزة الأمنية القنطرة وتطوير نظمها وتحديد مهامها وتحويلها من أداة للقمع والتسلط على الجماهير يستخدمها الحاكم لترسيخ حكمه وتأييد سلطانه إلى مكنة لخدمة الجماهير وتحقيق أمنها واستقرارها وأصبحت الشرطة تجسد بحق العقولة التي سادت آنذاك والتي تقول بأن «الشرطة في خدمة الشعب»⁽³⁾. حيث أنها جزء منه وتعمل في إطار القوانين التي ارتضاها لها وتحقيق الأهداف التي يتطلع إليها فيدأت علاقات تتكون وثقة تتجسد وتعاون مثمر يبرز على صعيد العمل المشترك بين الفرق النظامية للأمن وطلّاع الشعب في صورة لقاءات وندوات ومعاشرات وبرامج إعلامية مرنية ومسموعة بغية توعية كلا الجانبين المواطن ليستوعب دوره في

(1) د. أحمد سرحال، نظم المصيرية والدستورية في ليبيا والدول العربية، دار البحوث بيروت ط 1 - 1980. ص: 395.

(2) انظر الفصل الأول من هذا القسم ص: 241.

(3) من بعض إدارات الشرطة في بلادنا أصبحت جهر استقراء الرأي العام، تتعصب مشاكل الجماهير، وتحدد مناطق الداء وتقدم النصح والمشورة في حل المشاكل. وقد روى عن اقتناع المواطن هنا بأن الشرطة أصبحت تقدم الأمان والحرس الوفي له ولعائلته فأصبح يفرحها ويساعدها، وكل واحد من أبناء شعبنا يشعر بأنه شرطي، لخدمة المصلحة العامة وخدمة المجتمع كلمة الأخ القائد الفولاني الحمدي. عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس الداخلية في المؤتمر العربي الثالث لقادة الشرطة والأمن المعقد في طرابلس في 75/4/28. وانظر أيضاً منير أحمد المصطفى، حول شعار الشرطة في خدمة الشعب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط 1 لسنة 1981م ص: 40.

الالتزام بأحكام القانون والنظم الاجتماعية المتبعة ويتعاون مع رجل الأمن في مهامه، والشرطي ليتعرف عن قرب على طبيعة المرحلة الحالية التي تفرض عليه ضرورة احترام المواطن والتفاني في خدمته وممارسة الحصول على ثقتة وتقديره واقتناعه بمساهمة من أدوار وخدمات أمنية.

فخلق ذلك كله مساهمات في إطار القيام بالواجبات القانونية في مجال المساهمة الجماهيرية⁽¹⁾ وتشكيل فرق الدفاع المدني والإنقاذ⁽²⁾ واصفاء الشرطة وزهرات وأطفال المرور وغيرها من المشاركات الأخرى التي لا تدخل تحت حصر والتي كانت هامة في تلك الفترة واعتبرت خطوات رائدة كتمهيد لما سيأتي بعدها من تطور في جوانب المساهمة المختلفة.

• وفي 15 إبريل 1973م بمقتضى خطاب زوارة التاريخي تم تشكيل لجان شعبية لتولي مسؤولية تسيير كافة المرافق الإدارية والخدمية والإنتاجية والتطهيرية والأمنية وتحويلها من الإدارة الحكومية إلى الإدارة الشعبية تنفيذاً لما ورد فيه بشأن حثايف لجان شعبية في كل قرية، وفي كل مدينة، وفي كل كلية، وفي كل معهد، وفي كل مدرسة، وفي كل ميناء، وفي كل مطار، وكل مؤسسة جماهيرية⁽³⁾.

• أي إن أي مرفق سواء كان يتبع أمانة أو بلدية أو مصلحة أو مؤسسة له صلة بالجماهير يفرض أن يتم الزحف عليه من قبل الجماهير الشعبية ويكونوا به لجنة شعبية لتتولى إدارته وتسييره لخدمة الشعب وفقاً لمصلحته بعيداً عن البيروقراطية والتطبيق الجامد للقوانين والروتين والتعقيد الإداري الناجم عن ثقافة عقيدة موروثة مرتبطة بالمرضى والمنحرفين والاستغلاليين والانتهازيين الذين كبلوا الجماهير وعطلوا مصالحها رغم جهود الثورة التي تبذل منذ تقجراً والتي تسعى إلى إزالة هذه الكوابيس وهدم تلك المعتقدات الخاطئة والممارسات اللامسئولة التي تضر بمصلحة الجماهير وتحقيق تقدم الثورة في تحقيق مقاصدها وأهدافها ومنطلقاتها الأساسية، ومن هذه الاعتبارات وغيرها تضمن خطاب زوارة التاريخي ضرورة تحقيق عدة جوانب هامة كبرنامج ضروري وهام يفرض نفسه في تلك المرحلة لضمان نجاح الثورة الشعبية وقد عرفت بالنقاط الخمس وهي:

أ - تعطيل كافة القوانين المتصلة بالعمل الإداري اليومي والتي تتضمن إجراءات روتينية وشكلية معقدة وملبوس أداء عقيم، وإحلال جماهير الشعب محل هؤلاء وتنفيذ الأعمال بكل مرونة وسهولة ويسر وفقاً لنظرية الإدارة الشعبية الذاتية.

(1) موسوعة التشريعات الجنائية العربية للبيئة. بعض مواد لقانون العقوبات والإجراءات التي، تنص على ذلك صديق الإشراف إليها.

(2) في السنوات الأربع الأولى للثورة تم تدريب قرابة (7000) متطوع في مجال الدفاع المدني والإنقاذ ولهما عدا الأعداد الهائلة منهم ممن يتبعون جهات أمنية أو عسكرية وقد توافرت البرامج والدورات التدريبية واتسع نطاقها لتضاهت الأعداد وتوسعت جوانب المساهمة في هذا الميدان بصورة واضحة. وزارة الداخلية في خمس سنوات (م.ص: 56).

(3) خطاب المقدم مسمر القذافي في مدينة زوارة في 15 إبريل 1973م. الثورة الشعبية. إصدارات المركز العلمي لدراسات ولبحاث الكتاب الأخضر رقم 3، ص: 54.

ب - تطهير البلاد من المنحرفين ويقصد به اجتثاث الفساد الإداري من رشوة ومحسوبية وتسريب.

ج - الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب.

د - الثورة الإدارية وتعني القضاء على البيروقراطية المكتبية والإدارية بغية تقديم الخدمات للجمهور بأيسر الشروط وأقصر السبل وفي وقت وجيز دون تعقيد أو تطويل أو منازلة لا تستدعيها مثل تلك الخدمات المقدمة.

هـ - الثورة الثقافية وبها يتم نبذ الثقافات الدخيلة والمستوردة التي تحمل في داخلها سموم الثقافة الغربية الاستعمارية والرجوع إلى ثقافتنا العربية الأصيلة وتجسيد ذلك في كافة المؤسسات التعليمية وعلى جميع المستويات مع التزام العلمية والموضوعية في تنفيذ ذلك⁽¹⁾.

وقد شرع في التطبيق لهذه الفكرة منذ انطلاقها في كافة المرافق بما فيها مرفق الأمن رغم التحفظات التي أثارت آنذاك بشأن وضعية هذه الوظيفة وخصوصيتها وأهميتها. إلا أن كل البلديات قد تم إدارتها بمعرفة لجان شعبية ومن مجموع أمناء هذه اللجان الشعبية للعدل تكونت اللجنة الشعبية العامة للعدل. وكان هؤلاء الأعضاء المكونين على المستويين القطري والبلدي يصممون من جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية وفقاً لضوابط الموهل والخبرة والكفاءة والإخلاص للثورة وأهدافها والإيمان بمنطلقات المصلحة الشعبية⁽²⁾.

ورغم تعثر التجربة في بدايتها إلا أنها انتظمت تدريجياً وأصبحت قادرة على القيام بكافة الأعباء والمسؤوليات الممندة إليها والمتمثلة في:

- تسير مرفق العدل على مستوى البلديات بكل مكوناته القضاء والنيابة والمحكمة الشعبية وأجهزة الأمن والشرطة وجميع المرافق والمصالح التابعة لهم حيث ألت إليها كافة الاختصاصات التي كانت مناطة بأمين العدل بالبلدية ومرافق الأمن بها.
- تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات والمتضمنة للسياسة العامة للمجتمع في مجالات العدل وخاصة ما يتصل منها بالمخططات والبرامج الأمنية التي تتضمن جوانب الوقاية والمكافحة لعوامل الإجرام والانحراف ومصيبتها وتقديم الخدمات للجمهور في هذا المضمار بما يحفظ الأمن والنظام العام ويحمي الأرواح والأعراض والأموال ويؤمن تقديم كافة الخدمات الضرورية للالتزام لتحقيق ذلك.
- إدارة القروغ والشعب الأمنية وتحسين العلاقات والصلات بين الشرطة والمواطنين بما يحقق التعاون والتكامل بين الطرفين في خدمة الأغراض الأمنية.
- فرض الرقابة والميطرة الشعبية على كافة الإدارات والأقسام والوحدات الإدارية وضمان تسيرها وفقاً لأحكام القوانين التي استقتها الشعب وارتضاها بعيداً عن كل مصيبات النصف والجور والتحكم.

(1) د. عبد السلام المزوغي. مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية. (م.س)، ص: 89.

(2) انظر مقومات الصلاحية للتصديق لدى د. عبد السلام المزوغي. مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية. (م.س)، ص: 74.

- وفي 2 مارس 1977م تم إعلان قيام سلطة الشعب والذي تم بموجبه انتقال السلطة للجماهير الشعبية من مجلس قيادة الثورة وأصبح الشعب يملك بحق كل مقدراته المتمثلة في السلطة والثورة والصلاح⁽¹⁾ وتحولت الأجهزة الحكومية تحولاً كاملاً نحو الإدارة الذاتية التي تنطوي أحياء القطر وشملت كافة المجالات.
- ولذا فقد شرع تطبيق برامج الأمن الشعبي والأمن الذاتي في كل مكان والتي حققت نجاحات عديدة تمثلت في:
- إقحام الجماهير في مجالات المساهمة الجماهيرية بنية المشاركة في تأمين أحيائهم السكنية ومحلاتهم ومقار أعمالهم واستثمار جهودهم الذاتية في إطار برامج عامة مخططة ومدرسة.
- إشعار المواطنين بأهمية وضرورة مشاركتهم في كل الأمور التي تمس حياتهم بما فيها الجانب الأمني الذي تحرص كافة المجتمعات التقليدية والحكومات الاستبدادية على مسك زمامه بعيداً عن أي مشاركة جماهيرية.
- توظيف التعاطف الشعبي مع الشرطة والذي تمثل في مطالبته -أكثر من مرة- في مؤتمراته الشعبية بدعم الشرطة بكل الإمكانيات والوسائل التي تجعلها أكبر قدرة وكفاءة في أدائها لمهامها⁽²⁾ فلا أقل من دفعهم للمشاركة معها في أداء بعض المهام والمسئوليات الأمنية بالإضافة إلى المصاحبات الأولية في التبليغ وأداء الشهادة وغيرها من الأمور التي تجاوزتها المرحلة واستدعت خطوات متقدمة في مثل هذه البرامج.
- تجسيد تسلط الجماهير وقيادته لمرافق الأمن عن طريق لجانه الشعبية المصعدة وتولي دوره أيضاً في تنفيذ المهام الأمنية على مستوى المحلات والأحياء السكنية وتأمين مواقع العمل الشعبي ومقار.
- سجلت هذه البرامج إقبالا جماهيرياً غير محدود وذلك يتبين من الإحصائيات الإجمالية لعدد المتطوعين. فطلي مستوى بلدية طرابلس وحدها بلغت تلك الأعداد قرابة (13,000) متطوع⁽³⁾ وهو عدد يكاد يوازي عدد منتسبي الشرطة على مستوى الجماهيرية كلها ويشكل أكثر من ثلاثة أضعاف قوة الشرطة لمدينة طرابلس⁽⁴⁾ وهذا

(1) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول.

(2) وفي هذا المعنى يقول الأخ قائد الثورة: "أول مرة شُعب في العالم يطلب بقوة الشرطة وسمعتوا أتم قرروها في المؤتمر الأول وأنا ألفت هذه التوضيحات ولكن الآن وألفت عليها عندما تكررت لأول مرة في العالم يطلب بقوة الشرطة. صرنا ما كنا في أي بلاد العالم، ما نفش حد بحب بقوة الشرطة، بحب دعميه وبحب يشولها نقضي على المجرم ولكن صرنا ما طلب ووضعت صوته إلى جنتها وقال: أريد من الشرطة أن تكون قوية وسليمة ومجهزة إلا عندها معضد اجتماع الأخ القائد معمر القذافي بقيادة الشرطة بمقر وزارة الداخلية بطرابلس في 1976/2/26م."

(3) حاصل تجميع المتطوعين بأنظمة الأمن الشعبي والأمن الذاتي ونظام أمن الشعب المحلي على التفصيل الذي سيرد في مبحث تقييم التجربة. أرشيف وسجلات أمانة اللجنة الشعبية العامة للحل ولجنة عدل طرابلس.

(4) انظر الحد الإجمالي لقوة الشرطة بالجماهيرية. د. زينب محمد زهرى، د. صالح علي الزين. دور المرأة في المجتمع الليبي المعاصر ص: 109 نقلاً عن الإحصائيات السنوية لأمانة التخطيط بالجماهيرية.

بطبيعة الحال يمثل نجاحا كبيرا إذا ما توحدت جهود الفريقين النظامية والشعبية فبها حتما مستحق الكثير من أمل شعبنا وتطلعاته في حياة هادئة آمنة.

• وبعد تطبيق لهذه البرامج دام أكثر من (8 سنوات) وتماظم الثورة الشعبية وتلك السلطة الشعبية وتجذرهما صدر قانون الأمن الشعبي المحلي رقم 18 لسنة 1985م ولائحته التنفيذية بموجب القرار رقم 610 لسنة 1985م عن اللجنة الشعبية العامة.

وقد بقي هذا القانون كمشروع قيد الدراسة والتمحيص في الفترة من 1979م إلى غاية 1985م⁽¹⁾ حيث تمت دراسته من كافة الأجهزة المختصة وعرضه على المؤتمرات الشعبية الأساسية التي ناقشته بتعمق طيلة تلك الفترة وأصدرته تنفيذا لبدءاً أن الأمن مسئولية كل مواطن ومواطنة في الجماهيرية⁽²⁾. وقد تعرضنا في الفصل الثالث - السابق لهذا الفصل - دراسة القانون واللائحة المنظمة لأحكام نظام الأمن الشعبي المحلي وحددنا الملامح الرئيسية له وجوانب الالتقاء والاختلاف مع قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م المعدل مع بعض الاستنتاجات التي عنت لنا بالمناسبة.

نتي الأن لنتناول الجانب التطبيقي فنعرض للخطوات والترتيبات الأولية المتخذة لاستقبال المولود الجديد حيث كانت الانطلاقة لتحقيق ذلك على المستويين المركزي والإقليمي حيث عقدت اجتماعات وشكلت لجان متخصصة في كل منها للتمهيد لذلك مع تنسيق وتكامل فيما بينها. ثم نعرض للكيفية التنفيذية والإجراءات العملية ونحدد العناصر الأخرى الداعمة لنجاح البرنامج وضمان توفير المساعدة اللازمة له باعتبارها جوانب إيجابية ومكملة لنظام الأمن الشعبي المحلي.

ثم نتولى تقييم الوضعية الحالية للنظام من واقع الإحصائيات والبيانات التي تجمعت لدينا حول أعداد المتطوعين والدورات التدريبية التي أجريت لهم ومعدلات الإجراء التي سجلت خلال هذه الفترة مقارنة مع السنوات الماضية لتحديد ملامح الزيادة والنقصان فيها، ثم نستلهم الرأي العام للمواطنين حول البرامج المنفذة ومدى كفايتها وفعاليتها خلال الفترة 85/8م وإلى غاية نهاية 1990م ونحدد الإيجابيات والسلبيات التي تصاحب التطبيق ونجري ما أمكن من مقارنات مع تجارب الأمم المتقدمة في هذا المضمار، وتطلعاتنا إلى المستقبل في ميدان المساهمة الجماهيرية.

(1) رائد محمد قاري الشريف. الشرطة التقليدية ومفهوم الأمن الشعبي (م.ص): ص: 18.

(2) المادة (1) من قانون الأمن الشعبي المحلي.

المبحث الثاني

نظام الأمن الشعبي المحلي على أرض الواقع «الخطوات التمهيدية والإجراءات التنظيمية»

مما تقدم نيقنا بأن نظام الأمن الشعبي المحلي لم يأت من فراغ ولم يكن مرتجلاً كما يعتقد البعض، حيث سبقته خطوات المساهمة الأولية التي يمكن أن توجد أنماطها وصورها في أي بلد من البلدان ثم أعقبها استلام الجماهير لمكثبات التسيير والإشراف على مرافق الأمن بواسطة لجنته الشعبية المصعدة جماهيرياً. وأحدثت برامج الأمن الشعبي بالأحياء والمكثبات السكنية والأمن الذاتي في المرافق والمنشآت العامة وقد استغرقت تلك التطبيقات فترة تزيد عن العشر سنوات، كما أن القانون ظل قيد المناقشة والحوار الجاد منذ إعلان قيام السلطة الشعبية في 2 مارس 1977م وشرع في برامج المساهمة الجماهيرية على نطاق أوسع وكانت فكرة الأمن الشعبي المحلي لازالت تختمر في الأذهان.

كل ذلك التمهيد على نطاق النظرية والتطبيق كان يحمل معنيي الثريث والتثني والممنولية لما يقتضيه هذا التحول من دراسة لكافة الأبعاد والاحتمالات وتصور النتائج المترتبة عن ذلك فخرجت الفكرة بعد أن تم استيعابها دراسة وتمحيصاً جماهيرياً من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية واحترافياً من القطاعات الشعبية المتخصصة والمسئولة كل في نطاقها.

وبنفس الحرص والممنولية التي صاحبت مناقشات المشروع والحماس الذي اقترن بالتطبيقات السابقة شرع في اتخاذ الترتيبات الأولية لاستقبال هذا التنظيم الجماهيري باستعدادات تتناسب ومنطلقاته الأساسية وغاياته وأهدافه السامية.

فكانت هناك ترتيبات على مستوى الجماهيرية تم اتخاذها من قبل أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل، وأخرى اتخذت في إطار اللجان الشعبية للعدل بالبلديات.

فيا ترى ما هي الترتيبات وما مدى سلامتها ونجاحها في تحقيق أهدافها وغاياتها من عدمه كما نعرض للإجراءات العملية والتنظيمية ونحدد العناصر الداعمة لهذا النظام.

أولاً:- الخطوات والترتيبات التمهيدية لتنفيذ قانون الأمن الشعبي المحلي:-

تمثلت تلك الترتيبات في عقد اجتماعات وتشكيل لجان متخصصة وإصدار قرارات تنفيذية وإجراء عمليات التنسيق والمتابعة لضمان التنفيذ السليم للقانون عقب صدوره وكانت تلك الترتيبات على مستويين:-

1) على مستوى الجماهيرية:-

اتخذت الترتيبات التالية:

أ - الاجتماعات:- عقدت عدة اجتماعات تمهيدية بدويان الأمانة للتخصيص والاستعداد لوضع القانون ولاتحتته التنفيذية موضع التنفيذ حين صدورها وفق التطلعات

والأهداف المرجوة، ومن أهم تلك الاجتماعات، الاجتماع الأول الذي ترأسه الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل وحضره عدد من أمناء اللجان الشعبية بالبلديات ومديري الإدارات العامة والضباط المكلفين بالبرنامج⁽¹⁾.

ولقى الأخ الأمين كلمة بين فيها أسباب الأخذ بنظام الأمن الشعبي ودور أجهزة الشرطة الحالية وحث على التعاون والتنسيق للمحافظة على مكاسب الثورة ومقراتها وإنجاح هذا البرنامج بما يؤمن شعبنا ويحفظ منجزاتنا.

وقد استهل الأخ الأمين كلمته ببيان الهدف من الدعوة لهذا الاجتماع فقال:-

«إن الهدف من الدعوة إلى هذا الاجتماع تتمثل في الإدراك بأهمية وضرورة المبادرة الفعلية والعملية والتحرك ميدانيا بشكل جماعي وواع ومنظم لتطبيق نظام الأمن الشعبي المحلي، ذلك أن أمر تنفيذه يقع على عاتق اللجنة الشعبية العامة للعدل التي بادرت من خلال أجهزتها التنفيذية منذ البداية إلى اتخاذ كافة الخطوات والإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ قانون الأمن الشعبي المحلي فور صدوره والعمل بأحكامه بعد أن تم إقرار مشروع هذا القانون من قبل المؤتمرات الأساسية مؤكدا على أن هذا الطرح الحضاري الجديد نموذج للاعتداء به يجد منطلقاته في الفكر الرائد للنظرية العالمية الثالثة التي تمثل الإطار السياسي للجمهورية منذ الإعلان عن قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977م حيث أردف قائلا:-

«إن مفهوم الأمن الشعبي ينطلق من مفهوم الحرية، فالحرية مستطل ناقصة إن لم يستلم المواطن مسؤولية أمنه وإذا لم يستتب الأمن، فالحرية في خطر، وعلى أساس ذلك فإن جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية وفقا لقناعاتها واختياراتها أقرت تطبيق صيغة نظام الأمن الشعبي المحلي مسؤولية مواطني الجماهيرية العربية للنبية الشعبية الاشتراكية⁽²⁾، واللجنة الشعبية العامة للعدل من منطلقات المنظور المستقبلي تستعمل بكل جهد ودون ملل على تحقيق المصنفات الطموحة المتعلقة بناهيتين:-

الأولى:- تجسيد وترسيخ السلطة الشعبية.

والثانية:- المبادرة إلى التغيير الشامل لجميع ما يعتبر موقفا للسلطة الشعبية. ... عندما تبلورت فكرة الأمن الشعبي المحلي وتم تقييمها وإقرارها من المؤتمرات الشعبية الأساسية في شكل مشروع قانون اتخذت الخطوات العملية والإجراءات التنفيذية التمهيدية لتنفيذ هذا القانون حال صدوره والعمل بأحكامه. ... مع ملاحظة أن جهاز الأمن الحالي سيكون أطقم تدريب للجماهير طبقا لمكونات وأساسيات خطة تدريب متطوعي الأمن الشعبي المحلي» كما أوضح أن «الأمن الشعبي المحلي يعتبر

(1) كتيب الإجراءات التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي. (م.س) من: 28.

(2) وقد أكد مجددا على ذلك فقال: «إن إقرار جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية لمشروع قانون ينظم قاعدة الأمن الشعبي المحلي ويرسي دعائم السلطة الشعبية ويؤكد مضامين الأمن الشعبي ويحدد لمهام السيادة والتشريع بيد الشعب مقلما بيد السلطة والثروة والسلح. وأن الأمية التي يكتسبها الأمن الشعبي المحلي تستوجب الوعي والإدراك من قبل الجميع وذلك بالمبادئ والأهداف التي تسبو إلى تحقيقها وهي الاستقرار والأمن والطمأنينة في نفوس الجميع وإقرار سلطة الشعب الذي لا سلطة لسواه. من خطاب أمين العدل بالخصوص. (م.س) من: 32. كتيب الإجراءات التنفيذية.

البديل الوحيد الذي يحل محل كافة الأيديولوجيات التقليدية لأجهزة الأمن والشرطة المسندة في العالم، وذلك أن الجماهير هي أقدر من غيرها على فهم حياتها وحل مشاكلها والتعبير عما تحس به من التفاعلات التي فرضتها عوامل التغيير والتجديد في حياة المجتمع الحاضر.... ولهذا أدركت الجماهير الشعبية في الجماهيرية أن مسئولية أمنها واستقرار وجودها يجب أن تكون بيدها حتى تتمكن من الحفاظ على مكتسباتها الثورية الحضارية والحلقة التي حققتها في جميع المجالات بفعل ثورة الفاتح العظيم» وأشار في نهاية كلمته إلى بقاء الشرطة النظامية واستمراريتها في الوقت الراهن فقال: «وبالنسبة إلى أجهزة الشرطة والأمن فإن أوضاعها الوظيفية لازالت قائمة وتحكمها النصوص الولودة في القانون رقم 6 لسنة 1972م، بشأن الشرطة والقوانين المعدلة له، وأن جهاز الأمر الشعبي المحلي يبتشر نفس الاختصاصات المسندة للشرطة وفقا لأحكام التشريعات النافذة....»

ومن فحوى الخطاب نستخلص الجوانب الهامة التالية:-

- ♦ أن تطبيق نظام الأمن الشعبي المحلي جاء بإقرار من الجماهير في مؤتمراتها الشعبية الأساسية وذلك استكمالاً للبيئة الجماهيرية للنظام السياسي في ليبيا.
- ♦ أن نظام الأمن الشعبي المحلي هو البديل الوحيد لكافة الأيديولوجيات التقليدية لأجهزة الأمن والشرطة وحل مشاكلها وهو يتولى نفس المهام والاختصاصات المسندة للشرطة النظامية.
- ♦ لابد من التزام البقطة والحذر في هذه الفترة الانتقالية والمحافظة على الأمن تنفيذاً للمقولة الرائدة «إذا لم يستتب الأمن فلحرية في خطر»⁽¹⁾.
- ♦ جهاز الأمن الحالي يتولى مهمة تدريب الجماهير المتطوعة بفرق الأمن الشعبي المحلي ويستمر في أداء واجباته ومهامه بصفة عادية وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لذلك.
- ♦ رتب القانون مسئوليات دقيقة وواضحة على عاتق أمانة اللجنة الشعبية العامة للمحل والجان الشعبية للمحل بالبلديات باعتبارها الجهات المختصة بالتنفيذ. ولذا يتوجب على القائمين عليها التعاون والتكامل والعمل بجد وحيوية لوضع هذا البرنامج في طريقه الصحيح بما يضمن بخاصة استتباب الأمن والتعام الجماهير بالتجربة وتحقيق الزخم الجماهيري اللامحدود الذي يمكننا من القضاء على تيار الإجرام الجارف.

وقد تعاقبت الاجتماعات التمهيدية تحت إشراف رؤساء اللجان المشكلة لهذا الغرض، حيث حددت مهامها وتابعت أعمالها وعملت بالتنسيق مع اللجان الفرعية المشكلة على مستوى البلديات. ومن أهم تلك الاجتماعات الاجتماع الذي عقد بتاريخ 85/8/20 والذي ترأسه مدير عام الشؤون الإدارية والمالية وحضره الضباط المكلفين بالعمل في اللجان، وذلك لمناقشة الخطوات التنفيذية التي اتخذت آنذاك لتنفيذ البرنامج ونجمها فيما يلي⁽²⁾.

(1) من خطاب القائد حمصر الثقافي- انظر التقرير السنوي لإحصائيات الجريمة بالجمهورية سنة 1979. ص: 1.

(2) كتب الإجراءات التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي (م.م)، ص: 35.

- 1) تشكيل عدة لجان على مستوى ديوان الأمانة وإقرار نظام العمل بروح الفريق المتكامل فيما بين أعضائه لإنجاز أعمالها بالسرعة الممكنة والدقة المطلوبة.
- 2) إنشاء غرفة معلومات مؤقتة خاصة بنظام الأمن الشعبي المحلي وتم إعداد برنامج متتابعة زمني يومي لأعضاء هذه اللجان.
- 3) تشكيل لجان عمل ميدانية على مستوى الأمانة للقيام بزيارات ميدانية للبلديات بهدف الوقوف على ما تم إنجازه من خطوات تنفيذية وإجراءات ميدانية على التفصيل الذي سيتم توضيحه حالاً.
- 4) القيام بإجراءات توزيع الحديد من النماذج والمجلات والاشعارات مرفقة مع دليل العمل لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي على البلديات وذلك على التفصيل التالي:-
 - أ - توزيع أعداد كافية من دليل العمل للمتطوعين الذي حددت فيه إجراءات وطرق وأساليب العمل الأمني بصورة بسيطة.
 - ب - توزيع أعداد كافية لنموذج الاختتام التي تقرر الاستعاضة بها عن الاختتام السابقة المعمول بها بالبلديات.
 - ج - توزيع أعداد كافية من الشارات الخاصة بالمتطوعين وقد عهد بالمهمة لمكتب الإمداد وفق الترتيب المنق عليه.
 - د - توزيع سجل لكل بلدية لتتبع المتطوعين به للرجوع إليه عند الحاجة لحصر أعداد المتطوعين.
 - هـ - توزيع تصور لبطاقة التعريف لمتطوعي الأمن الشعبي ونموذج لتصوير شعار الأمن الشعبي وتصوير للهيكل التنظيمي لإدارة الأمن الشعبي، وذلك بغية العمل بها من وقت صدور القانون.
- 5) صدرت تعليمات لجميع منتسبي الشرطة ممن هم دون رتبة الضابط مرئوس عرفاء فما دون، بارتداء اللباس المدني ووضع شارة الأمن الشعبي المحلي على المعاعد الأيمن.
- 6) تم وضع صياغة عامة لبرنامج إعلامي متكامل تتولى تنفيذه لجنة الإعلام يتضمن ندوات وحلقات ونشرات وملصقات وبرامج مرئية ومسموعة تحت إشراف مكتب العلاقات العامة بالأمانة.

ب - اللجان المشكلة على مستوى الأمانة:

ويغطي نشاطها مختلف أرجاء الجماهيرية، وقد تحدثت هذه اللجان في:-

- == لجنة التدريب والتأهيل لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي.
- == لجنة المتابعة والإشراف.
- == لجنة الأعمال الميدانية.
- == لجنة الإعلام والتوعية.

وقد أصدر الأخ الأمين قرارات يحدد فيها مهام كل لجنة ويسمى أعضائها وذلك على التفصيل التالي:-

1) لجنة التدريب والتأهيل:

حدد القرار رقم 660 لسنة 1985م القاضي بتشكيل لجنة من عدد من الضباط المختصين في مجالات التدريب وعهد إليها القيام بما يلي:-

- 1 - إعادة النظر في خطة تدريب متطوعي الأمن الشعبي المحلي.
- 2 - إعداد المنهج العام لهذه الخطة.
- 3 - إعداد المنهج التفصيلي لهذه الخطة.
- 4 - إعداد المحاضرات والدروس التي تضمنتها الخطة.

♦ وقد أجازت اللجنة أن تستعين بالمختصين في هذا المضمار ممن ترى ضرورة الاستعانة بهم في سبيل إجازة مهامها على أن تنتهي من أعمالها في أسرع وقت ممكن.

♦ أن يراعى في إعداد البرامج التدريبية والخطط التنفيذية قدرات وإمكانات المتطوعين والمدد اللازمة للتدريب.

♦ عقب الانتهاء من إعداد الخطة تعرض للاعتماد ومن ثم يتم طبعها وتعميمها على جميع اللجان الشعبية للبلديات للالتزام بها.

2) لجنة المتابعة والإشراف:

نصت المادة الأولى من القرار رقم 531 لسنة 1985م بشأن تشكيل لجان متخصصة للإعداد لأوجه تنفيذ أحكام قانون الأمن الشعبي المحلي والاتحثة التنفيذية ولهذا فهي تختص:

♦ بمهام المتابعة والإشراف على أعمال اللجان المشكلة لنفس الغرض وتحقق التنسيق والتكامل فيما بينها.

♦ تتلقى جميع البيانات والمعلومات والإحصائيات من اللجان التي تعمل في إطارها وكذا البلديات وترد على الاستشارات الواردة منها وقد تم استحداث غرفة للمعلومات يتم العمل فيها بالتناوب من عدة ضباط مكلفين بهذه المهمة تحت إشراف اللجنة.

♦ تعرض كل ما لديها من معلومات وبيانات في صورة تقارير يومية ترفع للآخ أمين اللجنة الشعبية العامة للعزل.

♦ تقدم الآراء المقترحات المناسبة لما يعرض عليها من مواضيع تخص مجال علمها.

3) لجنة الأعمال الميدانية:

تحدد عليها بموجب القرار رقم 596، لسنة 1985م القاضي بتشكيل (4 لجان) عمل ميدانية أنيط بها مهمة الاتصال باللجان الشعبية للعزل والبلديات والاجتماع باللجان الفرعية المشكلة بالبلديات بهدف استيعابها لمهامها وواجباتها وضمان

الفصل الرابع: نظام الأمن الشعبي في إطاره التطبيقي

التنفيذ الفوري للخطوات العملية التي تم إقرارها بشأن نظام الأمن الشعبي المحلي وترفع تقارير بنتيجة أعمالها إلى لجنة الإشراف والمتابعة.

وقد حدد لكل لجنة بلديات محددة بتوجب المرور عليها وشكلت اللجان من ضباط ذوي كفاءة وإدراية في مجال التطبيق الشعبي للأمن المحلي.

♦ وقد شكلت لجان عمل ميدانية ثانية بموجب القرار رقم 650 لسنة 1985م بتاريخ 1985/9/7م للقيام بزيارة أخرى للبلديات عقب صدور القانون للوقوف على ما يجري تنفيذه بالفعل والتأكد من أن الإجراءات تتم وفقا للبرنامج العام ولمساعدة اللجان الفرعية بالبلديات على النجاح في مهامها وذلك بتسليط كافة الصعوبات العملية من أسلحتها.

وقد حددت مهام هذه اللجان في نفس القرار بضرورة التأكد مما يأتي:-

- 1 - متابعة تغيير اللوحات المعدنية لسيارة الشرطة بلوحات الأمن الشعبي المحلي والتأكد من وضع الشعار المقرر لذلك.
- 2 - متابعة تغيير الأختام وفقا للتسميات الجديدة.
- 3 - متابعة تغيير الزي الرسمي للشرطة بالزي المدني ووضع شعار الأمن الشعبي بالنسبة لمن هم دون رتبة رئيس العرفاء.
- 4 - متابعة تغيير لوحات الفروع والشعب وفقا للنموذج الجديد المعتمد.
- 5 - متابعة التقيد بالبرامج والمجلات الخاصة بالمتطوعين.
- 6 - التأكد من تنفيذ البرنامج الإعلامي المتعلق بالمصققات.
- 7 - دفع اللجان الفرعية للانتقاء باللجان الشعبية للمحلات ومواقع العمل لترشيد المواطنين للتطوع بالأمن الشعبي المحلي.
- 8 - التأكيد على عدم قبول المتطوعين دون أدانهم الواجب العسكري.
- 9 - التأكد من أن برامج التدريب تسير وفقا لخطة التدريب المقررة.

♦ ويجب أن نتابع هذه الجوانب أولا بأول والتأكد من استيعابها وتنفيذها من قبل المختصين بالبلديات قبل الانتهاء من المهمة.

♦ ويتم عمل هذه اللجان داخل البلديات بالتنسيق مع أمين اللجنة الشعبية للمحل بالبلدية وتحت إشرافه.

♦ وفي ختام أعمالها ترفع هذه اللجان أيضا تقارير شاملة عن أعمالها إلى لجنة الإشراف والمتابعة مشفوعا بملاحظات وتوصياتها واقتراحاتها.

4 - لجنة الإعلام والتوعية:

تم على مستوى الجماهيرية في اللجان التخصصية الميدانية وعلى مستوى البلديات تحديد اختصاصاتها في التعريف بنظام الأمن الشعبي المحلي وتحديد منطلقاته وأسس وحدت الجماهير على الالتحاق به بكل السبل المتاحة.

♦ من ندوات عن طريق الإذاعتين المرئية والمسموعة.

♦ لقاءات مع هيئات المجتمع المختلفة في النادي، في المدرسة، المحلة، مؤتمر الشعب الأساسي، مقر العمل، اللجنة الثورية.... وتداول أهداف وغايات الأمن الشعبي المحلي.

♦ الصحافة والإعلام في كافة المجالات الدورية والصحف اليومية وفي المسارح والتمثيليات ومهرجانات الشعر الشعبي وذلك لتقريب الفكرة للجماهير وشرح أبعاد النظام ومضامينه⁽¹⁾.

2 - الترتيبات المستمرة على مستوى البلديات:

أ - عقدت اجتماعات برئاسة أمين اللجنة الشعبية للحل بالبلدية بطرح فيها منطلقات الأمن الشعبي المحلي وتحدثت فيه أهدافه والمبادئ التي جاء بها القانون وتحدد الدور المطلوب القيام به من قبل عناصر الشرطة النظامية لإعداد وتدريب المتطوعين.

ب - تشكيل اللجان الفرعية على نفس وتيرة اللجان التي شكلت بديوان الأمانة ويكون عملها محصورا في نطاق البلدية وهي:-

- ♦ لجنة المتابعة والإشراف
- ♦ لجنة الأعمال الميدانية
- ♦ لجنة الإعلام والتوعية
- ♦ لجنة قبول المتطوعين وتدريبهم.

ج - يتم التنسيق بين عمل هذه اللجان الفرعية واللجان المركزية بديوان الأمانة بما يضمن تكثف الجهود وتكاملها لتحقيق الأهداف المرجوة من تكوين هذه اللجان والمتمثلة في توفير أجواء مناسبة واستعدادات كافية لضمان نجاح تجربة الأمن الشعبي المحلي واستيعاب كل المواطنين المتقدمين للتطوع فيه.

هذا ولقد شهد التطبيق تعاون الجميع رجال الشرطة والمتطوعين والأجهزة الإعلامية في إظهار التجربة والتعريف بها وإبراز الأعداد الكبيرة والإقبال الجيد من كافة فئات الشعب في أول استعراض لقوى الأمن الشعبي في العيد السادس عشر للثورة.

ثانيا: صدور القانون ولائحته التنفيذية والشروع في تنفيذ البرامج القائمة على نظام الأمن الشعبي المحلي:

في أعقاب تلك الخطوات والترتيبات التحضيرية، صدر القانون رقم 18 لسنة 1985م عن مؤتمر الشعب العام⁽²⁾. في 6 ذي الحجة 1394 و ر الموافق 22 أغسطس

(1) نظر البرنامج المعد للحملة الإعلامية. كتب الإجراءات التنفيذية للأمن الشعبي المحلي (م.ح). ص: 81.
(2) هو أعلى سلطة في الجماهيرية وهو الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية الأساسية والمهنية والاتحادات والنقابات والروابط واللجان الشعبية وهو المختص بإصدار توصيات الجماهير ومقرراتها وصياغتها في صورة لوائح في شتى المجالات دون استثناء.

1985م ولائحته التنفيذية بموجب قرار من اللجنة الشعبية العامة⁽¹⁾ يحمل رقم 610 لسنة 1985 م في 13 ذي الحجة 1394 وجر الموافق 29 أغسطس 1985م⁽²⁾ وتنفيق المتطوعين على اللجان الشعبية للحل بلبلدليات ومراكز الشرطة بها حيث تم إعدادهم وتدريبهم في دورات سريعة عقدت في كل مكان - بمقر اللجان الشعبية للحل، بالفروع، الشعب، المؤتمرات الشعبية الأساسية، الفروع البلدية، المدارس، المعاهد، مقر العمل.

وقد تجند جميع المختصين في مجالات التدريب التابعين لأقسام ووحدات التكريب بالبلديات والأقسام للقيام بهذه المهمة وفق البرامج المحددة سلفا والتي تطرقنا إليها فيما تقدم.

ومع إطلالة الذكرى السادسة عشر لأعياد الفتح من سبتمبر العظيم عام 1985م تم استعراض وإشراك هذه الفرق وتلك المجموعات -لأول مرة- في عمليات تأمين الاحتفالات والاستعراضات التي أقيمت في ربوع الجماهيرية كما شاركوا في حفظ الأمن بالأحياء والمحلات السكنية وكثافة المرافق الحيوية فبرز هذا النظام قويا بأعداد منسبيه واستمابهم لما تلقوا من دروس وتكريبات نظرية وتطبيقات عملية وحرصهم على أن يكونوا قوة حسنة لغيرهم وبنوا صورة رائعة للتلاحم والتعاون والتأزر بين الأجهزة النظامية والبرامج الجماهيرية الداعمة لها.

وقد استمرت عمليات الالتحاق والتطوع بفرق الأمن الشعبي المحلي بدون توقف وبزخم أكبر، وذلك في الأطر المحددة لها وذلك على عدة مستويات:-

المستوى الأول: علي مستوى شعب الأمن الشعبي المحلي على اختلاف أنواعها وتعددها،
المستوى الثاني: علي مستوى فروع الأمن الشعبي المحلي التي تنضوي تحتها أعداد من تلك الشعب.

المستوى الثالث: إدارات الأمن الشعبي المحلي واللجان الشعبية للمحل بالبلديات. لذلك يحتم علينا الواجب أن نطلع لكل مستوى منها لمعرفة اختصاصاته وجوانب مساهمته في إنجاح برامج الأمن الشعبي المحلي وتحديد إمكانيات التكامل والتنسيق بين هذه المستويات الثلاثة وتأثيراتها على الأمن العام بالجماهيرية.

1 - المستوى الأول المنفذ لبرنامج الأمن الشعبي المحلي شعب الأمن الشعبي المحلي:

تمثل شعب الأمن الشعبي المحلي القاعدة الشعبية العريضة التي تضم كل المتطوعين من المواطنين الذين يتقدمون بطلبات الالتحاق بفرق الأمن الشعبي المحلي ويتم اختيار الحاصلين المناسبة منهم وتجنيدهم وإعدادهم وتأهيلهم للقيام بالمهام والواجبات الأمنية ومن

(1) اللجنة الشعبية العامة بمكتب مجلس الوزراء في الأنظمة القانونية وتخدم كل أنحاء للجان الشعبية للقطاعية على مستوى الجماهيرية.

(2) الجريدة الرسمية للجماهيرية، تصدر عن لمة الحل. العدد 28، السنة 23 الصادرة في 12 نوفمبر 1985م. ص: 926، 907.

ثم إخضاعهم إلى تدريبات نظرية وتطبيقات عملية تحت إشراف مختصين في مجالات الأمن ومن ثم يسمح لهم بالانطلاق في مهامهم بالشعب المتعددة المكونة في نطاق كل بلدية⁽¹⁾ وهي على التفصيل التالي :

- ♦ شعب للأمن الشعبي المحلي على مستوى المحلات. تحت إشراف (مختار المحلة).
- ♦ شعب للأمن الشعبي المحلي في كل مؤتمر شعبي أساسي تحت إشراف (أمانة المؤتمر الشعبي الأساسي).
- ♦ شعب للأمن الشعبي المحلي على مستوى كل فرع بلدي. تحت إشراف (أمين العدل المصعد بكل فرع بلدي).
- ♦ شعب للأمن الشعبي المحلي على مستوى البلدية ككل، تحت إشراف (أمين العدل المصعد على مستوى البلدية).

فالشعب تتوزع بالمحلات والأحياء السكنية والتجمعات السكنية والمؤتمرات الشعبية الأساسية والفروع البلدية وعلى مستوى البلدية ككل وكلها تعمل بتنسيق وتكامل فيما بينها بحيث تخضع كل شعبية إلى الشعبة التي تطوها وتتولى فروع الأمن الشعبي المحلي - مراكز الشرطة سابقا - الإشراف على تلك الشعب من ناحية تنظيمية وتطبيقية وإجرائية لضمان أداء المهام والمسؤوليات الأمنية وفق الإطار المرسوم لها. لذا فلقد تحدثت مهام وواجبات الشعب والفروع بشكل دقيق يمنع التداخل والتضارب بينها وخلق أجواء التعاون والتنسيق بما يحقق الأمن والاستقرار في المجتمع الجماهيري وفق مقولة الأمن مسئولية جماعية ومجتمعية يشارك فيه الجميع - أجهزة نظامية، وعناصر شعبية متطوعة - وفق التنظيم القانوني والإجرائي المحدد لذلك دون تجاوز أو اختات من جهة على أخرى.

فالشعب تتولى القيام بالواجبات التالية كل في نطاقها الجغرافي والسكاني:

- 1 - إرشاد وتوجيه المواطنين للتطوع في الأمن الشعبي المحلي وذلك بالتنسيق مع التنظيمات الجماهيرية بالمنطقة التي تعمل فيها كالمؤتمر الشعبي الأساسي واللجان الشعبية بالمحلات والهيئات الأهلية الأخرى بما يضمن تعاون الجميع في نوعية سكان المنطقة بضرورة المشاركة في توفير أمنهم واستقرارهم ذاتيا بالتطوع أو على الأقل التعاون مع المختصين بالالتزام بأحكام القوانين والتشريعات النافذة ومد يد المساعدة لهم متى ما طلبوا منهم ذلك.
- 2 - تلقي طلبات التطوع للأمن الشعبي والتحري عن مقدميها وإحالتها لأمانة اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية مشفوعة برأيها بالخصوص لتتولى البت فيها واستكمال بقية الإجراءات ثم القيام بمهام الإشراف على تدريباتهم وتطبيقاتهم العملية والميدانية بعد إنهائهم للبرنامج التدريبي المقرر، بحيث يتم إشراف المختصين بالشعبة من رجال

(1) فطى مستوى بلدية طرابلس وحدها يوجد أكثر من (27) شعبة عاملة، (31) شعبة تحت التجار تضم أكثر من 983 متطوع منهم 208 متطوع متفرغ، (754) متطوع غير متفرغ. وهذه أعداد أولية تحصلنا عليها من أرشيف اسعة عدل طرابلس في نهاية سنة 1989م، والعدد في تطور وزيد خاصة بعدما دخل القطاع التنسيقي حلبة الصراع، وتحت دورات للتدريب وشعب لأداء المهام الأمنية وتقديم خدمات اجتماعية للمرأة العربية الليبية.

الشرطة والمتطوعين القدامى على المتخرجين الجدد لضمان إمامهم بمبادئ العمل وأساسياته الضرورية.

3 - حصر المواطنين المقيمين في نطاق المحلة أو المؤتمر الشعبي الأساسي بما في ذلك الذين سبق لهم التطوع والاشتراك في برامج الأمن الشعبي والأمن الذاتي واجتازوا للدورات المعدة لذلك - وإعداد بابل بذلك للاستعانة بهم عند اللزوم - كما يتم فتح سجل يدرج فيه المتطوعين بالشعبة وتفتح لهم ملفات شخصية لأعمال المتابعة والتقييم والمحفوظات.

4 - وضع جداول المناوبة والخفارة والدوريات للعاملين بالشعبة والمنتسبين إليها من المواطنين وفق البرامج المعدة في هذا الشأن بما يضمن تأمين المنطقة التي تدخل في نطاق عملها وبالتنسيق مع الشعب الأخرى والفرع الذي تتبعه⁽¹⁾.

5 - تلقي البلاغات والشكاوى خاصة فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ بين المواطنين المقيمين في نطاقها، وذلك لكافة المسائل الشخصية التي تدخل في نطاق المحاكم الجزئية والإبتدائية وتتولى قيدها وإحالتها إلى الفرع الذي تعمل في نطاقه بعد استيفاء محاولات إنهاء المشاكل وديا بين أطرافها متى ما ارتضوا ذلك وقبلوا به⁽²⁾ وإلا وجب إحالتها للفرع لتأخذ طريقها المعتاد إلى ساحة القضاء ليتولى الفصل فيها.

6 - تقديم الخدمات المختلفة للجهات من خلال تلقيها للطلبات المقدمة من منتسبي الشعبة أو من المواطنين المقيمين في نطاقها واستيفاء الملفات وإحالتها إلى الفرع أو الإدارات المختصة لإجرائها ومن ثم إعدادها للشعبة لتتولى تسليمها لأصحابها. وهذه الخدمات عديدة وتشمل كل الاحتياجات الإدارية والإجرائية للمواطن كطلب الحصول على بطاقة أو جواز سفر أو جنسية أو بغية الحصول على بدل فاقد أو تجديدهما أو للحصول على شهادة الخلو من الموبق أو حسن السيرة والسلوك وما إليها من المبرغات الأخرى.

7 - تنفيذ الخطط الأمنية والمعلومات الميدانية وفق الدور المحدد لكل شعبة في نطاقها الجغرافي. فاعمال التحري والقبض والمتابعة وجمع الاستدلالات وغيرها من المهام الأمنية الأخرى التي يتم فيها الاستعانة بشعب الأمن الشعبي المحلي لإجراء نشاط أو أداء مهام على نطاق الفرع وتستوعب أعدادا وفيرة من العناصر النظامية والتطوعية كالحالات الأمنية والسيطرة على الاحتفالات الشعبية والمباريات الرياضية.

8 - حصر الأهداف الحيوية والمرافق العامة والخاصة وحراستها وتأمينها بمعرفة العاملين فيها وفقا للتنسيق الذي يجري بهذا الشأن تبعا لبرنامج الأمن الذاتي أو بمعرفة قسم أمن المنشآت أو المتطوعين بالشعب حسب البرنامج العام مع ضرورة المرور على تلك الحراصات ليا كان نوعها وتبعيتها للتأكد من سلامة الإجراءات

(1) قرار اللجنة الشعبية للحل ببلدية طرابلس رقم 106 لسنة 1988م، بشأن إعادة تنظيم مكتب الأمن الشعبي المحلي دورية الواجب العدد 2 لسنة 1، ص: 665.

(2) لوائح القرن رقم 13 لسنة 1981م بشأن اختصاصات اللجان الشعبية للمحلات باختصاصات لإنهاء المنازعات وديا شريطة قبولهم لذلك، الجريدة الرسمية العدد 29، السنة 19، يوليو 1981م، ص: 859 وما بعدها.

والاحتياطيات المتخذة وبقطة العاملين وتقديم أي ملاحظات عن جوانب النقص والقصور إلى الفرع المختص لمعالجتها مع الجهات المختصة.

9 - حصر الأجناب المعتمدين بدائرة اختصاص كل شعبة بما فهم العرب الغير لوبيين وجمع البيانات اللازمة عنهم والاحتفاظ بها في سجلات وملفات تعد لهذا الغرض للاستفادة منها عند الزوم⁽¹⁾. وعلى العموم تختص الشعبة بكل ما يتصل بعمل نقاط الشرطة سابقا وبدا فهي تعد مراكز متقدمة للفروع موجودة في كل مكان خاصة في المناطق والأحياء والمحلات التي تكتظ بسكانها وتكون مرتعا للجريمة والاعتراف.

والاعتماد على الشعب التطوعية لرجال الأمن الشعبي المحلي تحقق عدة ميزات لا يمكن أن تحقها فرق الشرطة النظامية وذلك:

♦ لأنهم أدرى بمشاكل المنطقة وجرارتها وعارفين بأشخاص المجرمين وأساليبهم وأماكن تواجدهم ومراكز نشاطهم. وبذا تسهل عليهم عملية ضبطهم ومراقبتهم وجمع المعلومات عنهم إذا لزم الأمر ذلك.

♦ أكثر قدرة على تحقيق التعاون مع الجمهور لأنهم جزء منهم فما أسرعهم على كسب ثقتهم والفوز بمساعدتهم وعونهم وهذا ضروري لضمان نجاح عمليات المكافحة والوقاية من عوامل الإجرام والاعتراف.

♦ يتولون من خلال اتصالاتهم المباشرة بالمواطنين ونتيجة قيامهم بواجباتهم بصورة جيدة ترضي الجمهور من إعطاء صورة مشرفة لرجال الأمن المحلي ويعرف بدوره وواجباته ويخلق إمكانيات واسعة للتوعية بالمسؤولية الجماعية في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره.

♦ هذه المشاركة الإيجابية الواسعة من قبل المواطنين في تأمين محلاتهم وأحيائهم تدفعهم إلى البحث عن أفكار وبرامج ومشروعات أخرى، تدعم نظام الأمن الشعبي المحلي وتوازّر شعب الأمن الشعبي المحلي كالجمهرة والمنوبة الشعبية والجمعيات الأهلية والمربعات الأمنية وكلها تحقق تنظيم أعداد هائلة من المواطنين لخدمة الأمن كل بطريقته وأسلوبه نحو هدف واحد تسعى جميعا لتحقيقه ويتأسس في أمن الوطن والمواطن.

2 - المستوى الثاني المختص بتنفيذ نظام الأمن الشعبي المحلي هي فروع الأمن الشعبي المحلي:-

تنقسم كل بلدية إلى عدة مناطق جغرافية تبعا للكثافة السكانية والأهمية والنطاق أو الحيز الذي يمكن أن تضفيه قدرات كل فرع للأمن الشعبي المحلي، ولذا نجد في كل لجنة شعبية للعدل بالبلديات عدد من الفروع تتولى كل منها مسؤولية الحفاظ على الأمن والنظام والقيام بكافة المهام والأعمال والمسؤوليات الأمنية وتعمل تحت لوائها الشعب الأمنية الواقعة في نطاقها الإداري.

(1) قرار رقم 106 لسنة 1988م (م.س). ص: 6.

وتتولى هذه الفروع على وجه الخصوص القيام بما يلي:

1 - تنفيذ الخطط الأمنية التي ترد إليها من اللجنة الشعبية للمعدل بالبلدية التي تتبعها - إدارة الأمن الشعبي المحلي - وذلك بإمكانيتها البشرية والمادية ولها أن تستعين بالشعب كل في نطاقها.

2 - الإشراف على أعمال الشعب واستكمال أي نقص أو قصور لتلافي أي ثغرات قد تبدو أثناء أعمال المتابعة والتفتيش اليومي والدوري لضمان نجاح برنامج الأمن الشعبي المحلي وتحقيقه لأهدافه وغاياته.

3 - القيام بالمهام الفنية والتخصصية في مجالات الأمن المختلفة التي تتجاوز إمكانيات الشعب وقدراتها لمواجهتها بكيفية سليمة وبجهود مناسبة كأعمال التحري والمتابعة وجمع الاستدلالات الهامة وأعمال القبض والتفتيش في الجرائم ذات الخطورة الإجرامية كالقتل والخطف والتهديد والإيذاء الجسيم والمشاجرة والمراقبة بالإكراه.... الخ. هذه الأنواع من الجرائم لما تحتاجه من إجراءات وخبرات قانونية كالتحفظ على مكان الجريمة والأدلة الموجودة به وإجراء المعاينات ورفع البصمات والأثار وضبط الأدوات المستعملة في الجريمة واستجواب الشهود... الخ. هذه الأعمال التي يترتب على عدم إتمامها وفقاً للقانون الطعن فيها أمام القضاء وبالتالي بطلان الإجراءات وإفلات المجرم من العقاب⁽¹⁾.

4 - استلام الملفات والمستندات الخاصة بالمواطنين من الشعب وإنجازها وإعادتها إليها لتسليمها لأصحابها في أسرع وقت ممكن كنقطة جذب للشعب الأمنية من ناحية وتقريب للخدمات من ناحية أخرى.

ولكي يكون العمل متسلسل والاتصال مفيد بين الشعب والفرع الذي تتبعه لابد من عمليات تنسيقية وترتيبات ضرورية تتخذ في هذا المجال حتى لا تتعطل مصالح المواطنين وعمل تلك الشعب والفروع ولا يحصل تداخل أو ارتباك فيها. لذا فقد تم اتخاذ ما يلي:

♦ تكوين شعبة متخصصة للاتصال بالشعب يكون مقرها الفرع، ويختار لها عادة ضابط أو أكثر من الضباط الأكفاء الذين كان لهم دور في إثراء التجربة الشعبية في ميدان الأمن واكتسبوا خبرات لا يستهان بها في هذا الميدان تتولى:

أ - استلام وتسليم الأعمال والملفات من وإلى الشعب.

ب - متابعة عمل الشعب والتأكد من قيامها بالدور المطلوب منها في إطار البرنامج العام للفرع.

ج - تنفيذ الشعب واحتياجاتها، وذلك من حيث الإمكانيات والقوى البشرية ومدى كفايتها في توفير جوانب الإنطلاقة القوية لأداء العمل والمسئوليات الأمنية.

(1) تنظر فقرة الإجراءات الجنائية التي. الباب الثاني، المواد من 11 - 19 بشأن جمع الاستدلالات والضوابط الواجب مراعاتها.

♦ توفير الإمكانات على اختلالها مادية وبشرية وفنية وعلى الأخص تزويدها بخناصر متخصصة من الشرطة النظامية للمساعدة في قيادة الشعب وتوجيهها لمباشرة مهامها على أحسن وجه تحت إشراف أمين العدل المصعد بالمنطقة واللجنة الشعبية للعدل بالبلدية.

♦ تحرير محاضر جمع الاستدالات وإجراء التحقيقات التي يتم ندب رجال الشرطة للقيام بها وتصنيفها وتسجيلها وإحالتها إلى القضاء المختص للفصل فيها ومتابعة أحكامها مع الجهات ذات العلاقة.

♦ إعداد الإحصائيات والتقارير الشهرية والسنوية عن أعمال الفروع والشعب التابعة له وخاصة عن حالة الجريمة وإحالتها للإدارة المختصة بجمعها وتصنيفها على مستوى الجماهيرية ككل⁽¹⁾. فتعمل والمسئولية والاختصاص للشعب والفروع التي تنضوي تحت لوائها واحد ويتم أدائه بصورة تكاملية حيث أن جميعها لا تخرج عن الجوانب التنفيذية والمهام الميدانية والمعيشية الدائمة لبرامج مكافحة والوقاية من الجريمة إضافة إلى الأدوار الاجتماعية والخدمات الإدارية التي تقدم عند طلبها كل ذلك يجعلها وثيقة الصلة بالمواطنين وبالتالي فإنها كانت فاعلة ونشطة في أدائها لأعمالها ومهامها، دقيقة في خدماتها وإعانة في إرشادها وتوجيهها، فإنها ستكون حتماً جذيرة بأن تحوز على ثقة الجماهير ودعماً ومساندتها بشئى صور التعاون وأشكاله ناهيك عن الإقبال الكبير للتطوع في الأعمال الأمنية والمساعدة في إنجازها من منطلقات شعبية جماهيرية.

3 - المستوى الثالث للمصعد إليه مهام التخطيط والتنظيم لعمليات وبرامج الأمن الشعبي المحلي على مستوى البلديات:

يتحدد في إدارة الأمن الشعبي المحلي، اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية، والتي تعد المسئولة الأولى والرئيسية عن حفظ الأمن والنظام والوقاية من الجريمة ومكافحتها وفق السياسة والخطط المتعلقة بذلك والتي تعد من قبل اللجنة الشعبية العامة للعدل على مستوى مركزي بعد تحديد احتياجات كل بلدية وأخذ رأيها بالخصوص.

فعلى نطاق البلدية تتولى وضع الخطط وتنفيذها بمعرفة الفروع والشعب الأمنية التي تغطي رقعتها الجغرافية تحت إشراف الإدارة المختصة بشئون الأمن الشعبي المحلي التي تترأس عدة أقسام ذات طبيعة عمل ميدانية وثيقة الصلة بالمواطنين بالإضافة إلى تبعية الفروع والشعب الأمنية إليها⁽²⁾.

فيتمتعون منتمسبها من رجال الشرطة النظامية مع زملائهم من رجال الأمن الشعبي المحلي المطلوبين لأداء المهام والمسئوليات وتقديم الخدمات الضرورية للجماهير وفقاً لمنطلقات الاختصاص القانونية دون تجاوز.

(1) منذ تولي اللجان الشعبية للعدل بالبلديات مسئولياتها بالاحظ عدم وصول تلك الإحصائيات في ميعادها المحدد مما أعاق عملية إعداد إحصائيات متكاملة للجماهيرية وبالتالي صيرورة إجراء مقارنات ودراسات وأبحاث لتحديد مسبباتها وإمكانية وضع الحلول المناسبة لها بعد معرفة معدلات الإجراء الفعلية على ضوء ذلك. انظر الإحصائيات السنوية الصادرة عن الإدارة العامة للأمن الشعبي المحلي باللجنة الشعبية العامة للعدل.

(2) انظر تفصيل ذلك بالفصل الثالث من هذا القسم. ص: 267.

وبدا هيب سري لى العمل الأمنى قد تجدر وترسح بمساهمة الجماهير وتعاونهم واتصواء أعداد هائلة منهم بحرق الأمن الشعبي التي تحدثت صلاتها ومهمها وفق التمسق الذي حدثناه على عدة مستويات، كل نصل في صعيد واحد لتنفيذ مفررات المؤتمرات الشعبية الأساسية في مجالات الأمن والنظام به يهين للمجتمع فرصه التغلغل من عوامل الإجراء والاحتراف والتخفيف من حنته قدر الإمكان.

ثالثاً: عناصر ومكثات داعمة لنظام الأمن الشعبي المحلي:

لم يكثف نظام الأمن الشعبي المحلي بالنجاحات التي حققها حين تولي إبحام المواطنين من كافة شرائح المجتمع وبأعداد هائلة يفوق أعداد الشرطة النظامية ونظم الكوادر الشعبية لتعمل جنب الى جنب مع الشرطة لنظميه بالشعب والفروع المنتشرة في ربوع الجماهيرية على نطاق كل بلدية وحدد لها مهامها واختصاصاتها فانطلقت نصل وفق النهج الذي حدد لها وتمكثت من توعية الجماهير وحازت على نقتها ودعصها لللاحدود المتمثل في مدها بالمتطوعين باستمرار والمطالبة بدعصها وتوفير الإمكانيات لها من خلال قراراتها في مؤتمراتها الشعبية الأساسية. كل ذلك قد تحقق ونجسد واقعا معاشا لمسته الجماهير في تعاملها مع رجل الأمن الشعبي وفي أجواء الأمان والاستقرار التي سادت قراه ومدنه وأريافه القريب منها والبعيد على السواء. فهل اكتفى بذلك لتأمين المجتمع أم برزت عناصر ومكثات أخرى داعمة لهذا النظام؟

إن التطبيق العملي لبرامج الأمن الشعبي المحلي مكثته من إيجاد وتسخير قوى جماهيرية أخرى لتحمل بعض المهام الأمنية التي تؤكد وترسخ التجربة وتنميتها وتثري منطلقاتها الأساسية تتمثل في:

- ♦ استحداث ثانويات لطوم الأمن الشعبي المحلي.
 - ♦ إقحام القطاع النسائي في تجربة الأمن الشعبي المحلي.
 - ♦ استمرارية برنامج الأمن الذاتي/ الأمن الصناعي.
 - ♦ التوسع في برامج الدفاع المدني والإنقاذ.
 - ♦ المنزل المحروس ذاتيا.
 - ♦ الجمهرة والمناوبة الشعبية والحي الجماهيري.
 - ♦ جمعية الدفاع الاجتماعي.
 - ♦ قسم أمن المنشآت والمصارف.
 - ♦ الدفاع المحلي والشعب المسلح.
- وهذه الجوانب كلها تحتاج إلى بيان، كنهها ولوارها وأسباب بروزها وصلتها بنظام الأمن الشعبي المحلي.

هذا ما سننولى توضيحه بشيء من الإيجاز قدر الإمكان.

1 - استحداث ثانويات فنية لطوم الأمن الشعبي المحلي:

تأكدوا لمطلقات الأمن الشعبي المحلي وتنفيذا لأحكام القانون ولاحتة التنفيذية التي تركز على أهمية التطوع الجماهيري وضرورته لتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع ولتقريب يوم الاعتماد الكامل على نظام الأمن الشعبي المحلي كبديل للنظمة الأمنية

التقليدية التي أصبح يتنافس وجودها مع وجود سلطة الشعب التي تفترض أن تتحول كل الأجهزة الرسمية إلى أجهزة شعبية تدار بواسطة الجماهير نفسها عن طريق لجانها الشعبية المصعدة جماهيرياً في المؤتمرات الشعبية الأساسية.

♦ ولتحقيق تلك الغايات فإن بعض أمانات اللجان الشعبية للعدل بالبلديات كانت رائدة في هذا المجال، حيث تولت اللجنة الشعبية للعدل ببلدية بنغازي إنشاء أول ثانوية فنية لعلوم الأمن الشعبي بمنطقة (قمينس) بموجب القرار رقم (633 لسنة 1985م)⁽¹⁾. ثم تبعتها أمانة اللجنة الشعبية للعدل ببلدية الجبل الأخضر وقامت بافتتاح ثانوية فنية مماثلة لها بمدينة (درنة)، وبشرت مهامها في مطلع عام 1987م⁽²⁾. كما نظم بأن التحضيرات تجري منذ مدة لافتتاح ثانوية ثالثة بأمانة اللجنة الشعبية للعدل ببلدية الزاوية⁽³⁾.

♦ وتهدف هذه المؤسسات التدريبية إلى إعداد وتأهيل متطوعي الأمن الشعبي المحلي في التخصصات والمهام الأمنية الدقيقة لتغطية العجز الذي تعاني منه الأجهزة الأمنية النظامية في الوقت الحاضر. كما تعد خطوة متقدمة لتطوير قدرات المتطوعين في المجالات الفنية التخصصية لإنهاء إحتراف الأجهزة الأمنية التقليدية لها.

♦ ويتم قبول المتطوعين الذين أنهوا مرحلة التطعيم الإلزامي وتوافرت فيهم بقية الشروط المطلوبة في متطوع الأمن الشعبي المحلي⁽⁴⁾ وذلك من كافة أنحاء الجماهيرية. ويدرس الطالب بهذه الثانوية لمدة ثلاث سنوات يتخرج بعدها ويتحصل على دبلوم الثانوية الفنية لعلوم الأمن الشعبي تؤهله للالتحاق بأحدى الكليات التي تتناسب وتخصصه وتتنقسم الدراسة على ثلاث سنوات، تخصص السنة الأولى للدراسة العامة وكمدخل تطلى فيه مبادئ لكل العلوم المرتبطة بالقانون والأمن والتخصصات الفنية المختلفة مع التركيز على الجوانب الانضباطية والعسكرية والرياضية ويتخصص بعدها الطالب خلال السنتين الثانية والثالثة في أحد التخصصات: «شعبة الأدلة الجنائية»⁽⁵⁾، «شعبة الحاسب الآلي» شعبة الميكانيكا والكهرباء، «شعبة الاسلحة» هذا بالإضافة إلى دراسته لعلوم المرحلة الثانوية. ولذا فإن الطالب سيد إعددا جيدا يمكنه من المساهمة في تطوير العمل الأمني ببلدنا مستقبلا⁽⁶⁾.

(1) صحيفة الميزان العدد 279 لسنة 16، الصادرة بتاريخ 1989/12/19م تحقيق صحفي أجري مع المسؤولين بالتقوية، ص: 4، 5.

(2) صحيفة الميزان العدد 276 لسنة 16، الصادرة بتاريخ 1989/10/8م، تحقيق صحفي أجري بمناسبة تخرج الطلبة الأولى، ص: 12، 13.

(3) ولأخذ أنه تم إنشاء ثانويتين بالمنطقة الشرقية وكان الأولى الإفتتاح بوحدة وإنشاء أخرى منطقة سبها أو بالمنطقة الوسطى لتتفق أغراضها وينشر ويوزع المؤسسات الفكرية في كل مناطق الجماهيرية لتخدم البلديات التي توجد بها، ولكن طالما أعيدت مسألة تنظيم الفكرية ومؤسسات الإدارة العلمية بتدوين الأمانة فبقها مستتالي ذلك في المستقبل.

(4) انظر شروط التطوع للأمن الشعبي بالتفصيل الثالث من هذا قسم، ص: 267.

(5) شعبة الأدلة الجنائية تضم الطب الشرعي، علم أدم الجنائي، البصمة، التصوير الجنائي، الآثار الجنائية، المبررات، فحص الأسلحة والخميرة، التزييف والتزوير، التحقيق الفني واسوله.

(6) إيماني الطالب حيث أننا نجمع له دراسات قانونية وأمنية + مواد تخصصية + مواد الدراسة المعتمدة للمرحلة الثانوية، إضافة إلى التدريبات العسكرية والنظامية الأخرى، فكيف يمكن له تحقيق التوفيق بينها، وكيف تتم مهامه؟ أهل نكتفي منه رتبة رئيس عرفاء فقط أم ماذا؟

2 - إلقاء القطاع النسائي في تجربة الأمن الشعبي المحلي:

منذ قيام الثورة وانتشر التعليم في ربوع بلادنا⁽¹⁾، والمرأة العربية الليبية تتقدم بخطى ثابتة إلى الأمام وتتقدم في كل يوم ميدان جديد حيث تبرز إمكانياتها وقدراتها ومشاركاتها وإصرارها على أن تكون جيباً إلى جنب مع أخيها الرجل لبناء المجتمع الجديد الذي لن يبلغ غايته إلا بتكاتف وتأزر كل قواه.

ولذا فقد افتتحت المرأة كل الميادين والمجالات بدون استثناء فتجدها في الزراعة والصناعة والتعليم والعمل الإداري والطب والتريض والخدمة الاجتماعية والصحافة والقوات المسلحة وغيرها من التخصصات الأخرى حتى أصبحت بحق شريكة الرجل في كل ميدان.

وبعد النجاحات التي حققها نظام الأمن الشعبي المحلي من واقع أعداد المتطوعين والدورات التدريبية والشعب الأمنية التي حشد فيها الآلاف من رجال الأمن الشعبي المحلي يأتي دور المرأة لتتمركز تواجدها في هذا المرفق⁽²⁾ وتسهم في تأمين نفسها وبنات جنسها وتحقق استقراراً وطمأنينة المجتمع الذي نعيش فيه والذي فتح لها الباب واسعاً للتطوع والمساهمة في مجالات الأمن الشعبي.

وقد كان المنطلق هو تحرير المرأة المستمرة والدائم للمرأة على نفوذ غير الماضي وقهر التخلف والمشاركة في إنعاش المجتمع وإحيائه والالتحاق بكافة ميادين العمل والإنتاج ضامناً لها حقوقها وموفاً لها من المزايا والمكثفات التي تمكنها من النجاح في إسهامها الإيجابي هذا.

وقد كان التحاق المرأة بفرق الأمن الشعبي المحلي بالتطوع تبعاً لما يأتي:-

أ - التحاق العديد من المتطوعات من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والثانوية أصبحن رائدات للتجربة وقائدات لفرق الأمن المحلي النسائي وضابطات عهد إليهن أمر الإشراف والتسيير لغرض وشعب الأمن الشعبي المحلي النسائي⁽³⁾.

(1) كانت نسبة التعليم في حدود 22 فقط من العدد الكلي للنساء في ليبيا عام 1954، ارتفع إلى نسبة 222 عام 1973 أي من (10313) امرأة تكتب إلى (134000) ويتدرج المستوى التعليمي لهن من الشهادة الابتدائية إلى المستوى الجامعي والدراسات العليا. د. زيد محمد زهرى، د. صالح علي فزين. دور المرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر، قضية المرأة، منشورات المركز العلمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط 1 لسنة 84، نقلاً عن إحصائيات السكان لسنة 54، 73 م، ص: 89، 101.

يبلغ عدد النساء والعملات في مختلف المجالات (44371) امرأة عام 1980 في القطاع العام وحده موزعين على القطاعات الهامة على النحو التالي: 747 من مجموع قوى العملة النسائية في المهن التعليمية مليون: 237 مدرسات، و 29 ممرضات ومساعدات ممرضات، والعملات في الخدمات يبلغ عددهن 735 والموظفات الإداريات 213 أغلبهن طبايعات حيث تشكل هذه الناحية 96% من مجموع العمال لقوى العملة النسائية. نفس المرجع السابق، ص 90 نقلاً عن الإحصائية المسكورة عن لسنة التخطيط والخمسينية لعام 1980 م.

(2) تتوفر أعداد من إميلات قطاع الأمن كمسكفات وهن لا يتوافرن على أي تعليم ليطعن لحيات مع استثناء أعداد منهن ممن "تتقن بشرطه" عقب فترة وتخرج في الرتب حتى وصل بعضهن إلى رتبة ضابط. وقد حدد عددهن حسب صغر القوى العاملة لعام 1980 م به (192) امرأة (م، ص: 109).

(3) صحوقة الميزان الأعداد 274، 286، المسكورة عن بادرة العلاقات تابعة اللجنة الشعبية العامة للعمل الأولى تعرض استطلاع عن البرنامج العسكري للتطوعات المجتمعات، وثائق لقاء بهن وهن في ميدان العمل القضي بخروج وشعب الأمن الشعبي.

ب - تدعيم الأمن بعناصر نسائية أخرى من حملة الشهادة الابتدائية والإعدادية للعمل كضابطات صف وأفراد بالشرطة إضافة إلى أعداد كبيرة من الموظفات المدنيات كطبائعات وإبريليت.

ج - تطوع مجموعات من النساء في مجالات الأمن الشعبي المحلي منفرعات وغير منفرعات وفتح فروع وشعب للأمن الشعبي في مناطقهم وذلك لتقديم الخدمات الأمنية والإدارية والاجتماعية لقطاع النساء⁽¹⁾ وعلى الأخص القيام بالآتي:-

« حل المشاكل الماثلة بالطرق الودية.

« تقديم خدمات إدارية لمن يحتاجها باستلام مسوغات الحصول على المستندات الرسمية كبطاقات الشخصية، شهادات الحالة الجنائية، مستندات السفر، رخص القيادة وما إليها.... وإحالتها للجهات المختصة بإتجازها وإعادتها بغية تسليمها لأصحابها في وقت وجيز.

« توعية القطاع النسائي بالجماهيرية وحثه على التطوع والمساهمة في المجال الأمني وتحفيزه للمشاركة في العمل والإنتاج في مختلف القطاعات الأخرى.

« التعريف بجهود المرأة وإمكاناتها وقدراتها في دعم مسيرة الأمن.

« إبراز أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة كأم وزوجة ومتطوعة في تطهير المجتمع من شبح الإجرام والانحراف عن طريق انتهاج أسلوب التربية السليمة والتعامل الجيد المدروس الذي يحصن كافة الأفراد من عوامله ومسيباته.

وقد كانت مشاركة المرأة بسيطة للغاية حتى مطلع سنة 1989م وحيث بدأ عقد العديد من الدورات التدريبية في مدينة طرابلس وجنزور وتخرجت منها أعداد من المتطوعات اللاتي يعملن على سبيل التفرع وأخريات غير منفرعات، ويعملن جميعا في فروع وشعب الأمن الشعبي المحلي التي فتحت بمدينة طرابلس⁽²⁾. ومنها سينطلق إلى بقية المدن الأخرى في المستقبل القريب متى ما أحست المرأة العربية الليبية هناك بالجدوى والفاعلية لتلك الجهود المبذولة لتوفير أمنها وتقديم خدمات فاعلة لها فاتها حتما ستدعمها بمساهماتها وتطوعها بما يضمن نجاحها واستمراريتها خاصة إذا ما علمنا بأن العديد من الضابطات اللاتي تخرجن والتحقن بالعمل بالجهاز هن من مدن مختلفة بالجماهيرية وقد عهد لكل منهن مهمة توعية المرأة وحثها على الالتحاق بالأمن الشعبي كمطوعات تمهيدا لفتح شعب جديدة وأفاق أرحب تشمل أرجاء القطر كله بما يخدم القطاع النسائي والذي يمثل نصف المجتمع العربي الليبي.

3 - استمرارية أنظمة الأمن الصناعي والأمن الذاتي:

تقوم فكرة الأمن الشعبي المحلي على تحميل المواطنين مسئولية توفير أمنهم بأنفسهم وفقا لحكم المادة الأولى من القانون التي تنص على أن الأمن مسئولية كل مواطن

(1) صحيفة الميزان العدد 275، 282، تبرز تخرج دلمات من المتطوعين في كل من طرابلس وجنزور ومزق.
(2) يوجد في منطقة طرابلس فرعين للأمن الشعبي المحلي النسائي فرع الأمن الشعبي المحلي، طرابلس المركز، فرع الأمن الشعبي المحلي، خولة بنت الأروء. وتصل تحته عدة شعب أخرى، ومع زيادة عدد المتطوعات سيزداد عددها مستقبلا، صحيفة الميزان 274، 286.

بالجمهورية. فالمواطن في حبه المكتني أو محله ممنول عن توفير أمنه وفي مقر علمه ممنول عن ذلك أيضا يساهم مع غيره من المواطنين لتحقيقه فالجميع مكلفين بتوفير استثناء. وقد وجدت تنظيمات سابقة على بروز الأمن الشعبي المحلي لا تتعارض مع أحكامه ومبادئه الأساسية بل تدعمها وتحقق مستهدفاته ألا وهي الأمن الصناعي والأمن الذاتي.

الأمن الصناعي: يقصد به تأمين المعامل والمصانع والعاملين فيها بما يضمن سلامة المعدات والآلات والقائمين عليها في إطار برنامج وقائي عام وشامل يتضمن إجراءات عملية بتوفير صيانة مستمرة للآليات وتركيز الحراسة الثابتة والمتحركة على كافة المرافق الهامة، وتنظيم حركة الدخول والخروج من المنشأة أو المرفق الصناعي وتوفير معدات الإطفاء لمواجهة أي طارئ وضمان استمرارية الإنتاج دون إعاقة أو تعطيل، وعادة ما يتم اختيار عناصر محددة تدرب على أعمال ومهام معينة في مجالات التشغيل والصيانة والحماية.

أما الأمن الذاتي: فإنه يتحقق بتوفير حراسة ذاتية لتأمين المصانع والمنشآت والمرافق والأهداف الحيوية بالتناوب فيما بين العاملين فيها دون حاجة إلى تخصيص عناصر إضافية نحن في حاجة إليها لأداء مهام أخرى⁽¹⁾.

فدائما يمكن أن يتواجد معا ويمتلئ بشكل منسق منعاً للتضارب في الاحتصاصات والارتداد في مواجهة أي طارئ، وقد يكفي بأي منهما للقيام بالمهمة منعاً لأي خطر أو ضرر قد يلحق بالمرافق ويؤثر على حسن سير العمل به.

4 - التوسع في برامج الدفاع المدني والإنقاذ:

تهتم المجتمعات في العصر الحديث بتأمين مواطنيها وثرواتها ومقراتها ومرافقها العامة في حالة السلم والحرب على السواء بوضع استراتيجية لمواجهة الكوارث الطبيعية كالكف، زلازل، والحوادث والزلزلات والسراكين أو الكوارث العامة كالحروب والفن والمظاهرات العنيفة وأعمال التخريب والحرق المتعمد⁽²⁾.

وعهدت بتنفيذها إلى هيئات ومجالس وإدارات متخصصة زودتها بما تحتاجه من آلات ومعدات ووسائل فنية حديثة وعناصر بشرية للقيام بهذه المهام على مستوى البلد كله وفي جميع الأوقات والظروف يجب أن تكون جاهزة ومستعدة وقادرة في تحركاتها وإجراءاتها محققة لأغراضها.

ونظرا لأهمية الوقاية من مسببات تلك الكوارث على اختلافها ولضمان سلامة الجبهة الداخلية وقوتها تمثل كافة الدول على تدريب مواطنيها الذين يتطوعون تلقائيا للقيام بهذا الواجب الوطني حتى يكونون دعما وسندا للفرق المتخصصة بالمساعدة عند مواجهة أي طارئ.

(1) تناولنا في الفصل الثاني من هذا القسم الموضوع من كافة جوانبه، ص: 251.

(2) لواء محمد حلمي صديق، بحث في دور المواطن المصري في إطار استراتيجية الدفاع المدني والبيئة، الأمر العام، ع 121، لسنة 1988م، ص: 49.

وفي الجماهيرية توجد أقسام للدفاع المدني والإنقاذ بكافة بلديات الجماهيرية مجهزة ومتعددة لمواجهة أي طارئ، وتقوم سنوياً بتدريب مجموعات من المتطوعين سواء كانوا من العسكريين أو المتجنين أو المواطنين الراغبين في ذلك وقد بلغ عدد العناصر التي تم تدريبها خلال الخمس سنوات الأولى من عمر الثورة من مختلف الفئات (6976) متطوع عقب إنشاء معهد متخصص للتدريب على أعمال الدفاع المدني والإنقاذ⁽¹⁾.

كما تم وضع استراتيجية شاملة للدفاع المدني بهدف تأمين وسلامة الجبهة الداخلية وشكل مجلس أعلى للدفاع المدني وصدرت العديد من القرارات التنظيمية بهذا الخصوص وأعدت النشرات والكتيبات والتصميمات التي توضح أهمية الدفاع المدني والإنقاذ وضرورته وتحث المواطنين على الانضمام تحت لوائه كواجب وطني كما تم التركيز على وسائل الإعلام المختلفة للتعريف بالسبل ووسائل الدفاع المدني والاحتياطات الواجب مراعاتها من قبل المواطنين في مختلف الظروف الطارئة⁽²⁾.

ويعد كل المتطوعين في مجال الدفاع المدني والإنقاذ امتداداً للمتطوعين في مجال الأمن الشعبي المحلي حيث أنهم جميعاً يهدفون إلى حماية الجبهة الداخلية من الأخطار سواء كانت جرائم أو كوارث، وجوهرهم هذه كلها قائمة على التطوع ولذا فما أحسن أن يكون متطوعي الأمن الشعبي المحلي قد تلقوا دورات تدريبية على أعمال الدفاع المدني والإنقاذ وانخرط متطوعي الدفاع المدني والإنقاذ بفرق الأمن الشعبي لتتكامل الجهود وتتضافر معاً لحماية مجتمعنا من كل الأخطار الحاضرة والمستقبلية وينعم المواطن بالأمن ويشعر بالزهو والفخر لمساهمته في تحقيقه.

5 - المنزل المحروس ذاتياً:

الفكرة نابعة من نظام الخفاء والحراس الخصوصيين الذين تطرقنا إليهم من قبل وأشرنا إلى وجودهم منذ القدم واستمرار وتطور مهمة الحارس أو الخفير نظير أجر محدد يقدم له مقابل تقاتله في حراسة وتأمين المكان أو المرفق الذي يحرسه، وقد ورد تنظيم هذه المساهمة الشعبية في القانون رقم 19 لسنة 1985م الصادر في 22/8/1985م⁽³⁾ بشأن تنظيم الملكية المشتركة في المباني حيث نص على إمكانية تعيين حارس أو أكثر للمبنى المملوك ملكية مشتركة بقصد تأمينه وحفظه وفقاً للضوابط التالية⁽⁴⁾:

« لجمعية مالكي الوحدات السكنية الموجودة في مبني واحد النظر في مدى احتياج المبني إلى حارس وتحديد مكلفاته.

« يتولى تعيين حارس المبني والإشراف عليه وإنهاء خدمته مدير المبني الذي يختار من طرف المالك.

(1) وزارة الداخلية في خمس سنوات من عمر الثورة (إس) ص 56، وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الجهود التي بذلت في الفترة من 70 - 79م خاصة في مجالات توفير السيارات والمعدات والتدريب والتي تنعكس في الفترة التي

تلتها نقص الإمكانيات والدمع اللازم لهذا المرفق رغم أهميته. لذا وجب التنويه.

(2) وزارة الداخلية في خمس سنوات من عمر الثورة. ص: 57، 58.

(3) الجريدة الرسمية للجماهيرية. العدد 28، السنة الثالثة والعشرين 1985م، ص: 913.

(4) يوجد تطبيق مماثل بالمغرب، حيث لاحظنا أن المعارف السكنية قد تكونت بها بكرة منفصلة من شاطئ الضار للقيام بأمر تأمينه وحراسته بواسطة حارس، بالإضافة إلى القيام بأمر الصيانة التنظيمية والحفاظ على هدوء السكان وراحتهم.

« يتولى الحارس مهامه في تأمين المبني وعدم السماح للغير بدخوله إلا من كان مأثوب له لذلك من أحد شاغلي الفكر أو بحكم وظيفته.

« يوضح المدير للحارس واجباته ويلقنه هو أو أي من السكان حين سفره عن الأشخاص الراغب في دخولهم أثناء غيابه.

« يمكن الحارس أن يطلب مساعدة رجل الأمن الشعبي المحلي عند الحاجة ويكون في مساعدتهم ويتعاون معهم بما يحقق لهم أداء واجباتهم بتزويدهم بالمعلومات التي يوافر عليها حول الأشخاص المشبوهين أو المجرمين المطلوبين.

وإذا ما تعاون هؤلاء الحراس والخبراء مع متطوعي الأمن الشعبي المحلي، فيذهب سيحققون حتما الكثير من النتائج الإيجابية ليس في مجال تأمين المرافق المحروس فقط بل لتوفير أجواء الأمن والاستقرار بالمنطقة كلها.

6 - الجمهرة والمناوبة الشعبية والحي الجماهيري:

« الجمهرة ويقصد بها إلقاء الجماهير في كل المواقف وحثها على المساهمة فيها لمدة قد تطول أو تقصر على حسب الاحتياج والذي يعني هنا هو عدم احتكار المحترفين والنظاميين بمجالات العمل الأمني للأمن ومشاركة العمال والمنتهجين والطلاب وجماهير النساء وكل فئات الشعب في التطوع والمساهمة وإثراء التجربة الشعبية.

« أما المناوبة الشعبية فيها تعني تناوب الجماهير لتأمين البلد ضد الأخطار الداخلية والخارجية وقد تم تطبيقها في المجالات العسكرية والأمنية.

« والحي الجماهيري هو المنطقة السكنية التي يتعاون أفرادها فيما بينهم في القيام بكافة الخدمات مثل نظافة الحي وتنسيقه وتأمينه من أخطار الجريمة وتوفير الخدمات على اختلافها لجميع المقيمين على أن يشاركوا جميعا في ذلك⁽¹⁾.

فجميع هذه المفاهيم تدعو إلى المساهمة وتؤكد عليها وبذا فهي تحقق غايات ومنطقات الأمن الشعبي المحلي الذي لا يمكن أن ننصوره بدون إحصاء المواطنين ومناوبتهم لحراسة أحيائهم ومجالاتهم لهم أكثر قدرة من غيرهم في تحقيق ذلك تبعاً للمبررات التي سقاهما من قبل عند تعرضنا لأسباب المساهمة ونواعيها⁽²⁾.

7 - الجمعية العربية النديبة للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف:

في إطار الجهود التي يبذلها المخلصين من أبناء هذا البلد من المهتمين بدراسة الجريمة والانحراف من جوانبه المختلفة القانونية والاجتماعية والنفسية ويعملون على نوعية الجماهير وحثها على القيام بالدور الهام للوقاية من الجريمة والانحراف أو المساعدة في مكافحتها بشتى السبل المتاحة في صورة تجمع أهلي يضم كل المواطنين الراغبين في المشاركة ممن تجاوزوا من الثامنة عشر ومتمتعين بحقوقهم المدنية والتمروا بمسلك الاشتراك المقرر ولهم اهتمامات بمجال عمل الجمعية وأهدافها.

(1) المصمم الجماهيري (م.س.) ص: 289.

(2) انظر تفصيل ذلك. ص: 122.

كما يمكن للهيئات والمؤسسات الطمعية والتربوية ذات العلاقة بعمل الجمعية أن تتضمن إليها. وقد نص على منح الجمعية الشخصية الاعتبارية المستقلة لتكون لها مكتة الانطلاق لتحقيق أهدافها وغاياتها دونما عائق، وتعهد أن يكون مقرها مدينة طرابلس على أن عملها يشمل الإقليم الليبي كله ويمكن للجمعية متى ما وجدت داعيا لذلك من فتح فروع لها في أي مكان منه.

وتهدف الجمعية إلى حماية المجتمع من الانحرافات السلوكية بمختلف أشكالها والعمل على تأهيل وإصلاح السجناء والأحداث المنحرفين ووضع وتنفيذ برامج وأنشطة الرعاية اللاحقة بهدف تهنية سبل عودتهم واندماجهم في المجتمع بعد إخلاء سبيلهم أو الإفراج عنهم ولها في سبيل تحقيق ذلك ما يلي:

- 1 - نشر الوعي الاجتماعي بمختلف الوسائل المتاحة والتعريف بأبعاد الجريمة والانحراف وأسبابها.
- 2 - المساهمة في وضع البرامج الكفيلة بحماية المجتمع من الجريمة بالتعاون مع الجهات المختصة.
- 3 - تحقيق مشاركة الجمهور في الوقاية من الجريمة والانحرافات السلوكية وتعريف الرأي العام بأهمية العمل الجماعي وبث روح الإحساس بالمسئولية للتصدي للظروف والعوامل المؤدية للجروح والانحراف.
- 4 - المساعدة في تذليل العقبات التي تعترض المفرج عنهم في سبيل إعادة بناء تركيزهم الاجتماعي وتمكينهم من الالتحاق بعمل مناسب ومتابعهم تمهيدا لعودتهم إلى حظيرة المجتمع كمواطنين أسوياء.
- 5 - المساهمة في رسم السياسة الجنائية (تشريعية وقضائية وعقابية) في ضوء ما يتوفر من حقائق علمية وإدخال التجديد والتحديث عليها بغية حماية المجتمع من الانحراف.
- 6 - اقتراح البرامج المناسبة لتأهيل وإصلاح المحكوم عليهم من الراشدين والأحداث وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء والخدمات في المؤسسات العقابية.
- 7 - إجراء البحوث والدراسات وعقد الندوات وتنظيم الحلقات الدراسية والمحاضرات وإصدار المطبوعات التي تهدف إلى تحديد الأبعاد والعوامل المسببة للجريمة والسلوك المنحرف في المجتمع العربي الليبي ونشر نتائج هذه الدراسات وتبسيطها حتى تكون في متناول الجميع.
- 8 - المشاركة في وضع الخطط التي تهدف إلى وقاية الشباب من الوقوع في الجريمة والانحراف، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المعنية وبخاصة التعليمية والتربوية والثقافية والإعلامية واقتراح البرامج الكفيلة بشغل أوقات فراغ الشباب.
- 9 - تشجيع وتنسيق الجهود التطوعية في مجال حماية المجتمع من الجريمة وإصلاح المذنبين والمنحرفين.

10 - العمل على تطبيق وتنفيذ القواعد والمبادئ المتعلّقة بحقوق الإنسان والدفاع الاجتماعي.

11 - التعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات والجمعيات العربية والدولية العاملة في مجال الدفاع الاجتماعي وتبادل المعلومات والخبرات التي تفيد في تطوير برامج الجمعية وأنشطتها⁽¹⁾.

ومما تقدم يتضح لنا أن الجمعية تعمل في خندق واحد مع نظام الأمن الشعبي المحلي حيث تتولى نشر الوعي بين الجماهير وتبصرها بأخطار الجريمة والانحراف وتطلعها على نتائج الدراسات والأبحاث التي تجريها وتوصيات المؤتمرات الدولية والعربية في هذا المجال وتعمل على تشجيع كلبادرة مساهمة وعون جماهيري يحقق أمن المجتمع من الجريمة والانحراف.

فما أوجنا إلى نشاط هذه الجمعية وفروعها في كافة أنحاء الجماهيرية لترشيد الجماهير ورجال الشرطة والقضاة وكافة المختصين بالسبل المثلّي للتعاون والتأزر لقمع العدو المشترك وتوسيع قاعدة المساهمة الجماهيرية وإخراجها من حيز التضيق والحصر في التطوع بفرق الأمن الشعبي إلى ميدان المشاركة الواسع الذي يشمل كل جهد أو مساهمة مهما كانت بسيطة فإنها إن اجتمعت وأحسن استخدامها وتوجيهها توجيها سليما فإنها ستحقق الكثير من غاياتنا وأهدافنا في ميدان الوقاية من الجريمة والمكافحة من الإجرام والانحراف.

8 - قسم أمن المنشآت والمصارف والمرافق العامة:-

في إطار إثراء تجربة الأمن الشعبي المحلي ببلدية طرابلس فقد أنشأت اللجنة الشعبية للعمل بالبلدية قسم أمن المنشآت والمصارف والمرافق العامة في مطلع عام 1988م وحدد له نطاق عمله ومهامه واختصاصاته في:

أ - تحديد الأهداف الحيوية من المنشآت والمصارف والمرافق العامة الأخرى على اختلافها والتي تحتاج للخدمة الأمنية وممتدة لتقديم مقابل ذلك.

ب - تحديد الاحتياج الفعلي من العناصر لكل مرفق جوي أو حسب أهميته ومساحته وموقعه.

ج - إجراء دراسة فنية على المرفق في حد ذاته واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتأمين المرفق المراد حراسته بالمعدات الفنية والوسائل الحديثة المتطورة كالخزن الحديدية والأقفال المحكمة وأجهزة المراقبة والتحكم والإنذار وغيرها من الجوانب الضرورية الأخرى والتي تتم بواسطة خبراء في هذا الميدان.

د - اختيار وتجنيد وتدريب المتطوعين الذين يتقدمون لهذا الغرض وإعدادهم إعدادا جيدا قبل تكليفهم بواجبات الحراسة.

(1) مشروع النظم الأساسي للجمعية العربية للبيئة للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف. ط 1990م، مطبع العدل، ص. 4.

محمد مرسل لواء على الجمعية العربية للبيئة للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف، تحقيق صحفي بصحيفة الميزان، ع 302، لصادرة في 1991/2/24، ص: 7 - 9.

هـ - القيام بعمليات الإشراف والتفتيش على منتسبي القسم لثشاء مباشرتهم لعملهم بصفة دورية منتظمة ومستمرة للتأكد من حسن سير العمل ولتفطية أي نقص أو قصور في الحراسة أو أي خلل آخر يؤثر على لادتها وفق المطلوب.

و - الاحتفاظ بعناصر مناسبة من الضباط وصف الضباط الأكفاء لقادة القسم وتوجيهه وضمان نجاحه في أداء مهامه ومسئولياته ولمواجهة أي ظرف طارئ ينجم عن تقصير المتطوعين أو تخلفهم أو تأخيرهم أو انقطاعهم بالإضافة إلى قيامهم بعمليات التدريب النظرية والعملية ومهام المتابعة والتقييم لهذه العناصر لضمان انتقاء أحسنها وأصلحها لهذا الواجب الهام.

ويتولى القسم بالفعل حالياً تأمين عدة مرافق هامة منتشرة في نطاق البلدية من أبرزها مقر جميع المصارف وفروعها العاملة بها وهي تصل إلى (49 مبنى) تحتاج إلى (320 عنصراً لتأمينها)، وذلك وفق النسق التالي:

المصرف	التجاري	الأمة	الجماهيرية	وحدة	الصحابي	المركزي	الزراعي	الاستثمار	المجموع
المباني المطلوب حراستها	9	9	12	10	6	1	1	1	49
العدد اللازم لذلك	57	57	75	63	39	15	5	9	320

ونظراً للتحاج الذي حققه البرنامج، فإن اللجنة الشعبية للحل ببلدية طرابلس تدرس مشروع إنشاء شركة أمنية لتقديم الخدمات الأمنية بمقابل⁽¹⁾.

9 - الدفاع المحلي والشعب المسلحة:

هي عبارة عن تشكيلات من المواطنين انتظمت في إطار القوات المسلحة العربية للبيبة وتم تدريبها على مختلف أنواع الأسلحة والتدريبات العسكرية على مستويين تدريب عام على الأسلحة الخفيفة وتدريب راقي، وفيه يتخصص المتدرب على نوع محدد من السلاح المتقدم وبعد انتهاء تدريبه يعود إلى ممارسة عمله العادي ويبقى تحت الطلب لدعم صفوف الجيش حينما ينادي الواجب الوطني. وللمحافظة على ديمومة نشاط وحيوية المتدربين ومعايشتهم اليومية للسلاح والاستفادة من طاقاتهم في تأمين المنشآت والمصانع والمباني الإدارية وغيرها من المرافق العامة الأخرى. فقد أقاموا وفق برامج المناوبة الشعبية وقواعد الأمن الشعبي المحلي والأمن الذاتي في المشاركة في الحراسة الذاتية.

وبذا فإن هذه التشكيلات كونت بالإضافة إلى متطوعي الأمن الشعبي المحلي دُعماً قوياً لمسيرة الأمن لا يحتاج سوى لوضع خطط وبرامج لكيفية استخدامهم وتوجيههم وفق برامج المناوبة الشعبية والحراسة الذاتية.

ولكي يستفيد نظام الأمن الشعبي المحلي من هذه العناصر الداعمة لبرامجه ومخططاته ويتمكن من تحقيق غاياته وأهدافه لابد من مراعاة جوانب هامة:

(1) صحيفة الشط الأسبوعية التي تصدر عن أمانة الإعلام بطرابلس، العدد (230) الصادر في 19، الصيف 1990، من: 2، كما علمنا مؤخراً بإنشاء هيئة عامة للحراسة بمقابل، وتقدم الخدمة الأمنية للجهات العامة والخاصة.

♦ ضرورة التنسيق والتكامل فيما بين هذه المكونات ونظام الأمن الشعبي المحلي حتى لا يحصل تداخل في الاختصاصات والمهام بحيث يحدد لكل منها جانب أو أكثر من المهام أو يبيس كيفية التعامل مع المعلومات والظروف التي تواجه العمل سواء أوالإحالة من جهة لأخرى حتى لا تحصل ربكة أو تسبب وإهمال أو اعتماد جهة على أخرى لإتجاز مهام وتتركه دون مواجهة فيختل حبل الأمن ويضطرب ويستشري الإحرام والاحتراف. لذا وجب اتخاذ ما يلي:

أ - وضع تنظيم تشريعي للعلاقة المنظمة لكل هذه الجهات فيما يتصل بالمهام الأمنية والدفاعية.

ب - وضع استراتيجية للعمل الأمني تحدد فيه الغايات والأهداف والأولويات والأنوار.

ج - اللقاء المستمر بين قيادات هذه التجمعات والهيئات الشعبية لإزالة كل لبس ووضع خطوط التعامل وتعزيز إمكانيات التنسيق والتكامل.

د - التركيز على الأمور الجوهرية التي تمس الأمن وتحققه دون الجوانب الشكلية الأخرى التي لا تتصل بالفاعلية والجدوى والكفافية الأمنية لهذه التجمعات الشعبية.

هـ - اعتماد التدريب المستمر للعناصر الشعبية للمحافظة على نشاطها وحيويتها وكفائتها وتطوير خبراتها بما يجعلها قادرة بالفعل على الحلول محل الأجهزة الأمنية التقليدية وبالتالي تمنع حدوث أي فراغ أو خلل أمني قد يؤثر على أمن الوطن والمواطن ويكون من الصعب فيما بعد معالجته.

و - إجراء البحوث والدراسات العلمية بصفة مستمرة على هذه البرامج والتطبيقات الأمنية لتحديد إيجابياتها وسلبياتها. ومن ثم يمكن تقييمها لدعم المفيد منها والتزام وترك ما عداها.

ز - ليس المهم هو تعدد البرامج والجهات التي تتولى مسؤولية الأمن وإنما الأهم من ذلك والأجدر هو الفاعلية والكفافية في القيام بالمهام والوظائف الأمنية بما يوفر الأمن والاستقرار والطمأنينة للجميع وبمشاركة الجميع.

المبحث الثالث

تقييم الوضعية الحالية لنظام الأمن الشعبي المحلي

بعد هذه الرحلة عبر نظام الأمن الشعبي المحلي من خلال منطلقاته الحضارية القديمة وتجاربه الأولية في بلادنا وتطبيقاته الحديثة -عقب إعلان قيام سلطة الشعب- المتمثلة في أنظمة الأمن الشعبي والأمن الذاتي وتجذرها وتطورها ونجاحها مما دفع إلى إبراز نظام متكامل جديد للمساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن عرف بنظام الأمن الشعبي المحلي.

نرى أنه لزاما علينا أن نتولى تحديد الملامح والسمات العامة لهذا النظام، ثم نستعرض آراء الجماهير التي عيشَت بروز الفكرة وتبلورها مناقشة وحوارا في المؤتمرات الشعبية الأساسية حتى صدور القانون وساهمت في تطبيقها على أرض الواقع عن طريق التطوع لتنفيذ برامجها أو الرقابة والمتابعة والتعاون للمشاركين فيها من خلال استبيان أجري بهذا الخصوص.

ونجري مقارنة بين هذا النظام والبرامج والمشروعات المطبقة في الدول المتقدمة الأخرى في هذا المضمار التي تأخذ بتجارب وأنماط المساهمة الجماهيرية وفق ظروفها وبيئتها وما يناسب مجتمعاتها.

ومن ثم نحاول أن نحدد إيجابيات وسلبيات نظام الأمن الشعبي المحلي والأفاق المستقبلية لهذه التجربة الجماهيرية من واقع تصورات ومقترحات علمية وموضوعية.

أولاً:- الملامح والسمات العامة لنظام الأمن الشعبي المحلي:

من خلال متابعتنا لتجربة المساهمة الجماهيرية في المجال الأمني نجد سمات وملامح عامة يمكن حصرها في الجوانب التالية:

- 1 - انتشار النظام وتطبيقاته على مستوى الجماهيرية كلها واستمراريته.
- 2 - طبيعة الاختصاصات والتنفيذ المرحلي التدريجي للنظام.
- 3 - تحسن العلاقة وتطورها بين الجمهور والعاملين في مجال الأمن والمتطوعين.
- 4 - تعاون المتطوعين في نظام الأمن الشعبي المحلي ورجال الشرطة في أداء الأعمال والمسئوليات الأمنية.
- 5 - إثراء الجانب التطبيقي للنظام بمكونات جماهيرية أخرى للمساهمة الجماهيرية في هذا المجال.
- 6 - خضوع الأجهزة الأمنية النظامية والشعبية لميطرة وإشراف اللجان الشعبية للمعدل بالبلديات. وسنؤتي توضيح كل جانب منها على حدة تباعا.

1 - انتشار نظام الأمن الشعبي المحلي على مستوى الجماهيرية واستمراريته:

كانت بدايات المساهمة الجماهيرية في ميدان الأمن متواضعة وتقتصر على مساهمات محدودة لا تتجاوز التبليغ عن الجرائم أو الإدلاء بالشهادة في بعض القضايا الجنائية أو مساعدة رجال السلطة العامة في تتبع المجرم والقبض عليه وتقديمه إلى سلطة القضاء أو مساعدة الغير في حالة تعرضه لخطر محقق.

ثم تطورت المساهمة ونمت إلى القيام بمهام أخرى إضافية تتمثل في الأمن الشعبي بالمحلات والأحياء السكنية بمعرفة السكان المقيمين فيها، والأمن الذاتي للمرافق والمنشآت والمصانع بواسطة الحراسة الذاتية من قبل العاملين فيها وأخيرا فتح الباب على مصراعيه للتطوع بفرق الأمن الشعبي المحلي الذي تنامت أعداده وبرامجه التدريبية ومهامه ومسؤولياته الوظيفية وتوزعت في كافة أنحاء البلاد من أقصاها إلى أقصاها في كل مدينة وقرية حضرية أو ريفية.

حيث نجد في كل بلدية من بلديات الجماهيرية أن الأمن الشعبي المحلي قد تجذر وأصبح يمارس من قبل المتطوعين من المواطنين في كل مكان من شطب وفروع الأمن الشعبي المحلي بدءا من الحي والمحلة وأمانة المؤتمر الشعبي الأساسي والفروع البلدي إلى أمانة اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية على مستويات مختلفة.

ويكفي أن نشير إلى الإحصائيات الخاصة بالمتطوعين ودوراتهم وشعبهم التي أصبحت تتزايد يوما عن يوم والتي أصبحت تمثل بحق كيانا شعبيا له وزنه وأهميته في تسيير المرافق الأمنية وأداء كافة المهام والواجبات الإدارية والقضائية والاجتماعية على قدم المساواة مع الشرطة النظامية.

فقد بدأت مهام رجال الأمن الشعبي المحلي بأعمال ذات طبيعة ميدانية مساعدة وبسيطة ثم تطورت إلى مهام أخرى أكثر دقة وأهمية حين تجاوزت أعمال الدوريات والحراسات والتحريرات الأولية إلى ممارسة الأعمال الإدارية المختلفة وممارسة جمع الاستدلالات والمعاونة في التحقيقات وأعمال القبض والتفتيش إضافة إلى نوعية الجماهير وتقديم النصيحة والمشورة الاجتماعية والخدمية للمواطنين الذين يترددون على الشعب والفروع الأمنية المنتشرة في مناطقهم.

وبطبيعة الحال لا يمكن أن نجد أخلص ولا أقدر من هؤلاء المتطوعين في تلبية وخدمة الجماهيرية في المجالات الأمنية والإدارية والاجتماعية والإرشادية خاصة بعدما يستوعب هؤلاء المتطوعون أنوارهم ويتولون تكييفها وتطويرها حتى تصبح لصيقة بهم وجزءا من مهامهم الأساسية بما يعزز أسباب ودوافع التقاف الجماهير حولهم تساعد وتساندهم وتمتد لهم كل عون يحتاجونه وحتى يصبح المجتمع كله رجال أمن دون تطوع ليضيق الخناق على الإجرام وعوامله وممباته ويتحقق بالتالي أدنى معدلات ممكنة للإجرام والاحتراف في إطار برامج الوقاية والمكافحة المكثفة التي يساهم فيها الجميع مواطنين ومتطوعين وشرطة نظامية انطلاقا من المسؤوليات المجتمعية إلى لا يمكن أن تفرد بها جهة دون أخرى. ومن خلال متابعتنا لبرامج وخطوات التنفيذ الشامل لنظام الأمن الشعبي المحلي على مستوى البلديات وإقبال المواطنين على التطوع وإخضاعهم

لإجراءات التقديم والفرز والاختيار والقبول ثم عمليات الالتحاق والتدريب النظري والعمل في الشعب التي فتحت لهذا الغرض في كل بلدية وعلى عدة مستويات حتى وصلت الحي السكني وأنظمة الجيرة.

فإننا قد تحصلنا على إحصائيات يمكن أن تعيننا على تفهم مدى الانتشار من خلال إعداد المتدربين والدورات التدريبية التي عقدت لهم وذلك على مستوى الجماهيرية - وعلى مستوى البلديات ولأخذ مدينة طرابلس كنموذج لذلك لتتعرف على عدد المنطلقات الشعبية لهذه التجربة.

١ - قطي مستوى الجماهيرية:

بلغ عدد المتدربين من متطوعي الأمن الشعبي خلال سنة 1989/1990م. في بعض البلديات التي تمكننا من الحصول على إحصائياتها من الإدارة العامة للتدريب بديوان الأمانة بطرابلس^(١) فكانت على النحو التالي:

ملاحظات	متطوع	غير متطوع	ملاحظات
بلدية طرابلس	616	126	268 تحت تدريب
بلدية بنغازي	433	-	-
بلدية الجبل الأخضر	982	-	منهم 52 جئت على دفعتين
بلدية مرزق	212	-	-
بلدية غريان	192	-	-
بلدية طبرق	111	-	-
بلدية سرت	70	-	-
بلدية الزاوية	56	15	31
المجموع	2672 متطوع		

ولو وضعنا بصفة تقديرية لأعداد المتطوعين في البلديات الأخرى وعددها خمس بلديات في حدود 1500 متطوع فسيكون عدد المتدربين المتطوعين في حدود 4172 على مستوى الجماهيرية فإذا ما أضيف هذا العدد إلى أعداد المتطوعين منذ الشروع في التجربة فإنه سيشكل قوة لا تقل عن أعداد الشرطة النظامية إن لم يزد عليها في بعض البلديات كطرابلس وبنغازي ومبها والجبل الأخضر والنقاط الخمس والطليخ خاصة إذا ما علمنا بأن أعداد الشرطة النظامية حسب حصر القوي العاملة بالجماهيرية خلال سنة 1980م بمعرفة أمانة التخطيط⁽²⁾ يبلغ (866 15) رجل من رجال الشرطة. وهذا العدد

(1) ملف الإحصائيات السنوية - أرشيف الأمانة - الإدارة العامة للتدريب بطرابلس عن عام 89/90م.

(2) د. زينب محمد زهرى، د. صالح علي الزين، دور المرأة في المجتمع الليبي المعاصر. بحث مقدم للملتقى العالمي الأول حول الكتاب الأخضر. مجموعة بحوث مجمعة حول قضية المرأة. منشورات المركز العالمي لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر، ط 1 مارس 84م، ص: 109.

الفصل الرابع: نظام الأمن الشعبي في بطرقة التطبيق

يضم كافة العاملين بالأجهزة الأمنية على مستوى الجماهيرية. فالعدد السنوي للمتطوعين يجاوز 1/4 عدد الشرطة النظامية وإذا ما أضيف إلى من سبق تدريبهم من المتطوعين فإنها تشكل أعداداً كافية لتحقيق الأمن الشعبي المحلي. كما يمكن تحديد مدى نجاح هذا البرنامج على مستوى بلدية طرابلس التي بلغ عدد المتطوعين فيها 1599 متطوع منهم 616 تحت التدريب ولم يتم توزيعهم بعد⁽¹⁾ ولذا يبقى عدد 983 من المتطوعين المنتظمين والداومين بفروع وشعب الأمن الشعبي المحلي منهم (208 متطوع على سبيل التفرع) والباقي 754 غير متطوعين.

أما الشعب الموجودة فعلاً بالبلدية وتعمل في حدود (27) شعبة والمزمع إنشائها وفتحها قريباً 31 شعبة أمن شعبي، وذلك على التفصيل التالي:

رقم	فرع بلدي فرع (ب)	الشعب		المتطوعين	
		ت الإنجاز	عاملة	ع. كلي	غير متفرعين
1	تاجوراه	4	4	245	50
2	سوق الجمعة	4	4	154	36
3	طرابلس المركز	8	7	156	35
4	حي الأتلس	7	3	133	22
5	لوسليم	3	7	260	53
6	قنيرة	3	-	-	-
7	القنطرة بولي	-	1	13	12
8	جنزور	-	1	21	-
9	قصر بن عثير	-	-	-	-
10	السواني	2	-	-	-
المجموع:		31	27	933	208
				754	

وإذا ما أضيف العدد الكلي وهو 1599 متطوع إلى الأعداد التي تمثلها فرق الأمن الشعبي بالمحلات والأحياء السكنية ومجموعات الأمن الذاتي بالرفاق العامة والمنشآت فإنها ستصبح أكثر من خمسة أضعاف قوى الشرطة النظامية.

10225	الأمن الشعبي بالمحلات والأحياء:
2555	الأمن الذاتي بالمنشآت والرفاق العامة:
1599	العدد الحالي للمتطوعين:
14379	المجموع:

(1) أرشيف وإحصائيات لجنة الشعبية للعدل بطرابلس ملف 66/6 خلال سنة 89/90.

وإذا ما سار الأمر ببقية البلديات بنفس الوضعية فإن أعداد المتطوعين ستكون كافية لتغطية الاحتياجات الأمنية من القوة البشرية التطوعية بما يضمن توفير الأمن والاستقرار المطلوبين من قبل الأهالي أنفسهم وتحقق بالفعل شعبية الأمن وتتهيأ تدريجياً الاحترافية والتخصص في هذه المجالات⁽¹⁾.

2 - طبيعة الاختصاصات والتفويض المرحلي التدريجي لنظام الأمن الشعبي المحلي:

بالرغم من أن القانون المنظم لتجربة الأمن الشعبي المحلي قد أعطى نفس المهام والاختصاصات المناطة بالشرطة للمتطوعين بفرق الأمن الشعبي المحلي حيث نصت المادة (3) منه على أن «تولي إدارة الأمن الشعبي المحلي كافة الاختصاصات الممندة لأجهزة الشرطة في البلدية» وقد أكدت على ذلك لائحته التنفيذية في مبحثها الأول حيث نصت على أن «تختص إدارة الأمن الشعبي المحلي بالمحافظة على النظام والأمن العام وحماية الأرواح والأعراض والأموال ومنع الجرائم وضبطها وغير ذلك مما تسنده إليها التشريعات النافذة». إلا أن طبيعة الوظيفة ومقتضيات العمل الأمني تستدعي أن يتم التنفيذ على مراحل لضمان سلامة الإجراءات ودقتها للوصول إلى الغايات والأهداف المرجوة دون حدوث خلل أو اضطراب في الأمن.

وهذا ما أكدته أمانة اللجنة الشعبية العامة⁽²⁾ حين قالت: «وتقوم الجماهيرية بتحقيق التحول من الشرطة التقليدية إلى الأمن الشعبي من خلال المرور بمرحلة وسط تتواجد فيها الشرطة تحت إشراف شعبي مصعد من الجماهير...» كما أكدت المذكرة المعروضة على المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها الثاني لعام 1990/1989⁽³⁾ بشأن النظر في قانون الأمن الشعبي المحلي على «الإبقاء على الشعب والإدارات والأقسام الفنية في الشرطة مثل البحث الجنائي، المرور، خفر السواحل... الخ» ولذا فإن تنفيذ قانون الأمن الشعبي المحلي ولائحته التنفيذية ستكون على مراحل متدرجة تبعاً لمعطيات عديدة تتمثل في أعداد المتطوعين ومدى استيعابهم للعمل الأمني والتزامهم بالاستمرار في أدائه، فكلما كانت الأعداد كبيرة والنوعيات المتقدمة جيدة ومتحمسة وملزمة فإن هذه المراحل ستختصر ويصبح أمر حلول نظام الأمن الشعبي المحلي محل جهاز الشرطة الحالي ليس بعيداً حتى تكتمل البنية الشعبية للنظام الجماهيري. أما المراحل التي يمر بها التنفيذ فهي ثلاث: «المرحلة الحالية - المرحلة المستقبلية - المرحلة النهائية» وهي مراحل متكاملة ومتربطة تعقب إحداهما الأخرى متى ما توافرت ظروفها دونما تحديد لوقت معين أو سياق معين فتحت متفنيين على الأهداف والغايات وقد انطلقنا في العمل من أجل بلوغها وتبعا للمجهود المقدم ستكون النتائج.

(1) انظر خطة تدريب متطوعي جهاز الأمن الشعبي التي تستهدف تكوين عدد 110 950 متطوع في خمس سنوات بواقع 22 190 متطوع في كل سنة اعتباراً من صدور قانون الأمن الشعبي المحلي في 8/ 1985م لمدة خمس سنوات على أن يقل المتطوعين بواقع عشرة من كل محلة. انظر الكشف المجدد للعدد المستهدف مورعاً على عدد المحلات بالبلديات خلال الدورة الواحدة. انظر خطة التكوين لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي المستندة عن الإذاعة العامة للتكوين، مطبع الحقل، بدون تاريخ، ص: 1، 8 منها.

(2) أمن المجتمعات العربية وتنشيطات المعاصرة، ورقة مقدمة من وفد الجماهيرية في المؤتمر الثالث لوزراء الداخلية العرب المنعقد في مدينة الطائف بالسعودية، أغسطس 1980م. اللجنة الشعبية العامة للحقل، ص: 51.

(3) صحيفة الفجر الجديد العدد 6368 الصادر في 21 يناير 1980م.

أ - المرحلة الأولى:

انطلقت منذ صدور القانون ولائحته التنفيذية في 1985/8م وحتى الآن. وقد تم قصر عمل المتطوعين على الأعمال ذات الطبيعة الميدانية كالحراسات والدوريات والخدمات الإدارية والاجتماعية وعمليات التوعية والتوجيه للجمهور دون غيرها من الاختصاصات الأخرى. وقد ألح المشرع لذلك حين قصر إشراف إدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلديات على أقسام محددة⁽¹⁾ وأبقى بقية الشعب الأخرى تحت إشراف إدارات شرطية صرفة.

كما أن بقاء الشرطة النظامية ومزاولة مهامها واختصاصاتها كلها وفقاً لأحكام القانون المنظم لأعمالها⁽²⁾ دون معاس بأي جزء من تلك الاختصاصات. ولذا يمكن اعتبار هؤلاء المتطوعين من منتسبي نظام الأمن الشعبي المحلي أعواناً للشرطة النظامية في أدائها لمهامها بحيث تمسند إليهم بعض الأعمال التي يمكن أن يقوموا بها تحت إشراف عناصر شرطية لتتفرغ بقية عناصرها إلى الأعمال الأخرى ذات الطبيعة التخصصية والفنية. ويمكن أن نجد معطيات عديدة تؤكد على ذلك منها:

« نص المادتين اللتين تحدثتا عنهما في البداية عن اختصاصات المتطوعين والتي تحددت بنفس الاختصاصات دون التطرق لانفرادهم بها دون الشرطة النظامية.

« انضواء كل من منتسبي الشرطة ومتطوعي الأمن الشعبي تحت لواء إدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلدية⁽³⁾.

« تكليف أجهزة الشرطة النظامية بإعداد وتدريب المتطوعين والإشراف على ممارستهم لمهامهم بالشعب والفروع.

« استمرارية التجنيد للشرطة النظامية في كليات ومعاهد ومدارس الشرطة.

« خضوع المتطوعين ورجال الشرطة على السواء لإشراف وتوجيه ورئاسة اللجان الشعبية المصعدة شعبياً لقطاع المدل على مستوى البلديات واللجان الشعبية للمدل بالبلديات وعلى مستوى الجماهيرية للجنة الشعبية العامة للحل.

ب - المرحلة الثانية:

سيتم فيها تأهيل المتطوعين لمهام أكثر دقة وتخصصاً وتنسم بجوانب فنية حين يصبح هؤلاء المتطوعين قائمين بالفعل بنفس الاختصاصات والمهام التي تقوم بها الشرطة النظامية ويثبتوا جدارتهم في القيام بها.

وقد بدء بالفعل في التحضير لهذه المرحلة وذلك باتخاذ عدة خطوات تمهد لذلك من أهمها:

(1) انظر البناء التنظيمي للجان الشعبية للحل بالبلديات. مكتب الأمن الشعبي المحلي بالإجراءات التنفيذية (مح) ص: 77.

(2) المادة (4) من قانون الأمن الشعبي المحلي، رقم 18 لسنة 85م.

(3) المادة (4) من قانون الأمن الشعبي المحلي، رقم 18 لسنة 1985م.

« استحدثت ثابويات فنية لطوم الأمن الشعبي لتوفير عناصر متطوعة مؤهلة وقائدة لفرق الأمن الشعبي المحلي في ميادين تخصصية كالألة الجنائية والحاسب الآلي والاسلكي والنجدة والكهرباء والميكانيكا⁽¹⁾.

« إقام العديد من العناصر المدنية في صلب الجهاز الأمني حيث بلغت هذه العناصر بالآلاف -بحما كانت لا تتجاوز (192) عنصرا نسائيا وعدد ضئيل من المواطنين المدنيين⁽²⁾- فقد ألحق العديد من الطابعات والباحثات الاجتماعية والإدارية كما تم تعيين العديد من المدنيين في أعمال فنية وخدمية.

« الإعداد الحديث لبرامج تدريبية متقدمة للمتطوعين في مجالات المرور والدفاع المدني وجمع الاستدلالات والتحريات والحاسب الآلي والأعمال الإدارية والخدمية على اختلاف أنواعها.

ج - المرحلة الثالثة:

وهي المرحلة التي يحل فيها نظام الأمن الشعبي المحلي محل الأجهزة الأمنية التقليدية وهي المرحلة الأخيرة والمتطورة وهذه لا تتحقق إلا بتوفر عدة مقومات أساسية:

« توفر أعداد كبيرة من المتطوعين بشكل يمكن معه تعويض رجال الشرطة النظامية.

« عقد دورات تدريبية متقدمة لهؤلاء حتى يتمكنوا من استيعاب تقنيات العمل وأصوله حتى يؤدي بصورة مرضية بحيث يستمر أداء الوظائف الأمنية دون اتعراف بمستوى الخدمة أو يحدث فيها اختلال أو تسبب أو عدم انضباط.

« توفير فرص عمل بديلة لرجال الشرطة الذين يتم الاستغناء عنهم وتم تعويضهم برجال الأمن الشعبي المحلي.

« إمكانيات مادية ومالية وفنية هائلة بالإضافة إلى كوالر بشرية مدربة لتنفيذ هذا البرنامج.

وهذا صيحل الميزانية العامة أعباء مزدوجة وإضافية نحن في حاجة إليها في تحولات أخرى أهم وأجدي وعند تناول هذه المقومات من حيث إمكانية توفيرها من عدمه فإننا نلاحظ:

« أن الإقبال والانتظام بفرق الأمن الشعبي المحلي بدأ قويا ثم بدأ في الانخفاض إلى حدود متدنية. وهذا لا يتناسب وهذه المرحلة التي تمتدعي حشد الطاقات البشرية لإمكانية سد الفراغ الذي تتركه القوات النظامية التقليدية.

« أن إحلال رجال الأمن الشعبي المحلي -المواطنين المتطوعين- محل الشرطة على سبيل التفرغ التام ومنحهم رواتب ومكافآت وإلزامهم بنظم وقوانين محددة يفرجهم من فئة المواطنين إلى فئة الموظفين المناط بهم واجبات أمنية. وبالتالي فلي أحاسيسه

(1) قطر تصيل ذلك في بداية هذا الفصل عن التكوية الفنية لطوم الأمن الشعبي.

(2) د. زينب محمد زهري، د. صالح على الزين، دور المرأة في المجتمع الليبي المعاصر. (م)، ص: 107.

ومنطلقته وعمله سيكون باعتباره رجل من رجال السلطة العامة بالدرجة الأولى مثله في ذلك مثل أي شرطي آخر وهذا يفرج المساهمة عن غاياتها وأهدافها الأساسية.

« عقد الدورات العادية والمتقدمة والتخصصية للمتطوعين وما يحتاجه ذلك من أموال وإمكانات ترهق كاهل الخزينة العامة وتستهلك كل المخصصات المالية للأمن والتي كن بالإمكان الاستفادة منها في تطوير أجهزة الشرطة وتوفير معدات وتقنيات حديثة لها هي في أمس الحاجة إليها أكثر من أي شيء آخر.

« أن رجال الشرطة النظامية الذين تم الاستثناء عنهم لا يجنون الطريق مجددا أمامهم خاصة أفراد الشرطة العاديين حيث أنهم أمضوا في تعليمهم المهني هذا سنين عديدة ومنهم من أمضى شبابه وهو في مرحلة لا يمكن معها نتيجة تكوينه وهيبته وخبرته وثقافته أن يدخل أو يستوعب وظائف وأعمال أخرى مهما كانت بسيطة وسهلة.

« إضافة إلى أن نظام التطوع يفرق الأمن الشعبي المحلي لا يمثل سوي صورة من صور المساهمة العديدة التي من واجبنا أن نستوعبها كلها فهما إدراكا وتطبيقا.

3 - تحسن العلاقة وتطورها بين الجمهور والعاملين في المجال الأمني شرط نظامية ومتطوعين»:

مرت الأجهزة الأمنية في ليبيا بمدة ادوار ومراحل تاريخية في العصر الحديث تميزت كل منها بحصائص وأوضاع معينة أثرت على طبيعة العلاقات والصلات التي تربط تلك الأجهزة بالمواطنين من حيث تعاونها معها أو نفورها منها، وهذه نهما لما يأتي:

أ - ففي عهد المملكة الليبية كانت الأجهزة البوليسية متعددة وقد تم تكوينها نهما لتوازنات إقليمية وقبيلية وفقا للولاء للنظام الحاكم آنذاك. ولذا فإن أغلب هؤلاء العناصر قادة وجنود كانوا جهلاء أميون متعصبون لمصالحهم الشخصية والقبلية والسلطة الحاكمة التي سخرتهم لأعمال ومهام لا صلة لها بأعمال الأمن وإنما لتحقيق أغراض سياسية تمكن للرجعية من السيطرة على مقدرات الشعب وإيقاعه خاضعا مستسلما بعيدا عن مطالبه في الحرية والمساواة والديمقراطية وقد وفرت له الأجهزة والمعدات والإمكانات العادية والقوى البشرية وشجعت عناصره بالترقيات المزاجية دون نظر لكفاية أو فاعلية في أداء المهام الأمنية الحقيقية.

وقد كان على رأس تلك القوى البوليسية فرق رهيبة من القوة المتحركة التي اختير عناصرها وأحسن تدريبهم وسلحوا بأسلحة متطورة لا يملكها الجيش الليبي⁽¹⁾ آنذاك وكانت مهمتها الأساسية قمع تحركات الجماهير وإرهابها وإيقاعها بعيدة عن كل تفكير في التحرر من قواعد الاستعمار التي كانت جاثمة على أرض الوطن أو أي مطالبات بالتحرر والديمقراطية والمشاركة في الحكم وفق رؤيا جديدة متقدمة ومتحررة.

(1) سالم الصالحين محجري. ليبيا. حول الحركة الوطنية والنظام الملكي. مجلة دراسات عربية، العدد 12 لسنة 1969م. ص: 39.

ولا أدل على ذلك من أحداث المواجهات التي حصلت بين الطلبة والبوليس في 13، 14 يناير 1963م وأحداث 5 يونيو 1967م⁽¹⁾ ولذا فقد شكلت تلك الوضعية علاقة تباعد وخوف ورهبة من الجهاز البوليسي الرهيب آنذاك ومنعت وجود أي صلات تعاون إلا فيما ندر.

ب - ومع قيام ثورة الفاتح بدأت قيادة الثورة في كشف عيوب النظام السابق ومساوئه وتعمل على إعادة بناء الجهاز الأمني وفق لمس جديدة.

« فغيرت مسمى الجهاز الأمني والهدف من وجوده فأصبح جهاز للشرطة تيمنا بالاسم العربي وتحدثت غاياته وأهدافه في خدمة الجماهير وفقا لمقولة «الشرطة في خدمة الشعب».

« وتم تحقيق وحدة فعلية للجهاز الأمني في كل التراب الوطني تحت قيادة وزارة الداخلية وتحدثت اختصاصاته تبعا لقانون جديد متطور يمتشى واحتياجات الجماهير دون غيرها من الجهات الأخرى.

« أعطى اهتمام كبير لأهمية العلاقة مع الشعب فانشأت لأول مرة في الشرطة للبيبة إدارة عامة متخصصة بديوان الوزارة تعرف بإدارة العلاقات العامة. مهمتها التعريف بجهود الشرطة وتلقى الشكاوى وتبئنها وتخلق أجواء من التعاون والتفهم والإدراك لدى كل من الشعب وقوى الشرطة.

ولقد قامت في هذا الإطار بعدد العديد من اللقاءات والندوات والبرامج وأصدرت عدة صحف ومجلات ونشرات ودوريات كلها تخدم هذا الغرض وشجعت على تكوين جمعيات أصدقاء الشرطة وأطفال وزهراء المرور.

« كما ركزت قوى الأمن جهودها في خدمة الأمن واعتمدت على كفاءتها ونشاطها في كسب رضى الشعب وعونه وقد تجسد ذلك في المؤتمر الأول والشقي لمؤتمر الشعب العام حيث طالبت الجماهير بدعم الشرطة وتقويتها ومدها بكل ما تحتاجه لتحقيق أغراضها وشاركت في كل البرامج التي تجربها ومن أهمها أنظمة الأمن الشعبي في المحلات والأحياء السكنية والأمن الذاتي بالمنشآت.

ج - وما أن انطلقت برامج الأمن الشعبي المحلي عقب صدور القانون واللائحة المنظمة لذلك حتى اندفعت الجماهير إلى الالتحاق به تباعا حتى وصلت أعدادها إلى ١٠٠٠٠٠ يقارب 3,000 متطوع وهو عدد يكاد يوازي قوى الشرطة النظامية.

وذلك كله أتاح فرص التعاون بين الجهاز الأمني من شرطة ومتطوعين في أداء المهام الأمنية التي ولا شك ستحظى برضا وثقة الجمهور ودعمه ومساعدته انطلاقا من أن الأمن مسئولية كل مواطن ومواطنة في الجماهيرية⁽²⁾.

(1) - سالم الصالحين المجبري، ليبيا، حول الحركة الوطنية والنظام الملكي، (م.س): 30، 37.

(2) للمادة (1) من قانون الأمن الشعبي المحلي الذي تقرره المؤتمرات الشعبية الأساسية.

4 - تعاون المتطوعين بالأمن الشعبي ورجال الشرطة في أداء الأعمال والمسؤوليات الأمنية:-

نصت المادة 4.3 من قانون الأمن الشعبي المحلي على اختصاصات موحدة لأجهزة الشرطة في النشبة وتصواء كل من المتطوعين ورجال الشرطة تحت لواء إدارة الأمن الشعبي المحلي ضمن ضرورة التعاون واستلزام توافر إمكانيته في الجوانب التالية:

« في إطار قبول المتطوعين وإعدادهم وتأهيلهم حتى يكونوا مستعدين لأداء العمل الأمني بصورة جيدة وفعالة وفق الأسس والمطلقات الرئيسية لهذا العمل.

« إكحام المتطوعين في مجال العمل الميداني بالشعب والفروع الأمنية المنتشرة في نطاق البلديات تحت إشراف وبمشاركة رجال الشرطة.

« في نوعية المتطوعين ورجال الشرطة بأهمية العمل الأمني وما يواجهه من تحديث وعوامل الإحرام والانحراف وفق الإحصائيات الحقيقية والدقيقة التي تحدد المعدلات الإجرامية والتي تتطلب تكثيف الجهود والمواعد والأفكار لمواجهة ذلك العمل سويًا وبجندية لكسب ثقة المواطنين لضمان دعمهم بمواصلة التطوع وباستمرار المساعدة في التبليغ وتقديم العون اللازم لرجال السلطة متى ما طلبوا ذلك.

« التواجد في كل مكان بالمجتمع بالمدسة والحي والنادي والسوق والمنزه، في القرية والمدينة لتوفير الأمن والاستقرار والعمل بالقرب من المواطنين وتحقيق رغبتهم والرد على استشاراتهم الأمنية وإرشادهم متى ما طلبوا ذلك حتى يشعروا بأن الجهار الأمني منهم وإليهم وفي خدمتهم ومن ثم يلتصقوا به.

« يتم حصر كل المشاكل والعراقيل التي تعترض سير العمل الأمني وفقًا للوراء الجديدة ومحاولة إيجاد تصورات لكيفية مواجهتها توضع في خدمة الجماهير في مؤتمراتها الشعبية لتتخذ ما تراه بشأنها لتصبح المسار الأمني وتأكيد منطلقاته.

5 - إثراء نظام الأمن الشعبي المحلي بمكونات جماهيرية أخرى داعمة له:

هناك برامج جديدة ظهرت من خلال التطبيق الفعلي لنظام الأمن الشعبي المدني أثبتت جدواها وفعاليتها في دعم هذا النظام وتبنيه وتطويره إلى مراحل أخرى متقدمة باعتبارها امتدادًا له وصورة من صوره.

« فاستحدثت ثانويات للأمن الشعبي المحلي بفتح الباب على مصراعيه للجماهير لتأكيد التجربة والسيطرة عليها جماهيريًا وخلق كوادر تحوز ثقافة أمنية عالية تدعم مسيرة النظام الشعبي وتدفعه إلى الإسراع بخطى وثقة للوصول إلى المرحلة التي يتأهل فيها للطلول محل الأيديولوجيات الأمنية التنفيذية لاستكمال البنية الجماهيرية القائمة على سيطرة الشعب على كل مقدراته بما فيها المقدرات الأمنية أسوة بالسيطرة على الجيش النظامي بنظام الشعب المسلح⁽¹⁾.

(1) د. عواد أبو عني. طريق إلى شعب الملح، (م-ر)، ص: 34.

« وحين يلتحق الرجال والنساء والشباب والشباب بالنظام الجديد فيل زخما جماهيري وامتدادا شعبيا يتلطر ويضيق الخناق في وجه الجريمة والمجرمين فتضمحل تدريجيا معدلات الإجرام.

« تكوين شعب وأقسام أو شركات أمنية لتقديم الخدمة بمقابل أمر لا يتناقض مع النظام الأمني الشعبي ويحقق الأمن من قبل فئات شعبية لموافق عامة أو خاصة بمقابل مناسب⁽¹⁾.

« جمعيات رعاية الأحداث -المفرج عنهم- تشكيلات شعبية أخرى تقوم بمهام الأمن الشعبي أو الأمن الذاتي أو المعنوية الشعبية أو الجمهرة أو المجتمع الجماهيري كلها تصب في معين واحد هو دعم نظام الأمن الشعبي المحلي وتحقق غاياته ومنطلقات وما تحتاجه هو إيجاد نوع من التنسيق بينها حتى تكون متكاملة وتتحدد لكل منها مهامها دون تدخل.

6 - خضوع الأجهزة الأمنية التنظيمية والتطوعية لسيطرة وإشراف اللجان الشعبية للعدل بالبلديات:

نما للنظم الشرطية التقليدية المائدة في السلم كانت الأجهزة الأمنية بالجماهيرية تخضع لإشراف وزير الداخلية. وقد أنيط العمل بالمحافظات بمدير للأمر يختص بتسيير وإدارة كل المرافق الأمنية التي تضم الأقسام والمراكز ونقاط الشرطة الواقعة في طرق محافضته.

ويجتمع سنويا قادة الشرطة المتمثلين في مديري الأمن بالمحافظات ومديري الإدارات العامة بديوان الوزارة في مجلس أعلى للشرطة يختص بتحقيق الجوانب التالية:

أ - التخطيط ورسم السياسة العامة في المجالات الأمنية.

ب - تنسيق العمل الأمني بين أجهزة الشرطة المختلفة.

ج - اقتراح أفضل السبل لمكافحة الجريمة والمجرمين.

د - دراسة ما يستجد من أحداث أمنية ووضع الحلول المناسبة لها.

هـ - القيام بالاختصاصات الأخرى التي يسند لها القانون⁽²⁾.

ومنذ قيام السلطة الشعبية وتجدرها وتعمولها لكل المرافق والمؤسسات العامة في الجماهيرية، فقد تحولت الأجهزة الأمنية من خضوعها للإدارة الحكومية إلى الإدارة الشعبية حيث أصبحت تابعة لأمانات اللجان الشعبية للعدل بالبلديات التي طلت محل مراقبات الأمن وأصبحت كل الأقسام والفروع والشعب الأمنية تخضع لإشرافها، بل وتولي إدارتها وتسييرها تبعاً لتوصيات ومقررات المؤتمرات الشعبية الأساسية.

ويجتمع أمعاء هذه اللجان على مستوى الجماهيرية ويشكلون اللجنة الشعبية العامة

(1) صحيفة لثب. العدد 230 لسنة 90 الصادرة في 90/6/19، ص: 2.

(2) قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م. المادة 8.

الفصل الرابع: نظام الأمن الشعبي في إطار التطبيق

للحل الذي تتولى رسم السياسة الأمنية العامة والتخطيط لكيفية تنفيذها وتوفير الإمكانات والوسائل والمobil اللازمة لتحقيقها.

ويتم تصعيد أعضاء اللجان الشعبية للعدل على المستويين من قبل جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية. ولذا فإننا نجد أن الشعب في مؤتمراته يصدر قراراته وتوصياته في جميع المجالات بما فيها الجنب الأمني ويتولى عن طريق لجانه الشعبية التي اختارها إدارة مرفق الأمن ومن ثم متابعتها ومراجعتها بواسطة الأجهزة الشعبية والرئاسية. ناهيك عن المراجعة الشعبية الواسعة الدائمة من المواطنين أنفسهم أعضاء تلك المؤتمرات.

فالميطرة الشعبية على مرفق الأمن مجسدة بالفعل ونجم عنها ما يلي:

« أن المتطوعين في نظام الأمن الشعبي المحلي ورجال الشرطة على المواء يعملون تحت إشراف اللجان الشعبية للعدل بالبلدية المسنولة عن حسن سير العمل بمرفق الأمن والقضاء والنيابة والأجهزة الأخرى المرتبطة بها.

« أن هذه اللجان الشعبية هي المسنولة عن تنفيذ برامج الأمن الشعبي المحلي وتطويره وإثرائه حتى يبلغ غايته، ولها في سبيل ذلك أن تستخدم كل الإمكانات وتجنّد كل العناصر التي تتوافر لديها.

« تشجيع عمليات التطوع ودعائها وتحريف الجماهير بالجهود المبذولة في إطار البلدية من واقع إحصائيات دقيقة لتحظى بثقة الأهالي وتعاونهم.

« تخضع هذه اللجان ذاتها إلى مراقبة ومحاسبة جماهيرية في نطاق المؤتمر الشعبي الذي تنبئه وفي إطار اللجنة الشعبية العامة على مستوى الجماهيرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال النصف الثاني لعام 1990م حدث تحول وجب التنبؤ به، وهو أن جميع القطاعات أصبحت تدار من قبل عناصرها المصممة من النقابات المهنية للشرطة والقضاء والنيابة العامة والمرافق التابعة لها، حيث تطرح العناصر المختارة للتصعيد حسب الخبرة والمؤهل والكفاءة والأخلاق والصدق الثوري لتتولى مسئولية قيادة اللجان الشعبية للعدل على المستوى البلدي والعام. حيث أنهم أدرى بمشكل القطاع وأقدر من غيرهم على مواجهتها تبعا للتخصص⁽¹⁾.

ثانيا: تقييم نظام الأمن الشعبي المحلي من خلال استطلاع رأي المواطنين.

لضمان الحيدة والنزاهة في تقييم تجربة المساهمة الجماهيرية في المجال الأمني بليبيا. وحتى لا يكون التقييم شخصي أو غير موضوعي، فإننا رأينا أخذ رأي العديد من المواطنين الذين عايشوا هذه التطبيقات الأمنية وشاركوا فيها سواء بكونهم متطوعين من المواطنين أنفسهم للدلتحق بكلية الشرطة أو نقابات الأمن الشعبي المحلي أو معاهد ومدارس الشرطة المختلفة الموجودة في العديد من بلديات الجماهيرية أو من المواطنين

(1) لقاء الأعد القدر في قطاع العدل بالجماهيرية عبر الدائرة المطلقة حيث أكد على ضرورة أن يسير قطاع العدل شيئا فشيئا من قبل منتسبيه. صحيفة الجماهيرية، ع 538 في 1990/6/15، ص: 4.

لمتطوعين الذين التحقوا ببرامج الأمن الشعبي بالمحلات والأحياء السكنية منظمة الجيرة⁽¹⁾. أو الذين شاركوا في عمليات الحراسة الذاتية لتأمين وحماية بعض المنشآت والمرافق الحيوية كالمصارف والمرافق العامة الأخرى وفق برامج تقديم الخدمة الأمنية مقابل⁽²⁾. بل أننا قد طرحنا الاستبيان أيضا على رجال الشرطة أنفسهم. ولم ننس المواطنين الذين لم يتطوعوا ولكنهم احتكوا بالمتطوعين والخدمات التي تقدمها فروع وشعب الأمن الشعبي من فئات مختلفة.

♦ وقد تمكنا من تقديم نماذج الاستبيان على عدة مراحل:

الأولى: خلال شهر إبريل 1988م، حيث عرض الاستبيان على الطلبة المتطوعين بكتيبة الشرطة وهم في حدود 400 طالب.

الثانية: خلال النصف الثاني من سنة 1989م تم استطلاع رأي متطوعي الأمن الشعبي المحلي بالفروع 400 متطوع.

الثالثة: خلال النصف الأول من سنة 1990م تم استطلاع رأي متطوعي الأمن الشعبي المحلي بقسم أمن المنشآت والمصارف البالغ عددهم 300 متطوع.

الرابعة: خلال سنتي 90/89م تم استطلاع رأي بعض المواطنين ممن لم يلتحقوا بالأمن الشعبي المحلي وهم في حدود 200 مواطن.

وقد اختيرت هذه المجموعة من الطليقة المتملة والمستبيرة التي لها صلة من قريب أو بعيد بالتجربة الجماهيرية في ميدان الأمن سواء كانوا أعضاء لجان شعبية للعدل بالبلديات أو أخصائيين وباحثين ومسؤولين اجتماعيين أو رؤساء أقسام ومراكز أو فروع أمنية. ورغم أنه قد تم عرض الاستبيان كله بمدينة طرابلس في أغلبه، فإن المواطنين المتطوعين من كافة بلديات الجماهيرية في الكليات والمعاهد والمدارس الأمنية قد شاركوا فيه.

♦ وباستعراض الاستبيان⁽³⁾ يتضح أنه مكون من (13) سؤال تم التركيز فيها على تناول الجوانب التالية:

- أ - تحديد مفهوم الأمن الشعبي المحلي ومنطلقاته الأساسية وفق إدراك واستيعاب الجماهير.
- ب - نطاق تطبيقه بالأحياء والمحلات السكنية والمرافق والمنشآت العامة وعلى مستوى أوسع في البلديات.
- ج - مدى فاعلية النظام وجنوده - والانتظام والاستمرارية.

(1) انظر الإحصائيات المرفقة التي تبين أعدادهم والمنطلق التي يعملون فيها على مستوى مدينة طرابلس، ملحق رقم 8.

(2) انظر الإحصائيات المرفقة التي تبين أعدادهم والمرافق والمنشآت التي يتولون حراستها في مدينة طرابلس، ملحق رقم 11.

(3) انظر صحيفة الاستبيان لكاملة ملحق رقم: 6.

- د - مدى الثقة في مثل هذه البرامج من حيث تأثيراته على اجراء الطمأنينة والاستقرار والإحساس بالأمن.
 - هـ - تأثيراته على معدلات الإجرام - الخطورة الإجرامية.
 - و - إجراء مقارنة بين نظام الشرطة التقليدي ونظام الأمن الشعبي المحلي للتعرف على المزايا والعيوب ورغبة الجمهور في الالتحاق بأي منهما وطبيعة العلاقة التي تربط كلا النظامين بالجمهور.
- ♦ ومن خلال استقراء المعلومات التي وردت في الاستبيان تمكنا من أن نحدد مؤشرات عامة لأراء المواطنين على اختلاف مشاربهم بهذا الخصوص، وسنكتفي باستعراض أهم الحواشي بحيث يمكن أن نجتمع بين أكثر من نقطة في صعيد واحد تمنا لاتصالها وتكاملها وتشكيلها لهدف واحد لغاية أغراض البحث، وذلك على التفصيل التالي:
- 1 - مفهوم الأمن الشعبي المحلي تبعاً لإدراك واستيعاب الجماهير:

نظراً لعدم وضوح الرؤيا بالنسبة لتحديد مفهوم الأمن الشعبي المحلي من حيث أنه جاء ليحل محل الشرطة النظامية أو جاء لدعائها عند أغلب الجماهير، وهذا بالطبع له تأثيراته الإيجابية والسلبية حسب الفهم والإدراك الذي يعنيه كل مواطن تبعاً لتفانيه وتكوينه واستيعابه للتجربة الشعبية التي نعيشها في الجماهيرية والتي ينطلق منها في المشاركة أو عدم المشاركة، وقد انقسم المواطنون الذين شاركوا في الاستبيان إلى ثلاث مجموعات:

- أ - الحلول محل الأجهزة الأمنية التقليدية 22%.
- ب - تعاون الشرطة النظامية والمتطوعين معاً 30%.
- ج - قيام المواطنين بالمساعدة والدعم للشرطة في أدائها لواجباتها كالتبليغ وأداء الشهادة 48%.

♦ فالمجموعة الأولى ترى بأن المقصود بمفهوم الأمن الشعبي المحلي أن تتولى الجماهير بنفسها كافة المهام الأمنية وتحل محل الشرطة النظامية وكافة الأجهزة الأمنية التقليدية الأخرى اللصيقة بها من مباحث وأمن جماهيري وحرس ثوري وجمارك وبلدية... الخ. هذه التسميات والتقسيمات. وهذا يتحقق من منطلق سلطة الشعب الذي لا سلطة لسواء والذي يسمتزم بامتلاك كل مؤسسات الدولة ووظائفها التشريعية والقضائية والتنفيذية. فلا محل لجهاز أمن تقليدي محترف ومتخصص، بل يتوجب على المجتمع أن يتولى مسؤولياته بنفسه كما قرر ذلك في مؤتمراته الشعبية الأساسية⁽¹⁾.

فكما أن الدفاع عن الوطن واجب وطني تبعاً للقرة (4) من إعلان قيام سلطة الشعب، فإن مكافحة الجريمة والوقاية منها أيضاً واجب وطني لحماية الجبهة الداخلية وتأمين المجتمع وحفظ كيانه ومقدراته من عوامل الهدم والتخريب والبحث كالأجرام والاحتراف⁽²⁾.

(1) انظر قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية. ككتاب رقم: 15 (م.س) ص: 160، قرة (11).

(2) إعلان قيام سلطة الشعب. ككتاب رقم 15 (م.س) ص: 36.

♦ والمجموعة الثانية ترى بأن الظاهرة الإجرامية خطيرة ومهام الولائية منها ومكافحتها تستغرق كل الجهود وتستوعبها. ولذا فإن المجتمع بكافة فئاته مدعو لمشاركة الأجهزة الأمنية المختصة في أدائها لواجبتها حتى يتحقق أمن المجتمع. فالعمل الأمني يؤدي بالمشاركة فيما بين الطرفين، الشرطة النظامية ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي ولا يمكن أن نستغني عن أي منهما. فلا الأجهزة الأمنية قادرة على مواجهة هذا التيار لوحدها، وذلك واضح من واقع توصيات المؤتمرات الدولية والإقليمية بهذا الخصوص⁽¹⁾، كما لا يمكن أن تتولى فرق الأمن الشعبي وحدها هذه المهمة لافتقارها على مكثات الانطلاق والفهم والاستيعاب للعمل الأمني بالصورة الصحيحة والكاملة نظرا لعدم الخبرة والتخصص والكثافة. ناهيك عن قلة المتطوعين وعدم التزامهم وإدراكهم لأهمية وخطورة الوظيفة الأمنية وتأثيرها في المجتمع.

♦ والمجموعة الأخيرة ترى بأن المفهوم يحمل معنى التعاون والدعم والمساندة لا أكثر. فالجمهور حين يقوم بالتبليغ عن الجرائم وأداء الشهادة وضبط المجرم المتلبس وتقديم المساعدة للمواطن الذي يكون في حالة خطر أو إلى المكون الأمني في أداء واجباته، فإن ذلك هو الأمن الشعبي الحقيقي دون تجاوز.

وهذا التصور الأخير أضعف صور المساهمة الجماهيرية، وفي هذا السياق يعد المواطن المتطوع قد ساهم حين قام بأي خدمة أو أدي أي تعاون مع الجهاز الأمني. ومن خلال استعراض النسبة نجد أن حلول الأجهزة الأمنية الشعبية محل أجهزة الشرطة النظامية أضعف النسب ولكل يسعى إلى بقاء جهاز الشرطة النظامية سواء في صورة تعاونها وتعايشها مع نظام الأمن الشعبي المحلي - كالأوضاع الحالية - أو في صورة دعمها ومساعدتها من الجمهور وكلا المجموعتين الثانية والثالثة والتي تشكلان الأغلبية حيث تحوز على 78٪ ويمكن أن نرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- ♦ حداثة نظام الأمن الشعبي المحلي وعدم معرفة نتائج التطبيق.
- ♦ التذبذب في تطبيق البرنامج مما جعل أعداد المتطوعين تزيد وتقل من فترة لأخرى.
- ♦ ظهور موجات إجرامية جديدة لم تكن معروفة من قبل بهذه الصورة كجرائم العنف وجرائم الأحداث والإيذاء الجسيم.
- ♦ تخلي الشرطة النظامية عن أدوارها، وذلك نتيجة نقص الإمكانيات والدعم اللازم لهذه الأجهزة.
- ♦ التخلي عن عناصر مشبوهة بفرق الأمن الشعبي في البداية لتحقيق أغراض خاصة وللمساس بحريات الجمهور⁽²⁾.

2 - نطاق تطبيق الأمن الشعبي المحلي:

يمكن تحديد نطاق الأمن الشعبي المحلي في مرحلتين:

أ - مرحلة تطبيق نظام الأمن الشعبي/ الأمن الذاتي خلال الفترة من 79 - 1985م.

(1) تم اقتراح لأم هذه التوصيات في القسم الثاني والثالث من البحث ونظر لهذا ملحق رقم 7.
(2) كان هذا في بداية تطبيق الفكرة، ولكن وضعت شروط محددة لضمان الاختيار والقبول للتطوع. انظر المادة (12) من القانون الخاص بالأمن الشعبي رقم 18 لسنة 1985م.

الفصل الرابع: نظام الأمن الشعبي في بطون تطبيق

ب - مرحلة تطبيق نظم الأمن الشعبي المحلي بعد صدور القانون واللجنة المنظمين لأحكامه.

♦ في المرحلة الأولى كتب:

لا يطبق	مطبق	على مستوى الأحياء والمجتمعات السكنية:
40%	60%	في المنشآت والمرافق العامة:
25%	75%	

وقد شهدت هذه البرامج إقبالاً كبيراً وتجاوباً من كافة المواطنين جعل أعداد المتطوعين به يصل إلى (225 10 متطوع) في الأحياء والمجتمعات وعدد (2255 2 متطوع) في المنشآت والمرافق العامة⁽¹⁾.

♦ في حين أن المرحلة الثانية شهدت انخفاض أعداد المتطوعين حيث وصل إلى عدد (599 1 متطوع) خلال سنة 90/89م⁽²⁾ وقد ساهمت عدة عوامل في ذلك يمكن إجمالها في:-

- عدم وجود تنسيق مع القوات المسلحة مما سبب سحب العديد من المتطوعين إلى الخدمة الإلزامية.
- عدم توفير الإمكانات المادية والعينية للأجهزة الأمنية جعل العديد من المتطوعين يحجمون عن التطوع.
- عدم وجود نوعية كافية بالنظام، مما جعل المواطنين يتفادون في فهم البرامج وغاياتها وبالتالي كان لذلك تأثيرات سلبية في عدم الالتحاق.
- قصر باب المساهمة في التطوع بفرق الأمن الشعبي المحلي وكان الأوصى ترك الباب مفتوحاً للمساهمة بأي كيفية أخرى غير التطوع كالإرشاد والتثقيف والتوعية والدراسة والبحث والاندماج لجمعية أهلية لها أهداف تربية واجتماعية ووقائية. .. الخ.

ورغم ما تقدم، فإن نظام الأمن الشعبي المحلي قد انتشر في كل أنحاء الجماهيرية حيث أنيط بكل بلدية من البلديات أن تتولى عمليات التحريض والتوعية وقبول المتطوعين وتدريبهم وإشرافهم في القيام بالأعمال والمهام والمسؤوليات الأمنية. وقد نهضت بذلك اللجان الشعبية للحل بالبلديات عن طريق إدارة الأمن الشعبي المحلي والفروع والشعب الأمنية التابعة لها، وقد سجلت الإحصائيات الأخيرة خلال سنة 1989م تطوع أكثر من (4000 متطوع) على مستوى الجماهيرية وهم يشكلون نسبة تزيد عن ربع الشرطة النظامية بالإضافة إلى متطوعي الأمن الشعبي بالمجتمعات والأمن الذاتي بالمرافق العامة، فاتهم إذا ما تم توزيعهم وتدريبهم واستخدامهم بصورة جيدة وفق تخطيط سليم فإنهم سيحققون الكثير في مجالات التعاون والمساعدة والمساندة الأمنية⁽³⁾.

(1) هذه الإحصائيات على مستوى بلدية طرابلس وحدها.

(2) تطور تفصيل ذلك في مقدمة هذا الفصل. ص: 610.

(3) هذا العدد لا يتناسب مع خطة التدريب المعتمدة لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي التي تستهدف تكوين 110 950

متطوع على مدى خمس سنوات اعتبرا من سنة 86/85م بواقع 22 190 متطوع في كل دورة تدريبية. نظراً خطة تدريب متطوعي الأمن الشعبي المحلي. ص: 8.

3 - مدى فاعلية النظام وجنوده - وانتظامه واستمراريته:

مدى فاعلية النظام في إقائه بالمهام الأمنية بصورة مرضية بكيفية التي يسير عليها بمعرفة الشرطة النظامية أو بكيفية أفضل ومدى انتظامه واستمراره وديمومته.

== فعير الشروع في تطبيقات الأمر الشعبي/ الأمن الذاتي خلال الفترة من 79 - 85م كان الإقبال كبيراً وكانت النتائج مرضية للغاية حيث سجلت النسبة:

أ - الجدوى والفاعلية للنظام:	
مجدي	غير مجدي
70%	30%
ب - الانتظام والاستمرارية:	
مرضي	غير مرضي
65%	35%

ثم بدأت الفاعلية والانتظام يخبون شيئاً ما نتيجة بمض التطبيقات الغير سلمية واللامسئولة من بعض المتطوعين، كما أن سحب العديد من العناصر المتطوعة للخدمة الإلزامية قد أثر على أعداد المتطوعين وبالتالي على حصيله خدماتهم المقدمة للمجتمع.

== وبصندوق القاتون المنظم لعمليات التطوع وشروطه وأوضاع المتطوعين واختصاصاتهم ومزاياهم حتى بدأ انتفاع العديد من المتطوعين للالتحاق به بدءاً من 1985/8م، وبدأ يعود الأمل مجدداً حيث بلغ عدد المتطوعين كما أشرنا سلفاً إلى عدد يجاوز 4000 متطوع وهم يشكلون قوة هائلة تعادل أكثر من 1/4 القوة النظامية إذا ما أحسن استغلالها وتوجيهها وتعاونت معها الشرطة النظامية.

== وقد لاحظنا تذبذباً في موقف الجهاز الأمني. ففي البداية تخلت الأجهزة الأمنية النظامية عن القيام بمهامها جزئياً في صورة تسبب وعدم مبالاة نظراً لنقص القوة البشرية النظامية وضعف الإمكانيات والوسائل الفنية والتقنية وسحب الصلاحيات إضافة إلى النفسية السيئة لبعض رجال الشرطة من جراء تطبيق الأمن الشعبي لإحساسهم بأن هؤلاء المتطوعين سيحلون محلهم أن عاجلاً أو آجلاً. ولذا قلت معدلات الجدوى والفاعلية أكثر من النسب المذكورة بحالیه.

ولكن ما أن تم دمج الشرطة مع المتطوعين في إدارة واحدة هي إدارة الأمن الشعبي المحلي وقيام اللجان الشعبية للعدل بالباديات وأقسام العلاقات العامة بها بجهودها في إيضاح الرؤيا بالتوعية والتنقيف وتم توضيح أن الموقف يستدعي تعاون الجميع شرطة ومتطوعين لتحقيق نجاح برنامج الأمن الشعبي المحلي والقيام بالاختصاصات الأمنية بل وتم إسناد مهام إضافية للشرطة تتصل بإعداد وتوعية المواطنين المتطوعين وتدريبهم والإشراف على عملهم.

فرجال الشرطة هم رواد الأمن الشعبي المحلي الذين حققوا بفكرهم وعملهم وتعاونهم مقررات الجماهير وتوصيات المؤتمرات. فالشرطة جزء من المجتمع وخدمة لأفراده ومحقة لتطلعاته في إيجاد مجتمع آمن مطمئن ومستقر.

ونحن مع من قال بأن «الشروطي مواطن بنبذة»⁽¹⁾ أي أنه قبل أن يكون شرطيا فهو مواطن وقد أنيط به واجب كأي مواطن آخر مكلف بوظيفة عامة وهو يؤديها كما حدثتها التشريعات المنظمة لذلك والتي أصدرها المجتمع واعتمدها أسلوبا لحياته، ويخضع رجل الأمن لإشراف لجان شعبية للتحل على المستويين البلدي والعام وتحت نظر رقابة شعبية ورتاسية وقضائية.

4 - مدى الثقة في برامج الأمن الشعبي المحلي من حيث توفرها الطمأنينة والاستقرار والشعور بالأمن:

لمعرفة مدى نجاح أي برنامج أمني لابد من التأكد من الطمأنينة والاستقرار التي يحققها للمجتمع بما يخلق الشعور بالأمن التام وبالتالي تحظى الأجهزة الأمنية بدعم المواطنين وعونهم الناجم عن الثقة في نظام الأمن الشعبي المحلي وتطبيقاته.

وباستعراض مدى الإحساس بالطمأنينة من عمده نجد:

- « إحساس بالطمأنينة التامة 18% »
- « إحساس بنوع من الطمأنينة والأمن 30% »
- « قلق وخوف من نتائج التجربة 35% »
- « شعور بعدم الطمأنينة والأمن 17% »

ولذا فإننا نجد أن معدلات عدم الطمأنينة والشعور بالخوف والقلق لدى المواطنين أكثر حيث تصل إلى نسبة 52% أما النسبة المقابلة فهي في حدود 48%، ونحن لا نقيس من وراء المشاركة هذه النسبة المتواضعة، حيث أن المفروض أن تتجاوز ذلك بكثير لصالح المساهمة والتطبيق الشعبي في مجالات الأمن. ولكن يمكن رد ذلك إلى:

« الترتيبات المتخذة لتحقيق نظام الأمن الشعبي غير كافية حيث أن 80% من عينة الاستبيان تؤكد على ذلك وأن حلول المتطوعين للقيام بالعبء الأمني كله في أن واحد غير ممكن لنقص العدد والخبرات وعدم وعي الجماهير نفسها بالتجربة والتعاق عناصر مشبوهة وراغبة في تحقيق منافع ذاتية في انضوائها تحت لواء الأمن الشعبي.

« أسباب عدم الثقة في برامج الأمن الشعبي المحلي جذة الفكرة وجنتها حيث استهدفت من البداية تغيير النظام الأمني والحلول محله، والجماهير لا تنق في المكثات الشعبية في القيام بهذه المهام لجسامتها وخطورتها ومساسها بحقوق الأفراد وحياتهم ولن أي إخلال فيها يضر بالصالح العام.

« الشعور بعدم الأمن يتأتى من عدم معرفة نتائج التجربة وقلة فرص نجاحها لاستبدالها بالحلول محل الأجهزة الأمنية رغم عدم توفر الإمكانيات والوسائل اللازمة لذلك من قوى بشرية وخبرات فنية ناهيك عن حداثة التجربة وجنتها.

(1) David Ménéce le Rôle de la Police Ibid P. 421

والجمهور يقبل تواجد المتطوعين كأداة مساعدة وعون للأجهزة النظامية وتحت إشرافها لضمان القيام بواجباتها دون تجاوز مع عدم حصول أي اختلال في الوظيفة الأمنية.

5 - المعدلات الإجرامية، الخطورة الإجرامية وعما إذا زالت أو قلت تبعاً لتكثيف المتطوعين تحت نظام الأمن الشعبي المحلي:

بدء ذي بدء تؤكد كافة الدراسات التي أجريت على الجريمة في الجماهيرية بل معدلاتها تظل ضئيلة وغير مرعبة قياساً بالدول الأخرى بما فيها العديد من البلاد العربية، وذلك يتبين من مقارنات لإحصائيات عديدة أجريت خلال الفترة القريبة الماضية⁽¹⁾.

ونذلك لطبيعة تكوين المجتمع العربي الليبي البدوية ومخلفاته على قيم المجتمع الإسلامية التي شكلت حاجزاً لا يستهان به في وقائمه من عوامل الإجرام والانحراف وتخصيص أفراد من مسبباته هذا بالإضافة إلى وجود أجهزة متخصصة كفؤة تم إعادة بنائها وتدعيمها بكافة المكنات والإمكانيات والوسائل الفنية والبشرية التي تحتاجها مما مكّنها من القيام بجهود جبارة في ضبط الأمن وحماية الاستقرار وجعلها تغطي بقية ودعم الجماهير التي أوصت أكثر من مرة في مؤتمراتها الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام بضرورة تقوية الشرطة أكثر وإعطائها مكانة الإطلاق والعمل بزيادة مخصصاتها المالية لتتمكن من تطوير قدراتها وإمكانياتها وفق أحدث النظم الأمنية الحديثة⁽²⁾، بل أن الجماهير حرصت على التعاون مع تلك الأجهزة ودعمها في مواجهتها لموجات الإجرام والانحراف العتية بما يعود على المجتمع بكل أمن واستقرار⁽³⁾ إلا أنه ونتيجة لعدة عوامل فقد لوحظ تزايد مطرد في معدلات الجريمة بوجه عام⁽⁴⁾.

ومن هذه العوامل ما يلي:-

أ - تطور المجتمع وتحوّله من حياة البدو إلى التحضر⁽⁵⁾.

ب - التقليل من شأن الشرطة والأجهزة الأمنية واستبدالها من قبل الثورة وقيادتها⁽⁶⁾ -
وإن كنا نجد مبرراً لذلك - في حرية الصورة البشعة للأجهزة الأمنية التي كانت عليها إبان عهود الاستعمار والرجعية بقية تحفيز الجماهير وتشجيعها للتحرر من عوامل الخوف والرهبة والقهر من جراء ممارساتها وقمعها. فإبنا لا نجد مبرراً لاستمرار تلك الحملة الشعواء خاصة بعدما تبنت الثورة هذا النظام الأمني وأعادت بنائه وتطويره وفق رؤيا جديدة ومهام خدمية وإرشادية واجتماعية حتى حازت على

(1) د. مصطفى العرجي، دروس في العلم الجنائي، (ط 1)، 306.

(2) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، سلطة الشعب، الكتب 15 من مكتبة الفكر الجماهيري، 1983م، ص: 160، لقاء القائد فهدا الشرطة بطرابلس في 76/2/26م، ص: 8، 19.

(3) انظر صور التعاون وشكل تلك المساهمات في مقدمة هذا القسم، ص: 267 وما بعدها.

(4) اتجاهات الجريمة خلال الأعوام من 78 - 1988م التقرير الإحصائي الصادر عن الإدارة العامة لشؤون الأمن، للجنة الشعبية العامة، ص: 4، 12.

(5) د. مصطفى القوي. الشباب والمدينة والعنف، مجلة الفكر العربي، العدد 47 لسنة 1987م، ص: 72.

(6) لقاء القائد مع قادة الشرطة في 76/2/26م، ص: 6، حيث يقول «أنا أقول لكم أنا شخصياً ساهمت في السموات الأولى للثورة في إضمار الشرطة، وهذا أدى إلى نتائج ليست حافلة».

تقة الجماهير التي نراها أصبحت تتلاحم مع الأجهزة الأمنية وتلتقي معها في عدة أصدمة لتحقيق أمن الوطن والمواطن، بل وطالبت أكثر من مرة بدعم الشرطة وتقويتها⁽¹⁾ حتى تكون أكثر قدرة وفاعلية في أدائها لمهمتها وواجبتها المناطة بها على أحسن وجه وأفضله.

ج - فتح الجماهيرية على مصراعيها دون وجود ضوابط كافية أمام المعاملة الأجنبية والعربية التي تحتاجها النهضة العمرانية والاقتصادية والصناعية وكافة التحولات الكبرى التي تشهدها بلادنا في كافة الميادين مد فيوم الثورة المباركة⁽²⁾.

ناهيك عن التطلعات الوحدوية العربية التي كانت الجماهيرية رائدة في مجالات تحقيقها برأله الوائد الحداثية وفتحها أمام الانشقاق العرب تجسيدا للمقولة الثورية بأن الجماهيرية أرض لكل العرب وأكثر من ذلك صدرت قرارات تؤكد على التسوية في الحقوق بين العرب الليبيين وأشقائهم العرب تقريبا ليوم الوحدة العربية من خلال الانتماء المباشر والمعيشة اليومية.

وتحقيق تلك الخطوات وتأكيد تلك المبادئ سواء قصد بها النهوض بالبلاد أو وضع تلك المبادئ والشعائر الوحدوية حبر التطبيق الفعلي على أرض الواقع أو إنجازهما معا، كل ذلك لا يتعارض مع تنظيم عمليات الدخول والخروج والمراقبة والتتبع خاصة لتلك العناصر المنحرفة التي دأبت على استغلال أي فرصة للنيل من مقدرات الشعب العربي الليبي والمساس بأمنه واستقراره رغبة منها في الإثراء المريع ولو بطرق غير مشروعة وعلى حساب أرواح وأموال وأعراض مواطنين وأجانب آخرين، خاصة أولئك الذين دخلوا البلاد خلسة ويرفضون العمل ويمارسون أنشطة مشبوهة أدت ببعضهم إلى صناعة الخمور وترويج المخدرات والتعامل في النقد المزيف وممارسة الدعارة والتمسول.... وغيرها من الأنشطة الإجرامية الأخرى التي لا يمكن للمجتمع أن يسمح بها وإلا لحقه الدمار والانهيار في كل مقوماته إن أجلا أو عاجلا.

د - تركيز القوى الاستعمارية والإمبريالية والصهيونية جهودها الإعلامية وأنشطتها الاستخباراتية والتخريبية على المجتمع الجماهيري بغية نخره من الداخل والخارج بكافة سبل ومصيبت الضعف والانهيار كالأجرام والاحتلال والانحراف⁽³⁾.

هـ - الأخذ والرد في تطبيق برامج الأمن الشعبي المحلي جعل الإقبال عليه دون المستوى المطلوب⁽⁴⁾، بحيث لم يتمكن من تغطية المعجز الحاصل في قوى الأمن النظامية وأجهزته المتعددة خاصة في المجالات الفنية والتخصصية.

لذا فإننا لاحظنا أن العديدين أكدوا بأن معدلات الجريمة قد ارتفعت من خلال

(1) لقاء القائد مع قادة الشرطة بمقر وزارة الداخلية بطرابلس في 1976/2/26م. ص: 8.

(2) التقرير السنوي عن الجريمة لعام 1980م. ص: 14.

(3) اتجاهات الجريمة خلال الأعوام من 78 - 1988م، اللجنة الشعبية العامة، الإدارة العامة لشؤون الأمن. ص: 24.

(4) نظر قرارات المؤتمرات الشعبية بشأن إلغاء لائحة الداخلية واتمها مع أملة الحل عام 1979م، وإعادة تنظيم ودعائها عام 1984م ثم التمتها وإعلانها مجددا عام 1989م، وكذا الأمر بالقضية للتسويات التي تطلق على المراكز والنقاط والفروع والشعب، المكتب 15 من مكتبة الفكر الجماهيري. ص: 90، 160، 221.

إحساسهم التلقائي ومعايشتهم لواقع مجتمعاتهم المحلية وتمثل هذه النسبة بـ 65٪ من المواطنين الذين شاركوا في الاستبيان في حين أن 35٪ منهم افادوا بأنها قلت نوعاً ما⁽¹⁾.

والواقع الفعلي للإحصائيات الرسمية تؤكد أن معدلات الجريمة بالجماهيرية فعلاً في تصاعد مستمر بوجه عام سواء من حيث المستوى العام أو في نوعيات محددة منها تتسم بالخطورة وتعد مؤشرات سلبية تعيق برامج المجتمع الوقائية وجهود المكافحة التي تبذل لمواجهة الإجرام والاحتراف بكافة صوره، وعلى الأخص الجرائم الهامة، الجرائم ضد الأشخاص أو ما يعرف بجرائم العنف⁽²⁾، وجرائم المخدرات وجرائم الأحداث والسرقات على اختلاف أنواعها وغيرها من الجرائم الأخرى على اختلاف مسبباتها وتصنيفاتها.

ومن خلال إطلاعنا على عدة إحصائيات من أهمها:

- 1 - إحصائية لإجمالي الجرائم خلال الفترة من 70-79م.
- 2 - إحصائية لإجمالي الجرائم خلال الفترة من 70-79م مصنفة وفق التصنيف القانوني إلى جنابات وجنح ومخالفات⁽³⁾.
- 3 - إحصائية للجرائم الهامة مصنفة إلى جنابات وجنح ومخالفات من 79-89م⁽⁴⁾.
- 4 - إحصائية للجرائم الهامة ملحق بها تفصيل عن جرائم العنف خلال السنوات من 77-1984م إبان تطبيق برامج الأمن الشعبي بالمحلات والأحياء والأمن الذاتي بالمؤسسات والمنشآت العامة.
- 5 - إحصائية بالجرائم الهامة خلال الفترة من 85-89م وهي الفترة التي صدر فيها قانون الأمن الشعبي المحلي⁽⁵⁾.
- 6 - إحصائيات عن جرائم الأحداث، المخدرات، العنف، السرقات حسب ما توفر لدينا منها كمؤشرات دالة على المعدل الإجرامي ومستويات الجريمة.

ويمكن أن نلمس الخطورة الإجرامية والتحولت التي حصلت فيها بالزيادة أو النقصان والذي يهمننا هنا هو بيان هل المعدل الإجرامي في ارتفاع أم لا وبين مدى فاعلية وكفاءة الأجهزة النظامية وأجهزة الأمن الشعبي المحلي حين المقارنة بين الإحصائيات عن السنوات السابقة لصدر القانون وتلك التي أجريت أثناء تطبيقه وحتى الآن أخذين في الاعتبار العوامل الأخرى القوية التي قد تكون لها تأثيراتها في هذه الزيادة أو النقصان.

♦ ففي مجال الجرائم الهامة والخطيرة يتراوح عددها بين 4000-8000 جريمة خلال الفترة من سنة 70-79م في حين تجاوزت 11,200-16,000 جريمة خلال 84-89م(+).

(1) نسبة تقريبية أخذت من واقع الاستبيان الذي أعد بالخصوص.

(2) انظر اتجاهات الجريمة (إم.س): 4، 12.

(3) انظر التقرير السنوي عن الجريمة لعام 1979م الصادر عن اللجنة الشعبية العامة للمعدل، الإدارة العامة لشئون الأمن، قسم البحث الجنائي، مطابع الثورة العربية، ص: 39.

(4) انظر تقرير السنوي عن الجريمة لعام 1979م (إم.س): ص: 39.

(5) اتجاهات الجريمة من 78 - 88م، ص: 12، 14 والمستوى تسانم للجريمة لعام 1989م، اللجنة الشعبية العامة

للعدل، الإدارة العامة لشئون الأمن الشعبي المحلي، ص: 3، 4.

- ♦ وبالنسبة للحرمان المرتكبة ضد الأشخاص فقد كانت خلال الفترة الأولى والثانية. جانيات 648-1400 أصبحت 100-1500 (+).
- جانيات 10,000-13,000 أصبحت 7,000-8,000 (-).
- ♦ جرائم العنف تطورت من 2679 جريمة عام 77 بارتفاع مستمر ومتواتر حتى بلغت 6214 جريمة عام 1984م (+).
- ♦ ويدخل في جرائم العنف جرائم القتل الممد التي كانت لا تتجاوز من 15-42 جريمة سنويا خلال الفترة الأولى من 70-79م في حين وصلت من 44-82 جريمة خلال الفترة الثانية من 84-89م (+).
- ♦ جرائم الأحداث بلغ عدد المتهمين في الفترة الأولى من 5800-6800 ثم بدأ المعد في التناقص إلى أقل من 3000 منهم لا تشكل الإثبات منها إلا نسبة ضئيلة لا تتجاوز 10% (-).
- ♦ جرائم ضد الأموال كانت خلال الفترة الأولى والثانية على النحو التالي:-
- جانيات 131-276 ارتفعت إلى 333-475 (+).
- جنح 300-9200 - ثم من 10,000-12,500 (+).
- ♦ جرائم المخدرات بدأت من 10 قضايا إلى 101 قضية خلال الفترة الأولى ثم تطورت إلى (176 - 229 قضية)، وبالنسبة للكمية من كيلو واحد إلى 327 كيلو جرام والمتهمين من 200 متهم إلى 500 متهم منهم نسبة لا بأس بها من الأجانب بدأت 27 حتى وصلت إلى 24% (+).
- ♦ التزييف والتزوير من 2 - 10 قضايا أصبح 1 - 8 قضايا خلال الفترة الأخيرة (-).
- 6 - مقارنات بين الشرطة النظامية ونظام الأمن الشعبي المحلي للتعرف على المسليات والإيجابيات لكل من النظامين وصلة كل منهما بالجمهور.
- ولتكملة الصورة عن التجربة العربية الليبية في ميدان الأمن لابد من إجراء مقارنات بين النظام الأمني التقليدي - الشرطة النظامية - ونظام الأمن الشعبي المحلي وتحديد جوانب كل منهما من خلال استعراض الواقع الفعلي للمليات والبرامج والمهام الخاصة بكل منهما مع بيان الوضعية الحالية للتطبيق وتأثير ذلك على مكتبات الفاعلية والجدوى والكفاءة في تحقيق الأمن والاستقرار، وسنحدد ذلك وفق النسق التالي:
- « الأمن الشعبي المحلي من خلال الواقع ورأي الجمهور.
- « نظام الشرطة النظامية ومهامه ورأي الجمهور.
- « الوضعية الحالية وكيفية أداء العمل الأمني من خلال تطبيق النظامين.

أولاً: الأمن الشعبي المحلي:

فكرة المساهمة الجماهيرية في المجالات الأمنية جيدة ومرغوبة ومعتمدة في كل بلاد العالم بغية إيجاد عناصر شعبية تتولى مساعدة الأجهزة النظامية المختصة بتطبيق القانون في حين أن الرواية النظرية لمفهوم الأمن الشعبي المحلي هي الحلول محلها.

1 - ولقد تم تطبيق برامج المساهمة الجماهيرية في بلادنا على عدة مستويات ومراحل بدأت بأنظمة الأمن الشعبي بالأحياء والمحلات، والأمن الذاتي بالمشات والمراقف، وقد لقيت هذه التطبيقات نجاحا كبيرا ودعما غير محدود من كل من الجمهور والأجهزة الأمنية ثم تم تطوير هذه البرامج بإصدار قانون الأمن الشعبي المحلي الذي حقق تلاحم الأجهزة النظامية ومنطوعي الأمن الشعبي المحلي في بوتقة واحدة على المستوى البلدي تحت لواء إدارات الأمن الشعبي المحلي التي انطلقت في مزاوله أعمالها ومهامها في حفظ الأمن والنظام من خلال الأقسام والفروع والشعب التي تدخل في نطاق اختصاصها.

ومن واقع التطبيق والمعيشة اليومية للبرامج ولراء المواطنين الذين شاركوا في الاستيبار والبرامج التدريبية والتأهيلية للمتطوعين وأعدادهم التي سبق بيئتها من خلال الإحصائيات يتضح أن النظام له جوانب إيجابية وأخرى سلبية.

2 - فالجوانب الإيجابية تتمثل في:

♦ أن تطبيق نظام الأمن الشعبي المحلي يحقق لنا تكامل البنية الجماهيرية للنظام السياسي والقائم على سلطة الشعب والتي تحتم تسلط الجماهير على كل المرافق أيا كان نوعها كما بعد مرحلة متقدمة ومكملة لبرامج المساهمة الجماهيرية التي سبقها كأنظمة الأمن الشعبي والأمن الذاتي.

♦ خلق زخم جماهيري يدعم الأجهزة الأمنية ويقويها في مواجهة موجات الإجرام والاحتراف ويعمل على إنقاص معدلات الجريمة إلى أدنى معدلاتها ويمكنها من توجيه طاقاتها نحو المهام التخصصية والفنية تاركة الأعمال العادية الميدانية للمنطوعين تحت إشراف رجال الشرطة الأكفاء.

♦ التقليل من النفقات والمصروفات والتخفيف على الخزانة العامة حتى يمكن أن توجه مخصصات الشرطة لاقتناء المعدات والوسائل الفنية الحديثة وتدريب وتطوير عناصرها في أعمال أكثر دقة -نحن في أمس الحاجة إليها- للرفع من مستواهم في ميدان الوقاية والمكافحة تبعا لما يستجد في مجالات الأمن والجريمة.

♦ ألحز التطبيق العملي للتجربة عدة أنظمة أخرى معاونة وداعمة للنظام الأمني مثل ثانويات الأمن الشعبي المحلي - المنزل المحروس ذاتيا - جمعية الدفاع الاجتماعي - تقديم الخدمة بمقابل - التحاق المرأة بالأمن الشعبي وفتح شعب أمنية خاصة بهن في المدن الكبرى....

♦ خلق نوعا من التوعية الضرورية لدى المواطنين حين ألزمهم بتوفير أمنهم وذلك باتخاذ جوانب وقائية لحماية أنفسهم ومنازلهم ومقار أعمالهم تبعا لأوضاع التحصين الذاتي.

3 - أما الجوانب السلبية فهي عديدة ويمكن أن نجملها فيما يلي:

♦ أسباب تعود إلى نظام الأمن الشعبي المحلي ذاته وتتمثل في إصرار العديدين على كونه سيحل محل الشرطة النظامية رغم عدم إمكانية تحقيق ذلك من ناحية واقعية وعملية.

♦ أسباب تعود إلى ثقة الجماهير ومدى دعمها لهذا البرنامج واقتناعها به كبديل لنظام الشرطة وطبيعة العلاقة أو الصلة.

أ - الأسباب التي تعود لنظام الأمن الشعبي المحلي ذاته:-

بالرغم من أن مفهوم المصاهرة الجماهيرية -كما تعرضنا لذلك في الفصول السابقة- هو تكثيف الجهود الشعبية للجمهور المتمثل في المواطنين المتطوعين مع الجهود الرسمية التي تقوم بها الشرطة بغية تحقيق الأمن والطمأنينة والاستقرار من خلال برامج الوقاية والمكافحة للإجرام والانحراف. وهذا ما هو معتمد في الحديد من التوصيات الأممية والدولية والإقليمية وأكثته العديد من التجارب والبرامج التي طبقت في مختلف دول العالم المتقدم والنامي وكذا في بلدنا لبنان التطبيقات الأولى لبرامج الأمن الشعبي والأمن الذاتي.

ولكن ما يرفع من شعارات نظرية هو بقاء الأجهزة الأمنية لفترة مؤقتة ومن ثم يمكن أن يحل محلها أجهزة تقوم على المتطوعين أنفسهم دون وجود لأي عناصر تخصصية أو أعداد كافية منهم لمسد هذا الفراغ.

وقد سرنا في هذا الاتجاه وسعينا إلى أضعاف الأجهزة النظامية الرسمية بعدة سبل:

♦ تقليص أعدادها وعدم استمرارية التجنيد لها لتطبيقية كوارثها وشعبها إلا في حدود ضيقة لا تكفي لمواجهة الاحتياجات الأمنية.

♦ عدم توفير الإمكانات اللازمة لأداء العمل مثل الأجهزة والمعدات والآليات والأسلحة.

♦ وقف العمليات التدريبية التخصصية المتقدمة لإتعاش معلومات العاملين وتطوير قدراتهم وإطلاعهم على ما يجد في مجال عملهم.

♦ توجيه الإعلام إلى هدم مكانتها وتحقيرها والتقليل من أهميتها في تحقيق أمن الوطن والمواطن باعتماد البرامج الشعبية والاكتفاء بها دون غيرها.

وتبعاً لما تقدم فإن هناك نتائج ترتبت على ذلك تشكل جوانب ملبية في حق هذا النظام الجماهيري والتجربة الشعبية حق لنا استعراض أهمها فيما يلي:

♦ لا يتولى عناصر هذا النظام سوى جزء ضئيل من المهام والمسئوليات الأمنية التي لا تتجاوز الأعمال الميدانية مع بقاء كافة الأعمال التخصصية والفنية في يد الشرطة النظامية.

♦ مزولة المتطوعين أعمالهم ومهامهم تحت سيطرة وإشراف العناصر النظامية لضمان الفاعلية والكفاءة وعدم التجاوز.

♦ خلق نوع من التسيب وانحدام المسؤولية في أداء البرامج والعمليات الأمنية كانت لها تأثيرات على النظام الأمني ككل.

♦ عدم استقرار البرامج والعمليات التطبيقية لنظام الأمن الشعبي المحلي.

♦ المتطوعين لهذه البرامج -رغم قلتهم وعدم كفايتهم وبساطة المهام المناطة بهم- سرعان ما يتخلوا عن مهامهم ويلتفتوا بالخدمة الإلزامية أو المناوبة الشعبية أو بأي أنشطة شعبية أخرى ويتراجع العدد الكلي لهم تبعاً لذلك.

♦ منح المزايا والمكافآت والمرتبات لمنسوبيه جعل المتطوعين كمجندين رسميين لا متطوعين راغبين في العون والمساعدة والدعم للأجهزة النظامية مما أخرجهم من هذه

- الصفة وبالتالي يمكن أن يفقدوا ثقة المواطنين وعونهم من حيث تقدير أعمالهم والتعاون معهم ودعم البرامج بالمتطوعين الذين يحتاجهم البرنامج⁽¹⁾.
- ♦ عدم اعتماد أسلوب الدراسة والبحث للبرامج الأمنية عند تطبيقها ولقاء تنفيذها، وعقب ذلك إمكانية معرفة المزايا والعيوب لمحاولة الاستفادة منها في تقييم النظام الأمني المطبق والعمل على إيجاد السبل الكفيلة بنجاحها وبلوغها غاياتها.
- ♦ عدم الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى في هذا المصمار خاصة الدول التي قطعت شوطا في القيام ببرامج المساهمة في مجالات الأمن كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي وكندا واليابان وغيرها من الدول الأخرى.
- ♦ عدم وجود تنسيق وتكامل بين الأجهزة الأمنية على نطاق البلدية ذاتها أو بينها وبين البلديات الأخرى على مستوى الجماهيرية.
- ♦ قصور في التخطيط والإعداد لبرامج وعمليات الأمن الشعبي المحلي ناجم عن عدم مشاركة وتعاون ودعم كافة القوى المجتمعية كالأمانات والهيئات ذات الصلة والجمعيات والمؤسسات الأهلية والشبابية والخيرية والإقليمية لتأكيد نجاح التجربة باعتبارها مسئولية الجميع أفرادا وجماعات.
- ♦ قصر مجالات المساهمة المتعددة وحصرها في جانب واحد منها ألا وهي التطوع في فرق الأمن الشعبي المحلي دون غيرها من الصور والأشكال الأخرى فيه تضيق لجوانبها التي قد تكون أكثر جدوى وفاعلية من التطوع.

ب - أسباب تعود إلى طبيعة العلاقة ونوعية الصلة التي تربط بين المواطنين والنظام:

- ♦ في البداية عبر المواطنين عن القناعهم بالمساهمة ورغبتهم المشاركة فيها وبفاعلية حين أقرروا في مؤتمراتهم الشعبية (قانون الأمن الشعبي المحلي)⁽²⁾ وألزموا أنفسهم بمقتضى ذلك بالتطوع وتقديم كل عون للأجهزة الأمنية. وقد كان الإقبال بالفعل كبيرا عند المشروع في تنفيذ تلك البرامج وإجراء العديد من التطبيقات ثم بدأ العدد يتناقص حتى بلغت الأعداد التي تم تدريبها طيلة المدة الماضية لا تتجاوز (14,000) متطوع على التفصيل الوارد في مقدمة هذا الفصل في حين أن الأعداد المستهدفة خلال الخمس سنوات الأولى من بداية 85-86م كانت حوالي (90إر22) متطوع في كل سنة. وبذا يكون العدد الإجمالي في الخطة الملموحة يصل إلى (110,950) متطوع⁽³⁾.

- ♦ رغم إقرار المواطنين لفكرة الأمن الشعبي المحلي، إلا أنهم لم يكونوا واعين لتبعات ذلك القانون وبالتالي كانت مشاركتهم فيه دون الحد المطلوب ولم تصل تلك الأعداد إلى ما كان متوقعا أو مستهدفا بل أن منهم من التحق بهذه البرامج ولم يستمر فيها.
- ♦ وقد عبر المواطنون عن عدم ارتباطهم لبرامج الأمن الشعبي المحلي بعدما لمسوا عن

(1) في الاستبيان الذي أجري بهذا الخصوص اتضح أن نسبة الراغبين في الانتماء بالأمن الشعبي لا يتجاوز 30٪ من الفئة في حين أن الراغبين في الانتماء بالشرطة النظامية يصل إلى 60٪ وهما 210 لا يرغبون في الانتماء بأي من النظامين. وهذا يدل على استمرارية مشكلة الشرطة النظامية وثقة الجمهور بها، وتقديم دعمه لها رغم كونها أكثر تنظيما وكفاءة وفاعلية في أداء المسئوليات الأمنية.

(2) فترات المؤتمرات الشعبية الأساسية، لكتاب (5) (دس)، ص: 160.

(3) خطة التدريب السنوية لمتطوعي الأمن الشعبي التي تعدد الأعداد المتوقعة قدامها ويردع تدريبهم (دس)، ص: 60.

قرب عجزها عن تحقيق أمنهم، وذلك بمطالبتهم في أكثر من مناسبة ومن خلال مؤتمراتهم الشعبية بضرورة إعادة الشرطة ودعمها وتوفير الإمكانيات لها⁽¹⁾. وخاصة بعدما انتابهم شعور بعدم الأمن والاستقرار نتيجة انتشار الجرائم وارتفاع معدلاتها مما جعلهم في خوف وقلق من التجربة خاصة بعدما كثر ترديد أن هذه الأنظمة الشعبية ستحل محل الشرطة النظامية رغم عدم كفاءة وفاعلية المحطات الأمنية التي تقوم بها وبفصل عتد المتطوعين. كل ذلك خلق تحسباً من التطبيق وترقب وقلق من النتائج التي سيمفر عنها ذلك في إطار إخلال بالأمن والنظام العام وتعدي على الأرواح والأعراض والممتلكات قد تكون له أثار سلبية كبرى لا يمكن تلافيها مستقبلاً وتؤثر على كافة جوانب الحياة في البلد من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: نظام الشرطة النظامية:

عقب التحول الذي حصل للشرطة من إعادة بنائها وتطويرها ودعمها بالإمكانيات الفنية والبشرية المؤهلة أصبحت بحق نموذجاً للشرطة العربية المتطورة، حيث تمكن هذا الجهاز بإخلاص وتقني عاصره وحسن إدارته التي قيادته التي حظيت برئاسة الأخ الرائد الحويلدي الحميدي عسو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية والحكم المحلي من تحقيق تغيير في الأساليب والمفاهيم الأمنية لصالح الشعب عبر الخدمات الاجتماعية والإرشادية وحملات التوعية للتعريف بالأدوار الجديدة للشرطة وإزالة ما تسرب في الأذهان حول بعض الممارسات التي حصلت في الماضي. وقد تجاوزت الشرطة ذلك إلى مساهمات أخرى أكثر إيجابية تستجيب لحركة المجتمع والثورة.

- ♦ حين قدمت أحسن عناصرها لتكوين ملاكات جديدة بقواتها المسلحة.
- ♦ شاركت في دعم قواتنا المسلحة لئلا تعرض الجماهير للخطر والاعتداء أكثر من مرة.
- ♦ استطاعت وبكفاءة تأمين الجبهة الداخلية وحمايتها لئلا التحولات الثورية التي شهدها بلدنا من قيام ثورة الفاتح.
- ♦ ساهمت في كشف العديد من المؤامرات التي استهدفت الثورة وقيادتها ومنجزاتها.
- ♦ شاركت في البرامج الثورية الطموحة كإدارة بعض المرافق الهامة، اللجان الثورية، المساهمة في قطاع الإنتاج، التوعية الثورية الجماهيرية.
- كل ذلك جعل الجهاز يحظى بثقة الجماهير ودعمها له ويطالب بتقويتها ومدها بكافة ما تحتاجه من إمكانيات حتى تبقى قادرة على أداء مهامها الإنسانية لتأمين المواطنين في حلهم وترحالهم وحفظ أرواحهم وأعراضهم وممتلكاتهم وتخلق لهم أجواء الاستقرار والطمأنينة والحياة الهانئة السعيدة⁽²⁾.

وفي الفترة الأخيرة منذ بدايات تطبيق برامج الأمن الشعبي المعطي نرى محاولات

(1) انظر توصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية، الكتاب (15) (م-س)، ص: 160، 221.
(2) وفي هذا المعنى يقول الأخ القائد: من أحسن الناس في هذه الأخيرة تجاه الشرطة والفاعلية بدأ بإسناد طيب، والمواطن يشعر أن الأمور تغيرت عما كانت عليه، وبدأ يتأكد سنة بعد سنة أن الشرطة عملاً في خدمة الشعب، فالأسلوب تغير والمعاملة تغيرت... وأصبح مواطنون عموماً يشعرون بأنهم محل ثقة الشرطة وأزيل عنهم كنوس القمع والإرهاب - من اجتمع لمع ممصر القذافي مع لجنة الشرطة بتاريخ 1976/2/26 بمقر وزارة الداخلية بطرابلس (م-س)، ص: 5.

كثيرة وأقوال عديدة تهدف لتهميش الشرطة وإنهاء دورها في تأمين المجتمع رغم عدم وجود البديل الفعال الذي يمكن أن يحل محلها لقصور في تكوينه وإمكانياته وأعداده. لذا فإنها استمرت في أداء مهامها ووظائفها وفق ما توفر لديها من إمكانيات وموارد تاركة أمر تقييم عملها وتقدير جهودها ووضعيتها من حيث بقائها من عدمه تبعاً لاحتياجات المجتمع والثورة ووفقاً لما تقرره الجماهير وقيادتها الثورية تبعاً للصالح العام.

1 - فالشرطة لا تزال تنتهز بالمهام والمسئوليات الأمنية بالكامل عن طريق عنصريها من الضباط وصف الضباط والأفراد. لذا فإن كافة المرافق الأمنية تحت سيطرة رجال الشرطة.

- ♦ الإدارات العامة بديوان الأمانة.
- ♦ الإدارات الفرعية بكل لجنة شعبية للعدل بالبلديات.
- ♦ الأقسام والفروع بكافة أنحاء الجماهيرية.
- ♦ رئاسة شعب الأمن الشعبي المحلي.

وبالتالي لم يبق للمتطوعين سوى مهام الدعم والمساعدة في بعض الأعمال الميدانية.

2 - جهاز الشرطة يتولى مهام التخطيط والتنظيم والتنسيق والإشراف لإتجاح كافة العمليات الأمنية ومنها برلمج الأمن الشعبي المحلي.

3 - الشرطة تتولى إعداد وتدريب وتأهيل عناصر الأمن الشعبي المحلي.

4 - تعمل الشرطة تحت سيطرة وإشراف اللجان الشعبية للعدل بالبلديات واللجنة الشعبية العامة للعدل بالجماهيرية. وهذه اللجان مصعدة شعبياً داخل الجماهير المنتظمة في المؤتمرات الشعبية الأساسية تبعاً لمعايير محددة.

5 - ظلت العلاقات والصلات بين الشعب والشرطة النظامية في تطور مستمر إلى الأخص رغم محاولات التهويل والتشويش لطمس تلك الجسور من خلال الارتباك الذي حصلت في أداء المهام الأمنية في الفترة الأخيرة.

6 - تسعى الشرطة وبجدية للتحلب على المصاعب التي تواجهها والتي سببتها لها تطبيقات الأمن الشعبي المحلي من حيث عدم انتظام المتطوعين والتزامهم وعدم استمراريته ونقص أعدادهم عن الممتدفع تدريبهم وفق خطة التدريب المعمدة في هذا الشأن.

وتبعاً لما تقدم، فالمواطنون يطالبون باستمرار وتدعيم الشرطة النظامية واستمراريتها⁽¹⁾، وذلك للاعتبارات التالية:

(1) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية (م.س) ص: 160، 221، وقد خير الأخ القائد الجماهيري في لقلته عبر الإذاعة المسوعة والمروية حول بنود جدول أعمال دورتها العالمة الثانية لعام 89 - 90م معها بتأريخ 90/1/19م بين استمرارية تطبيق نظام الأمن الشعبي المحلي وتعمل المواطنين مسؤوليتهم، وأن يقرروا إعادة للشرطة النظامية. صحيفة فجر الجديد. ع 6367 الصادرة في 90/1/20م، ص: 2. وهذا يعني أن الجماهير بإمكانها أن تحد النظر في الوضعية الأمنية لتقرر ما هو أنسب لتحقيق أمنها واستقرارها سواء بالاستمرار في برامج الأمن الشعبي المحلي، أو إعادة للشرطة أو العمل بهما معاً كجهازين متكاملين.

- أ - توفر قيادة حذرة تحسن الإشراف والتوجيه والمتابعة لبلوغ الأهداف المرجوة.
- ب - عناصر جيدة مدربة ومعدة إعدادا كفيًا ومؤهلة تأهيلًا رافيا من حيث توفر المستوى الطمي المناسب والوعي الكافي والتأهيل والإعداد المستمر.
- ج - توفر الصلاحيات والإمكانات اللازمة لأداء العمل الأمني.
- د - تكتمل الأجهزة الأمنية وتعاونها لتحقيق أمن الوطن والمواطن من كافة جوانبه.
- هـ - وعي المواطن بدور رجل الأمن وتعاونه معه في أكثر من مجال ومطابقته بـالمزيد من الإمكانيات والصلاحيات والدعم لجهاز الأمن النظامي.

ومن ذلك نرى أن الجماهير تميل إلى الإنقياء على نظام الشرطة لفاعليته وجدواه كثر في أداء المهام الأمنية وتوفير الشعور بالأمن خاصة بعدما تحققت شعبيته في الجماهيرية عبر التمثل الشعبي عنيه بواسطة اللجان الشعبية للحد على مستوى البلديات وعلى مستوى الجماهيرية ككل والتي تم تصعيدها جماهيريا وتمارس اختصاصاتها تحت إشرافها.

وقد أوصت نوصح المتطوعين تحت تصرف هذه اللجان لتستفيد منها في دعم مسيرة الأمن بالتعاون والمشاركة مع الشرطة النظامية، وبذا نكون قد حققنا الجوانب التالية:

- ♦ شعبية الجهاز الأمني وانتمائه للنظام الجماهيري.
- ♦ منع حصول أي خلل أو ارتباك أو تسيب في الوظائف الأمنية.
- ♦ إمكانية تحقيق علاقات وطيدة بين الشرطة والمجتمع ناهج عن الشعور بالأمن والطمأنينة والثقة في خدمات الجهاز الأمني.
- ♦ دعم لا محدود وتعاون منقطع النظير من الجميع أفراد وجماعات هيئات رسمية وأهلية.

بالتالي: **الوضعية الأمنية الحالية:**

وتعما لما تقدم، فإن الفاحص للوضعية الحالية يلاحظ ما يلي:

- 1 - قيام نظام الأمن الشعبي المحلي في كافة البلديات تحت سيطرة اللجان الشعبية النوعية للحد ولإشراف وتسيير مباشر من إدارات الأمن الشعبي المحلي بها.
- 2 - تكون إدارة الأمن الشعبي المحلي من منتمى الشرطة النظامية والمتطوعين وقد عهد إليهم القيام بكافة الاختصاصات والمهام والواجبات الأمنية نظريا في حين أن الواقع يبين أن جميع هذه المهام والمسئوليات تؤدي فعلا بجهود الشرطة النظامية دون غيرها. وظل عمل المتطوعين قاصرا على بعض الأعمال الميدانية والخدمات المساعدة دون غيرها ودون أي تطور.
- 3 - تميز البنية الأمنية ككل بالتسيب والارتباك مما أثر على العناصر النظامية وانضباطها وبالتالي على مستوى أداء العمل الأمني ككل.
- 4 - معدلات الإجرام في ارتفاع مطرد وظهور نوعيات جديدة من صور الاتحراف والإجرام لم تكن معروفة من قبل أو لم تكن بارزة بهذا الشكل كجرائم العنف والمخدرات والمرفقات على اختلاف تصنيفاتها.

5 - قلة إمكانيات التنسيق والتكامل بين الأجهزة الأمنية لاتفراد كل لجنة شعبية نوعية للعدل لعملها، دون مراعاة جوانب التنظيم والتخطيط المعتمدة في اجتماعات اللجنة الشعبية العامة للعدل والتي صدرت بموجبها قرارات ساهم فيها كل أعضاء اللجنة الشعبية النوعية للعدل باعتبارهم الأعضاء المكونين لتلك اللجنة.

كل ذلك كان له مردوداته على الأمن العام:

- ♦ من حيث توزيع وتشتت الإمكانيات المالية والمادية والفنية والبشرية.
- ♦ ضعف النية الأمنية وخلل في الخدمة المقدمة من حيث عدم فاعليتها وجنواها ومستواها.
- ♦ خلق أجواء من عدم الطمأنينة والاستمرار لدى العلية العظمى من المواطنين.
- ♦ انعدام الثقة في برامج الأمن الشعبي للعدل بالبلديات على مستوى الجماهيرية وبالتالي عدم انتظام الأجهزة والإدارات المتخصصة في مهامها.

ولذلك نلاحظ في الفترة الأخيرة اعتدال في التعامل مع التجربة.

1 - فلقد أوضح الأخ قائد الثورة في خطابه بتاريخ 1990/1/19م، بأن الشعب له الحرية في الاختيار بين الشرطة وتطبيقات الأمن الشعبي شريطة أن يتحمل تبعات ذلك الاختيار⁽¹⁾.

2 - كما أكد مجدداً على ضرورة أن يتم تسيير مرافق الأمن ذاتياً من قبل العاملين بنفس القطاع لأنهم أدركوا بمشاكلهم وأقدر من غيرهم على تحقيق وتنفيذ قرارات الجماهير في هذا الميدان⁽²⁾.

3 - وفي بيان آخر أكد على ضرورة وجود محاكم متخصصة وأجهزة أمن متخصصة تعمل على تطبيق القوانين التي أقرتها المؤتمرات الشعبية الأساسية⁽³⁾.

وقد جاء هذا بعد تطبيق دام أكثر من عشر سنوات لبرنامج الأمن الشعبي والأمن الذاتي بالجماهيرية، وبعد مرور خمس سنوات على صدور قانون الأمن الشعبي المحلي ولاتحته التنفيذية وهذه تعد مرونة واستيعاب لمقتضيات الأمن ولوازم تحقيقه بكيفية مأمونة تضمن حقوق الأفراد والجماعات وتؤمن الأرواح والأعراض والممتلكات وتحافظ على هبة الدولة وجوهر وجودها في ضبط البلد وتوفير الأمن والأمان لتتلاقى مكاتب البناء والإنتاج والنهضة والتقدم.

4 - كما أن الجماهير ظلت تطالب باستمرار بدعم الأجهزة الأمنية والعمل على تطويرها وتوفير الإمكانيات المختلفة لها حتى تظل دوماً على مستوى المسؤولية في قيامها بواجباتها ومهامها. على أن توجه قوى الأمن الشعبي المحلي بمعرفتها لتحقيق المخطط العام للأمن وفق إمكانيات المتطوعين وقدراتهم كعناصر مساعدة لرجال الأمن.

(1) حديث الأخ القائد عبر الإذاعتين المسموعة والمرئية حول جدول أعمال المؤتمرات الشعبية الأساسية في دورتها العادية الثالثة لعام 90/89م. صحيفة الفجر الجديد ع (6367) الصادرة في 90/11/21 ص: 2.

(2) لقاء القائد مع منسوبي العدل عبر الدائرة المغلقة بتاريخ 90/5/14م.

(3) حديث القائد في جلسة المسابقة للمؤتمر الشعبي الأساسي، طرابلس المركز، بتاريخ 1991/2/3م.

5 - ما لمسته أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل واللجان الشعبية النوعية للعدل بالبليات من قصور في أداء المهام الأمنية ونسب في الإدارات والفروع والشعب على اختلاف مستوياتها ومسميتها. ولذا فإنه قد تم مؤخرًا:

- ♦ دعم الشرطة بالآليات والمعدات الجديدة.
- ♦ تكوين هيئة مختصة بشئون الحراسة من رجال الأمن النظاميين.
- ♦ إسناد المهام الحيوية للشرطة دون غيرها.
- ♦ استمرارية التجنيد بالشرطة على مستوى الضباط والرتب الأخرى.
- ♦ عودة الحياة للبرامج التدريبية والتطوعية لمنسوبي الجهاز.
- ♦ كل ذلك يبشر بصحة ونفهم وإدراكاً فرضته ظروف المرحلة وطبيعة التطبيقات السابقة بحيث يمكن لنا المحافظة على جوانبها الإيجابية المتمثلة في عمليات المساهمة الجماهيرية والمشاركة الشعبية بشئتي صورها كعمود لازم وضروري للأجهزة النظامية المختصة. ومن خلال جهود الجميع بتحقيق الأمن والطمينة للجميع⁽¹⁾.

ثالثًا: المقارنة بين نظام الأمن الشعبي المحلي والمساهمة الجماهيرية بالدول الأخرى.

ولكي نتعرف على تجربة الجماهيرية في مجال نظام الأمن الشعبي المحلي ومدى انسجامها مع تجارب الأمم الأخرى المتقدمة في هذا المضمار والتي تأخذ بالعديد من صور ونماذج المساهمة الجماهيرية التي سقنا العديد من الأمثلة لها في القسم الثاني من هذه الدراسة.

نبين أوجه الاختلاف والتماثل فيما بينها ونحاول أن نستشف منها الجوانب الإيجابية والسلبية التي تنسجم بها هذه البرامج والأنظمة والتطبيقات بغية إثراء تجربة الجماهيرية وتطويرها بما يحقق تطلعا في مساهمة واعية ومثمرة للشعور بالأمن والاستقرار الحقيقي بعيدا عن التهويل والخيالات أو المسميات الزائفة التي لن تأتي بجديد في مجال تطوير المساهمة الجماهيرية وإثرائها وتنظيمها وديمومتها قوية لترسخ يوما بعد يوم حتى تصبح قاسم ونمط من حياة المجتمع لا يمكن أن يتخلى عنها لأنها أصبحت جزءا من كيانه ومقوماته عن قناعة وتجربة.

أ - أوجه الاختلاف وعدم الاتساق.

ب - أوجه التشابه والتماثل والاتفاق.

(1) الأمن مسئولية مجتمعية تقع على عاتق المجتمع ككل بمختلف قطاعاته الوظيفية والاجتماعية والجماهيرية. ووعي هذه القطاعات بدورها الأمني، وإسهامها في العمل الوقائي وتحمي تسبق فعل أي جهاز أمني يخلق من التحرك أمام السلوك غير السوي ويوفر للوقاية مسبقاتها السليمة ومناخها السليم. كما أن الربط بين الأجهزة الرسمية للأمن وبين الدور الشعبي في مجال الجراف الأمن ومكافحة الجريمة ومقاومة الاعتراف والعمل على تنمية روح التعاون الشعبي مع أجهزة الشرطة على أساس أن مكافحة الجريمة وقوقاية منها مسئولية اجتماعية شاملة، يحمل أمقتها كل مواطن وكل مسئول في الدولة. قطر مشروع الاستراتيجية الأمنية العربية -جداول وأهداف الفصل التشريعي العربي المشترك، الأمثلة العنصر للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، (ورقة عمل مقدمة في ندوة الخبراء المنعقدة في الفترة من 20 - 23 يونيو 1984م. المجلة العربية للدفاع الاجتماعي ع 17 لسنة 1984م. ص: 209 وما بعدها.

أولاً : أوجه الاختلاف وعدم التماثل:

وهذا يتحقق نتيجة ظروف ومعطيات انطلاق المساهمة الجماهيرية في دولة، حيث أنها مرتبطة بأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تختلف من حيث الجهود التي تبذل في مكافحة الجريمة والوقاية منها، إضافة إلى نوعية الحرائم ومعدلات انتشارها ومدى كفاية الشرطة النظامية في مواجهتها من عدمه.

- 1 - المساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن يليبياً تتحدد وفقاً لقانون الأمر الشعبي المحلي بالنطوع في فرق الأمن الشعبي مع عدم وجود إمكانيات لحواش المساهمة الأخرى إلا فيما ندر. وهذا تصنيف لمجل المساهمة وكل الأولى توسيعها تمثيلاً مع الاعتبارات العامة والمطغفات الأساسية للسلطة الشعبية التي تنعم مشاركة المواطن وتطلب طمئيل هذه المشاركة على الجوانب الرسمية لتحل محلها في حين أن المساهمة الجماهيرية جوانبها متعددة وصورها ونماذجها لا تدخل تحت حصر فوجد النطوع - جمعيات أهلية - وقاية ذاتية - رعاية الأحداث - رعاية المسجونين والمفرج عنهم تأمين الحي (نظام الحيرة)، مجالس استشارية مشتركة.....الخ.
- 2 - تطبيق نظام الأمن الشعبي المحلي على مستوى الجماهيرية وفي كل البلديات وأعطى منطوقه جميع اختصاصات الأمن التقليدي - ولو أنه قد جاء عقب تطبيقات الأمن الشعبي بالمحلات والأمن الذاتي بالمرافق العامة - إلا أنه قد يسبب خلخلة وعدم استقرار في الوضعية الأمنية لا يستهان بها من جراء ما يلي :

♦ التوسع في التطبيق من البداية مما اضطرنا إلى التنفيذ المرحلي التدريجي للفكرة فيما بعد⁽¹⁾.

♦ حصول ردة فعل لدى رجال الشرطة النظامية مما قد يؤثر على نجاح النظام الجديد خاصة وأنهم هم المكلفين بالتدريب والإشراف على عمليات التطبيق العملي للجمع بين حماس المتطوع وجدوى وفعالية الخبرة والتخصص والاحتراف.

♦ الأخذ والرد في عمليات التطبيق تارة تندفع للأمام بقوة وتارة أخرى تتراجع وتثني كما حصل في دمج أمانة الداخلية بالحل وحين إلغاء أمانة العدل ثم إعادتها مجدداً وكذا تسمية المراكز بالفروع ثم إعادتها وإلغائها مجدداً⁽²⁾.

♦ كثرة الجهات الشعبية التي يمكن أن يكون لها أدوار ومسؤوليات أمنية لحماية المجتمع والثورة كالمقاومة الشعبية والحرس الثوري واللجان الثورية والدفاع المحلي وكتائب الشعب المسلح والمناوبة الشعبية... وما إليها من المسميات والتطبيقات الأخرى، وقد أثر ذلك من حيث سحب عدد من عناصر الأمن الشعبي إلى هذه التنظيمات أو أنها تتداخل في اختصاصات ومهامها مع مهام رجال الأمن الشعبي المحلي لعدم التنسيق والتنظيم والتكامل فيما بينها.

في حين تتبعنا العديد من البرامج والتطبيقات لجوانب مختلفة من المساهمة وفي أماكن متعددة من كل دولة حيث نجد أن البرنامج يبدأ بالتطبيق في مدينة معينة أو مجتمع محلي محدد وبعد دراسة الفكرة وتطبيقها والتأكد من جدواها يتم التوسع فيها ويتم

(1) مذكرة وفد الجماهيرية في اجتماع وزراء الداخلية العرب، سنة 1980م (م.ج)، ص: 51.

(2) انظر ذلك في قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المجلد (15) من سنة 1977م فصاعداً، ص: 59 وما بعدها.

- تبنيتها عادة من السلطات المحلية وحينما تثبت فاعليتها يمكن تعميمها على نطاق أوسع يشمل القطر كله. فمثلا في بريطانيا تجربة الأمن الذاتي للمجتمع Community Policing طبقت بداية في أماكن محددة في مدينة Fixture ومنها عمت إلى بقية الأماكن الأخرى⁽¹⁾ وأنظمة الجيرة (Neighborhood) في الولايات المتحدة وبريطانيا طبقت في أماكن محددة ثم حينما ظهرت نتائجها الإيجابية تم التوسع في تطبيقها⁽²⁾. فالمساهمة الجماهيرية في المجتمعات الغربية المتقدمة كانت عديدة ومتنوعة، ثم تنفيذها في نطاق ضيق وبعد التأكد من النتائج يمكن تعميمها بصفة مدروسة ومرحلية.
- 3 - الغاية التي يهدف إليها نظام الأمن الشعبي المحلي من ناحية نظرية هو حلول هذا النظام محل الأجهزة النظامية وفقا للمنطلقات الأساسية للبرنامج والتي سبق وأن أوضحناها ولا يفت في ذلك البقاء الحالي لأجهزة الشرطة للحاجة إليها في تدريب وتوعية المتطوعين والإشراف عليهم في هذه المرحلة الانتقالية قبل مرحلة الحلول. فالشرطة تنهي وجودها ذاتيا تحقيقا لتطلعات الجماهير وقراراتها.
- في حين أن المساهمة الجماهيرية التي تقدم في صيغة برامج متنوعة ونشاطات متعددة يقوم بها الأفراد والهيئات سواء بأنفسهم أو بدعم وتشجيع من الدولة تتم بغرض دعم ومساندة أجهزة الأمن الرسمية. وفي غالب الأحيان تحظى بدعمها وتشجيعها فتكون نتائجها باهرة. فالمساهمة جاءت للدعم والمساندة وليست للحلول محلها، بل وغالبا ما تتم هذه الممارسات والنشاطات تحت رعاية الشرطة وبمعرفة وإشرافها حتى لا تحيد عن أغراضها⁽³⁾.
- 4 - تم تطبيق نظام الأمن الشعبي المحلي بعد عرضه وإقراره من المؤتمرات الشعبية الأساسية ولكن لم يتم دراسة البرنامج قبل تنفيذه لتحديد نتائجه وإيجابياته وسلبياته. كما أن التطبيق لم يصحبه أي دراسات أو أبحاث، وحتى الآن لم تتم دراسة التجربة وتقييمها بعمق وإنما الجميع يعمل على إظهاره بصورة ناجحة وكاملة. ومن الممكن أن نحل محل الأجهزة الرسمية نون اعتبار للنتائج أو تقييم واقعي وحقيقي للموقف فانهاء الدراسة العلمية الموضوعية في مثل هذه الأمور قد تكون لها نتائج العكسية على نظام الأمن الشعبي المحلي وعلى أمن المجتمع والثورة، وبالتالي على سلطة الشعب التي نحرص على تأكيد وترسيخها وحمايتها من منطلقات سليمة خارج نطاق التهريج والتصفيق في حين أن تطبيقات الدول الأخرى خاصة منها المتقدمة في هذا المضمار تتم بطابع الموضوعية والأملوب العلمي القائم على الدراسة والبحث والتحليل لنتائج أي برنامج يتم تطبيقه.
- أ - حيث يتم التخطيط له والتنسيق بشأنه بين الشرطة والمواطنين الراغبين في المشاركة فيه والسلطات المحلية التي عادة ما تكون منتخبة وتمثل المواطنين وتعتبر عن مصالحهم.
- ب - ثم الشروع في التطبيق الحذر مع جمع المعلومات والبيانات ومراقبة النتائج ورصدها.

(1) Jhon Alderson. Community Policing. Ibid. P: 4.

(2) Crime Trends and Crime Prevention Strategies, Ibid. P: 40.

(3) Ibid. P: 30 - 60.

ج - ثم الدراسة الميدانية لما التوصل إليه، وبالتالي تركيبته ونشره أو إلغائه أصلاً مع بيان أسباب ذلك بصورة علمية موضوعية دون تحصب لفكرة أو تغليب ل رأي⁽¹⁾.

5 - التطوع في نظام الأمن الشعبي المحلي وفقاً لأحكام القانون رقم 18 لسنة 1985م ولائحته التنفيذية تحول المواطن المتطوع إلى موظف عام يتمتع بحقوق ومزايا ويكلف بواجبات مطابقة لواجبات الشرطي النظامي سواء بمواء.

بل وقد حددت له رواتب ومكافآت وتعويضات مجزية، وأخضعته لنظم إجرائية وانضباطية وتأديبية تخرجه من كونه مواطن عادي يساهم في تحقيق أمنه إلى رجل شرطة محترف مثله في ذلك مثل رجل الشرطة. وبدا لا يحظى بدعم الجمهور ويصبح ينظر إليه كرجل من رجال السلطة العامة. وقد تدهبت المؤتمرات لذلك أخيراً وتدرس حالياً فكرة إلغاء هذه المزايا إلا في أضيق الحدود باعتبار أن التطوع واجب وطني لا يستحق عليه راتب أو مكافأة⁽²⁾.

♦ في حين أن المساهمة الجماهيرية في الدول الأخرى تبقى المواطن في مكانه فهو متطوع إلى جانب الأجهزة المختصة وعادة لا يمنح أي مقابل في صورة مكافآت أو رواتب أو تعويضات لأن هذا العمل التطوعي في مرفق الأمن هو واجب وطني على كل مواطن بدون استثناء فمتلماً يدافع عن الوطن ضد الأخطار الخارجية فمن باب أولى أن يدافع عن الوطن ضد الأخطار الداخلية حيث أن الأخطار الأولى تحصل نادراً أما الأخطار الداخلية فهي ماثلة أمام العين في كل لحظة⁽³⁾. ولذا فإنه لا يدفع لذلك أي مقابل بأي شكل من الأشكال وإن وجدت فإنها تكون في أضيق نطاق وفي حدود مقتضيات العمل والمصرف اليومي⁽⁴⁾.

فالمهم ليست المزايا والمكافآت والتعويضات وإنما اقتناع المواطن بدوره وإحساسه بأهميته في دعم مسيرة الأمن بمجتمعه. وهذا ما جعل المتطوعين في البلاد المتقدمة يصدون بالملايين وساعات العمل وقيمتها تقدر بمليارات الدولارات⁽⁵⁾.

(1) Trevor Bennett, The Future of Policing, Crop Wood Conference Series n 15 Cambridge 1983. P: 60 - 89 Jhon Alderson, Ibid P: 1 - 4.

(2) مذكرة معروضة على المؤتمرات الشعبية الأساسية خلال عام 90/89م، بشأن إعادة النظر في قانون الأمن الشعبي المحلي، (م.س) ص: 2، الفهر الجديد، العدد 6368 الصادر في 1990/1/21م.

(3) لواء خليل رضوان والفريق، قانون الشرطة ونظمها، (م.س) ص: 67.

(4) Mike Fitzgerald, Jhon Muncie and Basil Blak Will, System of Justice, Ibid. P: 40.

(5) فالمتطوعون بالولايات المتحدة أعددتم في تزايد مستمر حيث أن أغلب الأهالي يساهمون لخدمة الصالح العام بالأموال والأشياء الأخرى، ولكن مساهمتهم بالتطوع للعمل في برامج لصالح المجتمع تفوق ذلك، فقد قدرت قيمة العمل التطوعي بدون مقابل بما يوازي (65 مليون دولاراً في السنة)، وبلغ عدد المتطوعين في الفترة من 74 - 1981م ما يصل إلى 84 مليون مواطن أمريكي ساهم ببعض العمل التطوعي بدون مقابل، وقدموا 8 مليون ساعة عمل بدون مقابل، وتعمل بعض الطلبة المتطوعين على مساعدات رمزية مقابل تطوعهم بلغت 20,000 دولار.

انظر: Jack A. Meryer, Meeting Human Needs, Toward a New - Public, Philosophy P: 180.

Martin E. Koek and Susan Boyles Martin, Encyclopedia of Associations, Vol. 1: 476.

6 - بالرغم من قيام اللجان الشعبية للعدل بالبلديات واللجنة الشعبية العامة للعدل بجهود جبارة لإتجاح نظام الأمن الشعبي المحلي يتعاون محدود مع المؤتمرات واللجان الشعبية بالمحلات. فإن الأمتات والهيئات والمصالح الأخرى ذات العلاقة كإمارة التعليم العالي والتكوين والتدريب والرياضة الجماهيرية وأمانة التعليم العالي والبحث العلمي واللجنة الشعبية العامة واللجان الشعبية العامة بالبلديات لم تبد أي تعاون بشئ يدخل برامج التوعية في المدارس والمعاهد ومراكز التدريب وإشراك لمتددة الجامعات والباحثين في دراسة التجربة ولصياغ نجاحها أو فشلها ومسيبات الإحرام والاعتصاف وإيجاد مقترحات لمعالجتها ومكافحتها، وإلهام النوادي الشبابية والجمعيات الرياضية في التجربة واللجان الشعبية العامة بالبلديات بالدعم المادي والمعنوي وتفسير إمكانيات البلدية وكافة لجانها الخدمية لإتجاح البرنامج ولا نستطيع أن نحمل المسؤولية لتلك الجهات وحدها، فإن اللجنة الشعبية للعدل بالبلديات واللجنة الشعبية العامة للعدل لابد أن تسعى وبجدية لتحقيق هذا التعاون والتكامل من قبل الجميع.

♦ في حين أنه في البرامج المقابلة بالدول الأخرى، نجد أنه لتفقد أي برنامج للوقاية من الجريمة أو مكافحتها عادة ما يتم إلقاء كل السلطات والمنظمات والهيئات العامة والخاصة لتتكلف الجهود مع الأهالي في سبيل إتجاح برامجهم الأمنية.

ففى سبيل المثال حين طبق برنامج مصسكرات الصيف للشباب بفرنسا فقد تعاونت لتنفيذه وزارة الداخلية والعدل والتضامن الاجتماعي والهيئات الاجتماعية والشبابية⁽¹⁾ وحين قامت الشرطة البريطانية بتنظيم برنامج ضباط اتصال الأحداث لقيت الدعم من الهيئات الأهلية ومن الآباء والمربين ومديري المدارس والسلطات المحلية⁽²⁾ ونفس الاهتمام لقيته برامج المجالس الاستشارية المشتركة في المجالات الأمنية⁽³⁾.

لمسؤولية التخطيط والتنظيم والتنفيذ نختم مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة لضمان تحقيق الغايات والنتائج المرجوة وعدم وجود أي عوقبات حين يتعاون الجميع على مواجهتها بكافة إمكانياتهم.

ثانيا : أوجه التشابه والتماثل والاتفاق:

رغم الاختلافات التي لاحظناها بين الأنظمة الجماهيرية للمساهمة في الدول الأخرى ونظام الأمن الشعبي المحلي في الجماهيرية، فإننا يمكن أن نجد نقاط التقاء واتفاق نجملها فيما يلي:

1 - إلى هذه الأنظمة الأمنية على اختلافها وتنوعها تهدف إلى إيجاد برامج جماهيرية تقوم على مساهمة الأفراد والجماعات الأمنية بعية تحقيق أدنى معدلات ممكنة للجريمة

(1) Raymond Gassson, Criminology Ibid P. 592

(2) جيس كريسمر نظم الشرطة في العالم، ص: 96.

(3) Jhon Alderson, Community Policing Ibid. P. 3

والاحتراف وتدفع المجتمع بكافة فئاته إلى الأخذ بمكثات التحصين والوقاية الذاتية من الجريمة.

2 - إن برامج المساهمة الجماهيرية تحقق دعما للشرطة النظامية وتمكنها بالتالي من القيام بأدوارها على أحسن وجه طالما حظيت بدعم الجمهور ومساندته⁽¹⁾.

3 - كلما كانت المساهمة إيجابية ناجحة كان تأثيرها واضحا في تحقيق أجواء الأمن والأمان والاستقرار والشعور بالطمأنينة وتتمو الثقة الإيجابية في التعامل بين المواطنين والسلطة الشرطة⁽²⁾.

4 - المساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن توضح بجلاء مدى وعي الشعب وحسن إدراكه واستيعابه لأسلوب الحياة المتحضر الذي يقوم على المشاركة بين أفرادها وجماعاته وهيئاته الأهلية والرسمية لتحقيق الصالح العام.

5 - إن تحقيق التعاون بين المواطنين والشرطة يؤمن سلامة الجبهة الداخلية ويمكن من تجميع هذه الطاقات وحشدتها لاستخدامها في دعم القوات المسلحة حين يتعرض الوطن لأي خطر خارجي.

6 - بالتطوع يمكن التحول التدريجي إلى شعبية أجهزة الأمن مع ضمان الاتزان وسلامة الوطن وأمن المجتمع⁽³⁾.

7 - إخضاع المتطوعين في مجالات المساهمة الجماهيرية الأمنية لنوع من السيطرة⁽⁴⁾، حتى لا تحيد هذه الأنظمة الشعبية عن أهدافها وغاياتها -تصبح بدلا من مكثات أهلية لخدمة أفراد المجتمع سيف مسلط للتعدي على الحريات والمقومات الذاتية لهم- لضمان نجاح البرنامج وتطوره وللتعاقب المزيدي للمتطوعين.

رابعا: الأفاق المستقبلية لنظام الأمن الشعبي المحلي في ضوء مقترحات علمية وموضوعية:

تجربة الجماهيرية في مجالات المساهمة المجتمعية -تطبيقات وبرامج الأمن الشعبي المحلي- رائدة وفريدة حيث تجاوزت تجارب وتطبيقات كل الدول حتى المتقدمة منها حين قررت تطبيق نظام الأمن الشعبي المحلي وإحلاله محل الشرطة النظامية كفكرة نظرية وهي تؤكد مضامين الردع الذاتي التلقائي والتسلط المباشر على الجريمة وتجسد قضية الحرية القائمة على السلطة الشعبية. ناهيك عن حاجة الجماهيرية لمثل هذه البرامج لمواجهة الإجرام والاحتراف وذلك لما يأتي:

(1) مساهمة الجماهير في مكافحة الجريمة. مجلة الأمن الوطني الجزائري، عدد 14، لسنة 1980م، ص: 1.

(2) Yves Brillon, L' Opinion Publique et les Politiques Criminelles. Ibid. P: 237.

US Riot Commission Report. Ibid. P: 255.

(3) US Riot Commission Report. Ibid. P: 255.

(4) Louis Christian Policing By Coercion, Ibid. 129.

رغم إعجاب الشرطة النظامية بالبرامج التي ينظمها الأهالي لتأمين مجتمعاتهم المحلية، لم يهتموا بالاحتفاظ باستمرارية هذه البرامج بفنون في القيام بواجبهم ويتكفلون في شئون الناس بشكل غير لائق.

- ♦ لتزايد معدلات الجريمة.
 - ♦ لقلّة عدد المكلفين بهذا الواجب من الشرطة النظامية.
 - ♦ لتشاعة الإقليم الليبي وقلة إمكانياته وموارده البشرية.
 - ♦ إيجاباً لمعطيات التضامن والتكافل الإسلامي.
 - ♦ تنويعاً للمساهمات الأولية في مجال الأمن.
 - ♦ استكمالاً للبيئة الجماهيرية للأجهزة الأمنية.
- ومن خلال ما لاحظناه على التجربة على أرض الواقع من سلبيات عديدة لا يمكن الاستهانة بها من حيث تأثيرها على عوامل الطمأنينة والاستقرار في المجتمع، مما أوجد تحولاً إلى برامج التسيير الذاتي لقطاع الأمن من منسيه وطرح مجدداً المشكلة الأمنية من حيث إمكانية الاختيار بين الأجهزة الأمنية النظامية ونظام الأمن الشعبي المحلي. لذا فإننا نرى الأخذ بالمقترحات التالية :
- 1 - الإبقاء على الأجهزة النظامية المتخصصة ودعمها لأداء مهامها ووظائفها وعملياتها لحفظ أمن الوطن والمواطن وتأمين وصيانة منجزات الثورة:
 - ♦ لضمان وتحقيق أمن فعلي.
 - ♦ تحقيق مطالبات الجماهير وتوصياتها المتكررة بدعم الشرطة.
 - ♦ استمرارية سيطرة اللجان الشعبية على لئ تكون مصعدة من داخل الجهاز نفسه.
 - ♦ لتسيير كل الإكاثيات والطقات التي كونها وأنفقا الأموال والجهود في تأسيسها وتطويرها
 - وهذا لا يمنع من إجراء عمليات تنقية وتحديد للجهاز في ضوء معايير معينة ومحددة تنطبق على الجميع وتأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والمقدرة الفعلية من خلال (الخبرة والمؤهل، التقدير السنوية، مدى المساهمة في تطوير المرفق الذي يعمل فيه، بالإضافة إلى الصدق والإخلاص والتفاني الشوري والالتزام بالمنطلقات الأساسية للوظيفة الأمنية... الخ. هذه الشروط التي يمكن استيفائها ميثاق الشرطة وتشريعاتها).
 - 2 - الاستفادة من الزخم الجماهيري الناجم من تطوع العديد من المواطنين في برامج الأمن الشعبي المحلي.
 - ♦ لدعم ومعاونة الأجهزة النظامية.
 - ♦ لتأمين المحلات والأحياء والسيطرة على شعب الأمن الشعبي المحلي في مجتمعاتهم المحلية، ويتم تنظيم ذلك على مستوى البلديات وفق رؤيا سكانها وتبعاً لنسق عام منظم.
 - ♦ تأكيد هذا الزخم بالاستفادة من المواطنين الذين سبق لهم العمل بالجيش أو الشرطة وانفكوا منها لأي سبب من الأسباب كانهاء الخدمة أو الاستقالة أو التقاعد لضمان خبراتهم والاستفادة من إمكانياتهم كل حسب ما يسمح به وقته وظروفه.

♦ لضمان الحماية الذاتية للمنشآت والمرافق العامة بواسطة العاملين فيها تبعاً لبرامج الأمن الذاتي.

♦ التأكيد على عمليات التنظيم والتنسيق مع الدفاع المدني والمنوبة الشعبية وغيرها من المكاتب الأخرى.

♦ عدم إهمال كافة التطبيقات الجماهيرية ومحاولة تسخيرها والاستفادة منها بالأسلوب الأمثل في تأمين المجتمع، فمن طريق هذه البرامج المتعددة والأعداد المنتظمة بها تكون المساهمة قد تحققت ومتى ما أحسن توظيفها وتوجيهها بصورة جيدة فإن النتائج ستكون حتماً مرضية.

3 - الاستفادة من طاقات رجال الأمن النظاميين بحيث تتاح الفرصة للتطوع خارج أوقات عملهم الرسمية في برامج الأمن الشعبي في محلاتهم وأحيانهم لترشيد المتطوعين والعمل معهم جنباً إلى جنب لإتجاح برامج الأمن الشعبي المحلي ويكون ذلك:

♦ في الأوقات التي تقاسمهم وبما لا يؤثر على واجباتهم الأصلية⁽¹⁾

♦ يخصص مقابل رمزي للمتطوعين نظير جهودهم كعامل تشجيعي وللرفع من المستوى المعيشي لرجال الأمن ولتضمن خدمات جيدة وفعلة.

♦ عمليات المتابعة لهذه الأنشطة لضمان نجاحها وفعاليتها وضرورة إدخالها في تقييم عمل رجال الشرطة وترقيته وترفعه من موقع لأخر.

♦ تكوين فرق جماعية لرجال الشرطة النظاميين والمتطوعين الذين لديهم مستويات تعليمية تؤهلهم للقيام بأنشطة علمية وبحثية تستهدف دراسة الجريمة وتحديد عواملها ومسبباتها وطرق الوقاية والمكافحة منها بما في ذلك دراسة وضعية المسجونين والمحكومين والمنهرفين من الأحداث والبالغين وتتبع المؤسسات العقابية والتربوية.

♦ تشكيل الهيئات الأهلية والاجتماعية والشبابية والعمل في إطارها لإتجاح برامج الوقاية والمكافحة للجريمة والاعتراف.

4 - العمل على إزالة مسببات الإجرام والاعتراف وعوامله المختلفة والتي تتمثل في البطالة والفقر وانعدام المساواة والعلل الاجتماعي⁽²⁾.

♦ بتوفير فرص العمل للراغبين فيه خاصة الشباب الذين تخرجوا من الجامعات

(1) ويمكن على سبيل المثال للعاملين بالإدارات العامة أن يتطوعوا لمدة ساعتين أو ثلاث للعمل بفروع وشعب الأمن الشعبي المحلي كما يمكن للعاملين بالفروع والشعب المساعدة في عمل الإدارات العامة متى ما احتاجت لذلك.

(2) كل هذه المشاكل طرحتها الثورة واعتقدت بها منذ إنطلاقها، وعملت بشأنها الكثير لوحدها كقوة، ولكن الجماهير ماذا حققت بشأنها؟ وإذا وجب أن نسمى جميعاً مؤسسات حكومية وأهلية، أفراداً وجماعات لمواجهة هذه المشاكل لأنها الأساس الأول في إنهاء الجريمة والاعتراف والوقاية منها أو على الأقل التخفيف من حدتها لأنني حد ممكن وفي هذا يقول:

حين على أي مجتمع عازم على نفس الإجرام أن يشن حرباً لا على المجرمين لئلا يصب بل على الأوضاع التي تفسر هذا التصرف... عن دور المجتمع والمواطن يبدأ قبل كل شيء في جنور المرض..

والمعاهد والمدارس العليا والمتوسطة والفنية، وليس بالضرورة العمل في القطاع العام، بل يمكن توجيههم للقطاع الخاص وذلك بخلق مشاريع ومبادرات فردية يدعمها المجتمع لتمتع جزء من هؤلاء⁽¹⁾.

♦ رغم أن المواطنين في الجماهيرية يعيشون في مستوى طيب قياساً بغيرهم من الشعوب الأخرى إلا أن إمكانيات الجماهيرية وكثافتها السكانية البسيطة تحمّ المزيد من الاهتمام بالمواطن لخلق نوع من التوازن بين موارده ومصروفاته في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في البلد والتي جعلت الموظف والمنتج والمزارع والحرفي... وغيرهم من الفئات الأخرى في مآرق حياتي وصراع يومي لتوفير احتياجاتهم المعيشية ومطالبهم الضرورية.

♦ ضبط المجتمع ومراقبة الجهات التي تقدم خدمات للمواطنين حتى تصل للجميع دون حاجة لوساطة أو محسوبية أو تتنازل عن القيم الذاتية والشخصية والاعتبارية للمواطن بما يحقق المساواة والمعدل الاجتماعي ويحفظ الكرامة ويشعر بالعزة للتضواء تحت لواء هذا المجتمع.

♦ السيطرة على عمليات الدخول للجماهيرية وتنظيمها بحيث يسمح للأعداد التي يحتاجها المجتمع بالفعل في البناء والتنمية في مختلف الميدان دون تجاوز مع استمرار عمليات الوقاية والمكافحة للنشطة للظواهر الإجرامية الجديدة الوافدة ودراساتها ومحاولة معرفة أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لها⁽²⁾.

5 - الاهتمام بالنشء والشباب وإيجاد مكثات الانطلاق للحياة السوية والبعد عن عوامل الانحراف والإجرام وذلك:

♦ بتربية النشء وتحسينه في إطار الأسرة والمدرسة والنادي والحي والمجتمع المحلي الذي يقيم فيه بحيث يتم تكوينهم على أسس دينية وخلقية وتربوية تحقق الالتزام الذاتي لديهم وتجنبهم غوائل الإجرام ومخاطره.

♦ إعداد برامج تمامها فيها كل الجهات المعنية الرسمية والأهلية بحيث يتم توحيثهم وتشقيفهم تبعاً لأسس العقيدة ومنطلقات القيم المجتمعية التي تمكنهم من استيعاب دورهم في محيط الأمة ونهضتها وتعددهم ليكونوا رجال الفد الذين يعتمد عليهم ويمكن أن يشارك في إعداد هذه البرامج أمانات المؤتمرات الشعبية والإسامية وغير الإسامية وأمانات اللجان الشعبية بالبلديات والأمانات المعنية (اللجنة الشعبية العامة للعدل، اللجنة الشعبية العامة للتعليم، اللجنة الشعبية العامة للتدريب والتكوين، اللجنة الشعبية العامة للإعلام، اللجنة الشعبية العامة للرياضة الجماهيرية، القوات المسلحة، اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي... الخ). عبر لجان فنية متخصصة ودائمة للتخطيط والإعداد والتنفيذ والإشراف

(1) مد سنتين شرعت الجماهيرية في تشجيع المبادرات الفردية لإنجاز مشروعات تكاف بمعرفة قطاع الخاص وذلك بمنح قروض وتسهيلات للمضيين.

(2) شهدت الجماهيرية العديد من موجات الإجرام التي وقعت مع هؤلاء مثل جرائم المخدرات، الدعارة، السرقات، التزيف والتزوير، القسب، القتل، قتلهم في القعد بصورة غير مشروعة.

والتابعة. وبحث الطواهر الإجرامية وإيجاد الحلول المناسبة لها. ودعم كل البرامج المجتمعية بهذا الخصوص.

♦ توفير أماكن للتفكير عن الشئب وشغل أوقات فراغهم فيما يفيد بما يموذ عليهم وعلى مجتمعهم بكل خير كالنوادي، المكتبات، الحدائق، ساحات الألعاب، المتنزهات، المكتبات، منشآت رياضية واجتماعية وتربوية... الخ. وهذه جميعها يفقدها مجتمعنا وإن وجدت فإنها قليلة لا تفي بالغرض ولا تخدم إلا فئة ضئيلة منهم.

♦ المزيد من الاهتمام بالأحداث المنحرفين أو من هم على حافة الانحراف ودراسة أوضاعهم من قبل اختصاصيين واجتماعيين ونفسيين لإمكانيات تقويمهم وإعادتهم لمجتمعهم وهم أكثر انضباطاً والزاماً بقيمه وأخلاقيته ونظمه.

== كالمتشردين والمتسكعين والمنقطعين عن الدراسة.

== باتاعي السجائر والمواد الغذائية والخضراوات بالطرقات العامة.

== متعاطي الخمور والمخدرات والمنبهات وما إليها.

== محترفي الإجرام والانحراف.

♦ التوعية والتثقيف الجماهيري الواعي والمستمر في كل مكان بالمنازل والمدارس والمساجد والنوادي والمجتمعات المحلية والمكتبات العامة بكافة الوسائل والمسبل والوسائط المتاحة للتثريف بالجريمة وأخطارها والانحراف وأسبابه وطرق الوقاية منه وأساليب مكافحته على أن يتكاتف الجميع لتحقيق هذه التوعية (رجال إعلام وأئمة مساجد ومعلمين ومرشدين اجتماعيين ومنققيين وأولياء أمور وكل مواطن في المجتمع وكافة الهيئات الرسمية والأهلية ذات العلاقة).

ويمكن أن تتم عبر المدارس والجامعات في صورة دروس ومحاضرات أو في صورة كتيبات وملصقات ومنشورات توزع على الجميع وبدون مقابل.

6 - إيجاد هيكل قانوني وتنظيمي وتنفيذي موحد يستوعب النظام الأمني بالكامل (الشرطة النظامية والبرامج الشعبية الداعمة) في إطار علاقات ثقة وتعاون وتكامل بين جميع الأطراف أفراد وجماعات هيئات رسمية وأهلية بما يضمن:

♦ الاستفادة من كل الطاقات المجتمعية واستثمارها لتحقيق أمن الوطن والمواطن دون إسهانة أو تهميش لأي منها لأننا في حاجة إلى كل القدرات والطاقات والمكثات.

♦ التقليل من المستوى العام للجريمة وتخفيض معدلاتها إلى أدنى حد ممكن وعلى الأخص موجبات الإجرام الجديدة التي برزت وتطورت بشكل يبيى بتوطنها وارتفاع مؤشراتنا وبالتالي خطورتها على المجتمع ومقوماته الأساسية كجرائم العنف والمخدرات والمسكرات... الخ.

♦ تجميع كافة الإمكانيات والأليات والمعدات البشرية والفنية وتسخيرها في تنفيذ المخطط العام لأمن البلد حيث أن تركيز هذه المكنات وحسن استخدامها والمسيطرة عليها يمكننا من تحقيق الجنوى والفاعلية والتجاعة للعمل الأمني.

♦ القيام بالدراسات والأبحاث وإعداد المخططات والبرامج الأمنية المجدية والفعالة بمشاركة الجميع لتأمين الأرواح والأعراض والممتلكات والحفاظ على الأمن والنظام العام وحماية مكانسب هذا الشعب ومقدراته لتتطلق عناصره وفئاته المختلفة إلى التمير والبناء والخلق والإنداع أمة مطمئنة مركزة كل جهودها وطاقاتها لتطوير مجتمعتها المحلية والنهوض بالمستوى الحضاري العام للمجتمع ككل.

♦ الثبات والاستمرارية في إتباع المنهج الأمني الذي حدده القانون ولترضاها المجتمع دون تردد في التخطيط والتنظيم والتفويض والمقابلة ودون تحويل لبرامج أخرى بديلة في فترة وجيزة حتى يحقق النظام الأمني غايته وأهدافه بالاستقرار والفاعلية والكفاءة لبلوغ المجتمع الأمن والسعيد الذي نسعى إليه.

فالتنظيم وعدم الانظام وكثرة البرامج وتعدد المسميات وتداخل الاختصاصات ونبد ففة وتغليب أخرى لا يعود بنتيجة على أجهزتنا وأمننا ومستقبلنا وحياتنا.

7 - المشاركة والمساهمة والمعاونة الشعبية القائمة على سلطة الشعب لا تتعارض وعمليات التنظيم وتحديد الاختصاصات والمهام والموضوعية والعلمية في مباشرة أي عمل خاصة في المجالات الأمنية.

♦ فطالما سخرنا كل الطاقات المجتمعية لصالح المجتمع فإننا حققنا غايات المساهمة وترجمناها إلى واقع عملي. ولا بأس إذن من تنظيمها في إطار محدد حتى نؤتي ثمارها المرجوة من الأمن والطمأنينة والسكينة والاستقرار.

♦ وحينما نحدد مهام تتناسب وإمكانيات المتطوعين ونبقي أخرى للشرطة النظامية ونراها تعمل معا في صعيد واحد ولأجل هدف واحد بإشراف وتوجيه قيادات شعبية على مستوى اللجنة الشعبية العامة للحل واللجان الشعبية النوعية للحل بالبدليات فإننا نسعى لضمان وتأكيد النجاح والفاعلية.

♦ المشاركة تعني تطوع عناصر المجتمع بجهودهم في أداء عمل أو تقديم خدمة لمجتمعاتهم المحلية فهي حق لهم وفي نفس الوقت واجب عليهم فلا يمكن أن نقرر لمثل هذه المساهمات رواتب ومكافآت ومنح ولكن نكتفي بالمعروفات والمزايا المحدودة حتى لا نحمل الميزانية العامة أعباء إضافية ونوجه الإمكانات المالية لتطوير الأجهزة الأمنية وتقنياتها ونوفر لها أليات العمل والاطلاق المتطور وفق رؤيا حديثة وفاعلة وناضجة تتناسب وتطلعات شعبنا وثورتنا في تحقيق المجتمع الهانئ السعيد الذي ينعم في أجواء الأمان والاستقرار وبأمن على أرواحه وأعراضه وممتلكاته.

8 - فتح أبواب المساهمة الجماهيرية لتستوعب كل برامج المشاركة وعدم حصرها في التطوع بالأمن الشعبي المحلي وذلك:

♦ بتوفير الأفراد والجماعات على الإذلاء بالبيانات والمعلومات التي تتوفر لديهم عن الجريمة والمجرمين وأداء الشهادة بشأنها.

♦ انتظام المواطنين بالملي المحلي في مجموعات لحل المشاكل التي تقع في منطقتهم حياً أو إحداد برامج اجتماعية ورياضية وترويحية لشبنة المنطقة لشغل أوقات فراغهم وتوجيههم بما يطور إمكانياتهم ويهذب أخلاقهم.

♦ قيام النوادي والجمعيات الأهلية بحملات نوعية والتقيف للالتزام التقني بالقوانين وبرامج الوقاية الذاتية لتحسين أنفسهم وأسرهم ومجملتهم.

♦ تجمع الباحثين والمختصين والمهتمين بمشاكل المجتمع وقيامهم بأبحاث ودراسات لبعض الظواهر الإحرامية أو بعض الطيفات الأمنية لشعبية لإمكينة تحبذ الطريق للوقاية والمكافحة.

♦ اشتراك الإعلام في توضيح خطورة الإحرام والالتحراف بالتعامل مع الأجهزة المختصة وتقديم برامج ومسلسلات إرشادية للجمهور في الصحف والإذاعات المرئية والمسموعة وإعطاء صورة حقيقية من واقع الإحصائيات اليومية والجرائم المرتكبة المستوطنة والوافدة.

كل هذه السبل وغيرها مشاركات إيجابية يتعين دراستها وتحديد إيجابياتها والاستفادة منها في إثراء المساهمة وتطويرها لتحقيق أبعادها وغاياتها، فكلما تعددت البرامج وكثر عدد المتطوعين بأي أسلوب من أساليب المشاركة فإنه حتماً سيدعم المسيرة الأمنية ويعطي مكنة للأجهزة النظامية للاستفادة منها وتوظيفها في تحقيق أحواء الأمن والاستقرار.

♦ فالأمن مسنولية الجميع ولا يمكن بتحقيق نجاحه إلا بمشاركة الجميع دون استثناء وبشأن صور المساهمة وأشكالها مهما كانت بسيطة وبدائية.

♦ ويتوجب على كافة الأفراد والجماعات والهيئات الرسمية والأهلية المشاركة فيها.

♦ عمليات التنظيم والتتبع والتخطيط للاستفادة من هذه الجهود ضرورية حتى تحقق غاياتها.

♦ لابد من فهم وإدراك العاملين في الشرطة لأهمية المساهمة الجماهيرية ودورها في تحقيق الأمن.

♦ وجود صلات وعلاقات حسنة وثقة تمهد لصور من التعاون والمساندة والدعم لا حدود لها.

9 - الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى وذلك بالإطلاع على برامجها ومشروعاتها واستراتيجياتها في هذا الميدان لإمكانية الاستفادة بها في تطوير تجربتنا في ميدان المساهمة الجماهيرية وتبني بعضها بما يتماشى مع واقعنا وظروفنا ومجتمعنا ويمكن أن نشير على سبيل المثال لبعض البرامج التي يمكن أن تطبق بالجماهيرية مثل:

- « برامج الدوريات الأمنية المشتركة.
 - « برامج المواطن المرافق في الدوريات المتحركة.
 - « برامج المجالس الاستشارية المشتركة.
 - « برامج الدعم الشعبي من خلال وسائل الاتصال اللاسلكية.
 - « برامج منع الجريمة اعتمادا على حفز المواطنين بمكافآت مادية رمزية.
 - « برامج الاتصال بالأحداث.
 - « برامج رعاية المسجونين والمفرج عنهم.
 - « لجان الزبارة للمحكومين.
- وبغیرها البرامج الأخرى التي إذا ما تم بحثها وتحصيلها وتحديد جوانبها المختلفة أمكن الاستفادة منها في تطوير تطبيقاتنا الأمنية خاصة نتائج الدراسات التي أجريت على تلك التجارب وأثبتت جدواها ونجاعتها.

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

وبعد هذه الرحلة الممتعة مع برامج وعشروعات المساهمة الجماهيرية في المجالات الأمنية ونطورها منذ القدم حتى وقتنا هذا، بدءاً من منطلقتها الأولى في الحضارات القديمة والوسيلة وانتهاء بالاستراتيجيات الأمنية الحديثة التي طالعنا في النماذج الثلاثة -العربي، الاشتراكي، العربي- التي أثرت تلك التجارب وأكسبت عليها أسلوباً متطوراً يضم نسخاً كافة القوى المجتمعية الحكومية والأهلية في تعاون وتلاحم وتكامل يبرز صداه في توفير أمن واستقرار حقيقي نابع من معطيات الالتزام الذاتي التلقائي والتسلط المباشر على الجريمة.

وفي الجماهيرية شهدنا تطبيقات عديدة ومتطورة في إطار نظام الأمن الشعبي المحلي الذي جسّد التجربة اللبية في ظل السلطة الشعبية تحت سيطرة لجانه الشعبية المصعدة جماهيرياً، فالأمن يدور من قبل المواطنين تخطيطاً وتنفيذاً وإشرافاً ومتابعة، ومن خلال ما نقدمه فأننا خلصنا إلى نتائج وتوصيات هامة نجملها فيما يلي:

ولاً: النتائج:

- ♦ إن أنظمة المساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن قديمة قدم الحضارات الإنسانية حيث تعد الأساس الأولي الذي انطلقت منه فيما بعد أنظمة الشرطة والأمن وتطورت حتى وقتنا هذا.
- ♦ ف نظام الأمن الشعبي يمتد بجذوره في التجارب الأولى للحضارات القديمة ومنها الحضارة الإسلامية التي أفرزت لنا نظام الحرس الذي بدأ من قبل الأهالي أنفسهم ثم تطور فيما بعد ونما وأصبح أنظمة الشرطة النظامية.
- ♦ إن أنظمة المساهمة الجماهيرية وجد كبدلية وأساس للنظم الشرطية على اختلافها واستمرت مصاحبة لتلك النظم في حالة ضعف السلطة المركزية في الدولة لتحقيق الأمن والاستقرار المفقودين لتأمين الناس على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم.
- ♦ كما وجد في فترات أخرى لدعم ومساندة الأجهزة الشرطية النظامية وبمباركة منها لبلوغ مراحل متقدمة من الطمأنينة والاستقرار والأمن.
- ♦ المساهمة الجماهيرية في المجالات الأمنية أسلوب معتمد ومطلوب في مختلف دول العلم المتحضر باعتباره خطوة متقدمة ورائدة في مجالات الوقاية والمكافحة للإجرام والافتراء خاصة بعدما تطورت وتعددت مهام ووظائف ومسؤوليات الشرطة النظامية بشكل يتجاوز إمكانياتها وقدراتها الذاتية الأمر الذي يحتم ضرورة إيجاد مشاركة أهلية من المجتمع نفسه لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة في أمن فعال ومتكامل.
- ♦ إن تطبيقات المساهمة والمشاركة الشعبية لا يمكن أن تنتشر إلا في أجواء الديمقراطية الحقيقية التي تتيح للأفراد أن يشاركوا في بناء مجتمعاتهم المحلية في كافة المجالات، وبالتالي يمكن لهم أن يساندوا ويدعموا إمكانيات المجتمع في التنمية والتقدم والأمن.

- ♦ تسعى كافة الدول إلى تأييد برامج المساهمة وتدعمها وتلتقي في مؤتمراتها الأمنية والإقليمية والمحلية بصفة دورية لتدارس برامجها ومنطلقاتها وتعمل على إرساء مبادئها وأسسها وتطويرها للاستفادة من الزخم الجماهيري اللامحدود في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.
- ♦ المساهمة الجماهيرية تحقق الرادع الذاتي التلقائي بالسلط المباشر على الجريمة وتعمل على تحقيق المطلقة الشعبية وبالتالي فهي تؤكد على قضية الحرية وتضمن توفير مكنتات للتعاون والمساندة بين المواطنين المنطوعين والأجهزة الرسمية المختصة بتنفيذ القانون لتفقيذ برامج وعمليات مشتركة تستهدف الوقاية والمكافحة لعوامل الإجرام ومسيبات الانحراف.
- ♦ المساهمة الجماهيرية تحقق التوعية والإدراك والفهم وتجسد الدور الوطني الذي يمكن أن يقوم به كل مواطن لتوفير أجواء الانطلاق بالتقدم والازدهار لمجتمعه وأمته.
- ♦ أظهرت لنا التطبيقات العملية لبرامج ومشروعات واستراتيجيات المساهمة العديد من التجارب الناجحة في العديد من الدول التي اعتمدتها كوسيلة لدعم أجهزتها النظامية المختصة بتطبيق القانون مكانظمة الجيرة، المجالس الاستشارية، الضبط الذاتي للمجتمع، الوقاية والتحصين الذاتي، المواطن المرافق، الدمج بين عدة استراتيجيات، التعاون الشعبي من خلال وسائل الاتصال، معسكرات الصيف للشباب، نظم الاتصال بالأحداث، رعاية المسجونين، الدوريات الأمنية المشتركة... الخ.
- وهي تمثل بحق رصيد إنساني رائع يمثل تلاحم المواطنين مع أجهزتهم الأمنية بما يوفر مكنتات التعاون والدعم الناجمة عن ثقة واطمئنان في الإجراءات والوسائل والمبيل الكفيل بمواجهة الإجرام والانحراف والتقليل من مخدراته لأننى حد ممكن.
- ♦ لا زالت منطلقات المساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن المختلفة ضعيفة بالوطن العربي -لهم إلا تطبيقات متناثرة هنا وهناك- رغم التأكيد على ضرورة المساهمة وأهميتها والذي أجمعت عليه كافة البلاد العربية من خلال مشاركتها في المؤتمرات القومية والأمنية والندوات والحلقات الدراسية وأبرزته في الاجتماعات الدورية لوزراء الداخلية وقادة الأمن العرب، واعتماد ذلك في إطار الاستراتيجية العربية الأمنية.
- ♦ مقومات ديننا وأسس حضارتنا تدعونا وبشدة إلى الأخذ بالمساهمة الشعبية ودعمها لأنها تعبر عن التعاون والتضامن والتلاحم بين المسلمين بما يحقق أمنهم واستقرارهم. ولقد كان لنا في أنظمة السمر والشرطة المتطوعة ونظام الحريف والفتوة والأتورور خير مثال لذلك.
- لذا وجب علينا دراستها لإمكانية الاستفادة منها وتطبيقها في أوطاننا بدلا من الخزوع للغرب في كل شيء لناخذ منه أي شيء يلائمنا أو لا يلائمنا تاركين تجارب وتطبيقات حضارتنا الإسلامية الزائدة منبهرين بما عندهم وإن كثيرا مما لديهم إن هو إلا فروع

لأصول عندنا⁽¹⁾، فما علينا إلا السعي في البحث عنها وإحيائها والاستفادة منها وإيرازها للحضارة الإنسانية حتى تستقي من نبعها المص الذي لا ينضب.

ثانياً: التوصيات:

- ♦ المحافظة على ما تم تحقيقه من إنجاز في المجالات الأمنية في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر المظلمة من بناء وتكوين وتجهيز وإمكانيات فية وتقنية وعناصر بشرية مؤهلة ومدرية ومنحصصة والعمل على توجيهها بصورة سليمة للاستفادة منها في نفع عجلة الأمن إلى الأمام والتأكيد على الصلات الطيبة والثقة التي تحققت بين رجال الأمن والمواطنين لينصرف العاملين لأداء مهامهم الإنسانية النبيلة بكل تفان وإخلاص ويتعاون الجمهور معهم بكل الصنق والمسئولية والاقتناع بأهمية الأمن وضرورة مشاركة الجميع في تحقيقه وتأييده ودعمه.
- ♦ استثمار كل الطاقات المجتمعية الرسمية والأهلية على المستوى الفردي والجماعي لزيادة وتأكيد مساهمة الجمهور بكافة مكنته وسبله بدءاً من التطوع والتحصين الذاتي وحماية الحي الجماعي والاطمئنان في الجمعيات والنوادي والملتقيات... إلى المشاركة في الندوات واللقاءات والأبحاث والتي تضي بالإجرام والاعتراف والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها مع القائمين بذلك من منظمات الوعي الوطني بأن الأمن مسؤولية الجميع بدون استثناء.
- ♦ بحث الوضعية القانونية والتطبيقية والتنسيقية لكل الجهات التي تتعامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي مهمة أمنية لإمكانية تحديد اختصاصات والمهام والمسئوليات وتركيز الجهود وتوحيدها بما يحقق الأمن الحقيقي ويؤكد مضامينه وجوهره دون تهويل أو تشويع.
- ♦ فكثرة الأجهزة وتعددتها لا تعني استتباب الأمن بقدر ما تؤدي إلى التضارب في الاختصاصات والتداخل في المهام والتصارع من أجل إثبات الذات ولو على حساب الصالح العام.
- ♦ إعادة تقييم وضعية العاملين في الجهاز الأمني وفق معايير علمية موضوعية للإبقاء على العناصر الفاعلة التي تستطيع فعلاً تولي هذه المهام والقيام بأداء واجباتها على خير وجه - مع النظر في أوضاعها الحالية والعمل على تطويرها وتحسينها لتتصرف بكل قواها لتحقيق أمن الوطن والمواطن.
- ♦ إحياء الصوابط التقليدية النابعة من ديننا وقيمتنا وأخلاقنا الإسلامية بما يضمن تربية الأفراد والجماعات واتساقهم مع مقتضيات الأمن والنظام ويجعلهم يلتزمون ذاتياً ويندفعون بكل حماس وصنق لخدمة المجتمع والمشاركة في تعزيز أمنه واستقراره.
- اعتماد الأسلوب العلمي في الإعداد والتنظيم والتخطيط والتفويض والمتابعة والتقييم لبرامجنا الأمنية النظامية والتطوعية بصورة موضوعية متأنية بعيداً عن الغرضانية والتسرع والحماس المفرط لتؤتي تلك البرامج ثمارها وتحقق نتائجها المرجوة.

(1) د. سليمان الطموري. الشرطة في الدولة العصرية والنظام الإسلامي. مجلة الشرطة، الإمارات، ع 25 لسنة 1981م، ص: 23.

وهذا لأن بنتى ما لم تخضع تطبيقاتنا إلى البحث والدراسة لمعرفة جودتها الإيجابية والسلبية لإمكانيات التطوير والتحليل والإلغاء.

♦ نظرا لارتباط نجاح برامج المشاركة الجماهيرية في ميدان العدالة والأمن بضرورة أن تكون القوانين محقولة ومقبولة من المواطنين الذين يشاركون في هذه التطبيقات ومن أفراد الشعب عموما فإن من اللازم إعادة النظر في القوانين الجنائية الحالية المستقاة من النظم الغربية والعمل على تنقيحها وتنظيمها وإصدارها وفقا لرؤية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية تجاوبا مع المنطلقات الأولى للشورة القضائية بإحياء التراث الفقهي الإسلامي وتأكيدا على أن القرآن الكريم شريعة للمجتمع، حتى تصبح أحكامه متطابقة مع مبادئنا وواقعنا وأوضاعنا الاجتماعية وبالتالي تحظى بدعم ومساعدة والتزام الجميع.

وفي الختام أمل أن أكون قد وفقت في دراسة المساهمة الجماهيرية في المجالات الأمنية ونظام الأمن الشعبي المحلي كنموذج لها وتطبيقه وبرامجه مبرزا جودته الإيجابية والسلبية محاولا إيجاد الحلول المناسبة وتقديم إسهامات قد تساعد في تطوير واقعنا إلى آفاق أرحب.

وقد بذلت ما في وسعي من جهد وطلاقة استقصي وأبحث والفحص وأمحص محاولا الوصول إلى كل ما كتب في الموضوع معايشا للتجربة الشعبية في ليبيا، مجتهدا في الكشف عن أفاقها واستراتيجيتها ما أمكن.

ومع ذلك لا أدعي الإحاطة التامة بالموضوع لجنته ودقته واتساعه. وأخيرا فإني أحمد الله على ما هداني واستغفره من عثرات الفكر والقلم... وأسأله التوفيق والمداود.

عمير و. محمد إبراهيم (الأصمعي)

الملاحق

- (1) إعلان قيام سلطنة الشعب.
- (2) خطب وأحاديث الأخ قائد الثورة المتصلة بالأمن الشعبي المحلي.
- (3) قانون الأمن الشعبي المحلي.
- (4) اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي.
- (5) قرار بشأن نظام الأمن الذاتي في المنشآت والمرافق العامة.
- (6) نموذج الاستبيان الذي أجري لاستطلاع آراء المواطنين بالخصوص.
- (7) التوصيات الأممية والعربية بشأن المساهمة الجماهيرية.
- (8) إحصائيات عن المستوى العام للجريمة بالجماهيرية ومعدلاتها.
- (9) خطة التدريب لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي.
- (10) النظام الأساسي للجمعية العربية الليبية للدفاع الاجتماعي.
- (11) إحصائيات المتدربين في برامج الأمن الشعبي والأمن الذاتي.
- (12) مذكرة معروضة على المؤتمرات الشعبية بشأن مقترحات بتعديل قانون الأمن الشعبي المحلي.

ملحق رقم (1)

إعلان قيام سلطة الشعب

إن الشعب العربي الليبي المجتمع في الملئى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والقيادات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) انطلاقاً من البيان الأول للثورة، ومن خطب زوارة التاريخي، واعتداء بمقولات الكتاب الأخضر، وقد اطلع على توصيات المؤتمرات الشعبية، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 2 شوال 1389هـ، الموافق 11 ديسمبر 1969م، وعلى قرارات وتوصيات مؤتمر الشعب العام في نور انقاده الأول في الفترة من 4 إلى 17 محرم 1396هـ، الموافق 5 إلى 18 يناير 1976م. ودور انعقاده الثاني في الفترة من 21 ذي القعدة إلى 2 ذي الحجة 1396هـ الموافق 13 إلى 24 نوفمبر سنة 1976م.

وهو يؤمن بما بشرت به ثورة الفاتح من مستقبل العظيمة التي فجرها المفكر الثائر والقائد المعلم العقيد معمر القذافي على رأس حركة الضباط الوطنيين الأحرار تنويجاً لجهاد الأبناء والأجداد من قيام النظام الديمقراطي المبشّر، ويرى فيه الحل الحاسم والنهائي لمشكلة الديمقراطية.

وهو يجمد الحكم الشعبي على أرض الفاتح العظيم إقراراً لسلطة الشعب الذي لا سلطة لسواه، يعطى تمسكه بالحرية واستعداده للدفاع عنها فوق أرضه، وفي أي مكان من العالم، وحمائمه للمضطهدين من أجلها. ويعطى تمسكه بالاشتراكية تحقيقاً لملكية الشعب، ويعطى التزامه بتحقيق الوحدة العربية الشاملة، ويعطى تمسكه بالقيم الروحية، ضمناً لأخلاق والملوك والأدب الإنسانية ويؤكد سير الثورة الزاحفة بقيادة المفكر الثائر والقائد المعلم العقيد معمر القذافي نحو السلطة الشعبية الكاملة، وتثبيت مجتمع للشعب القائد والسيد الذي بيده السلطة والثروة وبيده السلاح، مجتمع الحرية، وقطع الطريق نهائياً على كافة أنواع أدوات الحكم التقليدية من الفرد والعائلة والقبيلة والطائفة والطبقة والنيابة والحزب ومجموعة الأحزاب، ويعطى استعداداً لصحق أية محاولة مضادة لسلطة الشعب سحفاً تاماً.

إن الشعب العربي الليبي وقد استرد بالثورة زمام أمره، وملك مقدرات يومه وغده، مستعيناً بالله متمسكاً بكتابه الكريم أبداً مصدراً للهداية وشرعية للمجتمع، يصدر هذا الإعلان إيداناً بقيام سلطة الشعب، ويشر شعوب الأرض باتبلاج فجر عصر الجماهير .

أولاً : يكون الاسم الرسمي لليبيا (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية).
ثانياً: القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
ثالثاً: السلطة الشعبية هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والقيادات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها.

رابعاً: الدفاع عن الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنة، وعن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب وتسليحه، وينظم القانون طريقة إعداد الإطارات الحربية والتدريب العسكري العام.

مؤتمر الشعب العام
صدر في القاهرة بمدينة مينا
في 12 ربيع الأول 1397هـ
الموافق 2 مارس 1977م.

ملحق رقم (2)

خطب وأحداث الأخ عقائد الثورة.

فني ميدان

«الأمن الشعبي المحلي»

(1) حديث القائد حول جدول أعمال المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها الثالث لعام 1984م بتاريخ 1985/1/4م.

«الأمن مسئولية كل مواطن ومواطنة في الجماهيرية، فكل واحد يجب أن يكون حريصاً على الأموال العامة وعلى أمن البلاد - ولكن رسمياً وبالتحديد إذا أصدرت المؤتمرات الشعبية هذا القانون فإن الجميع - المواطنين - الذين تنطبق عليهم الشروط الواردة فيه - وأخلاقهم جيدة وعمرهم 18 سنة فما فوقها وليس عليهم أحكام من حقهم أن يلتحقوا بالشرطة ويشكلوا الشرطة.

إذا صدر قانون الأمن الشعبي المحلي. ففي كل بلدية أو فرع بلدي أو مدينة أو قرية نقيم نقاط ومراكز للشرطة مثل المراكز الموجودة الآن أو زيادتها أو توسيعها لكن بدل من أن تكون الآن مقصورة على ما يسمى بالشرطة، يتقدم كل من يريد أن يتطوع في الأمن الشعبي المحلي ويعطى إشارة ويأخذ صلاحيات الشرطة الموجودة الآن.

قد يكون موظفاً وقد يكون طالباً أو عامل أو فلاحاً، متفرغ أو غير متفرغ ويمكن أن تأخذ راتب أو تأخذ علاوة حسب الأحوال.

وبهذا يفتح الأمن على مصراعيه لكل المواطنين رجال ونساء وكل من يريد أن يعزز الأمن ويخدمه يستطيع أن يتطوع ويخدم الأمن في منطقته الموجود بها حتى إذا انتقل إلى منطقة أخرى، يتبع الأمن فيها.

ولقد سمعتم في المؤتمرات يطالبون بفتح مراكز للشرطة ودعم الشرطة. فإذا كانت الشرطة الآن عشرة آلاف فإنها ستصبح عشرات الآلاف بانضمام أناس من مختلف المهن للتطوع بالشرطة وبالتالي يتم دمج الشرطة مع الناس المتطوعين وتصبح (الأمن الشعبي المحلي) ويؤسس له نقاط في كل مكان وأصحابه يحملون إشارة الأمن الشعبي المحلي.

أنت طالب وتطبق عليك الشروط وتريد أن تكون عضواً في الأمن الشعبي، فمطلب، ويعرفون سيرتك جيدة وسنك مناسب فتصبح عضو في الأمن الشعبي، ترتدي زيه، وتعمل شأركه. وحتى الشرطة كلها ملابسها ستتغير باستثناء الضباط ويحملون شارة واحدة هي شارة الأمن الشعبي وعندهم صلاحية مأمور الضبط القضائي.

ومن الممكن أن يكون عندك راتب أو دخل يكفيك فتقول أنا متطوع فقط ولا أريد راتباً، ومن الممكن أن تقول أنا متطوع وفي وقت فراغي عضو معكم. كما يستطيع آخر أن يقول أعطوني علاوة لأن هذا العمل يأخذ من وقتي ومن حساب زراعتي أو مهنتي كما تستطيع أن تقول أنا متفرغ بالكامل وتأخذ راتباً كاملاً⁽¹⁾.

(1) السجل القومى، المجلد السنوي السادس عشر لعام 84 - 1985م. المركز العلمي لدراسات ولحيت لكتاب الأخضر. مطبع الثورة العربية، طرابلس، ص: 338، 339.

(2) حديث القائد في العيد الثامن عشر للثورة أمام مؤتمر الشعب العام بتاريخ 1985/3/2م.

«... قانون آخر مهم هو قانون الأمن الشعبي ويعد هذا القانون فقرة نوعية جيدة وتطوير للمجتمع الجماهيري نحو استكماله النهائي بأن لم يعد هناك بوليس وجهاز شرطة تقليدي كالموجود في البلدان الأخرى. وبصندوق هذا القانون كل مواطن يمكن أن يصبح عضواً في الأمن الشعبي في الحرة في الشارع أو في الحي الذي يسكنه، ويتسلي تقوم الجماهير بمهمة تأمين نفسها بنفسها دون الحاجة إلى جهاز رسمي يأخذ رواتب ومكلف بهذه المهمة بالنيابة عنه، كل واحد منا حتى إلى جانب عمله يمكن أن يكون أميناً شعبياً... في المساء يمكن أن يشتعل في المرور، في المباحث، في الإطفاء، ويضع شارة الأمن الشعبي... وليس من الضروري أن يلبس الشرطي الحرام والبذلة العسكرية والقبعة والمظهر الموروث من بريطانيا... لا... يمكن أن يرتدي الملابس العربية اللبينة ويحمل الشارة. إن أنت رجل أمن وتقوم بمهمة الأمن في منطقتك بالاختيار وبدون تعيين أو إجبار»⁽¹⁾.

(3) حديث القائد للمؤتمرات الشعبية الأساسية بتاريخ 1985/4/7م.

«... ثم أن اللجان الشعبية للعدل تطبق قانون الأمن الشعبي الذي أصدرته المؤتمرات الشعبية... إن كل الليبيين ذكورا وإناثا يتطوعون في الأمن الشعبي كل واحد في قريته، في شاعره، في زنته. ومن وقت أن يذاع هذا القانون ما عاد الشرطي يرتدي مثل الأوروبي وإنما يلبس الزي الشعبي، ويتنجم الشرطي النظامي الموجود الآن والذي يأخذ راتباً ويصغرأ في رجل الأمن الجديد ذكراً أو أنثى، غير متفرغ. ومن الممكن أن يتطوع الواحد على سبيل التفرغ... إذا اللجان الشعبية عليها مسئولية خطيرة جداً، إنها تطبق الأمن الشعبي في كل شبر من الجماهيرية ولا نقول الناس لم يتأوا، الناس كلهم مستعدون أول ما يصدر القانون كل الليبيين القادرين على تأمين أنفسهم بأنفسهم يلبسون الإشارة الخاصة بالأمن الشعبي، والضباط فقط هم الذين يلبسون الملابس التقليدية... ومن الممكن أن يتغير الزي ولكن لا يلبس الجرد أو العباءة أو البرنوس. أما غير الضباط فيضع الإشارة ليعرف أنهم رجال الأمن الشعبي. وهذه الإشارة لا يمكن تزويرها لأن عليها نقوشاً وكل واحد يجب أن يتأكد منها والقانون يحاسب الذين يتحابلون ويحملون إشارات مزيفة»⁽²⁾.

(4) كلمة القائد في احتفال تخريج دفعات جديدة من طلبة وطلبات الكليات والثانويات العسكرية بتاريخ 1988/8/31م⁽³⁾.

«... ونتوجاً لاستكمال دولة الجماهير نعلن الآن إلغاء الجيش التقليدي الكلاسيكي والشرطة التقليدية وقيام الشعب المملح على النحو التالي:
أولاً : تحويل الوحدات العسكرية النظامية الموجودة الآن والتي تحت السلاح إلى حرس جماهيري قائماً بالتطوع وبالراتب الكامل كحرس لحراسة الجماهيرية.

(1) السجل القومي. (م-س) ص: 403.

(2) السجل القومي. (م-س) ص: 575.

(3) السجل القومي المجلد 20 لسنة 88/ 89 المركز العالمي لدراسات ولبحاث الكتب الأخضر. ص: 104.

ثانيا: الشعب المملح الذي يقوم على الخدمة الوطنية التي بدأ بتطبيقها في هذا العام 1988م.

ثالثا: تضم الشرطة التقليدية إلى الحرس الجماهيري باستثناء الضباط. وعلى المؤتمرات الشعبية أن تسارع بإقامة الأمن الشعبي المحلي بمساعدة الضباط الذين يستنون... والأمن الشعبي المحلي سيكون بالتأنيب بين المواطنين ويقوم بمهمة المرور والبحث الجنائي والضبط القضائي.

5) حديث القائد عبر الإذاعتين المرئية والمسموعة حول جدول أعمال المؤتمرات الشعبية الأساسية في دورتها العادية الثانية لعام 90/89م بتاريخ 1990/1/19م.

حيث يقول القائد:

«إن الأمر متروك للجماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية في تقرير ما تراه مناسبا لتحديد نوعية الأمن المطلوب. هل هو الأمن الشعبي؟ أو العودة إلى نظام الشرطة... وإذا ما قررت الأمن الشعبي فإن هذا الأمر يتطلب تنظيم المجتمع الجماهيري وتعليمه كيف يحرس نفسه عن طريق المتطوعين وتحديد مكافآتهم أو بدون مكافآت وعلاماتهم وبطقاتهم بحيث يكون الأمن مستتباً وموجوداً في كل مكان».

واستطرد الأخ القائد فقال:

إن الأمن الشعبي يعتبر أسهل مهمة لأن كل الناس تشترك فيه بمكافآت أو بدونها وبالتالي ينطلق الأمن الشعبي في كافة الأزقة والشوارع والقرى والواحات عن طريق تبادل المناوبات بين كافة المواطنين⁽¹⁾.

6) في لقاء القائد بمنتمشي قطاع العمل بالجماهيرية بتاريخ 1990/5/14م عبر الدائرة المغلقة⁽²⁾.

حيث تناول القائد في حديثه قيام السلطة الشعبية في قطاع العمل موضحاً أن ذلك يعني أن هذا القطاع يجب أن يسير تسيراً ذاتياً... وقال: «إن علينا لم يصل إلى درجة استيعاب ما كان عليه هذا القطاع سابقاً فخطونا خطوة أخرى أكثر وضوحاً لأذهاننا وفهمنا يستطيع معها حتى الأمي أن يفهم أنه بدأ فعلاً يحكم نفسه بنفسه وأنه ليست هناك جهة أخرى تتحكم فيه عندما ينتظم كل منتمب لهذا القطاع في نقابة وتشكل هذه النقابة لجنة شعبية لإدارة هذا القطاع الذي هو يتكون من القضاة والنواب والمحاميين والمستشارين والشرطة والإداريين إدارة ذاتية بحيث يكون كل منتمب إليه مسئولاً أمام بقية الشعب العربي الليبي متعلماً الوضع هو قيام السلطة الشعبية في قطاع العمل والتسيير الذاتي لهذا القطاع بواسطتكم....».

7) حديث القائد في الجلسة المماثلة لمؤتمر الشعب الأساسي طرابلس المركز بتاريخ 1991/2/3م⁽³⁾.

«أكد على ضرورة وجود محاكم متخصصة وأجهزة أمن متخصصة تعمل على تطبيق القوانين التي أقرتها المؤتمرات الشعبية الأساسية».

(1) صحيفة الفجر الجديد، ع 6367، الصادرة في 1990/1/20م، ص: 2.

(2) صحيفة الميراث ع 538، الصادرة في 1990/5/15م، ص: 4.

(3) صحيفة الميراث ع 301، الصادرة في 1991/2/10م، ص: 6.

ملحق رقم (3) مؤتمر الشعب العام قانون رقم (18) لسنة 1985م بشأن الأمن الشعبي المحلي

مؤتمر الشعب العام...

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية في دور انعقادها العادي الثالث لسنة 94، 93 و- الموافق 84م التي صاغها الملحق العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) في دور انعقادها العادي العاشر في الفترة من 5 إلى 9 جماد الآخر 394. أو- الموافق من 26 فبراير إلى 2 مارس 1985م.

وبعد الإطلاع على القانون رقم (6) لسنة 72م بشأن الشرطة وتعديلاته.
وعلى القانون رقم 15 لسنة 81 بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

صاغ القانون الآتي

المادة الأولى

الأمن الشعبي المحلي مسئولية مواطني الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية يتم تحقيقه طبقاً لأحكام هذا القانون.

المادة الثانية

تنشأ في كل بلدية إدارة تتبع اللجنة الشعبية للعدل بها تسمى إدارة الأمن الشعبي المحلي) يكون لها فرعاً أو أكثر بدائرة البلدية، تتبعه شعبة أو أكثر في كل محلة.
ويصدر بتنظيم هذه الإدارات وفروعها والشعب التي تتبعها قرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل.

المادة الثالثة

تتولى إدارة الأمن الشعبي المحلي كافة الاختصاصات المسندة لأجهزة الشرطة في البلدية.

المادة الرابعة

تتكون إدارة الأمن الشعبي المحلي بكل بلدية من متطوعي الأمن الشعبي المحلي ومنسوبي الشرطة بدائرة البلدية.

المادة الخامسة

يشترط في متطوع الأمن الشعبي المحلي ما يلي:

- 1 - أن يكون من مواطني الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
- 2 - أن يكون مقيماً في نطاق البلدية.
- 3 - أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- 4 - ألا يقل سنه عن ثماني عشرة سنة.
- 5 - ألا يكون محكوماً عليه في جنائية أو في جريمة من الجرائم المخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- 6 - أن يكون معلماً بالقراءة والكتابة.
- 7 - أن يكون لاتقاً صحياً.
- 8 - ألا يكون متزوجاً من غير العربية.

المادة السادسة

تتولى اللجنة الشعبية للمحلة استلام طلبات التطوع للأمن الشعبي المحلي على النموذج المعد لهذا الغرض وتحيله فوراً إلى اللجنة الشعبية للعدل في البلدية مرفقاً بالوثائق والمستندات اللازمة ومشغوفاً برأيها.

وتنصدر اللجنة الشعبية للعدل في البلدية قرارها بقبول الطلب أو رفضه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإحالة.

المادة السابعة

يجوز أن يتطوع للعمل في الأمن الشعبي المحلي على سبيل التفرغ أو بالإضافة إلى العمل الأصلي الموظفون والمعاملون بالوحدات الإدارية والمنشآت والشركات المملوكة للمجتمع أو التي يساهم في رأس مالها بشرط موافقة تلك الجهات.

ويحتفظ المتطوعون من هذه الفئات بكافة مرتباتهم وعلاواتهم ومزاياهم المالية المقررة لهم في جهات عملهم الأصلية على أن تتحملها هذه الجهات وتعتبر مدة التطوع مدة خدمة من جميع الوجوه بما في ذلك الأقدمية والترقية واستحقاق العلاوة السنوية والحقوق الضمانية.

ويمنح المتطوعون على سبيل التفرغ من غير الفئات المذكورة في الفقرة الأولى مكافآت مالية نظير قيامهم بمهامهم.

وتنظم اللائحة التنفيذية قواعد وشروط منح هذه المكافآت.

المادة الثامنة

يجوز منح المتطوعين غير المتفرغين مكافآت مالية نظير قيامهم بالمهام المنوطة بهم وذلك طبقاً للشروط والقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية.

ويستحق المتطوعون من جميع الفئات تعويضاً عما يصيبهم من أضرار أثناء تداينهم لواجباتهم وفقاً للأحكام المقررة لمنتسبي الشرطة.

المادة التاسعة

تضع اللجنة الشعبية العامة للعدل برامج التدريب النظرية والعملية لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي وتقوم اللجنة الشعبية للعدل في البلدية بتنفيذها.

المادة العاشرة

تصدر اللجنة الشعبية العامة للعدل قراراً يحدد شروط ولوائح وقواعد نظام الأكاديمية لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي في نطاق البلدية ومعدلتها يرتب وأكاديميات مستسبي الشرطة.

ويكون لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي صفة مأموري الضبط القضائي المقررة لنظرانهم من مستسبي الشرطة.

المادة الحادية عشرة

يرتدي متطوعو الأمن الشعبي المحلي أثناء قيامهم بواجبهم إشارة أو قيفة خاصة بهم وتحدد مواصفات الإشارة والقفاة بقرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل.

المادة الثانية عشرة

يجوز لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي حيازة الأسلحة والذخائر والأجهزة اللازمة المسلحة إليهم وذلك أثناء تأدية واجباتهم.

المادة الثالثة عشر

يجوز للجنة الشعبية للعدل بالبلدية نقل المتطوع من شعبة إلى أخرى بالإدارة التابع لها في الحالات الآتية:

(أ) إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك.

(ب) إذا رغب المتطوع في النقل.

كما يجوز نقل المتطوع من بلدية إلى أخرى بقرار من اللجنة الشعبية للعدل بالبلدية المنقول إليها بعد موافقة الجهة التي يتبعها.

وللجنة الشعبية العامة للعدل إجراء نقل دوري للمتطوعين المتفرعين بين البلديات متى اقتضت المصلحة العامة ذلك.

وفي جميع الأحوال إذا نقل المتطوع مقر إقامته إلى محطة أخرى داخل البلدية أو خارجها انتقل عمله في الأمن الشعبي المحلي إلى المحطة التي انتقل إليها.

المادة الرابعة عشر

ينتهي عمل المتطوع في إدارة الأمن الشعبي المحلي بأحد الأسباب الآتية:

1 - العجز عن أداء واجبات التطوع لأسباب صحية.

2 - الاستقالة.

3 - العزل بقرار تأديبي.

4 - الحكم عليه في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف.

5 - الوفاة.

المادة الخامسة عشر

تحدد النماذج والسجلات والدفاتر اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بقرار من اللجنة الشعبية العامة للحل.

وتبين اللائحة التنفيذية ما يجب على متطوعي الأمن الشعبي المحلي عمله للتعريف بأشخاصهم أثناء قيامهم بأعمالهم وكل ما يسهل عليهم مدشة هذه الأعمال.

المادة السادسة عشر

يحظر على متطوع الأمن الشعبي المحلي:

- 1 - إغشاء ما يطلع عليه بحكم أدائه لمهامه من معلومات سرية.
- 2 - الاحتفاظ لنفسه بأية ورقة من الأوراق المتعلقة بعمل الأمن الشعبي المحلي أو نزعها من الملفات المخصصة لحفظها.
- 3 - مخالفة إجراءات الأمن المتخذة من الجهات المختصة.
- 4 - إهمال واجباته أو تجاوز حدودها أو إساءة استعمال صلاحياته.
- 5 - الامتناع عن تسليم ما في عهنته من سلاح أو ذخيرة أو مهمات أخرى.
- 6 - الغياب أو التأخر عن العمل بدون إذن أو عذر مقبول.
- 7 - عصيان الأوامر الصادرة إليه من رؤسائه.
- 8 - إساءة معاملة الغير أثناء تأدية الواجب.
- 9 - القيام بغير ما تقدم من المحظورات والأعمال المحرمة بمقتضى القوانين واللوائح والأوامر والأنظمة.

المادة السابعة عشر

العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على متطوع الأمن الشعبي المحلي هي:

- 1 - الإنذار.
- 2 - الخصم من المرتب أو المكافأة لمدة لا تجاوز ستين يوما في السنة وعشرة أيام في العقوبة الواحدة.
- 3 - الحجز في مقر العمل لمدة لا تجاوز يومين.
- 4 - العزل.

المادة الثامنة عشر

يصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من اللجنة الشعبية العامة للحل.

المادة التاسعة عشر

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

مؤتمر الشعب العام

صدر في: 6 ذي الحجة 1394 من وفاة الرسول.
الموافق: 22 أغسطس 1985 ميلادي.

ملحق رقم (4)

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (610) لعام 1985م باللجنة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي

اللجنة الشعبية العامة:

بعد الإطلاع على القانون رقم (18) لسنة 1985م، بشأن الأمر الشعبي المحلي، وعلى القانون رقم 1972/6م بشأن الشرطة والقوانين المتعلقة له، وعلى القانون رقم (15) لسنة (81م) بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وبناء على عرض اللجنة الشعبية العامة للعدل.

فصل

مادة (1)

تختص إدارة الأمن الشعبي المحلي بالمحافظة على النظم والأمر العام وحماية الأرواح والأعراض والأموال، ومنع الجرائم وضبطها وغير ذلك مما تسنده إليها التشريعات النافذة.

مادة (2)

يحمل متطوع الأمن الشعبي المحلي أثناء قيامه بأعماله بطاقة تسمى (بطاقة تعريف لمطوعي الأمن الشعبي المحلي) وذلك وفقا للنموذج الذي يصدر به قرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل.

مادة (3)

يمنح المتطوع على سبيل المتفرغ من غير العاملين بالوحدات الإدارية والمنشآت والشركات المملوكة للمجتمع كليا أو جزئيا مكافأة مقطوعة وثابتة يتم احتسابها على أساس المقابل المالي لبدائية مربوط الدرجة المستحقه لمؤهله طبقا لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 81/1341 بوقاعد تعيين العاملين الحاصعين لأحكام القانون رقم 81/15 وإذا لم يكن من ذوي المؤهلات العلمية فيستحق المقابل المالي الذي يتقاضاه فرد الشرطة عند بدايته تعيينه.

ويجوز بقرار من اللجنة الشعبية للبلدية المختصة منح المتطوع على سبيل المتفرغ أو بالإضافة إلى عمله مكافأة مادية أو أدبية مقابل قيامه بأعمال ممتازة، وذلك بناء على عرض اللجنة الشعبية للعدل في البلدية.

مادة (4)

يجوز منح المتطوع غير المنفرغ في الأمن الشعبي المحلي مكافأة مالية لا تتجاوز ثلاثين ديناراً شهرياً بالشروط الآتية:

- 1 - أن يكون العمل التطوعي بعد انتهاء ساعات الدوام الرسمي في جهة عمله.
- 2 - ألا يحصل على راحة أو يقطع عن العمل في جهة عمله مقابل قيامه بالعمل التطوعي.
- 3 - ألا تقل ساعات العمل التطوعي عن أربع وعشرين ساعة في الأسبوع الواحد.

مادة (5)

يحرم المتطوع من المكافأة عن المدة التي يتغيبها عن العمل التطوعي بدون إذن إلا إذا قدم أسباباً قبلها المسئول الأعلى في إدارة الأمن الشعبي المحلي.

مادة (6)

تسري على المتطوعين المنفرغين في الأمن الشعبي المحلي أحكام المواد (34)، (35)، (37)، (38)، (39)، (40) من الباب الحامن من قانون الشرطة رقم: 72/6م.

مادة (7)

تطبق على متطوعي الأمن الشعبي المحلي القواعد والأحكام والإجراءات المنسوبة على رجال الشرطة بالنسبة للعويض عن الأضرار التي تلحق بهم أثناء تأديتهم للعمل التطوعي أو بسببه.

مادة (8)

تعمل اللجان الشعبية للبلديات كل في دائرة اختصاصها المكافآت المالية والتعويضات المستحقة لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي.

مادة (9)

لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي على سبيل التفرغ الحق في الأجازات وتطبق في شأنها قواعد وأحكام أجازات منتسبي الشرطة المقررة في الفصل الثالث من الباب السادس من قانون الشرطة رقم (6) لسنة 72م.

وتحدد أجازات المتطوعين غير المنفرغين بقرار من المسئول الأعلى في إدارة الأمن الشعبي المحلي في البلدية بالاتفاق مع المتطوع والتنسيق مع الشعبة التابع لها. ويرتبط حصول متطوعي الأمن الشعبي المحلي على أجازاتهم بظروف العمل وصالحه ومراعاة شروط منح كل منها.

مادة (10)

تطبق على متطوعي الأمن الشعبي المحلي القرارات والأحكام والشروط المتعلقة بحيازة وحمل واستعمال الأسلحة والذخائر والأجهزة اللازمة في الحصوص والمبارية في شأن رجل الشرطة وذلك أثناء تأدية المتطوعين لواجبتهم.

مادة (11)

يعتبر المتطوع متغيباً بدون عذر إذا لم يقدم مبرراً لغيابه أو قدم المبرر ورفض من إدارة الأمن الشعبي المحلي في البلدية.

مادة (12)

إذا ارتكب المتطوع إحدى المحظورات المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من قانون الأمن الشعبي المحلي بخطر رئيسه المباشر إدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلدية بذلك.

وتكلف الإدارة أحد التابعين لها بالتحقيق مع المتطوع وتعد مذكرة بما انتهى إليه التحقيق لمرضاها على أمين اللجنة الشعبية للعدل في البلدية ليقوم بإحالة المخالف إلى مجلس التأديب للمحاكمة أو حفظ الموضوع إذا رأى مبرراً لذلك.

وإذا كان من أحوال المتهم عضواً في مجلس تأديب امتنع عليه الاشتراك في المحاكمة وعين من يحل محله.

مادة (13)

يجوز بقرار من أمين اللجنة الشعبية للعدل في البلدية وقف المتطوع احتياطياً عن العمل إذا ارتكب إحدى المحظورات المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من قانون الأمن الشعبي المحلي متى اقتضت ذلك طبيعة الفعل أو مصلحة العمل أو التحقيق، ويستمر الوقف إلى حين البت في الاتهام على ألا تتجاوز مدته ثلاثين يوماً إلا في حالة الاتهام في جنائية مخلة بالشرف.

ويعامل المتطوع الموقوف عن العمل بمقتضى أحكام هذه المادة فيما يتعلق باستحقاق المكافأة - معاملة المحبوس احتياطياً المنصوص عليها في المادة (21) من هذه اللائحة.

مادة (14)

إذا خالف المتطوع الواجبات المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من قانون الأمن الشعبي المحلي، أو خرج على مقتضى الواجب يعاقب تأديبياً بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابعة عشرة من ذات القانون ولا يجوز توقيع أكثر من عقوبة عن الفعل الواحد، ولا تظل المحاكمة التأديبية برفع الدعوى المدنية أو المسائلة الجنائية عند الاقتضاء.

ولا يعفى المتطوع من العقوبة إلا إذا ثبت أن ارتكابه للمخالفة كان تنفيذ الأمر الصادر إليه من رئيسه، وفي هذه الحالة تكون الممنولية على مصدر الأمر.

مادة (15)

لا يجوز توقيع عقوبة على المتطوع إلا بعد التحقيق معه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه وتوفير كافة الضمانات المنطقية بذلك وعلى أن يثبت التحقيق في محضر مكتوب.

مادة (16)

يبلغ المتطوع المتهم كتاباً بقرار الإحالة على المحاكمة التأديبية متضمناً التهم الموجهة إليه وتاريخ ومكان انعقاد مجلس التأديب وذلك قبل الموعد المحدد لاتعاقده بوقت كاف وعلى المنهم الحضور إلى المحاكمة بنفسه، مرتكباً الإثارة التي يحملها ولا يجوز له التعيب إلا حضر بعلمه المجلس فإذا لم يحضر رغم إعذاره ولم يقدم عذراً مقبولاً جزأ محاكمته غيابياً، ويجوز له أن يقدم دفاعه شفاهة أو كتابة وله حق طلب ندم أحد المتطوعين للدفاع عنه.

مادة (17)

يشكل مجلس التأديب في كل بلدية من:

- 1 - أحد أعضاء اللجنة الشعبية للعدل في البلدية رئيساً
- 2 - أحد أعضاء ضباط الشرطة في البلدية عضواً
- 3 - مندوب عن إدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلدية عضواً

ويكون تشكيل المجلس بقرار من اللجنة الشعبية للعدل في البلدية فإذا أحيل إلى المحاكمة التأديبية عدد من متطوعي الأمن الشعبي المحلي يتبعون أكثر من بلدية فيشكل مجلس التأديب بقرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل على النحو التالي:

- 1 - أحد أعضاء اللجنة الشعبية العامة للعدل رئيساً
- 2 - أحد ضباط الشرطة لا تقل رتبته عن نقيب عضواً
- 3 - مندوب عن إدارة الأمن الشعبي المحلي عضواً

مادة (18)

يرتدي ضابط الشرطة عضو مجلس التأديب الزي الرسمي المقرر كما يرتدي عضو المجلس من الأمن الشعبي المحلي الإثارة أو العيافة الخاصة بالمتطوعين في الأمن الشعبي المحلي.

مادة (19)

لا يكون انعقاد مجلس التأديب صحيحاً إلا إذا حضره الرئيس وجميع الأعضاء، وتكون جلساته سرية ويصدر القرار بأغلبية الآراء.

ويجب أن يشمل قرار المجلس على الأسباب التي بني عليها، ويبلغ القرار إلى صاحب الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره، كما يبلغ إلى أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل واللجنة الشعبية للعدل في البلدية وجهة العمل الأصلية للمتطوع وشعبة الأمن الشعبي المحلي التابع لها المتطوع.

مادة (20)

يفتح الرئيس الجلسة ثم يداي على المتهم ويقرأ عليه قرار الاتهام ثم يمسكه عما إذا كان مذنباً أو غير مذنب عن كل تهمة في حالة تحدها فإن اعترف جاز للمجلس الاكتفاء باعتزله، أما إذا نفى التهمة فيتولى الرئيس النداء على شهود الإثبات ثم شهود النفي لسامع أقوالهم بعد تحليفهم اليمين.

ويتم إثبات كل ما يدور من أسئلة والرد عليها في محضر المحاكمة الذي يتولاه كاتب يندبه لهذا الغرض رئيس المجلس، ويوقع المحضر كل من الرئيس والأعضاء وكاتب الجلسة.

مادة (21)

يعتبر المحكوم عليه موقوفاً عن العمل التطوعي بمجرد صدور قرار مجلس التأديب بعرضه، وذلك إلى حين استكمال إجراءات التصديق على القرار، على أنه إذا أعيدت محاكمته وتقررت براءته صرفت مكافأته عن مدة الوقف.

كما يوقف بحكم القانون عن العمل التطوعي إذا تم حبسه احتياطياً أو تنقيذاً لحكم جنائي، وتصرف له نصف المكافأة في الحالة الأولى ويحرم منها في الحالة الثانية.

فإذا انتهت مدة الحبس الاحتياطي وأسفرت الإجراءات عن عدم إدانته فيصرف له النصف الباقي الموقوف صرفه.

مادة (22)

للمحكوم عليه أن يتظلم من قرار المجلس خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بالقرار إلى الجهة المختصة بتشكيل مجلس التأديب ولهذه الجهة رفض التظلم أو الأمر بإعادة المحاكمة من هيئة جديدة تشكل لهذا الغرض.

مادة (23)

لا تكون العقوبة نافذة إلا من تاريخ التصديق على الحكم من الجهة المختصة بتشكيل مجلس التأديب.

مادة (24)

يجوز لأمين اللجنة الشعبية للعدل في البلدية وكذلك المسئول الأعلى بإدارة الأمن الشعبي المحلي محاكمة متطوع الأمن الشعبي المحلي محاكمة موجزة وتوقيع عقوبة الإنذار أو الحجز في مقر العمل.

مادة (25)

يحضر المتطوع المتهم جلسة المحاكمة الموجزة مرتكباً الإثارة أو القيافة الخاصة بمطوعي الأمن الشعبي المحلي وتحت حراسة أحد المتطوعين.

مادة (26)

تبدا المحكمة الموجزة بتلاوة التهمة ثم يسئل المتهم عن صحة ما أسند إليه فإذا أعترف وقع من تولى المحكمة الموجزة العقوبة، وإذا أنكر سمح لقوله وأقوال الشهود أن وجدوا.

مادة (27)

إذا ثبت للقيام بالمحاكمة الموجزة أن التهمة المسندة للمتهم تستوجب عقوبة أشد من الإذلال أو الحجز في مقر العمل لمدة يومين اتخذت إجراءات إحالته إلى مجلس التأديب.

مادة (28)

تسجل إجراءات المحكمة الموجزة ويثبت مضمونها والعقوبة التي تم توقيعها في الحكم الصادر في الخصوص ويوقع عليها من قام بالمحاكمة.

مادة (29)

تنتهي خدمة المتطوع في الأمن الشعبي المحلي بأحد الأسباب الآتية:

- 1 - العزل بقرار تأديبي.
- 2 - عدم اللياقة الصحية.
- 3 - الحكم عليه في جنابة أو جنحة مخلة بالشرف.
- 4 - الاستقالة.
- 5 - الوفاة.

مادة (30)

تثبت عدم اللياقة الصحية المشار إليها في المادة السابقة بقرار من اللجنة الطبية المختصة ويحال المتطوع إلى اللجنة المذكورة بذاء على طلبه أو طلب شعبة الأمن الشعبي المحلي التابع لها فإذا تبين للجنة الطبية أن المتطوع غير لائق صحياً أصدرت قراراً بذلك.

مادة (31)

تقدم الاستقالة بطلب من المتطوع في الأمن الشعبي المحلي إلى أمين اللجنة الشعبية للحل في البلدية عن طريق إدارة الأمن الشعبي المحلي بالبلدية ويجب البت فيها خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمها وإلا اعتبرت مقبولة، ويجب على المتطوع الاستمرار في عمله إلى أن يبلغ بقبول الاستقالة أو انقضاء الميعاد المشار إليه.

مادة (32)

يعمل بهذه اللائحة من تاريخ صدورها، وتشر في الجريدة الرسمية.

صدرت في 13 ذو الحجة 94 هـ.

الموافق 85/8/29 م

اللجنة الشعبية العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

«لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية»

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية

الجنة العدل

ملحق رقم (5)

قرار رقم 642 لسنة 88 و.ر 1979م

بشأن نظام الأمن الذاتي في المنشآت

الاقتصادية والمرافق العامة

أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل:

بعد الإطلاع على القانون رقم 6 لسنة 72/91م بشأن الشرطة والقوانين المعدلة له.

وعلى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية.

وعلى المادة (8) من القانون رقم 11 لسنة 71م بشأن الدفاع المدني.

وعلى قانون الأسلحة والذخائر والمفرقات لسنة 67م المعدل بالقانون رقم 36 لسنة 77م.

وعلى قرارات وتوصيات اللجنة الشعبية العامة للعدل في اجتماعها المنعقد في الفترة من 12 إلى 20 شوال 1388 من وفاة الرسول الموافق 3 إلى 11 سبتمبر 1979م.

فصل

المادة الأولى

على اللجان الشعبية المسنولة عن إدارة المنشآت الاقتصادية والمصانع والمشروعات والمرافق العامة الأخرى أن توفر لها حراسة ذاتية من بين العاملين فيها من المواطنين المحافظة على أمنها وسلامتها، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع المبينة في هذا القرار.

ومع مراعاة حكم المادة التاسعة من هذا القرار تحدد اللجنة الشعبية للعدل في البلدية المنشآت والمرافق التي يشملها نظام الحراسة الذاتية.

المادة الثانية

تتولى اللجان الشعبية في المنشآت والمرافق التي يطبق فيها نظام الحراسة الذاتية تحديد عدد الحراسة وتسميتهم وتنظيم الحراسة بما يكفل استمراريتها وفاعليتها على ضوء طبيعة المنشأة أو المرفق وحجمه وموقعه، وعليها أن تخطر بهذه البيانات كتابياً وبصفة منتظمة اللجنة الشعبية للعدل في البلدية ومركز الشرطة التي تقع المنشأة أو المرفق في دائرته.

المادة الثالثة

يجوز تسليم القانونين بأعمال الحراسة الذاتية الأسلحة اللازمة لأداء واجباتهم على أن تتوفر في كل منهم الشروط الآتية:

- (1) أن يكون حسن الميرة والسلوك.
- (2) ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية.
- (3) ألا يكون محكوم عليه بمقوبة جنائية أو بمقوبة الحبس مدة سنة فأكثر في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال ما لم يرد إليه اعتباره.
- (4) ألا يكون قد سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية.
- (5) أن يكون قد تلقى تدريباً على كيفية حمل السلاح وإملائه وتفريغه وتنظيفه واستعماله بشهادة من الجهة المختصة تثبت في ملفه الشخصي.

المادة الرابعة

يصدر بتحديد نوع الأسلحة التي تسلم لأغراض الحراسة الذاتية وعددها قرار من أمير اللجنة الشعبية العامة للعدل بناء على اقتراح اللجنة الشعبية للعدل في البلديات على ضوء طبيعة المنشأة أو المرفق وحجمه وموقعه.

ويكون تسليم الأسلحة إلى اللجنة الشعبية المسؤولة عن إدارة المنشأة أو المرفق من قبل اللجنة الشعبية للعدل في البلدية على أن تثبت عهدة المنشأة أو المرفق من السلاح في سجل خاص ويكون السجل وفقاً للنموذج المعتمد ويتضمن البيانات والأوصاف الكاملة للأسلحة ويوقع على الاستلام في السجل عضو من اللجنة الشعبية المسئولة.

المادة الخامسة

يحتفظ بالأسلحة المسلمة وفقاً للمادة السابقة في المنشأة تحت إشراف اللجنة الشعبية المسؤولة عن إدارته، ويجوز تسليم السلاح إلا للمكلفين بالحراسة الذاتية ممن تتوفر فيهم الشروط وفقاً للمادة الثانية من هذا القرار ولمدة أدانهم لواجب الحراسة على أن يوقعوا على الاستلام والتسليم في سجل خاص يعتمد لهذا الغرض.

وعلى اللجنة الشعبية المسؤولة عن إدارة المنشأة أو المرفق أن تقدم بياناً شهرياً عن عهدة المنشأة أو المرفق من السلاح والذخيرة إلى اللجنة الشعبية للعدل في البلدية وذلك على النموذج المقرر.

المادة السادسة

يرتدي المكلفون بالحراسة الذاتية أثناء قيامهم بأداء عملهم قفازاً أو إشارة خاصة يحددها أمين اللجنة الشعبية للعدل.

المادة السابعة

تتولى اللجان الشعبية للعدل في البلديات تنظيم برنامج تدريب المكلفين بالحراسة الذاتية يشمل تدريبهم على حمل السلاح وتعبئته وتفريغه واستعماله وتنظيفه وتوعيتهم بطبيعة واجباتهم ومقتضياتها.

المادة الثامنة

لا يجوز أن يكون قيام نظام الحراسة الذاتية على حساب الإنتاح أو مستوى العمل في المنشأة أو المرفق.

المادة التاسعة

تستمر الشرطة في توفير الحراسة والأمن للمواني البرية والبحرية والجوية والحقول والمنشآت النفطية وكذلك للمنشآت الاقتصادية والأهداف الحيوية والمرافق العامة الأخرى التي لا يصدر قرار وفقاً للمادة الأولى بتطبيق نظام الحراسة الذاتية عليها.

المادة العاشرة

يتم سحب حراسة الشرطة من المنشآت والمرافق التي يصدر قرار بتطبيق نظام الحراسة الذاتية عليها قانونين استكمال التدريبات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ على أن لا يتأخر استكمال هذه الترتيبات عن تسعين يوماً من تاريخ صدور القرار.

المادة الحادية عشرة

يجري العمل بنظام الحراسة للذاتية تحت إشراف اللجان الشعبية للعدل في البلديات كل في دائرة اختصاصها.

المادة الثانية عشرة

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

محمد علي الجدي

أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل

صدر في 1388/11/15 هـ.
الموافق 1979/10/6 م.

بسم الله الرحمن الرحيم

«لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية»
الجمهورية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية
السلطة العامة

قرار رقم 720 لسنة 88 و.ر 1979م بشأن نظام الأمن الذاتي في المنشآت الاقتصادية والمرافق العامة

أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل:

بعد الإطلاع على المادة 6 من القرار رقم 642 / 88 و.ر / 79م بشأن نظام الأمن
الذاتي في المنشآت الاقتصادية والمرافق العامة.

مادة (1)

يرتدي المكلفون بالحراسة الذاتية أثناء قيامهم بأداء عملهم شارة خاصة تحدد كما
يلي:

قطعة من القماش لونها أخضر بعرض عشرة سنتيمترات على الذراع الأيمن مكتوب
في أعلاها عبارة الأمن الذاتي أو تحتها اسم المنشأة أو المرفق بحسب الحال.

مادة (2)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في
الجريدة الرسمية.

محمد علي الجدي

أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل

صدر في 1388/12/21 و.ر.
الموافق 1979/11/10م.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (6)

المواطن المتطوع:

رجل الأمن:

السلام عليكم

وبعد فهذه محاولة متواضعة لدراسة نظام الأمن الشعبي بالجماهيرية الذي طبق خلال الفترة الأخيرة ولا زالت أصداءه باقية إلى اليوم وذلك لتحديد كبراته ومقوماته الأساسية وبيان الكيفية التي طبق بها وما صاحبها من صعوبات وعراقيل وما حققه من نتائج إيجابية وسلبية وما هو مردودها على الأمن العام بالبلاد.

نأمل تعاونكم في الإطلاع على الاستبيان المرفق والإدلاء بآرائكم بكل حرية ومسئولية وموضوعية لإمكانية الاستفادة منها في تقييم هذه التجربة الشعبية الرائدة لمعرفة جوانب نجاحها وأسباب تعثرها وإيجاد مقترحات علمية لتلافيها مستقبلاً أخذين بالتجارب الأمنية والسوابق التاريخية للمساهمة الجماهيرية التي انطلقت منذ بدء الحياة البشرية وحتى وقتنا هذا في كافة الحضارات القديمة والحديثة على السواء كل بطريقته وأسلوبه، ولو أن الغاية والهدف واحد لنثري التجربة ونسير بها إلى أهدافها وغاياتها المنشودة بكل نزاهة وحيدة وفقاً لأسلوب البحث العلمي الصحيح.

شاكرين لكم حسن تجاوبكم معنا بما يضمن نجاح هذا الاستبيان وفاعليته في إظهار الحقائق الموضوعية التي تعطينا المؤشرات الدالة على فاعلية هذه التجربة من عدمه.

وفقاً لله وإياكم لما فيه خدمة البلاد والعباد،

والسلام عليكم،،،

الباحث

محمد إبراهيم الأصيبي

استبيان عن تجربة الأمن الشعبي بالجمهورية

- 1) ما هو مفهوم الأمن الشعبي في نظرك؟
 - ♦ قيام الجماهير بمهمة الأمن ومسئوليته وحدها والحلول محل الأجهزة الأمنية والتقليدية. ()
 - ♦ قيام الجماهير بالمساهمة في أداء الواجبات الأمنية بالمشاركة مع أجهزة الأمن المختصة. ()
 - ♦ تعاون الجمهور مع الأجهزة المختصة في التبليغ وإداء الشهادة وضبط المجرمين... الخ، هذه الأعمال التي تدل على ارتفاع الوعي الأمني. ()
- 2) هل سبق وإن التحقت بالأمن الشعبي؟ وهل تم نأهيك لذلك؟
 - ♦ نعم التحقت بدورة تدريبية في هذا الشأن. ()
 - ♦ لا. ()
 - ♦ أراغب في ذلك ولكن لم تتح لي الفرصة لسبب.....
- 3) هل يطبق برنامج الأمن الشعبي في محل إقامتك أو في مكان عملك؟
 - ♦ من حيث التطبيق في محل الإقامة. (نعم) (لا)
 - ♦ من حيث التطبيق في مكان العمل. (نعم) (لا)
 - ♦ مدى فائدته (مجدي) (غير مجدي)
 - ♦ مدى انتظامه واستمراره (بصورة مرضية) (غير مرضية)
- 4) هل الشعور بالأمن والإحساس بالطمأنينة متوافرة الآن بعد قطع عدة خطوات في مجال الأمن الشعبي أم لا؟
 - ♦ إحساس بالطمأنينة التامة. ()
 - ♦ إحساس بنوع من الطمأنينة. ()
 - ♦ قلق وخوف من التجربة الجديدة نابع من عدم الثقة في نتائجها. ()
 - ♦ شعور بعدم الطمأنينة. ()
- 5) ماذا نعتقد من وجهة نظرك؟ هل معدل الجريمة قد ازداد أو نقص تبعاً للترتيبات الأخيرة التي اتخذت في مجال الأمن الشعبي؟
 - ♦ للجرائم قلت بصورة واضحة. ()
 - ♦ للجرائم قلت نوعاً ما. ()
 - ♦ للجرائم لم تنقص. ()
 - ♦ للجرائم لم تنقص بل زادت إلى معدلات أعلى. ()

(6) مدى الخطورة الإجرامية للجرائم المرتكبة حسب نوعيتها وتأثيرها على الأمن العام؟

- ♦ خطيرة جداً. ()
- ♦ خطيرة نوعاً ما. ()
- ♦ أقل خطورة. ()
- ♦ لا خطورة على الإطلاق. ()

(7) هل الترتيبات الأمنية المتخذة لمواجهة الجرائم كافية لردعه؟

- ♦ كافية. ()
- ♦ غير كافية. () ولماذا؟

(8) هل تفضل الالتحاق بأجهزة الأمن التقليدية (الشرطة) أم بأجهزة الأمن الشعبي؟

- ♦ أُرغب في الالتحاق بالأمن الشعبي. ()
- ♦ أُرغب في الالتحاق بجهاز الشرطة. ()
- ♦ لا أُرغب في الالتحاق بأي منهما. ()

(9) ما هي الشروط الواجب توافرها في رجل الأمن الشعبي في نظرك؟ وهل يتم مراعاتها في اختيار المتطوعين؟

- ♦ الشروط الموضوعية واضحة ومعروفة وكافية. ()
- ♦ الشروط الموضوعية غير كافية. ()
- ♦ الشروط غير كافية ولا يتم مراعاتها والتقيدها بها. ()

(10) فكرة الأمن الشعبي في حد ذاتها فكرة سامية وخطوة متقدمة في مجال تحمل

الجمهور لمسئولية الأمن باعتباره واجب وطني ويتمشى مع الطرح العام لاستلام الجماهير للمسلطة بموجب إعلان قيام سلطة الشعب في 2 مارس سنة 1977م ولكن عند التطبيق قد يكون هناك أخطاء أو ممارسات غير سليمة تسيء للتجربة وتمنع نجاحها. حددها تفصيلاً إن وجدت.

- ♦ التجربة جيدة وقد طبقت بصورة سليمة. ()
- ♦ التجربة غير جيدة أصلاً. ()
- ♦ معقولة ولكن عند التطبيق شابها بعض العيوب منها: ()

.....
.....
.....

(11) نظام الشرطة رغم ترسخه عبر العصور التاريخية وتطوره تبعاً للأساليب الحديثة فإنه لا يخلو من سلبيات وعيوب حاول تحديد مزاياه من وجهة نظرك.

.....
.....
.....

ملحق رقم (7)

توصيات المؤتمرات الأممية:

بناء على القرار الصادر من الجمعية العامة من الأمم المتحدة رقم 415 (5) تقوم السكرتارية بتنظيم مؤتمر لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين مرة كل خمس سنوات.

وقد عقد أول هذه المؤتمرات في جنيف سنة 1955م وعقد المؤتمران التاليان في عامي 1960، 1965م في لندن وستكهولم على التوالي. ثم استمرت بصفة دورية كل خمس سنوات حتى آخر مؤتمر عقد عام 1990م.

وقد اهتمت هذه المؤتمرات بموضوع المساهمة الجماهيرية في المجال الأمني خاصة من المؤتمر الرابع والخامس فصاعداً حتى المؤتمر الأخير.

وستعرض المؤتمرات التي نوهت بها كاسلوب للوقاية من الجريمة ومكافحتها.

أولاً: المؤتمر الرابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد بمدينة كيوتو باليابان في 17/8/1970م:

وقد تناول المؤتمر عدة أمور هامة تتعلق بالوقاية من الجريمة ومكافحتها والأسلوب الأمثل لمعاملة المذنبين وشكلت لجان متخصصة عهد لكل منها بجانب من أعماله.

وقد عهد للجنة الثانية: بمساهمة الجمهور في منع ومكافحة الجريمة والجناح:

♦ أهمية تزويد الجمهور بمعلومات أكبر عن المساهمة في الجهود التي تبذلها الحكومة في منع ومعالجة الجريمة والجناح.

♦ تحديد الأدوار الصحيحة للحكومة والمجتمعات المحلية في الدفاع الاجتماعي وكيفية تطوير مساهمة الجمهور... ويجب أن تعتبر الجهود الجماهيرية كأجزاء متكاملة في جميع برامج منع الجريمة والجناح، وليست مجرد مساعدة إضافية للجهود الحكومية، ويجب أن لا تخصص الجهود التي يبذلها أفراد المجتمع للبرامج الحكومية أو لمشاكل الدفاع الاجتماعي الأقل أهمية نسبياً...

♦ زيادة الاشتراك المحلي من جانب الفئات المتطوعة في خطط وبرامج الدفاع الاجتماعي.

♦ يجب أن توجه عناية خاصة إلى اختيار المواطنين الذين يتطوعون لهذا العمل ويجب منحهم تعويضاً مادياً حيث يكون ذلك ضرورياً ومناسباً.

♦ أهمية ضرورة إشراك الشباب في منع الجريمة وإعادة التأهيل.

♦ يجب أن تشترك في التخطيط لبرامج الدفاع الاجتماعي فئة المذنبين السابقين بشرط أن يتم اختيارهم بعناية.

♦ مساهمة الجمهور يجب تشجيعها وتعزيزها من جانب الدولة.

♦ دور المتطوع له من الأهمية في مجال القضاء مثل ما له في مجالات العمل البوليسي والإصلاحي.

ثانياً: المؤتمر الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين. جنيف. 1975م:

- ♦ ضرورة تنظيم المجتمع المحلي والعمل على تطويره في كافة المجالات للمساعدة في التخفيف من عوامل ومسببات الإجرام.
- ♦ أكد المؤتمر مجدداً على توصيات المؤتمر الرابع خاصة لأشكال المساهمة الجماهيرية:

- « التأييد الجماهيري لإبرام الدفاع الاجتماعي.
- « التعاون الجماهيري مع برامج النفاذ الاجتماعي. (كشرطة المساعدة، ونشر المعلومات عن الجريمة).
- « تفويض بعض مهام نظام العدالة الجنائية إلى المجموعات الاجتماعية (تنظيمات الجيرة، محاكم الرفاق، الاختيار القضائي ورعاية المفرج عنهم).
- « الأدوار المستقلة لمنع الجريمة والتي تقوم بها الجماعات الاجتماعية (مثل الجماعات المساهمة التي تتولى بنفسها تطبيق القانون، أو الجماعات التي تحل محل مستقلة أن تتعامل مع من يتعاملون المخدرات أو الخمر).
- ♦ ودعا إلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في أعمال الشرطة ورعاية الأحداث والمساكين والمساهمة في نظام العدالة الجنائية.
- ♦ استعرضت تجارب العديد من الدول في مجال المساهمة بواسطة الضوابط التقليدية ودعت إلى إحيائها ودعمها لتعين الأجهزة الرسمية في أداء مهامها وتخلق نوعاً من التعاون المستمر والمثمر بينها وبين الجهات المختصة بتنفيذ القانون.
- ♦ هناك اتجاه مدعوم نحو لا مركزية نظام العدالة الجنائية بحيث تشارك مؤسسات أخرى، ومؤسسات جماهيرية في عبء ضبط الجريمة. والمشاركة الجماهيرية في العملية الجنائية شأنها شأن المشاركة في أي عملية أخرى تفترض مقدماً بعض الفهم والتقبل الأساسيين للقواعد الموضوعية. فالمشاركة الجماهيرية في المرحلة العملية لتطبيق القانون وإصدار الحكم وللتأهيل وإصلاح المذنبين لا تحقق شيئاً يذكر إذا لم تكن مبادئ القانون مقبولة من المجتمع الذي يمثلته المشاركون الشحيون.

ثالثاً: المؤتمر السادس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين. كراكاس. 1980م:

- ♦ يوصي المؤتمر بتعزيز اشتراك الجمهور في كل دولة اشتراكاً أوسع نطاقاً في تنفيذ التدابير الاجتماعية والثقافية فضلاً عن الأنشطة الرامية إلى منع الجريمة.
- ♦ إن منع الجريمة يتوقف على الإنسان ذاته ويعترف المؤتمر بأهمية التربية الوطنية والثقافية في تقوية قدرة الإنسان على التكيف مع المبادئ التقدمية للحياة الاجتماعية. ويلاحظ أن استراتيجيات منع الجريمة يجب أن تقوم على إنكاء روح الإنسان وتقوية إيمانه بقدرته على الخير.
- ♦ التأكيد على ضرورة مشاركة الجمهور والأفراد في منع الجريمة.
- ♦ تشجيع مشاركة المجتمع المحلي على نطاق أوسع في تنفيذ بدائل السجن وفي الأنشطة الرامية إلى إعادة تأهيل المجرمين.
- ♦ يتعين أن تشترك في استراتيجيات منع الجريمة جميع القطاعات المختلفة. وليس الهياكل العامة فقط، سواء المركزية أو اللامركزية بل أيضاً الجمهور بأسره.

- ♦ الحاجة قائمة إلى حد إشراك الجمهور. إلى حد استئثار المتعاون الطوعي المنظم، وعدم الاكتفاء بتوظيف أعداد إضافية من رجال الشرطة.
- ♦ ينبغي القيام بتبني الرأي العام وتعبئته وحفز الوعي العام بأن هدف العدالة الاجتماعية يمكن أن يتحقق إذا أوجد المجتمع الأحوال الاجتماعية اللازمة وشعر جميع المواطنين بأنهم مسئولون عن منع السلوك المنافي للمجتمع وسائر الاعتداءات على مصالح المجتمع.
- رابعاً: المؤتمر السابع لمنع الجريمة ومعاملة المتهربين. ميلانو. إيطاليا. 1985م:
- ♦ ينبغي للدول الأعضاء أن تكثف جهودها في تطوير المشاركة الجماهيرية على أوسع نطاق ممكن في مجال منع الجريمة ومكافحتها. وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي أن نبذل الجهود لتوعية الجمهور على أوسع نطاق.
- ♦ مشاركة المجتمع المحلي:
- ♦ ينبغي استكشاف وتشجيع الأشكال المختلفة لمشاركة المجتمعات المحلية بغية إيجاد بدائل مناسبة للتدخلات القضائية التي توفر طرقاً أيسر لإقامة العدالة. مثل مصاحم الوساطة والتحكيم والتوفيق.
- ♦ لذلك يتعين تشجيع وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في جميع مراحل إجراءات منع الجريمة والقضاء الجنائي مع إيلاء الاهتمام الكامل لحماية حقوق الإنسان.
- ♦ ينبغي تشجيع وسائط الإعلام على المساهمة الإيجابية في تثقيف الجمهور في مسائل منع الجريمة والوقاية منها إلى جانب البرامج المعدة للتربية الوطنية والقانونية.
- ♦ يوصى بأن يشارك الجمهور مشاركة أوسع نطاقاً في القيام بأعمال تربية - وقائية بين صفوف الأحداث.
- ♦ يوصى بأن تشجع الدول الأعضاء مشاركة الشعب على أوسع نطاق ممكن في اتخاذ التدابير السياسية والاجتماعية وغيرها من التدابير الرامية إلى منع الجريمة.
- ♦ وجرى التأكيد على الرأي القائل بأن «الجريمة هي مشكلة الجميع» وكذلك الرأي القائل بأن «جرائم منع الجريمة يتعين أن تهتم بالخوف من الجريمة على قدر اهتمامها بالجريمة نفسها». وفي هذا الخصوص تعتبر مشاركة المجتمع المحلي بجميع أشكالها ضرورية.
- ♦ شددت عدة وفود على ضرورة مشاركة الجمهور النشطة في التطبيق الناجع للبدائل المقترحة لعقوبة السجن وكل ما يتصل بها من خدمات اجتماعية ترمي إلى المساعدة في إعادة إدماج المجرم في المجتمع.
- ♦ تشجع ودعم المنظمات المجتمعية والحركات التطوعية لتعزيز المشاركة الجماهيرية وتعزيز المبادرات الناجمة المتعلقة بالخدمات والمساعدات التي تقدم لضحايا الإجرام.
- ♦ واتفق على أهمية إشراك الشباب بأنفسهم في برامج منع جرائم الشباب وهو ما يمثل جانباً رئيسياً لنجاحها... من الضروري تعبئة الشباب أنفسهم للاشتراك في الجهود الرامية لمنع الجريمة التي يرتكبها نظراؤهم⁽¹⁾.

(1) المجلة العربية للدفاع الاجتماعي ج 3 لسنة 1971م، 6 لسنة 77م، 13 لسنة 82م، 17 لسنة 84م.

United Nations, Crime Prevention and Criminal Justice Branch. September 1981, Newsletter n 5.

United Nations, Crime Prevention and Criminal Justice. December 1982, Newsletter n 7.

United Nations, Crime Prevention and Criminal Justice. June 1984, Newsletter n 10.

United Nations, La Prevention du Crime Pour la Liberté, la Justice, la Paix et le Développement. Revue de Droit Penal et de Criminologie n 5 Mai 1986.

التوصيات العربية:

اهتمت المؤتمرات العربية للدفاع الاجتماعي التي شرعت في عقد مؤتمراتها منذ سنة 1970م. بدور الجمهور في مكافحة الجريمة، وقد ركزت في مؤتمراتها الأولى على ضرورة المعاملة الجماهيرية وسبل تحقيقها مستهدية بترئسا الإسلامي وتجارب الأمم الأخرى واستمرت في التأكيد عليها في كل مؤتمراتها.

ومن أهم تلك التوصيات:

توصيات المؤتمر العربي الأول للدفاع الاجتماعي:

- ♦ يرى المؤتمر أن في أحكام الشريعة الإسلامية، وفي التقاليد العربية الأصيلة، وفي بعض التشريعات المطبقة في الوطن العربي، خير معين على قيام الجمهور بدور فعال في مساندة القانون لمنع الجريمة وضبطها.
- ♦ ضرورة الاهتمام بدور الأسرة والمدرسة في تربية النشء وتوعيته دينيا وأخلاقيا وضرورة أن تتضمن برامج التعليم توجيهيا دينيا وتوضيحا لمفهوم الجريمة وخطرها الاجتماعي.
- ♦ أهمية توعية الجمهور بمفهوم الجريمة، وضرورة مساندة القانون والمساعدة في الإبلاغ عن الجرائم.
- ♦ ضرورة الاهتمام برفع مستوى رجال الشرطة ثقافيا وماديا وتوعيتهم بدورهم الاجتماعي في خدمة الجمهور، حتى يمكن أن يقبل أفراد الشعب على التعاون معهم في مهمتهم.
- ♦ الاهتمام بنشر القوانين الجديدة وإعلان أحكامها على الأفراد، خصوصا بالنسبة للقوانين التي تستحدث جرائم غير تقليدية.
- ♦ وجوب أن تكون القوانين متمشية مع الواقع الاجتماعي وقيمه وتقاليد، وذلك حتى يمكن إقناع الجماهير بمساندتها، دون إغفال لدور القانون في العمل على تطوير المجتمع وإصلاحه.

توصيات المؤتمر العربي الثاني للدفاع الاجتماعي:

- ♦ من حق الجمهور، بل من واجبه، أن يسهم في منع الجريمة والوقاية منها، وذلك دفاعا عن المجتمع الذي يعيش فيه، وحماية له من عوامل الاتحراف، واستمرارا لجهود في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ♦ يمكن للجمهور، بأفراد وجماعته المختلفة أن يسهم في منع الجريمة والوقاية منها بالتعاون مع أجهزة الدولة المختلفة، على أن يتم هذا التعاون في إطار المباداة الاجتماعية والجنائية للدولة.
- ♦ يستطيع الجمهور أن يقوم بجهود ناجحة لمنع الجريمة وذلك من خلال معاونته أجهزة الشرطة في أداء مهمتها، وأداء دوره في التبليغ عن الجرائم والشهادة فيها، والقيام ببعض إجراءات الاتهام في حدود القانون وتمثيله في المحاكمات الجنائية سواء في

مجلس القضاء أو في تمثيل الاتهام أو في الدفاع، وذلك في الحدود الملائمة للنظم القانونية في كل دولة. كما يمكن الاستعانة بالجمهور أثناء تنفيذ العقوبة أو التدابير التوعيمية -خاصة الاختيار القضائي- وذلك بالإشراف على المحكوم عليهم ورعايتهم.

♦ مع نمو الاتجاه الذي ينادي بإشراك الجمهور مع سلطات مكافحة الجريمة وعلاج المذنبين عموماً، ومساهمته في إصدار الأحكام الجنائية على وجه الخصوص، يجب إجراء بحوث مستفيضة -خاصة البحوث الميدانية- بهدف التعرف على الظروف الاجتماعية المختلفة التي تحيط بكل بلد عربي والتي قد تسمح أو لا تسمح بالأخذ بهذا الاتجاه ويهدف التعرف أيضاً على أفضل الصور التي قد تأخذها هذه المساهمة وما قد تواجهه من مشاكل أو صعاب.

كما يجب أيضاً إجراء بحوث تهدف إلى استقصاء آراء القضاة ورجال القانون بالنسبة لهذا النظام للتأكد من أن التعاون سيكون وثيقاً بين القضاة الفنيين والقضاة الشعبيين، وأنه لن تكون هناك حوة كبيرة تفصل بين الرسميين والشعبيين من القضاة وما قد يؤدي إليه كل ذلك من فشل للنظام وبلبلة في الأفكار تؤدي إلى فقدان الجماهير للثقة اللازمة في النظام القضائي.

♦ يمكن للجمهور أن يقوم بجهود ناجحة في الوقاية من الجريمة إذا ما روعي: تربية الشء وترسيخ القيم في ضميره، وتوفير العلم الكافي بالقانون الجنائي لجماهير الناس وذلك عن طريق وسائل الإعلام، وتوعية الناس بخطر الجريمة وتعميق كراهيتهم لها، وتشجيع قيام جمعيات أو اتحادات للوقاية من الجريمة تمثل فيها جميع أنواع النشاط الاجتماعي والاقتصادي والتي تتأثر أكثر من غيرها بالجريمة وذلك لتنظيم تبادل المعلومات بين هذه الجمعيات والاتحادات واقتراح الإجراءات اللازمة للوقاية من الجريمة. وأخيراً تنمية اهتمام الجمهور بالتعاون مع سائر أجهزة الدولة في اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي تعوق المجرم عن ارتكاب جريمته.

♦ يجب إثارة اهتمام الجمهور بالهدف الإصلاحى للعقوبة لما يحققه ذلك من وقاية من العود إلى الجريمة بإعادة المذنب بعد قضاء عقوبته إلى الحياة الاجتماعية العادية عضواً نافعاً منتجاً فيها. لذا يجب إنشاء جمعيات أهلية لإصلاح المسجون ورعاية المسجونين وجمعيات لرعاية الأحداث تضم أفراداً من المجتمعات المحلية والهيئات والمنظمات التي تنص بمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين.

♦ إن إشراك الجمهور في الرقابة على أجهزة مكافحة الجريمة وعلاج المذنبين يمثل ضماناً أكيداً لاحترام حقوق الأفراد وحررياتهم التي كفلتها لهم القوانين، كما يضمن الرقابة الدائمة من الجمهور على أنشطة أجهزة مكافحة الجريمة.

♦ يجب أن تشجع الدولة الجمهور -أفراداً وجماعات- كي يقوم بهذا الدور وذلك بمده بكل الإمكانيات وتقليل ما يعترضه من عقبات.

♦ يجب أن يكون البحث العلمي هو الأساس الذي يقوم عليه تصور دور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها. لذا فإن الحاجة ماسة لإجراء بحوث استطلاعية ووصفية وتفسيرية للأبعاد المختلفة لموضوع دور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها.

- ♦ يجب على الأجهزة والمؤسسات المعنية بدور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها أن تنسق جهودها في مجال البحث العلمي تحقيقاً للاقتصاد في الوقت والمال، ومنعا للازدواج والتكرار.
- ♦ دعوة الدول العربية والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية إلى توفير احتياجات البحث في موضوع دور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها، سواء فيما يتعلق بالإمكانات المادية أو البشرية أو بتوفير البيانات والإحصاءات.

ملحق رقم (8)

الأمن الشعبي المحلي
بالأحياء السكنية
الأمن الذاتي
بالمنشآت والشركات

جدول يبين زيادة المحل الإجرامي للجرائم الهامة - وجرائم
العنف - بالجماهيرية في الفترة من عام 1977 - 1984م والتي
طبق فيها برنامج المساهمة الجماهيرية⁽¹⁾

السنة	عدد الجرائم الهامة	عدد جرائم العنف	معدل الزيادة السنوية في جرائم العنف
1977	5 341	2 679	
1978	6 236	3 679	1 000 +
1979	7 211	3 125	554 -
1980	7 726	3 909	784 +
1981	8 772	4 130	221 +
1982	9 270	4 286	156 +
1983	9 305	4 778	492 +
1984	11 528	6 214	1 446 +

انظر: - إحصائيات الجرائم السنوية منذ قيام الثورة في القاتح 1969م وإلى سنة 1989،
تصدر كل سنة عن الإدارة العامة لشئون الأمن المحلي بأمانة اللجنة الشعبية
العامة للعدل. وقد أعدت مؤخرًا إحصائية لمدة عشر سنوات من 78 - 1988م.
أرشيف الإدارة المذكورة «مكتب البحوث والدراسات».

(1) د. مصطفى محمد النور. الشباب والمدنية والعنف، الفكر العربي، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد 47،
لجنة الثامنة 1987م، الجدول الثاني، ص: 82.

جدول يبين ارتفاع المعدل الإجرامي للجرائم الهامة في
الجمهورية خلال سنوات تطبيق قانون الأمن الشعبي
المحلي خلال السنوات: 1985 - 1989م.

السنة	العدد	الزيادة، النقصان	النسبة
1985	11 239	—	—
1986	12 771	+ 1 532	12,6%
1987	13 765	+ 944	7,8%
1988	15 607	+ 1 842	12,3%
1989	13 181	(109) أشهر فقط من (156) شهر (+)	

يمكن أن يصل الرقم إلى ما يزيد عن 16 000 جريمة هامة تبعاً للتعديل الحاصل في الإحصائيات السابقة التي وردت مثل هذه ناقصة ثم تم استكمالها فيما بعد وبكفي أن نشير إلى أن إحصائية عام 1988م كانت (12 063) ناقصة وتم استكمالها حين ورود بقية المعلومات حتى وصلت إلى (15 607) وهو الرقم الفعلي للجرائم. انظر مجلات الجرائم عن السنوات من 78 - 1988م ص: 12، وسجل عام 1989م غير منشورة بعد. «أرشيف الإدارة العامة لشئون الأمن الشعبي المحلي باللجنة الشعبية للمعدل» مكتب البحوث والدراسات، ص: 1، 11 منه».

إحصائية عامة للبرامج بالجامعية خلال الفترة من 79 - 1989م

ملاحظات ⁽¹⁾	1989	88	87	86	85	84	1983	82	81	80	79	ملاحظات
+ 1 500 - 1 000	910	1 185	1 193	1 190	1 286	1 233	-	1 179	1 136	1 239	1 194	جديدات خد الأخصائين
+ 600 - 220	519	596	341	346	333	227	-	334	242	266	276	جديدات خد الأسرى
+ 618 - 244	618	456	504	607	518	559	-	411	328	286	244	جديدات خد الأسرى
- 7 000 - 10 000	6 226	7 687	7 619	7 993	8 373	8 964	-	8 447	8 218	8 747	10 215	جديدات خد الأخصائين
+ 14 000 - 10 000	10 528	14 068	11 923	11 296	10 032	11 316	-	11 719	10 819	10 152	10 003	جديدات خد الأسرى
+ 6 000 - 4 000	3 514	4 295	5 209	5 547	4 946	4 651	-	5 123	4 922	5 339	5 253	جديدات خد الأسرى
+ 6 000 - 3 000	3 845	5 104	2 968	3 870	3 668	3 817	-	3 043	3 469	6 252	5 579	المجموع

(1) لم تتمكن من استيفائها لورودها ناقصة من الباديات ولم تجهز إحصائية سنة 90 حين إعداد هذا البحث.

(2) لم تتمكن من استيفائها لعدم حصولنا على التقرير السنوي لعام 1983م.

(3) مستوى البرمجة في ارتفاع واضح من خلال مقارنة إحصائيات البرنام السنوية من كل التصنيفات المذكورة بعلمه.

إحصائية علمية للجرم بالجمهورية خلال الفترة من 79 - 1989م

ملاحظات	89	88	87	86	85	84	83	82	81	80	79	البيانات
+ 82 - 30	62	82	58	44	45	46	-	46	30	44	40	جرم قتل المد
- 3 000 - 6 400 منهم	-	2 696	3 230	3 751	3 995	4 921	-	5 880	-	5 806	6 436	- المتهمين
- 1 500 - 5 800 نكور	-	1 556	3 011	3 449	3 409	4 478	-	5 285	-	5 162	5 800	- نكور
- 140 - 640 بيت (-)	-	140	219	302	586	443	-	595	-	644	636	- بيت
												جرم المخدرات
- 230 - 72 قنبلة +	-	202	176	214	229	187	-	72	100	73	76	- القنبلة
+ 500 - 140 منهم	+	354	355	455	507	430	-	209	215	141	154	- المتهمين
+ 120 - 13 لك جرم +	-	123 000	118 000	327 000	138 000	42 362	-	-	13 926	-	-	- القنبلة
												لك جرم

البيانات التي بقيت خالية، لم يتمكن من الحصول على معلومات بشأنها.

مصاريف إجمالية لبرامج التعليم العالي خلال العشر سنوات الماضية 1970 - 1979م

فروع البرامج	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970
الكل عدداً	312	40	29	36	42	42	28	27	22	15
كل فائدة صوبت الترميم	140	14	17	28	16	15	16	14	8	0
التوسع في القل	183	18	21	22	8	28	28	16	19	8
كل حد ذاته من ابدال	897	102	98	148	64	180	80	87	85	0
الزيادة في الخطوط	158	17	30	20	14	22	26	10	9	8
المصاريف لغير الفروع التعليمية 428 م	132	15	1	9	8	6	10	32	28	21
توزيع وتوزيع الصلة	40	8	0	3	4	2	3	6	10	0
المصاريف	735	76	112	101	87	80	84	56	29	10
الحد الأدنى من المصاريف	2 390	302	210	222	266	334	350	358	329	0
كل الفروع من المصاريف	2 255	337	330	395	464	370	0	0	11	0
مصاريف المصاريف	859	119	110	114	119	75	99	87	46	0
مصاريف المصاريف	611	110	53	58	70	62	69	86	26	27
مصاريف المصاريف	35 100	3 218	2 540	3 524	4 898	4 500	3 619	3 519	3 075	1 309
مصاريف المصاريف	6 939	1 508	1 049	871	807	789	547	378	510	480
مصاريف المصاريف	737	119	108	92	70	65	67	82	49	0
مصاريف المصاريف	9 809	1 208	1 059	838	1 020	921	1 009	1 059	727	754
المجموع	61 706	7 211	6 136	5 341	6 642	8 219	7 198	5 956	4 937	4 121
مصاريف إجمالية للتعليم العالي في مصر خلال العشر سنوات الماضية 1970 - 1979م										
مصاريف المصاريف	10 509	1 194	1 088	1 367	1 438	1 209	999	827	648	648
مصاريف المصاريف	2 060	276	192	207	213	192	247	241	131	165
مصاريف المصاريف	1 478	244	257	285	315	144	0	0	0	0
مصاريف المصاريف	123 641	10 215	1 113	1 119	12 636	13 945	13 288	13 634	13 321	12 974
مصاريف المصاريف	174 510	10 003	9 368	8 676	10 348	12 286	11 450	10 453	11 632	80 720
مصاريف المصاريف	91 578	5 253	6 775	7 547	10 793	12 671	10 738	10 280	9 551	8 725
مصاريف المصاريف	53 556	5 579	5 419	5 988	4 095	5 240	5 876	7 895	5 340	4 551
المجموع	457 332	32 764	34 219	34 890	39 759	46 026	42 897	43 508	40 914	37 749

ملحق رقم (9)

خطة تدريب متطوعي جهاز الأمن الشعبي المحلي

مدة التدريب ستة أسابيع يتلقون خلالها تدريبات ودروس نظرية وعملية لمكونات الخطة. مكان التدريب في حدود نطاق دوائر اختصاص اللجان الشعبية للعدل بالبلديات وفي الأماكن التي تحددها هذه اللجان.

يتم اختيار مفارز التدريب والإشراف من بين الضباط وضباط الصف والأفراد وتحت الإشراف المباشر للجان الشعبية للعدل بالبلديات.

مرفق كشف رقم (1) بشأن العدد الممتد للتدريب موزع على عدد المحلات بالبلديات خلال الدورة التدريبية الواحدة وذلك بواقع عشرة متطوعين عن كل محلة. وعليه فالعدد المستهدف للتدريب خلال عام 1985م/ 1986م 110 950 متطوع على أساس إقامة خمس دورات وبواقع 22 190 متطوع لكل دورة تدريبية.

مرفق كشف رقم (2) بشأن التفاصيل المتعلقة بتحديد موضوعات الدروس النظرية «المعلومات العامة والقوانين».

مرفق كشف رقم (3) بشأن توزيع الماعات على موضوعات التدريب.

انطلاقاً من مقولة أن الأمن مسئولية كل مواطن ومواطنة وتعميقاً لمفهوم فلسفة الأمن الشعبي المحلي في ظل المجتمع الجماهيري وتجسيدا لمبدأ أن جميع أفراد المجتمع الجماهيري يحثون مسئولون بصورة مباشرة عن القيام بهذا الواجب عن طريق المساهمة الفعالة في أداء الواجبات الأمنية المختلفة، وتوجيهاً لأسلوب العمل على مستوى كافة البلديات نتما يتعلق بخطة التدريب لمتطوعي جهاز الأمن الشعبي المحلي وعملاً بأحكام القانون رقم (18) لسنة 1994م بشأن الأمن الشعبي المحلي بإذنت أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل إلى إعداد مكونات خطة تدريب شاملة الأساسيات ومشغوعة بالإجراءات والتربيات والقواعد والضوابط العملية لوضعها موضع التنفيذ وفقاً لما يلي:

الهدف من الخطة:

تهدف الخطة إلى تأهيل متطوعي جهاز الأمن الشعبي المحلي وإعدادهم الإعداد الكيفي الجيد في إطار التأكيد على حقيقة أن التدريب يحثر بمثابة العمود الفقري لهذا التأهيل والإعداد وتحقيق معدلات ومؤشرات الأداء الأمثل لواجبات الوظيفة بما يمكنهم من أدائها تمثيلاً مع الاختصاصات التي نص عليها قانون الأمن الشعبي المحلي.

مدة التدريب:

مدة التدريب «6» ستة أسابيع يتلقون خلالها تدريبات ودروساً نظرية وعملية طبقاً لمكونات الخطة المرفقة وبمعدل «3» ساعات يومياً محتسبة على أساس أن المساهمة التدريبية زمنها «40» دقيقة.

مكان التدريب:

يتم تدريب متطوعي جهاز الأمن الشعبي المحلي وشعبه في حدود نطاق ودوائر اختصاص اللجان الشعبية بالبلديات وفي الأماكن التي تحددها هذه اللجان.

عدد المتدربين:

يتم تحديد عدد المنتسبين لدورات الأمن الشعبي المحلي وفقاً للنسب وما يقابلها من الأعداد التي تقررها اللجان الشعبية للعدل في البلديات بالتنسيق مع اللجان الشعبية للمحلات الواقعة ضمن دوائر اختصاصها، ويكون ذلك عن طريق عقد اجتماعات موسعة يتم على أساسها تحديد توزيع هذه النسب والأعداد على مراكز التدريب وحسب المستهدف المبين بالمرفق رقم (1) كلما كان ذلك ممكناً.

بداية التدريب:

تحدد اللجان الشعبية للعدل في البلديات حسب ظروفها وإمكانياتها الجداول الزمنية لمواعيد التدريب ممن يقرر قبولهم كمتطوعين في جهاز الأمن الشعبي المحلي وشعبه، ومن الملائم أن يبدأ التدريب في جميع البلديات في موعد موحد، على أنه يشترط ألا يتأخر ميعاد بداية التدريب عن الأسبوع الأول من شهر لسنة 94 و.ر الموافق للأسبوع من شهر لسنة 1985م وينشأ لكل متطوع ملف مستقل شاملاً كافة البيانات المتعلقة بمراحل التدريب وما تسفر عنه أعمال المنبذة لهذه الخطوة، وعلى أن يتم موافاة اللجنة الشعبية العامة للعدل بقوائم شاملة لأسماء من يقرر قبولهم والبيانات الأخرى اللازمة بشأنهم أولاً بأول.

مفارز التدريب والإشراف:

يتم اختيار مفارز التدريب والإشراف من بين الضباط وضباط الصف والأفراد بالقدر الذي يتناسب وأدائهم لمهامهم على الوجه المطلوب ممن تتوافر فيهم شروط الكفاءة والخبرة في مجالات التدريب والتدريب وعلى أن يكون ذلك تحت الإشراف المباشر للجان الشعبية للعدل في البلديات، وعلى اللجان الشعبية للعدل بالبلديات عقد اجتماعات مع اللجان الشعبية للمحلات لتتليل أية صعوبات قد تعترض تنفيذ الخطوة التدريبية وإحالة ما قد يستعصي معالجته إلى اللجنة الشعبية العامة للعدل مع صور من محاضر الاجتماعات.

موضوعات التدريب:

يتلقى متطوعو الأمن الشعبي المحلي تدريبات ودروساً نظرية وعملية في الموضوعات الوارد بيانها فيما بعد، ويقصد بالدروس النظرية المعلومات العامة، ومواد مختارة لنصوص قانونية فيما له علاقة مباشرة بواجبات متطوعي الأمن الشعبي المحلي، كما يقصد بالتدريبات العملية الأعمال والتطبيقات والفرضيات الميدانية الأمنية موزعة على الجداول المرفقة بهذه الخطوة.

1 - الدروس النظرية:

المعلومات العامة وتشمل الموضوعات الآتية:

أولاً:

- ♦ مقولات مختارة من النظرية العلمية الثالثة.
- ♦ الوثيقة التوجيهية المنقحة بالإعلان عن قيم سلطه لشعب
- ♦ المعابر والمكتسبات الحضارية العريقة التي تحف بفعل ثورة الفتح من سننمير العظيم.
- ♦ فلسفة الأمر الشعبي المحلي في ظل المجتمع الجماهيري.

ثانياً:

القوانين:

- ♦ القانون رقم (18) لسنة 94 و.ر / 85م بشأن الأمر الشعبي المحلي.
- ♦ مواد مختارة من القانون رقم 6 لسنة 72/91 بشأن الشرطة والقوانين المعدلة له.
- ♦ مواد مختارة من قانون العقوبات.
- ♦ مواد مختارة من قانون الإجراءات الجنائية.
- ♦ مواد مختارة من القانون رقم 11 لسنة 84م بشأن المرور على الطرق العامة ولاتحبه التنفيذية والقرارات الصادرة بمقتضاه.
- ♦ مواد مختارة من قانون الدفاع المدني.
- ♦ القانون رقم 10 لسنة 94 و.ر / 85م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بجرائم الاداب العامة.

ب - التدريبات العملية وتشمل الموضوعات التالية:

الأعمال والتطبيقات والفرضيات الميدانية المتعلقة بالموضوعات التالية:

- ♦ أعمال الدوريات وأعمال الحراسات.
- ♦ أمن المنشآت.
- ♦ أساليب المعارضة الليلية والنهارية.
- ♦ تأمين وحماية الأهداف الحيوية.
- ♦ أعمال الإقفاذ وإطعام الحرائق والإسعافات الأولية.
- ♦ تطبيقات عملية ميدانية في تسيير وتنظيم حركة المرور على الطرق العامة.
- ♦ أساليب المطاردة وتفتيش الأشخاص والايات.
- ♦ أعمال التحريات وتعقب المجرمين والمشبوهين.
- ♦ تدريبات فنية على استخدام وسائل الاتصالات اللاسلكية والإبراق.
- ♦ الاشتباكات والدفاع عن النفس.
- ♦ تدريبات اللياقة البدنية "رياضة".

المرفقات:

- 1 - كشف مرفق رقم (1) بشأن العدد المستهدف للتدريب مورع على المحلات بالبلديات خلال الدورة التدريبية الواحدة.

- 2 - كشف مرفق رقم (2) بشأن التفاصيل المتعلقة بتحديد موضوعات الدروس النظرية «المعلومات العامة والقوانين».
- 3 - كشف مرفق رقم (3) بشأن الجداول الزمنية للتدريب شاملة للموضوعات النظرية والعملية وتوزيع الساعات.

اللجنة الشعبية العامة للحل

التاريخ / / 1394 هـ

الموافق / / 1985 م.

كشف مرفق رقم (1) بشأن العدد المستهدف للتدريب موزع على عدد المحلات بالبلديات خلال الدورة التدريبية الواحدة

رقم مسلسل	البلديات	عدد المحلات	العدد المستهدف للتدريب
1 -	طبرق	119	190
2 -	تربة	119	190
3 -	الجيل الأخضر	119	190
4 -	الفتح	116	160
5 -	بنغازي	98	980
6 -	أجدابيا	52	520
7 -	سرت	56	560
8 -	سوق الجين	87	870
9 -	الكفرة	29	290
10 -	مصرة	51	510
11 -	زليتن	89	890
12 -	الخميس	143	1430
13 -	ترونة	158	1580
14 -	طرابلس	155	1550
15 -	الجزيرة	195	1950
16 -	الزويية	148	1480
17 -	النقاط الخمس	128	1280
18 -	غريان	86	860
19 -	بفرن	67	670
20 -	غدامس	43	1430
21 -	سبها	12	120
22 -	الشاطئ	52	520
23 -	أوباري	56	560
24 -	مرزق	41	410
	المجموع	22	22190

كشف مرفق رقم (2) بشأن التفاصيل المنطقية
بتحديد موضوعات الدروس النظرية «المعلومات العامة والقوانين»

أولاً:

المعلومات العامة «دروس نظرية»

أ - مقولات مختارة «النظرية العالمية الثالثة وتشمل:

♦ لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية.

♦ الديمقراطية هي رقابة الشعب على نفسه.

♦ القرآن شريعة المجتمع.

♦ في الحاجة تكمن الحرية.

♦ الأرض ليست ملكاً لأحد.

♦ المنزل يخدمه أهله.

ب - الوثيقة التاريخية المتعلقة بالإعلان عن قيام سلطة الشعب.

ج - المنجزات والمكتسبات الحضارية العملاقة التي تحققت بفعل ثورة الفاتح من سبتمبر
المظلمة وعلى الصعيد المحلي في مختلف المجالات.

د - فلسفة الأمن الشعبي المحلي في ظل المجتمع الجماهيري.

ثانياً:

القوانين:

1 - القانون رقم (18) لسنة 94 و.ر / 85 بشأن الأمن الشعبي المحلي.

2 - مواد مختارة من القانون رقم 6 لسنة 72/91 بشأن الشرطة والقوانين المعدلة
له، وتشمل المادة بشأن اختصاصات هيئة الشرطة والمادة بشأن
استعمال السلاح.

3 - مواد مختارة من قانون العقوبات وتشمل:

♦ المواد من 17 إلى 26 الواردة بالكتاب الأول الباب الثاني موزعة على

الفصلين الأول والثاني بشأن أنواع العقوبات والعقوبات الأصلية.

♦ المواد من 52 إلى 55 الواردة بالكتاب الأول الباب الثالث الفصل الأول
أنواع الجرائم.

♦ المواد من 69 إلى 75 الواردة بالكتاب الأول الباب الثالث الفصل الخامس،
أسباب الإباحة.

4 - مواد مختارة من قانون الإجراءات الجنائية وتشمل:

- ♦ المواد من 1 إلى 10 الواردة بالكتاب الأول الباب الأول في جمع الاستدلالات والتحقيق.
- ♦ المواد من 11 إلى 51 الواردة بالكتاب الأول الباب الثاني في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى، الفصول: من الأول إلى الخامس وتعلق بالآتي:
 - == مأموري الضبط القضائي وواجبتهم.
 - == التلبس بالجريمة.
 - == القبض على المتهم والسجون وشكوى المسجونين.
 - == دخول المنازل وتفتيش الأشخاص.
 - == تصرفات النيابة العامة في التهمة بعد جمع الاستدلالات.

كشف رقم (3) بشأن توزيع الماعات على موضوعات التدريب

رقم/	المادة	عدد الماعات		المجموع	ملاحظات
		نظري	عملي		
أولاً:	التوجيه الثوري				
1 -	النظرية العالمية الثلاثة: مقولات مفتراة من الكتاب الأخضر.	6	-	6	
ب -	الإعلان عن قيام سلطة الشعب.	2	-	2	
ج -	منجزات ومكتسبات ثورة الفتح العظيم على الصعيد المحلي.	2	-	2	
د -	فلسفة الأمن الشعبي المحلي.	2	-	2	
ثانياً:	القوانين				
1 -	قانون الأمن الشعبي المحلي	6	-	6	
2 -	قانون رقم 6 / 71 بشأن الشرطة (مواد مختارة)	4	-	4	
3 -	قانون العقوبات: المواد من				
أ -	17 إلى 26 الواردة بالكتاب الأول الباب الثاني (أنواع العقوبات)	3	-	3	
ب -	المواد من 52 إلى 55 الواردة بالكتاب الأول الباب الثالث (أنواع الجرائم)	3	-	3	
ج -	المواد من 69 إلى 75 لكتاب الأول الباب ثلثا (أسباب الإباحة)	3	-	3	
د -	مواد مختارة من القانون رقم 11 لسنة 84 بشأن المرور على الطرق العامة الفصل الخامس في العقوبات.	3	-	3	
هـ -	قانون الدفاع المدني.	2	-	2	
و -	القانون رقم 10 لسنة 85/94 بتقرير بعض الأحكام الخاصة بجرائم الأدب العامة	3	-	3	
4 -	قانون الإجراءات الجنائية				
أ -	المواد من 1 إلى 10 بالكتاب الأول الباب الأول (جمع الاستدلالات والتحقيق).	3	-	3	
ب -	المواد من 11 إلى 51 الواردة بالكتاب الأول الباب الثاني (ويشمل رفع الدعوى ودور مأمور الضبط القضائي وواجباته والتكليف بالجريمة ودخول المنزل وتفتيش الأشخاص وتصرفات النيابة في التهمة).	5	-	5	

المسود الأمنية				ثلاثا:
الأعمال والتطبيقات والفرضيات الميدانية الأمنية المتعلقة بالآتي:				
6	4	2	أعمال الدوريات والحراسات	
7	4	3	أمن المنشآت	
2	2	-	أساليب المواجهة في الدوريات أو الحراسة	
2	2	-	تأمين وحماية الأهداف الحيوية	
10	4	6	أعمال الإنقاذ والإطفاء والإسعافات الأولية	
2	2	-	التطبيقات العملية لتسيير حركة المرور	
5	4	1	أساليب المطاردة وتفتيش الأشخاص والأماكن	
3	2	1	أعمال التحريات وتعقب المجرمين والمشتبهين	
6	4	2	الأجهزة اللاسلكية وأساليب الاتصال	
4	4	-	الاستهباكات والدفاع عن النفس	
4	4	-	تدريبات اللياقة البدنية	
8	8	-	مراجعة واستحداث نهائية	
6	-	6	قانون المرور مواد مفترقة	
4	-	4	قانون حماية الأدب العامة	
المجموع				

ملحق رقم (9)

الجمعية العربية الليبية

للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف

بعد الإطلاع على القانون رقم 111 لسنة 1990م بشأن الجمعيات ولائحته التنفيذية..

وبناء على ما تم الاتفاق عليه في اجتماع الأعضاء المؤسسين للجمعية العربية الليبية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف بمدينة طرابلس بتاريخ 24 حمادى الآخر 1399هـ الموافق 1990/1/21م.

تم إقرار النظام الأساسي التالي:

المادة الأولى:

اسم الجمعية

أمس الموقعون على هذا النظام الأساسي ومن ينضم إليهم جمعية باسم (الجمعية العربية الليبية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف) تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة.

المادة الثانية:

مقر الجمعية ونطاق عملها

يكون مقر الجمعية مدينة طرابلس ونطاق عملها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ولها أن تفتح فروعاً في أماكن أخرى داخل الجماهيرية.

المادة الثالثة:

أهداف الجمعية

تهدف الجمعية العربية الليبية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف إلى حماية المجتمع من الانحرافات السلوكية بمختلف أشكالها والعمل على تأهيل وإصلاح السجناء والأحداث المنحرفين ووضع وتنفيذ برامج وأنشطة الرعاية اللاحقة بهدف تهيئة سبل عودتهم وانتمажهم في المجتمع بعد إخلاء سبيلهم أو الإفراج عنهم، ولها في سبيل تحقيق ذلك ما يلي:

- 1 - نشر الوعي الاجتماعي بمختلف الوسائل المتاحة والتعريف بأبعاد الجريمة والانحراف وأسبابها.
- 2 - المساهمة في وضع البرامج الكفيلة بحماية المجتمع من الجريمة والانحراف بالتعاون مع الجهات المختصة.
- 3 - تحقيق مشاركة الجمهور في الوقاية من الجريمة والانحرافات السلوكية وتعريف الرأي العام بأهمية العمل الجماعي وبث روح الإحساس بالمسئولية للتصدي للظروف والعوامل المؤدية للجروح والانحراف.

- 4 - المساعدة في تليل العيقات التي تعترض المعرج عنهم في سبيل إعادة بناء مركزهم الاجتماعي ونعكسهم من الالتحاق بعمل مناسب ومساعدتهم تمهيدا لعودتهم إلى حظيرة المجتمع كمواطنين أسوياء.
- 5 - المساعدة في رسم السياسة الجنائية (تشريعية وقضائية وعقابية) في ضوء ما يتوفر من حقائق علمية وإحداث التجديد والتحديث عليها ابتغاء حماية المجتمع من الانحراف.
- 6 - اقتراح البرامج المناسبة لتأهيل وإصلاح المحكوم عليهم من الراشدين والأحداث وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء والخدمات في المؤسسات العقابية.
- 7 - إجراء البحوث والدراسات وعقد الندوات وتنظيم الحلقات الدراسية والمحاضرات وإصدار المطبوعات التي تهدف إلى تحديد الأبعاد والعوامل المسببة للجريمة والانحراف في المجتمع العربي الليبي ونشر نتائج هذه الدراسات وتبسيطها حتى تكون في متناول الجميع.
- 8 - المشاركة في وضع الخطط التي تهدف إلى وقاية الشباب من الوقوع في الجريمة والانحراف وذلك بالتعاون مع المؤسسات المعنية وبخاصة التعليمية والتربوية والثقافية والإعلامية واقتراح البرامج الكفيلة بشغل أوقات فراغ الشباب.
- 9 - تشجيع وتنسيق الجهود التطوعية في مجال حماية المجتمع من الجريمة وإصلاح المنحرفين والمنحرفين.
- 10 - العمل على تطبيق وتنفيذ القواعد والمبادئ المتطابقة بحقوق الإنسان والدفاع الاجتماعي.
- 11 - التعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات والجمعيات العربية والدولية العاملة في مجال الدفاع الاجتماعي وتبادل المعلومات والخبرات التي تعيد في تطوير برامج الجمعية وأنشطتها.

المادة الرابعة:

الموارد المالية

تتكون الموارد المالية للجمعية من:

- 1 - الاشتراكات التي يدفعها أعضاء الجمعية العاملون.
- 2 - التبرعات والهبات والوصايا.
- 3 - ربح ما تقوم به الجمعية من نشاطات ومشروعات استثمارية.
- 4 - ما يخصصه المجتمع من أموال الخزينة العامة للجمعية.
- 5 - أية رسوم أو عوائد يخصصها المجتمع لصالح نشاط الجمعية.
- 6 - أية موارد أخرى توافق عليها لجنة إدارة الجمعية.

المادة الخامسة:

الأعضاء المؤسسون للجمعية

مرفق قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين للجمعية.

المادة الخامسة:

لجنة إدارة الجمعية

يتولى إدارة الجمعية لجنة إدارة مكونة من (11) عضواً تختارهم الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي ويجوز إعادة اختيارهم لأكثر من مرة، وتختار اللجنة من بين أعضائها الرئيس ونائين للرئيس وأمين صندوق ومقرر.

المادة المنبجعة:

الجمعية العمومية

تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء الذين أوفوا بالتزاماتهم وفقاً لأحكام هذا النظام.

المادة الثامنة:

أ - يحق لكل مواطن أكمل (18) ثمانين سنة ميلادية من عمره أن ينتسب إلى الجمعية كعضو عامل على أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- 1 - أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية كاملة.
 - 2 - أن يكون من المهتمين بمجال عمل الجمعية ومسدداً لاشتراكات العضوية.
 - 3 - أن يكون قد وافق على نظام الجمعية الأساسي كتابة.
- ب - كما يحق للهيئات والمؤسسات العلمية والتربوية التي لها اهتمامات بمجال عمل الجمعية الانتساب إلى عضوية الجمعية على أن يقدم طلب الانتساب على النموذج المعد لهذا الغرض ويكون لكل هيئة أو مؤسسة صوت واحد.
- ج - ويجوز قبول أعضاء شرف وأعضاء منتسبين على النحو الذي تقررته لجنة الإدارة.

المادة التاسعة:

تقدم طلبات الانتساب على النموذج الذي تعده لجنة إدارة الجمعية والتي لها الحق في قبول أو رفض أي طلب بعد إيذاء الأسباب وللمقدم الطلب حق رفع تظلم من قرار الرفض إلى الجمعية العمومية.

المادة العاشرة:

تتولى الجمعية العمومية تحديد قيمة الاشتراك السنوي للأعضاء المنتسبين وكيفية التسديد وذلك وفق لإتاحة تصدر لهذا الغرض.

المادة الحادية عشرة:

يرأس اجتماعات الجمعية العمومية رئيس تختاره الجمعية من بين أعضائها. وفي حالة غيابيه يتم اختيار من يحل محله من بين أعضاء الجمعية العمومية.

المادة الثانية عشرة:

يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً بحضور الأغلبية المطلقة من بين الأعضاء، فإذا لم يبلغ عدد المجتمعين هذه الأغلبية بناءً على الدعوة الأولى، يكون اجتماع الجمعية العمومية التي تعقد بدعوة ثانية بعد الخمسة عشر يوماً التالية صحيحاً مهما كان عدد الأعضاء.

المادة الثالثة عشر:

تختص الجمعية العمومية بما يلي:

- أ - إقرار برنامج عمل الجمعية ومراقبة نشاطاتها.
- ب - التصديق على الحساب الختامي للجمعية.
- ج - اعتماد الميزانية العمومية وتقارير النشاط، وتقرير مراجع الحسابات.
- د - اختيار أعضاء لجنة الإدارة.
- هـ - تعيين مراجع الحسابات وتقدير مكافآته.
- و - إقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة.
- ز - تعديل نظام الجمعية الأساسي فيما يتعلق بأعضائها ووظيفاتها.
- ح - تقرير حل الجمعية أو دمجها.
- ط - إعفاء لجنة الإدارة من مناصبهم أو إنهاء عضويتهم.

المادة الرابعة عشر:

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة وبأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية الحاضرون فيما يتعلق بتعديل النظام الأساسي وحل الجمعية أو دمجها وإعفاء أعضاء لجنة الإدارة.

المادة الخامسة عشر:

تتولى لجنة إدارة الجمعية كل ما يتعلق بإدارة شئون الجمعية وتسيير أعمالها وعلى وجه التحديد ما يلي:

- 1 - تنفيذ البرامج المعتمدة من قبل الجمعية العمومية والمتعلقة بتحقيق أهدافها.
- 2 - وضع برنامج سنوي لعمل الجمعية.
- 3 - إعداد التقرير السنوي لنشاط الجمعية.
- 4 - الإعداد لاجتماعات الجمعية العمومية.
- 5 - إعداد مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة واقتراح أوجه الأنشطة والمشاريع الاستثمارية للجمعية.
- 6 - اقتراح الأنظمة المالية والإدارية التي يسيّر عليها مستخدمو الجمعية.
- 7 - أية أعمال أخرى تكلف بها من قبل الجمعية العمومية.

المادة السادسة عشر:

تجتمع لجنة إدارة الجمعية اجتماعاً دورياً مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، ولها أن تعقد اجتماعاً غير عادي بدعوة من رئيسها أو من ثلث أعضاء اللجنة إذا ما اقتضت الضرورة ذلك.

المادة السابعة عشر:

تصدر قرارات لجنة الإدارة بأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين، وفي حالة التسوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

المادة الثامنة عشر:

يجوز للجنة إدارة الجمعية تشكيل لجان فرعية تتولى متابعة نشاط الجمعية في ميادين معينة.

المادة التاسعة عشر:

تحدد واجبات أمين الصندوق وفقاً لأحكام اللائحة المالية التي تصدرها الجمعية العمومية، كما تحدد واجبات المقرر، اللائحة الداخلية للجنة الإدارة الصادرة عن ذات الجمعية.

المادة العشرون:

تسقط العضوية في الحالات الآتية:

- 1 - الاستحباب أو الاستقالة.
- 2 - الوفاة.
- 3 - فقدان أحد شروط العضوية.
- 4 - عدم تسديد الاشتراك في موعد استحقاقه.

وتصدر لجنة الإدارة بأغلبية الأصوات قراراً بزوال العضوية، ويجوز لها إعادة العضوية للمضو الذي زالت عضويته لأي من الأسباب المذكورة أعلاه.

كما يتم إسقاط العضوية بقرار تتخذه أغلبية أعضاء لجنة الإدارة في الحالتين الآتيتين:

- 1 - إذا أدى عملاً من شأنه أن يلحق بالجمعية ضرراً جسيماً مادياً كان أو أدبياً.
- 2 - إذا استغل انضمامه للجمعية لغرض شخصي.

ويحق للمضو الذي زالت عضويته أن يتظلم أمام الجمعية العمومية.

المادة الحادية والعشرون:

تحل الجمعية بقرار تتخذه الجمعية العمومية على أن لا تقل الأصوات المؤيدة للحل عن ثلثي الأعضاء الذين يحق لهم التصويت، ويتضمن قرار الحل تعيين مصف للجمعية وتحديد المدة لأداء مهمته والمكافأة المقررة له، ويمنع على لجنة الإدارة أو المصرف المودعة به أموال الجمعية التصرف في أي شأن من شئونها إلا بأمر كتابي من المصفي.

المادة الثانية والعشرون:

إذا حلت الجمعية لأي سبب من الأسباب، تؤول أموالها المنقولة والثابتة، بعد تأدية جميع الالتزامات إلى الجهة الشعبية المختصة.

المادة الثالثة والعشرون:

تختص المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مقر الجمعية الرئيسي دور غيرها بالفصل في أي دعوى ترفع من المصفي أو عليه.

المادة الرابعة والعشرون:

يجوز للجمعية أن تنسب إلى أي اتحاد أو تندمج أو تتحد مع جمعية أو هيئة أو أكثر وفقاً لقانون الجمعيات رقم (111) لسنة 1970.

أحكام عامة

المادة الخامسة والعشرون:

يتولى رئيس لجنة الإدارة أو من ينيبه تمثيل الجمعية أمام القضاء.

المادة السادسة والعشرون:

يحق للجمعية امتلاك العقارات والأراضي وغير ذلك من الأموال المنقولة والثابتة، ولها الحق في بيع ورهن وتأجير أي منها بقرار تتخذه الجمعية العمومية.

المادة السابعة والعشرون:

تدون أسماء الأعضاء الذين لهم حق التصويت في الجمعية العمومية في كشف يوقع عليه رئيس لجنة الإدارة ومقررها، وتعلق الأسماء على لوحة إعلانات الجمعية قبل أسبوع من موعد انعقاد الجمعية العمومية.

المادة الثامنة والعشرون:

يحمل كل عضو من أعضاء الجمعية بطاقة انتساب تحمل صورته والبيانات الشخصية الخاصة به، ويوقع عليها رئيس لجنة الإدارة، أو من ينيبه.

المادة التاسعة والعشرون:

لا يجوز استغلال اسم الجمعية أو ممتلكاتها في قضاء مصلحة خاصة.

ملحق رقم (11)
نورات الأمن الشعبي في أمارة اللجنة الشعبية للعدل ببلدية طرابلس

«نموذج»

عدد المكثريين	عدد الدورات	اسم المعملة	رقم	عدد المكثريين	عدد الدورات	اسم المعملة	رقم
223	1	سدي ابو غرارة	15	392	4	الحسي الصناعي	1
132	2	شهداء الشط	16	284	3	الشارع الغربي	2
124	2	العينة القديمة	17	296	5	قارظن و غوط الشمال	3
85	1	الطهرة	18	981	3	ابو سليم	4
24	1	عين زارة والفضية	19	205	1	المدح	5
240	2	الفضية	20	339	3	ابو طينة / باب من غشير / شارع الراوية	6
377	1	عين زارة	21	324	3	المسيرة المصورة	7
120	2	خنزور	22	539	2	زبالة العثين	8
59	1	راوية الدهماني	23	366	3	المنابع من ابريل والمشيبة	9
108	1	الزحف الأخضر	24	87	2	القرية بوالقي	10
ملاحظة:							
هذه الأرقام والمعلومات أخذت من والبع							
مجلات الأمن الشعبي بأمانة اللجنة الشعبية							
للعمل متاجية طرابلس.							
				234	4	فصر بن غشير	11
				268	1	المنخل والنصر	12
				897	2	اسوق الحعمة	13
				95	2	ناخورة	14

<p>الأمن الذاتي بالمنشآت والأهداف الحيوية بمقتضى اللجنة الشعبية للحل ببلدية طرابلس</p>		
عدد المتدربين	عدد الدورات	
194	3	1 - مطابع الثورة/ ط
656	5	2 - أمانة المواصلات والنقل البحري
91	2	3 - جامعة الفاتح/ ط
96	1	4 - منشأة التنمية الوطنية/ ط
939	5	5 - منطقة الفاتح - الغرناج
61	1	6 - منطقة تاجوراء
72	1	7 - منطقة سوق الجمعة
134	1	8 - منطقة باب بن غشير
95	1	9 - منطقة الحي الصناعي
98	2	10 - منطقة الأوسط
79	1	11 - منطقة المدينة
40	1	12 - منطقة حي الأنلس

ملحق رقم (12)

مذكرة بشأن النظر في قانون الأمن الشعبي المحلي للعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي لعام 1399 الموافق 89/ 1990م

صدر القانون رقم (18) لسنة 1985 بشأن الأمن الشعبي المحلي بتاريخ 6 ذي الحجة 1394 و.ر. الموافق 85/8/22 تنقيداً لمقولة «الأمن مسؤولية كل مواطن» وقد اتخذ هذا القانون خطة مرحلية لتحقيق نظام الأمن الشعبي المحلي فجمع بين نظامي الشرطة التقليدية والأمن الشعبي واعتمد نظام التطوع على سبيل التفرع أو بالإضافة إلى العمل الأصلي شرطاً موقفاً جهة العمل.

وبالنظر لما كشف عنه التطبيق العملي من قصور تشريعي في بعض نصوص هذا القانون حالت دون قيام نظام أمن شعبي متكامل يتحمل عبء المسؤولية فيه كافة أفراد الشعب ويتولى فيه كل مواطن واجب حماية أمنه وأمن أسرته والحماية الجماهيرية الذي يقيم فيه، والإدارة أو المؤسسة التي يعمل فيها والمنشأة أو المصنع الذي ينتج فيه وكذلك الأهداف الحيوية الواقعة داخل نطاق المؤتمر الشعبي الذي ينتمي إليه.

وتأكيداً لتحريض الأخ/ قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم الداعي إلى ضرورة إلغاء الشرطة التقليدية باعتبارها مظهر من مظاهر الاستبداد والفساد، وإلى قيام نظام أمن شعبي يعتمد على مبدأ الجماهير وتطبيق المناوبة الشعبية.

لذلك فقد صار من اللازم إعادة النظر في قانون الأمن الشعبي المحلي على نحو يضمن الانتقال إلى مرحلة التطبيق الشامل والنهائي لنظام الأمن الشعبي المحلي، الأمر الذي يتطلب تعديل القانون الحالي أو إصدار قانون جديد للأمن الشعبي المحلي يتضمن الأفكار والمبادئ التالية:

« تأكيد مسؤولية كل مواطن ومواطنه في تحقيق الأمن الشعبي المحلي باعتبار أن ذلك حق له، وواجب عليه، مما يوجب على كل مواطن ومواطنه أداء هذا الواجب ليس على سبيل التطوع، وإنما باعتباره مظهراً من مظاهر الخدمة الوطنية والذي يترتب على الإخلال به توقيع جرائم رادعة على المخالف أو المتخلف عن أداء هذا الواجب وتحديد المشمولين بهذا النظام بلانحة تصدر عن اللجنة الشعبية العامة.

« تحديد كيفية واضحة ومنظمة لأداء كل مواطن ومواطنه لحقه وواجبه في هذا الشأن بحيث تتحقق حراسة الحي الجماهيري عن كل المصنع فيه، وحراسة الإدارة أو المؤسسة من قبل العاملين فيها. وحراسة المصنع أو المنشأة من قبل المنتجين فيها.

« إنشاء شعب للأمن الشعبي المحلي وفقاً للأوضاع والصوابط التي تضعها اللجنة الشعبية العامة للعدل تتولى المحافظة على النظام والأمن العام وحصر جميع القادرين على

القيام بواجب الأمن الشعبي، وحصر الأهداف الحيوية وتأمين حمايتها وضبط وتنظيم مجالات المناوبة وتوزيع الواجبات بين الأعضاء وضبط وتنظيم حركة السلاح وإشارات الأمر الشعبي بين الأعضاء وتلقي البلاغات والشكاوى من المواطنين، ويعهد إلى هذه الشعب عموماً بالاختصاصات والمهام الكفيلة بتحقيق هذه الأغراض.

== إعطاء صفة الضبط القضائي والسلطات المخولة قانوناً لرجال الشرطة والضبط القضائي للعاملين بالأمن الشعبي المحلي وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة بالخصوص.

== الإنشاء على الشعب والإدارات والأقسام الفنية في الشرطة مثل البحث الجنائي، المرور، النجدة، خفر الموانئ... الخ.

== تكليف اللجنة الشعبية العامة للحل بوضع لائحة خاصة بتقديم الخدمة الأمنية بمقابل لبعض الجهات كالمؤسسات والمصارف والجهات الأجنبية التي لا يستطيع العاملون بها توفير الحماية الأمنية لها ذاتياً.

== انطلاقاً من أن مسؤولية الأمن الشعبي المحلي حق وواجب على كل مواطن، تلغى النصوص الواردة في القانون رقم (18) لسنة 85 وفي اللائحة التنفيذية بمنح متطوعي الأمن الشعبي المحلي مكافآت مالية نظير قيامهم بواجباتهم في هذا الشأن. والأمر معروض على المؤتمرات الشعبية الأساسية⁽¹⁾.

(1) صحيفة الفجر الجديد، تحت 6368 الصادر في 1990/1/21، ص: 3.

المراجع والمصادر

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

- 1 - الفراء الكريم.
- 2 - ابن خلدون. تاريخ العرب وديوان المبتدأ والخبر. مكتبة المدرسة، دار الكتاب اللبناني 1967م.
- 3 - ابن الأثير. الكامل في التاريخ. دار صادر. دار بيروت 1965م.
- 4 - أبو هلال العسكري. الأوائل. تحقيق محمد المصري ووليد قصاب. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 75م.
- 5 - أبو الفرج الأصفهاني. الأغني. أشرف على مراجعته وطبعه الشيخ عبد الله العللي وأخريين. دار الثقافة بيروت. ط3. لسنة 1981هـ - 62م.
- 6 - ابن مسكويه. تجريب الأمم. مطبعة الثمن الصناعية بمصر، أعيد طبعه بالأوفست، مكتبة المتنى بغداد.
- 7 - ابن حبان. المقتضب في أخبار بلاد الأندلس. ت. عبد الرحمن علي الحجي. نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت.
- 8 - ابن منظور. لسان العرب. دار صادر بيروت. 1968م.
- 9 - ابن سعد. الطبقات الكبرى. دار صادر بيروت. 1968م.
- 10 - أبو الفداء. المختصر في تاريخ البشر. دار الكتاب اللبناني.
- 11 - أبي فارس النضالي. مناهل الصفاء في مائز موالينا الشرفاء. دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم. وزارة الأوقاف.
- 12 - ابن عربي بردي. النجوم الزاهرة. طبعة مصورة، عن طبعة دار الكتب. سلسلة تراثنا. المؤسسة المصرية العامة. وزارة الثقافة.
- 13 - ابن عذري المراكشي. البيان المغرب في أخبار المغرب والأندلس. تحقيق (ج.س. كولان وليفي بروفسال). دار الثقافة بيروت.
- 14 - ابن الصيرفي. الإشارة إلى من نال الوزارة. تحقيق عبد الله مخلص. مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، أعيد طبعه بالأوفست، مكتبة المتنى بغداد، 1933م.
- 15 - ابن قتيبة الدينوري. عيون الأخبار. دار الكتاب العربي، بيروت. تحقيق ثروت عكاشة. مطبعة دار الكتب القاهرة 1960م.
- 16 - ابن حبيب. كتاب المحبر. تصحيح إيالة لختن شنيتر. دار الأفاق الجديدة، بيروت.
- 17 - البيهقي. المحاسن والمساوي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة ومطبعة نهضة مصر.
- 18 - التلمساني. نفحة طيب من غصن الأندلس الرطيب. تحقيق د. إحسان عباس دار صادر بيروت. 88هـ - 68م.
- 19 - أبي حنيفة الدينوري. الأخبار الطوال. تحقيق عبد المصم عامر. سلسلة تراثنا، ط1 لسنة 1960م القاهرة. دار إحياء الكتب عيسى الباسي الحلبي.
- 20 - الربيعي. نأج المروس. دار صادر بيروت. الناشر دار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازي 1966م.

- 21 - الطبري. تاريخ الأمم والملوك. مراجعة وضبط وتصحيح نخبة من العلماء. مطبعة الاستقامة مصر. 1939م.
- 22 - الكتني. نظام الحكومة النبوية في التراثيب الإدارية. دار الكتب العربي.
- 23 - المقرئ. الخطط المقرئية. مكتبة إحياء علوم الدين. لبنان.
- 24 - المقرئ. كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك. القاهرة 1967م.
- 25 - المقرئ. تعاضد الحنفا في إخبار الخلفاء.
- 26 - المنوردي. الحكام السلطانية والولايات الدينية. دار الكتب العلمية بيروت.
- 27 - المنوردي. تسهيل النظر وتعجيل الظفر في خلافة الملك وسياسة الملك. تحقيق محسن هلال. مراجعة د. حسن الساعاتي. دار النهضة بيروت.
- 28 - المنوردي. التحفة الملوكية في الأدب والسياسة. تحقيق ودراسة د. فؤاد عبد المنعم. مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
- 29 - المقدسي. البدء والتاريخ. طبعة بالأوصاف، مكتبة المثنى بغداد على طبعة بنارس 1903م.
- 30 - المسعودي. مروج الذهب ومعادن الجوهر. دار الأندلس.
- 31 - الصابي. تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء. تحقيق عبد الستار أحمد فرج. دار إحياء الكتب العربية. 1985م.
- 32 - القلقشندي. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. نسخة مصورة عن طبعة الأميرية. مطبعة كوستا توماس وشركاه. القاهرة.
- 33 - اليعقوبي. تاريخ اليعقوبي. دار بيروت للطباعة والنشر 1970م.
- 34 - خليفة بن خياط. تاريخه. تحقيق د. أكرم ضياء العمري. ط2، 1977م.
- 35 - ابن الخطيب. نفاضة الجراب وعلالة الاغتراب. تحقيق أحمد مختار العبادي. مراجعة عبد العزيز الأهواني. دار الكتاب للطباعة والنشر. القاهرة.
- 36 - أحمد بك الأنصاري. المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب. مكتبة الفرجاني. طرابلس.
- 37 - الشيخ الطاهر الراوي. تاريخ الفتح العربي في ليبيا. دار الفتح. دار التراث العربي. ليبيا. ط3 لسنة 1960م.
- 38 - د. أحمد مختار العبادي. محاضرات في الحضارة الإسلامية. نظم الحكم والإدارة في المغرب والأندلس. مؤسسة الثقافة الإسكندرية. 1978م مطبوعة على استمئل.
- 39 - د. الحبيب الجناحاني. المغرب الإسلامي. الدار التونسية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 40 - د. أحمد شلبي. موسوعة التاريخ الإسلامي. مكتبة النهضة المصرية. ط2 لسنة 1972.
- 41 - د. أبو زيد شلبي. الخلفاء الراشدين. جامعة محمد بن علي السنوسي. الإسلامية. كلية أصول الدين. مطبعة دار التأليف بمصر - 1967م.
- 42 - أحمد بن عامر. الدولة الحفصية. دار الكتب الشرقية، تونس.

- 43 - المنوسي محمد الغزالي. برقة قديماً وحديثاً. دار الكتاب الليبي. بنغازي. مؤسسة المعارف بيروت. ط1. لسنة 1973م.
- 44 - مقدم الهيثم الأيوبي وآخرين. الموسوعة العسكرية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط1. لسنة 1977م.
- 45 - د. السيد الباز الحريزي. مصر البيزنطية. دار النهضة العربية، مطبعة البيان العربي.
- 46 - د. إبراهيم نصحي. تاريخ بيزنطة. جامعة دمشق. مطبعة طربين 1977م.
- 47 - د. إبراهيم نصحي. تاريخ الرومان. الجامعة الليبية. كلية الآداب، مطبعة النجاح، بيروت. (جزئين).
- 48 - د. إدوار غالي الذهبي. محاضرات في تاريخ القانوس. مطبوعة على استمسل. لطلبة الحقوق بالجامعة الليبية. بنغازي. 71/70م.
- 49 - إبراهيم التسوقي الشهاوي. الحصة في الإسلام. مكتبة العروبة. 1962م.
- 50 - د. أحمد مصطفى خاطر. طريقة تنظيم المجتمع، المكتب الجامعي الإسكندرية.
- 51 - د. إحسان صديقي العمدة. الحجاج بن يوسف الثقفي. دار الثقافة. بيروت. ط1. لسنة 1973م.
- 52 - أحمد عبد المحسن المنشاوي. الكفاح ضد الجريمة في الإسلام. المجلس الأعلى للفنون الإسلامية. سلسلة التعريف للإسلام. بإشراف محمد توفيق عويس. الكتّاب 72 لسنة 1972م.
- 53 - د. أحمد مروحان. النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية. دار الباحث، بيروت، ط1 لسنة 1980.
- 54 - إدريس انتشار. الشرطة الإدارية الجماعية. رسالة دبلوم الملك العالي. المدرسة الوطنية للإدارة العمومية. 1981م.
- 55 - د. جواد علي المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. دار العلم للملايين، بيروت. مطبعة النهضة بغداد، ط1 لسنة 1970م.
- 56 - د. حسن الساعاتي علم الاجتماع القانوني. مطبعة دار النشر. الثقافة الجامعية. ط1 لسنة 1952م.
- 57 - د. حسن إبراهيم حسن. النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية ط3/ 62.
- 58 - د. حسن إبراهيم حسن. تاريخ الإسلام الديني والثقافي والاجتماعي.
- 59 - د. حلمي محروس إسماعيل. دراسات الحالة الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر. رسالة دكتوراه مطبوعة استمسل عام 1977م. مركز جهاد الليبيين طرابلس (جزئين).
- 60 - د. حامد ربيع. نظرية الأمن العربي، دار الموقف العربي. القاهرة. 1984م.
- 61 - د. حسن سليمان مسعود، ليبيا بين الماضي والحاضر. سلسلة الألف كتاب رقم 421، مؤسسة سجل العرب 1962م.
- 62 - د. خالد الصوفي. تاريخ العرب في أسبانيا. المطبعة التعاونية، دمشق، ط1 لسنة 1959م.
- 63 - خنيفة الشنوي علي. الإدارة الشعبية في ليبيا رسالة دبلوم الملك الثالث، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية 87 - 88م.

- 64 - لواء خليل رضوان وآخرين. قانون الشرطة ونظمها، مطالع الشعب، ط7 لسنة 1963م.
- 65 - لواء شفيق عصمت. قاموس الشرطة. مطبعة لبنان.
- 66 - د. صالح أحمد الطي. محاضرات في تاريخ العرب.
- 67 - صبحي محرم. إصلاح الحكم المحلي. المنظمة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 4 لسنة 1977م. سلسلة الفكر الإداري المعاصر رقم 19.
- 68 - د. صلاح عبد المتعال وفريق عمل كويتي. نحو تطوير العمل في قيادات ومخافر الشرطة بالكويت. مجلس الوزراء الكويتي، إدارة البحوث الاجتماعية والجنائية، أكتوبر 1977م.
- 69 - د. صلاح الدين المنجد. أحسن ما قرأت عن الإسلام، مجموعة بحوث، دار الكتاب الجديد، بيروت ط2، منها بحث للشيخ علي الخفيف بعنوان الحكومة الإسلامية الأولى.
- 70 - عمر رضا كحالة. مباحث اجتماعية في علمي العرب والإسلام، مطبعة الحجاز. دمشق 1974م.
- 71 - د. عبد الكريم كريم. المغرب في عهد الدولة السعيدية. شركة الطبع والنشر. الدار البيضاء 1977م.
- 72 - د. عبد الله العروي. تاريخ المغرب ومحاولات التركيب. تحقيق دوقان فرقوط. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.
- 73 - د. علي حامد الماحي. المغرب في عهد السلطان أبي عنان المريني. بحوث جامعة 1986م.
- 74 - عبد الحميد أبو زيان. النظام الإداري المغربي. مطبعة الأمنية 1963م.
- 75 - عبد العزيز عبد الله. مظاهر الحضارة المغربية. دار السلمي. البيضاء. 57.
- 76 - عمر الدسوقي. الفتوة عند العرب. دار النهضة. مصر. ط4 لسنة 1951م.
- 77 - د. عبد المنعم ماجد. نظم الفاطميين ورسومهم في مصر. مكتبة الأنجلو المصرية. مطبعة البيان العربي 1953م (جزئين).
- 78 - د. عبد المنعم ماجد. تاريخ الحضارة الإسلامية في المصور الوسطى.
- 79 - د. عبود المراج. علم الإجرام وعلم العقاب، جامعة الكويت. ط3، 85م.
- 80 - عبد القادر عودة. التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. دار التراث للطبع والنشر. القاهرة.
- 81 - راند عمر فويندر. تطور نظام الشرطة في الجمهورية العربية الليبية. بحث مقدم لمعهد الدراسات العليا لضباط الشرطة بمصر الدورة 18 لسنة 1971م.
- 82 - علي علي منصور. نظم الحكم والإدارة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. دار الفتح للطباعة بيروت ط2، 1971م.
- 83 - عمر أبو النصر اليافي. الدهاء الثلاثة. لجنة النشر للجامعيين. مكتبة ومطبعة مصر.
- 84 - د. عبد الجبار الحرمود. هارون الرشيد. المكتبة العمومية. بيروت، 56م.

- 85 - د. عبد الله علي علام. الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن. دار المعارف بمصر. مكتبة الدراسات التاريخية.
- 86 - عبد الله كانون. مدخل إلى تاريخ العرب.
- 87 - علي حسون. تاريخ الدولة العثمانية. المكتب الإسلامي دمشق، ط1 لسنة 1980م.
- 88 - د. علي حسن الخربو. للعرب والجنس. مكتبة الأجلو المصرية. 66م.
- 89 - د. عدنان ناصح. دور الشرطة في المجتمع العربي المعاصر. المجلد 1 / 84. مجلس وزراء الداخلية العرب. المكتب العربي لمكافحة الجريمة. بغداد.
- 90 - د. عبد اللطيف البرغوثي. تاريخ ليبيا الإسلامي. منشورات الجامعة الليبية. دار صاندر. بيروت.
- 91 - عبد العزيز محمد عوض. الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (من سنة 1864 - 1914) دار المعارف بمصر.
- 92 - عمر محمد محمودي. القضاء الشعبي. كتاب الشعب. ط 103 لسنة 85م. ط1، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع بطرابلس.
- 93 - د. عبد السلام علي المزوغي. مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية. دراسة مقارنة، ط2 لسنة 1987م.
- 94 - د. فنادي العلاح. سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية. المكتبة القانونية. منشأة المعارف بمصر.
- 95 - فتحي عثمان. التاريخ الإسلامي. الدار العربية، ط 1969م.
- 96 - فتحي عثمان. دولة الفكرة.
- 97 - د. فتحي النبراوي. د. محمد ناصر مهنا. تطور الفكر السياسي الإسلامي. دراسة مقارنة. دار المعارف بمصر. ط1، لسنة 1982م.
- 98 - د. فؤاد اليوسفي. الطريق إلى الشعب المصلح. منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. ط 1987م.
- 99 - د. مصطفى العوجي. دروس في العلم الجنائي. الجريمة والمجرم، المياسة الجنائية والتصدي للجريمة. مؤسسة نونل بيروت. ط2، لسنة 1987م. (جزئين).
- 100 - د. مصطفى العوجي. الأمن الاجتماعي (مقوماته، تقنياته، وارتباطه بالتربية المدنية) مؤسسة نونل، بيروت، ط1، لسنة 1983م.
- 101 - اللواء. محمد جمال الدين محفوظ. المدخل إلى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الإسلامية. الهيئة المصرية العامة للكتاب 1976م.
- 102 - مولوي. م. أ. ق. حسيني. الإدارة العربية.
- 103 - د. مصطفى الحباري. الإمارة الطائفية في بلاد الشام. وزارة الثقافة. عمان الأردن. ط1 لسنة 1977م.
- 104 - د. محمد ماهر حمادة. الوثائق السياسية والإدارية. مؤسسة الرسالة. دار النفائس. 1974م.
- 105 - محمد كرد علي. خطط الشام. دار العلم للملايين. ط2، لسنة 1971م.

- 106 - محمد كرد علي. الإسلام والحضارة العربية. مطبعة لجنة التكاليف والترجمة والنشر. القاهرة. ط3، لسنة 1968م.
- 107 - محمد ماهر. الكفاح ضد الجريمة في الإسلام، لجنة التعريف بالإسلام. يشرف عليها محمد توفيق عويضة. الكتاب 72 لسنة 1972م.
- 108 - د. محمد عزة درورة. التسنور القراني في شئون الحياة. دار إحياء الكتب العربية.
- 109 - محمد إبراهيم الأصبيعي. الشرطة في النظم الإسلامية والقوانين الوضعية. دراسة مقارنة، منشورات دار أفرا ماطط. ط1، مارس 1990م.
- 110 - عميد محمد عبد الكريم نافع. الأمن القومي، مطبوعات الشعب، مصر.
- 111 - د. محمد شاهر حبيب. دروس في القانون الروماني، منشورات استنسل. كلية الحقوق بنغازي للعام 70 / 71م.
- 112 - لواء محمود السباعي. إدارة الشرطة في الدولة الحديثة. الشركة العامة للطباعة والنشر. القاهرة. 1963 (جزئين).
- 113 - د. محمد جمال الدين سرور. الدولة الفاطمية في مصر. دار الفكر العربي 1970م.
- 114 - د. مبارك محمد الميلي. تاريخ الجزائر القديم والحديث. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1976م.
- 115 - محمد فريد بك. تاريخ الدولة العثمانية العلية. تحقيق إحسان عباس. دار النفائس، بيروت، 1981م.
- 116 - مصطفى بعيو. المختار في مراجع تاريخ ليبيا.
- 117 - رائد منصور أحمد عون. دور القيادة في تطوير الشرطة في ليبيا. بحث مقدم لمعهد الدراسات العليا لضباط الشرطة. مصر. الدورة 26 لسنة 1975م.
- 118 - محمد علي الحداد. حاضرمطرابلس الغرب. نسخة مصورة بمكتبة جهاد الليبيين بطرابلس.
- 119 - محمود الشنيطي بطارة. قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية 1951م.
- 120 - معمر القذافي. الكتاب الأخضر بأجزائه الثلاثة. ط مارس 1985م. منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
- 121 - منذر أحمد المطلبك. حول شعار الشرطة في خدمة الشعب. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط1، 1981م.
- 122 - نقولا زيادة. الحمية والمحتجب في الإسلام. المطبعة الكاثوليكية. بيروت.
- 123 - جعدة خماش. الإدارة في العصر الأموي. رسالة ماجستير. دار الفكر. دمشق. ط1، لسنة 1980م.
- 124 - اللواء يحيى عبد الله المطلي. الأمن بالملكة العربية السعودية. مطبعة مصر 1988م.
- 125 - د. يوسف عز الدين. دلود باشا ونهاية الممالك بالعراق. مطبعة الشعب. بغداد، ط2 لسنة 1976م.

- 126 - سليمان مصطفى أزيين. أثر المغرب العربي. كتاب البحث، رقم 28، ط1، لسنة 1958م. الجزائر.
- 127 - سامي الياقي. الحضارة الإنسانية من الشرق والغرب في عشرة قرون.
- 128 - سامي الحكيم. حقيقة ليبيا. مكتبة الأجلو المصرية. ط2، 1970م.
- 129 - د. وهبة الزحيلي. نظام الإسلام. منشورات جامعة بنغازي. ط1، 1974م.
- 130 - د. فكري عبد الفتاح الشهاوي. الموسوعة التشريعية القانونية. عالم الكتب 1977م. بمصر.
- 131 - عقيد د. فكري عبد الفتاح الشهاوي. السلطة التشريعية ومناطق شرعيتها. منشأة المعارف. الإسكندرية 1973م.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية المترجمة:

- 1 - اندريه ريمون. مدينة القاهرة ومشاكلها في القرنين 17، 18. ملخص الندوة الدولية لتاريخ القاهرة.
- 2 - أرنولد توينبي. تاريخ الحضارة الهلينية. ترجمة رمزي جرجس. مراجعة. د. صقر خفاجة. سلسلة الألف كتاب. مكتبة الأنجلو المصرية 1963م.
- 3 - إدوارد بردي وأخوين. تاريخ الحضارات العام.
- 4 - السير وليم وورد ثورب. الحضارة الهلينية. ترجمة عبد العزيز جاوید. مراجعة زاكي علي، مكتبة الأنجلو المصرية. 1966م.
- 5 - أ. ف. غوتيه. ماضي شمال أفريقيا. ترجمة هشام الحسيني. مكتبة الفرجاني. طرابلس. ط1، لسنة 1970م.
- 6 - أو. ديليو. ويلسون. أصول إدارة الشرطة. ترجمة إسماعيل الراشد وفؤاد جميل. مطبعة العاني، بغداد. ط1 لسنة 1957م.
- 7 - أودين. ه. سزلائد، دونالد كريسيكي. مبادئ علم الإجرام. ترجمة اللواء محمود السباعي. د. حسن صادق المرصفاوي. مكتبة الأنجلو المصرية. مؤسسة فرانكلين 1968م.
- 8 - أوراسيو كالديرون. القذافي. نقطة الإطلاق. ترجمة أنور حسن طربية. المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. ط2، لسنة 1988م.
- 9 - بكاريا. الجرائم والعقوبات. ترجمة د. يعقوب محمد حياتي. مجلة الحقوق الكويتية. عدد 1. السنة الثانية.
- 10 - برنارد لويس. إستانبول وحضارة الإمبراطورية الرومانية. ت. سيد رضوان علي. منشورات جمعية بنغازي. مطبعة جامعة أوكلاهوما.
- 11 - بروكلمان. تاريخ الشعوب الإسلامية.
- 12 - جورج كستلن. تاريخ الجيوش. ترجمة كمال دسوقي. مطبعة النهضة المصرية. سلسلة الألف كتاب رقم 74 لسنة 1956م.
- 13 - جون رايت. تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور. ترجمة عبد الحفيظ الميار وأحمد اليازوري. دار الفرجاني طرابلس. ط1، لسنة 1972م.
- 14 - جاك. س. ريسلو. الحضارة العربية ترجمة عبدون. مراجعة د. أحمد الأهواني. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- 15 - جون ولسون. الحضارة المصرية. ترجمة د. أحمد فخري. مكتبة نهضة مصر. مؤسسة فرانكلين.
- 16 - جيمس كريم. نظم الشرطة في العالم. ترجمة كمال الحديدي. القاهرة. ط1، لسنة 1969م.
- 17 - هملتون جب، هارولد بون. المجتمع الإسلامي والغرب. ترجمة أحمد عبد الرحيم. دار المعارف بمصر. جزئين.
- 18 - هنري فرانكفورت. فجر الحضارة والشرق الأدنى. ترجمة ميخائيل خوري. دار مكتبة الحياة، بيروت، ط2، لسنة 1965م.

- 19 - هنري حبيب. ليبيا بين الماضي والحاضر. ترجمة. شاكرا إبراهيم. منشورات المنشأة العربية للنشر والتوزيع. ط1 لسنة 1981م.
- 20 - كوستا أنزيو بريديا. طرابلس من 1510 - 1850م ترجمة خليفة محمد التليسي. مكتبة الفرجاني طرابلس. ط1 لسنة 1969م.
- 21 - ميركوف. المنظمات الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي. دار التقدم. موسكو.
- 22 - فرنشيمسكو كور. ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني. ترجمة خليفة محمد التليسي. دار الفرجاني طرابلس. ط1، لسنة 1971م.
- 23 - شارل فيرو. الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي. ترجمة . عبد الكريم الوافي. دار الفرجاني. طرابلس.
- 24 - شارلز وورت. الإمبراطورية الرومانية. ترجمة جرجس. مراجعة محمد صقر خفاجة. دار الفكر العربي. 1964م، سلسلة الألف كتاب.

ثالثاً: البحوث والمقالات:

- 1 - إبراهيم الفحام. الشرطة المتطوعة عند العرب. مجلة الشرطة السورية. ص 12، ع 142 لسنة 1977م.
- 2 - إبراهيم الفحام. نظم البدو الإدارية. مجلة الأمن العام المصرية. ع 13 لسنة 1965م.
- 3 - إبراهيم الفحام. الشرطة في عصر المماليك. مجلة الأمن العام المصرية. ع 15، لسنة 1961م.
- 4 - إبراهيم الفحام. الشرطة في الأندلس. مجلة الأمن العام المصرية. ع 13 لسنة 1961م.
- 5 - إبراهيم الفحام. نشأة وتطور أقسام الشرطة بالقاهرة. مجلة الأمن العام. ع 54 لسنة 1971م.
- 6 - إبراهيم الفحام. للشرطة في عهد الخلفاء. مجلة الأمن العام المصرية. ع 11 لسنة 1960.
- 7 - إبراهيم الفحام. الشرطة في عصر الأمويين. مجلة الأمن العام المصرية. ع 11 لسنة 1960.
- 8 - إبراهيم الفحام. تطور وحفظ الأمن بالمواني. مجلة الأمن العام المصرية. ع 47 لسنة 1969م.
- 9 - إبراهيم الفحام. الشرطة في العصر العباسي. مجلة الأمن العام المصرية. ع 12 لسنة 1961م.
- 10 - إبراهيم الفحام. الشرطة من الدولة الطولونية إلى نهاية الدولة الأيوبية. مجلة الأمن العام. ع 14 لسنة 1961م.
- 11 - إبراهيم الفحام. الشرطة في العهد العثماني. مجلة الأمن العام المصرية. ع 16 لسنة 1962م.
- 12 - مقدم أحمد الشوربجي. الشرطة ومنع الجريمة في إنجلترا. مجلة الأمن العام. ع 61 لسنة 1973م.
- 13 - عميد أحمد محمد كريس. رجل الأمن ومكافحة الجريمة والإتحراف والوقاية منها. الندوة الرابعة. الرياض 1990م.
- 14 - د. أ. ستثيروا. العلاقات العامة للشرطة. مجلة الأمن العام. ع 62/16.
- 15 - د. أبو الفتوح حسين سلامة. توصية الشرطة المصرية عام 2000. الأمن العام. ع 106 لسنة 1984م.
- 16 - راند العربي المكي الأمام. إعادة تنظيم مديرية أمن سبها في ج. ع. ل. مقدم لمعهد الدراسات العليا لضباط الشرطة. القاهرة.
- 17 - عقيد د. بهاء الدين إبراهيم محمود. القانون والقوة في مصر القديمة. الأمن العام. ع 165 لسنة 196.
- 18 - عقيد د. بهاء الدين إبراهيم محمود. أجهزة الشرطة واختصاصاتها في مصر القديمة. الأمن العام ع 168 لسنة 17.
- 19 - عقيد بشير ملاطم. الأمر المستديم رقم 63 لسنة 1972م وتوضيحه لاستعمال السلاح الناري. دورية الواجب. تصدر عن أمانة عدل، طرابلس. ع 2 لسنة 1988م.
- 20 - د. جمال الدين الرمادي. سلطة الشرطة في العصور الإسلامية. مجلة الأمن العام. ع 4 لسنة 1959م.

- 21 - حمدان بن عثمان وخوجة الجزائري. لمحة تاريخية وإحصائية على أيلة الجزائر. مجلة المرأة.
- 22 - لواء حسن مصطفى فهمي. الأمن العربي وعلاقته بالأمن الأوروبي. مجلة الحرس الوطني السعودي. ع 81 لسنة 1989م.
- 23 - عقيد حسن طلعت عبد الوهاب. فلسفة الشرطة وأهدافها ووسائلها. مجلة الأمن العام. ع 18 لسنة 1962م.
- 24 - د. زينب محمد زهري، د. صالح علي الزين. دور المرأة في المجتمع الليبي المعاصر. قضية المرأة. منشورات الكتاب الأخضر. ط1 مارس 1984م.
- 25 - عميد د. سمير حكيم يوسف. المشاركة الشعبية والأمن العام. مجلة الأمن العام. ع 93 لسنة 1981م.
- 26 - د. سمير محمد الجنزوري. دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية. الحلقة الدراسية للدفاع الاجتماعي طرابلس. من 11-15 أكتوبر 1971م.
- 27 - لواء سليم محمد إبراهيم. استنتاجية الاحتلال في إدارة الشرطة. مجلة الأمن العام. ع 79 لسنة 1977م.
- 28 - عميد سيد أبو مسلم. الربط بين أجهزة الشرطة والدور الشعبي في مكافحة الجريمة. مجلة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي. ع 2 لسنة 1981م.
- 29 - سالم الصالحين المجبري. ليبيا حول الحركة الوطنية والنظام الملكي. مجلة دراسات عربية. ع 12 لسنة 1969م.
- 30 - اللواء صديق إبراهيم مخيمر. التنسيق بين الأجهزة الرسمية المباشرة وغير المباشرة والأجهزة غير الرسمية في مكافحة الجريمة. الندوة العلمية الثالثة. المركز العربي للتدريب. الرياض.
- 31 - د. صبري الربيعان. مشاركة المواطن في العمل الطوعي الاجتماعي والوقاية من الجريمة والانحراف. الندوة العلمية الرابعة بالمركز العربي للتدريب بالرياض.
- 32 - د. صلاح الدين فوزي محمد. عرض تطيلي للبوليس الفرنسي. مجلة الأمن العام. ع 85 لسنة 1979م.
- 33 - د. صبيح مسكوني. مفهوم الإدارة الشعبية. مجلة دراسات قانونية. كلية الحقوق بجامعة قار يونس بنغازي. مجلد 8: 117.
- 34 - عبد العزيز الدوري. المؤسسات العامة في المدينة الإسلامية. مجلة الأبحاث ع 1 لسنة 1927م. لعام 87 - 88م. بغداد.
- 35 - د. عبد الجليل التميمي. العرب والأكراد في إطار الدولة العثمانية. مجلة التاريخة المغربية. ع 17، 18 لسنة 1980م. تونس.
- 36 - علي عبد السلام الفيثوري. التصور العلمي لتطبيق نظام الأمن الشعبي المحلي. صحيفة الميزان ع 276 لسنة 1989م.

- 37 - د. عبد السلام علي المزوغي. حول مفهوم الإدارة الذاتية الشعبية. ندوة جامعة الفاتح. نوفمبر 1982م.
- 38 - عقيد فايز عون، المقدم أحمد والي. تاريخ الشرطة في مصر. الأمن العام ع 21 لسنة 1963م.
- 39 - كلود كاهن. الحركات الشعبية بين الاستقلال الذاتي المدن الإسلامية في القرون الوسطى. مجلة الاجتهاد. ع 6 لسنة 1990م.
- 40 - كاظم الزبيدي. العلاقة بين الشرطة والشعب في الدول العربية. معوقات تطور ووسائل المعالجة. المجلة العربية للدفاع الاجتماعي. ع 4. لسنة 1982.
- 41 - د. محفوظ قداش. الجزائر في العهد التركي. مجلة الأصدالة السنة 6 ع. 52 لسنة 1977م.
- 42 - عقيد محمد أحمد عبد الرحمن. مكافحة الجريمة على الطريقة الأمريكية. الأمن العام. ع 115 لسنة 1986م.
- 43 - د. محمد نيازي حنّانة. إسهام الجمهور في مكافحة الجريمة.
- 44 - د. محمد نيازي حنّانة. الشرطة الاجتماعية. الأمن العام. ع 45 لسنة 1969م.
- 45 - د. محمد نيازي حنّانة. الشرطة والمجتمع. الأمن العام. ع 34 لسنة 1966م.
- 46 - د. مصطفى فهمي. الكوميون في نظام الحكم اليوغسلافي. مجلة المنظمة العربية للعلوم الإدارية. ع 63 لسنة 1970م.
- 47 - محمد علي زيد. نحو مفهوم عربي للدفاع الاجتماعي. المجلة العربية للدفاع الاجتماعي. ع 1.
- 48 - لواء ماهر جمال الدين علي. جمعيات الوقاية من الجريمة، استراتيجية جديدة للأمن الوقائي لمصر. الأمن العام ع 124 لسنة 1989م.
- 49 - عميد محمد غالب. أمن المؤتمرات بين النظرية والتطبيق. الأمن العام ع. 110 لسنة 1985م.
- 50 - محمد محفوظ حافظ. الأمن نعمة كبرى. أقي في ندوة المسؤولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية. مجلة الأمن والحياة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. بالرياض. ع 2 السنة الأولى.
- 51 - د. محمد عبد الوهاب خلاف. صاحب الشرطة في الأندلس. مجلة أوراق. ع 3 لسنة 1980م. تصدر عن المعهد الأسباني للثقافة العربية.
- 52 - عقيد محمد حسين محمود. الشرطة في إيطاليا. مجلة الأمن العام. ع 38 لسنة 1967م.
- 53 - محمد قدرى الشريف. الشرطة التقليدية ومفهوم الأمن الشعبي. بحث أقي في البرنامج الثوري لمثابة أمانة العدل بطرابلس.
- 54 - ناصر الدين السعيداوي. دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر. مجلة الأصدالة. ع 32 لسنة 1976م.
- 55 - نوري سويدان. لماذا النظرية العالمية الثالثة. ندوة جامعة الفاتح. منشورات المركز العالمي للكتاب الأخضر. 1: 49.
- 56 - ينح لي. نظام البوليس في الصين واليابان والولايات المتحدة. الأمن العام ع 1 لسنة 1958م.

رابعاً: القوانين والقرارات:

- 1 - قانون الأمن الشعبي المحلي رقم 18 لسنة 85. الجريدة الرسمية. ع 88 لسنة 85م. بتاريخ 1985/9/12م.
- 2 - اللائحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي، الجريدة الرسمية. ع 28 لسنة 85م. بتاريخ 1985/9/12م.
- 3 - قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972م المحل.
- 4 - القانون رقم 3 لسنة 1961م، الجريدة الرسمية. ع 5 الصادرة بتاريخ 1961/3/25م بشأن البوليس.
- 5 - القانون رقم 33 لسنة 62 بشأن توحيد البوليس في ليبيا.
- 6 - قانون العقوبات الليبي - موسوعة التشريعات الليبية - أمانة العدل، 1987م.
- 7 - قانون الإجراءات الليبي - موسوعة التشريعات الليبية - أمانة العدل، 1987م.
- 8 - القانون رقم 28 لسنة 85م. بشأن الملكية المشتركة وتأمينها ذاتياً.
- 9 - القرار رقم 2 لسنة 1979م بتاريخ 1979/1/22م بشأن إعادة وتنظيم الأمانات وضم أمانة الداخلية إلى أمانة العدل.
- 10 - القرار رقم 373 لسنة 89 الصادر في 1989/5/15م بشأن تنظيم أمانة العدل.
- 11 - القرار رقم 307 لسنة 87 بشأن تنظيم بلديات الجماهيرية.
- 12 - القرار رقم 106 لسنة 1988م الصادر عن اللجنة الرسمية للعدل بطرابلس بشأن تحديد اختصاصات منطوعي الأمن الشعبي.
- 13 - القرار رقم 63 لسنة 1972م الصادر في 1972/5/14م المنظم للشروط والأوضاع الخاصة باستخدام الأسلحة والذخائر وتحديد ضوابطها.

بشكل عام: مصادر أخرى مختلفة ومتنوعة:

- 1 - إعلان قيام سلطة الشعب.
- 2 - مكتب اللجان الثورية. مكتبة الفكر الجماهيري رقم 13، منشورات المركز العلمي. ط1/ 1985م.
- 3 - قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية الكتاب (15) مكتبة الفكر الجماهيري منشورات المركز العلمي ط1/ 1985م.
- 4 - المؤتمرات الشعبية الأساسية الكتاب رقم (10) مكتبة الفكر الجماهيري. منشورات المركز العلمي ط1/ 1985م.
- 5 - دليل السلطة الشعبية الكتاب رقم (1) مكتبة الفكر الجماهيري منشورات المركز العلمي ط1/ 1988م.
- 6 - المعجم الجماهيري - مجموعة من المؤلفين - مصطلحات النظرية العالمية الثالثة منشورات المركز العلمي ط1 يناير 1989م.
- 7 - السجل القومي. المجلدات 16، 20 «خطب القائد».
- 8 - محضر اجتماع القائد مع كبار ضباط الشرطة بوزارة الداخلية في 26 فبراير 1976م - مطبعة الشرطة.
- 9 - مكتب وزارة الداخلية في خمس سنوات من عمر الثورة. إدارة الشؤون العامة سنة 1974م ويتضمن بيان الأخ وزير الداخلية في لقائه بالمواطنين بمعرض طرابلس الدولي في 8/3/1974م.
- 10 - خطة التدريب السنوية لهيئة الشرطة لسنة 1989م.
- 11 - خطة التدريب السنوية لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي.
- 12 - مكتب الإجراءات التنفيذية للأمن الشعبي المحلي - اللجنة الشعبية العامة لتعديل - مطابع الثورة العربية.
- 13 - دليل العمل لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي. اللجنة الشعبية العامة للعدل - مطابع الثورة العربية طرابلس.
- 14 - أرشيف اللجنة الشعبية العامة للعدل. الإدارة العامة لشؤون الأمن الشعبي المحلي «مكتبة البحوث والدراسات»، الإدارة العامة للتدريب، العلاقات العامة.
- 15 - أرشيف اللجنة الشعبية للعدل ببلدية طرابلس. مكتب الأمن الشعبي المحلي - مكتب العلاقات العامة.
- 16 - مشروع النظام الأساسي للجمعية العربية الليبية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والاعتداء. ط 1990م. مطابع العدل طرابلس.
- 17 - مذكرة البناء التنظيمي لوزراء الداخلية. الإدارة العامة للتنظيم والإدارة.
- 18 - إحصائيات الجرائم بالجماهيرية من 69 - 89م الإدارة العامة لشؤون الأمن الشعبي المحلي «مكتبة البحوث والدراسات» أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل.
- 19 - الاستبيان الذي أجري بالخصوص والذي استوعب أكثر من 1000 مواطن ذوي الصلة بتطبيقات البرامج الأمنية.

- 20 - توصيات المؤتمرات العربية بشأن الوقاية من الجريمة ومكافحتها.
- 21 - توصيات المؤتمرات العربية للدفاع الاجتماعي.
- 22 - توصيات المؤتمرات الألفية لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين.
- 23 - أمن المجتمعات العربية والتحديات المعاصرة. ورقة وفد الجماهيرية المقدمة للمؤتمر الثالث لوزراء الداخلية العرب المنعقد بالطائف بالصعودية، أغسطس 1980م. اللجنة الشعبية العامة للعدل.
- 24 - الاستراتيجية الأمنية العربية.
- 25 - الندوات والحلقات العلمية العربية التي عقدت تحت رعاية المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي أو المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض في نطاق اهتمامات جامعة الدول العربية بمنع الجريمة ومكافحتها والعمل على تطوير وتحديث وتوحيد الأجهزة الأمنية العربية.
- 26 - الميزان. صحيفة أسبوعية تصدر عن إدارة العلاقات العامة بأمانة اللجنة الشعبية للعدل بالجماهيرية وتعنى بشئون الأمن.
- 27 - الفجر الجديد. صحيفة يومية بالجماهيرية تصدر عن أمانة الإعلام.
- 28 - الجماهيرية. صحيفة أسبوعية بالجماهيرية تصدر عن اللجان الثورية.
- 29 - الشط. صحيفة نصف شهرية بالجماهيرية تصدر عن أمانة إعلان طرابلس.
- 30 - الواجب. دورية تصدر عن أمانة عدل طرابلس - مكتب العلاقات العامة.
- 31 - الأمن العام. مجلة العلوم الشرطية العربية تصدر عن وزارة الداخلية المصرية.
- 32 - الأمن والحياة. مجلة تصدر عن المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.
- 33 - الشرطة. وتعنى بطوم الأمن وتصدر عن عدد من البلاد العربية من أهمها الإمارات وسوريا.
- 34 - الأمن الوطني. تصدر عن إدارة الأمن الوطني المغربية.
- 35 - مجلة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي. وبلغت أعدادها (22) عدد وقد أوقف إصدارها منذ مدة وتعنى بالبحوث الأمنية والاجتماعية.
- 36 - المجلة الدولية لعلوم الإجرام والبوليس الفني - باللغة الفرنسية -

- 1 - André Deutsch, Alan Road, The Police. How They Train and How They Work, 1986.
- 2 - A New Survey of Universal Knowledge Encyclopaedia Britanica vol. 18.
- 3 - Brian Pollard, Police Effectiveness and Public Acceptability Cropwood Conference Series n 15 Cambridge 1983.
- 4 - Baker - Wilkie, Criminal Law Police Promotion, Handbook, Butterworths sixth Edition 1980.
- 5 - Boards of Edition, Encyclopedia of Social Work, National Association of Social Workers, Washington USA Third Printing 1974.
- 6 - Crithley T.A, A history of Police in England and Wales 1956.
- 7 - Clère Short, Community Policing. Beyond Slogans, Cropwood Conférence.
- 8 - Collette Somerhaugen, la Prevention du Crime Pour la Liberté, la Justice, la Paix et le Developpement. Nations Unies. Milan, Revue de Droit Penal et de Criminologie n 5 Mao 1986.
- 9 - Colin Sumner, Crime, Justice and underdevelopment. Crimbridge Studies, Heinemann Rondon.
- 10 - Claude Jourmes, Naissance de la Nouvelle Police en Angleterre et Modes de Domination, Procès Cahiers d'analyse Politique et Juridique 5 Histoire Compérée de la Police Revue semwstrielle n 15 - 16, 1984 Université Lyon II.
- 11 - Charles Husband, Race in Britain, Community and change. Hutchinson 1982 London.
- 12 - Crime Trends and Crime Prevention Strategies. United States Discussion Paper for the sixth Unites Nations Congress on the prevention of Crime and the Treatment of offenders Prepared by National Instituté of Justice N. I. J (USA)
- 13 - Charles weeg - Prosser, The Police and the law. Oyez Publishing Limited. G. Britain. Second Edition 1879.
- 14 - Cicely M. Craven, Punishment and Reform, Social Science Studies, London Oxford University Press, Geoffrey Cumboréle. 1951.
- 15 - David Monec, le Rôle de la Police, Revue International de Criminologie et Police Techniwue, vol. 35 n 4, 1982.
- 16 - Dictionnaire Encyclopédique Quillet, Librairie Aristide Quillet 2e. 1975.
- 17 - Donald C. Reitzes and Dietrich C. Reitzes, Alinsky in the 1980 s: Two Contemporary Chicago Community Organisations. The Sociological Quarterly vol. z_n 2, 1987.
- 18 - Denis Szaho, la Police et la Public, Images et réalité, Revue international de Criminologie et Police Technique vol. 32 n 1 1979.
- 19 - Dermot Walsh and adrian Poole, A Dictionary of Criminologie. routeledge and Kégan Paul 1983.
- 20 - David Farnham and Malcim Mcvicar, Public Adminstration in the United kingdom "an Introduction" Cassel LTD London First Published 1982.
- 21 - David L. Sills International Encyclopida of Social Sciences 1972, USA v 11.
- 22 - D. A. Girling, Eneryman Encyclopedia. Norsmen Precious Stoness. J. M. Dent 2 Sons LTD; 1978.
- 23 - D. J West, Theyoung offender. Gerald Duckworth, Co. LTD. First Published 1967 London.

- 24 - Edmund M. Burt. Citizen Participation, Journal of the American Institute of Planners vol. 34, n 5, 1968 USA.
- 25 - E. H. Johnson. Neighbourhood in the People's Republic of China, Police Studies vol. 6 n 4 1983.
- 26 - D. Prof. Ed. Janssens, la Société Contemporaine et les exigences nouvelles Qu'elle Pose à la Police, Revue de droit Penal et Criminologie n 4, Avril 1988
- 27 - E.R. Baker, F. B Dodge, Criminal law Police Promotion. Hand Book. Bakerwelkies Promotion Book. Butterworths. Sixth Edition 1980.
- 28 - Encyclopedia Americana, International Edition 1966 Americana Corportion USA vol. 22
- 29 - François Luchaire, la Sécurité: Droit de l'Homme ou Sabre de M. Prudhomme? Revue de Droit Public n - 1989. Librairie général de droit et Jurisprudence.
- 30 - George Thomas Kurian, Encyclopedia of the Third World Factson File INC. Third Edition 1989. USA.
- 31 - georges Picca, Vers une Prévention Sociale du Crime? Revue Internationale de Criminologie et de Police Technique vol. 35 n 4 1982.
- 32 - Gorden P. Whitaker, Charles D. Phillips, "Evaluating Performance of Criminal Justice "Sage Criminal Justice Système Annuels vol. 19, 1983.
- 33 - Grand Larousse Encyclopédique, Librairie Larousse 1963 P.:ise R: 612 - 614.
- 34 - Gordon Heald, Robert J. Wyhrow, The Gallup Survey of Britain, Oroom Helm 1985 Great Britain.
- 35 - Hans Toch, Peace Keeping: Police, Prisons and Violence, Lexington Books Second Edition 1979 USA.
- 36 - Harold D. Nelson, Libya a Country Study. Area Hand Book Series 1979 USA.
- 37 - Harold K. Becker D. Police Systems of Europe, Charles C. Thomas Sprigfied. Illinois USA Second Edition 1980.
- 38 - Hubert Hoemel et René Pichan, la Gendarmerie, Que sais - je? n 2143, Presses Universitaires de France 1983.
- 39 - Hubert Kaufman, Public Administration and the Public, The Political of Citizen Participation, Random Horse. INC 1975.
- 40 - Irwin Waller, Les Moyens Pour réduire le Cambriolage. les Solutions face aux Faits, Revue International de Criminologie et de Police Techique vol. 33, n 2, 1980.
- 41 - Jean - Jacques Glézol, Sécurité et Police: Apropos d' e'tat Autoritaire. décentralisés, Procès cahiers d'analyse Politique et Juridique n 5. 1980.
- 42 - Josephs Schacht, An Introduction to Islamic law, Oxford at Clareandon Press 1979 fifth Edition.
- 43 - John Alderson Community Policing. Crop wood Conférence, Series n 15. 1983
- 44 - John Alderson Law and disorder, Hamish Hamilton 1984 G. Britain.

- 45 - John L. Sullivan, Introduction to Police Science, Third Edition, Gregg division, McGrow, Hill Book Company.
- 46 - Jean Vaujour, la Sécurité du citoyen. Que sais-je? n 1900 Presses Universitaires de France. P: 88 - 98.
- 47 - J. David, Principale and Practice of Government in Quadhafi's Libya.
- 48 - Jacke Morris and Deo Ramprakh, Centerol Statistical Office "Siciel Trends n 16, A publication of the Government Statistical Service 1986.
- 49 - Jacke. A. Meyer, Meeting Human Needs "Towrds a new Philosophy American Enterprise Institute" AEI, USA. Second Edition 1982.
- 50 - J. L. Barkz, The Help Book, Citizen Action, Charles Scribner, Sens New York 1979 vol. 11.
- 51 - James Q. Wilson, Thinking about Crime, Basic Biid Inc Second Edition 1983 USA.
- 52 - Jidabsga Ebetckioedua Haoah, Jadabsga 1983 vol. 6: 198.
- 53 - Korin E. Kiek and Susan B. Martian, Encyclopedia of Association 22nd Edition vol. 1: 476.
- 54 - Kiyuse Christian, Policing Coercion, GLC Police Committes Sport Unit Creater, London Council 1983.
- 55 - Lory J. Siegel, Crimonology, West Publishing Campaay 1983.
- 56 - Mike Findlay, Jeff Sutton, Issues in Criminal of Justice Administrtation.
- 57 - Mike Fitzgerald, John Muncie and Basil Blak well. System of Justice First Edition 1983 England.
- 58 - Mollie Weatheritt, Community Policing "Doez it Work How do We Know" A Review of Research.
- 59 - Marcel Leclère, Histoire de la Police. Que sais-je, n 257.
- 60 - Marcel Leclère La Police, Que sais-je, n 1486 Universitaires de France.
- 61 - Mustafa A. Kara, Aspects of Social and Criminal Justice in Libya. Reaserch for the Degree Master of Sciens. University Microfilms Company, Ann Arbor Michigan USA.
- 62 - Marshall B. Clinard, Sociology of Deviant Behavior, Holt. Rinchart and Winston, INC, Fourth Edition 1974.
- 63 - Norman Anderson Low Reform in the Muslim World, University of London The Athlon Press 1976.
- 64 - Noel and Rita, Dictionary of Social Welfare, Routledge and Kegan Paul. 1982.
- 65 - O. Hood, Phillips and Paul Jackson, Constitutional and Administrative Law, English Language Book Society Suweet - Maxwell EL.BS, Sixth Edition 1978.
- 66 - P.F. Speed, Social Prplems of the Industriel Revolution, fifth Edition, 1985, Arnold - Wheaton, Exeter, Gereat Brutain.
- 67 - P. M. Holt, Ann K. Sambton, Bernard Lewis, The Cambridge History of Islam. Cambridge At the university Press 1970.
- 68 - Raymond Gassion, Griminologic, Precis Dalloz 1988.
- 69 - Rebert Boldwin and Richard Kinsey, Police Powers and Politics, Quartet Biiks 1982.

- 70 - R. Bled, M. F Gerard, M. Guemann, N. Miaille, F. Natalie. N. Obrego, M. Sem, E. Vieuz, la Justice en Chine. P. C. M. Paris 1979.
- 71 - R. S. Bunyard, Police Organisation and Command, The Police Studies, Series, Macdonald and Evans 1978.
- 72 - R. V. G. Clarke, J. M. Hough, The Effectiveness of Policing. Great Britain Gower Reprinted 1984.
- 73 - R. Buchin, la Secutité Privee, Revue de Droit Pcnal et de Criminologie n 2, Février 1989. Publication Mensuelle.
- 74 - Sanford H. Kadish, Encyclopedia, of Crime and Justice, The free Press, USA. 1983.
- 75 - Sandra Jones, Community Policing in Devon and CornWell, Some Research on the Relationship between the Public and the Police.
- 76 - Sue Titus Reid, Crime and Criminology, Holt Rinchart and Winton, Third, Edition 1982.
- 77 - Trevor Bennett, The Future of Policing, Crop Wood Conférence Series n 15. Cambridge 1983.
- 78 - Trevor Bennett and Richard Wright, Burglars on Burglary, prevention and the Offender, Gower 1984, Great Britain.
- 79 - Thomas E. Cronin, Tania & Cornin, and Michael E. Miclakouich, U.S.V. Grime in the Streets, Indiana University Press 1981.
- 80 - Tom Griffin and Jenny Church, Social Trends n 19, 1989 Edition Central Statistical Office London.
- 81 - William J. Chambliss, Crimianl Law in Action Second Edition 1984, John Wiley and Sons.
- 82 - Yves Leveille, Mical Nicolas, André Normandeau, Probation et Libértion Conditionnelles: My the de la Participation Communautaire, Revue I.C et de Police Technique vol. 31, n 4, 1988.
- 83 - Yves Brillon, Prévention du Crime et Planification, Revue I C P T vol. 29, n 4, 1973.
- 84 - Yves Brillon, L'Opinion Publique et les Politiques Criminelles. Crimimologie "Numéro Spécial" n q, 1986 vol. 19. Les presses des Université du Montréal Quebec - Canada.
- 85 - U.S.Riot Commission Report. Bantam Books USA. "What Happened? Why dit it Happen? What can be done?"
- 86 - Rebeat Rice. A normal Week for a Crime, Cités in Trouble. New York Times Book Quadrangle Books Chicago. 92 - 106.
- 87 - United Nations, Crime Prevention and Criminal Justic Brach. September 1981. n 5. December 1982 n 7. Tunc 1984 n 10.
- 88 - United Nations, la Prevention au Crime Pour la Liberté, la Justice la Paix et le Développement. Revue de Droit Penal e. 1986 iaM 5 n eigholonimirC ed t

فهرس الكتاب

القسم الأول

الوظيفة الأمنية و تطورها عبر التاريخ

- 3 الفصل الأول: التعريف بالأمن و مقوماته و أنواعه و أهميته
21 الفصل الثاني : تطور الأنظمة الأمنية في الحضارات القديمة و الوسطة
47 الفصل الثالث : الوظيفة الأمنية في العصر الحديث
83 الفصل الرابع: تطور اخهاز الأمن في الجماهيرية

القسم الثاني

المساهمة الجماهيرية – تطورها – نماذجها و تطبيقاتها الحديثة

- 115 الفصل الأول :المساهمة الجماهيرية و استراتيجياتها المختلفة
131 الفصل الثاني : المساهمة الجماهيرية في الحضارات القديمة
137 الفصل الثالث : المساهمة الجماهيرية في الحضارة الإسلامية
155 الفصل الرابع: المساهمة الجماهيرية في العصر الحديث

القسم الثالث

أنظمة المساهمة الجماهيرية في ليبيا

- 241 الفصل الأول : المساهمة الجماهيرية في ليبيا بين الماضي ة الحاضر
251 الفصل الثاني : للمنطلقات الأولية لأنظمة الأمن الشعبي بالجماهيرية
267 الفصل الثالث: نظام الأمن الشعبي المحلي في إطار التنظيم القانوني
315 الفصل الرابع: نظام الأمن الشعبي في اطاره التطبيقي

النتائج و التوصيات

الملاحق

- 399 ملحق رقم (1): اعلان قيام سلطة الشعب
ملحق رقم (2) :خطب و احاديث الأخ (قائد الثورة) في ميدان
401 الأمن الشعب المحلي
ملحق رقم (3) :مؤتمر الشعب العام
404 قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٨٥ بشأن الأمن الشعبي المحلي
ملحق رقم (4) :قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٦١٠) لعام ١٩٨٥
408 بالاتحة التنفيذية لقانون الأمن الشعبي المحلي
419 استبيان عن تجربة الأمن الشعبي بالجماهيرية

المراجع والمصادر

الفهرس

شركة البلال للطباعة

أول شارع السن العامرية

٠١٢٣٣٦٥٠٠٣



Bibliotheca Alexandrina



0365882